منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه (التاريخ الكبير)

إعداد الطالب
أحمد عبد الله أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، اربد - الأردن

وافق عليها

أمين محمد القضاة .... رئيسا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

محمد علي العمري .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

محمد محمد الشريف .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

عبد المجيد محمود عبد المجيد .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

نور الدين محمد العتر .... عضوا

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة دمشق

تاريخ تقديم الأطروحة
١٣/محرم/١٤٢٦ هـ
٢٠٠٥/٢/٢٢م

منهج الإمام البخاري في التعليل
من خلال كتابه "التاريخ الكبير"

إعداد
أحمد عبدالله أحمد أحمد

إشراف
أ.د أمين القضاة

رسالة دكتوراه

نوقشت بتاريخ ١٣/ محرم/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٢

إهداء

إلى النبي الكريم صاحب المقـام المحمـود والشـفاعة العظمى سيدي أبي القاسم ﷺ خدمة لسنته رجـاءَ أن تنالني شفاعته.

إلى الإمام العَلَم الحـافظ الجبـل أمـير المؤمنيـن فـي الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

إلى والديّ الحبيبين اللّذين تمنيا هذه اللحظة....فكانت

إلى أحباب النبي ﷺ وأتباعه

إلى زوجتي وأولادي الأعزاء....بيان وعمر ومحمد....عسى أن يسيروا على نفس الدرب

إلى هؤلاء جميعاً أهدي عملي المتواضع هذا.

شكر وتقدير

امتثالاً لقول النبي ﷺ " من لا يشكر الناس لا يشكر الله"[1] أتوجه بالشكر الجزيل المتواصل إلى أستاذي الفاضل الدكتور أمين القضاة المشرف على هذه الرسالة على ما أولاني به من اهتمام ورعاية وتوجيه وعلى ملاحظاته ونظراته الهامة المفيدة الدقيقة التي أثرت الرسالة حيث تجشم قراءة الرسالة أكثر من مرة جزاه الله كل خير.

وشكري الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة:

الأستاذ الدكتور المحدث نور الدين عتر

والأستاذ الدكتور المحدث عبد المجيد محمود عبدالمجيد

والأستاذ الدكتور المحدث محمد محمد الشريف

والأستاذ الدكتور المحدث محمد قاسم العمري

جزاهم الله جزاءً موفوراً على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وشكري المتواصل لزوجتي الغالية أم عمر التي كانت مع الرسالة كلمة كلمة.

وشكري الجزيل لإخواني الأفاضل الذين غمروني بدعواتهم الصالحة المباركة في العشر الأواخر من رمضان وفي يوم عرفة وفي صلواتهم وسجودهم.

وشكري لمن ساهم في هذه الرسالة بمشورة أو بنصيحة أو بإبداء رأي أو بمرجع أو بتصحيح لغوي.

لهؤلاء جميعاً دعائي إلى الله عز وجل -ونحن في العشر الأواخر من رمضان- أن يجزل مثوبتهم وأن يبارك في عملهم وأن يجعله في صحائفهم يوم القيامة.

[1] -رواه : أحمد ، المسند، (١١٢٨٠)،و الترمذي، السنن،(١٩٥٥)،وأبو يعلى، المسند(١١٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري، قال الترمذي:(حديث حسن صحيح) وفي الباب عن جمع من الصحابة.

المحتوى

الملخص

أحمد، أحمد عبدالله، منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التـاريخ الكبـير، رسالة دكتوراة بجامعة اليرموك، ٢٠٠٤م، (المشرف: أ.د. أمين القضاة).

الإمام البخاري صاحب "الصحيح" الذي اقترن اسمه به، برع في علم الحديث، وأخـص علم العلل منه، شهد له القاصي والداني بذلك، فكأني بالبخاري لما جمع الصحيح أراد أن يجمع في مقابله كتاباً في الروايات الواهية والمعلولة، فكان كتابه "التاريخ الكبير" الذي هـو أول كتـاب وصلنا في التراجم المعللة، هذا الكتاب الذي تميز بذكر علل الأحاديث بالإشارة، فكان أشبه مـا يكون بكتاب ألغاز، فكانت محاولة مني لفتح مغاليق هذا الكتاب ومن هنـا كـانت البدايـة، فاستدعى ذلك مني قراءة الكتاب كلمة كلمة وإخراج أنواع العلل الموجودة فيـه، ثم دراسـتها دراسة عملية، مما استدعى تخريج عشرات الأحاديث.

لقد وقفت في هذا البحث مع مسألة من المسائل المشهورة التي شغلت الباحثين، ألا وهي: الإسناد المعنعن وشرط قبوله عند البخاري، وتبين بعد الدراسة أن البخاري يشترط لـه ثبـوت السماع. ثم درست علة مشهورة يكثر التعليل بها ألا وهي التفرد، ورأيت كيف أن البخـاري رد تفردات كبار الأئمة الثقات، أما الضعفاء والمجاهيل، فالتفرد يزيدهم وهناً وضعفاً، وهذا ما رأينـاه في عمل البخاري.

ويختلف الرواة في الأسانيد في الوصل والإرسال، والرفع والوقف... و لم نجد عند البخـاري قاعدة مطردة في ترجيح أحدها، وإنما الأمر يدور مع القرائن.

وقد كان لنقد المتن عناية خاصة عند البخاري فكان له منهج متميز في النقد قل من نبـه عليه، بل هو في نظري أساس في فهم طريقة البخاري في صحيحه، ولذلك أبرزته وذكرت جميـع أمثلته في التاريخ.

وفي التاريخ اصطلاحات نقدية كثيرة تفرد البخاري ببعضها، وأكثر من استعمال بعضـها الآخر أكثر من غيره، حصرتها جميعاً وبينت معناها عنده.

وقد كان لكتاب البخاري أثرٌ واضحٌ في المصنفات بعده، حتى يمكن أن يُقال: الناس عيال على هذا التاريخ، واقتصرت على ذكر أشهر الكتب التي أفادت منه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا،من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبدالله ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين:

أهمية الموضوع:

من المعروف أن الله جلت قدرته، قد تكفل بحفظ هذا الدين، يتمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر:٩) .

والذكر هو القرآن والسنة، كما نقل عن غير واحد من السلف، أما القرآن فقد وصلنا -بحمد الله- كما أنزل على محمد ﷺ لم تشبه شائبة قط.

وأما السنة النبوية فقد أصابها عوارض عدة بسبب اعتمادها على نقل الرواة، ورواة الحديث صنفان:الصنف الأول منهم: أهل صدق وعدالة، وهؤلاء فيهم الضابط المتقن المتيقظ، وفيهم من كان يخطئ كثيراً، لكن لا يغلب الخطأ عليه، وفيهم من كان يغلب على حديثه الغلط والوهم. والرواة بشر يعتريهم جميعاً الضعف البشري من النسيان والوهم، والغفلة، والخطأ، ولا يكاد يخلو واحد منهم من صفة من هذه الصفات حتى الثقات المتقنين الضابطين...ومن هنا دخل الوهم والتحريف والتصحيف والتغيير في حديث النبي ﷺ .

والصنف الثاني منهم: مطعون في عدالته، وهؤلاء فيهم المتهمون بالكذب والمتروكون، وفيهم الكذابون والوضاعون الذين ثبت كذبهم.وعن طريقهم دخل الدس في حديث النبي ﷺ .

ولكن كان بالمرصاد لأوهام أولئك ودسائس هؤلاء ، رجالٌ عظماء أفذاذ عزّ نظيرهم ، لم يدخروا وسعاً في سبيل المحافظة على سنة النبي ﷺ، وإبقائها سليمة نقية من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، فشيّدوا منهجاً علمياً فريداً رائداً متميّزاً، استطاعوا من خلاله تمييز الصحيح من السقيم من الأخبار. هذا المنهج شمل الراوي والمروي: الراوي،حيث كانوا معه من مبتدأ ولادته إلى حين وفاته، وتابعوا أحواله في حله وترحاله، فأمكنهم بذلك معرفة ضبطه، وفترات اختلال هذا الضبط، والأوهام التي وقعت منه،، فميّزوا المدلسين والمختلطين، والذين قبلوا التلقين، والثقات الضعفاء في شيخ معين، والضعفاء المتقنين لحديث شيخ معين، والرواة الذين

كانوا يَهمون إذا حدثوا في غير بلدانهم، والرواة الذين كانوا يهمون إذا حدثوا من حفظهم ولم يحدثوا من كتاب....

ومن يطلع على العلوم المتعلقة بالراوي والمصنفات المختلفة التي صنفت فيهم لا يكاد ينقضي عجبه لكثرتها وسعتها وتشعبها ودقتها .فجزاهم ربنا تبارك وتعالى خيراً على صفاء نيتهم وصدق سريرتهم.

وأما المروي فقد وضعوا له قواعد نقدية، بحيث أصبح تمييز كلام النبي ﷺ من كلام غيره أمراً سهلاً ميسوراً على من كان لـه دُربة بحديثه ﷺ ،وما أجمل قول الربيع بن خثيم(ت:٩١هـ): (إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار نعرفه به ، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها)[١].

ومن العلماء الذين شاركوا في تشييد صرح هذا المنهج ، فقد كان لـه الفضل الكبير والأيادي البيضاء على أهل الحديث في العصور المتعاقبة: الإمام العَلَم، الذي طبّق ذكره الآفاق :محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي، البخاري: إمام الجرح والتعديل، وإمام العلل، وأول من ميّز الصحيح من السقيم في مصنف خاص.

وشهادة الشهود في هذا الإمام خير من شهادتي[٢]، فهذا تلميذه الإمام مسلم-صاحب الصحيح المشهور-يقول للبخاري بعدما قبّل ما بين عينيه: "دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله"[٣]، وأكثر من هذا قول الإمام محمد بن عيسى الترمذي-صاحب الجامع -: "وما كان فيه -أي كتابه الجامع- من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو مما استخرجته من كتب التاريخ، وأكثر من ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرتُ به عبدالله بن عبدالرحمن،وأبا زرعة،وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء

---

[١] -الحاكم، أبو عبدالله النيسابوري ، معرفة علوم الحديث، بيروت-لبنان ، دار الآفاق الجديدة ، ط٤، ١٩٨٠م، ص٦٢.

[٢] -ثناء العلماء على البخاري يفوق الوصف حتى من مشايخه، انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٢/٤١٦-٤٣٨، ابن حجر، هدي الساري، ص٦٧٤-٦٧٩.

[٣] -الذهبي، السير، ١٢/٤٣٢.

فيه عن عبدالله وأبي زرعة، ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل"[1].

يقول هذا الإمام الترمذي، وقد لقي الكبار في هذا الشأن كأبي زرعة الذي كان هو وصاحبه أبو حاتم فارسي هذا الفن.

وقد رفع الله سبحانه وتعالى مكانة هذا الإمام في الدنيا على ما قدّم من خدمات جليلة في الذب عن حديث رسوله ﷺ ، فهذا كتابه "الصحيح" لقي من القبول ما لم يلقه كتاب آخر على الإطلاق-طبعاً بعد كتاب الله - فإن بلغت المصنفات التي كتبت حوله العشرات: سواء بالشرح أو الاختصار أو التعقب والاستدراك......

ومن الكتب النافعة الجليلة التي خلّفها هذا الإمام والذي سارت بذكره الركبان كتاب: "التاريخ الكبير" الذي حوى فنوناً من العلم؛أهمها علما:الجرح والتعديل والعلل،أما علم الجرح والتعديل في هذا الكتاب فقد لقي عناية من الباحثين والدارسين، وكتبت فيه رسائل متخصصة ، فيها جهد مبارك مأجور-إن شاء الله تعالى.

وأما العلم الآخر -وهو علم العلل- فقد كان له في هذا الكتاب النصيب الأوفى ،والحظ الأوفر ، وطريقة التعليل عند البخاري في هذا الكتاب -غالباً - ما تكون إشارة سريعة؛ ولذلك كثر فيها الغموض، فلما كان الكتاب كذلك ، ولما لم أجد -حسب علمي وإطلاعي وسؤالي- من تصدى لفك ألغازه ولا من حام حولها ، ولا من رام فتح مغاليقها، رأيت أن أشمر عن ساعد الجد وأبذل قُصارى جهدي في حل هذه الإشارات للكشف عن جوانب مهمة في علم العلل في كتاب أصيل يعد من أوائل ما صنّف في هذا الفن، والكتاب فيه عشرات الأحاديث المعللة مما يساعدنا على رسم منهج واضح في التعليل لهذا الإمام.مستمداً العون من الله تبارك وتعالى: (رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)(الممتحنة: من الآية٤)

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الإمام الترمذي قد جمع لنا في كتابيْه : "الجامع" "والعلل الكبير"، مادة كبيرة من كلام البخاري في النقد والتعليل، حتى غدا كتاب "العلل الكبير" كأنه كتاب من كتب الإمام البخاري..!

١- الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة ،الجامع ، حققه أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت - لبنان ، ١٩٩٥م،٥/٧٣٨.

أهداف البحث:

يمكن أن أجمل أبرز أهداف البحث في النقاط التالية:

١-إبراز مكانة الإمام البخاري، كإمام من أئمة العلل المشهورين، في هذا العلم، وذلك من خلال الدراسة العملية التطبيقية من كتبه التي أشهرها كتاب:"التاريخ الكبير" كما أسلفت.

٢-بيان أثر الإمام البخاري فيمن صنّف بعده في هذا الفن، حيث إن الناظر في كتابَيْ ابن أبي حاتم: "الجرح والتعديل"، و"العلل"، وكذا كتاب: "الضعفاء الكبير" للعقيلي، وكتاب: "الكامل" لابن عدي، يرى هذا بوضوح.

٣-لقد أكثر الإمام البخاري في كتابه "التاريخ الكبير" من استخدام ألفاظ نقدية وتعليلية، تفرد ببعضها وأكثر من استعمال بعضها الآخر، فأحببت معرفة معناها عنده.

٤-ومن الأهداف الهامة في نظري، الوقوف على طريقة الأئمة المتقدمين أصحاب هذا الشأن الذين أصَّلوه وقعّدوا قواعده، في كيفية التعليل والنقد، وما يتبع ذلك من الحكم على الحديث بالصحة والضعف.

٥-ويهدف البحث إلى كشف القواعد النقدية للمتن، وفي التاريخ نماذج عدة تبين منهجاً متميزاً للبخاري في نقد المتن.

٦-بيان طريقة الإمام البخاري في التعليل والتي غلب عليها الغموض، كما أسلفت قبل قليل.

حدود الدراسة:

من خلال العرض الذي ذكرته عن أهمية البحث وأهدافه ، يتضح لنا أن حدود هذه الدراسة علم العلل من خلال كتاب "التاريخ الكبير" للإمام البخاري، بصفته كتاباً متميزاً كان له الأثر الكبير فيمن جاء بعده.

المنهج:

للوصول إلى الغاية التي أريد قمت باستقراء كتاب "التاريخ الكبير" كلمة كلمة، وتدوين جميع الأحاديث المعللة ، والاصطلاحات النقدية التعليلية التي أستفيد منها في هذا البحث ، ثم دراسة هذه المسائل دراسة تحليلية للوصول إلى النتائج المرجوة.

خطوات البحث:

يمكن أن أجمل خطوات البحث بما يلي:

١-بيان معنى العلة أولاً ؛وذلك اعتماداً على ما سطّره أصحاب الفن في كتب مصطلح الحديث ،وعلى ما هو موجود في كتب العلل الأولى.

٢-ولفهم عبارة المؤلف رجعت إلى الكتب التي أفادت منه، واعتمدت اعتماداً ملحوظاً عليه، وأهمها كتب:الجرح والتعديل لأبن أبي حاتم، وضعفاء العقيلي، وكامل ابن عدي، كما أشرت إلى هذا من قبل.

٣-وزيادة في الاستيضاح، وللوقوف على حقيقة معنى تعليلات هذا الإمام خرّجت عشرات الأحاديث المعللة، حتى أقف على موطن العلة وكيفية التعليل وطريقته عنده ، ولفهم اصطلاحاته النقدية التعليلية.

٤-وزيادة في الفائدة رجعت إلى كتب العلل الأخرى كعلل: أحمد وابن المديني والترمذي والدارقطني وغيرها، وهي من المصادر الهامة التي يستعان بها على فهم عبارات البخاري.

٥- حرصت على مقارنة طريقة النقد عند الأوائل المتقدمين من أهل هذا الفن ، وذلك بنقل أقوالهم في الأحاديث المعللة التي ذكرها البخاري في كتابه -إن وجدت- ومدى استعمالهم للاصطلاحات النقدية التي ذكرها البخاري أيضا. فقد ظهر لي من خلال الأبحاث المتفرقة التي كتبتها أن منهج القوم يمتاز بالسلامة والوضوح والدقة، وكلامهم كأنه يخرج من مشكاة واحدة ، ولا عجب فهم أصحاب التأصيل ومنهم خرج وعلى أيديهم شُيّد ، فجزاهم الله خير الجزاء.

٦-وفي المادة النظرية من البحث اختصرت ما أمكن، ورجعت إلى الكتب الأولى المؤلفة في هذا الفن محاولاً فهم اصطلاحات القوم كما وردت في كتبهم وفي استعمالهم دون الاستغناء عما كتب المتأخرون وحققوه من المسائل التي يمكن أن تخدم البحث .

٧-ونظراً لأن المادة طويلة، فقد كان من منهجي عدم الإطالة إلا في المواطن التي بحاجة إلى ذلك، وحاولت أن لا أكتب ما هو مكرر ومتداول في الرسائل الجامعية، ولا أزعم أن ما أكتبه كله جديد، بل أسعى إلى الجدة، قدر وسعي وطاقتي.

٨-ولما كانت الدراسات حول الإمام البخاري وآثاره العلمية كثيرة ومتنوعة بين مطول ومختصر وبين قديم وحديث آثرت أن لا أكتب في بحثي هنا عن شيء من ذلك طلباً للاختصار الذي أشرت إليه قبل قليل.

٩-وقد ذيلت الرسالة ، بمجموعة من الفهارس تُسهّل الاستفادة منها.

الدراسات السابقة:

المصنفات عن الإمام البخاري وآثاره ومنهجه في صحيحه على وجه الخصوص كثيرة، سواء ما كتبه المتقدمون في ذلك أو المتأخرون، ولن أذكر من هذا شيئاً لشهرة كثير منها، ولأن هذا خارج عن موضوع رسالتي، على تكرار واضح موجود في هذه المصنفات.

أما هذا الموضوع - فكما قلت سابقاً- فلم أجد بعد البحث الشديد وسؤال أهل العلم والخبرة والاختصاص من حام حوله ولا من طرق بابه.

وقد وقفت على رسائل لها علاقة بعيدة (غير مباشرة) بموضوع الرسالة وهي:

١-"منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح" لأبي بكر كافي، وهي رسالة ماجستير في الحديث وعلومه من جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، بالجزائر، إشراف الدكتور حمزة المليباري، ونوقشت بتاريخ ١٦/٢/١٩٩٨م، وهي مطبوعة نشرتها دار ابن حزم، خصّها -كما هو واضح من العنوان- بالحديث عن التعليل في صحيح البخاري.وهي بعيدة من موضوعنا لأن للصحيح خصوصيته ، وطريقته ومنهجه، وله شروطه المعروفة عند أهل الحديث.

٢- "منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل"، وهي رسالة دكتوراة من إعداد أخي وزميلي في الطلب: محمد سعيد حوى، مقدمة لجامعة بغداد، بإشراف أ.د.حارث سليمان الضاري، نوقشت في حزيران ١٩٩٦م. وبحسب علمي فإنها لم تطبع بعد ، وقد حصلت على نسخة منها طالعتها صفحةً صفحة..

وقد جعلها الباحث في سبعة فصول:

الفصل الأول: ترجم فيه للإمام البخاري، وفي الفصل الثاني تكلم عن شخصية الإمام النقدية وقدم بمدخل إلى علم النقد، ثم بين خطوات النقد ومسالكه عند البخاري، ثم السمات العامة للمنهج النقدي عند البخاري، وخصص الفصل الثالث للحديث عن مصادر الإمام البخاري في الجرح والتعديل.

وفي الفصل الرابع حديثٌ عن مصنفات الإمام البخاري في الجرح والتعديل، وهي: التاريخ الكبير والأوسط والصغير، والضعفاء الصغير والكبير والكنى.

وجعل الفصل الخامس في آراء الإمام البخاري في مسائل علم الجرح والتعديل وهي: العدالة، والضبط ، والجهالة، والتدليس وأحكام الاتصال والسماع عند البخاري.

ودرس في الفصل السادس مصطلحات الإمام البخاري في الجرح والتعديل، وقد صنفها مراتب وهي: الاحتجاج والاختبار والاعتبار والترك، وأطال النفس في دراسة مصطلحات الإمام البخاري مقارناً أحكامه على الرواة بأحكام غيره من أهل الجرح والتعديل.

وجعل الفصل السابع في الاعتراضات الواردة على الإمام البخاري.

هذا عرض لفصول رسالة الدكتور محمد سعيد حوى ، أوردتها كاملة لئلا يظن أن هناك تداخلاً بين ما كتب وبين ما سأكتب -إن شاء الله تعالى وقدّر-.

ويمكن أن أجمل الفروق بين مشروع رسالتي ورسالة الباحث بما يلي:

أ-إن رسالة الباحث: محمد سعيد حوى في الجرح والتعديل عند الإمام البخاري بشكل عام، أما هذه الرسالة فهي في موضوع العلل وطريقة التعليل عند البخاري في التاريخ الكبير فقط.حيث إنه لم يعرّج على المنهج التعليلي عند البخاري إلا بذكر إشارات سريعة في مواطن لأن المسألة خارجة عن حدود رسالته.

ب-وترتب على هذا أن هناك عشرات الأحاديث المعللة، بطريقة البخاري الموجزة المختصرة التي أشرت إليها مراراً، لم يعرض لها الأخ الباحث ولم يحم حولها، ولا حَرَّج عليه في ذلك، وهي العمود الفقري لرسالتي..

جـ-ومن باب الإنصاف وعدم غض الطرف، فإن الباحث تكلم عن موضوع السماع عند البخاري، وهو موضوع معروف مشهور والحديث فيه منذ القديم.

وقد عرض الباحث لهذا الموضوع بشيء من الإيجاز، وقد وقفت بحمد الله على نقول عزيزة وأمثلة واضحة جليّة تجلي مذهب البخاري في هذه المسألة، وتوضح منهج إعلاله بها، بما لم يعرض له الباحث، ثم هناك مسائل تنبني على مسألة السماع، أشهرها موضوع الصحبة وشرط السماع لاثباتها، ولها من الأمثلة الكثيرة في هذا الكتاب، مما يقتضي الوقوف عندها وتسجيل فوائدها...

بالإضافة إلى اصطلاحات البخاري الدالة على السماع وعدمه، ولن أستطيع أن أعرض في هذه المقدمة جميع حيثيات هذه المسألة التي لم يذكر الباحث منها شيئاً.

د-وأما اصطلاحات الجرح والتعديل التي فصّل الباحث مدلولاتها عند البخاري بالمقارنة مع أقوال الأئمة في الراوي فلا تؤثر على بحثنا لأنه دَرسها باعتبارها اصطلاحات جرح وتعديل، أما باعتبارها اصطلاحات تعليلية للأحاديث فلم يعرّج عليها إلا لماماً، ناهيك عن اصطلاحات تعليلية لم يعرض لها الباحث أصلاً لأنها لا تدخل في بابه.

والخلاصة فبين رسالتي ورسالة الأخ بَوْن شاسع، واختلاف في الموضوع والمنهج... ولكلٍ وجهة.

٣-رسالة بعنوان: "منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير"، إعداد الباحثة : ليلى محمد عجلان، إشراف أ.د محمود طحان، مقدمة لجامعة الكويت، نوقشت سنة ١٩٩٩م، والرسالة تقع في تمهيد وبابين،التمهيد مكون من ثلاثة مباحث: الأول في عصر الإمام البخاري، والثاني في حياة الإمام البخاري من مولده إلى وفاته، والثالث: آثار الإمام البخاري بإيجاز، حيث سرَدت آثاره سرداً فقط.

وجعلت الباب الأول في التعريف بكتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري وقسمته إلى خمسة فصول...

فجعلت الفصل الثاني في: منهج البخاري في تبويب الكتاب. ومن الأمور التي عرضت لها في هذا الفصل: منهج البخاري في الأحاديث، وذلك في ثلاث صفحات، وذكرت أمثلة متفرقة لا تعرِّف بمنهج البخاري بصورة واضحة، بل هناك أمثلة لا تدلل على ما تريد ، وأنا لست الآن بصدد تفصيل ذلك..

وفي الفصل الثالث ذكرت: أحاديث التاريخ الكبير ودرجتها من خلال دراسة بعض النماذج.

وقد أوردت الأخت الباحثة تسعة عشر حديثاً وخرّجتها وحكمت عليها، وشرحت غريبها، وخلصت إلى النتيجة التالية :إن الإمام البخاري ذكر في كتابه "التاريخ الكبير" أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة. وكنتِ أتمنى عليها أن تأتي لنا بمثال واحد من الأحاديث المعللة في هذا التاريخ. وفي تاريخ البخاري أكثر من ستة آلف حديث، فهل هذا العدد الذي بحثته الأخت يصور للقارئ أحاديث التاريخ؟

وجَعلت الفصل الرابع في مصادر الإمام البخاري في التاريخ الكبير، ثم موارده في الجرح والتعديل ثم موارده في معرفة الراوي! وفي ظني أن هذا الترتيب بحاجة إلى إعادة نظر حيث يمكن أن يكون بصورة أفضل مما عملته الأخت الباحثة.

والباب الثاني من الرسالة في الجرح والتعديل عند الإمام البخاري كما في "التاريخ الكبير".

وفي هذا الباب فصول، أهمها: الفصل الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" ومدلوها ومراتبها، وهذا الفصل لب الرسالة حيث يقع في (١٥٠) صفحة من صفحات الرسالة.

أما الفصل الثالث فجَعَلَتْهُ في الموازنة بين ألفاظ الجرح والتعديل عند البخاري وعند غيره من الأئمة.

ودَرَست حوالي عشرة من الرواة الذين جرحهم البخاري ونقلت أقوال العلماء فيهم، ومثلهم من الرواة الذين عدّلهم البخاري ونقلت أقوال العلماء فيهم، فحصلت بهذه الدراسة لهؤلاء الرواة-بحسب رأيها- الموازنة بين البخاري وغيره،ولا أظن أحداً يخالفني الرأي أن هذا العدد من الرواة لا يكفي للموازنة بين البخاري وغيره.

وختاماً أقول: إن موضوع الأخت الباحثة لا علاقة له بموضوعنا من قريب أو بعيد.

٤-رسالة بعنوان:"موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللّقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين"، وهي رسالة ماجستير إعداد الأخ الفاضل د. خالد منصور الدريس، مقدمة لجامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، وقفت عليها بعد كتابتي لجل رسالتي،

تشترك مع رسالتي في الفصل الأول في مسألة السماع عند البخاري، على إسهاب عنده فيها، واختلاف في منهج البحث بيننا، وتعرضي لمباحث لم يتطرق إليها، مثل: المرسل والمنقطع عند البخاري.

خطة البحث:

لقد جعلت هذه الرسالة في تمهيد وأربعة فصول:

أما التمهيد فهو في بيان معنى العلة، والتعريف بكتاب التاريخ الكبير،

ويشمل المبحثين التاليين

المبحث الأول: في تعريف العلة، لغة واصطلاحاً، من خلال كتب المصطلح والواقع العملي التطبيقي في كتب العلل.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب "التاريخ الكبير" للإمام البخاري، وبيان طريقته النقدية التعليلية فيه على سبيل الإجمال.

الفصل الأول: مباحث السماع (الاتصال وعدمه) ،وشرط تحققه،والاصطلاحات الدالة على ذلك عند الإمام البخاري في "تاريخه الكبير".

ويشمل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مذاهب العلماء في اتصال الإسناد وتحرير مذهب الإمام البخاري في ذلك من خلال منهجه التطبيقي، وطريقة البخاري في إثبات السماع.

ويشمل المطالب التالية:

المطلب الأول: مذاهب العلماء عامة، ومذهب البخاري خاصة في الاحتجاج بالسند المعنعن.

المطلب الثاني: طريقة الإمام البخاري في إثبات اللقاء أو السماع.

المطلب الثالث: ألفاظ الإمام البخاري الدالة على الرواية.

المبحث الثاني: اصطلاحات الإمام البخاري النقدية الدالة على عدم ثبوت السماع.

ويشمل المطلبين التاليين:

المطلب الأول: عبارات نفي العلم بالسماع.

المطلب الثاني: العبارات الصريحة في عدم السماع.

الفصل الثاني: منهج الإمام البخاري في التعليل بالتفرد والغرابة، والمخالفة في الإسناد، ويشمل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التعليل بالتفرد والغرابة.

المبحث الثاني: المخالفة وأثرها في التعليل.

ويشمل المطالب التالية:

المطلب الأول: تعارض الوصل والإرسال.

المطلب الثاني: تعارض الرفع والوقف.

المطلب الثالث: الاختلاف على الراوي في الإسناد بإبدال راو براو أو إسناد بإسناد.

المطلب الرابع: الاختلاف بزيادة راو في الإسناد أو حذفه.

الفصل الثالث: علل المتن من خلال "التاريخ الكبير".

ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: مخالفة الراوي لما روى.

المبحث الثاني: مخالفة المتن للمشهور عن رسول الله ﷺ.

المبحث الثالث: مخالفة الحديث للتاريخ.

الفصل الرابع: ألفاظ الإمام البخاري النقدية في التعليل في "التاريخ الكبير".

ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: الألفاظ الدالة على علة في الإسناد، وهي: لا يُعرف له سماع، لا يُتابع عليه، منكر أو (حديث منكر)، فيه نظر، في صحة خبره نظر، في إسناده نظر، مختلف في إسناده، إسناده ليس بالقوي، إسناده ليس بذاك، إسناده ليس بمشهور، إسناده مجهول، إسناده لا يُعرف، في إسناده شيء، إسناده ليس بالقائم، ليس من وجه صحيح، لم يصح إسناده، لم يثبت حديثه، لا يصح حديثه، لم يقم حديثه، يتكلم في حديثه.

المبحث الثاني: ألفاظ التعليل المجملة: لا أصل له، لم يثبت، وهو خطأ، وهـــو وهـــم، لا يصح.

المبحث الثالث: الألفاظ الدالة على الترجيح: المحفوظ، أولى، أشهر، أصوب، أشبه، أصح، وهو الصحيح.

الفصل الخامس: "التاريخ الكبير" وأثره في كتب العلل بعده.

حيث سأتناول في هذا الفصل أشهر الكتب التي كان لتاريخ البخاري الكبير الأثر الواضح فيها مثل ضعفاء العقيلي وكامل ابن عدي.كما أشرت إلى هذا من قبل.

الخاتمة ونتائج البحث.

تمهيد في بيان معنى العلة
والتعريف بكتاب "التاريخ الكبير"

المبحث الأول تعريف العلة لغة واصطلاحاً من خلال كتب المصطلح والواقع التطبيقي في كتب العلل:

العلة في اللغة:

قال ابن فارس في مادة عل: العين واللام، أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تكرّر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العَلَل، وهي: الشربة الثانية، ويقال: عَلَل بعد نَهَل.

والأصل الآخر: عائق يعوق، قال الخليل: العِلّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، ويقال: اعتلّه عن كذا، أي: اعتاقه.

والأصل الثالث: العلة الَمرض، وصاحبها معتلّ، قال ابن الأعرابي: علَّ المريض يعِلّ عِلة فهو عليل، ورجل عُلَلَة :كثير العلل.قال ابن الأعرابي: العلّ:الضعيف من كبر أو مرض[1].

العلة في الاصطلاح :

هذه وقفة مع العلة وتعريفاتها في كتب علوم الحديث ، مراعياً التسلسل التاريخي لهذه المؤلفات :

١- قال الحاكم (ت٤٠٥):

(وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير).

وقال في بداية كلامه عن الحديث المعلل : (وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل) .[2]

٢-وبعد الحاكم جاء ابن الصلاح (ت٦٤٣) فقال: (اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث، وأدقها، وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ،ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر ،ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له،

---

[1] -ابن فارس، أبو الحسين احمد بن فارس ،معجم مقاييس اللغة،تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل،(دون تاريخ)٤/١٣-١٤.وانظر: ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ،(دون تاريخ)،١١/٤٧١.

[2] -الحاكم ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، معرفة علوم الحديث ، ص١١٢-١١٣.

مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك ،بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه .وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه).

ثم قال: (اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ،ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح .وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث.

ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ)[1].

٣-ولخص النووي (ت٦٧٦) في التقريب كلام ابن الصلاح و لم يزد عليه شيئاً[2].

٤-وأما الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤) في اختصاره لعلوم الحديث لابن الصلاح فلم يعرف الحديث المعلل، وإنما قال: وهو فن خفي على كثير من علماء الحديث... وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم...[3]

٥-ونقل الأبناسي (ت٨٠٢) في الشذا الفيّاح كلام ابن الصلاح و لم يزد عليه شيئاً[4].

٦-و لم يُعقب الحافظ العراقي (ت٨٠٦) في التقييد والإيضاح على ابن الصلاح في تعريفه للعلة بشيء[5]، ثم وجدته يعرف العلة في كتابه فتح المغيث فقال: (العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته)[6].

---

[1] -ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن ، علوم الحديث ، حققه نور الدين عتر ، بيروت، المكتبة العلمية ، ١٩٨١،ص ٨١-٨٤.

[2] -النووي ، يحيى بن شرف الدين، التقريب -مع تدريب الراوي-بيروت ، دار الفكر (دون تاريخ) ٢٥٨/١.

[3] -ابن كثير ،أبو الفداء إسماعيل ، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ، بيروت دار الكتب العلمية،ط١٩٨٣/١ ص٦٠-٦١.

[4] -الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح،الرياض ، مكتبة الرشد ، حققه صلاح فتحي هلل، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م،٢٠٢/١

[5] -العراقي، التقييد والإيضاح، ص١١٥.

[6] -العراقي، فتح المغيث ص١٠٤.

٧-وجاء دور الحافظ ابن حجر -رحمه الله-(ت٨٥٢) فنقل في نكته قول ابن الصلاح: (الحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منه).

ثم قال: وهذا تحرير لكلام الحاكم في" علوم الحديث".

وعقب على هذا بقوله: (فعلى هذا لا يُسمّى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعّف معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك، مع كونه ظاهر السلامة من ذلك، وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود)[1].

أقول: يريد الحافظ من قوله:"إذا آل أمره إلى شيء من ذلك "أي: إذا آل حديث الضعيف إلى الخفاء.

وقال في النخبة وشرحها: (ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق، فهذا هو المعلل، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها...).[2]

٨-وقال الحافظ السخاوي (ت٩٠٢): (المعل أو المعلول: خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح).[3]

ثم نقل -رحمه الله- ما ذكرته عن ابن الصلاح أن أبا يعلى الخليلي- صاحب الإرشاد- قد أطلق العلة على ما ليس بقادح -توسعاً- وذلك مثل حديث اختلف فيه ثقة ضابط مع من هو دونه فوصله الضابط وأرسله ذاك، ويسمّى هذا: (معلول صحيح).

ونقل عن الترمذي أيضاً أنه يسمي العلة نسخاً، أي أنه لا يُعمل به، لا العلة الاصطلاحية، فقد صحح الترمذي أحاديث وهي منسوخة، وفي الصحيحين كذلك أحاديث منسوخة.

ثم ذكر -رحمه الله-أن أهل الحديث قد يعلون الحديث بكل قادح ظاهر كفسق الراوي وغفلته وسوء حفظه، فعلل ذلك بقوله:(ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله-أي خفاء العلة-

---

[1] -ابن حجر ، أحمد بن علي ، النكت ، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي ، السعودية ، المدينة المنورة ، ط١ ١٩٨٤ ، ٢/٧١٠.

[2] -ابن حجر ، أحمد بن علي ، نزهة النظر ، تحقيق الشيخ محمد عوض ، دمشق وبيروت ، مكتبة الغزالي ومؤسسة مناهل العرفان ، ط٢ ، ١٩٩٠، ص ٨٢.

[3] -السخاوي ، محمد بن عبدالرحمن ، فتح المغيث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٩٨٣، ١/٢٢٧.

قليل ،على أنه يحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف فكأن المعلل أشار إلى تفرده)[1].

٩-وأما الحافظ السيوطي (ت٩١١) فقد شرح ما ذكره الإمام النووي الذي هو عين كلام الإمام ابن الصلاح، ثم ذكر الأجناس العشرة من العلل التي أوردها الحاكم في معرفة علوم الحديث[2].

١٠-ونقل صاحب تنقيح الأنظار (ابن الوزير اليماني ت٨٤٠) تعريف العراقي للعلة: (عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه: أي قدحت في صحته).

فقال الصنعاني (ت١١٨٢) معقباً: (وكأن هذا تعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث).

ثم ذكر ما نقلته عن الحافظ ابن حجر في النكت.

وذكر ما نقلته عن ابن الصلاح وغيره أن أئمة الحديث قد يعلون بأشياء ليست غامضة كالإرسال وفسق الراوي...

وذكر أيضاً ما نقلته عن الترمذي والخليلي[3].

١١-ثم رأيت ما كتبه طاهر الجزائري في كتابه "توجيه النظر" فلم يزد على ما قاله مَنْ سبقه ممن نقلت أقوالهم؛ إذ نقل عبارات ابن الصلاح كاملة والحاكم، ونقل عن التدريب[4].

١٢-وجاء العلامة أحمد محمد شاكر (ت١٩٥٨) في الباعث الحثيث فعرّف العلة (بأنها سبب غامض يقدح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه).

ثم قال: (وقد يطلق بعض علماء الحديث "العلة" في أقوالهم على الأسباب التي يضعّف بها الحديث من جرح الراوي بالكذب أو الغفلة أو سوء الحفظ أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة، فيقولون: "هذا الحديث معلول بفلان" مثلاً، ولا يريدون العلة المصطلح عليها، لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التي تظهر من سبر طرق الحديث).

ثم ذكر قول الخليلي الذي ذكرته سابقاً.

---

[1] -السخاوي ،فتح المغيث ،٢٣٤/١.

[2] -السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر ، تدريب الراوي ، حققه عبدالوهاب عبداللطيف، بيروت ، دار الفكر (دون طبعة)٢٥١/١-٢٦٢.

[3] -الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، توضيح الأفكار ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، (دون تاريخ) الدار السلفية ٢٥/٢-٣٤.

[4] -الجزائري ، طاهر ، توجه النظر ، مكة المكرمة ، دار الباز (دون تاريخ)، ص ٢٦٤-٢٧٢.

ونقل عن ابن الصلاح والنووي والسيوطي -ما ذكرته- أن الترمذي يسمي النسخ علة.

ثم قال: (والذي أجزم به أن الترمذي إن كان سمّى النسخ علة - فإني لم أقف على ذلك في كتابه، ولعلي أجده فيما بعد - فإنما يريد به أنه علة في العمل بالحديث فقط. ولا يمكن أن يريد أنه علة في صحته)[1].

أقول: وما قاله من توجيه مراد الترمذي في إعلال الحديث بالنسخ قد سبقه إلى معناه السخاوي، كما نقلته عنه سابقاً[2].

١٣-وأما ما كتبه المعاصرون في المصطلح فهو تكرار لما في كتب السابقين، فهذا الدكتور نور الدين عتر في كتابه المشهور: "منهج النقد في علوم الحديث" لم يزد على أن نقل كلام الحاكم في " معرفة علوم الحديث" وكلام ابن الصلاح في مقدمته.

١٤-وهذا ما فعله محقق علل الدارقطني حيث لخص أقوال العلماء السابقة[3].

١٥-وأقف عند ما كتبه أستاذي الدكتور همام سعيد، فقد كان له دور كبير في خدمة هذا الفن، وذلك بتحقيقه لكتاب يُعد من أعظم كتب هذا العلم، ألا وهو "شرح علل الترمذي" حيث ذكر تعريفات الحاكم وابن الصلاح والعراقي والبقاعي، وناقش هذه التعريفات -وهي مناقشة لفظية وليست جوهرية-، ثم رجح التعريف القائل: (والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح). وهو تعريف البقاعي، وهو التعريف الذي ارتضاه السخاوي، ثم شرح التعريف فقال:(قوله: "على قادح" تعميم لأسباب العلل لتشمل العلل التي مدارها الجرح، وتلك الناشئة عن أوهام الثقات وما يلتبس عليهم ضبطه من الأخبار).

ثم قال: (وأما ما نجده في كتب العلل من أحاديث أعلّت بالجرح كأن يقال في أحد رواتها: متروك أو منكر الحديث أو ضعيف، فيمكن حمل هذه القوادح على علم العلل وإلحاقها به إذا وردت في أحاديث الثقات، كرواية الزهري عن سليمان بن أرقم، ورواية مالك عن عبدالكريم أبي أمية ،ورواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، فرواية هؤلاء الأئمة الجهابذة عن هؤلاء الضعفاء توقع كثيرين في العلة اعتماداً على تثبت هؤلاء الأئمة، ومكانة الزهري ومالك والشافعي تخفي أمر هؤلاء المتروكين والضعفاء)[4].

---

[1] -شاكر ، أحمد ، الباعث الحثيث ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٩٨٣ ص ٦٢-٦٨.

[2] -انظر ما تقدم ص١٦.

[3] -السلفي ، محفوظ الرحمن ، تحقيق علل الدارقطني ، الرياض ، دار طيبة ، ط١ ١٩٨٥، ٣٧/١.

[4] - سعيد ، همام ، تحقيق علل ابن رجب الحنبلي ، الأردن ، مكتبة المنار ،ط١/١٩٨٧، ٢١/١-٢٩.

١٦-وأخيراً وقفت على تعريف للعلة عند الدكتور حمزة المليباري، حيث يقول:(العلة عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي سواء أكان الراوي ثقة أم ضعيفاً، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أو فيما يتعلق بالمتن، وخطأ الراوي الثقة ووهمه أغمض وأخفى من خطأ الضعيف ووهمه، إذ إن الثقة يجعل القلب يميل إلى الاعتماد عليه.

فإن قيل: إن ضعف الراوي سبب ظاهر فكيف يدخل في المعلول ما رواه الضعيف بناءاً على أنه خارج عن التعريف بقيد الغموض فيه؟.

فيجاب بأن العلة هي عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي ثقة كان أم ضعيفاً، وخطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يدرك إلا بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته أو خطئه..)[1]

ثم ذكر الدكتور حمزة أمثلة تعضد ما ذهب إليه من أن العلة تشمل أيضاً ما خفي من أحاديث الضعفاء.

وكلامه لا يخرج عن معنى ما ذكره الحافظ ابن حجر الذي نقلته عنه من كتاب النكت.

الخلاصة:

يمكن أن أجمل ما قاله العلماء في تعريف العلة ما يلي:

١-إن العلة في أكثر قول أهل العلم تكون في أحاديث الثقات، بل وظاهر في عبارة ابن الصلاح ومَنْ بعده أنهم قصروا العلة على الخطأ الذي في أحاديث الثقات، إلا أني ألمح من كلام الحاكم أمراً مهماً وهو قوله: وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات.. فكأنه لا ينفي أن تقع العلة في أحاديث الضعفاء.

ولذلك صرح الدكتور حمزة المليباري بأن العلة تكون في أحاديث الثقات والضعفاء إذا كان فيها خفاء، وهذا المعنى لعله هو المراد من قول الحافظ ابن حجر في الحديث المعلول حيث قال: (فعلى هذا لا يُسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً .. وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة منه)، فقوله: (إذا آل أمره إلى شيء من ذلك)، أي أن الحديث المنقطع والحديث الذي فيه راوٍ ضعيف يدخل في العلل إذا كان خفياً.

فأحاديث الضعفاء تذكر بجانب أحاديث الثقات لبيان مخالفتهم لهم، فعندئذ يقع الخفاء في أحاديث الضعفاء، ولا تُعرف أخطاؤهم إلا عند مقارنة حديثهم بأحاديث الثقات، والله أعلم.

---

[1] -المليباري، حمزة ، الحديث المعلول ،مكة المكرمة ، وبيروت ، المكتبة المكية ودار ابن حزم ،ط١ ١٩٩٦ ص ١٠-١١.

٢-غلب في كلام أهل العلم في تعريف الحديث المعلول بأن العلة فيها خَفاء.

٣-ورد في كتب العلل تعليل للأحاديث بالظاهر مثل انقطاع السند وجرح الراوي وقد حاول بعض أهل العلم أن يتلمسوا سبب ذلك، وممن وقفت على كلامه في ذلك:

أ-الحافظ ابن حجر حيث علل ذلك لوجود الخفاء فيها، كما قدمته مراراً.

وتبعه السخاوي.

وعليه اعتمد الدكتور حمزة المليباري.

ب-ما قاله الدكتور همام سعيد :(إن سبب ذكر الأسباب الظاهرة في كتب العلل رواية الثقات عن الضعفاء مثل رواية الزهري عن سليمان بن أرقم، ورواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي.. فقال: رواية الأئمة عن هؤلاء الضعفاء تخفي أمر هؤلاء الضعفاء والمتروكين).

٤-ورد إطلاق العلة بمعنى خاص عند:

أ-الترمذي، أطلق على النسخ علة، ولا يريد بذلك ضعف الحديث، وإنما يريد أنه لا يُعمل به.

ب-الخليلي:حيث سمّى الحديث الذي أسنده الثقة الضابط وأرسله غيره "صحيحاً معلولاً"، وهو صحيح عنده.

وإطلاق العلة بمعنى خاص عند بعضهم لا يؤثر على المعنى العام المستعمل، لكن معرفة اصطلاح كل عالم من الضرورات خوفاً من الخلط.

وهنا ملاحظتان هامتان:

الملاحظة الأولى:من خلال التتبع الواسع لكتب العلل يمكن أن أصنف أنواع الحديث المعللة ورواتها إلى ما يلي:

١-الأحاديث التي وهم فيها الثقات،وأقصد بالثقة المعنى العام للثقة ، الذي يشمل الحافظ الضابط، وكذا الضابط المدلس والمختلط ، ومن هو دون ذلك من أهل الوهم والخطأ.

٢-الأحاديث التي وهم فيها الضعفاء، وهي على ضربين:

الأول: ما خالف فيه الضعفاءُ الثقات ، والكشف عن هذه الأوهام يكون بذكر أحاديث هؤلاء الضعفاء بجانب أحاديث الثقات ،فتتبين حينئذٍ، وبهذا علل ابن حجر-ومن تبعه- وجود حديثهم في كتب العلل. وكتب العلل مليئة بالأمثلة على هذا النوع، وسأذكر بعضها لتدلل على ما قلت:

المثال الأول :قال ابن أبي حاتم :سئل أبو زرعة عن حديث رواه سعيد بن سليمان، عن سليمان بن داود اليمامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "من بنى بيتا ليعبد الله فيه من مال حلال بنى الله له بيتا في الجنة من در وياقوت".

قال أبو زرعة :هذا الحديث من حديث أبي هريرة وهم.

قلت (القائل ابن أبي حاتم): (و لم يشبع الجواب و لم يبين علة الحديث بأكثر مما ذكره، والذي عندي أن الصحيح على ما رواه أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمود بن عمرو، عن أسماء بنت يزيد بن السكن، عن النبي ﷺ ،وعن يحيى، عن محمود بن عمرو، عن أبي هريرة موقوف.وسمعت أبي يقول: هو محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن).[1]

أقول: خالف في هذا الحديث سليمانُ بن داود اليمامي أبانَ بن يزيد العطار.

وسليمان ذكره الذهبي في الميزان وقال: صاحب يحيى بن أبي كثير، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث[2].

وذكر له ابن عدي جملة أحاديث منها حديثنا هذا وختم ترجمته بقوله: (ولسليمان بن داود غير ما ذكرت عن يحيى بهذا الإسناد، وعامة ما يروي عن يحيى بن أبي كثير يعرف، وعامة ما يرويه بهذا الإسناد لا يتابعه عليه أحد)[3].

وأما أبان بن يزيد العطار، الذي خالفه سليمان فهو من الثقات أثنى عليه العلماء[4].

المثال الثاني :وقال ابن أبي حاتم :سألت أبي عن حديث رواه شريك، عن حميد، عن أنس عن النبي ﷺ قال :"من كذب عليّ متعمداً"، قال أبي: لهذا علة، قلت: وما علته؟ قال :"رواه حماد ابن سلمة، عن ثابت وحميد، عن إسحاق بن عبدالله بن الحارث عن النبي ﷺ مرسل".[5]

أقول: وقفت على طريق شريك هذا عند الطبراني في كتابه: "طرق حديث من كذب عليّ متعمداً"[1]. وشريك هو ابن عبدالله النخعي، أبو عبدالله القاضي، ساء حفظه لما ولي القضاء، وقد تكلم العلماء كلهم في حفظه. وقد ترجمه ابن عدي ترجمة كبيرة، وذكر طائفة من مناكيره[2].

---

[1] -ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن، علل الحديث، حققه نشأت كمال، القاهرة، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م ،١/٣٦٠-٣٦١.

[2] -الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت-لبنان، دار المعرفة (د.ت)، ٢/٢٠٢.

[3] -ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/١١٢٥.

[4] -انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٨٨.

[5] -ابن أبي حاتم، العلل، ٣/٢٩٥.

وقد خالف هنا حماد بن سلمة، وهو أوثق من شريك خاصة في حديث ثابت إذ أوثق الناس فيه، وهو أثبت الناس في حميد أيضاً، ففي تهذيب التهذيب: قال أحمد: حماد أثبت الناس في ثابت من معمر، وقال أيضاً: حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد وأصح حديثاً. وقال في موضع آخر: هو أثبت الناس في حميد الطويل سمع منه قديماً.

واتفق قول ابن معين وابن المديني على أنه أثبت الناس في حميد[3].

وفي هذا الحديث أيضاً دليل على ما قلت: إنهم يذكرون أحاديث الضعفاء بجانب أحاديث الثقات لبيان علتها، فشريك ضعيف سيئ الحفظ خالف حماداً في هذا الحديث. ويقول أبو حاتم: لهذا علة. وليس هذا إلا لما وصفت.

المثال الثالث :وفي علل الدارقطني :وسئل عن حديث آخر من حديث ابن عباس عن أبي بكر الصديق أن النبي ﷺ نهس كتفاً وصلى و لم يتوضأ.

فقال: (يرويه حسام بن مِصكّ، عن ابن سيرين، عن ابن عباس، عن أبي بكر. قاله موسى ابن داود وزيد بن الحباب عنه. وخالفه أيوب السختياني وهشام بن حسان وأشعث بن سوّار وغيرهم، فرووه عن ابن سيرين عن ابن عباس عن النبي ﷺ و لم يذكروا فيه أبا بكر، وهم أثبت من حسام والقول قولهم)[4].

أقول: حسام بن مصك ضعفه جداً: أحمد وأبو زرعة وابن معين والفلاس والدارقطني وابن حبان وغيرهم[5].

وقد خالف حسام هذا جماعة من كبار الثقات، ولذلك ذكروا حديثه في كتب العلل.

المثال الرابع :وفي علل الدارقطني أيضاً :وسئل عن حديث آخر من حديث ابن عباس عن أبي بكر: لما نزلت:﴿ الم غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ (الروم:٢) الحديث في مراهنته لقريش .

---

[1] -الطبراني، "طرق حديث من كذب علي متعمداً"، رقم(١٢٣).

[2] -ابن عدي، الكامل، ١٣٢١/٤-١٣٣٨، وانظر، الذهبي، الميزان، ٢٧٠/٢.

[3] -ابن حجر، تهذيب التهذيب: ١١/٣.

[4] - الدارقطني ، علي بن عمر ، العلل ، حققه ،محفوظ الرحمن ،المدينة المنورة، دار طيبة ، ط١ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٢١٢/١-٢١٣.

[5] -ابن حجر، التهذيب: ٢١٤/٢.

فقال: (يرويه عبد الله بن عبد الرحمن الُجمحي من ولد عامر بن مسعود، عن الزهـــري، عن عبيد الله، عن ابن عباس متصلا، وغيره يرويه عن الزهري مرسلاً، وعبد الله الجمحي ليـــس بالقوي، والمرسل أشبه بالصواب)[1].

الثاني: ما تفرد به الضعفاء من المناكير والغرائب، وسبب ذكر هذا اللون من أحـــاديث الضعفاء في كتب العلل-في ظني-كون هذه التفردات تزيدهم ضعفا إلى ضعفهم.والناظر في كتـب العلل يجد عشرات الأحاديث المعللة بهذه العلة،وأكتفي بضرب بعض الأمثلة:

المثال الأول: قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وذكر الحديث الـــذي رواه ســليمان بـن شرحبيل، عن الحكم بن يعلى، عن عطاء، عن محمد بن طلحة بن مصرف، عن أبيـــه، عـن أبي معمر- يعني، عبد الله بن سخبرة- عن أبي بكر الصديق عن رسول الله ﷺ قال: "من بنى مسجدا ولو كمفحص قطاة بنيت[2] له بيتا في الجنة".

فسمعت أبي يقول: (هذا حديث منكر، والحكم بن يعلى متروك الحديـــث، ضعيــف الحديث)[3].

أقول:الحديث رواه العقيلي وابن عدي وأبو نعيم من طرق عن الحكم بن يعلى به[4].

قال أبو نعيم: غريب من حديث طلحة تفرد به الحكم.

وعلة الحديث: الحكم كما قال أبو حاتم، وقال البخاري " قال لي سليمان بن عبد الرحمن: رأيتـه بدمشق عنده عجائب، منكر الحديث، ذاهب الحديث ، تركت أنا حديثه".[5]

قال العقيلي:(وقد روي في فضل من بنى لله مسجدا أحاديث من غير هذا الوجه بأســانيد صالحة)[6].

فالحديث تفرد به من هذا الوجه الحكم وقد عرفت حاله، ولذلك أورده ابن أبي حـــاتم في العلل.

---

[1] -الدارقطني، العلل، ١/٢١٢-٢١٣.

[2] -هكذا لفظ الحديث في جميع أصول الكتاب، كما قال محققه، وقد صوبه المحقق في الأصل اعتمادا علـــى مصـــادر التخريج.

[3] -ابن أبي حاتم، العلل، ١/٣٩٠رقم(٣٩٠).

[4] -العقيلي، الضعفاء الكبير، ١/٢٦٠، وابن عدي، الكامل، ٢/٦٢٩ و٦/٢٢٠٠، وأبو نعيم، الحلية، ٥/٢٤ .

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٣٤٢ .

[6] -العقيلي، الضعفاء، ١/٢٦٠.

المثال الثاني: وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، عن أبيه، عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن كعب بن عجرة أن أعمى أتى رسول الله ﷺ، فقال: إني أسمع النداء ولعلي أن لا أجد قائدا. فقال رسول الله ﷺ : "إذا سمعت النداء فأجب داعي الله".

قال أبي: (هذا حديث منكر، ومحمد بن سليمان منكر الحديث. وأبوه ضعيف جدا) [1].

أقول: وسليمان والد محمد الملقب ببومة، قال فيه ابن حبان: (منكر الحديث جدا يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج إلا فيما وافق الأثبات من رواية ابنه عنه). [2]

المثال الثالث: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه عبد الحميد الحماني، عن أبي بكر الهذلي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ إذا حضر شهر رمضان أطلق كل أسير وأعطى كل سائل. قال أبي: هذا حديث منكر[3].

أقول: سبب نكارته تفرد أبي بكر الهذلي-واسمه سلمى، وهو شديد الضعف- به، وفي هذا يقول ابن عدي بعد روايته للحديث في كامله: وهذا عن الزهري لا أعرفه -إلا(سقطت من المطبوع)- من حديث أبي بكر الهذلي[4].

المثال الرابع: قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن حديث: رواه محمد بن الحسن بن زبالة، عن سلميان بن بلال، عن عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، عن يعقوب بن عتبة، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، عن أبي بكر عن النبي ﷺ قال: "إن الميت ينضح عليه الحميم ببكاء الحي".

قال أبي: هذا حديث منكر، وابن زبالة ضعيف الحديث[5].

أقول: أوضح البزار في مسنده علته-وهي التفرد-فقال: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، وعبدالحكيم بن عبدالله رجل من أهل المدينة مشهور صالح الحديث، ويعقوب بن عتبة مشهور، ومحمد بن الحسن هذا فلين الحديث لأنه روى

---

[1] -ابن أبي حاتم، العلل، ٣٣٢/١ رقم(٤٤٩).

[2]- ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحون، تحقيق محمود زايد إبراهيم ، مكة المكرمة، دار الباز، دون تاريخ، ٣٣٥/١.

[3] -ابن أبي حاتم، العلل، ١٢/٢، رقم (٦٦٢).

[4] -ابن عدي، الكامل، ١١٧٠/٣. وانظر، ابن حبان، المجروحون، ٣٦٠/١.

[5] -ابن أبي حاتم، العلل، ١٨٨/٢، رقم (١٠٣٦).

أحاديث لم يتابع عليها، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، وهو يعرف بمحمد بن الحسن بن زبالة المخزومي).[1]

وقال الحافظ في التلخيص: (ولقد أتى-أي ابن زبالة-في هذه الرواية بطامة؛ لأن المشهور أن عائشة كانت تنكر هذا الإطلاق)[2].

٣-الأحاديث المرسلة، أي التي فيها انقطاع في أسانيدها، سواء كان الإرسال ظاهرا أم خفيا، أما سبب وجود الإرسال الخفي في كتب العلل فظاهر، وهو كثير مشهور، لكن وجود الإرسال الجلي في هذه الكتب ملفت للنظر، وأكثر ما رأيت هذا في علل الترمذي الكبير-الذي هو في الحقيقة سؤالات الترمذي للبخاري-وقد قمت بدراسة استقرائية لنصف أحاديثه فوجدت طائفة من هذه الأحاديث قد أعلت بالانقطاع الظاهر، وإليك بعض الأمثلة:

١-قال الترمذي: سألت محمدا عن علقمة بن وائل: هل سمع من أبيه؟ فقال: إنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر[3].

٢-وقال الترمذي: سألت محمدا عن حديث فضيل، عن موسى بن عقبة، عن إسحاق بن يحيى بن الوليد، عن عبادة في قضايا النبي ﷺ؛ فقال محمد: كان علي بن عبدالله يقول: هو في كتاب عن عبادة بن الصامت[4].

أقول: وأعله الدارقطني بنفس العلة[5]. وإسحاق هذا قتل سنة ١٣١هـ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في التهذيب: روى عن عبادة و لم يدركه[6].

٣- وقال الترمذي: حدثنا علي بن حجر: حدثنا معمر بن سليمان الرقي، عن الحجاج ابن أرطاة، عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه، قال: "استكرهت امرأة على عهد رسول الله ﷺ ، فدرأ عنها الحد، وأقامه على الذي أصابها". و لم يذكر أنه جعل لها مهرا.

---

[1] -البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار، تحقيق د.محفوظ الرحمن، المدينة المنورة وبيروت، موسسة علوم القرآن ومكتبة العلوم والحكم، ط١ ١٤٠٩هـ، ١/١٣٤.

[2] -ابن حجر، أحمد بن علي، التلخيص الحبير، بيروت، دار المعرفة، دون تاريخ، ٢/١٤٠.

[3] -الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، العلل الكبير، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١ ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص٢٠١.

[4] -الترمذي، العلل الكبير، ص٢١٤.

[5] -الدارقطني، علي بن عمر، السنن، ٥/٣٦٠.

[6] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٢٢٤.

سألت محمدا عن هذا الحديث؟ فقال: الحجاج بن أرطاة لم يسمع من عبد الجبار بن وائل، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه، ولد بعد موت أبيه[1].

٤-وقال الترمذي: حدثنا قتيبة :حدثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن ابن أذينة، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: "من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي يرى أنه خير وليكفر عن يمينه".

سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: (هذا حديث مرسل، وأذينة لم يدرك النبي ﷺ، وهو الذي روى عنه عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس في العنبر)[2].

وقد حاولت أن أجد تفسيرا لوجود هذا النوع من الأحاديث-على قلته- في كتب العلل ليتمشى مع ما قالوه من خفاء العلة، فلم أجد جوابا أقنع به مما يجعلني أرجع إلى ما قاله ابن الصلاح: (اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث.......)[3]على أن الصفة الغالبة الواضحة في كتب العلل هي خفاء العلة سواء أكانت في أحاديث الثقات أم الضعفاء.هذا ما تبين لي بعد تتبع واستقراء، وأسأل الله السداد.

الملاحظة الثانية: اعتذر شيخنا الدكتور همام سعيد عن وجود أحاديث الضعفاء في كتب العلل لرواية الثقات عنهم مما يخفي أمر هؤلاء الضعفاء.

هذا ما قاله ، وليسمح لي شيخنا-حفظه الله- بمخالفته ، وذلك:

لأن رواية الثقات عن الضعفاء مشهورة، وهي من الأمور الواضحة الجلية وليست الخفية، وقد نص العلماء على وقوع ذلك.

فهذا مالك بن أنس عيب عليه الرواية عن عبدالكريم بن أبي المخارق[4]، وهذا الإمام الزهري يروي عن سليمان بن أرقم وهو متروك[5].

وكذلك رواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، وإبراهيم له أحاديث منكرة لا أصل لها ومنهم من اتهمه بالكذب، وقد اغتر به الشافعي وأخرج له[6].

---

[1] -الترمذي، العلل الكبير، ص٢٣٥رقم(٤٢٦).

[2] -الترمذي، العلل الكبير، ص٢٥١رقم(٤٥٢).

[3] -ابن الصلاح، علوم الحديث، ص٨٤.

[4] -انظر، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٣٦/٦.

[5] -انظر، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٨/٤.

[6] -انظر، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣٩/١.

بل سئل كثير من الثقات عن مشايخهم فذكروهم بالجرح، فهذا الشعبي يقول: (حدثني الأعور وكان كذابا)[1].

وهذا الإمام أبو حنيفة يقول: (ما رأيت أكذب من جابر الجعفي)[2]، وحديثه عنه موجود في الكتب.

بل لقد أجاز الإمام أحمد وابن مهدي وابن المبارك وابن معين وابن عيينة الرواية عن الضعفاء في الفضائل، وقد ذكر نصوص هؤلاء الأئمة وأسهب فيها الحافظ ابن رجب في شرح العلل[3].

وهذا الثوري قال: (اتقوا الكلبي، قال: فقيل له: فإنك تروي عنه؟ قال: أنا أعرف صدقه من كذبه)[4].

وقال الترمذي: (وقد روى عن أبان بن أبي عياش –وهو متروك– غير واحد من الأئمة وإن كان فيه من الضعف والغفلة ما وصفه به أبو عوانة وغيره، فلا تغتروا برواية الثقات عن الناس، لأنه يروى عن ابن سيرين أنه قال: إن الرجل ليحدثني فما أتهمه ولكن أتهم من فوقه)[5].

ولما ذكر الحافظ ابن رجب القسم الرابع من الرواة وهم: أهل صدق وحفظ ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيرا، لكن ليس هو الغالب عليهم، قال: (إن ابن المبارك وابن مهدي ووكيعا وسفيان وأكثر أهل الحديث: المصنفين منهم في السنن والصحاح كمسلم بن الحجاج، قد رأوا جواز الرواية عن هؤلاء)[6].

والخلاصة أن العلة تكون في أحاديث الثقات، وأحاديث الضعفاء مع الخفاء، هذا هو الغالب على كتب العلل، ولكنها لا تخلو من وجود العلل الظاهرة[7].

---

[1] – ابن حبان ، المجروحين ، ٢٢٢/١، ومسلم ،مقدمة الصحيح ، ١٩/١.

[2] – ابن حبان ،المجروحين ، ٢٠٩/١.

[3] – ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، ٣٧١/١.

[4] – ابن رجب، شرح علل الترمذي ، ٣٧٣/١.

[5] – ابن رجب، شرح علل الترمذي ، ٣٧٤/١.

[6] – ابن رجب، شرح علل الترمذي ، ٣٩٧/١، ومسلم ،مقدمة الصحيح ، ٥/١.

[7] –بعد كتابة هذه المقدمة عن "العلة" نشر بحث للدكتور الفاضل محمد طوالبة في مجلة المنارة / جامعة آل البيت، بعنوان:(العلة عند المحدثين)، ص٤٢٧–٤٥٧ ،فتوافقنا في الكثير مما كتبنا، فالحمد لله على توفيقه .

المبحث الثاني: التعريف بكتاب ((التاريخ الكبير)) للإمام البخاري وبيان طريقته النقدية التعليلية فيه على سبيل الإجمال:

كتب كثيرون عن التاريخ الكبير، ولا أريد أن أكرر ما كتبوه، بل أحاول أن أكتب ما ليس عندهم - إلا في النزر اليسير للحاجة -[1]:

١-بدأ البخاري بتصنيف هذا الكتاب العجيب وهو في الثامنة عشرة! يقول عن نفسه: "فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة، وقل اسم في التاريخ إلا وله قصة إلا أني كرهت تطويل الكتاب"[2]. والظاهر أنه استمر في تصنيفه يزيد فيه وينقص زمنا طويلا، والدليل على ذلك أن البخاري ترجم رواة وفاتهم متأخرة جدا بعد تصنيف الكتاب بدهر، فقال في ترجمة الحسن بن صالح البزار: "مات سنة تسع وأربعين ومائتين"[3].وقال في ترجمة حسين بن عيسى البسطامي: "مات سنة سبع وأربعين ومائتين"[4].فإذا علمنا أن وفاة البخاري سنة ٢٥٦هـ فيكون قد اشتغل بالكتاب طيلة حياته.

وقد بلغ اهتمام البخاري بهذا الكتاب مبلغه، يدل على ذلك قوله: "لو نشر بعض أستاذي هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت "التاريخ" ولا عرفوه، وصنفته ثلاث مرات"[5].

قال المعلمي: (يعني —والله أعلم- أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح، ثم يخرجه مرة ثانية ثم يعود يزيد ويصلح حتى يخرجه الثالثة)[6].

---

[1] -من هؤلاء: عادل الزرقي، تاريخ البخاري، ومحمد سعيد حوى، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل (رسالة دكتوراة)، ومحمد عبدالكريم عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير (رسالة دكتوراة مطبوعة)، وعداب الحمش، رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل. وقد أفدت منهم في هذا المبحث مع زيادات من ملاحظاتي خلال عملي في الكتاب وبالأخص في حديثي عن منهج تعليل الأحاديث في التاريخ.

[2] -الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٠٠/١٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٩/٢.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩٣/٢.

[5] -الخطيب، تاريخ بغداد، ٧/٢و٩، والمزي، تهذيب الكمال،٤٤٠/٢٤، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٠٠/١٢-٤٠٣.

[6] -المعلمي اليماني، مقدمة موضح أوهام الجمع والتفريق، ١١/١.

٢-ولا أعلم كتاباً بلغ في المترلة والمكانة ما بلغ كتاب التاريخ للبخاري -في بابه-، يقول البخاري: أخذ إسحاق بن راهويه كتاب "التاريخ" الذي صنفت، فأدخله على عبدالله بن طاهر، فقال: أيها الأمير، ألا أريك سحراً؟ قال: فنظر فيه عبدالله فتعجب منه، وقال: "لست أفهم تصنيفه"[١].

ويقول أبو العباس ابن عقدة: "لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب التاريخ تصنيف محمد بن إسماعيل البخاري"[٢].

ويقول الخطيب بعد أن ذكر جملة من كتب الحديث والعلل والاهتمام بها وسماعها: "ثم تواريخ المحدثين وكلامهم في أحوال الرواة، مثل كتاب يحيى بن معين الذي يرويه عنه عباس بن محمد الدوري.. وتاريخ خليفة بن خياط العصفري، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وابن أبي خيثمة، وأبي زرعة الدمشقي، ومحمد بن إسحاق السراج، وكتاب الجرح والتعديل لعبدالرحمن بن أبي حاتم، ويُرْبي على هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري"[٣]. مع أن الخطيب نفسه يقول عن تاريخ ابن أبي خيثمة: "لا أعرف أغزر فوائد منه"[٤].

٣-أما طريقة ترتيب الكتاب فيحدثنا عنها البخاري نفسه فيقول بعد أن ختم الترجمة النبوية: (هذه الأسامي وضعت على أ، ب، ت، ث وإنما بُدئ بمحمد من بين حروف أ، ب، ت، ث لحال النبي ﷺ لأن اسمه محمد ﷺ ، فإذا فُرغ من المحمدين ابتدئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء ثم يُنتهى بها إلى آخر حروف أ، ب، ت، ث، وهي ي، والميم تجيئك في موضعها، ثم هؤلاء المحمدون على أ، ب، ت، ث على أسماء آبائهم لأنها قد كثرت إلا نحو من عشرة أسماء فإنها ليست على أ، ب، ت، ث لأنهم من أصحاب النبي ﷺ)[٥].

فالبخاري بدأ كتابه بمن اسمه محمد لشرف النبي ﷺ ثم رتب أسماء الرواة وأسماء آبائهم على حروف المعجم، لكن لم يراع الترتيب الدقيق في الحرف الواحد، شأنه شأن جميع كتب تلك المرحلة التي رتبت على الحروف.

---

[١] -الخطيب، تاريخ بغداد، ٧/٢، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٠٣/١٢.

[٢] -الخطيب، تاريخ بغداد، ٨/٢، والموضح، ٩/١.

[٣] -الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ١٨٦/٢-١٨٧.

[٤] -الخطيب، تاريخ بغداد، ١٦٣/٤، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٩٣/١١، وقد أفدت هذا من عادل الزرقي، تواريخ البخاري، ص٤٦-٤٧ جزاه الله خيراً.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١/١.

والملاحظ أن البخاري يبدأ في كل باب من أبواب التراجم بذكر أسماء الصحابة -إن وجدوا- ثم التابعين ثم أتباعهم، وكأن ابن حبان قد استفاد من هذا الترتيب في كتابه الثقات واعتمد عليه إلى حدٍ كبير.

وقد اعتنى البخاري بالصحابة عناية واضحة، فأخرج منهم من لم يثبت لهم سماع من النبي ﷺ [1]، وبيّن ضعف أسانيد أحاديث عددٍ منهم ممن ثبتت صحبتهم[2].

وفي كتاب التاريخ صحابة لم أجدهم عند أصحاب الكتب المتخصصة فيهم: كالآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ومعجم الصحابة لابن قانع[3]، ولذا فهو يعد مصدراً رئيسياً من مصادر ابن حجر في الإصابة.

٤-أما طريقته في تراجم الرواة ومنهجه فيها، فقد تكفلت بها الكتب المشار إليها، وما أود ذكره هنا: أن البخاري يميل إلى الاختصار في تراجمه لا يزيد على التعريف بالراوي فيذكر اسم أبيه، ونسبته، وبلده..... همّه في الترجمة ذكر من سمع منهم الراوي ومن سمعوا منه، وكل صفحة من صفحاته تطالعنا بهذا الأمر. ولم يكن من هدفه استقصاء شيوخ وتلاميذ الراوي.

ولا نجد من ألّف قبل البخاري ولا بعده -وحتى من اعتمد عليه كابن أبي حاتم وابن حبان-، من أهتم بمسائل السماع اهتمام البخاري،وهذه مزية للكتاب لا يدانيها مزية.

ومما اهتم به البخاري في تراجم الرواة بيان الاختلاف في أسمائهم، فقد ساق كثيراً من الأسانيد من أجل هذا الغرض. وقد يتفق اسم راو واسم أبيه مع آخر في الرسم والنطق فيتنازع العلماء هل هما واحد أم اثنان، فيحرص البخاري على بيان حقيقة الأمر في أمثال هؤلاء، فقد يجزم أو يتردد.

أما الجرح والتعديل في التراجم فهو قليل بالنسبة إلى عدد المترجمين في التاريخ، فالمتكلم فيهم جرحاً أو تعديلاً لا يتجاوز عددهم ألف راو من (١٢٧٨٩) هم عدد تراجم الكتاب، من دون أصحاب الكنى البالغ عددهم (٩٩٣).

---

[1] -انظر على سبيل المثال: البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٦٠-٦١ أذينة العبدي، و٣/٥٣ و٦/٤١٨ حيان الأنصاري، و٣/٢١٩ خداش بن أبي سلامة، و٥/٢٦ عبدالله بن هلال، و٥/٦٠-٦١ أبو الفيل.

[2] -انظر على سبيل المثال: البخاري التاريخ الكبير، ٣/٢٦٤-٢٦٥ ذو الأصابع، حديثه ليس بالقائم، و٤/٢١٠ سخبرة الأزدي، حديثه ليس من وجه صحيح، و٥/٢٧ عبدالله بن معتم، لم يصح إسناده، و٥/٢٥٢ عبدالرحمن بن سنة، حديثه ليس بالقائم. ويأتي هذا بالتفصيل في فصل الاصطلاحات النقدية.

[3] -انظر على سبيل المثال: البخاري، التاريخ الكبير، ٣/١٢٧خُزابة بن نعيم، و٣/١٣٩خالد بن أيمن.

والبخاري ورع في ألفاظه، يقول –رحمه الله–: "أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً". فعقب عليه الذهبي: "صدق –رحمه الله– ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل، علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقلّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى أنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً، وهذا هو والله غاية الورع..."[1].

٥–أما الحديث في التاريخ الكبير فهو شأن رسالتي، ولا أبالغ إذا قلت: إن عيني لم تر كتاباً من كتب الأوائل (من كتب التراجم)، بل ولا من بعدهم، فيه عدد من الأحاديث بمقدار ما هو في كتابنا هذا[2]! فعدد أحاديث الكتاب كلها متصلة وغير متصلة (٦٠٩٥)، المسندة منها (١١٢٧)، والباقي منقطعة أو معلقة عن شيوخه أو من بعدهم[3].

٦–وسبب ذكر هذه الأحاديث في تراجم الرواة إما لإثبات السماع بين الرواة الذي هو الشغل الشاغل للبخاري حيث أخذ عليه جل اهتمامه، كما قدمت، وأكرر هذا لأهميته عند البخاري، وفي التاريخ أسانيد كثيرة مسلسلة بالسماع من البخاري إلى الصحابي[4].

أو لبيان الاختلاف في اسم الراوي فيذكر الأسانيد المختلفة من أجل ذلك، وهذا في التاريخ كثير جداً يبلغ العشرات، سأذكر طرفاً منه في فصل الاصطلاحات النقدية إن شاء الله تعالى.

أو لبيان أن بعض الرواة ليس لهم من الأخبار إلا الموقوف أو المقطوع، فلا يوجد لهم أخبار مرفوعة[5].

---

[1] –الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٣٨/١٢–٤٣٩. وقد صرح البخاري بالكذب في التاريخ لراو فقال: كذاب، التاريخ، ٢٩٩/٢، وفي آخر: معروف بالكذب، التاريخ، ٢٨/٤، وعن ثالث: يرمونه بالكذب، التاريخ، ١٠٦/٨، وعن اثنين: يرمى بالكذب، التاريخ، ٣١٦/٦و٣٧٧.

[2] –عدد أحاديث علل ابن أبي حاتم(٢٨٤٠) حديثاً، وعلل الترمذي (٧١٧) حديثاً، وعدد أحاديث تاريخ بغداد ، وهو من كتب التراجم المعللة، (٤٠٠٠)حديث تقريباً، كما في أصول التخريج للطحان ص٨٣.وعدد أحاديث الحلية، وهو في التراجم المعللة كذلك، (٥٠٠٠)حديث تقريباً،أصول التخريج ص٨٥.

[3] –انظر: محمد عبدالكريم عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير، ١٢٨٦/٣–١٢٨٧.

[4] –انظر على سبيل المثال: البخاري التاريخ الكبير، ١/ترجمة (٨٠٠) و(٩٧٠) و(٩٧٩) و(١١٧١)، و٢/ترجمة (١٩٦٨) و(٢٥٧٠) و٣/ترجمة (٤٤٣) و(٦٤٤) و(٧١٩)، و٥/ترجمة (٥٣٥).

[5] –انظر على سبيل المثال: البخاري التاريخ الكبير، ١/ترجمة (١١٥) و(١٣٠) و(١٤٣) و(١٥٦) و(١٧٤) و(٢٠٢) و(٢٦١) و(٢٧٧) و(٣٩٢) و(٤٠٧) و(١٤٢٤)، و٢/ترجمة (١٥٨٧)، و٥/ترجمة (٢٣٢٤).

وقد يورد الأحاديث في تراجم الصحابة، وهذه في العادة تذكر كدليل على إثبات الصحبة، وللبخاري هدف آخر أذكره بعد قليل إن شاء الله تعالى.

والغرض الرئيس لذكر الأحاديث في تراجم الرواة في مثل هذه الكتب هو بيان علتها من نفي للسماع، أو تفرد الرواة، أو اختلاف الرواة في الأسانيد بإبدال راو بآخر، أو بإبدال الإسناد كله، أو اختلاف الرواة في الرفع والوقف والوصل والإرسال، أو بزيادة راو في الإسناد أو حذفه، أو لعلة في المتن إما بمخالفة المشهور أو بزيادة فيه، مما تراه في عمل البخاري في هذا الكتاب[1].

---

[1] -كتب الدكتور بشار عواد معروف في مقدمته على تاريخ بغداد بحثاً في (الحديث في تاريخ بغداد)، وهو بحث في غاية النفاسة، تكلم فيه عن الغاية من إيراد العلماء للأحاديث في تراجم الرواة، ابتداء من البخاري في كتابه التاريخ الكبير ومروراً بالعقيلي وابن عدي والخطيب وأبي نعيم وانتهاء بتاريخ ابن عساكر، ونقل بعض النقول عن العلماء في توجيه ذلك، وحاول أن يقدم هو تفسيراً، فكان فيما قال: "إن أحكام العلماء على الرواة إنما قامت عندهم واستقامت في كثير من الأحيان على سبر حديث هؤلاء الرواة، فمن وافقت أحاديثه الصحيحة المحفوظ من المتون وثقوه، ومن كثرت مخالفته وأنكرت أحاديثه ضعفوه... وكان هؤلاء النقاد يبينون سبب جرحهم لراو ما في أحايين قليلة، ويقدمون الأحكام في أغلب الأعم من غير بيان، أو بكلمة أخرى: كانوا يصدرون الأحكام ويحتفظون في كثير من الأحيان بالأدلة التي حدت بهم إلى إصدارها دفعاً للتطويل وطلباً للاختصار، لكن بعضهم كان يسوق الدليل بطريقة أخرى حينما يسوق حديثا في أثناء الترجمة فهو عنده كسياقة قول في الجرح والتعديل، أو بيان حقيقة يريد عرضها... "، ثم ذكر التاريخ الكبير نموذجاً، وضرب منه أمثلة، ثم قال: "وقد استفاد المتأخرون بعض طرائقهم هذه لا سيما الأذكياء العالمون بالحديث، ومنهم: الخطيب، فاستخدموها في كتبهم المؤلفة في التراجم"، وبعد أن تكلم بكلام طويل عن تاريخ بغداد وإيراده للأحاديث الضعيفة والواهية قال: "وإذا كان الأمر كما بينا والحال على ما وصفنا تعيّن أن لا يستغرب من رواية الأحاديث الواهية والموضوعة في كتب التراجم، سواء تكلم عليها مؤلفوها أم لم يتكلموا بل هو في حقيقته عمل محمود لأن سياقة هذه الأحاديث التالفة في تراجمهم هي المنبئة في كثير من الأحيان عن أحوالهم، وإذا كان بعض المتأخرين ينحو باللائمة على الخطيب وأمثاله بسبب روايتهم بعض الأحاديث الواهية والموضوعة وسكوتهم عنها، فقد كان الأولى أن يوجهوا هذا النقد إلى مؤلفي كتب الرجال الأولى، ومنهم مثلا: الإمام البخاري -ومنزلته بين المحدثين كمنزلة أبي بكر في الصحابة- الذي ساق الكثير من الأحاديث الواهية وبعض الأحاديث الموضوعة في كتبه الرجالية ومنها كتابه العظيم: (التاريخ الكبير)، و لم يتكلم عليها في بعض الأحيان لعلمه بإدراك القارئ بهدفه من هذا الكتاب.. على أن الخطأ الكبير إنما تأتى ممن يعتمد على أمثال هذه الكتب ويستدل بأحاديثها ويعاملها معاملة الكتب المختصة بالحديث كالمسانيد والسنن والجوامع ولا يفهم طبيعتها، ولا يدرك الأخطار المتأتية من الاستدلال بأحاديثها في وصل منقطع أو رفع موقوف أو وصل مرسل أو تصريح بالسماع لبعض المدلسين، فضلا عما فيها من زيادات في الطرق والألفاظ والمدرج ونحو ذلك لعدم إدراكه الغاية التي حدت بمؤلفيها إلى سياقة تلك الأحاديث وإيرادها على النحو الذي هي عليه". انظر: بشار عواد معروف، مقدمة تاريخ بغداد، ١/١٣٧ و١٣٨ و١٦٤-١٦٦.

٦-وأحاديث التاريخ الكبير، منها الصحيح، وهو القليل بالنسبة لأحاديث الكتاب التي عرفتك بمقدارها[1]، وهذا النوع يذكره البخاري في الغالب في مقابل الأسانيد الضعيفة الواهية التي يوردها، وقد يذكره في تراجم الصحابة لإثبات الصحبة[2].

ومنها المعلول، بإحدى أنواع العلل التي أشرت إليها، والبخاري إما أن يصرح بالعلة ويرجح أحد الأسانيد، وهو كثير جدا في كتابه، وله في ذلك ألفاظ نقدية كثير منها معروف متداول عند أهل العلل، كقوله: أصح، ولا يصح، وهذا أشبه، والصحيح، أولى، أصوب، والمحفوظ... كما تراه إن شاء الله تعالى. وإما أن يشير إلى وجود العلة ويذكر الاختلاف في الأسانيد ولا يرجح، وهذا في التاريخ كثير أيضا.

ومنها المسكوت عنه، لم يذكر البخاري علته، لا بالتصريح ولا بالإشارة، وهذه تقارب بالإحصاء غير الدقيق (٣٠٠) حديث، منها مائة حديث تقريبا مخرجة في تراجم الصحابة، وقد درست غالب هذه الأحاديث فوجدت في أسانيدها المجاهيل والضعفاء والمتروكين، والمسكوت عنهم، ويندر فيها الصحة، وخاصة الأحاديث التي في تراجم الصحابة ففيها الغرائب والمناكير والمتون التي يحكم ببطلانها[3]. ورحم الله العلامة المعلمي اليماني الذي خبر التاريخ، وعرفه حق

---

[1] -خرج الدكتور محمد عبدالكريم عبيد الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير في ثلاثة مجلدات -وهي رسالته للدكتوراة- وعددها (١١٢٧) حديثا، وخرج بالنتيجة التالية: عدد الأحاديث الصحيحة (٢١٠) أحاديث، والحسنة (٣٧٠) حديثا، والضعيفة والواهية (٣٩٩) حديثا، والأحاديث التي فيها رواة مسكوت عنهم أو لم يجد لهم ترجمة (١٤٧) حديثا، والموضوع حديث واحد. انظر: ١٢٨٦/٣. وقد بين حفظه الله في مقدمة رسالته منهجه في الحكم على السند حيث إن عمدته تقريب الحافظ ابن حجر، فمن كان من أهل المراتب الثلاثة الأولى عند ابن حجر صحح حديثه، والرابعة يحسن حديثه، والخامسة إلى التاسعة ضعيف إن لم يتابع، وإلا فالحديث حسن لغيره، وما بعد التاسعة حكم بضعفه أو شدة ضعفه حسب درجته وإن توبع، ١٢/١، وفي هذه المنهجية بشكل عام عندي نظر وخاصة في التعامل مع كتاب مثل التاريخ الكبير الذي هو في الدرجة الأولى كتاب علل، كما أني لم أره سار على هذه المنهجية باطراد، وليس هذا مجال مناقشة المسألة. مع تقديري واحترامي لجهد المؤلف جزاه الله كل خير.

[2] -انظر على سبيل المثال: البخاري، التاريخ الكبير، ٤/ترجمة (١٩٩٠) ترجمة سلمة بن نفيل، و(٢٠٥٦) ترجمة سفيان بن أبي زهير، و(٢٤٣١) ترجمة سبرة بن فاكه.

[3] -من الأحاديث الواهية في تراجم الصحابة: ٢/ترجمة (١٦٨٩) الأعشى المازني، و(١٧٥١) بشر بن عقربة، و(١٧٦٠) بشر الغنوي، و(١٨٠٨) بكر بن المبشر، و(١٩٤٣) بشير السلمي، و(٢٢٥١) جبلة بن حارثة، و(٢٣١٤) جعدة الجشمي، و٣/ترجمة (٥) حصين أبو الحسين، و(٣٧٠) حازم بن حرملة، و(٤٢٤) حزابة، و(٤٦٣) خالد بن عرفطة، و(٩٠٦) ذو مخبر، و(١٤٩٣) زارع بن عامر، و٤/ ترجمة (١٧٥٢) سليمان بن صرد، و(٢٤٠٣) سمرة بن معين، و(٢٤٢٩) سبرة بن فاتك، و(٢٣٤٠) سبرة بن معبد، و(٢٧٤٨) شمعون أبو ريحانة، و(٣٠٤١)

المعرفة، وحلاه بتعليقاته وتحقيقاته التي لم أر مثلها حيث يقول تعقيبا على السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي بإيراده حديث التمر البرني في الموضوعات بأن البخاري أخرجه في التاريخ والبيهقي في شعب الإيمان: "وإخراج البخاري في التاريخ لا يفيد الخبر شيئا بل يضره، فإن من شأن البخاري أن لا يخرج الخبر في التاريخ إلا ليدل على وهن راويه"[1].

٧-مما ينبغي التفطن والتيقظ له لمن يتعامل مع التاريخ معرفة منهجية البخاري في التعليل، وأي الطرق يرجح أو يرد، أو بعبارة أخرى: قد يسوق البخاري أسانيد ثم يقول: والأول أصح، أو أشبه، أو لا يصح، فأي إسناد يقصد البخاري أنه الأصح أو الأشبه أو لا يصح؟ ومن لم يتنبه لهذا الأمر يقع في الزلل، وقد يحمل البخاري ما لا يريد، ومثال ذلك: أخرج البخاري من طريق ابن عيينة قال: حدثنا محمد، سمع عمرو بن ميمون، سمع أبا ذر قال النبي ﷺ: "لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة". وقال شعبة: عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وقال سويد بن عبدالعزيز: عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ . والأول أشبه[2].

فقد يظن ظان أنه لما اختلف شعبة وسويد على أبي بلج أن البخاري يرجح طريق شعبة، والصواب أن إسناد ابن عيينة الذي جعله عن أبي ذر هو الصحيح، كما بينت ذلك بالتفصيل في مكان آخر[3].

٨-استخدم البخاري في التحديث عن شيوخه، الصيغ المعروفة: حدثنا، حدثني، أخبرنا، أخبرني، سمعت[4]، وأكثر من صيغة: "قال لي"، و"قال لنا"، وقد بلغ عدد الأحاديث بهذه الصيغة أكثر من (٥٠٠) حديث، وهي تدل على السماع، ومن قال غير هذا لم يصب، وقد تتبع الأخ

ضمرة بن ثعلبة، و٥/ترجمة (٨٠٨) عبدالرحمن بن غنم، و٧/ترجمة (٢) عباس بن مرداس، و(٣٣) عطية السعدي، و(٥٠٢) الفضل بن عباس، وحديثه المذكور غريب جدا، و(٥٦٨) فروة بن مسيك، و(٨١٠) قرة بن هبيرة.

ومن الأحاديث الواهية في تراجم غير الصحابة: ١/ترجمة (١٠٦) و(١٤٤) و(٢٦٦) و(٢٧٥) و(٢٨٨) و(٣٢٢) و(٣٨٤)، و٢/ترجمة (١٨٦١) و(٢٠٧٥) و_٢٠٧٦) و(٢٢٩٦) و(٢٦٦١) و(٢٧٣١)، و٣/ترجمة (١٨) و(٥٩) و(١٠٥) و(٣٣٠) و(٤٨٠) و٥/ترجمة (٤٨٩) و(٩٩٢)، و٦/ترجمة (٢٧٧٨).

[1] -المعلمي اليماني، حاشية الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني، ص١٨٠.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/١٠٠ ترجمة (٢٨٠).

[3] -وانظر أيضا التاريخ، ١/ترجمة (١٠٣٥) و٥/ترجمة (٨٨٤) و٨/ترجمة (٢٩٤٤).

[4] -لفت نظري أن الأحاديث التي أوردها البخاري في الترجمة النبوية كانت كلها بلفظ التحديث: حدثني أو حدثنا، إلا أثرا واحدا ساقه عن ابن إسحاق في اسم النبي ﷺ قال فيه: قال لي. انظر البخاري، التاريخ الكبير، ١/١-١٠، وانظر ص٥.

الفاضل الدكتور محمد عبيد عددا من الأحاديث التي قال فيها البخاري: "قال لي" أو "قال لنا"، ووجده في كتبه الأخرى رواها بلفظ: حدثني أو حدثنا[1].

٩-علق البخاري في تاريخه عددا كبيرا جدا من الأحاديث عن شيوخه بلفظ: "قال"، أو بدونها -أي بالقطع- وقد بلغ عددها (٤٠٨٢)[2].

وقد وجدت خلال البحث عددا من الأحاديث أوردها البخاري في الكبير عن شيوخه بصيغة "قال"، ورواها في الأوسط وغيره أو رويت من طريقه بصيغة حدثنا[3].

فكأن هذا دليل على أن ما رواه عن شيوخه بغير صيغة التحديث الأصل أنه محمول على السماع حتى يقوم الدليل على خلافه، وهذا يقودنا إلى الأحاديث التي علقها البخاري في صحيحه عن شيوخه فما السبب في تعليقها، وهل سمعها منهم أم لا؟.

أجاب عن هذا الحافظ في مقدمة الفتح، وليس هنا مقام بسط ذلك[4].

١٠-وأشير في ختام حديثي الموجز عن التاريخ الكبير، إلى طبعاته، فالكتاب طبع طبعتين:

الأولى: طبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف بعاصمة الدولة الآصفية حيدر أباد الدكن بالهند، في ثمانية مجلدات، بتحقيق العلامة الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، وساعده جماعة من أهل العلم، وقد بذلوا في الكتاب من الجهد والمراجعة والتصحيح الشيء

---

[1] -انظر: د. محمد عبدالكريم عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة ٢٥١/١، وهذا يرد على من قال: إن "قال لي" عند البخاري يستعملها في الإجازة، انظر الرسالة المشار إليها، ٢٤٩/١-٢٥١.

[2] -انظر: محمد عبدالكريم عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة، ١٢٨٦/٣.

[3] -من أمثلة ذلك:

قال البخاري في الكبير ١٦٢/١ : قال نصر بن علي، وأخرجه من طريقه ابن عدي ٢١٩٩/٦، فقال: ثنا نصر بن علي.

وقال في الكبير ١٣٩/١: إبراهيم بن حمزة، وقال في الأوسط رقم(١١٥٦) : ثنا إبراهيم بن حمزة.

وقال في الكبير ٢٠٢/٣: يوسف بن راشد، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٩٧/٦من طريق ابن فارس -راوي التاريخ- عن البخاري: ثنا يوسف.

وقال في الكبير ٣١٦/٣: قال ابن معين، وقال في الأوسط ١١١/٢: حدثني، وكذلك رواه ابن عدي في الكامل ١٠٣٣/٣.

وقال في الكبير ٣٨٦/٣: حسان، وقال في الأوسط ٣٥٨/١-٣٥٩: حدثني حسان.

[4] -ابن حجر، هدي الساري، ٢١/١.

العظيم، لكن دخل هذه الطبعة خلل في الجزئين الخامس والسادس إذ إن المعلمي لم يشارك في تحقيقهما، ويظهر أن النسخة الأصلية الوحيدة المعتمدة كانت كثيرة الأخطاء والتحريف[1].

الثانية: وهي من منشورات دار الكتب العلمية بتحقيق مصطفى عبدالقادر أحمد عطا، اعتمد فيها على الطبعة القديمة مع نقل بعض تعليقات منها في اختلاف النسخ دون الإشارة! وقد تميزت بترقيم تراجم الكتاب مع ذكر مصادر ترجمتهم في الحاشية، وفي ظني أن هذه الطبعة لم تقدم شيئا جديدا متميزا، ويبقى كتاب البخاري بحاجة إلى خدمة.

---

[1] -الزرقي، تاريخ البخاري، ص٤٣ بتصرف. وقد رأيت خلال مقارنة نصوص البخاري مع الكتب التي نقلت عنه وأخص بالذكر ضعفاء العقيلي وكامل ابن عدي أن هناك سقطا في مواطن من التاريخ، علما بأن جل هذه التراجم لم أجدها في كتب البخاري الأخرى:

فمثلا قال البخاري في الكبير، ٣٤٧/٧: منصور بن وردان الكوفي، عن علي بن عبدالأعلى، وزاد ابن عدي في الكامل، ٢٣٨٨/٦: لا يعرف له إسناد.

وقال في الكبير، ٤٣/٢: أنيس بن خالد سمع المسيب بن رافع وجامع بن راشد... زاد العقيلي، ٥/١ وابن عدي، ٤٠٣/١: ليس بذاك.

وقال في الكبير، ٣٥٣/٣: زياد بن الربيع اليحمدي، سمع عبدالملك بن حبيب، قال ابن المثنى: مات سنة ١٨٥، زاد العقيلي، ٧٦/٢، وابن عدي، ١٠٥٢/٣: في إسناده نظر.

وقال في الكبير ٣٧٧/٣: زياد أبو هشام عن محجن روى عنه ابنه هشام. زاد العقيلي، ٨٠/٢، وابن عدي، ١٠٥١/٣: ليس بالمرضي.

وقال في الكبير، ٤/٨: محجن مولى عثمان بن عفان عن عثمان. زاد ابن عدي، ٢٤٣٦/٦: و لم يصح.

وهناك عبارات في التاريخ الكبير رواها عنه العقيلي وابن عدي بلفظ آخر:

مثال ذلك: قال البخاري في الكبير في ترجمة إسماعيل بن إياس بن عفيف، ٣٤٥/١: في حديثه نظر. والعبارة في ضعفاء العقيلي، ٨٠/١، وكامل ابن عدي، ٣٠٥/١: لم يصح حديثه و لم يثبت.

وقال في ترجمة حصين والد داود، ٧/٣: حديثه ليس في وجه صحيح. والعبارة في ضعفاء العقيلي، ٣١٥/١: ليس حديثه بالقائم، وحدثنا عبدالرحمن عن البخاري في الكتاب الكبير: في حديثه نظر.

الفصل الأول

مباحث السماع (الاتصال وعدمه)

وشرط تحققه

والاصطلاحات الدالة على ذلك

عند الإمام البخاري في تاريخه الكبير

تمهيد

لقد اختص الله سبحانه وتعالى هذه الأمة دون سائر الأمم بالإسناد الذي هو عمدة الأحاديث وقوامها، "والإسناد من الدين"، "ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء" كما قال الإمام العالم ابن المبارك[1]. (ولولا الإسناد و طلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم،لدرس منار الإسلام ،ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه، بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْرا)[2]كما قال الإمام أبو عبدالله الحاكم.

ومن شروط قبول الأسانيد: اتصالها. نص على ذلك أئمة الحديث، فهذا الزهري يسمع إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة يقول: (قال رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ)، فقال الزهري: (قاتلك الله يا ابن أبي فروة تجيئنا بأحاديث ليست لها خُطُمٌ ولا أزِمّة)[3]. ويقول الإمام الشافعي في ذكره لشروط الخبر الذي تقوم به الحجة: (ويكون من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغني في كل واحد منهم عما وصفت)[4].

ويقول الحميدي: (فإن قال قائل: فما الحديث الذي يثبت عن رسول الله ﷺ ويلزمنا الحجة به؟ قلت: هو أن يكون الحديث ثابتا عن رسول الله ﷺ متصلا غير مقطوع معروف الرجال)[5].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: (ولا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح)[6].

بل ويجعل الإمام ابن المبارك -رحمه الله-: (طلب الإسناد المتصل من الدين)[7].

---

[1] -مسلم ، مقدمة الصحيح، ١/١٥،والخطيب، الكفاية، ص٤٣٣.

[2] -الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٦.

[3] -الترمذي، الجامع، ٥/٧٥٤، والعقيلي، الضعفاء، ١/١٠٢.

[4] -الشافعي، الرسالة، ص٣٧٠-٣٧٢.

[5] -الخطيب، الكفاية، ص٤١.

[6] -المصدر السابق، ص٣٦.

[7] -المصدر السابق، ص٤٣١.

ولذا كان العلماء الحديث ينفرون من المرسل من الأسانيد، قال عبدالله بن عون: ذكـــر أيوب لمحمد حديث أبي قلابة، فقال: (أبو قلابة إن شاء الله ثقة رجل صالح، ولكن عمّن ذكره أبو قلابة ؟)[1].

وقال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد المتصلة)[2].

وقال الإمام مسلم: (المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليـــس بحجة)[3].

وقد تنازع الناس في مسألة هامة تتعلق باتصال الأسانيد، ألا وهي قول الراوي في الروايـة عمن فوقه: "عن" ، فهل هي محمولة على الاتصال إذا تعاصر الراويان، وكـان هنـاك إمكانيـة للقائهما أم لابد من ثبوت لقائهما ولو مرة أم لابد من ثبوت سماعهما؟وما هو مذهب إمامنا إمـام أهل الصنعة البخاري - رحمه الله - في هذه المسألة، وما صحة ما نسب إليه فيها؟

هذا ما ستراه جلياً واضحاً في هذا الفصل، إن شاء الله تعالى.

---

[1] -ابن عدي، الكامل، ١/١٤٧.

[2] -ابن أبي حاتم، المراسيل، ص١٥.

[3] -مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح، ١/٣٠.

المبحث الأول: مذاهب العلماء في اتصال الإسناد المعنعن وتحرير مذهب البخاري في ذلك من خلال منهجه التطبيقي وطريقة البخاري في إثبات السماع:

المطلب الأول : مذاهب العلماء عامة ،ومذهب البخاري خاصة في الاحتجاج بالسند المعنعن:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة، وقد جمعت أقوالهم، ذاكراً لها بإيجاز، مبتدئاً بكلام الأئمة المتقدمين أهل هذا الشأن:

١-قال الحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٤٣) في كتابه "فهم السنن":(اختلف الناس فيما تثبت به السنة، فقال قوم: تثبت بخبر الواحد إذا جاء متصلاً برجال معروفين بالصدق والحفظ واللقاء بعضهم لبعض؛ إذا قال :سمعت، أو حدثني كل واحد منهم فمن فوقه إلى النبي ﷺ ، فأما إذا كانوا ثقات قد لقي بعضهم بعضاً، ولم يقل كل واحد منهم :سمعت أو حدثني أو قالوه جميعاً إلا واحداً فلا يثبت به أبداً سنة؛ لأنا قد وجدنا الحفاظ يروون عن غيرهم ما لم يسمعوه منهم إذا أخبرهم عنهم غيرهم، فلا يجوز إلا أن يقول كل واحد منهم: سمعت أو حدثني أو أخبرني، وقال آخرون: يثبت إذا عرفوا بالحفظ واللقاء وعدم التدليس، وقال آخرون: يقبل، وإن كان فيهم من يدلس إذا كان لا يدلس إلا عن ثقة، فإن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل)[1].

٢-وقال الإمام مسلم بن الحجاج(ت ٢٦١) في مقدمة صحيحه:(....وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً أنّ كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام؛ فالرواية ثابتة والحجة بها لازمةٌ إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً. فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بيّنا...[2]).

---

[1] -انظر :الزركشي ،النكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/٢٢٥، وابن حجر ،النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢/٥٨٤.

[2] -مسلم، مقدمة الصحيح ،١/٢٩-٣٠.

وقال أيضاً : (وإنما كان تفقّد من تفقّد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث، وشهر به ،فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تتراح عنهم علة التدليس)[1].

وقد شنع -رحمه الله - على المخالفين لرأيه، وشدد عليهم النكير بكلام طويل معروف.

٣-وقال أبو الحسن القابسي في مقدمة كتابه (الملخّص) (ت٤٠٣):(البيّن الاتصال: ما قال فيه ناقلوه: حدثنا، أو أخبرنا ، أو أنبأنا ، أو سمعنا منه قراءة عليه ،فهذا اتصال لا إشكال فيه. وكذلك ما قالوا فيه:عن ، عن ، فهو متصل،إذا عرف أن ناقله أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً، و لم يكن ممن عرف بالتدليس)[2].

٤-وقال الحاكم (ت ٤٠٥) : (معرفة الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها عن أنواع التدليس) [3].

أقول: لكنه لم يبين هل يشترط لها ثبوت السماع أو اللقاء أو إمكانيته ، وقد قال في موطن سابق: (والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسنّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ)[4].

٥-وقال أبو عمرو الداني المقرئ (ت٤٤٤) في جزء له في علوم الحديث : (وما كان من الأحاديث المعنعنة التي يقول فيها ناقلوها: "عن ، عن" فهي أيضا مسندة بإجماع أهل النقل إذا عرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً، و لم يكن ممن عرف بالتدليس، وإن لم يكن سماعاً كأحاديث أهل المدينة والحجاز والبصرة[5] والشام ومصر لأنهم لا يدلسون)[6].

٦-وقال حافظ المشرق الخطيب البغدادي(ت٤٦٣) في الكفاية:

(وأهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث: حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به، إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه، و لم

---

[1] -المصدر السابق ص٣٣.

[2] -القابسي،تلخيص الموطأ برواية ابن القاسم ص٣٧-٣٨.

[3] -الحاكم ، معرفة علوم الحديث ،ص٣٤.

[4] -المصدر السابق ،ص١٧.

[5] -كذا قال ، قال الحاكم في معرفة علوم الحديث ص١١١: (وأكثر المحدثين تدليساً أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة).

[6] -نقله الزركشي ،النكت ،٢/٢٣-٢٤.

يكن هذا المحدث ممن يدلس، ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدّثه أحد شيوخه عن بعض من أدرك حديثاً نازلاً فسمى بينهما في الإسناد من حدثه به أن يسقط ذلك ويروي الحديث عالياً فيقول: حدثنا فلان عن فلان، أعني: الذي لم يسمعه منه؛ لأن الظاهر من الحديث السالم راويه مما وصفنا: الاتصال، وإن كانت العنعنة هي الغالبة على إسناده) [1].

٧-وقال حافظ المغرب ابن عبد البر في مقدمة التمهيد(ت ٤٦٣):

(اعلم وفقك الله أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة وهي: عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة ،وأن يكونوا برآء من التدليس .والإسناد المعنعن: "فلان عن فلان عن فلان عن فلان"). ثم أخرج من طريق وكيع قال: قال شعبة: فلان عن فلان ليس بحديث، قال وكيع : وقال سفيان: هو حديث. قال أبو عمر: (ثم إن شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان. وقد أعلمتك أن المتأخرين من أئمة الحديث والمشترطين في تصنيفهم الصحيح قد أجمعوا على ما ذكرت لك، وهو قول مالك وعامة أهل العلم والحمد لله، إلا أن يكون الرجل معروفا بالتدليس فلا يقبل حديثه حتى يقول: حدثنا أو سمعت، فهذا ما لا أعلم فيه أيضا خلافاً. ومن الدليل على أن عن محمولة عند أهل العلم بالحديث على الاتصال حتى يتبين الانقطاع فيها (ثم ذكر رواية أبدل فيها الوليد بن مسلم لفظ "حُدثت" بـ"عن") ثم قال: ألا ترى أن أحمد بن حنبل -رحمه الله- عاب على الوليد بن مسلم قوله: "عن" في المنقطع ليدخله في الاتصال، فهذا بيان أن "عن" ظاهرها الاتصال حتى يثبت غير ذلك، ومثل هذا عن العلماء كثير) [2].

٨-وجاء الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣) جامع شتات هذا الفن فقال في مقدمته الشهيرة:

(الإسناد المعنعن وهو الذي يقال فيه: فلان عن فلان ،عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره، والصحيح والذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك، وادعى أبو عمرو الداني المقرئ الحافظ إجماع أهل النقل على ذلك، وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت

---

[1] -الكفاية، ص٣٢٨.

[2] -ابن عبد البر ، التمهيد ، ١/١٢-١٤.

العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس؛ فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك... ثم منهم من اقتصر في هذا الشرط المشروط في ذلك ونحوه على مطلق اللقاء أو السماع، كما حكيناه آنفاً، وقال فيه أبو عمرو المقرئ: "إذا كان معروفاً بالرواية عنه". وقال فيه أبو الحسن القابسي:" إذا أدرك المنقول عنه إدراكا بيناً". وذكر أبو المظفر السمعاني في العنعنة أنه يشترط طول الصحبة بينهم[1]. وأنكر مسلم بن الحجاج في خطبة صحيحه على بعض أهل عصره حيث اشترط في العنعنة ثبوت اللقاء والاجتماع ،وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديما وحديثا أنه يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها. وفيما قاله مسلم نظر، وقد قيل: إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم: علي بن المديني والبخاري وغيرهما، والله أعلم)[2].

ونلحظ مما سبق:

١-اشترط الإمام مسلم لقبول الإسناد المعنعن ثلاثة شروط:

أ-المعاصرة مع إمكانية اللقاء

ب-أن لا يكون هناك ما يدل على عدم السماع.

ج-أن لا يكون الراوي مدلساً.

وتبعه على ذلك -كما يظهر مما ذكرنا-: أبو الحسن القابسي، وأبو عمرو الداني الذي نقل الإجماع على ذلك.

وهذا أيضاً ما يُفهم من عبارة الإمام الحاكم، في قوله في تعريف "المسند": أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسنّ يحتمله.

٢- يبدو أن هناك تناقضاً في دعاوى الإجماع هنا: فأبو عمرو الداني -وظاهر عبارة الحاكم- أن الإجماع منعقد على قبول العنعنة إذا عرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً..

---

[1] -كلام السمعاني هذا في كتابه قواطع الأدلة ٢/٤٥٦-٤٥٧حيث قال -رحمه الله-: "أما قولهم: إنه تُقبل الرواية بالعنعنة. قلنا: نحن لا نقبل ، إلا أن نعلم أو يغلب على الظن أنه غير مرسل، وهو أن يقول: (حدثنا فلان) أو (سمعت فلاناً)، أو يقول (عن فلان) ويكون قد أطال صحبته ؛ لأن ذلك أمارة تدل على أنه سمعه منه. فأما بغير هذا، فلا يُقبل حديثه.وللشريف حاتم العوني كلام جيد في توجيه كلام السمعاني هذا ، فانظره في كتابه إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين ، ص٢٨-٣٣.

[2] -ابن الصلاح ،علوم الحديث نص٥٦-٦٠.وانظر صيانة صحيح مسلم ص١٣١.

والخطيب وابن عبدالبر، ينقلان الإجماع على قبول العنعنة بشـــرط اللقـــاء والســـماع والمشاهدة، وأنا في العادة أتوجس من مثل هذه الإجماعات! و لم أجد تفسيراً للتوفيق بين هذيـــن الإجماعين إلا ما قاله الشريف حاتم العوني في تفسيره لعبارة ابن عبدالبر :"لقاء بعضـــهم بعضـــاً مجالسة ومشاهدة" بأن مقصوده بها: "المعاصرة مع وجود دلائل اللقاء وعدم وجود قرائـــن علـــى عدمه".[1]

وقد استدل لهذا التفسير بتتمة عبارة ابن عبدالبر: ومن الدليل على أن "عن" .. وبأمثلـــة أخرى تطبيقية من التمهيد......والأمر بحاجة إلى وقفة ...

٣-نقل ابن الصلاح عن أبي عمرو الداني أنه يشترط في قبول الإسناد المعنعن: "أن يكـــون المعنعن معروفاً بالرواية عن شيخه". و لم أجد هذا الشرط، وإنما الذي نقله العلماء عـــن الـــداني قوله: " أن يكون الناقل قد أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً.."

٤-ناقش الزركشي وابن حجر ابن الصلاح في نقله الإجماع عن أبي عمرو الداني علـــى قبول المعنعن، بأن الداني قد أخذه عن الحاكم، ولا شك أن نقله عنه أولى؛ لأنه من أئمة الحديث، وقد صنف في علومه، وابن الصلاح كثير النقل عن كتابه فالعجب كيف نزل عنه إلى النقل عـــن الداني[2]!

٥-يتلخص مما سبق أن مذاهب أهل العلم في السند المعنعن أربعة وهي:

المذهب الأول: مذهب أهل التشديد: وهو أن لا يعد متصلاً من الحديث إلا ما نُص فيـــه على السماع أو حصل العلم به من طريق آخر، وأن ما قيل فيه: فلان عن فلان ،فهو من قبيـــل المرسل أو المنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره.

المذهب الثاني: وهو أيضا من مذاهب أهل التشديد إلا أنه أخف من الأول: وهـــو مـــا حكاه ابن الصلاح و غيره عن أبي المظفر السمعاني في العنعنة أنه يشترط طول الصحبة بينهم.

المذهب الثالث: وهو رأي كثير من المحدثين منهم الإمام أبو عبد الله البخاري وشيخه أبو الحسن علي بن المديني وغيرهما (على ما نسب إليهما). وهو مذهب متوسط في اشتراط ثبـــوت السماع أو اللقاء في الجملة لا في حديث حديث .

---

[1] -حاتم العوني، إجماع المحدثين، ص١٠٩.

[2] -الزركشي، النكت، ٢٤/٢، وابن حجر، النكت، ٥٨٣/٢.

المذهب الرابع: أنه لا يشترط في الحكم بالاتصال في الإسناد المعنعن إلا المعاصرة فقط والسلامة من التدليس، علم السماع أو لم يعلم، إلا أن يأتي ما يعارض ذلك: مثل أن يعلم أنه لم يسمع أو لم يلق المنقول عنه و لا شاهده أو تكون سنه لا تقتضي ذلك، وهذا هو الذي ارتضاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله في مقدمة كتابه المسند الصحيح[1].

٦- لم يجزم ابن الصلاح بنسبة القول باشتراط اللقاء في الإسناد المعنعن للبخاري، وإنما قال: "وقد قيل: إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم: علي بن المديني والبخاري وغيرهما".

وإنما الذي نسب هذا القول إلى البخاري صراحة هو القاضي عياض في شرحه على صحيح مسلم، فقال: " والقول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم: علي بن المديني، والبخاري وغيرهما".[2]

فانظر إلى دقة عبارة ابن الصلاح -رحمه الله- الذي أخذ عبارة القاضي عياض، ولكنه صدرها، بقوله: وقد قيل.. وكأنه لكونه لم يجد نصاً صريحاً عن البخاري وابن المديني في ذلك.

٧-وقد وجدت الإمام العلم المتفنن ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨) -وهو عصري ابن الصلاح أو قبله بقليل - قد جزم بنسبة هذا القول إلى البخاري بقوله: " وذلك أن البخاري وعلي بن المديني يريان رأيا قد تولى رده عليهما مسلم، وهو أن المتعاصرين لا يحمل معنعن أحدهما عن الآخر على الاتصال ما لم يثبت أنهما التقيا، وخالفهما الجمهور في ذلك، وعندي أن الصواب ما قالاه..."[3]

وقال أيضا: " وهذا من البخاري على أصله في التماسه بين المتعاصرين السماع لشيء ما وإن قل، بحيث يعلم أنهما التقيا، وحينئذ يحتج بما يروي أحدهما عن الآخر معنعنا".[4]

٨- تتابع العلماء بعد ابن الصلاح على نسبة هذا المذهب للبخاري على سبيل التحقيق والجزم مع أنهم كلهم عالة على كتابه!!

---

[1] -انظر: ابن رشيد ، السنن الأبين ، ص٤٣-٦٨.

[2] -عياض، اكمال المعلم بفوائد مسلم، ٣٠٧/١.

[3] -ابن القطان ، بيان الوهم والإيهام، ٢٨٧/٣.

[4] -المصدر السابق، ٦٠٣/٢.

فهذا النووي يقول: (ومنهم من شرط اللقاء وحده، وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين).[1]

وقال ابن رجب: (وأما جمهور المتقدمين، فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري وهو القول الذي أنكره مسلم على قائله).[2]

وهو الذي قرره الحافظ ابن حجر في نكته حيث قال: (ادعى بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه لا في أصل الصحة، وأخطأ في هذه الدعوى، بل هذا شرط في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في تاريخه بمجرد ذلك).[3]

بل نسب الحافظ السخاوي للبخاري بأنه صرح باشتراط ثبوت اللقاء.

فقال: وممن صرح باشتراط ثبوت اللقاء: علي بن المديني والبخاري، وجعلاه شرطا في أصل الصحة![4]

وغير هؤلاء جماعة كثيرون جزموا بنسبة هذا القول إلى البخاري، أذكر منهم:

ابن رشيد، وابن الملقن، والسيوطي.[5]

وأما الحافظ ابن كثير فقد جعل ثبوت اللقاء شرطا التزمه البخاري في صحيحه وليس في أصل صحة الحديث، وأن الذي شرط اللقاء وجعله أصلا لقبول الحديث: ابن المديني.[6]

وكأن الحافظ ابن حجر قد عناه عندما قال -فيما نقلته عنه قبل قليل-: (وادعى بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه لا في أصل الصحة، وأخطأ في هذه الدعوى.........)

٩-والذي جعل العلماء ينسبون هذا الرأي للإمام البخاري هو أنه أكثر من تعليل الأحاديث في تاريخه بمجرد عدم السماع فتراه كثيرا ما يقول: فلان لا أعلم له سماعا، أو لم أجد له سماعا من فلان أو لم يذكر سماعا. فكأن نفي العلم بالسماع دل عندهم على اشتراط العلم بالسماع.

١٠- يقول ابن رشيد في توضيح مذهب البخاري وابن المديني-المنسوب إليهما-: (وينبغي أن يحمل قول البخاري وابن المديني على أنهما يريدان باللقاء: السماع، وهذا الحرف لم

---

[1] -النووي، التقريب مع تدريب الراوي ٢١٦/١.

[2] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٥٨٩/٢.

[3] -ابن حجر، النكت، ٥٩٥/٢.

[4] -السخاوي، فتح المغيث، ١٦٥/١، وانظر: السخاوي، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن ص٤٥.

[5] -ابن رشيد، السنن الأبين،ص٥٢، والبلقيني، المقنع، ١٤٩/١، والسيوطي، تدريب الراوي، ٢١٦/١.

[6] -ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص٤٩.

نجد عليه تنصيصا يعتمد، وإنما وجدت ظواهر محتملة أن يحصل الاكتفاء عندهما باللقاء المحقق، وإن لم يذكر سماع، وأن لا يحصل الاكتفاء إلا بالسماع و أنه الأليق بتحريهما والأقرب إلى الصواب فيكون مرادهما باللقاء والسماع معنى واحدا)[1].

١١-وقد وقفت فيما كتبه المعاصرون في هذه المسألة على كتاب صدر حديثا خالف فيه صاحبه ما تناقله العلماء عن البخاري من اشتراط ثبوت اللقاء في السند المعنعن، وقرر فيه عدم صحة المذهب المنسوب إليه وسمى كتابه: "إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين". للشريف حاتم العوني، وعنوانه واضح على ما يريد.

وفي دعوى الإجماع نظر، وسيكون لنا وقفة معه بعد قليل، وقد أعلمني الأخ الدكتور خالد الدريس أنه كتب ردا على الشريف في هذه المسألة يصدر قريبا بإذن الله..

بعد هذا العرض الموجز، لمذاهب العلماء عامة في مسألة الإسناد المعنعن ومذهب الإمام البخاري خاصة ، يمكنني القول: إن أحدا من العلماء لم ينقل لنا نصا صريحا عن البخاري ، ولا عن غيره من الأئمة المتقدمين، أهل هذه الصنعة، في هذه المسألة، والإمام الوحيد الذي أفصح عن رأيه صراحة فيها هو الإمام مسلم -رحمه الله-.

وعليه تكون نسبة القول إلى أي إمام نسبة محتملة، قد تكون صحيحة أو غير صحيحة، وتزداد صحتها كلما كانت هناك دراسة استقرائية لعمل هذا الإمام.

ويذكرني شأن هذه المسألة، بالخلاف الطويل الذي حصل في تحرير شرط الشيخين في كتابيهما، فقد نسب إليهما أشياء مجانبة للصحة تماما، بل إن عمل صاحبي الصحيح يخالف كثيرا مما حرروه وقالوه، وما سبب ذلك إلا عدم الاستقصاء والتتبع في الدراسة.

ويرد هنا السؤال التالي:

ما صحة المذهب المنسوب للإمام البخاري وشيخه ابن المديني وغيرهما من المحققين، الذين يشترطون ثبوت اللقاء في الإسناد المعنعن؟

الإجابة ستكون من خلال الآتي - بعون الله وقوته -

---

[1] -ابن رشيد ، السنن الأبين ص٥٥.

المطلب الثاني :طريقة الإمام البخاري في إثبات اللقاء أو السماع.

لقد جعل الإمام البخاري -رحمه الله- كتابه التاريخ الكبير أصلا في قضايا السماع، فهو الكتاب الوحيد، مما وصلنا من كتب التراجم، اعتنى بالسماع ومسائله بأسلوب يلفت الأنظار، ولم نره إلا عنده، فطريقة أصحاب الكتب أنهم يذكرون شيوخ الراوي وتلاميذه بقولهم: روى عن فلان، وروى عنه فلان، أما البخاري فكان يحرص على بيان سماع الرواة بعضهم من بعض؛ فهذا كتاب ابن أبي حاتم- على سبيل المثال - الذي نسجه على منوال كتاب البخاري واعتمد عليه، قارنه "بالتاريخ الكبير" تر الفارق الكبير والبون الشاسع بينهما في هذه المسألة.

والطريقة الواضحة التي اعتمد عليها البخاري في إثبات اللقاء أو السماع في تاريخه هي: الأسانيد،فلم يكتف بقوله: سمع فلان من فلان، وسمع منه فلان، ولكنه أتعب نفسه بالتفتيش على الأسانيد الدالة على سماع الرواة بعضهم من بعض، وحرص على إيرادها في تراجمهم، وهناك الكثير من الأسانيد التي ذكرها فيها تسلسل بالسماع في جميع طبقاتها، أو في أغلبها[1].

المطلب الثالث: ألفاظ الإمام البخاري الدالة على الرواية.

إليك أبرز طرق البخاري في ذكره لتلاميذ الراوي وشيوخه وألفاظه في ذلك:

أولا : تارة يصرح بالسماع ويجزم به، فيقول: سمع من فلان وفلان، وسمع منه فلان.

ثانيا: وتارة يذكر العنعنة، فيقول: روى عن فلان، روى عنه فلان.

ثالثا: وتارة يجمع بين السماع والعنعنة.

ومن الأمثلة على ذلك -وهي كثيرة جدا -:

١-خالد بن سمير السدوسي، سمع أنسا وبشير بن نهيك، وعن ابن عمر، سمع منه الأسود ابن شيبان [2].

---

[1] -فانظر على سبيل المثال لا الحصر، البخاري، التاريخ الكبير، ١/ترجمة _(٧٨١) و(٨١٧) و(٩٧٠)، و(١١٧١) ,٢/ترجمة (١٧٤٨) و(١٧٤٩)و (١٩٦٨) و(٢٠٥٤) و(٢٠٥٥) و(٢٠٥٦) و(٢٠٨٢) و(٢١٦٥) و(٢٢٥٧) و(٢٣٩٦) و(٥٢٧٠)، و٣/ترجمة (٥) و(١٨٣) و(٣٣٩)و(٣٧٨) و(٣٩٠) و(٤٢٩) و(٤٤٣) و(٥٦٠) و(٦٤٤) و(٧١٩) و(٧٣٦) و(٧٤٦) و(٧٦١) و(٨٦٥) و(٨٩٥) و(٩٢٥)، و(١١١٦) و(١١٦٤) و(١٤٥٩)، و٤/ترجمة (١٧٥٣) و(١٧٥٤) و(١٩٥٣) و(٢١٠٦) و(٢١٣٦).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/١٥٣-١٥٤.

٢-ربيع بن أنس البكري، سمع أنس بن مالك وأبا العالية، سمع منه أبو جعفـــر الـــرازي وعبدالعزيز بن مسلم، وابن المبارك، ومغيرة بن مسلم، روى عنه سليمان التيمي، فلا أدري سمـــع منه أم لا[١].

٣-سعد بن عبيدة، سمع ابن عمر وأبا عبدالرحمن وابن بريدة، سمع منه منصور والأعمـــش وعلقمة بن مرثد، وروى عنه عطاء بن السائب والحسن بن عبيدالله وسعيد بن مسروق..[٢]

وقد ظهر لي من خلال التتبع والاستقراء أن البخاري إذا عدل عن "سمع" إلى "عـــن" في ذكره لشيوخ الراوي، أن "عن" عنده غالبا تعني عدم اللقاء أو السماع، وإنما قلت: غالبـــا؛ لأن الجزم في هذا بحاجة إلى استقصاء، وهذا غير ممكن[٣].

وهذه بعض الأمثلة تدلل على ذلك:

١-قال البخاري في ترجمة يعقوب بن سلمة الليثي: (عن أبيه عن أبي هريرة). وقـــال في موطن آخر: (لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ولا ليعقوب من أبيه)[٤].

٢-وقال في ترجمة حميد بن أخت صفوان: عن صفوان بن أمية. ثم أخرج له حديثـــا في مكان آخر وقال: (لا نعلم سماع هذا من صفوان)[٥].

٣-وقال في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة: (سمع الحـــارث بـــن عبدالله وعائشة.. وعن عبدالله بن أبي ربيعة).

ثم ذكر له حديثا وقال: (إبراهيم لا أدري سمع من أبيه أم لا)[٦].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٢٧١-٢٧٢.

[٢] -المصدر السابق، ٤/٦٠.

[٣] -زاد الأخ الدكتور خالد الدريس في كتابه موقف الإمامين ص١٠٢-١٠٦ أن البخاري إذا قال في الترجمة: روى عنه فلان، فقد تفيد السماع وعدمه، وضرب على هذا أمثلة ، وقد وقفت أنا كذلك على أمثلة عدة أعرضت عن ذكرها.

[٤] -انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٧٦ و٨/٣٩٢.

[٥] -المصدر السابق، ٤/٣٠٤ و٢/٣٥٧.

[٦] -المصدر السابق، ١/٢٩٦، ٥/٩-١٠.

٤-وقال في ترجمة عثمان الطويل: (عن أبي العالية وأنس بن مالك، رضي الله عنهما). ووجدته يقول بعد إخراجه حديثا لعثمان الطويل عن أنس: (ولا يعرف لعثمان سماع من أنس)[١].

رابعا: وتارة يجمع بين السماع من راو والرؤية لراو آخر، وقد يقتصر على الرؤية فقط. ومن ذلك:

١-إسماعيل بن أبي خالد، سمع ابن أبي أوفى، وعمرو بن حريث، ورأى أنسا وأبا كاهل[٢].

٢-جرثومة، سمع الحسن وبكرا، ورأى أنسا على بغل وغلام يقوده[٣].

٣-سليمان بن مهران الأعمش، رأى أنسا وسعيد بن جبير وأبا وائل وزيد بن وهب وإبراهيم[٤].

وقد أكثر البخاري -رحمه الله- في تاريخ من قوله: "رأى" حيث بلغت (٣٧٢) مرة، ويريد بها في أغلب الأحيان - بعد التتبع-أن الراوي قد روى عن شيخه فعلا ، وقد خرج في كتابه كثيرا من هذه الأفعال [٥].

والبخاري يحرص -في العادة - عند بيانه لكيفية رواية الراوي عن شيخه على أن يذكر الصيغة التي وجدها في الأسانيد ولا يتصرف فيها، ففي كثير من المواضع التي وجدته يقول فيها: رأى فلانا، يقول ابن أبي حاتم وابن حبان والمزي وابن حجر: روى عن فلان. وهذا من دقته - رحمه الله- وأسوق هذا المثال - عرضا - دليلا على ما قلت :

قال البخاري :(دينار أبو العيزار ، أراه سمع عليا) [٦].فكنت أظن أن هذا شك من البخاري في السماع، فنظرت في كتاب ابن أبي حاتم فوجدته ترجمه عن أبيه بنفس ما هو هنا، وزاد: (وهو الشاك في لقيه عليا)[٧].فعلمنا أن الشك من دينار نفسه ،ونقله البخاري كما هو.

---

[١] -المصدر السابق، ٢٥٨/٦.

[٢] -المصدر السابق، ٣٥١/١.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٤/٢.

[٤] -المصدر السابق، ٣٧/٤.

[٥] -انظر على سبيل المثال لا الحصر: ٥٣/١ و١٠٠ و١٢٣ و١٢٧ و١٩٥، ٢٠٦ و٢٦٦، ٢٤/٢، ٧٤، ١١١، ١٣٩، ٤٤٣/٣، ٤٨٢، ٥٠٧ و٤٢/٤، ٦٧، ١١٤، ١٢٥، ١٣٨، ٢٤٢، و٤٢/٥، ٨٥، ١١٧، ١٤٧.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٥/٣.

[٧] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣١/٣.

وقد حاولت أن أنظر في المواطن التي يقول فيها البخاري: رأى فلانا فقط دون أن يذكر الفعل الذي رآه، وتساءلت: هل يمكن أن يريد البخاري أن هذا الراوي رأى شيخه و لم يسمع منه؟

لا أستبعد ذلك، لكن تتبع هذه المواطن -وهي كثيرة جدا- بحاجة إلى وقت طويل.

خامسا : وتارة يقتصر على قوله: أدرك،

وقد قمت بتتبع المواطن التي استعمل البخاري فيها هذا المصطلح[1]، فوجدته يدل – في الغالب – على عدم السماع ،وخاصة في الرواة الذين قال فيهم: "أدرك النبي ﷺ" ،أو "أدرك زمان النبي ﷺ"، وإليك الأمثلة التي درستها، على كثرتها ، أذكرها للفائدة :

١-محمد بن حاطب القرشي أدرك النبي ﷺ وهو غلام، وسمع عليا، ثم أخرج في ترجمته حديثين: أحدهما عن محمد بن حاطب، عن أمه في شأن ولادتها له. والآخر من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن أبي مالك الأشجعي قال: كنت جالسا مع محمد بن حاطب فقال: قال رسول الله ﷺ : "إني قد رأيت أرضا ذات نخل"[2].

ومحمد بن حاطب ولد في السفينة قبل أن يصلوا إلى الحبشة، ذكره في الصحابة: ابن حبان، وابن أبي عاصم، وابن قانع، والطبراني، وأبو نعيم وغيرهم.[3]

وقال أبو حاتم: (أدرك النبي ﷺ وهو غلام) [4]، كما ترجمه البخاري هنا. وذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الأول.[5]

أقول :له في كتب الصحابة التي ذكرت ثلاثة أحاديث فقط: كلها يقول فيها: قال رسول الله ﷺ .

---

[1] -تكرر هذا الاصطلاح في التاريخ (٥١) مرة، سبع منها قال فيها: أدرك الجاهلية، التاريخ الكبير، ١٠٥/٢ و٢٥٨/٤ و٣٧٣/٥ و١٢٤/٧ و٣٠٤ و٢٤٩/٨ و٤٣٤ وست منها قال: أدرك أصحاب النبي ﷺ، التاريخ الكبير، ١٠٥/٣ و١٥٠ و٣٩٣ و١٥٥/٤ و٢٣٤/٦ و٣٥٠/٧.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧/١، والحديث رواه أحمد بن حنبل، المسند، (١٨٢٧٨)، والطبراني، المعجم الكبير، ١٩ (٥٤١) بإسناد البخاري.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٣٦٥/٣، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ٨٤/٢، وابن قانع، معجم الصحابة، ١٦/٣، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٣٩/١٩، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٧٠/١.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢٤/٧.

[5] – وابن حجر، الإصابة، ٣٥٢/٣.

٢-محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، وكنية جده محمد بن عبدالرحمن: أبوعتيق، القرشي، أدرك النبي ﷺ [١].

قوله: أدرك النبي ﷺ يعود على محمد بن عبدالرحمن أبو عتيق، ومحمد بن عبدالرحمن ذكره ابن أبي عاصم، وأبو نعيم وأخرجا عن موسى بن عقبة أنه قال:(لا نعلم أربعة أدركوا النبي ﷺ هم وأبناؤهم إلا هؤلاء الأربعة: أبو قحافة، وأبو بكر، وعبدالرحمن بن أبي بكر، وأبو عتيق، واسم أبي عتيق: محمد)[٢].وقال ابن حبان: (له رؤية)[٣]. وذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الثاني.[٤]

٣-الأسود بن خلف بن عبد يغوث، أدرك النبي ﷺ.

ثم أخرج من طريق محمد بن الأسود بن خلف أخبره أن أباه الأسود أتى النبي ﷺ يبايع الناس يوم الفتح[٥].

الأسود بن خلف أسلم يوم الفتح، ذكره المصنفون في الصحابة، وأخرجوا له هذا الحديث الذي رواه البخاري هنا، وفيه فقال الأسود: فرأيت النبي ﷺ يبايع الناس، فجاءه الرجال والنساء والصغار والكبار[٦]. وأخرج له البخاري حديثاً آخر في قصة كتاب وجد أسفل المقام غير مرفوع.[٧]

وليس في هذين الخبرين سماع للأسود من النبي ﷺ ، نعم، ذكر له الحافظ في الإصابة خبرين آخرين: أحدهما: رواه البغوي من طريق عبدالرزاق عن معمر .. ولفظه: "إن الولد مبخلة مجبنة" ، والآخر: رواه البزار وعنه الطبراني، عن الأسود بن خلف أن النبي ﷺ أمره أن يجدد أنصاب الحرم عام الفتح.[٨]

لكنهما معلولان، وليس هذا مقام بيان ذلك.

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٨/١.

[٢] -ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، ٣/٢، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٧١/٢،

[٣] -ابن حبان، الثقات،٣٦٦/٣.

[٤] - وابن حجر، الإصابة، ٤٥٣/٣.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٤٤/١.

[٦] -انظر، أحمد، المسند، (١٥٤٣١)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٨٦٦)، وابن قانع، معجم الصحابة، ١٩/١، والطبراني، المعجم الكبير، (٨١٥)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٩٠٦).

[٧] -أخرجه ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٨٦٧).

[٨] -انظر: الطبراني، المعجم الكبير، (٨١٦)، وابن حجر، الإصابة، ٥٩/١.

٤-حابس بن سعد الطائي، أدرك النبي ﷺ ، روى حريز عن عبدالله بن غابر[١].

حابس ذكره في الصحابة: ابن سعد، وابن حبان، وأبو نعيم، والطبراني، وأبو زرعة الدمشقي، وابن سميع وغيرهم[٢]. وقال أبو حاتم: أدرك النبي ﷺ .[٣]

قال الحافظ ابن حجر: (ذكره الذهبي في الميزان ومن شرطه أن لا يذكر فيه أحداً من الصحابة لكن قال: يقال: له صحبة، وجزم في الكاشف بأن له صحبة، ولم يحمّر اسمه في تجريد الصحابة، وشرطه أن من كان تابعياً حمره، فتناقض فيه، ويغلب على الظن أنه ليس له صحبة وإنما ذكروه في الصحابة على قاعدتهم فيمن له إدراك).[٤]

أقول: كلام الحافظ هنا في حابس فيه تحرير دقيق، وهو خير من كلامه في الإصابة. ولم يذكروا لحابس بن سعد هذا إلا أثراً، فقد أخرج أحمد والطبراني وابن سعد وأبو نعيم من طريق حريز بن عثمان، عن عبدالله بن غابر الألهاني قال: (دخل المسجد حابس بن سعد الطائي من السحر -وقد أدرك النبي ﷺ - فرأى الناس يصلون في مقدم المسجد فقال: مراؤون ورب الكعبة..)[٥]

ولذلك قال ابن السكن -كما في الإصابة-: (وقد روى بعضهم عنه حديثاً زعم فيه أن له صحبة)[٦].

أقول: وكأنه يريد هذا الحديث.

٥-سعيد بن عامر بن حُذَيم الجمحي، أدرك النبي ﷺ.

قال عبدالله بن محمد: عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري: مات في زمن عمر. نسبه يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمن بن سابط، هو عامل عمر، حديثه مرسل[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٨/٣.

[٢] -ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤٣١/٧، وابن حبان، الثقات، ٩٤/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٨٨٤/٨، والطبراني، المعجم الكبير، ٣٢/٤، وابن حجر، الإصابة، ٢٧/١.

[٣] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٢/٣.

[٤] -ابن حجر، التهذيب، ١١١/٢.

[٥] -انظر: أحمد، المسند، (١٦٩٧٢) و(١٧٠٠٢)، والمصادر السابقة هامش (٦)، قال ابن حجر في الإصابة: هذا موقوف صحيح الإسناد.

[٦] -ابن حجر ، الإصابة ، ٢٧/١.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٥٣/٣.

أقول: ترجمه ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه كما هو هنا.

وذكره في الصحابة: ابن حبان، وابن قانع، والطبراني، وأبو نعيم وغيرهم.[1]

قال ابن حجر في الإصابة: (من كبار الصحابة وفضلائهم، وأمه أروى بنت أبي معيط، أسلم قبل خيبر، وهاجر، فشهدها وما بعدها، وولاه عمر حمص، وكان مشهوراً بالخير والزهد، مات في زمن عمر سنة (٢٠) هـ).[2]

وقال في التهذيب: (روى عنه عبدالرحمن بن سابط وشهر بن حوشب وغيرهما، وروايتهم عنه مرسلة)[3]. مع أنه قال في الإصابة: روى عنه عبدالرحمن بن سابط وأرسل عنه شهر بن حوشب وغيره.

وقول البخاري هنا: (حديثه مرسل)، يريد رواية عبدالرحمن بن سابط عنه، وعبدالرحمن وشهر لم يسمعا من جمع الصحابة ممن تأخرت وفاتهم عن سعيد بن عامر بن حذيم، وسعيد أخرجوا له في الكتب التي ذكرتها ثلاثة أحاديث هي من رواية عبدالرحمن بن سابط وشهر عنه، فهي مرسلة، فلعل البخاري من أجل هذا قال: (أدرك النبي ﷺ)،حيث لم يقف على أحاديث صحيحه فيها سماعه من النبي ﷺ .

٦- السائب بن الأقرع الثقفي، له صحبة، أدرك النبي ﷺ ومسح برأسه[4] .

ترجمه ابن أبي حاتم قريباً مما هو هنا، واقتصر ابن حبان على قوله: (مسح النبي ﷺ رأسه)، وعلقه أبو نعيم من طريق أبي حمزة السكري عن عطاء بن السائب عن بعض أصحابه عن السائب[5]. وليس له رواية عن النبي ﷺ .

٧- سُنين أبو جميلة، أدرك النبي ﷺ وشهد معه.

---

[1] -انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٨/٤، وابن حبان، الثقات، ١٥٥/٣، والطبراني، المعجم الكبير، ٥٨/٦، وابن قانع، معجم الصحابة، ٢٦٣/١، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٢٩١/٣.

[2] -ابن حجر، الإصابة، ٤٧/٢القسم الأول.

[3] -التهذيب، ٤٥/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥١/٤.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٤٠/٣، وابن حبان ، الثقات، ١٧٣/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٣٨٢/٣، والإصابة، ٨/٢.

قال عبدالله بن محمد بن أسماء: ثنا جويرية، عن مالك، عن الزهري، أن أبا جميلة أخبره ونحن مع سعيد بن المسيب، زعم أبو جميلة أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح[1].

سُنين ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان قريباً مما هو هنا.وترجمه أبو نعيم، ووصل المعلق الذي ذكره البخاري هنا[2].وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين وقال : له أحاديث. وقال العجلي: تابعي ثقة[3].

أقول: وليس له ذكر إلا في هذه الرواية.

وفي الصحابة: سنين بن واقد، جعله بعضهم وسنيناً أبا جميلة واحداً، والصواب التفريق، كما في الإصابة.[4]

٨- شقيق بن سلمة، أبو وائل، أدرك النبي ﷺ و لم يسمع منه شيئاً[5].

كل من ترجم شقيقاً في الصحابة ذكر أنه لم ير النبي ﷺ و لم يسمع منه.[6]

٩-عبيدالله بن معية، أدرك الجاهلية، عن النبي ﷺ [7].

عبيدالله بن مُعَيّة، ذكره في الصحابة: ابن قانع وأبو نعيم، وأخرجا من طريق سعيد بن السائب قال: سمعت شيخاً من بني عامر -أحد بني سواءة يقال له: عبيد الله بن معية- قال: أصيب رجلان من المسلمين يوم الطائف، قال: فحملا إلى رسول الله ﷺ فبلغه ذلك، فبعث أن يدفنا حيث أصيبا أو لقيا.

وقال ابن حجر: (قال ابن السكن: له صحبة ورواية، ويقال: إنه أدرك الجاهلية). وقال ابن منده: (له صحبة). وقال أحمد وأبو حاتم: (ليس بمشهور العلم).[8]

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٩/٤.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٠/٤، وابن حبان، الثقات، ١٧٩/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٤٣٤/٣.

[3] -ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٦٣/٥، والعجلي، تاريخ الثقات، ص٢٠٨.

[4] -ابن حجر، الإصابة، ٨٤/٢.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٥/٤.

[6] -انظر: مغلطاي، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، ٢٨٧/١-٢٨٨، وابن حجر، الإصابة، ١٦٣/٢.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٣/٥.

[8] -ابن قانع، معجم الصحابة، ١٧٩/٢، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٨٧٥/٤، وابن حجر، الإصابة، ٤٣٣/٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،٣٣٣/٥.

أقول: ليس له إلا هذه الرواية التي ذكرتها وليس فيها سماعه من النبي ﷺ . ولذلك قال البخاري: عن النبي ﷺ .

١٠-عمرو بن سَلِمة أبو يزيد الجَرْمي،روى عنه أبو قلابة وأيوب، أدرك زمان النبي ﷺ [1] .

عمرو بن سلمة روى خبره البخاري في صحيحه وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عمرو بن سلمة.. فذكر قصة..قال: (فلما كانت وقعة أهل الفتح بادر كل قوم بإسلامهم، وبدر أبي قومي بإسلامهم، فلما قدم قال: جئتكم والله من عند النبي ﷺ حقاً، فقال: "صلوا صلاة كذا.. فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم، وليؤمكم أكثركم قرآناً". فنظروا، فلم يكن أحد أكثر قرآناً مني لما كنت أتلقى من الركبان، فقدموني بين أيديهم، وأنا ابن ست أو سبع سنين).[2]

وساق أبو نعيم الحديث بأسانيد ليس فيها لقاء عمرو بن سلمة بالنبي ﷺ إلا رواية ساقها بإسناد الطبراني، من طريق يحيى بن رباح: سمعت عمرو بن سلمة قال: (انطلقت مع أبي إلى النبي ﷺ بإسلام قومه فكان فيما أوصانا: "ليؤمكم أكثركم قرآناً". فكنت أكثرهم قرآناً فقدموني).

قال الهيثمي في المجمع: (هو في الصحيح من حديثه عن أبيه، وهذا عن نفسه، والله أعلم، ورجاله رجال الصحيح).[3]

أقول: لكن هذه الرواية ليست صريحة في سماعه لأنه يقول: فكان فيما أوصانا، فهي مختصرة أظنها من تصرف الرواة.

وعمرو بن سلمة ذكره الحافظ في الإصابة في القسم الأول وأورد قصته مع أبيه وقومه من صحيح البخاري، وقال: (وسيأتي ما يدل على صحبته..) ولا أدري أين، فقد بحثت في الإصابة في من اسمه "عمرو" في جميع الأقسام فلم أجده!. وقال في الفتح: (مختلف في صحبته)[4].

١١-فَرْقد، أدرك النبي ﷺ قال: رأيت محمداً النبي ﷺ ،وطعمت في مائدته الطعام[5].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٣/٦.

[2] -البخاري، الصحيح، (٤٣٠٢)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٥٠٧٨).

[3] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، (٥٠٨٥)، والطبراني، المعجم الكبير، ١٧/(٥٥)، والهيثمي، مجمع الزوائد، ٦٣/٢-٦٤.

[4] -ابن حجر، الإصابة، ٥٣٣/٢، وفتح الباري، ٤٩٠٣/٨.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٠/٧.

قال ابن أبي حاتم: (فرقد أدرك النبي ﷺ ، يذكر أنه رأى النبي ﷺ ، وطعم على مائدتـــه الطعام، سمعت أبي يقول ذلك)[1].

قال أبو نعيم: (أكل على مائدة النبي ﷺ ، ذكره بعض المتأخرين[2]، وهو وهم)[3].

ثم أخرج من طريق الحسين بن محمد البيكندي[4]، عن الحسن بن مهران الكرماني، قـــال: رأيت فرقداً صاحب النبي ﷺ وأكلت على مائدته.

فالذي أكل هو الحسن على مائدة فرقد.

فرد ابن حجر على أبي نعيم بأنه تعقب مردود حيث أخرجه ابن السكن من وجه آخـــر عن محمد بن سلام، عن الحسن قال: وكان ببيكند، عن رجل من الصحابة قال: أكلت مع رسول الله ﷺ ...[5]

أقول: مدار هذه الروايات على الحسن بن مهران، لم يرو عنـــه إلا محمـــد بـــن ســـلام البيكندي، سكت عنه ابن أبي حاتم والبخاري، وذكره ابن حبان في الثقات.[6] فمثله لا يعتمد عليـه في إثبات صحبة، ولذلك قال ابن حبان: (ويقال: إن في أصحاب رسول الله ﷺ فرقـــد، وليـــس بشيء).[7] مع أنه -رحمه الله- لما ترجم الحسن بن مهران الكرماني قال: يروي عن فرقـــد، ولـــه صحبة.[8]

١٢-مالك بن زاهر، أدرك النبي ﷺ ، روى عنه سعيد بن أبي شمر[9].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨١/٧.

[2] -يقصد ابن منده.

[3] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٢٣٠١/٤.

[4] -قال محقق معرفة الصحابة ٢٣٠١/٤: الذي في نسخة (ب) ذكره من حديث محمد بن سلام البيكندي عن الحسين ابن مهران. قلت: وهو الصواب لأن مدار الأسانيد عليه، كما في الإصابة، ١٩٨/٣.

[5] -ابن حجر، الإصابة، ١٩٨/٣.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧/٣، والبخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٦/٢، وابن حبان، الثقات، ١٢٤/٤.

[7] -ابن حبان، الثقات، ٣٣٤/٣.

[8] -تنبيه : ذكر الحافظ في الإصابة ١٩٨/٣ : أن البخاري أسند إلى فرقد أنه طعم الطعام على مائدة رســـول الله ﷺ. ولم أجد هذا مسنداً في التاريخ الكبير ولا الأوسط.

[9] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٤/٧.

أقول: علق البخاري في ترجمة سعيد بن أبي شمر السبائي، من طريق ابن وهب، عن عمرو ابن الحارث، قال بكر بن سوادة: أخبرني سعيد: رأى مالك بن أزهر ينقي باطن قدميه، وكان قد أدرك النبي ﷺ .[1]

مالك بن زاهر ترجمه ابن أبي حاتم بنفس ما هو هنا، وقال ابن حبان: (له صحبة)، وقال ابن يونس: (كان بمصر، وقد ذكروه في كتبهم، وهو من أصحاب النبي ﷺ)، ثم أخرج ما علقه البخاري، وقال ابن السكن: (ليس له حديث مسند وإنما روى فعله).[2]

وسعيد بن أبي شمر روى عنه بكر بن سوادة، كما هو هنا، وزاد ابن أبي حاتم: (عبدالرحمن بن شريح)، وزاد ابن حبان: (عمرو بن الحارث!!) مع أن عمرو بن الحارث يروي عن بكر الراوي عن سعيد، ولم يذكر سعيد هذا لا بجرح ولا بتعديل![3]

١٣-محمود بن الربيع الخزرجي الأنصاري، أدرك النبي ﷺ . ثم أخرج من طريق الزهري عنه قال: (عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي من دلو)[4].

محمود بن الربيع ذكروه في الصحابة لروايته هذا الأمر من فعل النبي ﷺ حيث أورده ابن أبي عاصم وابن قانع وأبو نعيم في كتبهم.[5]

وأودع حديثه هذا البخاري في صحيحه.[6]

أما أبو حاتم فقال: (أدرك النبي ﷺ وهو صبي، ليس له صحبة، وله رؤية). وقال العجلي: (تابعي ثقة من كبار التابعين).[7]

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٨٢/٣.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠٩/٨، وابن حبان، الثقات، ٢٨٠/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٢٤٧٤/٥، وابن حجر، الإصابة، ٣٢٤/٣.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤/٤، وابن حبان، الثقات، ٢٨٤/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٠٢/٧.

[5] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ١٧٨/٤، وابن قانع، معجم الصحابة، ١١٧/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٢٥٢٣/٥.

[6] -البخاري، الصحيح، (٧٧)، وأطرافه هناك.

[7] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٩/٨، والعجلي، تاريخ الثقات، ص٤٢١.

قلت: حديث محمود الذي أخبر أنه عقل من النبي ﷺ مجة يدخل في المسند من فعلـه ﷺ، فلذلك أخرجه البخاري في صحيحه، وليس له رواية إلا التي ذكرت، وإنما جـل روايتـه عـن الصحابة، وعلى هذا يحمل كلام أبي حاتم والعجلي وغيرهما ممن ذكره في التابعين، والله أعلم.

١٤-محمد بن عمرو بن أبي رزين، (صوب البخاري أنه عمرو بن محمد بن أبي رزيـن)، وقال: بصري، أدرك هشام بن أبي عبدالله[1].

عمرو بن محمد بن أبي رزين ترجمه الحافظ في التـهذيب وقـال : (روى عـن هشـام الدستوائي، وهشام بن حسان..)[2]

وعمرو وفاته سنة ٢٠٦هـ، وهشام الدستوائي توفي سنة ١٥٤هـ.كما في التقريب.

١٥-محمد بن معبد، أدرك عمر بن عبدالعزيز، سمع منه نوح بن قيس[3].

العبارة نفسها في الجرح والتعديل. وفي الثقات: شيخ يروي عن عمر بن عبدالعزيز.[4]

١٦- بِسطام بن حريث البصري، عن أشعث الحُدّاني، عن أنس، عن النـبي ﷺ : قـال: (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي).قال أبو عبدالله: قلت لسليمان بن حرب: أشعث أدرك أنسـاً؟ قال: نعم[5].

أشعث الحُدّاني هو ابن عبدالله بن جابر، وقد ينسب إلى جده ، ترجمه البخـاري نفسـه وقال: (عن الحسن وشهر بن حوشب، روى عنه نوح بن قيس). فلم يشر إلى روايته عن أنـس، وإنما ذكر أسانيد بعضهم سماه فيها: ابن عبدالله، وبعضهم: ابن جابر. ومثله في التاريخ الأوسـط[6]. وذكر أبو حاتم أنه يروي عن أنس. وترجمه ابن حبان في ثقاته بنفس ما ترجمه البخاري. ونسـب

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٣/١.

[2] -ابن حجر، التهذيب، ٨٦/٨.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٩/١.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٢/٨، وابن حبان، الثقات، ٦١/٩.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٦/٢، وأخرجه بإسناد البخاري: أحمد في مسنده، (١٣٢٢٢) ٤٣٩/٢٠، وأبو داود، السنن، (٤٧٣٩)، وابن خزيمة، التوحيد، ٦٥٢/٢، والحاكم، المسـتدرك، ٦٩/١، والبـيهقي، السـنن الكـبرى، ١٩٠/١٠.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٩/١، والأوسط، ٢٠/٢.

الحافظ في التهذيب إلى ابن حبان أنه قال في الثقات -وليست في المطبوع منه-: (ما أراه سمع من أنس).[1]

وروى البخاري في صحيحه من طريق عمرو مولى المطلب عن أنس:قال: سمعت النبي ﷺ يقول:" إن الله قال: إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته عنهما الجنة".ثم قال:تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال عن أنس[2].فيكون البخاري قد أخرج لأشعث تعليقاً.

ولأشعث عن أنس حديث ثالث: كان شعر رسول الله ﷺ إلى أنصاف أذنيه.[3]

هذا جميع ما وجدته للأشعث عن أنس. وليس في شيء منها تصريحه بالسماع. وأشعث ذكره الحافظ في التقريب في الطبقة الخامسة، وهم الذين رأوا الواحد والاثنين و لم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة.[4]

١٧-حسان بن أنس التغلبي، أدرك عائشة، روى عنه زياد بن علاقة[5].

في الجرح والتعديل والثقات: (حسان بن أنس، يروي عن عائشة، روى عنه زياد بن علاقة)[6]. و لم أجد عنه أكثر من هذا.

١٨-سفر مولى سعد بن أبي وقاص، كان أدرك علياً، قاله لي محمد بن مقاتل، عن معاذ بن خالد، عن عبدالله بن مسلم[7].

سفر سماه ابن أبي حاتم: سَقَر، وقال: (روى عن علي، روى عنه عبدالله بن مسلم). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يروي عن علي أن رجلاً من الأنصار دخل على النبي ﷺ

---

[1] - وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٧٣/٢، وابن حبان، الثقات، ٦٢/٦، وابن حجر، التهذيب، ٣١٠/١.

[2] -البخاري، الصحيح ، (٥٦٥٣) ووصل معلق أشعث: أحمد، المسند، (١٤٠٢١)، وأبو يعلى، المسند، (٤٢٨٥)، والطبراني، المعجم الأوسط، (٨٤٤٢)، والبيهقي، شعب الإيمان، (٩٩٦١) و(٩٩٦٢)، والخطيب، تاريخ بغداد، ٤٤٦/١٤.بنحو لفظ البخاري.

[3] -انظر: أحمد، المسند، (١٢٦٩٣).

[4] -ابن حجر، التقريب، ص١١٣، وانظر مقدمة التقريب ص٧٥ في تفسيره لطبقات الرواة التي اعتمدها لكتابه.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢/٣.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٤/٣، وابن حبان، الثقات، ١٦٣/٤.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٧/٤.

وعليه خاتم من حديد، فقال رسول الله ﷺ : "ما لي أرى عليك حلية أهل النار... "روى عنه عبدالله بن مسلم أبو طيبة المروزي).[1]

أقول :هذا الإسناد لم أجده إلا عند ابن حبان في هذا الموطن، والمعروف في طريق عبدالله بن مسلم أبي طيبة أنه يرويه عن عبدالله بن بريدة عن أبيه بنفس المتن الذي أورده ابن حبان، أخرجه من هذا الوجه: ابن حبان نفسه في صحيحه والترمذي وأبو داود والنسائي وغيرهم.[2]

وعبدالله بن مسلم أبو طيبة أورده ابن حبان في ثقاته، وقال: (يخطئ ويخالف)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به).[3]

فلعل هذا من تخاليطه، أو لعل الخطأ من ابن حبان نفسه إما من كتابه أو من حفظه!!

١٩-عبيد بن وردان التجيبي، أدرك معاوية ﷺ. روى عنه حرملة بن عمران المصري[4].

عبيد ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان بنفس ما هو هنا[5].

و لم أجد فيه كلاماً، و لم أقف له على رواية.

٢٠-عمر بن عبدالله مولى غفرة بنت رباح أخت بلال، عن ثعلبة بن أبي مالك، وعبدالله ابن علي بن السائب.. قال عيسى بن يونس: أدرك ابن عباس رضي الله عنهما[6].

قال ابن معين: (عمر مولى غفرة لم يسمع من صحابي)، وقال أبو حاتم: (حديثه عن ابن عباس مرسل)، وقال البزار: (لم يكن به بأس، وأحاديثه عن ابن عباس مرسلة).[7]

٢١- عمير بن عبدالرحمن ، أدرك عمر بن عبدالعزيز، قاله ضمرة[8].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٠/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٤٦/٤.

[2] -انظر: ابن حبان ، الصحيح، (٥٤٨٨)، والترمذي، السنن، (١٧٨٥)، وأبو داود، السنن، (٤٢٢٣)، والنسائي، السنن، ١٧٢/٨.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٤/٥، وابن حبان، الثقات، ٤٩/٧.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦/٦.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/٦، وابن حبان، الثقات، ١٣٨/٥.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٩/٦.

[7] -أبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص٢٤٠، وابن حجر، التهذيب، ٤١٥/٧.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥٤٥/٦.

ترجمه ابن أبي حاتم بما هو هنا، وسمى ضمرة: ابن ربيعة ، أما ابن حبان فقال: يروي عن عمر بن عبدالعزيز[1].

٢٢-كثير بن الصلت الكندي، حجازي، أدرك عثمان بن عفان[2] .

كثير بن الصلت قديم الولادة، وجزم أبو حاتم الرازي وأبو أحمد العسكري وابن منده وغيرهم أنه ولد على عهد النبي ﷺ ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة، وذكره في التابعين أيضاً: العجلي وابن حبان، وقال: يقال: إنه ولد في عهده(أي النبي ﷺ).[3]

أقول: قال الحافظ في الإصابة: (جزم البخاري أنه ولد في عهد النبي ﷺ)[4]. وصنيع البخاري يقتضي خلاف ذلك وإلا لقال: أدرك أبا بكر وعمر...

و لم أجد من تكلم في سماعه من عثمان، بل و لم أجد له رواية عن عثمان فيما وقفت عليه من المصادر. والله أعلم.

٢٣- ناعم بن أُجيل، أعتقته أم سلمة زوج النبي ﷺ ،أدرك عثمان بن عفان [5].

ناعم ترجمه ابن أبي حاتم بنفس ما هو هنا، ونقل توثيقه عن أبي زرعة، وقال ابن حبان: أدرك عثمان وعلياً.[6] و لم أجد له رواية عن عثمان وعلي في الكتب.

٢٤- هلال بن يساف أبو الحسن، أدرك علياً[7].

قال ابن حبان: أدرك علياً، وقال أبو حاتم: يروى عن علي.[8]

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧٧/٦، وابن حبان، الثقات، ٥٠٩/٨.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٥/٧.

[3] -انظر: العجلي، تاريخ الثقات، ص٣٩٦، والثقات، ابن حبان، ٣٣٠/٥، وابن سعد، الطبقات، ١٤/٥، وابن حجر، التهذيب، ٣٧٦/٨.

[4] -ابن حجر ،الإصابة ، ٢٩٣/٣.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٥/٨.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٠٨/٨، وابن حبان، الثقات، ٤٨٥/٥.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٢/٨.

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧٢/٩، وابن حبان، الثقات، ٥٠٣/٥.

وقد أنكر العلماء سماعه من أكثر من صحابي ممن وفاتهم قريبة من وفاة علي، ولعله لذلك قال العلائي: (له رؤية عن علي و لم يسمع منه) .[1] و لم أقف على رواية لهلال بن يساف عن علي بن أبي طالب.

سادساً : وتارة يذكر عبارات نفي السماع إما الصريح أو نفي العلم به، أو التردد فيه، وهذه تأتي بالتفصيل في المبحث الثاني.

سابعاً : وتارة يذكر اللقاء.

ذكر البخاري اللقاء في تاريخه اثنتي عشرة مرة، وبالنظر فيها وجدته قد ذكر مع اللقاء السماع في جميع هذه المواطن[2]، إلا في موطن واحد، ففي ترجمة وهب بن الأسود قال: (لقي عمر، روى عنه ابن أبي مليكة)[3]. وترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان وقالا: (يروي عن عمر بن الخطاب)[4]. و لم أجد له في الكتب بعد بحث أي رواية عن عمر.

المبحث الثاني: اصطلاحات الإمام البخاري النقدية الدالة على عدم ثبوت السماع

قدمت مرات كثيرة أن كتاب التاريخ الكبير أصل في مسائل السماع، سواء في إثباته أو نفيه، حيث أكثر منه بطريقة تلفت نظر كل من طالعه، وقد تم بحث طريقة البخاري في إثبات السماع في المبحث الأول، وهنا نبحث اصطلاحات نفي السماع، وهو مبحث هام لما يسترتب عليه من انقطاع السند، وبالتالي ضعف الحديث.

وبعد أن جمعت الألفاظ التي استعملها الإمام البخاري في نفي السماع أو التردد فيه،ودرست أحوال رواتها، وأحاديثهم التي أوردها، وذلك بالنظر في أقوال أهل العلم في الرواة وأحاديثهم، والاستعانة بالكتب التي أوضحت عبارة الإمام البخاري وشرحتها:

---

[1] -العلائي، جامع التحصيل، ص٢٩٥، وأبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص٣٣٤-٣٣٥.

[2] -من ذلك: قال البخاري في ترجمة الأغر أبي مسلم، سمع أبا هريرة وأبا سعيد، وأخرج عن شعبة أنه قال: كان الأغر قاصاً من أهل المدينة رضاً لقي أبا هريرة وأبا سعيد. البخاري، التاريخ الكبير، ٤٤/٢، ورواية الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد في صحيح مسلم رقم (٢٧٠٠) و(٢٨٣٧). وانظر أيضاً التاريخ الكبير، ٢٠٥/٢ و٦/٣ و١٢٤ و٣٣٥ و٣٩٣ و٢١٤/٤ و٣٠٦/٦ و١٤٦/٧ و١١٨/٨.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٣/٨.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٤/٩، وابن حبان، الثقات، ٤٨٩/٥.

رأيت أن أجعلها في مجموعتين :

المجموعة الأولى: عبارات نفي العلم بالسماع، أو التردد فيه ونحوها، وهي قوله: لا يُعرف لفلان سماع، أو لا نعلم له سماعاً، أو لا نعرف له سماعاً، أو لا يُعلم له سماع، أو لا يُدرى له سماع، أو لم يتبين سماع فلان، ولا أدري فلان سمع أم لا، ولم يذكر فلان سماعاً،ولا أراه سمع، وفي سماعه نظر.

المجموعة الثانية: العبارات الصريحة في عدم السماع وهي: لم يسمع، مرسل، منقطع .

وكنت أرغب أن أذكر كل لفظ من هذه الألفاظ والرواة الذين قيلت فيهم، ثم بدا لي أمر آخر، وهو أن أدرسها جميعاً، لآخذ منها الفوائد والقواعد، ولأدرس القرائن التي جعلت البخاري يعتمد عليها في نفي السماع أو عدم ثبوته أو التشكيك فيه، ثم إن هذه العبارات - وبالأخص عبارات نفي العلم بالسماع - هي عمدة من قال: إن شرط البخاري في الإسناد المعنعن، هو ثبوت اللقاء، لكثرة استعماله لها، حيث قالوا: إن معنى قوله- أي البخاري-: لا يعرف لفلان سماع، ونحوها يعني اشتراط ثبوت اللقاء أو السماع...

المطلب الأول: عبارات نفي العلم بالسماع

يمكن أن أجمل نتائج دراستي لهذه المصطلحات بما يلي:[1]

أولاً : لقد تفاوت استعمال البخاري لهذه المصطلحات النقدية:

فأكثرها ظهوراً في كتابه هي قوله: لا يعرف لفلان سماع[2]،ونحوها: مثل لا نعرف له سماعاً[3]،أو لا نعلم له سماعاً[4]، أو لا يعلم له سماع[5]، أو لا أعرف له سماعاً[6].

والتي تليها في كثرة الاستعمال: فلان لم يذكر سماعاً[7].ثم لا أدري سمع أم لا[8]، ولا يعرف سمع منه فلان أم لا[9].ثم لم يتبين سماع فلان[10].ثم لا أراه سمع[11].ثم في سماعه نظر[12].

ثانياً : لقد تبين أن هذه الألفاظ على اختلافها، هي ألفاظ نقدية للسماع، يدل على ذلك أن البخاري علل بها الأحاديث التي كان يتبعها بهذه العبارات، فالتاريخ الكبير، كما أسلفنا كتاب

---

[1] – **ملاحظة هامة** : تشترك المصطلحات الصريحة في عدم السماع مع هذه في كثير مما سأذكره من النتائج ، لكن أفردت هذه المجموعة لخصوصيتها في مسائل وخاصة في دلالتها على نفي السماع كما يأتي.
وأنبه على أمر وهو أني سأذكر الأمثلة المشتركة بينهما في مكان واحد منعاً للتكرار، وتحقيقاً للفائدة المرجوة.
وأمر آخر هام أنبه عليه وهو أني سأذكر الأمثلة على عبارات نفي العلم بالسماع التي ذكرها البخاري في التاريخ كلها، لأنها مدار اهتمام أهل العلم. أما العبارات الصريحة فأكتفي بضرب بعض الأمثلة – وخاصة في المرسل والمنقطع – لكثرتها جداً في التاريخ.

[2] –انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢/١، ٨٢، ١١٠، ٢/٢-٣، ١٧٠، ١٨٠،٢٠٠،٢٠١،٢٣٠،٢٥٧. ١٦/٣-١٧، ٦٧،١٩٧، ٢٠٣، ٢١٠، ٢٥٤، ٣٧٢، ٤٥٠، ٣٩/٤، ٧٦، ٧٧، ١٥٨، ١٩٠، ٢١٩، ٣٠٤، ٩٧/٥، ٩/٦، ٥٠٠، ٤٠/٧.

[3] –المصدر السابق، ٧١/١، ٥٤/٦-٥٥.

[4] –المصدر السابق، ٢٠٤/٤، ٢٦٦، ٣٠٤،١٥٩/٥.

[5] –المصدر السابق، ٢٢١/٤، ٣٣٣.

[6] –المصدر السابق، ٣٧١/٥.

[7] –المصدر السابق، ١١٥/١، ٢٥٠، ٢٧/٢، ٤٦، ١١٨، ٢٨٣، ٨٠/٣، ٩٦، ٤/٤، ١٤، ١٠٤، ٢٢٤-٢٢٥، ٢٦/٥، ١٨٣، ٤٤٧، ٤١٨/٦.

[8] –المصدر السابق، ١٣٩/١، ٤٥٣، ٢٩٥/٢، ١٦٩/٣، ٩/٥، ٢٢٧/٦.

[9] –المصدر السابق، ١٩٢/٥.

[10] –المصدر السابق، ٣٣٢/٢، ٢١٩/٣، ٤٣١/٥.

[11] –المصدر السابق، ٣٤٤/٣، ٤٨/٤-٤٩.

[12] –المصدر السابق، ٢٢/٢.

تراجم وعلل. ثم إن أصحاب كتب العلل الأخرى، كالإمام الترمذي، الذي اعتمد فيه على شيخه البخاري، فيه الكثير من هذه الاصطلاحات النقدية للسماع، ولولا أنها كذلك، لما أوردها في كتاب "العلل"[1]. وقد تبع أصحاب التراجم المعللة الإمام البخاري في إيراد هذه الألفاظ في كتبهم أيضاً، أمثال: العقيلي وابن عدي[2].

ثالثاً : ورغم أن هذه الألفاظ هي ألفاظ نقدية للسماع، إلا أن مدلولاتها مختلفة، فأنا لا أفهم من قول البخاري: لا أعرف لفلان سماعاً من فلان، أنها بمعنى: لا أدري فلان سمع أم لا، أو بمعنى : لم يذكر سماعاً...

فقوله: لا يعرف لفلان سماع، أو لا نعلم له سماعاً يفهم منه: أن البخاري لم يقف في أي من الأسانيد على ما يدل على سماع هذا الراوي من شيخه. وأما قوله: لم يذكر فلان سماعاً، يشعرك بأن عدم ذكر هذا الراوي سماعه من شيخه دليل عند البخاري على إعلال الحديث؛ لأن راويه لم يذكر سماعه من شيخه.

وقول البخاري: لا أدري فلان سمع أم لا، واضح على تردده في مسألة السماع. وللشريف حاتم العوني هنا كلام أورده لننظر فيه: قال:

"إن عبارات نفي العلم بالسماع كانت وما زالت تدل عند المشتغلين بعلم الحديث على نفي السماع، وأنه لا فرق بينها في المعنى غالباً، لأن عبارات نفي العلم بالسماع، وعبارات نفي السماع إنما هي مبنية على القرائن". ثم ضرب أمثلة عديدة، من كلام أهل العلم: كالترمذي، والنسائي، والبزار، وغيرهم ، كان عندهم : لا أعرف لفلان سماعاً، بمعنى: لم يسمع..

ثم قال: "ومن معاني نفي العلم بالسماع: نفي أن يكون الراوي قد تلقى روايته عن شيخه بطريقة السماع، وإن كان تلقاها إجازة أو مكاتبة أو وجادة بل ربما تلقاها عَرْضاً.." وذكر أمثلة أيضاً.

---

[1] -انظر على سبيل المثال الترمذي، العلل الكبير، الأحاديث رقم: (٣٦٧) و(٤٤٩) و(٥٢٢) و(٥٤٥) و(٥٦٩) و(٦٤٦) و(٦٧٣) و(٧١٦).

[2] -انظر على سبيل المثال: العقيلي، الضعفاء الكبير ٣٠٥/٢، وابن عدي، الكامل، ١٥٣٧/٤ ترجمة عبدالله بن معبد الزماني، و٣٠٩/٢ ، والكامل، ١٥٣/٤ عبدالله بن أبي مرة، و١٢٤/٢، والكامل، ١١٣٥/٣ ترجمة سليمان بن مرثد.

ثم قال: "وآخر ما أريد ذكره من معاني نفي العلم بالسماع: هو الخبر المجرد عن أن الراوي لم يذكر ما يدل على السماع ممن روى عنه، دون إعلال للحديث بذلك بل مع الحكم بالاتصال والقبول..."[1]

أقول:

أما قوله: إن عبارات نفي العلم بالسماع تدل على نفي السماع، فصحيحة إلى حدٍ ما، لكن هل هي دائماً كذلك؟ أنا لا أستطيع أن أجزم بهذا، لأنه يتطلب دراسة جميع العبارات في كلام أهل العلم. بل إني ألمح أن الشريف حاتم العوني يستدرك على نفسه حينما قال: "وإنه لا فرق بينها في المعنى غالباً..".

فهناك حالات لا يتساوى قول العالم فيها: "لا أعرف سماع فلان من فلان" مع قوله: "لم يسمع" فما يكون معنى هذه العبارات إذن؟! أقول : إن معناها في حالات: إن هذا العالم لم يقف على إسناد فيه سماع الراوي من شيخه.

ولي وقفة عند قول الشريف العوني: إن من معاني نفي العلم بالسماع هو الخبر المجرد.. دون إعلال للحديث، بل مع الحكم بالاتصال...

فهل البخاري عندما يقول: لم يذكر فلان سماعاً، يريد بها أحياناً أن يخبرنا مجرد إخبار عن ذلك، مع اتصال الإسناد عنده؟

الذي جعل الشريف يقول هذا القول: هو أنه وجد البخاري يقول في ترجمة سليمان بن بريدة: (لم يذكر سماعاً من أبيه)[2]، وسليمان أدرك من حياة أبيه أكثر من ثلاثين سنة، فيكون إدراكه لأبيه إدراكاً بيناً، والشريف حاتم يرى أن مذهب البخاري كمذهب سائر أهل الحديث، أن الإسناد المعنعن يحمل على الاتصال ، بالشروط التي ذكرها الإمام مسلم، ولا خلاف بين أهل الحديث في هذا، وسمى كتابه "إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين". فلما وقف عند عبارة الإمام البخاري في سليمان بن بريدة، قال ما قال: بأن البخاري يريد الإخبار فقط لا الإعلال.ويأتي النظر في قوله فيما بعد[3].

---

[1] -حاتم العوني، إجماع المحدثين، ص٤٤ و٦٣ و٦٩.

[2] -انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٤.

[3] -انظر ص ١٢٤-١٢٥من هذه الرسالة.

رابعاً: وجدت أن البخاري قد جمع مع هذه العبارات النقدية، للسماع، علة أخرى في الراوي أو المروي.وهي:

أ-الجهالة: فقال في ترجمة محمد بن ركانة القرشي: (إسناده مجهول، لا يعرف سماع بعضه من بعض)[1].

وقال: (وأبو مُعان لا يعرف له سماع من ابن سيرين، وهو مجهول)[2].

وقال في رواية عبدالله بن السّري عن محمد بن المنكدر: (ولا أعرف عبدالله ولا له سماعاً من ابن المنكدر)[3].

ب-عدم المتابعة: روى من طريق حكيم الأثرم عن أبي تَميمة الُهجيّميّ عن أبي هريرة حديثاً، وقال: (هذا حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة)[4].

وأخرج من طريق خُثيم بن مروان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : "لا تشد المطي إلا إلى مسجد الخيف ومسجدي، ومسجد الحرام". ثم قال: (ولا يتابع في مسجد الخيف، ولا يعرف لخثيم سماع من أبي هريرة...)[5]

ج-الضعف، جمع بين قوله: ولا تقوم به الحجة، مع نفي العلم بالسماع[6].

د-النكارة ،جمع بين قوله: إسناده منكر، مع نفي العلم بالسماع[7].

وكأن هذا مصير من البخاري إلى القول: بأن هذا الحديث قد جمع بين علتين: علة جهالة راويه أو ضعفه، أو نكارة إسناده، مع علة أخرى تتعلق بالسماع.

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٢/١.

[2] -المصدر السابق، ١٧٠/٢.

[3] -المصدر السابق، ١٩٧/٣.

[4] -المصدر السابق، ١٦/٣-١٧.

[5] -المصدر السابق، ٢١٠/٣، وانظر أيضاً، ٢٥٤/٣ و٢٨٣ و٢١٩/٤.

[6] -انظر على سبيل المثال، البخاري، التاريخ الكبير، ١٣/٤ و٤٥٠.

[7] -انظر على سبيل المثال، البخاري، التاريخ الكبير، ٥٠٠/٦.

خامساً : لقد رأيت البخاري قد أعل أسانيد كاملة بعدم العلم بالسماع، وقد يعل أكثر الإسناد[1].

و لم أر هذه الطريقة بالإعلال إلا عند البخاري، فيما وقفت عليه من كتب العلل، فقد نظرت في علل ابن أبي حاتم، وعلل ابن المديني –الجزء المطبوع– وعلل الدارقطني، وعلل أحمد، فلم أجد عندهم شيئاً من هذا، ولعل هذه من تفردات الإمام البخاري في هذا الكتاب العجيب!

سادسا : ومن الأمور الهامة التي لفتت نظري، أن هؤلاء الرواة الذين نفى البخاري العلم بالسماع في مروياتهم، لم أجد أحداً غيره تكلم في سماعهم -إلا في القليل النادر-، ومن جاء بعده من العلماء إنما نقل عبارته إما صراحة: كابن عدي والعقيلي والذهبي وابن حجر، وإما بطريقة غير صريحة كما فعل أبو حاتم وابن حبان ، بل وجدت أن أصحاب كتب المراسيل: كـالعلائي في جامع التحصيل، وأبي زرعة العراقي في تحفة التحصيل، قد فاتهم جُل ما ذكره البخاري في هذا الكتاب، ولكثرة هؤلاء الرواة، وطلباً للفائدة رأيت أن أجمع أسماءهم في ملحق خاص آخر الرسالة[2].

سابعاً : الرواة الذين تكلم البخاري في سماعاتهم، كثير: منهم المجهولون، ومنهم الثقات والضعفاء، ومنهم من ذكروا في الصحابة.

ثامناً: والأحاديث التي تكلم البخاري في سماع رواتها بعضهم من بعض أغلبها افرادات وغرائب، ولوائح النكارة بادية على أكثرها.

تاسعاً: يمكن أن أتلمس بعض القرائن التي اعتمد عليها البخاري في نفي السماع،وهي:

القرينة الأولى: جهالة الراوي:

والجهالة من شأنها أن تعمّي حال الراوي وطبقته، وقد رأيت البخاري في تاريخه هذا يحذر كثيراً من أخبار المجهولين – وحق له – ولذا أعل كثيراً من أحاديثهم ، وقد كنت أعجب من ذكر ابن الجوزي لأحاديث في كتابه "الموضوعات" فيها مجاهيل[3] ،ثم زال عجبي لما رأيت من

---

[1] -انظر على سبيل المثال، البخاري، التاريخ الكبير، ٧١/١، ٨٢، ١٤٤، و٢٥٧/٢، ٢٧ و٢٠٣/٣ و٣٧٢ و٤٥٠، و١٣/٤، ٧٦، ١٩٠، ٢٠٤ و١٨٣/٥ و٤٣١.

[2] -انظر ص٣٩٨من الرسالة.

[3] -انظر على سبيل المثال: ابن الجوزي، الموضوعات، رقم (٢١) و(٧٣) و(١٤٩) و(٣٤٩) و(٤٨٠) و(٤٨٩) و(٥٤٤) و(٨٢١) و(٨٥٣) و(١١٠٧) و(١٣٣٥) و(١٥٥٤).

بلاياهم، ورحم الله العلامة المعلمي اليماني إذ يقول: "والمجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف"[1].

وأقصد بالمجهول هنا بنوعيه: مجهول العين والحال؛ إذ إن هذا التقسيم لا يعرف عند المتقدمين[2]، وقد ذكرت فيهم أيضاً من انفرد ابن حبان بذكرهم في "الثقات"، لأنهم من المجاهيل عند جمهور أهل الحديث، كما هو معروف.

وهذا سرد لأسماء هؤلاء الرواة ومروياتهم[3]:

١-منصور -هو ابن زاذان- عن محمد بن أبان الأنصاري، عن عائشة قالت:" ثلاث من النبوة: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور.. ".

قال أبو عبدالله: (ولا نعرف لمحمد سماعاً من عائشة) [4].

أقول :ذكر البخاري في تاريخه محمد بن أبان آخر، وقال: يروي عن عروة[5] والقاسم، وتبعه ابن أبي حاتم ،وزاد : روى عنه يحيى بن أبي كثير والأوزاعي. وأما ابن حبان فجعلهما واحداً ،وذكره في ثقات أتباع التابعين، وقال: (من أهل المدينة يروي عن القاسم بن محمد وعروة ابن الزبير، ومن زعم أنه سمع عائشة فقد وهم)[6].

٢- وقال في ترجمة :محمد بن ركانة القرشي: (إسناده مجهول،لا يعرف سماع بعضه من بعض). وقال لي محمد بن سلام: أخبرني محمد بن ربيعة: حدثنا أبو الحسن العسقلاني، عن أبي جعفر بن محمد بن ركانة، عن أبيه: "صارع النبي ﷺ ركانة فصرعه".قال: فسمعت النبي ﷺ يقول: "فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم على القلانس" [7].

---

[1] -المعلمي اليماني، حاشية الفوائد المجموعة ، ص٢٩٩.

[2] -فصلت في هذا في بحثي المشترك مع د. قاسم غنام عن المجهول عند الإمام علي بن المديني، المنشور في مجلة المنارة، جامعة آل البيت، ص٣٥٩-٣٦٤.

[3] -سأقتصر في هذه الأمثلة على ذكر جزء من الإسناد تجنباً للإطالة، إلا عند الحاجة.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢/١. وحديثه رواه الدارقطني، السنن، ٢٨٤/١، والبيهقي، السنن، ٢٩/٢، و٢٣٨/٤، ونقل كلام البخاري فيه.

[5] -في التاريخ الكبير : عون. وأظنه خطأ، و لكنه في كتب التراجم: عروة، فلذلك أثبته.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٨/٧،وابن حبان، الثقات، ٣/٧.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير،٨٢/١.

في إسناده أبو الحسن العسقلاني لم يرو عنه إلا محمد بن ربيعة الكلابي ، سكت عنه ابن أبي حاتم [1]، وقال ابن حجر في التقريب: مجهول.

وأبو جعفر بن محمد بن ركانة، سكت عنه ابن أبي حاتم أيضاً[2]،وقال ابن حجر:مجهول.

وأما محمد بن ركانة ، فقد ذكره البغوي في الصحابة، ووهّمه في ذلك ابن منده. وقال ابن فتحون: (حديث المصارعة مشهور بركانة ، وكذا الحديث الذي في العمائم كأن محمداً(أي ابن ركانة) أرسله أو أسقط من السند: عن أبيه).قال ابن حجر: الاحتمال الثاني أقرب وهو الموجود في غير هذه الرواية....[3].

وترجمه ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (يروي عن أبيه، وله صحبة، في مصارعة النبي ﷺ إياه، روى عنه ولده إلا أني لست بالمعتمد على إسناده)[4].

وقال الترمذي: (وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة)[5].

وقال الذهبي في ترجمة ابن ركانة : (لم يصح حديثه، انفرد عنه أبو الحسن شيخ لا يدرى من هو)[6].

٣- محمد بن أبي سارة ،عن الحسن بن علي، روى عنه محمد بن عبيد الطنافسي، ولا يعرف له سماع من الحسن.[7]

قال أبو حاتم: (روى عن الحسن بن علي مرسلاً).وسكت عنه، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (يروي عن الحسن بن علي) [8].

ونقل الذهبي كلام البخاري، وقال في ديوان الضعفاء: لا يعرف[9].

---

[1] - ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ٣٥٦/٩.

[2] - ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل: ٢٥٣/٩.

[3] -ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة، بيروت، دار الكتاب العربي، دون تاريخ، :٤٨٦/٣.

[4] -ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، بيروت، دار الفكر، دون تاريخ، ٣٦٠/٥.

[5] -الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع، ٢٤٧/٤ اللباس باب العمائم.

[6] -الذهبي ،الميزان، ٥٤٦/٣.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١٠/١.

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ٢٨٣/٧.وابن حبان ، الثقات ٣٦٥/٥

[9] -الذهبي، الميزان، ٥٧٠/٣، وديوان الضعفاء، ص٢٥٢.

٤-محمد بن صفوان، عن سعيد بن المسيب، عن سعد قال النبي ﷺ لعلي: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة" .

قال أبو عبدالله :(لم يذكر سماعاً من سعيد فلا أدري أسمع منه أم لا)[1].

محمد بن صفوان روى أيضاً عن هشام بن عروة ، روى عنه محمد بن عمرو بن علقمة والدراوردي، سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين[2]. وقال ابن حجر: مقبول.

٥-حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، عن وابصة بن معبد قال: قال لي النبي ﷺ :" استفت نفسك" نحوه. ولم يذكر سماع بعضهم من بعض[3].

الزبير أبو عبدالسلام هو ابن جواتشير، وهو اسم فارسي، ترجمه البخاري في تاريخه، وقال: (روى عنه حماد بن سلمة مراسيل)[4].وسكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

ووجدت في مسند أحمد رواية من طريق حماد بن سلمة: أخبرنا الزبير أبو عبدالسلام، عن أيوب بن عبدالله بن مكرز ولم يسمعه منه[6]..

وقد أشار الحافظ في التهذيب في ترجمة أيوب إلى رواية المسند هذه، وقال: (روى عنه أبو عبدالسلام، ويقال: إنه مرسل)[7].

---

[1] -البخاري ، التاريخ الكبير ، ١/١١٥، والحديث رواه النسائي، خصائص علي، (٦٨).

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٢٨٧، وابن حبان، الثقات، ٧/٣٦٩.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٤٤١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٤١٣.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،٣/٥٨٤، وابن حبان ، الثقات، ٦/٣٣٣، وابن معين، التاريخ، ٢/١٧١.

[6] -أحمد بن حنبل ، المسند، ٢٩/٥٣٢ (١٨٠٠٦)، طبعة مؤسسة الرسالة.

[7] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٣٥٦.

وأما أيوب بن عبدالله، فقد ذكره البخاري نفسه، وقال: روى عنه الزبير أبو عبدالسلام، ويقال: إنه مرسل. وأورده ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني: مجهول[1] .و لم أجد في ترجمته من تعرض لمسألة سماعه من وابصة مطلقاً [2].

٦-أبان بن بشير المكتب، عن أبي هاشم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال النبي ﷺ: "نساؤكم من أهل الجنة الودود الولود". لا أدري سمع منه أم لا [3].

أبان، قال فيه أبو حاتم: يروي عن أبي هاشم، مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات[4].

٧-همام :حدثنا قتادة، عن أيمن، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ : "طوبى لمن رآني ثم آمن بي وطوبى لمن لم يرني وآمن بي سبعاً".و لم يذكر قتادة سماعه من أيمن، ولا أيمن من أبي أمامة[5].

أيمن هكذا في تاريخ البخاري غير منسوب، وكذا في الجرح والتعديل[6].وقال ابن حبان: هو أيمن بن مالك الأشعري، يروي عن أبي أمامة. وذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة ونقل كلام البخاري فيه، وقال: (وثقه ابن حبان وأخرج له في صحيحه). وقال في اللسان: (شيخ مجهول يروي عن أبي أمامة)[7].

و لم أجد له سوى هذا الحديث، و لم يرو عنه إلا قتادة.

٨- البراء بن ناجية الكاهلي، عن ابن مسعود. و لم يذكر سماعاً من ابن مسعود[8].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤١٩/١، وابن حبان، الثقات، ٢٦/٤، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٠٨/١.

[2] -انظر: ابن حبان، الثقات، ٢٦/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥١/٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٥٣/١. وحديث أبان هذا أخرجه البيهقي في شعب الإيمان(٩٠٢٨)، ورواه النسائي في عشرة النساء(٢٥٧)،و أبو نعيم في الحلية ٣٠٣/٤ ، دون ذكر أبان بن بشير، وقال أبو نعيم: غريب من حديث سعيد، تفرد به عنه أبو هاشم، وهو يحيى بن دينار الواسطي .

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٩/٢ وذكر محقق الكتاب أن قول أبي حاتم هذا في إحدى النسخ. وابن حبان، الثقات، ٦٨/٦.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٧/٢، وأخرجه من هذا الوجه: أحمد، المسند، ٢٤٨/٥،وابن حبان، الصحيح،(٧٢٣٣)، والطبراني، المعجم الكبير، ٣١٠/٨-٣١١.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٩/٢.

[7] -ابن حبان، الثقات، ٤٨/٤، وابن حجر ، تعجيل المنفعة ص٤٥، ولسان الميزان، ٤٧٦/١.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١٨/٢.

البراء ترجمه ابن أبي حاتم وسكت عنه، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: من أصحاب عبدالله بن مسعود. كوفي ثقة[1].

وأخرج حديثه أحمد في مسنده، وأبو داود، ولفظه: "تدور رحى الإسلام بخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين.."، والحاكم وصححه[2].

وذكره الذهبي في الميزان وقال: فيه (جهالة؛ لا يعرف إلا بحديث تدور رحى الإسلام)[3].

٩- عمار بن سيف ،عن أبي معان، عن ابن سيرين ،عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ قال: "تعوذوا بالله من جب الحزن"، قيل: ومن يسكنه؟ قال: "المراءون بأعمالهم".

وأبو معان لا يعرف له سماع من ابن سيرين، وهو مجهول[4].

أبو معان ذكره البخاري في الكنى أيضاً، وقال :(عن ابن سيرين ،روى عنه عمار بن سيف).وترجمه ابن أبي حاتم ،ولم يزد على ما قاله البخاري[5].

وذكر الحديث العقيلي في الضعفاء في ترجمة راو آخر، وقال: (وأبو معان هذا مجهول)[6]. وأورد الحديث ابن عدي في ترجمة عمار بن سيف وضعف عمّاراً، فقال: (وعمار بن سيف له غير ما ذكرت والضعف بيّن في حديثه)[7].

١٠- الجهم بن الجارود، عن سالم، عن أبيه قال: أهدى عمر بختية له فأعطي بها ثلاثمائة دينار. فقلت للنبي ﷺ: أبيعها وأشتري بثمنها بدناً فأنحرُها؟ قال: "لا ولكن انْحَرْها" .

قال أبو عبدالله: ولا يعرف لجهم سماع من سالم.[8]

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٩/٢، ابن حبان، الثقات، ٧٧/٤، والعجلي، تاريخ الثقات، ص٧٩.

[2] -أحمد بن حنبل، المسند، (٣٧٣٠) و(٣٧٣١)، وأبو داود، السنن، (٤٢٥٤)، والحاكم، المستدرك، ٥٢١/٤.

[3] -الذهبي ، الميزان، ٣٠٢/١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٠/٢.

[5] -البخاري ، الكنى(مع التاريخ الكبير) ص٧٥، و ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ٤٤٧/٩.

[6] -العقيلي ، الضعفاء، ٢٤٢/٢.

[7] -ابن عدي، الكامل، ١٧٢٧/٥.

[8] -البخاري ، التاريخ الكبير، ٢٣٠/٢. وحديثه رواه: أبوداود، السنن ، (١٧٥٦)، وأحمد، المسند ، ٦٣٢٥، وابن خزيمة ، الصحيح، ٢٩٢/٤، والبيهقي، السنن الكبرى، ٢٤١/٥-٢٤٢.

الجهم لم يرو عنه إلا خالد بن أبي يزيد، سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين[1].

و قال ابن حجر :(أخرج ابن خزيمة حديثه في صحيحه وتوقف في الاحتجاج به). وقال الذهبي : (فيه جهالة)[2].

١١- سالم، عن نبيط، عن جابان، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ : "قال لا يدخل الجنة ولد زنا". ولا يعرف لجابان سماع من عبد الله بن عمرو، ولا لسالم من جابان، ولا من نبيط.[3]

جابان، قال فيه أبو حاتم: شيخ ،وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : لا يدرى من هو، وقال ابن خزيمة: مجهول[4].

ونبيط ،ذكره ابن حبان في الثقات[5].

وسالم هو ابن أبي الجعد ثقة مشهور، لم أجد من تكلم في سماعه من نبيط إلا البخاري في هذا الموطن.

وقال المزي في التهذيب بعد نقله لكلام البخاري: (وهذه طريقة قد سلكها البخاري في مواضع كثيرة، وعلل بها كثيرا من الأحاديث الصحيحة، وليست هذه علة قادحة، وقد أحسن مسلم وأجاد في الرد على من ذهب بهذا المذهب في مقدمة كتابه بما فيه كفاية)[6].

ولم أجد لجابان في الكتب إلا هذا الحديث فقط.

١٢-الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل. ولم يذكر سماعا منه، لا يتابع في حديثه[7].

---

[1] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٢٢/٢. وابن حبان ، الثقات، ١٥٠/٦.

[2] -ابن حجر،تهذيب التهذيب، ١٠٤/٢، وابن خزيمة، الصحيح، ٢٩٢/٤، والذهبي، الميزان، ٤٢٦/١.

[3] -البخاري ، التاريخ الكبير، ٢٥٧/٢، والتاريخ الأوسط، ٤٠٨/١.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٤٦/٢، وابن حبان، الثقات، ١٢١/٤، والذهبي ، الميزان، ٣٧٧/١، وابن خزيمة التوحيد، ٨٦٤/٢.

[5] -ابن حجر، التهذيب،، ٣٧٣/١٠.ولم أجده في الثقات.

[6] -المزي ، تهذيب الكمال، ٤٣٣/٤.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٨٣/٢.

الحارث بن محمد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "عن أبي الطفيل إن سمع منه"[1].

وذكره ابن عدي في الكامل ونقل كلام البخاري، وقال: والحارث هذا مجهول، لا يعرف له رواية إلا ما ذكره البخاري[2].

وترجمه العقيلي، ونقل قول البخاري فيه، وأخرج حديثه، وهو طويل، وقال: فيه رجلين مجهولين (كذا وصوابه: فيه رجلان مجهولان)... والحارث بن محمد[3].

ولم أقف في الكتب على رواية للحارث هذا.

١٣-الحسن بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي المديني، عن ابن عمر، روى عنه يزيد ابن أبي زياد. لا أدري سمع من ابن عمر أم لا.[4]

الحسن بن سهيل، قال فيه ابن معين: مشهور[5]. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: (ما علمت روى عنه غير يزيد بن أبي زياد الكوفي)[6].ونقل ابن حجر في التهذيب عن البخاري قوله هذا[7].

وليس له إلا حديث واحد يرويه عن ابن عمر في النهي عن المُفْدم[8] وخاتم الذهب، أخرجه ابن ماجه وأحمد[9].

---

[1] -ابن حبان، الثقات، ١٣٦/٤.

[2] -ابن عدي، الكامل، ٦١٣/٢.

[3] -العقيلي، الضعفاء، ٢١١/١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٥/٢.

[5] -أورد ابن القطان هذا الاصطلاح عن ابن معين أكثر من مرة في كتابه، وقال: وهذا غير كاف في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته، وقال مرة أخرى: إنما يعني برواية فلان عنه، وكم من مشهور لا تقبل روايته. ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٤٩٤/٣ و٦٠٦.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥/٣، وابن حبان، الثقات، ١٢٢/٤، والذهبي، الميزان، ٤٩٤/١.

[7] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٤٥/٢.

[8] -المفدم: بضم الميم ، والثوب المشبع حمرة كأنه الذي لا يُقدر على الزيادة عليه لتناهي حمرته، فهو كالممتنع من قبول الصبغ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ٤٢١/٣.

[9] -ابن ماجه، السنن، (٣٦٤٣)، أحمد ، المسند،(٥٧٥١). ووقع في سنن ابن ماجه: النهي عن خاتم الذهب ، وفي مصباح الزجاجة: عن المقدم، وفي تحفة الأشراف: النهي عن الذهب والمقدم ، انظر، البوصيري، مصباح الزجاجة، (١٢٥٦)، والمزي، تحفة الأشراف، ٣٣٣/٥.

١٤-حذيفة بن أبي حذيفة الأزدي، عن صفوان بن عسان المرادي: صببت على النبي ﷺ الماء في السفر والحضر فسمح على الخفين. و لم يذكر حذيفة سماعا من صفوان.[١]

أقول: حذيفة لم يرو عنه إلا الوليد بن عقبة، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: (يروي عن صفوان بن عسال، روى عنه أهل الكوفة)[٢]. و لم أجد فيه إلا هذا.

١٥- عبدالله بن السري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ :"إذا لعن آخر هذه الأمة أولها". لا أعرف عبد الله ولا له سماعا من ابن المنكدر[٣].

عبدالله بن السري، ترجمه العقيلي وذكر خبره هذا ،وقال: (عن محمد بن المنكدر، لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به. وقد رواه غير خلف فأدخل بين عبدالله بن السري ومحمد بن المنكدر رجلين مشهورين بالضعف)[٤]. ثم ساق إسناديه.

وترجمه ابن عدي أيضا وأورد حديثه والخلاف الذي ذكره العقيلي لكن جعل التهمة ممن روى عن عبدالله[٥].

١٦-يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الله بن راشد الزوفي، عن عبد الله بن أبي مرة الزوفي، عن خارجة بن حذافة قال:خرج علينا النبي ﷺ فقال: "إن الله عز وجل أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم: الوتر ..." لإسناده سماع بعضهم من بعض[٦].

ذكره البخاري أيضا في ترجمة عبدالله بن أبي مرة.. وقال: (ولا يعرف إلا بحديث الوتر، ولا يعرف سماع بعضهم من بعض)[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٩٦/٣ وأخرجه من هذا الوجه : ابن ماجه، السنن، ١٣٨/١، وعزاه ابن حجر في التهذيب لأبي داود فقط، و لم أجده فيه و لم يعزه المزي في تحفة الأشراف إلا لابن ماجه. انظر، ابن حجر، التهذيب، ١٩٢/٢، والمزي، تحفة الأشراف، ١٩٤/٤.

[٢] - ابن حبان، الثقات، ١٨٢/٤، وابن حجر، التهذيب، ١٩٢/٢.

[٣] -البخاري ، التاريخ الكبير ١٩٧/٣.

[٤] -العقيلي، الضعفاء، ٢٦٤/٢.

[٥] -ابن عدي، الكامل، ١٥٢٨/٤.

[٦] -هكذا العبارة في المطبوع من التاريخ٢٠٣/٣ ،قال محققه -رحمه الله-:أظنه سقط من هنا: "لايعرف"، فقد نقل ابن ماكولا وصاحب التهذيب عن المؤلف أنه قال :"لا يعرف سماع بعضهم من بعض".ثم رأيت في تهذيب المزي:قال البخاري: لا يعرف لاسناده سماع بعضهم من بعض.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٢/٥-١٩٣.

وعبدالله بن أبي مرة ترجمه ابن أبي حاتم، وذكر روايته عن خارجة فقط، وذكره العجلي في الثقات[1].وترجمه ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (إسناد منقطع ومتن باطل)[2].

وترجمه العقيلي وابن عدي والذهبي نقلا عن البخاري ،وزاد الذهبي: تابعي مجهول[3].

وعبدالله بن راشد الزوفي، قال ابن حبان: (يروي عن عبدالله بن أبي مرة إن كان سمع منه، من اعتمده فقد اعتمد إسنادا مشوشا). وقال الذهبي: (قيل : لا يعرف سماعه من أبي مرة، ولا هو بالمعروف)[4].و لم أر بهذا الإسناد إلا هذا الحديث.

١٧-زياد بن مالك: عن ابن مسعود وعلي: "على القارن أن يطوف طوافين" قال هشيم، عن منصور، عن الحكم. ولا يعرف لزياد سماع من علي وعبد الله ولا للحكم منه[5].

زياد بن مالك ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بما هو هنا ،دون نفي للسماع. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (يروي عن ابن مسعود و لم يسمع منه، روى عنه الحكم).وقال الذهبي: ليس بحجة، وقال في موضع آخر: مجهول[6].

وزياد لم أجد له رواية في الكتب.والحكم هو ابن عتيبة.

١٨-سليمان بن رزين، قال ابن بشار: عن غندر، عن شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سالم بن رزين، عن سالم بن عبد الله، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ : " لا يحل له حتى يذوق العسيلة".[7] وقال ابن بشار: نا ابن مهدي، عن سفيان، عن علقمة،عن رزين الأحمري، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ[8] .

---

[1] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٦/٥، والعجلي، الثقات، ص٢٧٨.

[2] -ابن حبان ، الثقات، ٤٥/٥.

[3] -العقيلي ، الضعفاء، ٣٠٩/٢. ابن عدي، الكامل، ١٥٣٧/٤، والذهبي ، الميزان، ٥٠١/٢.

[4] -ابن حبان، الثقات، ٣٥/٧، والذهبي، الميزان، ٤٢٠/٢.

[5] -البخاري،التاريخ الكبير،٣٧٢/٣.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٤٣/٣، وابن حبان ،الثقات، ٢٦٠/٤،و الذهبي، الميزان، ٩٣/٢، وديوان الضعفاء، ص٤٨.

[7] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد بن حنبل، المسند، (٥٥٧١)، والنسائي، المجتبى، ١٤٨/٦-١٤٩، والسنن الكبرى، (٥٦٠٧)، وابن ماجه، السنن، (١٩٣٣).

[8] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد ، المسند ، (٥٢٧٧) ،والنسائي، السنن الصغرى،١٤٩/٦، والسنن الكبرى،(٥٦٠٨).

وقال أبو أحمد وابن كثير: سليمان بن رزين[1]. وقال وكيع مرة: عن سليمان بن رزين الأحمري، قال: رزين بن سليمان[2] . ولا تقوم الحجة بسالم بن رزين ولا برزين لأنه لا يدرى سماعه من سالم ولا من ابن عمر[3].

اختلف في اسم الراوي ، واختلف في إسناد الحديث، وهذا ما يشير إليه صنيع البخاري،

والحديث أورده ابن أبي حاتم في علله، وذكر عن أبيه وأبي زرعة الاختلاف في روايته لكنه لم يشر إلى مسألة السماع التي أشار إليها البخاري[4].

ونقل ابن حجر في التهذيب في ترجمة رزين بن سليمان كلام البخاري من هنا[5].

وسالم بن رزين ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف[6].

١٩-سليمان بن أبي سليمان، عن أبي سعيد، روى عنه قتادة. و لم يذكر سماعا من أبي سعيد[7].

ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بنفس ما هو هنا دون تعرض للسماع[8]. وقال ابن حبان: (سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس، يروي عن أبي هريرة وأبي سعيد، روى عنه قتادة والعوام بن حوشب)[9].

وترجم البخاري بعد سليمان هذا لسليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس، فكأن ابن حبان جعلهما واحداً، لكن رجح ابن حجر أنهما اثنان كما فعل البخاري[10].

وقال الدارقطني: مجهول لم يرو عنه إلا قتادة. وقال الحسيني: مجهول[11].

---

[1] -رواية أبي أحمد الزبيري عند أحمد ، المسند ،(٤٧٧٧) و (٥٢٧٨).

[2] -رواية وكيع عند أحمد، المسند،(٤٧٧٦).

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣/٤.

[4] -ابن أبي حاتم، العلل، (٢٣٨٨) ٢٨٩/٢.

[5] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٣٩/٣.

[6] -ابن حبان، الثقات، ٣٨٩/٦، والذهبي، الميزان، ٤٨/٢.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤/٤.

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٢/٤.

[9] -ابن حبان، الثقات، ٣١٥/٤.

[10] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٧٢/٤.

[11] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٩٧/٤، وتعجيل المنفعة، ص١٦٥.

٢٠- سليمان بن مرثد، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلي من الليل تسعاً. ولا يعرف له سماع من عائشة[1].

سليمان بن مرثد سكت عنه ابن أبي حاتم[2].وقال ابن حبان: (يروي عن عائشة إن سمع منها)[3].وترجمه ابن عدي في الكامل وذكر قول البخاري فيه ،وأخرج حديثه هذا ، ثم قال: (و لم يذكر البخاري لسليمان عن عائشة غير هذا الحديث، ومقصد البخاري أن لا يسقط عليه راو، ولا أعلم لسليمان بن مرثد عن عائشة ولا عن غير عائشة غيره).[4]

وترجمه العقيلي في الضعفاء ونقل قول البخاري وزاد فيه (وأظنه من كلام البخاري لكن ليس في التاريخ): (وروى عن أبي الدرداء ولا يتبين فيه السماع)[5]. ثم أخرج حديثه عن عائشة وحديثاً آخر رواه عن أبي الدرداء. وقال الذهبي: (عن عائشة وأبي الدرداء ولا يُعرف له سماع منهما، وعنه أبو التياح فقط).[6]

٢١-يعقوب بن سلمة، عن أبيه ، عن أبي هريرة: "لا وضوء لمن لم يسم". ولا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة، ولا ليعقوب من أبيه[7].

سلمة الليثي، قال أبو حاتم وابن حبان: روى عن أبي هريرة، وزاد ابن حبان: ربما أخطأ. وقال الذهبي: لا يعرف، ولا روى عنه سوى ولده يعقوب. وقال الحافظ في التقريب: وسلمة لا يعرف إلا في هذا الخبر[8].

ونقل ابن حجر في التهذيب كلام البخاري هذا[9].

وسلمة لم أجد له في الكتب إلا هذا الحديث فقط، يرويه أبو داود وأحمد[10].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩/٤.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ١٤٤/٤.

[3] -ابن حبان، الثقات: ٣١١/٤.

[4] -ابن عدي، الكامل : ١١٣٥/٣.

[5] -العقيلي، الضعفاء: ١٤٢/٢.

[6] -الذهبي، الميزان، ٢٢٢/٢.

[7] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٧٦/٤، ونقله عنه الترمذي، في العلل : ٣٢/١ رقم (١٧).

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٧/٤، وابن حبان، الثقات، ٣١٧/٤، والذهبي ، الميزان، ١٩٤/٢.

[9] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٤٢/٤.

[10] -أبو داود، السنن، (١٠١)، وأحمد بن حنبل، المسند ، ٢٤٣/١٥.

وأما يعقوب بن سلمة فقد ترجمه البخاري نفسه في التاريخ،وقال: (عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.)،ونحوه في الجرح والتعديل.وقال الذهبي: (ليس بعمدة)، وقال ابن حجر: (مجهول الحال)[1].ونقل ابن حجر في التهذيب قول البخاري فيه[2]. و لم أجد من نفى سماعه من أبيه إلا البخاري.

٢٢- سلم بن جعفر، عن الجُريري: نا سيف السدوسي، عن عبد الله بن سلام قال: إن محمداً يوم القيامة بين يدي الرب عز وجل. ولا يعرف لسيف سماع من ابن سلام[3].

سيف لم يترجمه البخاري في تاريخه. و لم أجده في أي من كتب التراجم، وقد يكون وقع في اسمه تحريف، ويغلب على ظني أنه من المجاهيل.

٢٣-عمرو بن دينار، عن سُميع، عن أبي أمامة قال: غسل النبي ﷺ كفيه ثلاثاً، ومضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً. لا يعرف لعمرو سماع من سميع، ولا لسميع من أبي أمامة[4].

سميع -غير منسوب-، سكت عنه ابن أبي حاتم ،وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (شيخ يروي عن أبي أمامة، روى عنه عمرو بن دينار المكي ،لا أدري من هو ولا ابن من هو)[5].

وحديثه هذا أخرجه الطبراني في الكبير[6]، ونسبه: سميع الزيات. و لم أجد له غيره.

و لم أجد من تعرض لسماع عمرو بن دينار من سميع إلا البخاري في هذا الموطن.

---

[1] -البخاري ، التاريخ الكبير، ٣٩٢/٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠٨/٩، الذهبي، الميزان، ٤٥٢/٤.

[2] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٤٠/١١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير،١٥٨/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٠/٤.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٠٦/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٤٢/٤.

[6] -الطبراني، المعجم الكبير، ٣٠٣/٨ (٧٩٩٠).

٢٤-حُميد بن أخت صفوان، عن صفوان: كنت نائماً في المسجد على خميصة في ثمن ثلاثين درهما فاختلسها رجل فأتى به النبي ﷺ فأمر به ليقطع.قال: أنا أبيعه وأنسئه ثمنها.قال: فهلا قبل أن تأتيني به؟قال أبو عبدالله: لا نعلم سماع هذا من صفوان[١].

حميد ابن أخت صفوان ويقال: حعيد،ذكره البخاري نفسه في التاريخ، وقال: عن صفوان بن أمية. وسكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.وقال ابن القطان: مجهول الحال[٢]. وليس له في الكتب إلا هذا الحديث.

٢٥-عبد الرحمن بن مرزوق، عن زر بن حبيش، عن صفوان بن عسّال المرادي : سمعت النبي ﷺ : "فتح الله عز وجل باباً للتوبة في المغرب عرضه سبعون عاماً لا يغلق حتى تطلع الشمس من نحوه".لا يعرف سماع عبد الرحمن من زر[٣].

عبدالرحمن بن مرزوق الدمشقي ذكره ابن حبان في الثقات، و قال أبو نعيم:(تفرد بالرواية عنه سعيد بن أبي أيوب)[٤].وزاد ابن حجر في التهذيب: روى عنه الهيثم بن حميد[٥]. و لم أجد من تكلم في سماعه من زر إلا البخاري.

٢٦-الضحاك بن فيروز الديلمي، عن أبيه، روى عنه أبو وهب الجيشاني. لا يعرف سماع بعضهم من بعض[٦].

الضحاك ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان، وقالا: (يروي عن أبيه، روى عنه أبو وهب). وقال ابن القطان: (مجهول الحال)[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٤/٤ وحديثه هذا رواه: أبو داود، السنن، (٤٣٩٤)، والنسائي، السنن، ٦٩/٨، وأحمد بن حنبل، المسند، ٢٣/٢٤-٢٤.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٧/٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠٢/٣، وابن حبان، الثقات، ١٥٠/٤، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٥٧٠/٣.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير ٣٠٤/٤، والحديث لم أجده من هذا الوجه، ووجدته من طريق عاصم عن زر عند أحمد، المسند، ١٦/٣٠-١٧، والترمذي، الجامع، ٥٤٥/٥، والطبراني ، المعجم الكبير، ٦٦/٨.

[٤] -ابن حبان، الثقات، ٧٧/٧، وأبو نعيم، حلية الأولياء، ١٩١/٤.

[٥] -ابن حجر، التهذيب، ٢٤١/٦.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٣/٤،وحديثه رواه: أحمد بن حنبل، المسند، ٥٧٤/٢٩.

[٧] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٦١/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٨٧/٤، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٤٩٥/٣.

عثمان بن شبرمة سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات [1].ولم يرو عنه إلا ابن فضيل.

٣٢- عمارة بن عامر، عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب رضي الله عنهما سمعت النبي ﷺ يذكر أنه رأى ربه في المنام. إسناده لا يعرف سماع عمارة من أم الطفيل[2].

عمارة بن عامر،ذكره ابن حبان في ثقات التابعين،وقال: (يروي عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب عن النبي ﷺ .. حديثاً منكراً ،لم يسمع عمارة من أم الطفيل وإنما ذكرته كي لا يغتر الناظر فيه فيحتج به من حديث أهل مصر)[3]. وترجمه الذهبي وسمّاه عمارة بن عمير، وقال: (لا يعرف، ذكره البخاري في الضعفاء)[4].

وعمارة هذا لم أجد له إلا هذا الحديث يرويه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني والطبراني في المعجم الكبير[5].

والملاحظ أن هؤلاء الرواة، لم يعرفوا إلا بهذه الأسانيد، وليس لهم إلا الحديث الواحد أو الحديثان فقط، وقد تفردوا بهذه المرويات، فهي غرائب، وفي بعضها نكارة ظاهرة، ولم يذكروا سماعاً في مروياتهم مما جعل البخاري يعلها، وغالب ظني أن البخاري يريد الإعلال من جهتين: الجهالة وعدم السماع.

القرينة الثانية : التدليس أو الإرسال

وهذا ما وقفت عليه مما يدخل في هذه القرينة:

١-وكيع، عن الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد، عن زياد- هو ابن لبيد البياضي- عن النبي ﷺ قال: "هذا أوان يرفع العلم". وقال: ولا أرى سالما سمع من زياد.[6]

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٤/٦، وابن حبان، الثقات، ٤٤٨/٨.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥٠٠/٦، والتاريخ الأوسط، ٤٣٥/١.هكذا العبارة في الكبير ويظهر أن صوابها: إسناده منكر...كم يفهم من عبارة ابن حبان الآتية

[3] -ابن حبان، الثقات، ٢٤٥/٥.وهي عبارة البخاري.

[4] -الذهبي، الميزان، ١٧٧/٣.ولم أجده في المطبوع من ضعفاء البخاري.

[5] -الطبراني، المعجم الكبير، ١٤٣/٢٥، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٣٣٨٥).

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٤/٣، وأخرج حديثه من هذا الوجه: أحمد، المسند، ٤٧٣/١٧، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٩٩٩)، وابن ماجه ، السنن، (٤٠٤٨).

لم أر من نص على مسألة سماع سالم من زياد إلا البخاري هنا، ولم ينقله صاحبا جامع التحصيل ولا التحفة، نعم ذكره الحافظ ابن حجر في التهذيب نقلاً عن البخاري[1]. وجزم في الإصابة في ترجمة زياد بعدم لقاء سالم لزياد، ولم ينسبه لأحد[2].

وسالم توفي سنة ٩٧ أو ٩٨، كما في تاريخ البخاري، وزياد مات سنة ٤١ كما في التقريب[3]. فهو متأخر قليلاً، فهناك شك في إدراكه لزياد البياضي ثم هو معروف بكثرة إرساله؛ ولذلك فهو يصلح مثالاً هنا، ومثالاً للقرينة الثالثة الآتية.

٢-عبد الله بن مُلَيل سمع عليا رضي الله عنه، وقد روى عنه الأعمش، كوفي، ولا يعرف سمع منه الأعمش أم لا.[4]

عبدالله بن مليل ترجمته في الجرح والتعديل والثقات وتعجيل المنفعة: (يروي عن علي، وعنه كثير النواء والأعمش وسالم بن أبي الجعد). ولم أجد فيه غير هذا. له في مسند أحمد حديث واحد عن علي[5].

والأعمش ولد سنة ٦١هـ فإدراكه لابن مليل ممكن ،ولكنه يدلس فقد يكون لأجل هذا تردد البخاري في سماعه.

٣-عبدالرحمن بن عبد، أبو عبدالله الجدلي، سمع عائشة رضي الله عنها، روى عنه إبراهيم وأبو إسحاق، وسمع منه الحكم. ويقال: إن إبراهيم لم يسمع[6].

أبو عبدالله الجدلي، هذا اختلف في اسمه، وثقه ابن معين وأحمد والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات. قال شعبة: (لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبدالله الجدلي حديث خزيمة بن ثابت في المسح)[7]. وقال أبو داود:(لم يسمع منه إبراهيم النخعي)[8].

---

[1] -ابن حجر، التهذيب، ٣٧٤/٣، وعزاه للبخاري في التاريخ الصغير.

[2] -ابن حجر، الإصابة، ٥٤٠/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٧/٤، وابن حجر، التقريب، ص٢٢٠.

[4] -البخاري ، التاريخ الكبير، ١٩٢/٥.

[5] -ابن حبان، الثقات، ٤٣/٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٨/٥، وابن حجر، تعجيل المنفعة، ص٢٣٧، وأحمد بن حنبل، المسند، (٦٦٥) و(١٢٠٦) و(١٢٦٣) و(١٢٧٤).

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٩/٥، وانظر: الترمذي، العلل الكبير، ص٥٣.

[7] -هو حديث:"للمسافر ثلاثة، وللمقيم ليلة".

[8] -انظر: الترمذي، العلل الكبير، ص٥٣، وابن حجر، التهذيب، ١٦٥/١٢.

وحديث المسح يرويه إبراهيم النخعي عن أبي عبدالله بالواسطة وتارة يرويه مباشرة[1].

وأبو عبدالله وفاته بعد المائة حيث ذكره ابن حجر في طبقة كبار الثالثة، وهو كوفي، وإبراهيم بن يزيد النخعي كوفي وفاته سنه ٩٦هـ، وهو ابن خمسين سنة أو نحوها، وهو كثير الإرسال[2].

*وهذا مثال جزم فيه البخاري بعدم السماع بقوله:**مرسل**، سببه عندي التدليس وهو:

ذو الجوشن روى أبو إسحاق، مرسل[3].

ثم علق من طريق جرير سمع أبا إسحاق عن رجل قدم على النبي ﷺ جوشن الكلابي. ثم قال النبي ﷺ في آخره: يا ذا الجوشن[4].

وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من ذي الجوشن صرح بذلك سفيان الثوري فيما رواه عنه البخاري نفسه في هذا الموطن، وعبدالله في زوائده على مسند أبيه، ومن طريقه أبو نعيم، قال: فكان ابن ذي الجوشن جاراً لأبي إسحاق لا أراه إلا سمعه منه[5].

وقال أبو زرعة: (لم يسمع أبو إسحاق، من ذي الجوشن).[6]

قال العجلي: (سمع أبو إسحاق من ثمانية وثلاثين صحابياً)[7]. وهو مشهور بالتدليس ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين[8].

وذو الجوشن ليس له إلا هذا الحديث فقط[9].

---

[1] -انظر: أحمد، المسند، ٢١٣/٥-٢١٤، وأبو داود، السنن، (١٥٧)، والحميدي، المسند، (٤٣٤، ٤٣٥)، والترمذي، السنن، (٩٥).

[2] -أبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل،ص١٩.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٦/٣.

[4] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، ٦٨/٤، وابن سعد، الطبقات، ٤٧/٦، وأخرجه أحمد، المسند، ٤٨٤/٣ و٦٨/٤، والطبراني، المعجم الكبير، (٧٢١٦)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٢٦٢٤)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٥٠٦)، من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن جده به.

[5] -عبدالله ، زوائد المسند، (٢/١٥٩٦٦)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٢٦٢٥).

[6] -ابن أبي حاتم، المراسيل، ص١٢٢.

[7] -العجلي، تاريخ الثقات، ص٣٦٦.

[8] -ابن حجر، طبقات المدلسين، ص٤٢.

[9] -ابن حجر، التقريب، ص٢٠٣.

وقد ذكرت التدليس والإرسال قرينة من القرائن تجوزاً، وإلا فحق نعدهما قرينة يجب معرفة حقيقة أمر هؤلاء الرواة عند البخاري ، هل هم من المدلسين أو المرسلين أم لا؟ فقد يكون أحد الرواة ذكره أحد الأئمة بالتدليس ، ولكنه عند البخاري ليس كذلك، ومن خلال نظري في التاريخ لم أجد البخاري ذكر أحداً بالتدليس إلا نفراً وهم:

١-الأعمش، ذكره في ترجمة محمد بن خازم، أبي معاوية الضرير، وأخرج عنه قوله: أنا حدثت الأعمش، عن هشام، عن سعيد العلاف، عن مجاهد في إطعام المسلم السغبان ، فدلسه عني[١].

٢-هُشيم، ذكره في ترجمة إبراهيم بن عطية[٢].

٣-حجاج بن أرطاة، قال ابن المبارك: كان الحجاج يدلس؛ يحدثنا عن عمرو بن شعيب بما يحدث العرزمي، والعرزمي متروك لا نقربه[٣].

٤-خارجة بن مصعب الضبعي، تركه وكيع، وكان يدلس عن غياث بن إبراهيم ولا يعرف صحيح حديثه من سقيمه[٤].

٥-المبارك بن فضالة ، ذكره في ترجمة ربيع بن صَبيع، ونقل عن أبي الوليد(هو الطيالسي): كان الربيع لا يدلس، وكان المبارك(ابن فضالة) أكثر تدليساً منه[٥].

٦-علي بن غراب، قال أحمد: كان يدلس[٦].

وأما الإرسال فلم أجده وصف أحداً به.

والبحث العلمي يتطلب معرفة طريقة كل إمام ومنهجه، ومعرفة معاني اصطلاحاته عنده، لا أن نحكم على عمله من خلال الآخرين؛ حتى لا نقوّله ما لم يقل، ولا نستدرك عليه شيئاً لم يذهب إليه أصلاً.

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٧٤/١.

[٢] -المصدر السابق، ٣١١/١.

[٣] -المصدر السابق، ٣٧٨/٢.

[٤] -المصدر السابق، ٢٠٥/٣.

[٥] -المصدر السابق، ٢٧٩/٣.

[٦] -المصدر السابق، ٢٩٢/٦.

وسؤالي الذي يرد هنا عن قرينة التدليس والإرسال: إن هؤلاء الرواة لهم الكثير من الروايات التي دلسوا فيها فلماذا اقتصر البخاري على ذكر رواية فقط في تراجمهم؟

الذي يتبين لي أن هذه القرينة وحدها لا تكفي، وإنما هو حرص البخاري على السماع وتفتيشه عنه والإعلال بعدم وجوده.والله أعلم.

القرينة الثالثة : أن يكون هناك شك في إدراك الراوي لشيخه:

ومما وقفت عليه من صنيع البخاري في ذلك:

١-وهب بن منبه، عن الحكم بن مسعود الثقفي قال: شهدت عمر بن الخطاب أشرك الاخوة من الأب والأم والاخوة من الأم .....ولم يتبين سماع وهب من الحكم.[١]

الحكم بن مسعود الثقفي ،ويقال: مسعود بن الحكم ، جزم بالأول البخاري، وابن حبان، وصوب الثاني: ابن أبي حاتم، ولم أجد فيه إلا أنه يروي عن عمر، ثم وجدته في الإصابة، ذكره في القسم الأول، وقال: (أخو أبي عبيد، شهد الجسر مع أخيه واستشهد به، وسيأتي ذكره في ترجمة أخيه في الكنى). وترجم أبا عبيد في الكنى، ولم يذكر عن أخيه الحكم هذا شيئاً[٢].

ولم أجد من ذكر الحكم هذا في الصحابة من المتقدمين، أمثال: ابن أبي حاتم والطبراني وابن قانع وأبي نعيم والبغوي وابن منده وغيرهم، فإن -صح أنه قتل يوم الجسر- كما قال ابن حجر- فابن وهب لم يدركه ، فيوم الجسر كان في أوائل خلافة عمر ووهب بن منبه ولد سنة ٣٤هـ، فيكون بينهما انقطاع بيّن[٣].

٢-عمران بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس عن النبي ﷺ : "الصلاة مثنى مثنى وتشهد في كل ركعتين وتقنع بيديك...."

وهو حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض[٤].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٢/٢.

[٢] -انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٧/٣، وابن حبان، الثقات، ١٤٣/٤، وابن حجر، الإصابة، ٣٤٧/١ و١٣٠/٤.

[٣] - أفدت هذا من محقق التاريخ الكبير.ووقعة الجسر كانت سنة (١٣هـ)

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير ،٢٨٣/٣.

ربيعة بن الحارث اختلف فيه هل هو ابن عبدالمطلب بن هاشم ابن عم النبي ﷺ ، الذي له صحبة أم هو راو آخر؟ ظاهر صنيع البخاري هنا أنه ليس بصحابي، فعادته أنه يذكر الصحابة في أول كل حرف وينص عليهم، وكذلك لم ينص ابن أبي حاتم على صحبته، وذكره ابن حبان في التابعين[1]، ورجح المزي أيضاً أنه آخر غير الصحابي، وهذا ما رجحه أيضاً الشيخ المعلمي في تعليقه على التاريخ هنا ، لكن رجح الحافظ ابن حجر في التهذيب أنه الصحابي حيث تعقب المزي[2].ولم أجد لربيعة إلا هذا الحديث فقط.

والفضل بن عباس وفاته مبكرة في زمن عمر بن الخطاب، فكأن البخاري رأى أن ربيعة هذا في إدراكه للفضل بن عباس نظر.

وأما عبدالله بن نافع بن العمياء فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني: مجهول[3].

٣-إسماعيل بن أبي خالد، عن سعد مولى حاطب قال: قلت: يا رسول الله، حاطب من أهل النار؟ قال النبي ﷺ :"لن يلج النار أحد شهد بدرا وبيعة الرضوان".لا أراه سمع منه[4].

الحديث رواه البغوي وابن قانع في معجميهما في الصحابة.

قال البغوي: (لا أرى ابن أبي خالد أدركه). وقال ابن عبدالبر: (روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وقد قيل: إنه قتل يوم أحد -يعني سعد- فإن كان كذلك فحديث إسماعيل عنه مرسل)[5].

وإسماعيل ترجمه البخاري وقال :سمع ابن أبي أوفى وعمرو بن حريث ،ورأى أنساً وأبا كهيل ،مات سنة ١٤٥هـ[6].فيكون سماعه من متأخري الصحابة، فلا أظنه أدرك سعداً كما قال البغوي.

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٧٣/٣، وابن حبان، الثقات، ٢٣٠/٤.

[2] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢١٩/٣.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٥٣/٧، وابن حجر، التهذيب، ٥٠/٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٨/٤-٤٩.

[5] -البغوي، معجم الصحابة، (٢٣١)، وابن قانع، المعجم، (٢٩٨)، وابن عبدالبر، الاستيعاب (هامش الإصابة)، ٤٠/٢، وانظر: ابن حجر، الإصابة، ٣٨/٢.

[6] - البخاري ، التاريخ الكبير ، ٣٥٢/١.

٤-سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن عمار، روى عنه علي بن زيد، ولا يعرف أنـه سمع من عمار[١].

قال ابن حجر: (روى عن جده، وقيل: عن أبيه عن جده)، ثم أورد قول البخاري فيـه؛ ولفظه: (ولا نعرف أنه سمع من عمار أم لا). وكذا أورد العبارة صاحب تحفة التحصيل. وقـال ابن معين: (حديثه عن جده مرسل). وقال ابن حبان: (لا يحتج به)، وقال الذهبي: (روايته عـن جده مرسلة)[٢].

وسلمة لم أجد من أرخ وفاته، إلا أن الحافظ ذكره في التقريب في الطبقة الخامسة، وعمار وفاته متقدمة سنة ٣٧هـ، فهو إذن لم يدركه.

٥-عبد الله بن سُراقة، عن أبي عبيدة بن الجراح قال: سمعت النبي ﷺ يقول:"لم يكن نـبي بعد نوح إلا أنذر الدجال قومه". لا يعرف له سماع من أبي عبيدة.[٣]

عبدالله بن سراقة ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان، وقالا: (يروي عن أبي عبيدة)[٤].

قال المفضل: (روى عبدالله بن شقيق عن عبدالله بن سراقة الأزدي، من أهل دمشق لـه شرف، وله رواية تصحح، وهو من أشراف أهل دمشق له ذكر). ووثقه يعقوب بن سفيان.[٥]

وذكره ابن عدي والعقيلي نقلاً عن البخاري، وقال ابن عدي بعد أن أخـرج حديثـه: (وهذا الحديث هو الحديث الذي أراده البخاري).[٦].

ونقل ابن حجر كلام البخاري ثم قال: (لكن رواه يعقوب بن شيبة في مسـنده بلفـظ: خطبنا أبو عبيدة بالجابية)[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٧٧.

[٢] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ٤/١٣٩، وأبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص١٣٢، والذهبي، الميزان، ٢/١٩٢.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/٩٧،وأخرج حديثه: أحمد بن حنبل، المسند، ٣/٢٢٢.

[٤] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٦٨، وابن حبان، الثقات، ٥/٢٦.

[٥] -ابن عساكر ،تاريخ دمشق ،٢٩/١٦-١٨،وابن حجر، التهذيب، ٥/٢٠٣.

[٦] -ابن عدي، الكامل، ٤/١٥٣٨، والعقيلي، الضعفاء، ٢/٢٦٣.

[٧] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/٢٠٣،و المزي، تهذيب الكمال، ١٥/١١.

أقول: لكن في سنده علي بن عاصم، وهو صاحب أوهام كما يظهر من ترجمته[1] .

ويظهر أن أمر هذا الراوي(عبدالله بن سراقة) قد اختلط على الحافظ ابن حجر -رحمه الله- فقد ساق في التهذيب ما يويد سماعه من أبي عبيدة، ثم ذكره في التقريب في الطبقة الثالثة- وهم الذين وفاتهم بعد المائة- ونقل كلام البخاري في عدم سماعه من أبي عبيدة مقرا له .وأمر آخر هو أنه ذكر عبدالله بن شقيق تلميذ عبدالله بن سراقة في الطبقة الثالثة أيضا وقال: مات سنة ١٠٨هـ. و لم أر له غير هذا الحديث.

وهناك صحابي اسمه عبدالله بن سراقة وهو آخر يشتبه بهذا.

٦- إسماعيل بن إبراهيم المخزومي، عن أبيه، عن جده عبد الله بن أبي ربيعة أن رسول الله ﷺ استسلفه مالا بضعة عشر ألفا ....إبراهيم لا أدري سمع من أبيه أم لا[2].

إسماعيل هو ابن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة، فعبدالله هو جد إبراهيم.

وإبراهيم هذا ترجمه البخاري من قبل، وقال: (سمع الحارث بن عبدالله، وعائشة، وسمع أمه أم كلثوم بنت أبي بكر، وعن عبدالله بن أبي ربيعة) [3].

و لم أجد من أرخ وفاته، وذكره الحافظ في التقريب في الطبقة الثالثة، أي وفاته بعد المائة، وعبدالله بن أبي ربيعة متقدم الوفاة مات ليالي قتل عثمان (سنة ٣٦هـ)، ولذلك فإن في إدراك إبراهيم لجده نظر، ولهذا تردد البخاري في سماعه.

وهذان مثالان يقول فيهما البخاري : مرسل ، يدخلان هنا:

٧-عبدالله بن حذافة بن خليفة أبو حذافة السهمي، لا يصح حديثه، مرسل[4].

---

[1] -ساق إسناده المزي، تهذيب الكمال ١١/١٥، و لم أجده في تاريخ دمشق في ترجمة عبدالله بن سراقة، انظر، ابن عساكر، تاريخ دمشق ٢٩/١٦-١٨.وانظر ترجمة علي بن عاصم في الميزان٣/١٣٦.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/٩-١٠،وحديثه رواه : أحمد، المسند، (١٦٤١٠) ، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٧٢٢) و(٧٢٣)، وابن ماجه، السنن، (٢٤٢٤)، والنسائي، السنن الكبرى، (١١٢٠٤).

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٢٩٦،وانظر: ابن حبان، الثقات، ٦/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/١١١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/٨، ونقل ابن حجر في الإصابة عن البخاري أنه قال في ترجمة عبدالله بن حذافة، ٢/٢٨٨: يقال: له صحبة ولا يصح إسناد حديثه ثقات!!

أحسن ما أفسر به كلام البخاري ما قاله ابن البرقي في ترجمة عبدالله بن حذافة: حفظ عنه ثلاثة أحاديث ليست بصحيحة الاتصال[1].

وهذه الأحاديث الثلاثة هي في الحقيقة حديث واحد اختلف في إسناده فأصبح رواته عن عبدالله بن حذافة ثلاثة.فرواه أحمد وأبو نعيم في معرفة الصحابة من طريق سليمان بن يسار عنه أن النبي ﷺ أمره أن ينادي في أيام التشريق: إنها أيام أكل وشرب.[2]

وقد أعل الإمام أحمد -كما في مراسيل ابن أبي حاتم- هذا الحديث بالإرسال، وقال: سليمان بن يسار لم يدرك عبدالله بن حذافة، وكذا قال ابن معين[3].

وسليمان بن يسار توفي سنة ١٠٧هـ وقيل: قبلها وعمره (٧٣) سنة. وعبدالله بن حذافة توفي بمصر في خلافة عثمان، كما قال أبو نعيم فهو لم يدركه[4].

ورواه أبو نعيم من طريق سعيد بن المسيب، عن عبدالله بن حذافة. وقد أخرجه من قبل من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ بعث عبدالله بن حذافة. ويظهر أن هذا هو الصحيح أن سعيدا لا يروي عن عبدالله بن حذافة مباشرة وإنما روى عن أبي هريرة قصة عبدالله بن حذافة.

وسعيد بن المسيب مات بعد التسعين وقد جاوز الثمانين سنة، وقد اختلف في سماعه من عمر بن الخطاب -وعمر أقدم وفاة من عبدالله بن حذافة- فيكون قد أدرك عبدالله بن حذافة، لكن قول البخاري هنا: مرسل، دليل على عدم سماعه منه، لأنه لم يرو عنه، وإنما روى قصته بواسطة أبي هريرة، فيمكن إدخال هذا في القرينة الرابعة الآتية بعد. هذا و لم أجد في كتب المراسيل من تعرض لمسألة السماع هذه .

ورواه أبو نعيم من طريق قرة بن حيويل، عن الزهري، عن مسعود بن الحكم،عن عبدالله ابن حذافة[5].

---

[1] -انظر: ابن حجر، الإصابة، ٢/٢٨٨.

[2] -أحمد، المسند، (١٥٧٣٥)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٤٠٧١).

[3] -ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٧١.

[4] -ابن حجر، التهذيب، ٤/٢٠٠، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٣/١٦١٥.

[5] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، (٤٠٧٠).

لكن أخرج بعده من طريق شعيب، عن الزهري: أخبرت أن مسعود بن الحكم قال: أخبرني بعض أصحاب النبي ﷺ أنه رأى عبدالله بن حذافة يطوف.

٨-سواد بن عمرو ، ولم يصح حديثه، مرسل[١].

سواد بن عمرو ذكره في الصحابة غير واحد، وأخرجوا حديثه من طرق عن ابن سيرين عنه، قال: (قلت: يا رسول الله إني رجل حبب إلي الجمال وأعطيت منه ما ترى، فما أحب أن يفوقني أحد في شسع نعلي -أو قال: شراك نعلي- أفمن الكبر ذاك؟) قال:" لا". قلت: "فما الكبر يا رسول الله؟" قال: "من سفه الحق وغمص الناس"[٢].

قال الحافظ في الإصابة: قال البخاري: حديثه مرسل، يعني أن ابن سيرين لم يسمعه منه[٣].

وأخرج له أبو نعيم حديثا آخر من طريق الحسن عنه[٤]. ولم يسمعه منه كما قال الحافظ أيضا.

أقول: محمد بن سيرين مات سنة ١١٠هـ وهو ابن (٧٧) سنة، فيكون مولده سنة (٣٣هـ) ومع ذلك فلم يسمع من طائفة من الصحابة قد أدركهم إدراكا بينا مثل ابن عباس وأبي الدرداء وغيرهما[٥].

وسواد لا نعرف زمن وفاته، وكأن البخاري رأى أن ابن سيرين لم يدركه.

ولم أجد من نص على عدم سماع ابن سيرين والحسن من سواد إلا البخاري.

القرينة الرابعة :وجود رواية أخرى يروي فيها الراوي عن شيخه بالواسطة.

ومما وقفت عليه من ذلك:

١-إبراهيم بن طهمان، عن خالد بن كثير الهمداني، عن النبي ﷺ مرسل. فلا أدري سمع منه إبراهيم أم لا[٦].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٢/٤.

[٢] -انظر: الطبراني، المعجم الكبير، (٦٤٧٧) -(٦٤٧٩)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٣٥٥٥) -(٣٥٥٦).

[٣] -ابن حجر، الإصابة، ٩٤/٢.

[٤] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، (٣٥٥٧).

[٥] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ١٩٢/٩، وأبا زرعة، تحفة التحصيل، ص٢٧٧.

[٦] -البخاري ،التاريخ الكبير، ١٦٩/٣.

أقول: قال البخاري بعد تردده في سماع إبراهيم من خالد: (وروى إبراهيم أيضا عن مطرف، عن خالد بن أبي نوف، عن الضحاك قوله). فجعل خالد بن كثير وابن أبي نوف واحدا، وفي هذه الرواية التي ساقها يروي عنه بالواسطة لأجل ذلك قال البخاري: (لا أدري سمع منه إبراهيم أم لا)[1].مع أن إبراهيم وخالد بينهما إدراك بين، فإبراهيم ذكره ابن حجر في الطبقة السابعة، وأرخ وفاته سنة ١٦٨هـ، وخالد ذكره في الطبقة السادسة.

٢- عياش بن مؤنس أبو معاذ، عن شداد بن شرحبيل الأنصاري:مهما نسيت فلم أنس أني رأيت النبي ﷺ قائما يصلي ويده اليمنى على اليسرى. عياش لم يذكر سماعا من شداد[2].

عياش بن مؤنس ترجمه البخاري وابن حبان، وقالا: سمع نمران. وقال ابن أبي حاتم: يروي عن شداد بن أوس [3].

قال الحافظ في الإصابة: (رواه جماعة عن بقية فأدخلوا بين عياش وشداد رجلا، وفي رواية الإسماعيلي ومن وافقه: عن عياش عمن حدثه عن شداد)[4].

٣- عمرو بن دينار: سمعت الحسن بن أبي الحسن: سمعت سلمة بن ربيعة بن المحبق: سمعت النبي ﷺ :" إن كان استكره جارية امرأته فهي حرة". وهو[5] لم يسمع الحسن من سلمة بينهما قبيصة بن حريث.[6]

أقول: قد سبقه إلى هذا شيخه ابن المديني في علله، وبه قال البزار أيضا.

---

[1] -انظر: ابن حبان، الثقات، ٢٦٠/٦،والخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ٨٢/٢-٨٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩٨/٣.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٤/٤-٢٢٥،وأخرج حديثه: البزار، المسند، ٢٥٣/١، والطبراني، المعجم الكبير، ٣٢٨/٧.

[3] -البخاري: التاريخ الكبير، ٤٧/٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٧، وابن حبان ، الثقات، ٢٧١/٥.

[4] -ابن حجر، الإصابة، ١٣٨/٢.

[5] -قال محقق التاريخ: لعله سقط من هنا"وهم" بفتح الهاء.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٧١/٤-٧٢.

وسأل ابن أبي حاتم أباه: (الحسن عن سلمة متصل؟ قال: لا، قلت: الحسن سمع من سلمة - وذكر الإسناد الذي ذكره البخاري وفيه تصريح الحسن بالسماع من سلمة-؟ قال: هذا عندي غلط غير محفوظ)[1].

٤-عطاف: حدثنا موسى بن إبراهيم المخزومي قال: حدثنا سلمة عن النبي ﷺ ، وقال: هذا لا يصح[2]. أي: التصريح بالسماع.

وسببه وجود رواية بالواسطة حيث أخرجه أولا من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، عن أبيه ،عن موسى بن إبراهيم ،عن أبيه، عن سلمة بن الأكوع. و لم أجد من تكلم في سماع موسى من سلمة إلا البخاري هنا[3].

٥-عباد بن ميسرة: حدثنا الحسن قال: ثنا أبو هريرة، عن النبي ﷺ .وقال: ولا يصح سماع الحسن من أبي هريرة في هذا[4].

أخرج البخاري الحديث في تاريخه من طرق عن الحسن يرويه بالواسطة عن أبي هريرة، وبهذا توصل إلى عدم سماعه منه.

وفي مراسيل ابن أبي حاتم: (قال شعبة: قلت ليونس بن عبيد: الحسن سمع من أبي هريرة؟ قال: لا، ولا رآه قط). ونقل ذلك عن أيوب السختياني، وعلي بن زيد، وبهز وابن المديني. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: (من قال: ثنا الحسن: ثنا أبو هريرة فقد أخطأ)[5].

---

[1] -ابن المديني،العلل، ص١١٦، وابن أبي حاتم، العلل، ٣١٦/٢،وكلام البزار أورده في مسنده في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة،قاله ابن حجر،التهذيب ٢٣٥/٢،والحديث بواسطة قبيصة بن حريث رواه: أحمد، المسند، ٢٥٨/٣٣، والنسائي، المجتبى، ١٢٤/٦-١٢٥، والطبراني ، المعجم الكبير، (٦٣٣٩)، وبدون واسطة رواه : أحمد، المسند، ٢٥٢/٣٣، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٠٦٦)، والطبراني، المعجم الكبير، (٦٣٣٧) و(٦٣٣٨).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٧/١، وحديثه يأتي في نقد المتن ص٢٥٥ ، وهو في زر القميص .

[3] -وموسى أسماه بعضهم: موسى بن محمد بن إبراهيم، فاختلف أهل العلم هل هما واحد أم اثنان؟ فجعلهما واحدا: أحمد وأبو داود وابن حبان، وجعلهما اثنين: البخاري وأبو حاتم، وصوب ابن حجر أنهما واحد، حصل الاشتباه في أمرهما برواية وقعت لمسدد، انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٥/٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣٣/٨ و١٥٩-١٦٠، وابن حبان، الثقات، ٤٠٢/٥، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٩٥/١٠-٢٩٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤/٢-٣٥والحديث لم يذكر البخاري نصه و لم أهتد له الآن.

[5] -ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٣٨-٣٩، فأنت ترى في الأمثلة الثلاثة السابقة أن البخاري ومن وافقه من العلماء أبطلوا السماع في الأسانيد مع وجود تصريح بالسماع، وقد كان أحمد وابن المديني وأبو حاتم يستنكرون التحديث في كثير من الأسانيد، قال هذا ابن رجب، وضرب له أمثلة كثيرة من كلامهم، ذكروا لأحمد قول من قال: عن عراك بن

وهذه أمثلة جزم البخاري بقوله : **مرسل** ، تدخل تحت هذا النوع:

٦-جبلة ، له صحبة، روى عنه ابن سيرين ، مرسل[١].

يريد أن ابن سيرين لم يسمع من جبلة يدل على ذلك ما في الجرح والتعديل، قال ابن سيرين: نبئت عن جبلة[٢]. ويزاد هذا إلى كتب المراسيل.

٧-موسى: حدثنا جويرية: ثنا عبدالله بن يزيد، عن سرق، عن النبي ﷺ قضى بيمين المدعي مع الشاهد. مرسل[٣].

أقول: الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق يزيد بن هارون عن جويرية، لكن قال: عن عبدالله بن يزيد مولى المنبعث، عن رجل من أهل مصر، عن سرق..[٤]

٨-صدقة بن أبي عمران، عن أبي رمثة: خرجت مع أبي فتلقاني النبي ﷺ ، هذا مرسل[٥].

أقول: صدقة بن أبي عمران، ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين.وقال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم: صدوق، شيخ صالح، ليس بذاك المشهور.[٦]

مالك: سمعت عائشة. فقال: هذا خطأ وأنكره، وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ إنما يروي عن عروة عن عائشة.. ثم قال ابن رجب : وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه ويكون منقطعا. انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٥٩٤/٢.ووجدت أيضا في تاريخ البخاري٦٩/١: قال فطر: عن أبي إسحاق عن عبدالجبار (هو ابن وائل بن حجر): سمعت أبي. ولا يصح. فأبطل البخاري هنا السماع رغم وجود التصريح به لأن عبدالجبار ولد بعد موت أبيه بستة أشهر كما ذكره البخاري نفسه في هذا الموطن. وقال الترمذي في علله رقم (٤٢٦) والسنن رقم (١٤٥٧)٥٥/٤ : سمعت محمدا يقول: عبدالجبار لم يسمع من أبيه ولا أدركه يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر. ونحوه قال ابن معين أيضا، أبو زرعة ، تحفة التحصيل، ص١٩٢. لكن مثل هذا الأمر بحاجة إلى حذر والنظر في أقوال الأئمة أصحاب الشأن.

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٨/٢.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٠٨/٢.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٠/٤.

[٤] -ابن ماجه، السنن، (٢٣٧٠).

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٤/٤.

[٦] -ابن حبان، الثقات، ٤٦٨/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣٢/٤.

والحديث يرويه صدقة عن أبي رمثة بالواسطة. رواه عبدالله في زوائده على مسند أبيه من طريق صدقة عن رجل، هو ثابت بن منقذ، عن أبي رمثة [1].

وهذه من الطرق التي يعرف بها عدم سماع الرواة من بعضهم البعض.

٩-حماد بن زيد، سمع عاصما، عن أبي صالح، عن أم حبيبة عن النبي ﷺ نحوه[2].وهذا مرسل[3].

أقول: يريد أن أبا صالح -وهو ذكوان- لم يسمع من أم حبيبة. وقد وقفت على سبب إعلال البخاري لهذا الطريق بعدم سماع أبي صالح من أم حبيبة، فقد روى النسائي في سننه الحديث من طريق خالد عن حصين عن المسيب بن رافع عن أبي صالح ذكوان قال: حدثني عنبسة ابن أبي سفيان أن أم حبيبة حدثته أنه من صلى في يوم.. موقوفا . ثم قال: (خالفه عاصم بن أبي النجود، فرواه عن أبي صالح، عن أم حبيبة عن النبي ﷺ ،ولم يذكر عنبسة) [4]، ثم أسند هذا الطريق.

فاستدل بعدم سماعه من أم حبيبة أنه يروي عنها بالواسطة.

وأبو صالح ترجمه البخاري في تاريخه ولم يزد على أن قال: (سمع سعدا)[5]، ثم أخرج ما يدل على سماعه من أبي هريرة وثناء أبي هريرة عليه.

هذا ولم أجد من تكلم في سماع أبي صالح من أم حبيبة إلا البخاري في هذا الموطن.

القرينة الخامسة : بعد البلدان بين الرواة المتعاصرين :

ويدخل في ذلك من عمل البخاري:

١-أبو عاصم، عن أشعث، عن الحسن، عن أسامة عن النبي ﷺ مثله[6]. والحسن لا يعرف له سماع من أسامة[7].

---

[1] -انظر: عبدالله بن أحمد، زوائد المسند، (٧١١٤).

[2] -يريد حديث:(ما من عبد يصلي اثنتي عشرة ركعة تطوعا غير الفريضة إلا بني له بيت في الجنة) كما ساقه من قبل.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧/٧.

[4] -النسائي، السنن الصغرى، ٢٦٤/٣، والكبرى، (١٤٧٦) و(١٤٧٧).

[5] -البخاري، التاريخ الكبير،٢٦٠/٣.

[6] -ذكر من قبل حديثا في الحجامة.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٨٠/٢.

الحسن البصري صرح غير واحد بعدم سماعه من أسامة، منهم: ابن المديني ،وأبو حاتم[1].والحسن أدرك أسامة ﷺ إدراكا بينا حيث أن ولادته سنة ٢٠هـ، ووفاة أسامة سنة ٥٤هـ ، لكن كان بالبصرة وأسامة بالمدينة، فكأنه لم يلقه، ولهذا جزم العلماء بعدم سماعه منه.

٢-إسحاق بن حازم الزيات، عن عبدالكريم الجزري، عن ابن شهاب، مرسل، عن عدي ابن حاتم، عن النبي ﷺ في الصيد[2].

يريد أن ابن شهاب لم يسمع من عدي بن حاتم، وابن شهاب الزهري ترجمه البخاري وقال: سمع سهل بن سعد وأنس بن مالك وسنينا أبا جميلة وأبا الطفيل[3].

وهؤلاء كلهم صحابة وفاتهم بعد عدي بن حاتم.

و لم أر من تكلم في سماع الزهري من عدي بن حاتم إلا البخاري في هذا الموطن والزهري ولد في حدود ٥٢هـ، وتوفي سنة ١٢٤ أو ١٢٥هـ، وعدي بن حاتم توفي سنة ٦٨هـ، فيكون قد أدركه [4].

لكن ابن شهاب كان بالحجاز والشام. وعدي بن حاتم كان في آخر أيامه بالكوفة.

٣-سلمة بن زياد، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة، مرسل[5].

سالم بن أبي الجعد ترجمه البخاري وقال: سمع عبدالله بن عمر وجابرا وأنس بن مالك.[6]

وابن عمر وجابر وفاتهما قبل أبي أمامة صدي بن عجلان، حيث توفي سنة ٨٦هـ، وسالم توفي سنة ٩٧ أو٩٨هـ، فيكون قد أدرك أبا أمامة إدراكا بينا، وسالم من أهل الكوفة، وأبو أمامة من أهل الشام، و لم يحصل بينهما لقاء. وقال أبو حاتم: أدرك أبا أمامة.

---

[1] -ابن المديني، علي، العلل، تحقيق حسام محمد، الكويت، دار غراس، ص١١٠، وابن أبي حاتم ،المراسيل ، ص٤١، والعلائي ، جامع التحصيل ١٦٣/١.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨٥/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٠/١

[4] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ٣٩٥/٩، والتقريب، ص٣٨٨.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨١/٤.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٧/٤.

وفي علل الترمذي: (سألت محمدا قلت: له سالم بن أبي الجعد سمع من أبي أمامة؟ فقال: ما أرى....)[1]

ولسالم عن أبي أمامة في الكتب الستة حديثان: أحدهما في سنن الترمذي والآخر في سنن ابن ماجه.[2]

٤-عبدالملك بن قيس بن عباية، هو ابن أبي نعامة، سمع أباه، قال ابن عباس رضي الله عنهما، مرسل[3].

قيس بن عباية ترجمه البخاري نفسه وذكر عددا من الرواة عنه فقط.وسكت عنه[4].

وقال ابن أبي حاتم: (يروي عن أنس وعبدالله بن مغفل، وروى عنه...) فذكر جماعة، قال ابن معين: ثقة، واقتصر ابن حبان على روايته عن علي بن أبي طالب! وزاد في التهذيب أنه يروي عن ابن عباس[5].

وقيس ذكر البخاري وفاته في الأوسط ما بين عشر إلى عشرين ومائة [6].

وابن عباس وفاته سنة ٦٨هـ، فيكون أدركه، لكن قيسا بصري وابن عباس كان بمكة وما حولها مات بالطائف، وقال في الإسناد: قال ابن عباس، فترجح لدى البخاري أنه لم يسمع منه، ولم أجد في الكتب من نص على مسألة سماع قيس من ابن عباس.

عاشرا :وجدت عددا من الرواة الضعفاء الذين تكلم البخاري في سماعهم ،ولم استطع تحديد طبقتهم، وهم:

١-محمد بن نافع عن عائشة، ولم يذكر سماعا منها، روى عنه الوصافي[7].

---

[1] -الترمذي، العلل، ص٣٨٦، وأبو زرعة ، تحفة التحصيل، ص١٢٠.

[2] -انظر: المزي، تحفة الأشراف، ١٦٥/٤.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٩/٥.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥٦/٧.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٢/٧، وابن حبان، الثقات، ٣١٦/٥، وابن حجر، التهذيب، ٣٥٨/٨.

[6] -البخاري، التاريخ الأوسط، ٤٥٤/١.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٠/١.

محمد بن نافع ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (يروي عن عائشة، روى عنه الوصافي، لا يعتد به إذا انفرد)[1].ولم أجد فيه غير هذا.

٢-عثمان الطويل، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ،في حديث الطير[2].ولا يعرف لعثمان سماع من أنس[3].

عثمان الطويل ترجمه البخاري نفسه في التاريخ، وقال: (عن أبي العالية وأنس رضي الله عنهما). وقال أبو حاتم : (شيخ)[4].وذكر له ابن عدي في الكامل حديثا عن أبي العالية عن أبي بكر مرفوعا ، وقال: (وعثمان الطويل عزيز المسند إنما له هذا وآخر عن النبي ﷺ)[5]. أظنه يريد هذا الحديث.وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (من أهل الجزيرة، يروي عن أنس بن مالك، ربما أخطأ) [6].وقال البزار: "وقد روي -أي حديث الطير- عن أنس من وجوه، وكل من رواه عن أنس فليس بالقوي"[7].

والحديث لم أجده من هذا الوجه عند غير البخاري في هذا الموطن.

٣-خثيم بن مروان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "لا تشد المطي إلا إلى مسجد الخيف ومسجدي ومسجد الحرام". ولا يتابع في مسجد الخيف ولا يعرف لخثيم سماع من أبي هريرة[8].

خثيم بن مروان ترجمه ابن أبي حاتم، وابن حبان في ثقات التابعين، وقالا:(يروي عن أبي هريرة ، روى عنه كلثوم بن جبر)[9].

---

[1] -ابن حبان، الثقات، ٣٧٩/٥.

[2] -وهو -كما ساقه البخاري في التاريخ هنا -:عن أنس بن مالك قال : أهدي للنبي ﷺ طائر كان يعجبه، فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل هذا الطير.فاستأذن علي فسمع كلامه فقال:ادخل.

[3] -البخاري،التاريخ الكبير،٢/٢-٣.

[4] - البخاري ، التاريخ الكبير ، ٢٥٨/٦ ،وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٣/٦.

[5] -ابن عدي، الكامل، ١٠٢٦/٣.

[6] -ابن حبان، الثقات، ١٥٧/٥.

[7] -البزار، زوائده "كشف الأستار"، ١٩٤/٣.

[8] -البخاري ،التاريخ الكبير ، ٢١٠/٣.

[9] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٨٨/٣، وابن حبان، الثقات، ٢١٢/٤.

وذكره ابن عدي والعقيلي لقول البخاري فيه: لا يتابع عليه ،ويظهر من كلام ابن عـدي أنه ليس له إلا هذا الحديث.وضعفه الأزدي، وذكره ابن الجارود في الضعفاء[1].

٤-زُميل بن عباس مولى عروة بن الزبير القرشي، عن عروة، روى عنه يزيد بن الهاد، ولا يعرف لزميل سماع من عروة ولا ليزيد من زميل ولا تقوم به الحجة[2].

زميل ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الإمام أحمد: (لا أدري من هو)، وقال مسلم: (زميل لا يعرف له ذكر في شيء إلا في هذا الحديث فقط، وذكره بالجرح والجهالة)، وقال النسائي: (ليس بمشهور)، وقال الخطابي:(مجهول)[3]. وترجمه العقيلي وابن عدي نقلاً عن البخاري، وأخرجا حديثه وهو في أمر النبي ﷺ لحفصة وعائشة بقضاء صوم النافلة الذي أفطرتاه، ولوائح النكارة بادية عليه، وليس له إلا هذا الحديث، وحديث آخر تردد ابن عدي هل هو له أم لزميل آخر.[4]

ويزيد بن الهاد من الثقات المشهورين، ورد تصريحه بالسماع من زميل في إسناد النسائي في السنن الكبرى، لكن الحديث في سنن أبي داود دون تصريح بالسماع[5].

٥-سليمان بن عبدالله، عن معاذة العدوية: سمعت علياً أخا الصديق الأكبر.وقال: لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع سليمان من معاذة[6].

سليمان بن عبدالله أبو فاطمة ، بصري، ذكره ابن حبان في الثقات، وترجمة العقيلي وابن عدي والذهبي نقلاً عن البخاري، وقال ابن عدي: (وسليمان يعرف بهذا الحديث، ولا أعرف له غيره ،ولم يتابع على هذه الرواية كما قال البخاري)[7].

---

[1] -ابن عدي، الكامل، ٩٣٧/٣، والذهبي، الميزان، ٦٥٠/١، وابن حجر، اللسان، ٣٩٤/٢، والعقيلي، الضعفاء،٢٦/٢.

[2] -البخاري،التاريخ الكبير،٤٥٠/٣.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٣٤٧/٦، ومسلم، التمييز، ص٢١٨، وابن حجر ، تهذيب التهذيب، ٢٩٣/٣.

[4] -انظر: العقيلي، الضعفاء، ٨٣/٢، وابن عدي، الكامل، ١٠٨٩/٣.

[5] -النسائي، السنن الكبرى، كما في تحفة الأشراف١٢/٥،حيث سقط من المطبوع، وأبو داود، السنن، (٢٤٥٧).

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣/٤،ونسب ابن حجر في التهذيب ١٧٩/٤ هذه الرواية للنسائي في مسند علي.

[7] -ابن حبان، الثقات، ٣٨٤/٦، والعقيلي، الضعفاء، ١٣٠/٢، وابن عدي، الكامل، ١١٢٣/٣، والذهبي، الميزان، ٢١٢/٢.

٦-شعيب بن كيسان، عن أنس بن مالك قال النبي ﷺ :" من استغفر للمؤمنين رد الله عليه من آدم فما دونه".لا يعرف له سماع من أنس ولا يتابع عليه[١].

شعيب قال فيه أبو حاتم: (روى عن أنس، مرسل، صالح الحديث). وذكره ابن حبان في ثقات التابعين [٢]. وذكره العقيلي و ابن عدي نقلاً عن البخاري، وقال ابن عدي: (وهذا الذي قاله البخاري في ذكر شعيب إنما يذكر ذلك في حديث واحد)[٣].

وقال الذهبي: ذكره البخاري في الضعفاء[٤].

و لم أجد لشعيب عن أنس إلا هذا الحديث، وليس له عن أنس في الكتب الستة ولا المسند شيئاً.

٧-عبيد بن الخشخاش، عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "آدم نبي مكلم". لم يذكر سماعا من أبي ذر رضي الله عنه.[٥]

سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.وضعفه الدارقطني ، وقال ابن حجر في التقريب: لين[٦].

ونقل قول البخاري فيه: ابن حجر في التهذيب والذهبي في الميزان[٧].

فلماذا أعل البخاري روايات هؤلاء بقوله: لا يعرف سماع بعضهم من بعض، أو بقوله: فلان لم يذكر سماعاً، مع أنه لا يوجد ما يدل على إدراكهم بعضهم بعضاً أو عدم إدراكهم؟هب أنّا جعلنا معنى: لا يعرف له سماع، بمعنى لم يسمع، فكيف عرف البخاري عدم السماع مع أنه لا تعرف لهم إلا هذه الأسانيد ، و لم يُذكروا إلا فيها؟ ليس لهذا السؤال عندي إلا إجابة واحدة وهي أن البخاري لم يقف على أسانيد فيها سماع هؤلاء الرواة بعضهم من بعض.

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٩/٤.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٥١/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٥٦/٤.

[٣] - العقيلي، الضعفاء، ١٨٢/٢، وابن عدي، الكامل، ١٣١٨/٤.

[٤] -الذهبي ، الميزان، ٢٧٧/٢.و لم أجده في ضعفائه المطبوع.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير،٤٤٧/٥،وأخرج حديثه من هذا الوجه: أحمد، المسند، (٢١٥٤٦)، والنسائي، المجتبى، ٢٧٥/٨، والحاكم ، المستدرك، ٢٨٢/٢ وهو حديث طويل.

[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٠٦/٥، وابن حبان، الثقات، ١٣٦/٥،و ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦٥/٧، والتقريب، ص٣٧٦.

[٧] - ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥٩/٧، والذهبي، الميزان،١٩/٣، وأبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص٢٢٠.

حادي عشر: ومما يؤيد مذهب القائلين باشتراط البخاري لثبوت اللقاء في الإسناد المعنعن:

أولاً: أن البخاري استخدم عبارات نفي العلم بالسماع ونحوها في رواة بينهم إدراك بيّن، وليس هناك قرينة تدل على عدم السماع إلا عدم ثبوت لقاء الراوي بشيخه، وهؤلاء الرواة هم:

١-ابن إسحاق قال: أخبرني يزيد بن محمد بن خُثيم، عن محمد بن كعب القرظي، عن محمد بن خثيم، عن عمار بن ياسر قال: كنت أنا وعلي رفيقين في غزوة.(وهذا إسناد لا يعرف سماع يزيد من محمد، ولا محمد بن كعب من ابن خثيم، ولا ابن خثيم من عمار)[1].

تعقب ابن حجر في ترجمة محمد بن خثيم البخاريَّ بقوله: (قد ذكر البخاري أن محمد بن خثيم هذا ولد على عهد النبي ﷺ ، نقله عنه ابن منده وكذا ذكر البغوي[2]، فما المانع من سماعه من عمار؟ وعند ابن منده من طريق محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق التصريح بسماع محمد بن كعب من ابن خثيم، وسماع يزيد من محمد بن كعب فإن في سياقه: عن يزيد بن محمد بن خثيم عن محمد بن كعب، قال: حدثني أبو محمد بن خثيم)[3].

فتعقبه الشيخ شعيب الأرناؤوط بقوله: (قد تكلف الحافظ في إثبات الاتصال بين هؤلاء الرواة في ترجمة محمد بن خثيم لكنه لم يثبت الاتصال بين يزيد بن محمد بن خثيم، ومحمد بن كعب، فقد ساق الإسناد بالعنعنة بينهما فتبقى علة الانقطاع قائمة)[4].

أقول: ومحمد بن خثيم لا يعرف إلا بهذا الإسناد، ولا يعرف له راو سوى محمد بن كعب، ولم أجد له إلا هذا الحديث، ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: (يروي عن محمد بن كعب روى عنه ابنه يزيد بن محمد بن خثيم!!)[5]. وقال الذهبي: (لا يُدرى من هو)[6].

---

[1] -البخاري ، التاريخ الكبير ، ٧١/١، والحديث أخرجه من هذا الوجه: النسائي في خصائص علي رقم (١٥٣).

[2] -أقول: لم أجده في تاريخي البخاري الكبير والأوسط.

[3] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣٠/٩.

[4] -أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت موسسة الرسالة، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م،٢٥٧/٣٠.

[5] -ابن حبان، الثقات، ٤٠٢/٧.والترجمة مشوشة كما ترى.

[6] - الذهبي، الميزان، ٥٣٦/٣.وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٤٦/٢، و

وأما محمد بن كعب القرظي فهو ثقة مشهور. وأما يزيد بن محمد، فقد قال فيه ابن معين: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: تفرد عنه محمد بن إسحاق[1].

٢-محمد بن عبد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رفعه: "إذا سجد فليضع يديه قبل ركبتيه". ولا يتابع عليه، ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا[2].

محمد بن عبدالله هو ابن حسن بن حسن بن علي، سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن جماعة من التابعين.ووثقه النسائي، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث.وذكره الذهبي في الميزان، لقول البخاري فيه: لا يتابع عليه[3].

ومحمد مدني قتل سنة (١٤٥هـ) وله ٥٣سنة، وأبو الزناد مدني أيضاً مات سنة (١٣١هـ)، وقيل: (١٣٢هـ)، وقد تعاصرا على ما يزيد على الأربعين عاماً، ومع هذا قال البخاري ما قال.

٣-أرقم بن شرحبيل أخو هزيل الأودي كوفي، سمع ابن مسعود، روى عنه أبو قيس وأبو إسحاق، و لم يذكر أبو إسحاق سماعا منه[4].

أبو إسحاق السبيعي: عمرو بن عبدالله، له سماع من بعض الصحابة، وهو كوفي[5]، مثل شيخه أرقم بن شرحبيل، وقد أدركه إدراكاً بيناً حيث ذكرهما ابن حجر في التقريب في الطبقة الثالثة. وأرقم بن شرحبيل من الثقات يروي عن ابن عباس وابن مسعود[6].

و لم أجد من نص على مسألة سماع أبي إسحاق من أرقم إلا البخاري. و لم يشر ابن حجر إلى هذا في ترجمته من التهذيب[7].و لم أقف في الكتب على رواية لأرقم عن ابن مسعود.

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٨/٩، وابن حبان، الثقات، ٦٢٨/٧، والذهبي، الميزان، ٤٣٩/٤.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٩/١، والحديث رواه : أحمد، المسند، (٨٩٥٥)، وأبو داود، السنن، (٨٤٠) و(٨٤١)، والترمذي،الجامع، (٢٦٩)، والنسائي، السنن الكبرى، (٦٧٧).

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٥/٧، وابن حبان، الثقات، ٣٦٣/٧،و ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٢٥/٩،الذهبي، الميزان، ٥٩١/٣.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٦/٢.

[5] -العلائي، جامع التحصيل، ص٢٤٥، وأبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص ٢٤٥-٢٤٦.

[6] -ابن حجر، التهذيب، ١٧٤/١.

[7] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٧٤/١.

٤-أبو تميمة، عن عمرو- ولعله أن يكون البكالي -حدثه عمرو، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ (في لقائه برجال من الزط)فجعل النبي ﷺ يقرأ عليهم.ولا يعرف لعمرو سماع من ابن مسعود[1] .

عمرو البكالي، أبو عثمان، أثبت البخاري في التاريخ صحبته[2]. وفي الجرح والتعديل ذكر أن له رواية عن ابن مسعود، وفيه ما يدل على صحبته ،لكن في المراسيل: (وسئل أبي عن عمرو البكالي: له صحبة؟ فقال: يقول أهل البصرة: له صحبة ،وأهل الشام يقولون: ليست له صحبة. والذي عندي أنه ليست له صحبة)[3].

وذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة، وقال: (قيل: له صحبة واختلف فيه)[4].

قال ابن حجر: (ذكره خليفة وابن عبدالبر في الصحابة، وقال أبو أحمد الحاكم : يقال: له صحبة.. وذكره في التابعين: العجلي وأبوزرعة الدمشقي)[5]. ونقل الحافظ عن أبي حاتم صحبته، وفاته ما نقلته عن مراسيل ابنه.

و لم أجد رواية لعمرو البكالي عن ابن مسعود إلا هذه.

٥-طلحة بن عبد الله بن عمرو[6]، عن ابن لعبد الله بن مسعود أن أباه حدثه(عن ليلة الجن).ثم قال ولا يعرف لطلحة سماع من ابن عبدالله[7].

الحديث ليس له إلا هذا الإسناد، و لم أجده عند غير البخاري، و لم يذكر أحد في ترجمة طلحة شيئاً مما ذكره البخاري. وطلحة من الثقات، وثقه ابن معين وأبوزرعة والنسائي والعجلي وابن سعد، وقد أدرك جماعة من الصحابة منهم: سعيد بن زيد، وابن عباس ، وأبو هريرة وعائشة وغيرهم، فإدراكه لابن عبدالله بن مسعود بيّن ، توفي سنة ٩٧، وهو ابن ٧٢سنة.[8]

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٢٠٠، والتاريخ الأوسط، ٣٤٢/١.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٣/٦.

[3] - ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، ٢٧٠/٦،و المراسيل ،ص ١١٩.

[4] - أبو نعيم ،معرفة الصحابة، ٢٠٢٦/٤.

[5] -ابن حجر، الإصابة، ٢٤/٣.

[6] -كذا في المطبوع: عمرو، وصوابه: عوف كما في كتب التراجم.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠١/٢، والتاريخ الأوسط، ٣٤٢/١.

[8] -ابن حجر، التهذيب، ١٨/٥.

و لم أجد رواية لابن عبدالله بن مسعود إلا في سنن أبي داود.[1]

٧-حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "من أتى كاهنا فصدقه بما يقول، أو أتى امرأة حائضا، أو امرأة في دبرها فقد برئ مما أنزل على محمد ﷺ".

هذا حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة[2].

أبو تميمة طريف بن مجالد، ذكره البخاري في التاريخ وقال: سمع أبا موسى، وعن أبي هريرة. قال ابن معين:ثقة، وقال ابن سعد: ثقة إن شاء الله. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[3].

والبخاري أثبت له السماع من أبي موسى وهو أقدم وفاة من أبي هريرة

وله في السنن الأربعة هذا الحديث فقط.

وحكيم فيه اختلاف، فقد قوّى أمره ابن المديني في رواية والنسائي وأبو داود وابن حبان، وقال الذهلي: قلت لابن المديني: مَن حكيم الأثرم ؟ قال: أعيانا أمره[4].

٨- غَيلان بن جرير، عن عبد الله بن مَعبد الزِّمَّاني، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ . ولا يعرف سماع عبد الله بن معبد من أبي قتادة[5].

عبدالله بن معبد ترجمه البخاري في تاريخه، وقال: عن أبي قتادة ،ولا نعرف سماعه من أبي قتادة[6].وذكره ابن حبان في ثقات التابعين [7].

وترجمه ابن عدي والعقيلي نقلاً عن البخاري، وأخرجا حديثه في الصوم الذي أعله البخاري، وقال ابن عدي: (وهذا الحديث هو الحديث الذي أراده البخاري أن عبدالله بن معبد لا يعرف له سماع من أبي قتادة)[8]. وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه[9].

---

[1] - المزي ،تحفة الأشراف ، ١٦٩/٧.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦/٣-١٧.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير ، ٣٥٦/٤،وابن حبان، الثقات ٣٩٦/٤، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٢/٥.

[4] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٥٢/٢، والذهبي، الميزان، ٥٨٦/١.

[5] -البخاري ،التاريخ الكبير ٦٨/٣، والتاريخ الأوسط، ٤١١/١.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٨/٥.

[7] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٣/٥، وابن حبان، الثقات، ٤٣/٥.

[8] - ابن عدي، الكامل، ١٥٣٩/٤، والعقيلي، الضعفاء، ٣٠٥/٢.

[9] -مسلم، الصحيح، (١١٦٢)، ولبعض فقراته شواهد.

وعبدالله بن معبد ليس له في الكتب عن أبي قتادة إلا هذا الحديث. وقد وثقه النسائي والعجلي[1].ولم أجد من أرخ وفاته إلا أن الحافظ قال في التقريب: من الثالثة، أي وفاته بعد المائة. وقال الذهبي: مات قبل المائة[2]. وأبو قتادة رضي الله عنه وفاته سنة (٥٤)هـ على الصحيح.

فهناك خلاف في وفاة عبدالله بن معبد هذا، وأنا أشك في إدراكه لأبي قتادة، ولولا هيبة صحيح مسلم لما ذكرته هنا. وقد ذكر الحافظ في التهذيب أن عبدالله بن معبد يروي عن أبي هريرة، ووفاته قريبة من أبي قتادة ، وقد بحثت عن هذه الرواية فلم أجدها.

٩-حُمران بن أبان ....ومن روى عنه فلم يذكر سماعا: مسلم بن كَيْسان، وابن المنكدر، وزيد بن أسلم، وبكير، والمطلب بن حنطب، وابن أبي المخارق، وعبد الملك بن عبيد، وعثمان ابن موهب[3].

رواية بُكير عن حمران في صحيح مسلم لكنه متابع عنده[4].

ورواية زيد بن أسلم عن حمران في صحيح مسلم أيضاً[5].

وزيد بن أسلم أدرك حمران إدراكاً بيناً فقد ثبت أنه سمع ابن عمر، كما قال البخاري نفسه في التاريخ[6]. ووفاة ابن عمر سنة (٧٣هـ) ووفاة حمران سنة (٧٥هـ) فالمعاصرة بينهما ثابتة لا شك فيها..

ومحمد بن المنكدر أدرك حمران إدراكا بيناً كذلك، قال البخاري في ترجمته: سمع جابراً وابن الزبير وعمه ربيعة[7]، وجابر وفاته بعد السبعين وابن الزبير وفاته سنة ٧٣هـ.

ورواية محمد بن المنكدر عن حمران في صحيح مسلم، ومسند أحمد[8].

---

[1] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٦/٦، والعجلي، تاريخ الثقات، ص٢٨٠.

[2] -الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٠٦/٤-٢٠٧.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٠/٣.

[4] -مسلم، الصحيح، (٢٣٢).

[5] -المصدر السابق، (٢٢٩).

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨٧/٣.

[7] -المصدر السابق، ٢١٩/١-٢٢٠.

[8] -مسلم ، الصحيح، (٢٤٥)، وأحمد، المسند، (٤٧٦).

وعثمان بن عبدالله بن موهب سمع أبا هريرة، كما في تاريخ البخاري، وأبو هريرة مات قبل حمران بزمن، فيكون عثمان قد أدرك حمران إدراكا بينا كذلك[1]. ولم أر من تعرض لهذه السماعات إلا البخاري هنا.

١٠-قتادة عن الحسن عن دغفل: توفي النبي ﷺ وهو ابن خمس وستين. وقال: ولا يتابع عليه، ولا يعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ﷺ [2].

دغفل نفى صحبته غير واحد منهم: أحمد وابن المديني وابن سعد والترمذي، وقال ابن حبان: أدرك النبي ﷺ . وعده ابن المديني في المجهولين من شيوخ الحسن[3].

ولم أر من تعرض لسماع الحسن من دغفل إلا البخاري في هذا الموطن، ونقل الحافظ كلامه هذا في التهذيب.

ودغفل مات سنة (٦٠)هـ والحسن البصري مات سنة(١١٠هـ) وقد قارب التسعين، وقد سمع ممن مات قبل دغفل بزمن.

١١-سليمان بن بريدة بن حصيب الأسلمي، عن أبيه وعمران بن حصين، ولم يذكر سليمان سماعا من أبيه.[4]

سليمان وثقه ابن معين وأبو حاتم، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ولد هو وأخوه عبدالله بن بريدة في بطن واحد على عهد عمر لثلاث خلون من خلافته، ومات سنة (١٠٥هـ)[5].

وبريدة مات سنة (٦٣)، إذن فسليمان أدرك من حياة والده نحوا من اثنتين وأربعين سنة، ومع هذا فإن البخاري لم يقف على إسناد حديث فيه تصريح سليمان بالسماع من أبيه، وقد وجدت نصا صريحا عن إبراهيم الحربي يقول فيه: عبدالله أتم من سليمان ولم يسمعا من أبيهما[6].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣١/٦، والتاريخ الأوسط، ١٠٨/١.

[2] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٢٥٤/٣-٢٥٥.

[3] -انظر ، ابن حجر ، التهذيب، ١٨٢/٣-١٨٣.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٤.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٢/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٠٣/٤، والعجلي، تاريخ الثقات، ص٢٠٠.

[6] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٣٨/٥.

ونقل ابن حجر في التهذيب كلام البخاري من هنا[1].

وروى مسلم في صحيحه لسليمان عن أبيه بريدة عشرة أحاديث[2].

١٢-ابن جريج: أخبرني موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:" من جلس فقال: سبحانك ربنا وبحمدك فهو كفارة".وقال موسى: عن وهيب: نا سهيل، عن عون بن عبد الله بن عتبة قوله. و لم يذكر موسى بن عقبة سماعا من سهيل[3].

لم أر أحدا ممن أعل الحديث تعرض لسماع موسى بن عقبة من سهيل، فقد ذكره ابن أبي حاتم في علله وسأل أبا حاتم وأبا زرعة عنه فقالا: (هذا خطأ؛ رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبدالله، موقوف، وهذا أصح، قلت لأبي: الوهم ممن هو؟ قال: يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث عن موسى ابن عقبة، و لم يسمعه من موسى أخذه من بعض الضعفاء). ومثله في علل الدارقطني[4].

وموسى بن عقبة قد أدرك سهيلا إدراكا بينا، فقد قال البخاري نفسه في التاريخ:

سمع أم خالد وكانت لها صحبة، وأدرك ابن عمر[5].

فكأن البخاري قد استغرب هذا الطريق ورأى أن فيه سلوكا للجادة ، فأعله بعدم السماع .

---

[1] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٥٣/٤.

[2] -رواية سليمان بن بريدة عن أبيه تتمشى مع شرط مسلم في الرواية بين المتعاصرين، وقد نظرت في هذه الأحاديث فوجدتها جميعا بإسناد واحد، إلا حديثا واحدا وهذا الإسناد هو: سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه، وقد تابعه أخوه عبدالله في حديثين منها، وقد وجدت لبعض أحاديثه شواهد في نفس الصحيح، وبعضها له شواهد خارج الصحيح. وهذه أرقام الأحاديث في صحيح مسلم: (٢٧٧) (٨٦) و(٦١٣)(١٧٦) و(٥٦٩) و(٩٧٥) و(٩٧٧) (١٠٦) وأعاده في ١٥٦٣/٣ -١٥٦٤ و١٥٨٥/٣ و(١٣٧١)و(١٦٩٥) و(١٨٩٧) و(٢٢٦٠) و(١١٤٩) (١٥٨) بعده بلا رقم.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٤/٤، ولمسلم قصة مشهورة في سؤاله للبخاري عن علة هذا الحديث، انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١١٣-١١٤، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٠٢/١٣-١٠٣ في ترجمة مسلم، وابن حجر، النكت، ٧١٦/٢-٧٢٣.

[4] -ابن أبي حاتم، العلل، ١٩٤/٢-١٩٥ رقم (٢٠٧٩). والدارقطني، العلل، ٢٠٣/٨.

[5] - البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٢/٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٢١/٩.

١٣-الشعبي، عن سمعان بن مشنج العمري ،عن سمرة، عن النبي ﷺ : "صاحبكم محبوس بدين على باب الجنة". ولا نعلم لسمعان سماعا من سمرة ولا للشعبي من سمعان [١].

سمعان لم يرو عنه إلا الشعبي، وذكره ابن حبان والعجلي في الثقات، وقال ابن ماكولا: ثقة [٢].

وحديث سمعان عن سمرة هذا في مسند أحمد وسنن أبي داود، وسنن النسائي، ومعجم الطبراني الكبير[٣]، وقد وقع في بعض رواياته عن الشعبي عن سمرة مباشرة[٤]. وقد احتمل بعضهم سماع الشعبي من سمرة، حيث توفي سمرة سنة (٥٨)،وولد الشعبي في حدود سنة عشرين. فإدراك سمعان لسمرة إدراكا بينا.

ومع هذا فالبخاري لأنه لم يقف على سماع فلم يعتد برواية الشعبي عن سمعان عن سمرة.

وذكره ابن حجر في التهذيب نقلا عن البخاري[٥].

١٤-شعيب بن محمد الغفاري، سمع محمد بن قنفذ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، مرسل. وقال: ولا يعلم لمحمد سماع من أبي هريرة[٦].

محمد هذا لم أعثر عليه في ما وقفت عليه من المصادر، فلا أدري هل وقع في اسمه تحريف أم لا. ولعله محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ الذي ترجمه المؤلف نفسه في التاريخ، وقال: (يروي عن ابن عمر وأبيه روى عنه مالك). ومثله في ثقات ابن حبان، وزاد: يروي عن معاوية. وفي التهذيب: (وثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة)[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٤/٤.

[٢] -العجلي، تاريخ الثقات، ص٢٠٨، و ابن حبان، الثقات، ٣٤٥/٤، وابن ماكولا، الإكمال، ١٩١/٧،وابن حجر، التهذيب، ٢٠٨/٤.

[٣] -أحمد بن حنبل، المسند، (٢٠٢٣١) و(٢٠٢٣٣)، وأبو داود، السنن، (٣٣٤١) ، والنسائي، المجتبى، ٣١٥/٧، والطبراني، المعجم الكبير، (٦٧٥٥).

[٤] -انظر مسند أحمد (٢٠١٢٤).

[٥] -ابن حجر،تهذيب التهذيب، ٢٠٨/٤.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢١/٤.

[٧] -التاريخ، ٨٤/١، وابن حبان، الثقات، ٣٦٤/٥، وابن حجر، التهذيب، ١٥٣/٩.

ومحمد أدرك أبا هريرة إدراكا بينا، ذكره الحافظ في الطبقة الخامسة، وهم صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، كما ذكر هو في مقدمة التقريب، وذكر في التهذيب أنه عمر حتى بلغ مائة سنة، وهو يروي عن ابن عمر، وابن عمر متأخر عن أبي هريرة.

١٥-شبث بن ربعي ،عن علي عن النبي ﷺ في التسبيح والتكبير، روى عنه محمد بن كعب. ولا نعلم لمحمد بن كعب سماعا من شبث[١].

محمد بن كعب هو أبو حمزة القرظي، ترجمه البخاري نفسه في التاريخ، وقال: سمع ابن عباس وزيد بن أرقم، قال أبو نعيم: مات سنة ثمان ومائة[٢].وفي تقريب ابن حجر: ولد سنة أربعين على الصحيح، ومات سنة مائة وعشرين، وقيل قبل ذلك[٣].

فإذا سمع محمد بن كعب من هذين الصحابيين فيكون قد أدرك شبث بن ربعي إدراكا بينا؛ لأن وفاة شبث سنة (٨٠هـ).

ونقل ابن حجر في التهذيب في ترجمة شبث كلام البخاري[٤].

١٦-عبد الله بن عميرة ،عن الأحنف بن قيس.ولا نعلم له سماعا من الأحنف[٥].

عبدالله بن عميرة سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[٦].

وترجمه العقيلي في الضعفاء ونقل قول البخاري فيه، ثم أخرج حديثه الذي أشار إليه البخاري، وهو في الأوعال.وقال الذهبي : فيه جهالة[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٢٦٦.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٢١٦.

[٣] -ابن حجر، التقريب، ص٥٠٤.

[٤] -ابن حجر،تهذيب التهذيب، ٤/٢٦٦.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/١٥٩.

[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/١٢٤، وابن حبان ، الثقات، ٥/٤٢.

[٧] -العقيلي، الضعفاء، ٢/٨٤،والذهبي، الميزان، ٢/٤٦٩،وحديث الأوعال أخرجه: أحمد، المسند، (١٧٧٠)، وأبو داود، السنن، (٤٧٢٥)، والترمذي ،السنن، (٣٣٢٠).

لكن ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة، وقال: (أدرك الجاهلية وكان قائد الأعشى في الجاهلية، لا تصح له صحبة ولا رؤية، ذكره بعض المتأخرين)[1].

أقول: فإذا أدرك الجاهلية فإدراكه للأحنف بين جدا.

ونقل قول البخاري فيه كل من ابن عدي والذهبي وابن حجر [2].

١٧-عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري الخزرجي، عن أبيه، عن جده قال: أخبرت النبي ﷺ كيف رأيت الأذان، قال: "ألقهن على بلال فإنه أندى منك صوتا". قاله محمد بن سعيد، عن عبد السلام بن حرب، عن أبي العميس .محمد بن سيرين، عن محمد بن عبد الله بن زيد قال: أراد النبي ﷺ في الأذان شيئا فجاء عمي عبد الله بن زيد من بني الحارث من الخزرج فقال: أريت الأذان ......فيه نظر لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض[3].

محمد بن عبدالله بن زيد: ذكره البخاري في التاريخ، وقال: وأبوه الذي أري الأذان، عن أبيه[4]. ونحوه في الجرح والتعديل وثقات ابن حبان[5].

ومحمد ولد في حياة النبي ﷺ . قاله ابن حجر نقلا عن ابن منده. وقال العجلي: تابعي ثقة[6]. فإدراكه لأبيه بين جدا.

وفي مسند أحمد روايات عن محمد صريحة في سماعه من أبيه [7]، فكأنها لم تقع للبخاري.

وعبدالله بن محمد ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان وابن حجر بمثل البخاري هنا. و لم أجد من تكلم في سماعه من أبيه إلا البخاري[8].

---

[1] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٧٣٥/٣.ويريد بقوله بعض المتأخرين:الحافظ ابن منده حيث عرض به في مواطن كثيرة من كتابه.

[2] -ابن عدي، الكامل، ١٥٤٧/٤،والذهبي ،الميزان ، ٤٦٩/٢، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٠١/٥،

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٨٣/٥.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٤/١.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٦/٧، وابن حبان، الثقات، ٣٥٦/٥.

[6] -العجلي، تاريخ الثقات، ص ٤٠٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٢٩/٩.

[7] -انظر أحمد بن حنبل، المسند، ٣٩٥/٢٦.

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٥/٥، وابن حبان، الثقات، ٥٣/٧، وابن حجر ، تهذيب التهذيب، ٩/٦.

١٨-زهير بن قيس البلوي، عن علقمة بن رمثة البلوي قال: بعث النبي ﷺ عمرو بن العاص إلى البحرين....(فذكر حديثا في فضله).لا يعرف لزهير سماع من علقمة[1].

زهير بن قيس البلوي ترجمه البخاري في التاريخ وقال: عن علقمة بن رمثة. ومثله في الجرح والتعديل، وثقات ابن حبان[2].

وقال الحسيني: مجهول، فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: (بل هو معروف، ذكره ابن يونس في تاريخ مصر، فقال: يقال: إن له صحبة، وشهد فتح مصر، وقتل ببرقة سنة (٧٦هـ) شهيدا)[3].

وقد تعقب الشيخ شعيب الأرنؤوط كلام البخاري في تعليقه على المسند، فقال:(زهير كبير،وسماعه من علقمة غير مستنكر خاصة وأنه شهد فتح مصر؛ ولأنه صرح عقب الحديث بلزومه لعمرو بن العاص)[4].

١٩-قتادة، عن ابن بريدة، عن سليمان بن ربيع العدوي قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: لا تزال طائفة من أمتي[5].... ولا يعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان[6].

قتادة من أهل البصرة وفاته سنة بضع عشرة ومائة، وعبدالله بن بريدة قاضي مرو، كوفي نزل البصرة، وفاته سنة مائة وخمسة، وقيل: مائة وخمس عشرة. فالمعاصرة بينهما ثابتة، و لم أحد من تكلم في سماع قتادة من ابن بريدة إلا البخاري في هذا الموطن. وقال الترمذي في سننه: (وقد

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٠/٧، والخبر رواه: ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٧٩٧)، والطبراني، المعجم الكبير،١٨/١-٢، والحاكم، المستدرك، ٤٥٥/٣. وذكر ابن عساكر في كتابه "ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند" ص٨٣ علقمة فيهم، ولكنه ساقط من مطبوعة المسند، وغير موجود في النسخ الخطية التي اعتمدها الشيخ شعيب في تحقيقه على المسند، فاستدركه من جامع المسانيد لابن كثير ،وأطراف المسند المعتلي لابن حجر، انظر ،المسند ٥١٤/٣٩

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٨/٣ ,ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،٥٨٦/٣، وابن حبان ، الثقات،٣٣٧/٦.

[3] -ابن حجر، تعجيل المنفعة، ص١٤٠.

[4] -أحمد ،المسند ،٥١٤/٣٩.

[5] -هكذا العبارة، قال المحقق: سقط من هنا صيغة الرفع، لعلها: سمعت النبي ﷺ يقول.

[6] -التاريخ الكبير، ١٢/٤.

قال بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعا من عبدالله بن بريدة)[1].وهي عبارة البخاري نقلها عنه كعادته في السنن.

وسليمان بن ربيع لم أجد في ترجمته إلا أنه يروي عن عمر ﷺ ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[2]. وعبدالله بن بريدة ولد سنة ١٥هـ في زمن عمر بن الخطاب ﷺ كما قدمت في ترجمة أخيه، فإدراكه لسليمان بن ربيع واضح كذلك.

٢٠-عبدالسلام عن يزيد الدالاني، عن يحيى بن إسحاق، عن سعيد رجل من أصحاب النبي ﷺ : إذا توضأ ومسح ثم خلع خفيه يغسل قدميه.ولا يعرف أن يحيى سمع سعيدا أم لا، ولا سعيدا من أصحاب النبي ﷺ [3].

يحيى بن إسحاق هو ابن عبدالله بن أبي طلحة الأنصاري، وثقه ابن معين والعجلي، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين[4].

و لم أجد من نص على تاريخ وفاة يحيى لكن ذكره ابن حجر في الطبقة الخامسة، وهم الذين لهم سماع من بعض الصحابة، فإدراكه لسعيد بن أبي مريم واضح، وسعيد بن أبي مريم هذا، لم يعرف ابن أبي حاتم وابن حبان من حاله أكثر مما هو هنا، وإنما زاد ابن حبان: يروي عن أنس[5].فهو في عداد المجاهيل، و لم أجد من تكلم في هذا السماع إلا البخاري هنا.

وهذا عدد من الرواة جزم البخاري بعدم سماعهم وذلك بقوله:"مرسل" مع أن بينهم إدراكا:

٢١-محمد بن عبدالرحمن، عن حبيب بن الشهيد أبي مرزوق، قال عمر، مرسل[6].

---

[1] -الترمذي، السنن، رقم (٩٨٣)، ونقلها عنه صاحب تحفة التحصيل، ص٢٦٥.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١١٧/٤ ، وابن حبان، الثقات ٣٠٩/٤.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥١٢/٣-٥١٣، وأفاد محقق التاريخ أن في العبارة شيئا، ثم نقل عن سنن البيهقي الكبرى، ٢٨٩/١ أنه أسند عن ابن فارس -وهو راوي التاريخ الكبير- عن البخاري أنه قال: ولا نعرف أن يحيى سمع عن سعيد أم لا ولا سعيد من أصحاب النبي ﷺ ، وانظر، ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ١٩٧/٢.

[4] -ابن حبان، الثقات، ٥٩٣/٧، وابن حجر، التهذيب، ١٥٥/١١.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦٨/٤، وابن حبان، الثقات، ٢٩٢/٤.* تنبيه: في الراوة سعيد بن أبي مريم آخر ثقة ثبت فقيه، من كبار العاشرة كما في التقريب ص٢٣٥.ذكرته لئلا يختلط بهذا.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥٢/١.

ترجم البخاري حبيب بن الشهيد البصري، وقال: (سمع الحسن وابن سيرين وعكرمة، مات سنة (١٤٥هـ)). ثم أخرج نفس الرواية التي أوردها هنا -أقصد رواية حبيب عن عمر (وهو ابن عبدالعزيز)-، ونحوه في الجرح والتعديل والثقات[1]. ولم أجد من تكلم في سماع حبيب بن الشهيد إلا البخاري، وحبيب ولد في حدود (٨٠) هـ، وابن عبدالعزيز مات سنة (١٠١هـ)، فيكون قد أدركه إدراكا بينا ، لكن لما ورد في الخبر هنا "قال": ولم يقف البخاري على تصريح بالسماع قال: مرسل.

٢٢-إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب الخزاعي الكعبي، عن أبيه، قال: قال حذيفة بن اليمان: كانوا يسألون عن الخير، وكنت أسأل النبي ﷺ عن الشر.قاله لي إبراهيم بن المنذر، عن عبدالله بن موسى، عن أسامة بن زيد، عن رجل من خزاعة عن إسحاق، مرسل[2].

يريد البخاري أن قبيصة بن ذؤيب لم يسمع من حذيفة ،و دليل ذلك أنه لما ترجم قبيصة في تاريخه لم يزد على قوله : سمع أبا الدرداء.[3]

وقبيصة قديم الولادة ولد عام الفتح على الأصح، وقيل: أول سنة من الهجرة، ولذلك ذكره بعضهم في الصحابة.وجزم في التهذيب أن روايته عن أبي بكر مرسلة. وقال في روايته عن عمر: يقال: مرسل.[4]

فإدراك قبيصة لحذيفة بين جدا، وحذيفة مات سنة (٣٦هـ) في أول خلافة علي، فلماذا يقول البخاري في هذا الحديث: مرسل؟! لا أجد تفسيرا لذلك إلا ما قلته من عدم وقوفه على إسناد فيه سماع قبيصة من حذيفة.

ولا يوجد لقبيصة في الكتب الستة رواية عن حذيفة إلا حديثا واحدا في سنن أبي داود وهو موقوف، وقال فيه : قال حذيفة[5].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٠/٢، وابن أبي حاتم،الجرح والتعديل، ١٠٢/٣-١٠٣، وابن حبان ، الثقات، ١٨٢/٦.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٠٠/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٤/٧.

[4] -ابن حجر، التهذيب، ٣١٠/٨، وأبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص٢٦٢.

[5] -أبو داود، السنن، ٤٢٤٣.

٢٣-بشير بن الجعد، سمع الحسن، وعن ابن المنكدر مرسل[١].

لم يزد ابن أبي حاتم وابن حبان على قولهما: يروي عن الحسن وابن المنكدر.[٢]

والحسن وفاته سنة ١١٠هـ، وابن المنكدر وفاته سنة ١٣٠هـ فإذا سمع من الحسن فابن المنكدر من باب أولى، لكن كأن البخاري لم يقف على إسناد فيه سماع.

ثانيا: إن هناك رواة مذكورين في الصحابة، نفى البخاري صحبتهم، أو لم يجزم بها؛ لأنه لم يجد إسنادا صرحوا فيه بالسماع من النبي ﷺ ، ومن الأمثلة على ذلك:

١-خداش بن أبي سلامة، قال النبي ﷺ:أوصي أمرءا بأمه.و لم يتبين سماعه من النبي ﷺ [٣].

خداش ، بكسر الخاء، ابن سلامة السلمي، وقيل: ابن أبي سلامة .ووقع عند ابن أبي عاصم: خراش، بالراء.ذكره في الصحابة: أبو حاتم، وابن أبي عاصم، والطبراني ، وأبو نعيم، وأخرجوا حديثه في كتبهم[٤].وجزم ابن حجر في التقريب بصحبته فقال: صحابي له حديث[٥].

٢-عثمان بن عبد الله بن الأسود، عن عبد الله بن هلال الثقفي قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: كدت أن أقتل في عناق من الصدقة... لم يذكر عبد الله بن هلال سماعا من النبي ﷺ [٦].

عبدالله بن هلال ذكره في الصحابة: ابن حبان وابن قانع وأبو نعيم، وأخرج حديثه النسائي[٧]. وقال أبو حاتم: (روى عن النبي ﷺ حديثا لم يذكر فيه سماعا ولا رؤية)[٨].وقال ابن أبي

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٩٧/٢.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧٣/٢، وابن حبان، الثقات، ٩٩/٦.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٩/٣.

[٤] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٠/٣، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ٤٢٩/٤ (٢٤٨٣)، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٦٠/٤، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٩٩١/٢، ورواه أيضا: أحمد ، المسند، ٨٦/٣١-٨٧، وابن ماجه، السنن، (٣٦٥٧).

[٥] -ابن حجر، التقريب ،ص١٩٢.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦/٥.

[٧] -ابن حبان، الثقات، ٢٤٠/٣، وابن قانع ، معجم الصحابة، ١٤٢/٢،وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٧٩٩/٤، والنسائي، المجتبى،٣٤/٥،

[٨] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،١٩٣/٥.

عاصم بعد إخراجه لحديثه : (عبدالله بن هلال لا أعلم له صحبة)[1].وقال ابن عبدالبر: (حديثه مرسل).

قال الحافظ في الإصابة : (ذكره جماعة في الصحابة منهم: البزار.. والبغوي، وذكره البخاري في الصحابة، وتوقف فيه لكونه لم يصرح بالسماع، وتبعه أبو حاتم، وقال ابن السكن: يقال: له صحبة.. وقال العسكري : اختلف في صحبته)[2].

٣- عمران بن حيان الأنصاري، عن أبيه، عن النبي ﷺ . ولم يذكر سماعا[3].

ترجم البخاري حيان الأنصاري وقال: (عن النبي ﷺ ،روى عنه ابنه عمران).ومثله في الجرح والتعديل.وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يروي المراسيل)[4].

وأخرج حديثه في الصحابة: ابن أبي عاصم والطبراني في الكبير[5].

وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة: (ذكره البخاري في الصحابة، وفي صحبته اختلاف)[6].

وقال ابن منده: (ذكره البخاري، وفي صحبته نظر)[7].

أقول: والبخاري لم يذكره في الصحابة بدليل أنه قال: لم يذكر سماعا .

٤-عبدالله بن عكيم الجهني، أدرك زمان النبي ﷺ ولا يعرف له سماع صحيح[8].

قال أبو حاتم: (لم يصح له سماع وقد أدرك زمان النبي ﷺ)[9].ومثله قال أيضا: ابن حبان وأبو نعيم وابن مندة وغيرهم[10].

---

[1] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ٢٤٧/٣ رقم (١٦٠٨).

[2] -ابن حجر، الإصابة، ٣٧٠/٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤١٨/٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥٣/٣،وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٤٣/٣، وابن حبان، الثقات، ١٧١/٤.

[5] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٢٢٠٤) ٢١٩/٤، والطبراني، المعجم الكبير، ٤١/٤ رقم ٣٥٧٣.

[6] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٨٧٨/٢.

[7] -ابن حجر ، الإصابة، ٣٦٤/١.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩/٥.

[9] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢١/٥.

[10] -ابن حبان، الثقات، ٢٤٧/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٧٤٠/٣، وابن حجر، الإصابة،٣٣٨/٢.ذكره في القسم الأول وأحال على الثالث، و في الثالث أحال على القسم الأول٩٢/٣.

٥-عبدالله بن جبير الخزاعي عن أبي الفيل أن النبي ﷺ رجم، قاله محمد بن صباح، عن الوليد بن أبي ثور، عن سماك، ولا يعرف إلا بهذا، ولا يعرف لأبي الفيل صحبة[1].

أبو الفيل ذكره في الصحابة: مطين وابن السكن وأبو نعيم والطبراني، وغيرهم، وأخرجوا حديثه هذا، وليس له ذكر إلا في هذا الحديث.وقال أبو نعيم: (روى عنه عبدالله بن جبير الخزاعي ولهما صحبة)[2].

وترجم ابن حبان لعبدالله بن جبير الخزاعي فقال:(يروي عن أبي الفيل، ولا أدري من أبو الفيل غير أن عبدالله رجلا من أصحاب النبي ﷺ)[3].

وذكره ابن أبي حاتم في الكنى عن أبيه، وقال: روى عن النبي ﷺ ، وذكر إسناد حديثه هذا ولم يزد على ذلك[4].

ورواه البزار بهذا الإسناد أيضا وقال: (لا نعلمه روى أبو الفيل إلا هذا، ولا له إلا هذا الإسناد، ولا رواه عن سماك إلا الوليد، وعبدالله بن جبير رأى النبي ﷺ وروى عنه غير حديث ولم يحدث عنه إلا سماك).

***وهناك عدد من الرواة جزم أيضا بعدم صحبتهم** ، لعدم تصريحهم بالسماع، وذلك بقوله: عن النبي ﷺ مرسل، أذكرهم هنا لمسيس الحاجة إليهم ،وقد اقتصرت على عدد منهم لئلا يطول بنا البحث:

٦-عامر بن أبي عامر، عن أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ مرسل، قال: "ما نحل والد ولدا أفضل من أدب حسن". ولم يصح سماع جده من النبي ﷺ [5].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/٦٠-٦١.

[2] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٦/٢٩٨٧، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٢/٨١٧، وابن حجر، الإصابة، ٤/١٥٥.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٥/٢١.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/٤٢٥.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٤٢٢.

عمرو بن سعيد ذكره في الصحابة جمع، منهم: أبو نعيم، وأخرج خبره هذا. ونفى صحبته: البخاري، وأبو حاتم وابن حبان. وذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الرابع[1].

والحديث الذي أورده البخاري له، أخرجه الترمذي والعقيلي وابن عدي من نفس الطريق. وقال الترمذي: (وهو عندي مرسل). وقال العقيلي: (عامر لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به)[2].

٧-أذينة العبدي، سمع عمر، روى عنه ابنه عبدالرحمن، ويروي عن النبي ﷺ ، مرسل[3]. وقال في ترجمة ابنه عبدالرحمن: عن أبيه مرسل[4].

أذينة ذكره في الصحابة جمع منهم: ابن أبي عاصم، والطبراني، وأبو نعيم، وابن عبدالبر[5].

وذكره ابن حبان في الصحابة ثم ذكره في التابعين. ونفى صحبته: البخاري وابن سعد وأبو نعيم الفضل بن دكين[6].

اعتمد من ذكره في الصحابة على الحديث الذي أخرجوه من طريق سلام أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن أذينة عن أبيه أن رسول الله ﷺ ، قال: "من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه".

قال ابن السكن: (يقال: له صحبة، ولا أعلم روى حديثه المرفوع غير أبي الأحوص، وهو ثقة، غير أنه لم يذكر فيه سماعه من النبي ﷺ)[7].

وهذه حجة البخاري وغيره ممن نفى صحبته، وهي: عدم سماعه من النبي ﷺ .

---

[1] -أبو نعيم ، معرفة الصحابة، ١٩٨٠/٤ ، وابن حجر، الإصابة، ١٧٤/٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٦/٦، وابن حبان ، الثقات، ١٧٨/٥.وفي الصحابة آخر بنفس الأسم ذكره الحافظ في القسم الأول ٥٢١/٢-٥٢٢.

[2] -العقيلي، الضعفاء، ٣٠٨/٣، وابن عدي، الكامل، ١٧٤٠/٥.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٠/٢-٦١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٥/٥.

[5] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ١٩٨/٥، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٧٥/١، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٣٦١/١-٣٦٢، وابن عبدالبر، الاستيعاب، ١١١/١.

[6] -ابن حبان، الثقات، ١٩/٣ و٥٩/٤، وابن حجر، الإصابة، ٤١/١.

[7] -ابن حجر، الإصابة، ٤١/١.

٨-خالد بن معتب عن النبي ﷺ ، مرسل، روى عنه شيبة بن نصاح [١].

هكذا سماه البخاري: معتب، وفي كتب التراجم: مغيث، وخالد ذكره في الصحابة: ابن أبي عاصم، وعنه أبو نعيم، وأخرج ابن أبي عاصم ما يدل على صحبته من طريق عمرو بن الحارث، عن شيبة بن نصاح مولى أم سلمة، حدثه عن خالد بن مغيث -وهو من الصحابة رضي الله عنهم- أن رسول الله ﷺ قال: "رأيت قزمان متلفعا في خميلة في النار". يريد(عبدا) أسود غل يوم خيبر [٢].

وذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الأول، وذكر حديثه هذا، وقال: (وأما ابن أبي حاتم فقال: روى عن النبي ﷺ مرسلا. قلت (القائل ابن حجر): شيبة لم يلحق أحدا من الصحابة فيكون الانقطاع في روايته عن خالد فثبت في نفس الإسناد أنه من الصحابة) [٣].

أقول: كيف يثبت أنه من الصحابة وفي الإسناد انقطاع؟ وصنيع البخاري يدل على عدم صحبته حيث لم يذكره فيهم.

٩-سهل بن حارثة الأنصاري عن النبي ﷺ : "هلا تركتموها ذميمة"-في الدار- قاله لي محمد بن عبدالرحيم: نا محمد بن بحر: ثنا أبو ضمرة، عن سعد بن إسحاق، مرسل [٤].

سهل ذكره في الصحابة: ابن أبي عاصم، وتبعه أبو نعيم، والطبراني، وأخرجوا حديثه هذا، وسماه أبو نعيم: سهل بن جارية [٥].

وذكره في التابعين: ابن حبان وابن منده، وإليه يومئ صنيع ابن أبي حاتم [٦]. وسبب نفي صحبته عند هؤلاء -فيما يغلب على ظني - هو عدم تصريحه بالسماع من النبي ﷺ .

١٠-عبد المزني والد يزيد، عن النبي ﷺ ، روى عنه ابنه يزيد، أراه مرسل، في العقيقة [٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير،٣/١٧٣.

[٢] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٢٧٧٥)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٢٤٧٣).

[٣] - وابن حجر، الإصابة، ٤١٢/١، ومغلطاي، الإنابة، ٢٠٤/١، وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٥٢/٣.

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٠/٤.

[٥] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٢١٦٠)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٣٣١٦)، والطبراني، المعجم الكبير، (٥٦٣٦).

[٦] -انظر: ابن حبان، الثقات، ٣٢١/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٥/٤، وابن حجر، الإصابة، ٨٥/١.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١٩/٦.

عبد المزني ذكره في الصحابة: ابن أبي عاصم، والترمذي، وابن قانع -وسمّاه: عبد ربه- ، وأبو نعيم، وابن منده[1].

وأخرجوا حديثه الذي ذكره البخاري من طريق عبدالله بن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث أن أيوب بن موسى حدثه، عن يزيد بن عبد، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "يعق عن الغلام ولا يُمس رأسه بدم".

وذكره في التابعين: أبو حاتم ، والعسكري، وقال البغوي: لا أدري له صحبة أم لا؟ وقال البرقي: (لا يعرف له صحبة). وذكره ابن حبان في ترجمة ابنه يزيد، وقال: ويقال: له صحبة[2].

وابنه يزيد ترجمه البخاري، وقال: عن أبيه عن النبي ﷺ في العقيقة. وسكت عنه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرو عنه إلا أيوب بن موسى[3].

١١-ترجم لقُهيد (بضم القاف) بن مطرف الغفاري، ثم أخرج من طريق يحيى بن عبدالله بن سالم، عن عمرو مولى المطلب، عن قهيد بن مطرف عن أبي هريرة أن رجلاً قال للنبي ﷺ .. ثم ساقه بإسناد آخر وفيه: عن أبي قهيد عن أبي هريرة. ثم ساقه بإسناد آخر وفيه: عن عمرو بن قهيد بن مطرف عن أبي هريرة.

ثم قال: وفيما وجدت في كتاب أحمد في مسنداته.. عن قهيد الغفاري أنه حدثه.. هذا مرسل[4].

قهيد بن مطرف ذكره في الصحابة: أحمد بن حنبل، وابن أبي عاصم، وأبو يعلى، وأبو نعيم، والطبراني، وأبو الفتح الأزدي، والعسكري، وابن قانع، وأبو منصور الباوردي، وخليفة، وابن منده، وأبو عروبة، وابن سعد . وقال ابن حبان: يقال: إن له صحبة، ثم ذكره في التابعين. وقال الدارقطني وابن الجوزي والصغاني: مختلف في صحبته، وقال البغوي: يشك في صحبته[5]. وكأنه لأنه لم يصرح بالسماع من النبي ﷺ .

---

[1] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ٣٣٩/٢، وابن قانع، معجم الصحابة، ١٨٨/٢، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٨٩٧/٤، ومغلطاي، الإنابة، ٣٧/٢.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٣/٦، ومغلطاي، الإنابة، ٣٨/٢، وابن حبان، الثقات، ٥٤٣/٥.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٩/٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨١/٩، وابن حبان، الثقات، ٥٤٣/٥.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٧/٧-١٩٨.

[5] -انظر: مغلطاي، الإنابة، ١٠٣/٢، وأحمد، المسند، ٢٣٧/٢٤.

١٢-محمد بن بشير الأنصاري عن النبي ﷺ ، أراه مرسل، قاله ابن وهب، عن خالد بن حميد، عن سلمة بن شريح الأنصاري، عن يحيى بن محمد بن بشير الأنصاري، عن أبيه [١].

ترجم البخاري في الصحابة لمحمد بن بشير الأنصاري، وأخرج بإسناده خبراً فيه شهادته هو ومحمد بن مسلمة لخريم بن أوس -صحابي- يوم فتح خالد الحيرة أن النبي ﷺ وهبه الشيماء بنت بقيلة الأزدية [٢]، ثم ترجم محمداً هذا في التابعين. والذين ذكروه في الصحابة مثل ابن قانع وأبي نعيم جعلوهما واحداً، وأخرجوا بالإسناد الذي ذكره البخاري هنا من طريق ابن وهب به.. أن رسول الله ﷺ قال: " إذا أراد الله بعبد هواناً أنفق ماله في البنيان" [٣].

وذكره ابن أبي حاتم عن أبيه، وقال: (عن النبي ﷺ ، روى عنه ابنه يحيى بن محمد بن بشير). وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (يروي المراسيل). ثم أخرج حديثه المشار إليه، وقال: (هذا مرسل، وليس بمسند). وشكك في صحبته ابن يونس فقال: (يقال: له صحبة، وقد ذُكر في أهل مصر، وليس هو بالمعروف فيهم..)، وسمّاه ابن عبدالبر: محمد بن بشر، وقال: (زعم بعضهم أن حديثه مرسل) [٤].

وسبب قول البخاري: "أراه مرسل" هو عدم تصريحه بالسماع من النبي ﷺ ، كما هو واضح.

أقول: وهذا الصنف من الرواة، أعني الذين لم يرد ذكرهم إلا في حديث يروونه عن النبي ﷺ ، ولم يصرحوا فيه بالسماع، مما يجب أن يعتنى بهم ويفردوا بالدراسة؛ لأنهم إما أن يعدوا من الصحابة وإما لا، ويترتب على هذا اتصال السند أو انقطاعه، كما هو معروف، وقد قمت بجمع طائفة حسنة منهم، في بحث مستقل كنت قد أعددته، وقد رأيت البخاري ومعه جمع من أهل العلم كابن المديني وأبي حاتم لا يقولون بصحبتهم، وأما المصنفون في الصحابة: كابن قانع وأبي نعيم وابن منده والبغوي وغيرهم فيذكرونهم مقرين صحبتهم-في الغالب- ، وقد أودعهم الحافظ ابن حجر في القسم الأول من كل حرف.

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٥/١.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٨/١.

[٣] -انظر: ابن قانع، معجم الصحابة، ٢٢/٣-٢٣، وأبا نعيم، معرفة الصحابة، ١٨٠/١.

[٤] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،٢١٠/٧، وابن حبان، الثقات، ٣٦٦/٥، وابن حجر، الإصابة، ٣٥١/٣.

وأنا مع إمام أهل هذه الصنعة ومشايخه ومن وافقهم في هذه المسألة، إذ كيف تثبت الصحبة لراو لم يرد ذكره إلا في إسناد ولا دليل على لقيّه للنبي ﷺ [1]؟!

ثاني عشر: وجدت بعض العبارات الهامة من كلام البخاري يمكن أن يستدل بها على أنه يأخذ بالأسانيد المعنعنة مع عدم ثبوت اللقاء ، منها:

١-عائذ بن قرط، عن النبي ﷺ ،أراه سمع منه عمرو بن قيس الشامي [2].

عمرو بن قيس لم يرو عن عائذ بن قرط إلا خبراً واحداً ليس فيه تصريحه بالسماع،وهو قديم ،قال إسماعيل بن عياش: (أدرك سبعين من الصحابة أو أكثر) [3].

وعمرو بن قيس وعائذ كلاهما سكن الشام . ولد عمرو سنة ٤٠هـ واختلف في وفاته.

وكأنه لهذا قال البخاري: أراه سمع من عائذ بن قرط.

٢-وأخرج في التاريخ الأوسط من طريق عبدالله بن بكر بن عبدالله المزني قال: سمعت يوسف بن عبدالله بن الحارث: كنت عند الأحنف بن قيس .

قال محمد-أي البخاري-: (وهو يوسف ابن أخت محمد بن سيرين، أبو الوليد، روى عن عائشة وأبي هريرة ولا ننكر أن يكون سمع منهما؛ لأن بين موت عائشة والأحنف قريباً من اثنتي عشرة سنة) [4].

---

[1] -سجل الزميل الفاضل عبدربه أبو صعيليك رسالة بعنوان: منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصحابة، دراسة نقدية. وهذه المسألة مبحث في رسالته، وفقه الله لكل خير.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥٩/٧،وحديثه أخرجه : ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٢٤٠٩) -وسماه عائذ بن قريط-، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٢/١٨ رقم (٣٧)، وابن حجر، الإصابة، ٢٥٤/٢. ووقع في الإصابة : قيس عن عائذ وهو خطأ.

[3] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٠/٨.

[4] -البخاري ،التاريخ الأوسط، ٢٨٦/١.

**تنبيه هام: لقد خرجت في هذا المثال وما بعده عن حدود دراستي وهي: كتاب "التاريخ الكبير" لشدة الحاجة، حيث إن هذه النصوص الهامة تساعد في استكمال دراسة الإسناد المعنعن وموقف البخاري منه.

يوسف ترجمه البخاري في التاريخ الكبير، وقال: (سمع أباه وأنس بن مالك، روى عنه عاصم الأحول، وخالد الحذاء...)،واقتصر ابن أبي حاتم على أن قال: (سمع أباه)[1]، ثم نقل توثيقه عن ابن معين.

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال: (يروي عن أنس، روى عنه عاصم الأحول وخالد الحذاء..)، ثم ذكره في ثقات أتباع التابعين، وقال: (يروي عن أبيه وأبي العالية.وقد قيل: إنه رأى أنس بن مالك...[2]).

وفات المزي وابن حجر في ترجمتهم ليوسف[3] هذا النقل العزيز عن التاريخ الأوسط للبخاري.

٣-قال الترمذي في علله: (قال محمد: حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم، لا أدري سمع منه عبدالله بن محمد بن عقيل أم لا، وكان أحمد بن حنبل يقول: هو حديث صحيح)[4].

عبدالله بن محمد بن عقيل ترجمه البخاري نفسه في التاريخ، وقال: سمع ابن عمر وجابراً والطفيل بن أبيّ.. سمع منه الثوري وشريك وزهير بن محمد.. وأرخ ابن قانع وفاته سنة ١٤٢هـ[5]. وإبراهيم بن محمد بن طلحة، وفاته سنة ١١٠هـ.

وعبدالله بن محمد بن عقيل كما قال البخاري: سمع ابن عمر وجابراً، ووفاقم قبل إبراهيم ابن طلحة بدهر، فيكون قد أدركه إدراكاً بيناً.

ومعنى هذا أن يكون ابن عقيل قد عُمّر و لم أجد هذا في ترجمته.

٤-قال الترمذي في علله : (قال محمد: أصح الأحاديث عندي في المواقيت: حديث جابر بن عبدالله ، وحديث أبي موسى ، وحديث سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة عن أبيه في المواقيت، هو حديث حسن، و لم يعرفه إلا من حديث سفيان)[6].

---

[1] -انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٢/٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢٥/٦.

[2] -ابن حبان، الثقات، ٥٥٠/٥ و٦٣٣/٧.

[3] -المزي، تهذيب الكمال ، ٤٣٤/٣٢،و ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ٣٦٥/١١.

[4] -الترمذي، العلل الكبير، ص٥٨، رقم (٧٤).

[5] -انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ١٨٣/٥، وابن حجر، التهذيب، ١٥/٦-١٦.

[6] -الترمذي، العلل الكبير، ص٦٣.والحديث أخرجه مسلم في صحيحه(٦١٣).

أقول: قال البخاري في ترجمة سليمان بن بريدة في التاريخ الكبير: لم يذكر سماعاً من أبيه[1]. وبُريدة أدرك من حياة أبيه نحواً من اثنتين وأربعين سنة[2]، وحسّن البخاري حديثه هنا كما رأيت، وفي هذا إشكال في الظاهر، وهو دليل اعتمده الشريف العوني على أن قول البخاري: لم يذكر سماعاً، من معانيها: الخبر المجرد دون إعلال للحديث بل مع الحكم بالاتصال والقبول[3].

أما تحسين البخاري لهذا الحديث والذي قبله، فأنا لا آخذ منه حكماً من البخاري على ثقة الرواة فضلا عن تحقق شروط الصحة أو الحسن في هذا الإسناد بعينه، فالقوم لهم طريقة في التحسين والتصحيح، ولا أريد أن أذهب بعيداً فهذا تلميذ البخاري: الإمام الترمذي عرّف الحسن بقوله: (كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن)[4].

فواضح من التعريف أن الحديث الضعيف بسبب انقطاع في إسناده، أو طعن في أحد رواته دون الاتهام بالكذب، مثل: سيئ الحفظ وكثير الغلط والمستور وغيرهم، يُحسّن حديثهم عند الترمذي بشرطين: أن لا يكون شاذاً، وأن يروى من طريق آخر.

فهل يحكم على كل حديث حسنه الترمذي باتصال إسناده وثقة رواته؟ لا يقول هذا أحد، ولا حتى الشريف العوني، فيجب النظر في طريقتهم في التحسين بالمتابعات والشواهد، وهو ما أفصح عنه الترمذي، بل وكتابه طافح بالأمثلة على هذا.

وقد رأيت البخاري حسّن مجموعة من الأحاديث نقلها عنه الترمذي في علله[5]، تستحق الجمع والدراسة لمعرفة منهجهم واصطلاحهم في هذا، والله الموفق.

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٤.

[2] -انظر ما تقدم ص١٠٩.

[3] -الشريف العوني، إجماع المحدثين، ص٦٥.

[4] -الترمذي، السنن، ٧٥٨/٥.

[5] -انظر مواضعها في علل الترمذي، رقم: (١٩) و(٢١) و(٢٤) و(٢٥) و(٦٨) و(٨٦) و(٨٧) و(١٤٣) و(١٦٦) و(١٦٧) و(١٦٨) و(٢٥١) و(٢٥٣) و(٢٥٤)و (٢٦٢) و(٢٧٣) و(٣٤٦) و(٣٥٠) و(٣٥٤) و(٤٠٥) و(٤١٨) و(٤٧٩) و(٥٠٦) و(٦٢٨) و(٦٥٢) و(٦٧٠) و(٧١٧). والعجب أن محققي الكتاب الفاضلين انتقدا تحسين البخاري لبعض الأحاديث!!

ثم إني أتسائل: لماذا يعرض البخاري في صحيحه عن إخراج حديث سليمان عن أبيه بُريدة، مع أن مسلماً وحده أخرج له في صحيحه عشرة أحاديث؟[1] وفي مسند أحمد أيضاً أحاديث أخرى أسانيدها غاية في الصحة[2]؟

ومن سبر التاريخ الكبير وفهم طريقة البخاري فيه يعرف مدلولات ألفاظه، وعلى ذلك لا أستطيع أن أفهم من قول البخاري: لم يذكر سماعاً إلا إعلال للسماع، والله الموفق، وأعوذ بالله من الزلل والخطأ .

٥-أخرج الترمذي في علله من طريق عطاء بن يسار، عن أبي واقد الليثي قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يجُبُّون أسنمة الإبل، ويقطعون أليات الغنم، فقال: "ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة"[3]. ثم قال: سألت محمداً عن هذا الحديث؟ فقلت له: أترى هذا الحديث محفوظاً؟ قال: نعم. قلت له: عطاء بن يسار أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه، عطاء بن يسار قديم[4].

في تاريخ البخاري الكبير: (عطاء بن يسار: سمع أبا سعيد وأبا هريرة. ويقال: ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما)[5].

وأبو واقد الليثي مات سنة ٦٨هـ. فيكون عطاء أدركه إدراكاً بيناً.

٦-قال في ترجمة عائذ الله بن عبدالله أبي إدريس الخولاني الشامي: ولد عام حنين، قاله أبو مسهر، ويمكن أن يكون سمع من معاذ. قال ابن عيينة ومعمر، عن الزهري، عن أبي إدريس قال: أدركت عبادة بن الصامت ووعيت عنه، وأدركت أبا الدرداء ووعيت عنه، وأدركت شداد ابن أوس ووعيت عنه، وفاتني معاذ بن جبل[6].

جزم أبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان أنه لم يسمع من معاذ.

وفي الموطأ عن أبي حازم تصريح أبي إدريس بالسماع من معاذ بن جبل، قال ابن عبدالبر: (وفي هذا الحديث لقاء أبي إدريس الخولاني معاذ بن جبل وسماعه منه، وهو حديث صحيح لا

---

[1] -انظر ما تقدم ص١٠٩.

[2] -انظر، أحمد، المسند ٣٤٦/٥.

[3] -وأخرجه أيضاً الترمذي في سننه (١٤٨٠) ، وأبو داود، السنن (٢٨٥٨)، وأحمد ، المسند ، ٢١٨/٥.

[4] -الترمذي، العلل الكبير، ص٢٤١، رقم (٤٣٧).

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٦١/٦.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٣/٧.

مطعن فيه لأحد، وقد عده بعض من لم تتسع روايته ولا عظمت عنايته بهذا الشأن غلطاً من أبي حازم أو ممن دونه.. وقد صح عن أبي إدريس من طرق شتى صحاح كلها لقاؤه لمعاذ بن جبل، ولا خلاف أن أبا إدريس ولد عام حنين وأن معاذ بن جبل توفي سنة سبع عشرة أو ثماني عشرة في طاعون عمواس. فغير نكير أن يسمع منه وهو غلام. قال الوليد بن مسلم: أدرك أبو إدريس معاذ بن جبل وهو ابن عشر سنين.)

ثم قال مفسراً لكلام الزهري: (وفاتني معاذ بن جبل): أي في حديث كذا أو في طول مجالسته، كمجالسته لأبي الدرداء[1].

ويغلب على ظني أن البخاري لم يقف على إسناد سماع أبي إدريس من معاذ الذي أشار إليه ابن عبدالبر وإلا لما قال: يمكن أن يكون سمع. فلم يجزم بالسماع لأنه لم يقف على إسناد بذلك.

٧-قال البخاري في ترجمة عبدالله بن بريدة بن الحصيب: عن أبيه، سمع سمرة ومن عمران ابن الحصين[2].

وقد قدمنا أن البخاري إذا عدّل عن سمع إلى "عن" دلّ على عدم السماع، وعبدالله بن بريدة هو وأخوه سليمان ولدا في بطن واحد زمن عمر بن الخطاب، كما قدمت في ترجمة سليمان عن البخاري، وقد أدركا من حياة أبيهما أكثر من أربعين سنة، ومع هذا قال البخاري في ترجمة سليمان: و لم يذكر سماعاً من أبيه، و لم يخرج البخاري لسليمان عن أبيه شيئاً، وأما عبدالله ابن بريدة فقال الجوزجاني: (قلت لأبي عبدالله يعني أحمد بن حنبل: سمع عبدالله من أبيه شيئاً؟ قال: ما أدري عامة ما يروى عن بُريدة عنه، وضعف حديثه). وقال إبراهيم الحربي: (عبدالله أتم من سليمان و لم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبدالله عن أبيه أحاديث منكرة وسليمان أصح حديثاً[3]).

أقول: أخشى أن تكون النكارة من الرواة عن عبدالله لا منه.

---

[1] -انظر:ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٥٢، وأبا زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص١٦٧، وابن حبان، الثقات، ٢٧٧/٥،ومالك، الموطأ ، ٩٥٣/٢-٩٥٤، وابن عبدالبر، التمهيد، ١٢٥/٢١-١٢٦، والاستذكار، ١٧٦/١٠-١٧٧.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥١/٥.

[3] -ابن حجر، التهذيب، ١٣٨/٥.

قال أحمد: (ما أنكر حديث حسين بن واقد وأبي المنيب عن ابن بريدة!. وقال الأثرم: قال أحمد: في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي، ونفض يده)[1].

وقد أخرج البخاري في "صحيحه" لعبدالله عن أبيه حديثين[2].

الأول: في المغازي في باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع: عن بريدة قال: "بعث النبي ﷺ علياً إلى خالد ليقبض الخمس..." وليس له ما يشهد له في الصحيح. ذكره ضمن أحاديث في الباب.

والثاني: في المغازي أيضاً عن بريدة قال: غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة[3]. وهذا ذكره البخاري ضمن أحاديث في عدد غزواته، حيث أخرج عن زيد بن أرقم أنه غزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة وأخرج عن البراء أنه غزا خمس عشرة.

فعلى هذا أخرجه البخاري لوجود ما يشهد له.

وبالنظر ملياً في تصرف البخاري وعباراته في تاريخه يترجح لديّ أنه يشترط لقبول حديث المتعاصرين ثبوت اللقاء أو ثبوت السماع بينهما وذلك لما يلي:

١-حرص البخاري على ذكر السماع بين الرواة بطريقة ملفتة لم نجدها عند غيره من العلماء.

٢-ألفاظ البخاري النقدية في نقد السماع ، فإن بعضها لا يحتمل إلا اشتراط ذلك، وبالأخص قوله: لم يذكر سماعاً، فهذا إخبار منه بأن هذا الراوي لم يذكر سماعاً من شيخه، وهذه لا تحتمل أن يكون معناها: لم يسمع، ولا أظن عارفاً بلغة العرب يقول ذلك.

٣-إعلال البخاري أسانيد كاملة بأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض، أو لا يعرف سماع بعضهم من بعض. وهذه طريقة لم نجدها عند غير البخاري، حتى لو سلمنا لرأي من قال: إن معنى عبارة لا يعرف له سماع: لم يسمع، فكيف عرف البخاري عدم السماع في هذه الأسانيد إلا أنه لم يجد تصريحاً بالسماع فيها؟

---

[1] -انظر: أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ١/١١٥، وابن حجر، التهذيب، ٢/٣٢٢.

[2] -قال الحافظ في مقدمة الفتح: ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد، وافقه مسلم على إخراجه.أنظر : ابن حجر، هدي الساري، ١/٥٨٥، وفاته الحديث الثاني -رحمه الله-.

[3] -انظر: البخاري، الصحيح، (٤٣٥٠) و(٤٤٧٣)، والحديث الثاني في صحيح مسلم، (١٢٥٤).

٤-نفي البخاري لسماع المتعاصرين من الرواة الذين بينهم إدراك بيّن، وليس هناك قرينة تعلل عدم السماع .وعدد هؤلاء الرواة كثير...فلماذا نفى السماع في رواياتهم؟

٥-نفي البخاري لصحبة عدد من الرواة لأنهم لم يذكروا سماعاً من النبي ﷺ .

٦-حتى القرائن التي ذكرناها والتي دلت على عدم سماع بعض الرواة من بعضهم بعضاً، فإن في بعض هذه القرائن أحياناً بعض تمحّل لكن أوردناها لئلا يؤخذ علينا، فقد جزمنا أن بعض الرواة نفى سماعهم لكونهم مدلسين، ولا ندري هل هم من المدلسين عند البخاري أم لا، وجزمنا في حين آخر بعدم السماع لاختلاف البلد مع الإدراك البين، ولا ندري لعلنا كنا مقوّلين للبخاري ما لم يقل.

ورغم الذي قلت، فلا أمانع من القول: إن البخاري ربما يأخذ أحياناً بالقرائن القوية رغم عدم وجود السماع، وهذا نادر جداً في استعمال البخاري، ولولا أن يؤخذ عليّ ما أبدت هذا القول وما ارتضيته[1].

المطلب الثاني :العبارات الصريحة في عدم السماع : لم يسمع، ومرسل ، ومنقطع .

أولاً : لم يسمع

وجدت البخاري جزم بعدم السماع في ثلاثة مواطن وهي[2]:

١-روى ابن عيينة عن عبدالكريم قال حسان بن بلال: عن عمار: خلل النبي ﷺ لحيته. ولم يسمع عبدالكريم من حسان[3].

---

[1] -الذي رجحه أخي الدكتور خالد الدريس في موقف الإمامين ص١٠٨-١١٤ أن البخاري يكتفي بالمعاصرة أحياناً إذا وجدت قرائن قوية تدل على اللقاء أو السماع.

[2] -وفي التاريخ مواطن أخرى لكن البخاري نقلها عن غيره وهي:

أ-وقال بعضهم: محمد بن إسحاق لم يسمع من ابن المنكدر، ٢٤٤/١.

ب-قال يحيى القطان: لم يسمع ابن أبي نجيح من مجاهد التفسير كله يدور على القاسم بن أبي بزة، ٢٣٣/٥.

ج-عبدالملك بن عباد بن جعفر، له صحبة، سمع النبي ﷺ ، وقال بعضهم: لم يسمع، ٤٠٤/٥.

د-ابن جريج: إن عبدالله بن عبيد لم يسمع من أبيه شيئاً، ٤٥٥/٥.

هـ-قال وكيع: كانوا يقولون: إنه لم يسمع من أبيه، أي عبدالوهاب بن مجاهد بن جبر، ٩٨/٦.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١/٣. وحديث التخليل أخرجه: الحميدي المسند، (١٤٦)، والترمذي، السنن، (٢٩)، وابن ماجه، السنن، (٤٢٩).

عبدالكريم هو ابن أبي المخارق، نفى سماعه من حسان بن بلال أيضاً: سفيان بن عيينـــة فيما حكاه عنه أحمد[1].ونقله العلماء عنهما[2].

٢-معمر، عن خُبيّب بن عبدالله بن الزبير، عن عائشة عن النبي ﷺ: "من أكل سبع تمـرات عجوة"، ومعمر لم يسمع من خبيب[3].

لم أحد من تكلم في سماع معمر من خبيب إلا البخاري في هـــذا الموطـــن، ولم يذكـــره صاحبا جامع التحصيل ولا التحفة.ومعمر وفاته سنة ١٥٤هـــ، وهو ابن ثمان وخمســـين ســـنة. وخُبيب توفي سنة ٩٣هـــ، فمعمر لم يدركه.

٣-القاسم بن أبي أيوب الأسدي الأعرج.. روى عنه شعبة وأبو خالد الدالاني، روى عنه هشيم ولم يسمع منه[4].

ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بنفس ترجمة البخاري، ونفى سماع هشيم منه كذلك. ونقـــل الحافظ المزي في التهذيب كلام أبي حاتم فقط، مع أنه للبخاري كما ترى[5]!

والقاسم بن أبي أيوب لم أحد من نص على تاريخ وفاته، وذكـــره الحـــافظ في الطبقـــة السادسة، وهو واسطي، وهشيم من الطبقة السابعة مات سنة ١٨٣هـــ وقد قارب الثمانين وهـــو من أهل واسط أيضاً.فإدراكه له بيّن.

ثانياً: المرسل

حد المرسل:

لقد اختلفت عبارات العلماء في حد المرسل على أربعة أوجه:

الأول: ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ .

الثاني: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير، وهذا الـــذي عليـــه جمـــهور المحدثين.

---

[1] -الترمذي، العلل، رقم (٢٠)، والسنن، (٢٩).

[2] - العلائي، جامع التحصيل، ص٢٢٩، وأبو زرعة، تحفة التحصيل، ص١٨٠، وابن حجر، التهذيب، ٣٣٦/٦.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٨/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٨/٧-١٦٩.

[5] -المزي، تهذيب الكمال، ٣٣٧/٢٣.

الثالث: ما سقط منه رجل، وهو على هذا هو والمنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين.

الرابع: قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ، فيدخل في عمومه من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره[1].

معاني المرسل عند البخاري

أكثر البخاري -رحمه الله- في كتابه التاريخ الكبير من استعمال لفظ: " مرسل" حيث أحصيت له أكثر من (٥٠٣) مواطن، وقد تتبعتها جميعاً -ولله الحمد- فوجدت المرسل عنده على معانٍ:

المعنى الأول: عدم سماع راوٍ من آخر، في أي موطن من الإسناد، وتسمية هذا بالإرسال مشهور في كتب المتقدمين، وهذا كتاب المراسيل لابن أبي حاتم خير دليل على ذلك، ناهيك عن كتب العلل. وهو كثير في التاريخ الكبير، منه ما يتعلق بسماع التابعين من الصحابة، ومنه ما يتعلق بسماع الرواة من بعضهم البعض في الطبقات التي تليها.

وبعد دراسة هذه المواطن، مع عناية خاصة في سماع التابعين من الصحابة وجدت ما يلي:

١-قد يطلق البخاري الإرسال على ما كان الانقطاع فيه بيناً بين الراوي وشيخه، حيث أنه لم يدركه، سواء بين التابعي والصحابي أم بين تابع التابعي والتابعي وهكذا. وهؤلاء على شرط كتب المراسيل، لكن فات هذه الكتب عدد كبير ممن ذكرهم البخاري في كتابه هذا، قمت بجمعهم في ملحق خاص، مع الرواة الذين أشرت إليهم من قبل ممن نفى البخاري العلم بالسماع في مروياتهم، وجعلته في آخر الرسالة. وسأذكر بعض الأمثلة :

أ-هشام، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وهذا أصح، وهو مرسل[2].

[1] -انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ٥٤٣/٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٣/١.

يعني بذلك أن محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، وبه قال ابن معين البزار ، وقال أبو زرعة: لم يلقه. كذا في تحفة التحصيل والتهذيب[1].ويزاد البخاري من هنا، ومحمد وفاته سنة ١٣٠هـ أو بعدها. وأبو هريرة توفي سنة ٥٩هـ

ب- ذكر اختلاف الرواة في إسناد حديث إلى عمر ﷺ مرفوعاً.. ثم قال: وقال ابن نمير: عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر: سمعت عمر.. قال أبو عبدالله: ولا يصح فيه جابر، وقال محمد بن عبيد: عن إسماعيل، عن رجل، عن الشعبي: مرسل[2]. أي عن الشعبي عن عمر.

وعامر بن شراحيل الشعبي لم يسمع من عمر كما قال أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما،كذا في تحفة التحصيل[3]. ويزاد البخاري من هنا. والشعبي وفاته بعد المائة وله نحو من ثمانين سنة[4].

ج-إسحاق بن إبراهيم بن عقبة مولى آل الزبير القرشي، عن عمه موسى أن أبا الدرداء، مرسل[5]. يريد أن موسى بن عقبة لم يسمع أبا الدرداء.

موسى بن عقبة ترجمه البخاري وقال: (سمع أم خالد وكانت لها صحبة، وأدرك ابن عمر وسهل بن سعد. وذكره ابن حبان في ثقات التابعي)ن[6]. ولم يذكر صاحبا جامع التحصيل وتحفة التحصيل سماع موسى من أبي الدرداء. وموسى مات سنة ١٤١هـ، وأبو الدرداء وفاته في أواخر خلافة عثمان، وقيل : عاش بعد ذلك[7].

د-إسحاق بن يزيد الهذلي، عن عون بن عبدالله بن عتبة، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺقال: "إذا ركع أو سجد فليسبح ثلاثاً". روى لنا أبو نعيم عن ابن أبي ذئب، مرسل[8].

الحديث رواه الترمذي وقال: (ليس إسناده بمتصل؛ عون بن عبدالله بن عتبة لم يلق ابن مسعود)[9].

---

[1] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ٤١٩/٩، وأبا زرعة ، تحفة التحصيل، ص٢٨٩.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٩/١.

[3] -انظر: تحفة التحصيل، ص١٦٤.

[4] -ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٢٨٧.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٨/١.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير،٢٩٢/٧، وابن حبان، الثقات، ٤٠٤/٥، وانظر: ابن حجر، التهذيب، ٣٢٣/١٠.

[7] -ابن حجر، تقريب التهذيب، ص٤٣٤و٥٥٢.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٠٥/١.

[9] -الترمذي، السنن، رقم (٢٦١).

وفي تحفة التحصيل:(عن عم أبيه :عبدالله بن مسعود ،وهو مرسل، قاله الترمذي والدارقطني، وذلك واضح)[1].وعون مات قبل سنة ١٢٠هـ، وابن مسعود مات سنة ٣٢هـ[2].

٢-وقد يطلق الإرسال على حديث الراويين المتعاصرين، وقد تكون هناك قرينة تدل على عدم سماع بعضهما من بعض، وقد لا تكون، وقد نثرت أمثلة هذا النوع فيما تقدم في عبارات نفي العلم بالسماع، ولا أعيدها تجنباً للتكرار.

٣-وقد يطلق الإرسال على رواية تابع التابعي عن الصحابي.

ومثال ذلك:

أ- زُهرة بن عمرو التيمي أن أبا بكر مرسل[3].

أقول: ذكر البخاري نفسه أن زهرة يروي عن أبي حازم والوليد بن عمرو، وكذا في ترجمته في الجرح والتعديل والثقات، وهو من أتباع التابعين، فبينه وبين أبي بكر مفاوز[4].

ب-سليمان العلاف بلغه عن الحسن بن علي، مرسل[5].

سليمان تابع تابعي، كما في ثقات ابن حبان وقال: يروي المراسيل. وترجمه ابن أبي حاتم بنفس عبارة البخاري[6].

ج-عبدالملك بن سليمان بن يسار أن عبدالله بن مسعود ﷺ ، مرسل[7].

عبدالملك ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: عن نافع[8].

---

[1] -وأبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص٢٥١.

[2] -انظر أيضاً أمثلة أخرى : البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٣/١ و٢٠١ و٢١٦ و٢٣٣ و٣٩٠ و٤٠٥ و٤٢٣ و٤٥٦-٤٥٧ و١١٢/٢ و١٥٠ و١٦٣ و٢٣٦ و٣٦٣/٢ و٣٦٧ و٩٢/٣ و٤٨٣ و٧٧/٤ و٢٩٤/٥-٢٩٥ و١٩/٦ و٢١٢ و٣٥٧ و٥١٤ و٢٥٤/٧.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٤٣/٣.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١٥/٣، وابن حبان ، الثقات، ٣٤٤/٦.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠/٤.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ١٥٢/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٩١/٦.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤١٨/٥.

[8] -ابن حبان، الثقات، ١٠٣/٧.

د-عمر بن الأشج، قال عمر بن الخطاب ﷺ ، روى عنه يزيد بن أبي حبيب، ويقـــال: عمر بن عبدالله بن الأشج ، حديثه عن المصريين ،مرسل[1].

في الجرح والتعديل :عمر بن عبدالله بن الأشج ، روى عن عمر رضي الله عنه ، مرســل، قال: سيكون أقوام يجادلونك بشبهات القرآن. وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وقـــال: يروي عن سعيد بن المسيب[2].

هـ-مسعدة أبو الذيال، قال: قال أبو الدرداء، مرسل[3].

ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بنفس ما هو هنا. وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التـــابعين وقال: شيخ يروي المقاطيع[4].

و- يونس بن مسلم، عن أبي سلمة الحمصي، عن أنس، مرسل[5].

أبو سلمة الحمصي اسمه سليمان بن سليم ترجمه البخاري وقال: عن يحـيى بـن جـابر. وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وترجمه بنفس ما عند البخاري[6].

المعنى الثاني: المرسل المشهور عند المحدثين وهو رواية التابعي عن النبي ﷺ . وهذا كثــير جداً في التاريخ الكبير، لا داعي لذكر الأمثلة عليه[7]، ولكن أنبه هنا على طريقة البخاري في بيـان الإرسال في الحديث في هذا النوع، فتارة يصرح برواية الراوي عن النبي ﷺ ، ثم يقول: مرسل.

ومثاله على سبيل التوضيح والبيان:

محمد بن عثمان المكي ،سمع علي بن مسلم، عن مكحول ،عن النبي ﷺ ، مرسل[8].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤١/٦.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١٨/٦، وابن حبان، الثقات، ١٧٢/٧.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥/٨-٨٦.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧١/٨، وابن حبان ، الثقات، ٥١١/٧.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤١١/٨.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٨٥/٣-٣٨٦.

[7] -انظر على سبيل المثال: البخاري، التاريخ الكبـــير، ١٤٢/١ و١٨١ و١٩٤ و٢٠٥ و٢١٨ و٢١٩ و٢٢٧ و٣٩٨ و٤١٦ و٤٢٤ و٤٦/٢ و١٠٩ و١٧٨ و٢٥٦ و٢٩٨، و٣١/٣ و٣٩٦.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٨١/١.

محمد بن معاذ كان النبي ﷺ يقول عند إفطاره: لك صمت...، مرسل[1].

وتارة أخرى لا يذكر النبي ﷺ وإنما يسمي الراوي ويقول: مرسل. يريد بذلك أن هذا الراوي قد روى خبراً مرسلاً.

وقد استفدت هذا من إيضاح العلماء لعبارات البخاري كابن أبي حاتم وابن حبان وغيرهما أولاً ، ومن الاستقراء ثانياً.

ومثال ذلك:

أ-محمد بن عبدالرحمن السعيدي، مرسل، روى عنه محمد بن الحسن الأسدي.

قال ابن أبي حاتم عن أبيه مفسراً لعبارة البخاري هذه : محمد بن عبدالرحمن السعيدي: روى حديثاً مرسلاً.. وهو مجهول[2].

ب-بكر بن عياض، عن محمد بن أبي ذئب، روى عنه جعفر بن ربيعة، مرسل.

قال ابن أبي حاتم عن أبيه في ترجمة بكر بن عياض: روى عنه جعفر بن ربيعة بحديث مرسل[3].

ج-بحر بن سالم، مرسل .

قال الحافظ في اللسان: أرسل حديثاً[4].

د-خشرم بن حسان، مرسل، قاله أبو أحمد الزبيري.

قال ابن أبي حاتم عن أبيه: (خشرم بن حسان روى أن عامر بن مالك ملاعب الأسنة أهدى للنبي ﷺ)[5]. وهذا واضح في أنه أرسل خبراً.

المعنى الثالث: وقد يطلق البخاري المرسل على ما أضافه تابع التابعي إلى النبي ﷺ .

ومن أمثلته:

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٧/١، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ٣٧٢/٥، وقال: شيخ يروي المراسيل.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير،١٥٦/١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٤/٧.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٩٢/٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩١/٢.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٨/٢، وابن حجر، اللسان، ٣١٢/١.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٧/٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٩/٣.

١-زكريا بن خالد بن زيد بن جارية الأنصاري، مرسل، عن النبي ﷺ.

زكريا ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بنفس ما هو هنا.وذكره ابن حبان في أتباع التـــابعين وقال: يروي المراسيل[١].

٢-طلحة بن أبي قَنَان ،عن النبي ﷺ مرسل.

طلحة قال فيه أبو حاتم: روى عن النبي ﷺ مرسل. وذكره ابن حبان في ثقـــات أتبـــاع التابعين وقال: يروي المراسيل[٢].

٣-ميمون بن أبي ميمون، عن النبي ﷺ ، مرسل.

ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بنفس ما هو هنا. وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التـابعين، وقال: يروي المراسيل[٣].

المعنى الرابع: وقد يريد البخاري بالإرسال وجود راو مبهم في الإسناد. وهذا موجـود في استعمال بعض أئمة الحديث، قال ابن حجر بعد أن ذكر إسناداً فيه راو مبهم وأعلــه البخـاري بالإرسال: أو كان البخاري يسمي السند الذي فيه راو مبهم مرسلاً ،كما قـــال جماعـــة مـــن المحدثين[٤].

ومن أمثلته في كتاب البخاري:

١-أيوب بن مرثد، عن امرأة، عن عائشة، روى عنه منصور بن المعتمر، قال ابن ســابق: عن شيبان ،عن منصور، عن أيوب، عن مرثد الأزدي، مرسل[٥].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٢/٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٩٢/٣، وابن حبان، الثقات، ٣٣٦/٦.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٧/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٧٦/٤، وابن حبان، الثقات، ٤٨٨/٦.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٣/٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٩/٨، وابن حبـان، الثقـات، ٤٧٣/٧. وانظر أيضاً، التاريخ الكبير، ١٤٦/٢ ترجمة مجاد بن موسى، وانظر: ابن حبان، الثقات، ١١٨/٦، والتـاريخ، ٣٥١/٦ عمرو بن عبدالملك بن حريث، وانظر: ابن حبان، ٢٢٦/٧، والتاريخ، ٣٨٨/٧ مسلمة بن عبدالله العدوي، وانظـر: ابن حبان، ٤٨٩/٧، والتاريخ، ٣٥٢/٨ يزيد العقيلي، وانظر: ابن حبان، ٦٢٧/٧.

[٤] -ابن حجر، الإصابة، ٤٤١/٢.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٢/١.

أقول: أظن الإرسال سببه وجود هذه المرأة المبهمة، والله أعلم، و لم يذكر ابن أبي حـــاتم وابن حبان في ترجمة أيوب سوى روايته عن امرأة عن عائشة[1].

٢-حبيب بن فديك، رأى النبي ﷺ مرسل[2].

حبيب بن فديك ويقال: فُوَيك، أخرج خبره الطبراني وأبو نعيم وغيرهما من طريق محمـــد ابن بشر: ثنا عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز :حدثني رجل من سلامان بن سعد، عن أمـــــه، أن خالها حبيب بن فديك حدثها أن أباه خرج به إلى رسول الله ﷺ وعيناه مبيضتان لا يبصـــر بهـــا شيئاً.. فنفث رسول الله ﷺ في عينه فأبصر، فرأيته يدخل الخيط في الإبرة وأنه لابـــن ثمـــانين وأن عيناه لمبيضتان[3].

ولا أعلم الإرسال في هذا الحديث إلا من جهة أنه فيه الرجل المبهم.

٣-عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح: حدثني رجل من هذيل: عن ابن عمر.. قال: وهذا مرسل[4].

٤-عمر بن مخراق، عن رجل ،عن عائشة، مرسل[5].

٥-عثمان بن الجراد ، عمن أخبره ،عن ابن مسعود عن النـــبي ﷺ : "الفخـــذ عـــورة"، مرسل[6].

٦-عدي الجذامي، له صحبة، حديث مرسل[7].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٨/٢، وابن حبان، الثقات، ٥٧/٦.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٠/٢.

[3] -الطبراني، المعجم الكبير، (٣٥٤٦) ، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٢١٨١)، وابن حجر، الإصابة، ٣٠٧/١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٦٢/٤.

[5] -المصدر السابق، ١٩٥/٦.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٦/٦.

[7] -المصدر السابق، ٤٤/٧.

يريد أنه فيه رجل مبهم، حيث أخرج حديثه عبدالرزاق وابن أبي عاصم، وأبو يعلى والطبراني وأبو نعيم كلهم من طريق عبدالرحمن بن حرملة عن رجل من جُذام أن رجلاً من جُذام يقال له عدي[1]..

٧-هارون بن يزيد البصري عمن حدثه عن أبي هريرة ، مرسل[2].

٨-يحيى الطويل عن رجل عن علي، مرسل[3].

المعنى الخامس: وقد يريد البخاري بالإرسال أن هذا الراوي لم يصرح بالسماع من النبي ﷺ ولذلك لا تثبت صحبته، وقد تقدمت أمثلة عديدة على ذلك من استعمال البخاري، ذكرتها بالتفصيل في عبارات نفي العلم بالسماع ونحوها.

ثالثاً: المنقطع

حد المنقطع:

قال الخطيب البغدادي: "والمنقطع مثل المرسل[4]، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة، مثل: أن يروي مالك بن أنس عن عبدالله بن عمر، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبدالله، وما أشبه ذلك.وقال بعض أهل العلم بالحديث: الحديث المنقطع: ما روي عن التابعي أو من دونه موقوفاً عليه من قوله أو فعله"[5].

أقول: والمقصود بقول الخطيب: "بعض أهل العلم" هو أحمد بن إبراهيم البرديجي، ذكر ذلك في جزء له لطيف تكلم فيه على المرسل والمنقطع، نبه على ذلك الحافظ ابن حجر[6].

---

[1] -عبدالرزاق، المصنف (١٧٨٠٢)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٢٨٤٤)، وأبو يعلى، المسند، (٦٨٥٩)، والطبراني، المعجم الكبير، ١٧/(٢٦٩) -(٢٧١)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٥٥٠١).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨/٢٢٠.

[3] -المصدر السابق، ٨/٢٨٣.

[4] - عرف الخطيب المرسل بأنه ما انقطع إسناده بأن يكون في رواته من لم يسمعه ممن فوقه إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ .

[5] -الخطيب ،الكفاية ص٣٨-٣٩.

[6] -ابن حجر، النكت، ٢/٥٧٣.

قال ابن الصلاح معقباً على هذا الكلام الأخير في تسمية ما روي عن التابعي بالمنقطع: وهذا غريب بعيد[1].

أقول: أما كونه غريباً فلندرة استعماله، وأما أنه بعيد فلا نوافقه على ذلك؛ لأنه موجود في كلام أهل العلم واستعمالهم، ومنهم إمامنا البخاري، كما سترى.

معاني المنقطع عند البخاري:

لقد أكثر الإمام البخاري من استعمال مصطلح "منقطع" حيث أحصيت له أكثر من (٢٠٠) موطنٍ، وقد تتبعتها جميعها -ولله الحمد والمنة- فوجدت ما يلي:

المعنى الأول: أكثر الإمام البخاري من إطلاق منقطع بمعنى أنه مقطوع من كلام التابعي ومن دونه، وقد يكون بمعنى أنه موقوف من كلام الصحابي، وهذا قليل ، والدليل على ذلك:

١-عمل الإمام البخاري -رحمه الله - حيث كان يذكر أحياناً أقوال التابعين ومن دونهم ثم يقول: منقطع. ومن أمثلته:

أ-أيوب بن أبي كثير: مات رجل منا فجاء الحسن ، قاله لنا موسى: ثنا آدم بن الحكم، قال: ثنا أيوب، منقطع[2]. يريد أنه مقطوع، أي موقوف على أيوب.

وأيوب لم أجده إلا عند ابن حبان، ذكره في أتباع التابعين[3].

ب-أيوب بن نجيح النجراني، منقطع، روى عنه مروان بن معاوية، وقال علي بن هاشم ،عن أيوب النجراني: رأى سعيد بن جبير يمسح على الخفين[4].

ج-سدوس بن حبيب بياع السابري، قال لنا موسى: ثنا سدوس: سألت الحسن قلت: امرأة جعلت عليها بدنة بجللة مقلدة، قال: كان المسلمون إذا قلدوا أحرموا، روى عنه حبان، منقطع[5]. أي مقطوع.

---

[1] -ابن الصلاح، المقدمة، ص٥٣.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢١/١.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٥٥/٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٥/١.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٨/٤.

د-شعيب الجَبَّاي، قوله، روى زمعة عن سلمة بن وهرام عن شعيب. وقال ابن حميد، عن علي بن مجاهد، عن ابن إسحاق: سمعت شعيباً الجبأي وهو الجندي البجلي، وحبأ جبل، منقطع[1].

هـ. عبدالملك بن سليم، سألت عطاء، روى عنه ابن المبارك، منقطع[2].

ولعل من الأمثلة التي تصلح أنه يريد بالمنقطع الموقوف على الصحابي:

سلمان سمع ابن عباس، روى عنه أبو جعفر الفراء، منقطع[3].

٢-إن الإمام البخاري كان يذكر أسانيد مسلسلة بالسماع، ثم يقول: منقطع، أو يقول: فلان سمع من فلان، وسمع منه فلان، منقطع.

و لم أجد تفسيراً لقوله: منقطع إلا أنه خبر دون المرفوع.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ-محمد بن أبي عبيد المعافري، قال لي حسن: ثنا عبدالله بن يحيى، قال: ثنا سعيد بن أبي أيوب، قال: ثنا محمد بن عبيد: حججت فلقيت عطاء بن يسار قاص أهل المدينة، منقطع[4].

أقول: هذا إسناد موصول مسلسل بالسماع، فلا أجد معنىً لقوله: منقطع إلا أنه روى خبراً مقطوعاً، والله أعلم.

و لم أجد في ترجمة محمد بن أبي عبيد أكثر مما هو عند البخاري[5].

ب-أيمن بن عبدالله أبو المختار، سمع أبا ذر، سمع منه عقبة بن وهب، منقطع[6].

ترجمه ابن أبي حاتم وابن حبان، وقالا: يروى عن أبي ذر، روى عنه عقبة بن وهب[7].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٨/٤.

[2] -المصدر السابق، ٤١٨/٥.

[3] -المصدر السابق، ١٣٨/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٣/١، وانظر: ٣٦٦/٢ و٧٤/٣ و٢٣٣ و٤٧٣ و١٢/٤ و٢٠٤-٢٠٥ و٧١/٥ و٧٥ و١٠٥ و١١١ و٢٠٢ و٣٤٠-٣٤١ و٣٧٦ و٨٢/٦ و١٤٤ و٤٤٣.

[5] -انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١٢/٨، وابن حبان، الثقات، ٣٦٩/٧.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦/٢.

[7] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٩/٢، وابن حبان، الثقات، ٤٧/٤.

٣-شرْح العلماء لعبارات الإمام البخاري، وأخص هنا ابن حبان، حيث وجدته في كثير من المواطن التي يقول فيها البخاري، منقطع، يقول هو: يروي المقاطيع. وقد يذكر الأثر الموقوف أو المقطوع من كلام هذا الراوي الذي ترجمه البخاري. ومن ذلك:

أ-أيوب بن مخراق، عن عكرمة وسعيد بن جبير، منقطع[١].

بين ذلك ابن حبان بقوله: يروي عن عكرمة وسعيد بن جبير المقاطيع[٢].

ب-إدريس بن قادم، روى عنه شبابة. منقطع[٣].

ذكره ابن حبان في الراوين عن أتباع التابعين، وقال: يروي المقاطيع[٤].

ج-بشر بن حلال، أراه مروزياً، منقطع[٥].

ترجمه ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وقال: قال: جالست الحسن عشرين سنة فسمعته يقول: لقد سبقت لعثمان سوابق قل من أدركها[٦].

د-عبدالرحمن بن خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي.. روى عنه عمرو بن قيس الشامي، منقطع[٧].

ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وقال: عبدالرحمن بن خالد .. قوله[٨].

المعنى الثاني: وقد يريد بالمنقطع ما سقط منه راو أو أكثر في الإسناد .ومن ذلك:

أ-حميد بن أبي غنية الأصبهاني، لما افتتح أبو موسى تُستر أتيتيه[٩]، منقطع[١٠].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٤/١.

[٢] -ابن حبان، الثقات، ٥٩/٦.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧/٢.

[٤] -ابن حبان، الثقات، ١٣٢/٨.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٧١/٢.

[٦] -ابن حبان، الثقات، ٩٥/٦.

[٧] -البخاري ،التاريخ الكبير ، ٢٧٧/٥.

[٨] -ابن حبان، الثقات، ٧٩/٥.

[٩] -كذا العبارة وقد نبه محقق التاريخ -رحمه الله- إلى أنه في نسخة أخرى: نسبوا إليه، وهي في تهذيب ابن حجر، ٤١/٣: انتسبوا إليه، وهي الصواب لأن حميداً هذا لم يدرك أبا موسى الأشعري.

[١٠] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٦/٢.

حميد هذا ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: يروي المراسيل.

ب-حبان الصائغ أن أبا بكر منقطع، روى عنه الربيع بن صبيح[1].

حبان الصائغ ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: يروي المراسيل. أما ابن أبي حاتم فقال: يروي عن أبي بكر[2].

ج-شداد القاري أن أبا الدرداء، سمع منه يحيى بن حمزة، منقطع[3].

ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: شداد القاري يروي المراسيل، روى عنه يحيى بن حمزة، وهو الذي يروي عن أبي الدرداء ولم يره[4].

د-عبدالرحمن بن معبد بن عمير الليثي، عن عمر وعلي ﵄، روى عنه عمرو بن دينار المكي، منقطع[5].

أقول: الترجمة نفسها في الجرح والتعديل، وكذا في الثقات دون قوله: منقطع[6].

وعمرو بن دينار المكي الراوي عن عبدالرحمن وفاته سنة ١٢٦هـ، فكأن إدراك عبدالرحمن لعمر وعلي غير ممكن فأراد البخاري بقوله: منقطع، أي لم يسمع منهما، والله أعلم.

هـ-عبيدالله بن بشير بن جرير البجلي، روى عنه يونس بن أبي إسحاق، منقطع، عن أبي أمامة ﵁ [7].

أقول: عبيدالله ترجمه ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: يروي المقاطيع[8].

المعنى الثالث: وقد يريد بالمنقطع المرسل المعروف، وهو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ .

ومن ذلك:

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٤/٣.

[2] -ابن حبان ،الثقات، ٢٤٠/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٤٨/٣.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٧/٤.

[4] -ابن حبان، الثقات، ٤٤٢/٦.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٠/٥.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٥/٥، وابن حبان، الثقات، ١٠٧/٥.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٤/٥-٣٧٥.

[8] -ابن حبان، الثقات، ١٤٣/٧.

أ-الحسن بن أبي إبراهيم، عن فرقد، عن إبراهيم، عن النبي ﷺ : كنت نهيتكم عن زيارة القبور، وقال بعضهم: عن فرقد، عن مسروق، عن عبدالله عن النبي ﷺ ، منقطع[1].

أقول: مراد البخاري بقوله : منقطع ،يحتمل أمرين: إما في رواية إبراهيم عن النبي ﷺ ، وهذا هو المرسل المعروف، وإما أن بعض الرواة لم يسمع بعضهم من بعض ، والظاهر الأول؛ لأني لم أجد في رواة الإسناد من تكلم في سماعه من الآخر.

ب-عبدالعزيز بن عقبة بن سلمة الأسلمي، سمع عبدالملك بن رافع[2]، روى عنه يزيد بن عمرو الأسلمي ، لا يصح حديثه، منقطع[3].

عبدالعزيز ترجمه العقيلي نقلاً عن البخاري لكن قال: عن عبدالله بن رافع -وهو يؤيد صحة ما قاله محقق التاريخ- ثم أخرج الحديث الذي أشار إليه البخاري من طريق حاتم بن إسماعيل، عن يزيد بن عمرو، عن عبدالعزيز بن عقبة قال: صليتُ مع عبدالله بن رافع بن خديج صلاة العصر، قال: فأهل البادية يؤخرون العصر فأخرها، قال: فقلت له: لقد أخرت هذه الصلاة فقال بيديه وحركهما: مالي وللبدع، مرتين أو ثلاثاً، هذه صلاة آبائي مع رسول الله ﷺ [4]. فكأنه أراد بالانقطاع الإرسال المعروف.

رابعاً: وجدت أن أغلب من قال في تراجمهم: منقطع، هم من طبقات من بعد الصحابة: التابعين فمن دونهم.

خامساً: وجدته استعمل هذا المصطلح بمعنى أن التابعي لم يسمع من الصحابي، وبعض هؤلاء التابعين لهم إدراك للصحابة الذين نفى السماع منهم، لكن خشيت أن أحمّل البخاري ما لم يقل، فأعرضت عن ذكر هذه الأمثلة؛ لأن هذا المصطلح في أكثر أحيانه يعني عنده -كما أسلفت- ما يقابل المرفوع.

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٢٨٧.

[2] -قال محقق التاريخ -رحمه الله- كذا في الأصل، وفي الجرح والتعديل: عبدالله بن رافع، ولعله هو الصواب، لأن عبدالملك بن رافع لم نجده في التاريخ ولا في الجرح والتعديل، ولا في التهذيب، فالظن الغالب أنه من سهو الكاتب.
أقول: وصدق ظنه فهو كذلك في مصادر التخريج كما يأتي، ثم رأيت في الكامل لابن عدي، ٥/١٩٢٧ الذي يروي عن البخاري من طريق ابن حماد فإذا فيه: سمع عبدالملك بن رافع. فاتضح أن الخطأ قديم.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦/٢٣-٢٤.

[4] -العقيلي ، الضعفاء الكبير، ٣/١٣.

سادساً: جمع البخاري في بعض التراجم بين المرسل والمنقطع في نفس السياق. وكأنه يريد الترادف بينهما: إما بمعنى الإرسال –أي وجود سقط في الإسناد– أو بمعنى الانقطاع –أي أنه خبر دون المرفوع– في اصطلاحه الذي ذكرته عنه.

وأكتفي بمثالين للتوضيح:

١-إسحاق بن محمد الجعفي، روى عنه محمد بن طلحة، مرسل منقطع[1].

قال ابن أبي حاتم: إسحاق بن محمد الجعفي روى عن(صوابها: عنه) محمد بن طلحة، مرسل، سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك، زاد أبو زرعة: يعد في الكوفيين، سمعت أبي يقول: مجهول.وقال ابن حبان: يروي المقاطيع، روى عنه محمد بن طلحة[2].

أظنه يريد أنه روى أثراً.

٢-سليمان بن عبدالله، سمع عروة، مرسل، قاله عبدة عن ابن إسحاق، منقطع[3].

أقول:في الرواة سليمان بن عبدالله بن عويمر ،فرّق البخاري بينه وبين صاحب الترجمة،وأما ابن أبي حاتم عن أبيه فجعلهما واحداً ،وقال: روى عن عروة، منقطع. روى عنه ابن أبي الزناد ومحمد بن إسحاق [4].

ووجدت خبره في مراسيل أبي داود، من طريق جرير، عن ابن إسحاق، عن سليمان بن عبدالله بن عويمر قال: كنت مع عروة بن الزبير، فأشرت بيدي إلى السحاب فقال: لا تفعل فإن النبي ﷺ نهى أن يشار إليه[5].فكأنه يريد أنه روى خبراً مرسلاً عن النبي ﷺ .

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٠١/١.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٣/٢، ابن حبان، الثقات،١١٢/٨.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣/٤.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٥/٤، ومثله في تهذيب ابن حجر، ١٧٨/٤.

[5] -أبو داود، المراسيل، (٥٢٩).

الفصل الثاني

منهج البخاري في التعليل بالتفرد والغرابة والمخالفة في الإسناد

المبحث الأول: التعليل بالتفرد والغرابة

يقول ابن الصلاح في بيان كيفية إدراك العلة:

"ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث.."[1].

فقد أوجز، رحمه الله وأجزل مثوبته، بهذه الكلمات، أن العلة تدرك بالتفرد و المخالفة، وكتب العلل تقوم في غالبها عليهما. ولذا قمت بإفراد التفرد بمبحث، والمخالفة بتفصيلاتها بمبحث آخر.

وقبل أن أدخل في بيان منهج البخاري في التعليل بالتفرد، كتبت مقدمة موجزة في معنى التفرد، واصطلاحاته في كتب علوم الحديث والعلل، وحكم التفرد، معتمداً على ما قاله أهل الشأن في كتبهم ، مع تسجيل مشاهداتي في كتب العلل، التي خبرتها -ولله الحمد- عن قرب.

تعريف التفرد: هو أن يروي شخص من الرواة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد: "حديث غريب"، أو "تفرد به فلان"، أو "هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه"، أو "لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان"[2].

والفرد و الغريب ضد المشهور.

وقد كان السلف يمدحون المشهور، ويذمون الغريب منه في الجملة:

قال ابن المبارك: (العلم: الذي يجيئك من ها هنا، ومن ههنا)[3]، يعني المشهور.

قال ابن مهدي: قيل لشعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: (الذي إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، فأكثر، طرح حديثه)[4].

---

[1] -ابن الصلاح، المقدمة، ص٨٢.

[2] -انظر: حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص١٤.

[3] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٢٢/٢.

[4] - الخطيب، الكفاية، ص١٧٣.

وقال أبو نعيم: (كان عندنا رجل يصلي كل يوم خمسمائة ركعة، سقط حديثه في الغرائب)[1].

وقال زهير بن معاوية: (ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث)[2].

وروى مسلم في مقدمة صحيحه من طريق حماد بن زيد أن أيوب قال لرجل: لزمت عمراً؟ قال: نعم، إنه يجيئنا بأشياء غرائب. قال: يقول له أيوب: إنما نفرُّ أو نفرق من تلك الغرائب[3].

وقال عثمان بن سعيد: سمعت أبا عبدالله، يعني أحمد بن حنبل، يقول: (شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها)[4].

وقال المروذي: سمعت أحمد يقول: (تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم!)[5].

وقال محمد بن سهل بن عسكر: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء، فاعلم أنه حديث صحيح)[6].

والكلام المنقول عنهم في هذا كثير.

---

[1] -المصدر السابق.

[2] -انظر لهذه النصوص: الخطيب، الكفاية، ص١٧١-١٧٣، وابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٢١/٢-٦٢٢.

[3] -مسلم، مقدمة الصحيح، ٢٣/١.

[4] -الخطيب، الكفاية، ص١٧٢.

[5] - الخطيب، الكفاية، ص١٧٢.

[6] -انظر لهذه النصوص: الخطيب، الكفاية، ص١٧٢، وابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٢٢/٢-٦٢٣.

اصطلاحات أهل العلم الدالة على التفرد والغرابة

الذي أريده هنا معرفة مباحث التفرد والغرابة، في كتب علوم الحديث ومصطلحه، والوقوف على الألفاظ التي استخدمها الأئمة أصحاب هذا الشأن التي تدل على ذلك في أحكامهم على الأحاديث في كتب العلل، والوقوف عندها باختصار، والذي دفعني إلى كتابة هذا، هو أن هناك بعض الاصطلاحات الدالة على التفرد أصبح لها في استعمال المتأخرين وعرفهم معنىً خاصاً، ضيّق ما كان واسعاً في استخدام الأوائل.

فمن مباحث التفرد والغرابة في كتب المصطلح والعلل:

١-الغريب:

من أول من وقفت له على تعريف للغريب: الإمام الترمذي، حيث قال -رحمه الله-: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان: رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد.. وضرب له أمثلة.. ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث[١]، وإنما تصح الزيادة ممن كان يعتمد على حفظه، ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد[٢].

وجعل الحاكم الغريب نوعا من أنواع علوم الحديث، وقال: وهو يشتمل على أنواع شتى لابد من شرحها.. وذكرها، وهي: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغرائب المتون. وضرب لها أمثلة كعادته في كل نوع، وهي كلها في تفرد راو من الرواة[٣].

ثم جعل ابن الصلاح في مقدمته الشهيرة الغريب نوعا مستقلا فيها، وقال: الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، ثم ذكر باقي أقسامه. وهو في الحقيقة نفس كلام الترمذي[٤]. وتبعه بعد ذلك المصنفون في علوم الحديث.

---

[١] -يدخل في كلام الترمذي ما عرف في كتب علوم الحديث باسم : زيادة الثقة، وزيادة الثقة عندهم تكون في المتن، وفي الإسناد برفع موقوف أو وصل مرسل. وقد جعل لها ابن الصلاح نوعا مستقلا سماه: معرفة زيادات الثقات وحكمها وهو النوع السادس عشر. انظر: ابن الصلاح، المقدمة، ص٧٧.

[٢] -الترمذي، العلل الصغير، آخر السنن، ٥/٧٥٨-٧٦٠.

[٣] -انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٩٤-٩٦.

[٤] - ابن الصلاح، المقدمة، ص٢٤٤.

واستعمال هذا المصطلح -أعني غريب- في كتب العلل قليل بالنسبة إلى غيره من الألفاظ الدالة على التفرد، فعلى سبيل المثال لم أجد في علل الترمذي إلا ثلاثة مواطن فقط[1].

وهناك مواطن قليلة أيضا في علل الدارقطني، مقارنة مع سعة الكتاب[2].

ولعل من أكثر كتب التراجم المعللة ذكرا لهذا المصطلح هو: الحلية لأبي نعيم.

وأثناء تتبعي للفظ "غريب" في كتاب ابن أبي حاتم، وجدته ذكره عن أبيه مرارا، لكني رأيت له معنى عنده غير الغريب الذي بمعنى "التفرد"، ولذا سأذكر أماكن وجوده عنده، لمن أراد النظر فيها[3].

٢-الفرد:

الفرد فيه كلام طويل في كتب المصطلح، وقد تنازع الناس هل هو والغريب نوع واحد أم نوعان، وما هي العلاقة بينهما[4]؟ وهذه العجالة ليست مجالا لمثل هذه التفريعات والتفصيلات.

أفرد الحاكم الفرد بنوع مستقل، ولم أجد قبله من تكلم عليه كاصطلاح، وجعله في ثلاثة أنواع، النوع الثاني منه: أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة. وضرب له ثلاثة أمثلة، وقال: هذا النوع من الأفراد يكثر ولا يمكن ذكره لكثرته، وهو عند أهل الصناعة متعارف[5].

ومن المتقدمين الذين لهم كلام دقيق متين عن الفرد: الخليلي في مقدمة إرشاده حيث جعلها أنواعا أشير إليها الآن، وسأذكرها فيما بعد إن شاء الله في حكم التفرد:

فقال: (وأما الأفراد فما يتفرد به حافظ مشهور ثقة، ومن الأفراد: الذي يتفرد به ضعيف، وما تفرد به غير حافظ، وما يتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه)[6].

---

[1] -انظر: الترمذي، العلل الكبير، ص٣٦ و٣٣٢ و٣٦٨.

[2] -انظر: الدارقطني، العلل، ١/١٨٧ و٢/٤٠ و٨١ و٣/١٠٧ و٢٤٦ و٢٥٨ و٤/١٧٦ و١٩٠ و٥/٢٤٧ و٢٦٣ و٦/١١١ و٨/١٠٦ و٢٢٣ و٢٥٩ و٩/٦٦.

[3] -انظر: ابن أبي حاتم، العلل، رقم (٨٤) و(٢٢٣) و(٢٨٨) و(٤١١) و(٩٠٤) و(١٤٠١) و(١٧٩٣) و(١٨٥٠) و(٢٢٦١) و(٢٤٣٤).

[4] -انظر: ابن حجر، نزهة النظر، ص٢٩، والسخاوي، فتح المغيث، ١/٢١٩-٢٢٣ و٣/٣٠-٣١.

[5] -انظر: الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص٩٦ و٩٩-١٠٠.

[6] -الخليلي، الإرشاد، ص١٠-١٣.

وبحثه ابن الصلاح في مقدمته في أكثر من نوع:

فتكلم عنه مع الشاذ ومع المنكر، ثم أفرد له نوعا خاصا تبعا للحاكم، كما قال هو نفسه، وقسم الأفراد إلى قسمين:

ما هو فرد مطلقا، وما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة.

أما الأول -وهو الذي يعنينا- فهو ما يتفرد به (الراوي) عن كل أحد[1]..

ومصطلح التفرد في استعمال أهل العلم كثير، منهم: أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو حاتم، والدارقطني وغيرهم[2].

٣-الشاذ:

أقدم تعريف وصلنا للشاذ هو تعريف الإمام الشافعي -رحمه الله- في قوله:(الشاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد ويرويه ثقة خلافه، زائدا أو ناقصا).

نقله عنه الخليلي في إرشاده، ورواه عنه الحاكم في معرفة علوم الحديث من طريق يونس ابن عبدالأعلى، ولفظه: (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثا لم يروه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثا فيشذ عنهم واحد فيخالفهم)[3].

و لم أجد هذا الكلام للشافعي في كتبه كالرسالة وغيرها، لكنه يفهم من تعريفه للحديث الصحيح عندما قال: "بريئا من أن يكون مدلسا: يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، أو يحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات بخلافه"[4].

وقيد المخالفة في الشاذ عند المتقدمين لم نجده إلا في كلام الشافعي.

فهذا الإمام الحاكم يجعل للشاذ نوعا من أنواع الحديث في كتابه، ويقول: (معرفة الشاذ من المرويات، وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديث في حديث، أو

---

[1] -ابن الصلاح، المقدمة، ص٦٨-٧٤ و٨٢.

[2] -انظر على سبيل المثال: أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ٢٧٣/٢ و٢٧٧، والترمذي، العلل الكبير، رقم (٣٧٧) و(٦٧٠)، ومسلم، التمييز، ص٢١٥، وابن أبي حاتم، العلل، رقم (٨٦٠) و(١٠٧٣) و(٢٦١١)، والدارقطني، العلل، ١٦١/١ و١٧٤، و١٨٤ و٩١٤، ١٠، ٢٠، و٤٢/٥، ٤٨ و١٣٦ و٥٥/٧، ٢١٢ و١١٢/٩ و١٦٩.

[3] -الخليلي، الإرشاد، ص١٣، والحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١١٩، وابن الصلاح، المقدمة، ص١٨، وابن رجب، شرح العلل، ٥٨٢/٢.

[4] -الشافعي، الرسالة، ص٣٨٢، وانظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٥٨٢/٢ في شرحه لكلام الشافعي هذا.

وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله فواهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة)[1].

وقال الخليلي، بعد أن نقل تعريف الشافعي: (والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به)[2].

أقول: أجزم بأن الحاكم والخليلي لا يريدان بالثقة هنا: الحافظ المشهور، وإنما من كان دونه من أهل الصدق، ودليلي على ذلك:

أما الحاكم فمن تصرفاته في المستدرك، فقد حكم على كثير من الأحاديث الأفراد بصحة إسنادها، وبل وصحح طائفة منها على شرط الشيخين، لأن رواها من الثقات المشاهير وهذه أمثلة أذكرها تدل على ما وراءها:

١-أخرج بإسناده عن عبدالله بن مسعود مرفوعا:(إن الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم أرزاقكم..) ثم قال: (حديث صحيح الإسناد تفرد به أحمد بن خباب المصيصي، وهو شرط من شرطنا في هذا الكتاب أنا نخرج أفراد الثقات إذا لم نجد لها علة)[3].

٢-وأخرج بإسناده إلى أبي هريرة مرفوعا: "لطهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب.." ثم قال: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.. وإنما تفرد به أبو عاصم (الضحاك بن مخلد) وهو حجة)[4].

٣-وأخرج بإسناده إلى طارق بن عبدالله المحاربي مرفوعا: "إذا كنت في صلاة فلا تبزق بين يديك ولا عن يمينك.." وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد على ما أصلته من تفرد التابعي عن الصحابي و لم يخرجاه)[5].

وأما الخليلي فلما تكلم عن الفرد قال: (فما ينفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه)، ثم أخرج حديثا ينفرد به مالك عن ابن شهاب[6].

---

[1] -الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص١١٩.

[2] -الخليلي، الإرشاد، ص١٣.

[3] -الحاكم، المستدرك، ٢٣٣/١.

[4] -المصدر السابق، ١٦٠/١.

[5] -الحاكم، المستدرك، ٢٥٦/١، وانظر أيضا: ١٦/١ و٢٢ و٥١ و٧٠-٧١ و١٥٢ و١٨٢ و١٨٤ و١٩١ و٢٤٠ وتتبع هذا في المستدرك يطول.

[6] -الخليلي، الإرشاد، ص١٠.

وبعد كتابة ما تقدم وجدت الحافظ ابن رجب يفسر كلام الخليلي في الشاذ فقال: (ولكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة الحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره، فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي فردا..) ثم نقل كلامه في الفرد الذي أوردته[1].

فالحمد لله على توفيقه. ولكنه فاته -رحمه الله- أن ينبه على معنى كلام الحاكم.

بعد هذا الذي أوضحته من مراد الحاكم والخليلي، تعلم أن اعتراض ابن الصلاح عليهما بتفرد الصحيحين معترض[2]، لأنك رأيت أنهما يقبلان ما انفرد به الثقات المشاهير.

وجمع ابن الصلاح بين كلام الشافعي في الشاذ والأئمة بعده، فجعل تفرد الراوي نوعين، مع المخالفة وبدونها، فقال: (إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ في ذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وإن لم تكن فيه مخالفة..) يأتي باقي كلامه هذا في حكم التفرد .

ولم أر في كتب العلل، بعد تتبع شديد، إطلاق لفظ "شاذ" في تعليل الأحاديث.

٤-المنكر:

المنكر طريقه طويل وشائك، لكثرة استعماله في كتب العلل، وكثرة معانيه، حيث لم أجد مصطلحا كثر استعماله كهذا، ومن فضل الله علي أني أفردته مع أخ لي فاضل في بحث منشور طرقت فيه "المنكر" عند أبي حاتم الرازي،[3] ولذا فإني أستعين بهذا البحث في أشياء هامة تفيدنا هنا، وأكتفي بالإشارة عن التفصيل.

تحدث الإمام مسلم عن المنكر -وهو من أوائل من وجدته تكلم فيه- فقال: "وعلامة المنكر في حديث المحدث: إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"[4].

---

[1] -ابن رجب، شرح العلل، ٢/٦٥٨-٦٥٩.

[2] -انظر: ابن الصلاح، المقدمة، ص٧٠.

[3] -غنام، قاسم محمد، وأحمد، أحمد عبدالله، الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم دراسة تطبيقية من خلال علل ابنه، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، العدد الأول، ٢٠٠٢م.

[4] -مسلم،مقدمة الصحيح، ١/٧.

قال الحافظ ابن حجر معقبا على كلام مسلم هذا: "فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك تسمى منكرة"[1].

وهذا المعنى الذي ذكره مسلم استعمله غيره من العلماء المتقدمين: كأبي داود وأبي حاتم والنسائي وغيرهم؛ يطلقون الحديث المنكر على ما في إسناده راو ضعيف أو شديد الضعف متروك[2].

ومن أشهر العلماء المتقدمين الذين نقل عنهم تعريف للمنكر الحافظ أبو بكر البرديجي - وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل، كما يقول ابن رجب- قال:(إن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرا)[3].

قال ابن رجب: (ذكر هذا في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ. وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر).

وما ذكره البرديجي منقول أيضا عن الإمام أحمد، فقد استنكر -رحمه الله- حديث عبدالله ابن دينار عن ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وهبته[4]، وقال: لم يتابع عبدالله بن دينار عليه، وأشار إلى أن الصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "الولاء لمن أعتق". لم يذكر النهي عن بيع الولاء وهبته. وعبدالله من الثقات[5]. بل استنكر حديث مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة: "إن الذين جمعوا الحج والعمرة طافوا حين قدموا لعمرهم، وطافوا لحجهم حين رجعوا من منى"[6]، فقال: لم يقل هذا أحد إلا مالك، وما أظن مالكا إلا غلط فيه، ولم يجئ به أحد غيره، وقال مرة: لم يروه إلا مالك، ومالك ثقة.

قال ابن رجب: (ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته للأحاديث في أن القارن يطوف طوافا واحدا)[7].

---

[1] -ابن حجر، النكت، ٢/٦٧٥.

[2] -انظر بحثنا المشار إليه ص١٣ و١٤.

[3] -انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٦٢٩.

[4] -أخرجه البخاري، الصحيح، (٢٥٣٥) و(٦٧٥٦) ، ومسلم، الصحيح، (١٥٠٦).

[5] -انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٦٢٩ و٦٥٣-٦٥٤، وانظر: ابن حجر، فتح الباري، ١٣/٨٢١٩.

[6] -أخرجه البخاري، الصحيح، (١٦٣٨)، ومسلم، الصحيح، (١٢١١).

[7] -انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٦٥٤.

أقول: لا يفهم من كلام أحمد والبرديجي وغيرهما كأبي حاتم وأبي داود أنهم يردون تفرد الثقات مطلقا، فهذا لا يمكن أن يقول به أحد، وإنما قد يقع الإشكال في بعض هذه التفردات من حيث مخالفتها، وهذا واضح من الأمثلة التي نقلتها عن أحمد، أو قد يكون هذا الثقة لا يصل إلى مرتبة ما يقبل تفرده.

وينقل ابن رجب عن البرديجي ما يؤيد الذي قلت، فيقول: "إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثا لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفا ولا يكون منكرا ولا معلولا".

ونقل عنه ابن رجب مثالا استنكره وهو ما رواه عمرو بن عاصم، عن همام، عن إسحاق ابن أبي طلحة، عن أنس أن رجلا قال للنبي ﷺ : إني أصبت حدا فأقمه علي ..... الحديث. فقال: (هذا عندي حديث منكر، وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم)[1]. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: هذا حديث باطل بهذا الإسناد[2]. مع أن الحديث مخرج في الصحيحين من هذا الوجه[3].

قال ابن رجب: (ولعل أبا حاتم والبرديجي إنما أنكرا الحديث لأن عمرو بن عاصم ليس عندهما في محل من يحتمل تفرده بمثل هذا الإسناد)[4].

أقول: فالأصل إذن في قول العلماء في الحديث: إنه منكر، يعني التعليل ، إلا أن توجد قرينة فيراد به مطلق التفرد، وكذا قولهم في الراوي: منكر الحديث، أو يروي المناكير، أو أنكر ما روى فلان، هي عبارات تضعيف إلا مع القرائن .

وقد رأيت لبعض أفاضل العلماء عبارات يفهم منها أن الأصل في معنى النكارة التفرد لا الضعف!! وقد نقل طائفة من أقوالهم اللكنوي في الرفع والتكميل[5].

فمن ذلك: قال السيوطي في رسالته: "بلوغ المأمول في خدمة الرسول ﷺ : "وصف الذهبي في الميزان عدة أحاديث في مسند "أحمد" و"سنن أبي داود" وغيرهما من الكتب المعتمدة

---

[1] -ابن رجب، شرح العلل، ٢/٦٥٤-٦٥٥.

[2] -انظر: ابن أبي حاتم، العلل، رقم (١٣٦٤).

[3] -أخرجه البخاري، الصحيح، (٦٨٢٣)، ومسلم، الصحيح، (٢٧٦٤).

[4] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٦٥٤-٦٥٥، وحمزة المليباري، الحديث المعلول، ص٧٤-٧٥، وعمرو بن عاصم لم أجد لأبي حاتم فيه كلاما وإنما نقل ابنه عن ابن معين أنه قال فيه: صالح، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦/٢٥٠.

[5] -انظر: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٢٠٠-٢٠٧.

بأنها منكرة، بل وفي الصحيحين أيضا، وما ذاك إلا لمعنى يعرفه الحفاظ وهو: أن النكارة ترجع إلى الفردية، ولا يلزم من الفردية ضعف لمتن الحديث فضلا عن بطلانه"[1].

أقول: بل وصف الذهبي هذه الأحاديث بالنكارة يريد بها الضعف، وإن كان رواتها ثقات من رواة الصحيح ، ودليل ذلك أن السيوطي ضرب مثالا في تدريب الراوي على قوله السابق، فقال: "قال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي وحسنه وصححه الحاكم على شرط الشيخين"[2].

أقول: رحم الله السيوطي، فالذهبي ذكر في الميزان عن أبي داود أن الوليد بن مسلم روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل منها عن نافع أربعة، ثم قال الذهبي: (ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن وحديثه..)[3]،وذكر حديثا آخر من مناكيره. فهل يفهم من عبارة الذهبي هذه أنه يريد فقط تفرد الوليد بن مسلم بالحديث؟ بل وأصرح من هذا ما قاله الذهبي تعليقا على نفس الحديث بعد تصحيح الحاكم له على شرط الشيخين، قال: (هذا حديث منكر شاذ أخاف أن يكون موضوعا، وقد حيرني والله جودة إسناده!!)

بل حتى الحافظ ابن حجر وقع في شيء من هذا في دفاعه عن بعض رواة الصحيح في توجيهه لكلام أحمد والبرديجي وغيرهما[4].

مع أنه من الأمور التي لا تخفى أن أهل الجرح والتعديل يختلفون في تعديل الرواة وتجريحهم، فكم تكلم العلماء في رواة مخرج لهم في الصحيحين؟ ولكل وجهة نظر، فلا يجوز صرف الألفاظ عن وجهها إلا بدليل.

وإطلاق النكارة على التفرد في كلام أهل التعليل كثير[5].

*تنبيه: أكثر الألفاظ التي تدل على التفرد في استخدام أهل العلم: "لا نعرفه إلا من حديث فلان" أو "لم يروه عن فلان إلا فلان" أو "لم يروه إلا فلان". ومن الألفاظ -وهي دون الأولى -: لا يتابع عليه، وقد أكثر منها البخاري، كما يأتي..

---

[1] -انظر: السيوطي، بلوغ المأمول، مع الحاوي للفتاوي، ٢/١١٣-١١٤.

[2] -السيوطي، تدريب الراوي، ١/١٥٦، والحديث في سنن الترمذي، رقم (٣٥٧٩)، والمستدرك، ١/٣١٦-٣١٧.

[3] -الذهبي، الميزان، ٤/٣٤٧.

[4] -انظر: ابن حجر، هدي الساري، وترجمة يونس بن القاسم الحنفي ص٦٣٩.

[5] -انظر: بحثي السابق، ص٢٥، وما بعدها.

حكم التفرد بالحديث:

١-يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: (حكم أهل العلم والذي يعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته.

فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عن أحدهما العدد من الحديث، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس)[١].

فهذا كلام واضح في قبول تفردات الأئمة المشهورين المكثرين من الحديث أو المختصين بشيوخهم، والنقول عن العلماء في هذا كثيرة جدا**:

قال حماد بن أسامة: (لو أن عبدالرحمن بن مهدي أغرب عن سفيان الثوري ألف حديث ما أنكرته عليه، وذلك أني دخلت على سفيان الثوري في مرضه بالبصرة، فرأيت عبدالرحمن يوصي يلي سفلته بيده)[٢].

وقال ابن المديني في شبابة بن سوار الفزاري: (كان شيخا صالحا إلا أنه يرى الإرجاء، ولا ننكر لرجل سمع من رجل ألفا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب)[٣].

وقال البخاري: (محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد)[٤].

وقال الإمام مسلم: (وللزهري نحو من تسعين حديثا يرويها عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد)[٥].

---

[١] -مسلم ، مقدمة الصحيح، ص٧.

**ملاحظة هامة استفدت هذه النقول من كتاب الخبر الثابت إعداد يوسف اللحياني، ص١٣٢-١٣٧.

[٢] -ابن عدي، الكامل، ١/١٢٠، والعبارة فيها تحريف شديد. لم أتبينه.

[٣] -المزي، تهذيب الكمال، ٣٤٧/١٢.

[٤] -انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٢٧/١.

[٥] -مسلم، الصحيح،١٢٦٨/٣،في كتاب الأيمان بعد حديث (١٦٤٨).

ورغم قبول العلماء لتفردات الثقات إلا أن لهم انتقادات لأحاديث كبار الأئمة في أحاديث ليست بالقليلة.

وفي هذا يقول الإمام ابن رجب الحنبلي – رحمه الله- في شرحه لعلل الترمذي الذي لم يصنف في بابه مثله:

"أكثر الحفاظ المتقدمين يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[1].

أقول: وليس بعد هذا البيان والتفصيل كلام.

وآخذ منه أن الأصل في الحديث المذكور في كتب العلل، وفيه حكم على تفرد أحد رواته به وإن كان من الكبار أن الحديث معلول إلا إذا كانت هناك قرائن تدل على غير هذا.كما قدمت.

٢-وللخليلي كلام في الأفراد متين، وعدت بنقله فيما سبق، يقول -رحمه الله-: "فما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه.

فأما من الأفراد الذي يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ (وذكر مثالا).

وما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله، وإن لم يتهم بالكذب. ونوع آخر من الأفراد: لا يحكم بصحته ولا ضعفه يتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه..[2]

٣-ويلخص ابن الصلاح كلام من سبقه فيقول: (إذا انفرد الراوي بشيء فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه، قبل ما انفرد به و لم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة.وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له مزحزحا له عن حيز الصحيح. ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه. فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه و لم يحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر)[3].

---

[1] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٥٨٢/٢.

[2] -الخليلي، الإرشاد، ص١٠-١٣.

[3] -ابن الصلاح، المقدمة، ص٧٠-٧١.

أقول: فالعمدة في قبول التفرد وعدم قبوله على كلام أهل التعليل والجرح والتعديل فإليهم المفزع وعليهم العهدة؛ لأنهم هم الذين خبروا الرواة وسبروا مروياتهم .وأمر التفرد والتعليل به ليس نحن منه بسبيل، فقد زلت فيه أقدام، واعترض الناس في زماننا على السابقين في هذا، فقبلوا ما ردوا، وصححوا ما ضعفوا، دون علم وبصيرة، ودون دراية بمنهج القوم وطرائقهم، فالله المستعان وإليه الشكوى..

*تنبيه هام: يقول الحافظ ابن حجر في النكت: (من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في "المعجم الأوسط"، ثم الدارقطني في كتاب "الأفراد"، وهو ينبئ على اطلاع بالغ، ويقع التعقب فيه كثيرا بحسب اتساع الباع وضيقه أو الاستحضار وعدمه، وأعجب من ذلك أن يكون المتابع عند ذلك الحافظ نفسه، فقد تتبع العلامة مغلطاي على الطبراني ذلك في جزء مفرد، وإنما يحسن الجزم بالإيراد عليه حيث لا يختلف السياق أو حيث يكون المتابع ممن يعتبر به، لاحتمال أن يريدوا شيئا من ذلك بإطلاقهم، والذي يرد على الطبراني ثم الدارقطني، من ذلك أقوى مما يرد على البزار، لأن البزار حيث يحكم بالتفرد إنما ينفي علمه فيقول: "لا نعلمه يروى عن فلان إلا من حديث فلان". وأما غيره فيعبر بقوله: "لم يروه عن فلان إلا فلان"، وهو وإن يلحق بعبارة البزار على تأويل، فالظاهر من الإطلاق خلافه، والله أعلم)[1].

وأزيد على كلام الحافظ فأقول: إذا أعل الأئمة حديثا ما بالتفرد فلا يعترض عليهم بالمتابعات الموجودة في أسانيد المتأخرين، مثل كتب الخطيب وأبي نعيم وتاريخ دمشق، وكذا الأجزاء الحديثية وغيرها، كون هذه الكتب جمعت غرائب الأسانيد ومنكراتها - في الغالب -، وما نظرت مرة في أسانيد هذه الكتب إلا رجعت خاسرا، هذا مع الوقت الطويل الذي يتطلبه البحث في رواتها لكثرتهم، وعدم وجود تراجم لكثير منهم خاصة في طبقات شيوخ المصنفين ومن بعدهم، وهناك بعض الأمثلة تراها خلال الرسالة، بعون الله تعالى.

التعليل بالتفرد عند البخاري:

لقد أكثر الإمام البخاري من التعليل بالتفرد في كتابه، حيث وحدته يقول: لا يتابع عليه، أو لا يتابع على حديثه، ونحوها، (١١٣مرة)[2]، جلها في تفردات الضعفاء والمتروكين والمجاهيل والمسكوت عنهم، ومنها ثمانية مواطن في تراجم الثقات، ومرة أعل حديثا بالتفرد في ترجمة ثقة،

---

[1] -ابن حجر، النكت، ٧٠٩/٢.

[2] -ووجدته في موطن يقول: لا يتابع في رفعه، البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٩/١.

يريد تفرد أحد رواة الإسناد الضعفاء، وأعل ثلاثة أحاديث بالتفرد في تراجم الصحابة، يريد تفرد أحد رواة الإسناد.

أما القسم الأول وهم المجاهيل والضعفاء.. فقد درستهم كلهم، أذكر طائفة منهم ثم أسجل ملاحظاتي:

١-محمد بن إسماعيل الضبي، عن أبي المعلى العطار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال رجل للنبي ﷺ :علمني عملا أدخل الجنة. قال: "كن مؤذنا أو إماما أو بإزاء الإمام".

منكر الحديث لا يتابع على هذا[1].

محمد بن إسماعيل أشار ابن أبي حاتم إلى حديثه هذا، و نقل عن أبيه قوله: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات. وترجمه العقيلي وابن عدي والذهبي نقلا عن البخاري، وقال العقيلي: (لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به)[2]. وقال ابن عدي: (ومحمد بن إسماعيل الضبي هذا لا أعرف له حديثا غير هذا، وهذا الذي أنكره عليه البخاري).

٢-محمد بن سلام الخزاعي، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في الذي يأتي البهيمة والرجل يصبح في غضب الله. لا يتابع عليه[3].

محمد بن سلام ترجمه ابن أبي حاتم والعقيلي بنفس ما هو عند البخاري، وقال أبو حاتم: مجهول.[4]وذكره ابن عدي في كتابه ونقل قول البخاري ثم أخرج حديثه بإسناده، وقال: (وهذا كما ذكره البخاري منكر لا يتابع محمد بن سلام عليه، وعندي أن أنكر شيء لمحمد بن سلام هذا الحديث، وهذا الذي أنكره البخاري، ولا أعلم رواه عن محمد بن سلام غير ابن أبي فديك)[5].

وقال الذهبي: (لا يعرف)[6]. ثم نقل قول البخاري فيه.

---

[1] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٣٧/١. وأخرج حديثه: الطبراني، المعجم الأوسط، ٣٢٧/١قال الهيثمي: فيه محمد بن إسماعيل الضبي، وهو منكر الحديث.مجمع الزوائد ٣٢٧/١.

[2] -ابن حبان، الثقات، ٤٨/٩، والعقيلي، الضعفاء، ٢١/٤-٢٢،وابن عدي، الكامل، ٢١٣٢/٦،والذهبي، الميزان، ٤٨١/٣.

[3] -البخاري ،التاريخ الكبير ١١٠/١.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٧٨/٧، والعقيلي، الضعفاء، ٨٢/٤.

[5] -ابن عدي، الكامل، ٢٢٣٣/٦.

[6] -الذهبي، الميزان، ٥٦٧/٣.

٣-محمد بن عبد الكناني، روى عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس: (دفع النبي ﷺ من عرفة كالمستطعم السائل رافعا يديه). لا يتابع فيه[١].

محمد بن عبد الكناني قال فيه أبو حاتم: مجهول، وترجمه العقيلي وابن عدي والذهبي نقلا عن البخاري[٢].وقال العقيلي بعد أن وصل حديثه هذا: (وهذا يروى بغير هذا الإسناد بإسناد أصلح من هذا)[٣]. وقال ابن عدي : (وهذا أيضا من الأسامي التي يريد البخاري أن يكثر كل من اسمه محمد وإن روى حرفا واحدا، وهذا الذي يروي عن عطاء وعامر بن عبدالله وعمرو بن دينار مقاطع). وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

٤-محمد بن عبدالله بن إنسان، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن أبيه، قال: أقبلنا مع النبي ﷺ فذكر أن صيد وج حرام، وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيف. و لم يتابع عليه[٥].

محمد بن عبدالله ذكره البخاري في الضعفاء، وقال: في (حديثه نظر)،وقال فيه ابن معين: (ليس به بأس)، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي، في حديثه نظر)، وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وأورده العقيلي في الضعفاء ونقل كلام البخاري فيه، ووصل حديثه الذي علقه البخاري وقال: (ولا يتابع عليه إلا من جهة تقارب هذا)[٧].

أقول: و لم أجد من تابعه في جميع مصادر الحديث التي وقفت عليها.

وأشار البخاري في ترجمة عبدالله بن إنسان إلى هذا الحديث، وقال: (روى عنه ابنه محمد، لم يصح حديثه).[٨]

---

[١] -البخاري ،التاريخ الكبير ١/١٢٧.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٠٩/٧، والعقيلي، الضعفاء، ٨٧/٤، وابن عدي، الكامل، ٢٢٤٢/٦ ،والذهبي، الميزان، ٥٩٨/٣

[٣] -يشير إلى ما رواه البخاري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة ...وقال (أي النبي ﷺ): أيها الناس عليكم بالسكينة. البخاري، الصحيح، (١٦٧١).

[٤] -ابن حبان، الثقات، ٤٠٦/٧،.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤٠/١، والحديث أخرجه: أحمد، المسند، (١٤١٦)، والحميدي، المسند، (٦٣)، وأبو داود، السنن، (٢٠٣٢)، والبيهقي، السنن الكبرى، ٢٠٠/٥.

[٦] -البخاري، الضعفاء، رقم (٣٢٧). وابن حبان، الثقات، ٣٣/٩.

[٧] -العقيلي، الضعفاء، ٩٢/٤-٩٣.

[٨] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٥/٥.

٥-محمد أبو عمر ،سمع علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه: كان النبي ﷺ إذا دخل السوق، قال: بسم الله.. قال محمد: هذا لا يتابع عليه[١].

محمد لم أجده، والحديث رواه الحاكم من هذا الطريق وفيه: أبو عمرو، ولم يسمه محمدا، قال الذهبي في التلخيص: (وأبو عمرو لا يعرف)[٢]. ورواه الطبراني في الدعاء وفي المعجم الكبير وفي الأوسط ، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن علقمة إلا محمد بن أبان، ولا يروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد)[٣].

٦-محمد بن مزاحم، عن صدقة ،عن أبي عبد الرحمن،عن سلمان، عن النبي ﷺ بحديث لم يتابع عليه[٤].

محمد بن مزاحم، قال أبو حاتم: (منكر الحديث متروك الحديث)[٥]، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي الحديث الذي أسنده البخاري عن سلمان، قال: (أوصاني خليلي ﷺ إذا جمعت أهلي أن نجتمع على طاعة الله ﷻ)وذكر حديثا فيه طول[٦].وقال ابن عدي: (ومحمد بن مزاحم ليس بالمعروف في هذا الإسناد الذي ذكره البخاري لا أدري ما هو مثل هذا يحتمل كل ما جاء به).كذا العبارة.

٧-محمد بن مسلمة، عن أبي سعيد وأبي هريرة، عن النبي ﷺ في ساعة الجمعة وهي بعد العصر. وقال: ولا يتابع في الجمعة[٧].

محمد بن مسلمة ذكره ابن حبان في الثقات[٨]، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي الحديث الذي أسنده البخاري هنا، ثم قال: (والرواية في فضل الساعة التي في يوم الجمعة ثابتة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه، وأما التوقيت فالرواية فيها ثابتة، والعباس

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٩/١.

[٢] -الحاكم، المستدرك، ٥٣٩/١.وتلخيص الذهبي بهامشه.

[٣] -الطبراني، الدعاء، (٧٩٤) و(٧٩٥)، وفي المعجم الكبير، (١١٥٧) وفي الأوسط(٥٥٨٩).

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٧/١.

[٥] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٠/٨.

[٦] -العقيلي، الضعفاء، ١٣٥/٤،وابن عدي، الكامل، ٢٢٦٧/٦.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٩/١. والحديث أخرجه: عبدالرزاق، المصنف، (٥٥٨٤)، وأحمد، المسند، (٧٦٨٨)، والطبراني، الدعاء، (١٧٩).

[٨] -ابن حبان، الثقات ٣٧٣/٥.

رجل مجهول لا نعرفه، ومحمد بن مسلمة أيضا مجهول، وأما العصر فالرواية فيها بينة-كذا:ولعل الصواب:لينة-) .وقال ابن عدي: (ومحمد بن مسلمة هذا ليس بالمعروف، وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد)[1].

٨-محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، عن جده :(ليدفنن عيسى بن مريم مع النبي ﷺ في بيته).

قال محمد: (هذا لا يصح عندي، ولا يتابع عليه)[2].

محمد بن يوسف ذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه، وذكره ابن حبان في الثقات.[3]

ونقل ابن حجر في التهذيب قول البخاري من هنا[4].

٩-إبراهيم بن صالح الباهلي، سمع أباه، سمع أبا هريرة قال: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: "إن الله يبعث يوم القيامة من مسجد العشار قوما شهداء وهي بالأبلة". سمع منه حبان، ولا يتابع عليه[5].

إبراهيم بن صالح هو ابن درهم الباهلي، سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[6]. وأورده العقيلي و لم يذكر قول البخاري فيه، وأخرج حديثه هذا ثم قال: (وإبراهيم وأبوه ليسا بمشهورين بنقل الحديث، والحديث غير محفوظ)، ونقل الذهبي قول البخاري فيه، وقال: (ضعفه الدارقطني).[7]

١٠-إسماعيل بن حستاس، سمع عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعون درهما. وهذا حديث لم يتابع عليه[8].

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ١٤٠/٤، وابن عدي، الكامل ٢٢٧٠/٦.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٢/١.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١٨/٨، وابن حبان، الثقات، ٣٦٨/٥.

[4] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٧١/٩.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٣/١.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٦/٢، وابن حبان، الثقات، ١٥/٦.

[7] -العقيلي، الضعفاء، ٥٥/١، والذهبي، الميزان، ٣٧/١.أقول: في ضعفاء الدارقطني ص٢٧١: بصري مقل.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٩/١.

إسماعيل سكت عنه ابن أبي حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات[1] ، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري ، وأخرج العقيلي أثره هذا ،وقال ابن عدي: (وهذا الذي قاله البخاري من ذكر إسماعيل هذا لم أجد لما قال أثرا فأذكره).[2]

١١-إسماعيل بن عبدالرحمن، عن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ : (أول من صنعت له الحمامات سليمان). وقال: (فيه نظر، لا يتابع فيه، حديثه عن الكوفيين)[3].

إسماعيل بن عبدالرحمن ، قال ابن معين: (والذي سبق إلى قلبي أن إسماعيل الذي يروي عنه أبو حفص الأبار هو إسماعيل الأودي)، وقال الأزدي: (منكر الحديث)[4] ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (شيخ)[5]. وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري ، وقال العقيلي: (لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به). ثم أخرج حديث الحمامات. وقال ابن عدي بعد أن أخرج حديثه هذا وحديثا آخر: (ولا أعرف له غيرهما)[6].

وحديثه هذا أخرجه الطبراني في الأوسط، وفي الأوائل من طريق إبراهيم بن مهدي به.[7]

ووقع خطأ في نسبة إسماعيل هذا في الأوائل إلى ابن عبدالله الكندي.

قال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد تفرد به إبراهيم بن مهدي).

أقول: إبراهيم بن مهدي قال العقيلي: حدث بمناكير، ثم أخرج حديثه هذا[8].

١٢-إسماعيل بن المثنى، عن يزيد بن أبي خالد، عن عروة، عن معاذ بن جبل رفعه في المرجئة.لا يتابع في حديثه[9].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٤/٢، وابن حبان، الثقات، ١٧/٤.

[2] -العقيلي، الضعفاء، ٨١/١، وابن عدي، الكامل، ٣١٤/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٦٢/١.

[4] -ابن معين، التاريخ ، رواية الدوري، ٣٥/٢،والذهبي، الميزان، ٢٣٧/١.

[5] -ابن حبان، الثقات، ٤١/٦.

[6] -ابن عدي، الكامل، ٢٨٣/١، والعقيلي، الضعفاء، ٨٤/١.

[7] -الطبراني، المعجم الأوسط (٤٦٤) والأوائل رقم (١٢).

[8] -العقيلي، الضعفاء، ٦٨/١.

[9] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٥/١.

إسماعيل بن المثنى ترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري. وأخرج ابن عدي حديثه الذي علقه البخاري هنا، وقال: (وإسماعيل بن المثنى هذا لا أعرفه إلا بهذا الحديث). وذكره ابن حبان في الثقات.[1]

١٣-أيوب بن وائل، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الدعاء، و لم يتابع عليه[2].

أيوب بن وائل سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال الأزدي: (مجهول)[4]، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري ،وخرج العقيلي حديثه ،وقال ابن عدي: (وأيوب هذا لا أعرفه و لم أجد له شيئا، ولعله بصري، وما أظن أن له غير هذا الحديث الواحد الذي ذكره البخاري).[5]

١٤-أسماء بن الحكم عن علي بن ربيعة سمع عليا(فذكر استحلاف علي لمن حدثه)،و لم يتابع عليه[6].يأتي في نقد المتن[7].

١٥-بشر عن مجاهد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: الكذب بالقدر[8]. لا يتابع عليه، وهو حديث منكر[9].

بشر ذكره ابن حبان في الثقات وقال: (شيخ كأنه من أهل الشام يروي المقاطيع)[10]، وذكره ابن عدي في الكامل ونقل قول البخاري فيه، وقال: (وهذا الحديث لم أخرجه لأنه لبشر و لم ينسب و لم يروه عن مجاهد غيره). وقال الذهبي في الميزان: (فيه شيء).[11]

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ٩٥/١، وابن عدي، الكامل، ٣١٥/١،وابن حجر ، اللسان، ٤٣١/١، و لم أجده في الثقات المطبوع.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٥/١.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦١/٢، وابن حبان، الثقات، ٦٠/٦-٦١.

[4] - الذهبي، الميزان، ٢٩٥/١.

[5] -العقيلي، الضعفاء، ١١٧/١، وابن عدي، الكامل، ٣٥٠/١.

[6] -البخاري،التاريخ الكبير،٥٤/٢.

[7] -ص٢٥٩.

[8] -كذا في المطبوع وفي لسان الميزان، ٣٦/٢.. في المكذب بالقدر، أفاده محقق التاريخ الكبير.

[9] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٦/٢-٨٧.

[10] -ابن حبان، الثقات ،٩٣/٦.

[11] -ابن عدي، الكامل، ٤٥١/٢ ، والذهبي ، الميزان، ٣٢٧/١.

١٦-بكر بن معبد حدثني العوام بن المقطع أن أباه حدثه أن عليا مر بشط الفـــرات...، ثم قال: (هذا لا يتابع عليه)[1].

بكر بن معبد أشار ابن أبي حاتم إلى روايته هذه، ونقل عن أبيه: مجهول[2] . وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي حديثه هذا، وقال ابن عدي: (وبكر بن معبد هـــذا غير معروف وإنما مراد البخاري أن يذكر كل من اسمه بكر، ولا أعرف له من المسند شيئا غير مـا ذكره البخاري).[3]

١٧-ثعلبة بن يزيد الحماني، فيه نظر، قال النبي ﷺ لعلي: إن الأمة ستغدر بك، ولا يتـابع عليه[4].

ثعلبة بن يزيد قال النسائي: ثقة، وسكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، ثم ذكره في المجروحين، وقال: (كان غاليا في التشيع لا يحتج بأخباره التي ينفرد بها عن علـــي)[6]. وذكره العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري ثم أخرجا حديثه هذا. وأخرج له ابن عدي حديثـا آخر من حديثه عن علي، وقال: (ولثعلبة عن علي غير هذا، ولم أر له حديثا منكرا في مقدار مـا يرويه، وأما سماعه من علي ففيه نظر كما قال البخاري)[7].

١٨-ثعلبة بن بلال العبدي، قال: ثنا عبيدالله بن أبي بكر بن أنس، عن أبيه، عن أنـس: شرب النبي ﷺ اللبن وكان يصيب ثوبه ولا يتوضأ، ولا يتابع عليه[8].

ثعلبة سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[9]، وقال الذهبي: (ثعلبـة بـن بلال، لا يعرف، حدث عنه القواريري بخبر منكر، قال البخاري: لا يتابع عليه).[10]

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٩٥.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٣٩٢.

[3] -العقيلي، الضعفاء، ١/١٤٧، وابن عدي، الكامل، ٢/٤٦١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/١٧٤.

[5] -وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٦٣.

[6] -ابن حبان، الثقات، ٤/٩٨، والمجروحين، ١/٢٠٧.

[7] -العقيلي، الضعفاء، ١/١٧٨،و ابن عدي، الكامل، ٢/٥٣٦.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/١٧٥.

[9] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٦٥، وابن حبان، الثقات، ٦/١٢٨.

[10] -الذهبي ، الميزان، ١/٣٧٠.

١٩- الحكم أبو عمرو، عن ضرار بن عمرو، عن أبي عبدالله الشامي، عن تميم الداري عن النبي ﷺ قال: "الجمعة واجب إلا على امرأة أو صبي أو مريض أو مسافر أو عبد"، ولم يتابع عليه[١].

الحكم هذا سماه ابن أبي حاتم الحكم بن عمرو أبا عمرو، وقال: سألت أبي عنه، فقال: (شيخ مجهول). وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وذكره الذهبي في الميزان نقلا عن البخاري[٣]. والحديث ذكره ابن أبي حاتم في العلل بهذا الإسناد وسأل أبا زرعة عنه، فقال: (هذا حديث منكر).[٤]

٢٠-حسين بن ميمون الخندقي، عن عبدالله بن عبدالله قاضي الري، عن ابن أبي ليلى: قال: سمعت عليا قال: سألت النبي ﷺ أن يوليني الخمس... وهو حديث لم يتابع عليه[٥].

حسين بن ميمون، قال ابن المديني: (ليس بمعروف قل من روى عنه)، وقال أبو زرعة: (شيخ)، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي في الحديث يكتب حديثه)[٦]. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)[٧]. وذكره العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري وأخرجا حديثه هذا.وقال ابن عدي: (وحسين بن ميمون هذا قصته مثل الأول (راو قبله) وهو هذا الحديث الواحد)[٨].

٢١-حوط، سمع زيد بن أرقم،قال:ليلة القدر ليلة تسع عشرة،وهي ليلة القرآن. وهذا منكر، لا يتابع عليه[٩].

حوط، قال فيه أبو حاتم: (شيخ يكتب حديثه)، ونسبه ابن حبان في الثقات: حوط بن عبدالعزيز[١٠]. وذكره العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي أثره هذا، وقال:

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٧/٢.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١٩/٣، وابن حبان، الثقات، ١٩٣/٨.

[٣] -الذهبي، الميزان، ٥٧٨/١.

[٤] -ابن أبي حاتم، العلل، ٤٠٨/١ رقم (٦١٣).

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨٥/٢.

[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦٥/٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٢١/٢.

[٧] -ابن حبان، الثقات، ١٨٤/٨.

[٨] -والعقيلي، الضعفاء، ٢٥٣/١، وابن عدي، الكامل، ٧٦٥/٢، والذهبي، الميزان، ٥٤٩/١.

[٩] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٩١/٣.

[١٠] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٨/٣، وابن حبان، الثقات، ١٨١/٤.

(والأحاديث الصحاح في ليلة القدر في العشر الأواخر).وقال ابن عدي: (وحوط هذا ليس له غير ما ذكره البخاري ولم ينسب حوط إلا في هذا الحديث المقطوع).[1]

٢٢-حشرج بن نباتة: سمعت سعيد بن جمهان ،عن سفينة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان : هؤلاء الخلفاء بعدي.وهذا لم يتابع عليه ؛لأن عمر بن الخطاب وعليا قالا: لم يستخلف النبي ﷺ[2].يأتي في نقد المتن[3].

٢٣-خطاب بن عمر عن الحسن عن أنس قال: خرجت مع النبي ﷺ من البيت إلى المسجد وقوم في المسجد رافعو أيديهم، ولا يتابع عليه[4].

خطاب ذكره ابن أبي حاتم، وقال: روى عن الحسن، روى عنه عمران بن زيد التغلبي، وسكت عنه. وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: (عن الحسن ولا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا بهذا الحديث)، ثم أخرجه، ولم يذكر من كلام البخاري شيئا. وترجمه ابن عدي ناقلا كلام البخاري فيه، ولم يخرج حديثه، وقال: (وهذا الذي ذكره البخاري هو حديث واحد، كأنه أنكر هذا الحديث من رواية الحسن عن أنس، وقصد البخاري أن لا يسقط عليه راو). وذكره ابن حبان في الثقات.[5]

والحديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة من طريق ابن فارس (راوي التاريخ) عن البخاري: ثنا يوسف بن راشد به، ونقل عبارة البخاري[6]. وقال الذهبي: وهذا الخبر منكر.[7]

٢٤-خثيم بن مروان، لا يتابع في مسجد الخيف[8] . تقدم في فصل السماع[9].

٢٥-داود بن أبي صالح المزني، عن نافع، عن ابن عمر، نهى النبي ﷺ أن يمشي بين المرأتين، ولا يتابع عليه[10].

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ٣٢٠/١، وابن عدي، الكامل ٨٥٤/٢..

[2] -البخاري ،التاريخ الكبير ،١١٧/٣.

[3] -يأتي ص٢٦٢.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٢/٣.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٨٦/٣، والعقيلي، الضعفاء، ٢٤/٢، وابن حبان، الثقات، ٢٧٢/٦، وابن عدي، الكامل،٩٤٣/٣.

[6] -البيهقي، دلائل النبوة، ١٩٧/٦.

[7] -الذهبي، الميزان، ٦٥٥/١.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٠/٣.

[9] -تقدم ص١٠٠.

[10] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٤/٣.

داود بن أبي صالح، قال أبو زرعة: (لا أعرفه إلا في حديث واحد، وهو حديث منكـــر)، وقال أبو حاتم: (مجهول حدث بحديث منكر)[1]، وقال ابن حبان: (يروي الموضوعات عن الثقـات حتى كأنه يتعمد)[2]. وذكره العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري وخرجا حديثه، وقال العقيلـــي: (لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به).وقال ابن عدي: (وابن أبي صالح لا أعرف له إلا هذا الحديـــث وبه يعرف، وهكذا قال البخاري، وحكى البخاري هذا الحديث بعينه)[3]. أما الحـــاكم فـأخرج الحديث في المستدرك وقال: (صحيح الإسناد و لم يخرجاه)، فتعقبه الذهبي بقوله: (داود بن صـالح، قال ابن حبان: يروي الموضوعات).[4]

٢٦-قال في ترجمة دغفل: لا يتابع عليه ولا يعرف سماع الحسن مـــن دغفل[5]. تقـــدم في فصل السماع[6].

٢٧-رباح بن عبيد الله بن عمر، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عـــن النـبي ﷺ : "تخرج الدابة فتصرخ ثلاث صرخات"، لم يتابع عليه، قال أحمد: منكر الحديث[7].

نقل ابن أبي حاتم قول أحمد فيه، وذكره العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، ثم أسـندا حديثه، ولفظه: (بئس الشعب جياد تخرج منه الدابة فتصرخ ثلاث صرخات). وقال العقيلـــي: لا يحفظ إلا عن رباح هذا. [8]

وقال ابن عدي: (ورباح بن عبيد الله ذكر هذا الحديث، وأنكر عليه عن أبيه عبيدالله بـــن عمر، وليس حديثه بالكثير). وقال ابن حبان: (كان قليل الحديث منكر الرواية علـــى قلتـــها، لا يجوز الاحتجاج بخبره عندي إلا بما وافق الثقات)[9]. ثم أسند حديثه هذا.

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤١٦/٣.

[2] -ابن حبان، المجروحين، ٢٩٠/١.

[3] -العقيلي، الضعفاء، ٣٣/٢، وابن عدي ، الكامل، ٩٥٥/٣.

[4] -الحاكم ، المستدرك، ٢٨٠/٤.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٥/٣.

[6] -انظر ص ١٠٨.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٦/٣، والتاريخ الأوسط، ١١١/٢.

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٩٠/٣، وابن عدي، الكامل، ١٠٣٣/٣.

[9] -ابن حبان، المجروحين، ٣٠٠/١.

٢٨-سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري.. فذكر حديثا في دجلة وصراة، لا يتابع عليه، ضعفه أحمد[1].

قال عبدالله عن أبيه : لا يكتب حديثه ، ليس بشيء كان يضع الحديث. وقال عبدالله أيضا: ذكر أبي....وكان سيف كذابا[2].

وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري ، وأخرجا حديثه.ونقل العقيلي عن الإمام أحمد قوله: ليس لهذا الحديث أصل. وختم ابن عدي ترجمته بقوله: (وهو بين الضعف جدا)[3].

٢٩-صفوان بن أبي يزيد الأصم، عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، في المكره، وهو حديث منكر، لا يتابع عليه[4].

صفوان سماه ابن أبي حاتم: صفوان بن عمران الأصم، وقال: روى عن بعض أصحاب النبي ﷺ حديثا منكرا في طلاق المكره، ونقل عن أبيه: (يكتب حديثه وليس بالقوي)[5]. وقال ابن حبان: (صفوان بن الأصم يروي عن أنس، روى عنه الغاز بن جبلة)[6]. وترجمه العقيلي ونقل قول البخاري فيه، ثم أخرج حديثه هذا موصولا عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ومرسلا. وذكره ابن عدي ونقل كلام البخاري فيه، ولم يخرج حديثه، وقال: (هذا الذي ذكره البخاري يشير إلى حديث واحد).[7]

والحديث سأل عنه ابن أبي حاتم في علله أبا زرعة، فقال: هذا حديث واه جدا [8].

وترجم البخاري للغاز بن جبلة، وقال: في طلاق المكره، حديثه منكر.[9]

٣٠-طارق بن عمار، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (الصبر يأتي على قدر البلاء)، ولا يتابع عليه[10].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٢/٤،والتاريخ الأوسط، ١٤٦/٢. ونقل ابن حجر في التهذيب،٢٦٠/٤، عبارة البخاري: لا يتابع هو ذاهب الحديث ولم أجدها بتمامها.

[2] -ابن حجر، التهذيب، ٢٦٠/٤.

[3] -ابن عدي، الكامل، ١٢٦٧/٣-١٢٧١، والعقيلي، الضعفاء، ١٧٢/٢.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٦/٤.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٢/٣.

[6] -ابن حبان، الثقات، ٣٨٠/٤ .

[7] -العقيلي، الضعفاء، ٢١١/٢، وابن عدي، الكامل، ١٤١٢/٤.

[8] -ابن أبي حاتم، العلل، ٣٠٠/٢ (١٣١٢)،

[9] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١٤/٧.

[10] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٣٥٥/٤.

طارق بن عمار سكت عنه ابن أبي حاتم، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وقال ابن عدي: (وطارق بن عمار يعرف بهذا الحديث).[1]

٣١-عبدالملك بن نافع ابن أخي القعقاع، سمع ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في الشراب، لم يتابع عليه[2].

قال أبو حاتم: (شيخ مجهول، لم يرو إلا حديثا واحدا لا يكتب حديثه، منكر الحديث)[3]، وقال النسائي: (ليس بالمشهور، ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته)،وقال الدارقطني: (مجهول، ضعيف).[4]

وقال ابن حبان في المجروحين: (لا أعلم له شيئا مرويا غير هذا الخبر الواحد، وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر الثقات مثل سالم ونافع وذويهما، لا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا خبرا واحدا على جماعة ثقات خالفوه، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى والزاق الخطأ به أحرى، لا يجوز الاحتجاج به بحال)[5]. ثم أخرج خبره.

وذكره العقيلي ناقلا كلام البخاري، مخرجا لحديثه، وترجمه ابن عدي ونقل قول البخاري وابن معين فيه، ثم قال: (وهذا الذي قاله البخاري ويحيى بن معين حديث النبيذ، وهو حديث موقوف على ابن عمر)!! [6]

٣٢-عزرة بن قيس سمع أم الفيض، قالت: سمعت عبدالله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قال ليلة عرفة ألف مرة"، لا يتابع عليه[7].

عزرة قال فيه ابن معين: بصري ضعيف، وقال أيضا: لا شيء، وذكره العقيلي ونقل قول البخاري فيه، ثم أخرج حديثه، وأورده ابن عدي ونقل كلام البخاري فيه، ولم يخرج حديثه وقال: وعزرة هذا أيضا لا يعرف إلا بهذا الحديث الذي ذكره البخاري.[8]

---

[1] -العقيلي، الضعفاء،٢/٢٢٧، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/٤٨٧، وابن عدي، الكامل، ٤/١٤٣٤.

[2] -البخاري ،التاريخ الكبير،٥/٤٣٣-٤٣٤.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٣٧١.

[4] -وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣/٣٦. ولم أجده في ضعفاء النسائي والدارقطني.

[5] -ابن حبان، المجروحين، ٢/١٣٢.

[6] -العقيلي، الضعفاء، ٣/٣٦، وابن عدي، الكامل، ٥/١٩٤٤.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٧/٦٥.

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٢١، وابن حجر، لسان الميزان، ٤/١٦٦، والعقيلي، الضعفاء، ٣/٤١٢، وابن عدي، الكامل، ٥/٢٠١٤.

٣٣-مالك بن مالك، عن صفية بنت حيي قالت: قلت: يا رسول الله، ليس من نسائك أحد إلا ولها عشيرة تلجأ إليها... ولا يعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد، ولم يتابع عليه[١].

أقول: نقل ابن أبي حاتم عن أبيه نفس عبارة البخاري[٢]، وذكره العقيلي ونقل قول البخاري فيه، ثم أخرج حديثه[٣]، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: (مالك بن مالك شيخ يروي عنه أبو إسحاق السبيعي في فضائل علي مراسيل ليست بمسانيد، كلها مناكير لا أصول لها، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكر ما روى إلا على جهة التعجب). ثم ذكره في ثقاته!![٤] وذكره ابن عدي ونقل قول البخاري فيه، ولم يخرج حديثه.[٥]

ومن خلال هذه الأمثلة تبين لي ما يلي:

١-إن لفظ: "لا يتابع عليه"، معناه عند البخاري إعلال للحديث بالتفرد، وهذا واضح لا خفاء فيه.

وهل يقصد البخاري بذلك نقداً للراوي نفسه؟ يقول أخي الفاضل الدكتور محمد سعيد حوى في رسالته: "وقد تبين لي من خلال استقراء من قال فيهم البخاري: لم يتابع على حديثه[٦]، أن البخاري لا يطلق هذا المصطلح إلا وهو يريد نقد الراوي صاحب الترجمة نفسه، إلا إذا كان هناك قرينة دالة على خلاف ذلك ككون الراوي صحابياً.. وكذا كون الراوي ثقة مشهوراً...."[٧].

أقول: وأنا لا أوافقه على ذلك، لما يلي:

أ-فإن التعليل شيء، ونقد الراوي شيء آخر.

ب-ثم إن هذه العبارة في اصطلاح أهل الشأن لا تعرف إلا للتفرد، فلم أر واحداً من أهل الجرح والتعديل استعمل هذه العبارة للجرح فيما أعلم.

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١١/٧.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١٥/٨.

[٣] -العقيلي، الضعفاء، ١٧٢/٤.

[٤] -ابن حبان، المجروحين، ٣٦/٣،والثقات، ٣٨٨/٥.

[٥] -ابن عدي، الكامل، ٢٣٧٧/٦.

[٦] -يريد هذا اللفظ، وكذا قوله: "لا يتابع عليه" ونحوها لأنه جعلها في مجموعة واحدة، وقد أحصيت مواطن قول البخاري: "لا يتابع في حديثه" فوجدتها (١٨) موطناً وبعد النظر فيها ملياً تبين لي أنه قد يقصد بهذا اللفظ ضعف الراوي، أما "لا يتابع عليه" فهي عبارة تفرد للأسباب التي سأذكرها.

[٧] -محمد حوى، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، ص٤٣٢.

ج-وكذلك فإن الرواة الذين ذكر البخاري هذه العبارة في مروياتهم، متفاوتون: فكثير منهم من المجاهيل، ومنهم من الضعفاء ومن دونهم، ومنهم المسكوت عنهم، ومعروف أن وصف الراوي بالجهالة غير وصفه بالضعف أو النكارة.

د-وكذلك فإن في عبارات البخاري في مواطن كثيرة ما هو صريح في أنه يريد بيان التفرد، فمن ذلك: لا يتابع على هذا، لا يتابع فيه، هذا لا يتابع عليه، بحديث لم يتابع عليه، ولا يتابع في الجمعة، ولا يتابع في مسجد الخيف، ولم يتابع عليه في النعل، وهذا حديث لا يتابع عليه، وهو حديث لم يتابع عليه، ولم يعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد ولم يتابع عليه.

هـ-ثم إن البخاري نفسه قد قرن في تراجمه بعض الرواة بين نقده لهم وإعلاله لحديثهم بالتفرد، فقال في ترجمة محمد بن إسماعيل الضبي: منكر الحديث لا يتابع على هذا، رقم (١)، وقال في ترجمة إسماعيل بن عبدالرحمن: فيه نظر، لا يتابع عليه، رقم (١١)، وقال في ترجمة رباح بن عبيدالله، لم يتابع عليه، قال أحمد: منكر الحديث، رقم (٢٧)، وقال في ترجمة سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري: لا يتابع عليه، ضعفه أحمد، رقم (٢٨)، مما يدل على افتراق الأمرين.

و-وأما اعتماد الأخ الفاضل في قوله السابق على ذكر العقيلي وابن عدي والذهبي وابن حجر لعبارة البخاري في تراجم الرواة مقرين بها.

فأقول: إن من المعروف أن العقيلي وابن عدي ذكرا في كتابيهما الرواة الثقات المشاهير المتكلم فيهم بأدنى جرح أو بدعة، وكذا من دونهم، وهناك طائفة من الرواة المجاهيل، بل وذكر ابن عدي عدداً من الرواة الذين لم يتبين له حالهم لقلة روايتهم[1]، ومن خلال تتبعي للرواة الذين علل البخاري روايتهم بالتفرد، وجدت العقيلي وابن عدي نقلا عبارة البخاري وأخرجا أحاديثهم مع تعليلهم لها بالتفرد، وهما كتابان في التراجم المعللة كما هو معروف، فإيرادهما لهؤلاء الرواة من أجل الكشف عن علة التفرد في حديثهم، وليس وصفاً لهم بالجرح، والله أعلم.

والذهبي تبعهما في الميزان فإن مادته الرئيسية في كتابه منهما.

[1] -قال في ترجمة حنظلة بن عبدالرحمن التيمي: ولم أر لحنظلة هذا من الحديث إلا القليل إلا أن الثوري قد حدث عنه بشيء يسير، ولم يتبين لي ضعفه لقلة حديثه. ابن عدي، الكامل، ٨٢٩/٢، وقال في ترجمة خالد بن قيس: ولا أعلم يروي عنه غير عبدالرحمن بن إسحاق هذا، وليس له من الحديث ما يتبين أنه صدوق أو كاذب، الكامل، ٨٩٩/٢، وانظر أيضاً ترجمة، صلت بن سالم ١٣٩٩/٤، وترجمة صاعد بن مسلم ١٤٠٨/٤.

ح-فأنا أخالف أخي الفاضل إذا أراد أن قول البخاري: "لا يتابع عليه" لفظ جرح في الراوي، وهذا الذي فهمته من كلامه، أما إذا أراد أن التفرد يضر بالراوي، فنعم، فالضعيف إذا تفرد، وكذا المجهول، فإن تفرده يزيده وهناً.

٢-لقد وجدت أن أكثر الرواة الذين علل البخاري أحاديثهم بالتفرد، هم ممن جهلهم العلماء، مما يؤكد ما قلته من قبل في فصل السماع أن البخاري يحترز من أخبار المجاهيل، خلافاً لابن حبان الذي ذكر جل هؤلاء في الثقات!

٣-من الواضح جداً أن هؤلاء الرواة وتفرداتهم كانوا مادة اعتمد عليها العقيلي وابن عدي ومن بعدهما في كتبهم، مما يدل على أثر كتاب التاريخ الكبير فيمن بعده.

٤-جمع البخاري في بعض التراجم بين الإعلال بالتفرد، ونكارة الحديث،

فقال: لا يتابع عليه، وهو حديث منكر، رقم (١٥)،

وقال: وهذا منكر، لا يتابع عليه، رقم (٢١)

وقال: وهو حديث منكر، لا يتابع عليه، رقم (٢٩).

وهذه تدل إما على نكارة المتن، وهو الأرجح لديّ، لأن لوائح النكارة واضحة على متونها:

فالأول: في المكذب بالقدر، وأحاديث القدرية في متونها شيء.

والثاني: في أن ليلة القدر ليلة تسع عشرة!!

والثالث: في قصة رجل من الصحابة جلست امرأته على صدره ومعها سكين وقالت: طلقني أو لأذبحنك، فطلقها ثلاثاً.. فقال النبي ﷺ : لا قيلولة في الطلاق!!

وقد يريد بالنكارة: التفرد، كما أسلفنا من قبل.

٥-إن جُل هؤلاء الرواة لم يعرفوا إلا بحديث واحد تفردوا به وقد نص البخاري في بعض التراجم على ذلك كما قال في ترجمة مالك بن مالك: ولا يعرف مالك إلا بهذا الحديث الواحد، ولم يتابع عليه، رقم (٣٣)) وتفرد المجهول أو الضعيف بخبر يزيده وهناً.

وأما القسم الثاني فهم الثقات الذين أعل البخاري أخبارهم أو زياداهم بالتفرد، وقد وقفت في التاريخ، كما أسلفت، على ثمانية مواضع، فيها إعلال بالتفرد لرواة ثقات، بل ومنهم من المشاهير كالثوري وابن المبارك، أذكرها جميعاً لأهميتها ثم للوقوف على طريقة الأئمة في التعليل:

١-أطال في ترجمة محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم بذكر طرق حديث أم سلمة يوم تزوجها النبي ﷺ وقوله لها: "ليس بك هوان على أهلك، إن شئت سبعت لك وسبعت لنسائي"، زاد سفيان الثوري فيه: وأقام عندها ثلاثاً، قال البخاري: و لم يتابع سفيان أنه أقام عندها ثلاثاً[1].

أقول: حديث سفيان باللفظ الذي ذكره البخاري، رواه أحمد في مسنده، ومسلم، وأبو داود، والنسائي في الكبرى، وهو في عشرة النساء، وابن ماجه، وأبو يعلى، والطحاوي في شرح معاني الآثار، والطبراني في الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى، من طرق عن يحيى بن سعيد عن سفيان الثوري عن محمد بن أبي بكر عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة به.[2]

ومحمد بن أبي بكر هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الثقة المشهور. وعبدالملك بن أبي بكر هو ابن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، ثقة، وأبوه هو أبو بكر بن عبدالرحمن ثقة فقيه.

واختلف فيه على سفيان الثوري، فأخرجه عبدالرزاق في مصنفه، ومن طريقه الطبراني في الكبير، عن سفيان الثوري، عن محمد بن أبي بكر، عن عبدالملك عن أبيه قال: مكث النبي ﷺ عند أم سلمة ثلاثاً، فذكره مرسلاً.[3]

لكن رواه مالك فخالف في إسناده و لم يذكر ما ذكره الثوري أنه أقام عند أم سلمة ثلاثاً.

فقد أخرجه في الموطأ، ومن طريقه رواه الشافعي في مسنده، ومسلم، والطحاوي في شرح معاني الآثار، والبيهقي في السنن عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم، عن عبدالملك بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، عن أبيه أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة، فذكره[4]، ورجح البخاري

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧/١-٤٨.

[2] -أحمد، المسند، (٢٦٥٠٤)، ومسلم، الصحيح(١٤٦٠)، وأبو داود، السنن، (٢١٢٢) ، والنسائي، السنن الكبرى، (٨٩٢٥)، وفي عشرة النساء، (٣٩)، وابن ماجه، السنن، (١٩١٧)، وأبو يعلى، المسند، (٦٩٩٦) والطحاوي، شرح معاني الآثار، ٢٩/٣، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٣/(٥٩٢)، والبيهقي، السنن الكبرى، ٣٠١/٧.

[3] -عبدالرزاق، المصنف،(١٠٦٤٦)، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٣/(٥٩١).

[4] -مالك، الموطأ، ٥٢٩/٢، والشافعي، المسند، ٢٦/٣، ومسلم، الصحيح ،(١٤٦٠)(٤٢)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، ٢٨/٣-٢٩ والبيهقي ، السنن، ٣٠٠/٧.

هنا هذا الطريق. قال ابن عبدالبر: هذا الحديث ظاهره الانقطاع، وهو مسند متصل صحيح قد سمعه أبو بكر بن عبدالرحمن من أم سلمة.[1] وتابع مالكاً: سفيان بن عيينة، أخرجه عنه عبدالرزاق[2].

ورواه سعيد بن منصور، والطحاوي في شرح معاني الآثار، من طريق ابن عيينة، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالملك بن أبي بكر، قال: لما دخلت أم سلمة، دون ذكر"عن أبيه" .[3]

ورواه عبدالرحمن بن حميد، عن عبدالملك بن أبي بكر.

أخرجه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير، ومسلم، والبيهقي من طرق عنه عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبدالرحمن أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة فدخل عليها، فأراد أن يخرج أخذت بثوبه، فقال رسول الله ﷺ : "إن شئت زدتك وحاسبتك به، للبكر سبع وللثيب ثلاث"[4]. ورواه حفص بن غياث ، عند مسلم والبيهقي عن عبدالواحد بن أيمن، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، عن أم سلمة ذكر أن رسول الله ﷺ تزوجها، وذكر أشياء هذا فيه: "إن شئت أن أسبع لك وأسبع لنسائي، وإن سبعت لك، سبعت لنسائي"[5].

ورواه محمد بن عبدالله الأسدي، عن عبدالواحد بن أيمن، عن أبي بكر بن الحارث أن رسول الله ﷺ: قال: يا أم سلمة إن شئت.. أخرجه من هذا الطريق: ابن سعد، والبخاري في التاريخ[6]. ورواه عبدالرزاق وأحمد في المسندمن طريق عبدالحميد بن عبدالله بن أبي عمرو والقاسم بن محمد أنهما سمعا أبا بكر بن عبدالرحمن يخبر أن أم سلمة .. وفيه فقالت: فبات النبي ﷺ ثم أصبح، فقال حين أصبح: "إن بك على أهلك كرامة فإن شئت سبعت، وإن أسبع أسبع لنسائي[7].."

أقول: فثبت من جميع هذه الطرق أن سفيان انفرد بلفظ: "أقام عندها ثلاثاً.." ولم يرتض البخاري هذه الزيادة من سفيان الثوري!! لأن مالكاً وابن عيينة ومن وافقهما رووا الحديث بدونها!! وسفيان سفيان! وإلى الساعة أفتش فما وجدت أحداً أعل هذا الحديث بتفرد سفيان غير

---

[1] -ابن عبدالبر، التمهيد، ٢٤٣/١٧، والاستذكار، ٨٢/٢.

[2] -عبدالرزاق، المصنف، (١٠٦٤٥).

[3] -سعيد بن منصور، السنن، (٧٧٦)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، ٢٨/٣.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧/١-٤٨.

[5] -مسلم، الصحيح، (١٤٦٠)(٤٣)، والبيهقي، السنن الكبرى، ٣٠١/٧-٣٠٢.

[6] -ابن سعد، الطبقات، ٩١/٨، والبخاري، التاريخ الكبير، ٤٨/١.

[7] -عبدالرزاق ، المصنف، (١٠٦٤٤)، وأحمد ، المسند، ٣٠٧/٦.

البخاري -رحمه الله- بل وجدت الدارقطني في علله يقول: حديث الثوري عن محمد بن أبي بكر صحيح[1].

واعلم أن البخاري قد أعرض في صحيحه عن إخراج هذا الحديث للاختلاف الذي وقع في إسناده، وإنما أخرج حديث أبي قلابة عن أنس ﷺ، ولو شئت أن أقول: قال النبي ﷺ ، ولكن قال: "السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعاً، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً"[2].

وللحديث طرق أخرى عن أم سلمة أيضاً غير هذا الطريق .[3]

٢-محمد بن عبدالله، ويقال: ابن حسن.ثم أخرج من طريق عبدالعزيز الدراوردي، عنه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رفعه: "إذا سجد فليضع يديه قبل ركبتيه"، ولا يتابع عليه ، ولا أدري سمع من أبي الزناد أم لا[4].

أقول: محمد بن عبدالله بن حسن، سكت عنه ابن أبي حاتم، وقال النسائي، ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وترجمه ابن عدي نقلاً عن البخاري، وذكر له عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة حديثاً آخر غير هذا دون أن يسنده، وقال: وإلى هذا أشار البخاري![6]

ثم وجدت الحديث الذي ذكره ابن عدي في ترجمة محمد، قد ذكره البخاري في التاريخ في ترجمة طارق بن عمار، وهو يرويه عن أبي الزناد عن الأعرج به، ونقله عنه ابن عدي نفسه في ترجمة طارق وأخرجه بإسناده[7].

فأخشى أن يكون ابن عدي قد كتب ترجمة محمد بن عبدالله من حفظه، فوقع فيما وقع فيه، والله أعلم.

وممن أعل الحديث بالتفرد: الترمذي، حيث أخرجه من طريق عبدالله بن نافع عن محمد ابن عبدالله به. وقال: (غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه)[8].

---

[1] -الدارقطني، العلل الجزء المخطوط، نقلاً عن محقق التتبع، ص٢٥٠.

[2] -البخاري، الصحيح، (٥٢١٣) و(٥٢١٤).

[3] -انظر: أحمد، المسند، ٢٩٥/٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٩/١.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٥/٧، وابن حجر، التهذيب، ٢٢٥/٩.

[6] -ابن عدي، الكامل، ٢٢٤٢/٦.

[7] -ابن عدي، الكامل، ١٤٣٤/٤.

[8] -الترمذي، السنن، (٢٦٩).

وقال البيهقي: (تفرد به محمد بن عبدالله بن الحسن وعنه الدراوردي)[1].

وقال الدارقطني -فيما نقله عنه صاحب التعليق المغني، وأظنه في علله-: (تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبدالله المذكور)، قال المنذري: (وفيما قال الدارقطني نظر، فقد روى نحوه عبدالله بن نافع عن محمد بن عبدالله)[2].

أقول: فالحديث علته التفرد، سواء المتفرد محمد بن عبدالله كما هو واضح من كلام البخاري، أو الدراوردي على ما قاله الدارقطني، وهي علة في الحديث.

٣-قال البخاري: محمد بن المعلى بن عبدالكريم، قال لي محمد(هو ابن مهران): وكان ثبتا، سمع محمد بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ : قال: (إذا شرب الخمر فاجلدوه -ثلاثا- ثم إن شرب فاقتلوه)، ثم رفع القتل. وقال بعضهم: محمد بن إسحاق لم يسمع من ابن المنكدر. قال أبو عبدالله: وهذا حديث لم يتابع عليه. وروى عبدة عن ابن إسحاق عن الزهري عن قبيصة عن النبي ﷺ [3].

محمد بن المعلى ذكر البخاري نفسه عن محمد -هو ابن مهران- في هذا الإسناد أنه ثبت، وقال إبراهيم بن موسى: من الثقات، وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات. ووثقه محمد بن عمرو زنيج.[4]

وذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل عن عبدالرحمن بن الحكم أنه قال فيه: (لم يكن صاحب حديث)، ثم أخرج حديثه هذا وأشار إلى رواية عبدة التي ذكرها البخاري، وقال: وهذا أولى.[5]

وانتقد الذهبي العقيلي لذكره محمد في ضعفائه، فقال: ذكر له العقيلي حديثا وما تعرض إلى تضعيفه[6].

أقول: الموثقون لمحمد أكثر وأشهر فقولهم أولى، ثم إذا أردت أن أفهم قول عبدالرحمن بن الحكم:"لم يكن صاحب حديث"، مع قول الموثقين أفسر العبارة على أن محمدا ليس من المشهورين في الحديث، لا على أنها عبارة تضعيف، والله أعلم.

---

[1] -البيهقي، السنن الكبرى، ٢/١٠٠.

[2] -شمس الحق عظيم أبادي، التعليق المغني على الدارقطني، ١٤٩/٢ بهامش السنن.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٤/١.

[4] -ابن حبان، الثقات، ٤٣/٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠١/٨، والذهبي، الميزان، ٤٥/٤.

[5] -العقيلي، الضعفاء، ١٤٤/٤.

[6] -الذهبي، الميزان، ٤٥/٤.

وعبدة الذي رجح البخاري روايته المرسلة عن ابن إسحاق من الثقات المشاهير .[1]

٤-خالد بن ميمون عن أبي الجوزاء، عن عائشة كان إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم، ولا يتابع عليه[2].

خالد بن ميمون ترجمه ابن أبي حاتم، وقال: (يروي عن أبي إسحاق، روى عنه سعيد بن أبي عروبة، وعبدالله بن شوذب ومحمد بن إسحاق). ثم نقل عن أبيه قوله فيه: (ما أرى بحديثه بأسا، لا بأس به). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يروي عن أبي إسحاق وأبي الجوزاء، روى عنه ابن أبي عروبة) .[3]

فكأن ابن حبان أخذ روايته عن أبي الجوزاء من هذا الإسناد.

أقول: وخالد بن ميمون هذا وجدت له متابعا فقد أخرجه أبو داود، ومن طريقه الدارقطني، ورواه الحاكم وعنه البيهقي، من طريق طلق بن غنام: حدثنا عبدالسلام بن حرب الملائي عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء به[4]. قال أبو داود بعد تخريجه: (وهذا الحديث ليس بالمشهور، لم يروه إلا طلق بن غنام عن عبدالسلام، وقد روى قصة الصلاة جماعة عن بديل لم يذكروا فيه شيئا من هذا).

قال ابن حجر: (يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم وغيره من طريق شعبة وغيره عن بديل -عن أبي الجوزاء عن عائشة- بلفظ: كان يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين.. الحديث بطوله. فظاهر رواية عبدالسلام يقتضي الزيادة على ما رواه أولئك وهم أحفظ منه وأتقن).[5]

أما الحاكم فقال: (صحيح على شرط الشيخين). وعلى نفس طريقته سار الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- في تعليقه على سنن الترمذي.[6]

---

[1] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤٠٥/٦.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٤/٣.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٥٢/٣، وابن حبان، الثقات، ٢٦٢/٦.

[4] -أبو داود، السنن، (٧٧٦) ، والدارقطني، السنن،٢٩٩/١، والحاكم، المستدرك، ٢٣٥/١، والبيهقي، السنن ، ٣٣/٢-٣٤.

[5] -ابن حجر، تخريج الأذكار، ٣٩٨/١، وانظر: مسلم، الصحيح ،(٤٩٨).

[6]-الترمذي، السنن، حاشية الشيخ أحمد شاكر، ١٢/٢.

٥-عبدالله بن رباح، سمع أبا قتادة فارس النبي ﷺ وأبا هريرة، لا يتابع في قوله: (من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولوقتها من الغد)[1].

أقول: يشير البخاري إلى الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه في حديث طويل، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وأحمد، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، وابن خزيمة، وغيرهم من طرق عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة. بعضهم يرويه مطولا وبعضهم يختصره.[2]

وعند مسلم وغيره: (فقال عبدالله بن رباح: إني لأحدث هذا الحديث في مسجد الجامع إذ قال عمران بن حصين: انظر أيها الفتى كيف تحدث، فإني أحد الركب تلك الليلة. قال: قلت: فأنت أعلم بالحديث. فقال: ممن أنت؟ قلت: من الأنصار. قال: حدث فأنتم أعلم بحديثكم. قال: فحدثت القوم. فقال عمران: لقد شهدت تلك الليلة وما شعرت أن أحدا حفظه كما حفظته)[3]. وممن وافق البخاري على إعلال هذه اللفظة: البيهقي، فبعد أن أخرج الحديث بإسناد مسلم ونقل حوار عبدالله بن رباح وعمران بن حصين، قال: (وقد حمله بعضهم عن عبدالله على الوهم). ثم ذكر عبارة البخاري من هذا الموطن من التاريخ، وقال: (والذي يدل على ضعف هذه الكلمة وأن الصحيح ما مضى من رواية سليمان بن المغيرة أن عمران بن حصين أحد الركب كما حدث عبدالله بن رباح عنه، وقد صرح في رواية هذا الحديث بأن لا يجب مع القضاء غيره)[4].

ثم أخرج حديث عمران بن حصين الذي فيه: فقلنا يا نبي الله ألا نقضيها من الغد لوقتها؟ فقال لهم رسول الله ﷺ : "ينهاكم ربكم عن الربا ويقبله منكم؟!"[5]

وكأني ألمح من طريقة مسلم -رحمه الله- إعلاله لهذه اللفظة أيضا، فقد صدر الباب بحديث أبي هريرة الذي جاء فيه: "من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله قال: أقم الصلاة لذكري.." ثم أخرج حديث أبي قتادة، وفيه حوار عبدالله بن رباح مع عمران -كما أسلفت- ثم

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٤/٥.

[2] -مسلم، الصحيح، (٦٨١)، وأبو داود، السنن، (٤٣٧) و(٤٣٨)، والترمذي، السنن،(١٧٧)، والنسائي، السنن٢٩٥/١، وأحمد، المسند، ٣٠٩/٥، وابن حبان، الثقات، (٢٦٤٩)، والدارقطني، السنن، ٣٨٦/١، والبيهقي، السنن، ٢١٦/٢، وابن خزيمة، الصحيح، (٩٨٩)و (٩٩٠).

[3] -مسلم، الصحيح،(٦٨١).

[4] -البيهقي، السنن الكبرى، ٢١٦/٢.

[5] -ورواه أيضا: أحمد، المسند، ٤٤١/٤، وأبو داود، السنن، (٤٤٣)، وابن خزيمة، الصحيح، (٩٩٤)، وابن حبان، الصحيح، (١٤٦١).

أخرج حديث عمران وليس فيه ذكر الصلاة من الغد، ثم ختم الباب بحديث أنس الذي لفظه مثل لفظ حديث أبي هريرة.

وحديث أنس هذا أخرجه البخاري أيضا وترجم عليه:

باب: من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة[1]. ومما يؤيد صحة ما ذهب إليه البخاري من إعلاله لهذه اللفظة أن عبدالله بن أبي قتادة روى عن أبيه سفره مع النبي ﷺ وتأخرهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس، فقام ﷺ فصلى بهم، وليس عنده ما ذكره ابن رباح.

وهذا الطريق أخرجه البخاري وغيره.[2]

وعبدالله بن رباح وثقه العجلي وابن سعد والنسائي، وقال خالد بن سمير: قدم علينا وكانت الأنصار تفقهه.[3]

٦-عبدالله بن ربيعة، روى عنه عمرو بن ميمون وعطاء بن السائب، يروي عن عبيد بن خالد، قال ابن المبارك عن شعبة في حديثه : (وكانت له صحبة)، و لم يتابع عليه[4].

أقول: الحديث الذي أشار إليه البخاري رواه: أحمد ، والطيالسي، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى، وأبو داود، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، وابن قانع في معجمه، وأبو نعيم في معرفة الصحابة[5] من طريق جماعة من كبار أصحاب شعبة، منهم: أبو النضر هاشم بن القاسم، ومحمد بن كثير، وأبو أسامة حماد بن أسامة، وغندر محمد بن جعفر، وعفان، وأبو الوليد الطيالسي، كلهم قالوا: عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن ربيعة السلمي، عن عبيد بن خالد السلمي، قال: (آخى النبي ﷺ بين رجلين قتل أحدهما على عهد رسول الله ﷺ ...)الحديث.

---

[1] -البخاري، الصحيح، (٥٩٧).

[2] -البخاري، الصحيح، (٥٩٥) و(٧٤٧١).

[3] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١٨١/٥.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٦/٥.

[5] -أحمد، المسند، (١٦٠٧٤) و(١٧٩٢١) و(١٧٩٢٢)، والطيالسي، المسند، (١١٩١)، والبيهقي، السنن الكبرى، ٣٧١/٣، وأبو داود، السنن، (٢٥٢٤)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٣٩٥)، وابن قانع، المعجم، (٦٧١)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٤٧٧٧).

وخالف هؤلاء الجماعة ابن المبارك، كما أخرجه في زهده، ومن طريقه النسائي في المجتبى، فزاد في نسبته لعبدالله بن ربيعة: وكان من أصحاب النبي ﷺ ، عن عبيد بن خالد به.[1]

وقد وهم البخاري ابن المبارك في هذه الزيادة. أما الحافظ ابن حجر فقد نقل عن البخاري أنه قال: لم يتابع شعبة على ذلك[2]. مع أن عبارة البخاري واضحة.

وعبدالله بن ربيعة هذا مختلف في صحبته، فقد نفاها البخاري كما يظهر من كلامه هنا، وقال ابن أبي حاتم:(سألت أبي عن عبدالله بن ربيعة الذي يروي عن النبي ﷺ أنه سمع رجلا يؤذن في سفر.. قلت لأبي : فله صحبة؟ قال: إن كان السلمي فهو من التابعين، وإن كان غيره روى عنه عبدالرحمن بن أبي ليلى فإنه يدخل في المسند). وقال في موضع آخر: (عبدالله بن ربيعة لم يدرك النبي ﷺ وهو من أصحاب عبدالله بن مسعود)[3].

وذكره الحافظ في الإصابة في القسم الأول وقال: (جزم ابن حبان بصحبته، ثم قال في موطن آخر: يقال : له صحبة، وقال علي بن المديني: له صحبة).[4]

٧-وروى حماد بن سلمة، عن هشام، عن أبيه، عن عثمان بن طلحة عن النبي ﷺ في الكعبة، وهو مرسل، لا يتابع عليه حماد[5].

أقول: هو يشير إلى الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، والطبراني في الكبير، والبيهقي في السنن، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، من طرق عن حماد بن سلمة به أن رسول الله ﷺ دخل البيت فصلى ركعتين وجاهك، حين تدخل الساريتين.[6]

قال البيهقي: (تفرد به حماد بن سلمة، وفيه إرسال بين عروة وعثمان). فتعقبه ابن التركماني بقوله: (عروة سمع أباه الزبير وحديثه عنه مخرج في صحيح البخاري في مواضع، والزبير

---

[1] -ابن المبارك، الزهد، (١٠٥٢)، والنسائي، المجتبى، ٧٤/٤. وسقط عبيد بن خالد من مطبوعة الزهد و لم يتنبه محققه لذلك مع أن رواية النسائي من طريق ابن المبارك بإثباته.

[2] -ابن حجر، الإصابة، ٢٩٧/٢.

[3] -ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٩٣.

[4] -ابن حجر، الإصابة، ٢٩٧/٢.أقول: ووجدته في ثقات ابن حبان في الصحابة ٢٣١/٣،ثم ذكره في التابعين ٦١/٥وقال: يروي عن عبي بن خال وله صحبة.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٢/٦.

[6] -أحمد، المسند، (١٥٣٨٧)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٦١٢)، والطبراني، المعجم الكبير، (٨٣٩٨)، والبيهقي، السنن، ٣٢٨/٢-٣٢٩، وأبو نعيم، معرفة الصحابة،(٤٩٣٢).

أقدم موتا من عثمان بن طلحة، فلا مانع من سماع عروة من عثمان، على أن صاحب الكمـــال صرح بسماعه منه).[1]

وقال الهيثمي في المجمع: (رجال أحمد رجال الصحيح)، وقال الحافظ ابن حجر: (إسـناده قوي).[2]

أقول: عروة بن الزبير ولد سنة ٢٣ تقريبا وعثمان بن طلحة مات سنة ٤٢هـ، فيكـون عروة قد أدركه، ومع ذلك نفى البخاري سماعه منه. ولم أجد من أهل العلم من نفى سماع عـروة من عثمان بن طلحة إلا البخاري في هذا الموطن، ونقله عنه البيهقي، ولم يذكره صاحبا جـامع التحصيل وتحفة التحصيل.

هذه علة السماع في الحديث، والعلة الأخرى هي تفرد حماد بن سلمة، وحماد على جلالة قدره في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثـهم مقـدم على غيره، فيهم، منهم: ثابت البناني، كما قال: يعقوب بن شيبة. وللإمام مسلم في حماد كلمـة جامعة يقول: (اجتماع أهل الحديث ومن علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت: حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة، وحماد يعـد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هنـد، والجريـري، ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيرا، وغير حماد في هـؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد وعبدالوارث، ويزيد بن زريع وابن علية)[3].

ثم تبين لي سبب توهيم البخاري لحماد بن سلمة في هذا الحديث وهـو: أن الحديـث المشهور في هذه المسألة هو حديث ابن عمر يرويه عنه نافع، قال: دخل رسول الله ﷺ البيت ومعه الفضل بن عباس وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال .. وفيه إخبار بلال لابن عمر أن النـبي ﷺ صلى بين الاسطوانتين.[4]

وفي رواية سالم بن عبدالله عن أبيه قال: (رأيت رسول الله ﷺ دخل الكعبة، هو وأسـامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة، ولم يدخلها معهم أحد ثم أغلقت). قال عبـدالله بـن عمـر:

---

[1] -البيهقي، السنن الكبرى،٢/٣٢٧، وابن التركماني، الجوهر النقي بهامش السنن الكبرى.

[2] -الهيثمي، المجمع، ٣/٢٩٤، وابن حجر، الفتح، ١/٥٠١.

[3] -انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٧٨٠-٧٨٣، ومسلم، التمييز، ص٢١٧.

[4] - البخاري، الصحيح، (٢٩٨٨) و(٤٢٨٩) و(٤٤٠٠)، ومسلم، الصحيح، (١٣٢٩).

(فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين)[1].

فكأن البخاري رأى أن الحديث حديث ابن عمر وهو الذي أخبر عن بلال وعثمان بن طلحة عن صلاة النبي ﷺ داخل الكعبة، وليس هو من حديث عثمان بن طلحة نفسه، وحماد رأيت حاله في غير روايته عن ثابت، فلم يقبل البخاري تفرده، والله أعلم.

وهذان حديثان لم يصرح البخاري بأن علتهما التفرد، وإنما يفهم منه بالإشارة:

٨-قال في ترجمة بكير بن عطاء الليثي: سمع عبدالرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ قال: (الحج عرفة). وقال عبدالرزاق: قال الثوري: كان عند بكير حديثان سمع شعبة أحدهما و لم يسمع الآخر. وروى شبابة عن شعبة عن بكير عن ابن يعمر نهى النبي ﷺ عن الجر، و لم يصح[2].

أقول: حديث بكير بن عطاء في الحج عرفة حديث صحيح مشهور، قال أبو داود: بكير ثقة، حدث عنه الثوري وشعبة بحديث أصل من الأصول: الحج عرفة[3].

وأما حديث شبابة عن شعبة الذي أعله البخاري بأنه لا يصح[4]، فعلته شبابة وليس بكير بن عطاء.

والحديث أورده الترمذي في علله الكبير، وقال:(سألت محمدا فقال: هذا حديث شبابة عن شعبة لم يعرفه إلا من حديث شبابة). قال: (ولا يصح هذا الحديث عندي)، وذكره في علله الصغير وقال: (هذا حديث غريب من قبل إسناده لا نعلم أحدا حدث به عن شعبة غير شبابة. وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء عن عبدالرحمن بن يعمر عن النبي ﷺ أنه قال: الحج عرفة، فهذا الحديث المعروف عند أهل الحديث بهذا الإسناد)[5].

وشبابة ثقة صدوق تكلم فيه لأجل الإرجاء، لكن لما قال الثوري: (إن شعبة لم يسمع من بكير إلا حديثا واحدا)، رد البخاري حديثه هذا.

---

[1] -مسلم، الصحيح، (١٣٢٩) (٣٩٤).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١١/٢.

[3] -الحديث أخرجه: أحمد، المسند، (١٨٧٧٣)-(١٨٧٧٥) و(١٨٩٥٤)، وأبو داود، السنن، (١٩٤٩)، والترمذي، السنن، (٨٨٩) و(٨٩٠) و(٢٩٧٥)، والنسائي، المجتبى، ٢٥٦/٥ و٢٦٤-٢٦٥، وفي الكبرى، (٤٠١٢) و(٤٠٥٠) و(٤١٨٠)، وابن ماجه، السنن، (٣٠١٥)، وانظر ابن حجر، التهذيب، ٤٣٣/٢.

[4] -أخرجه النسائي، المجتبى، ٣٠٥/٨، وابن ماجه، السنن، (٣٤٠٤)، والترمذي، السنن، ٧٦١/٥، والعلل الكبرى، (٥٧٥).ولفظه: أن النبي ﷺ نهى عن الدباء والمزفت.

[5] -الترمذي، العلل الكبير، ص٣٠٩، والعلل الصغير، ٧٦١/٥.

أما شيخه علي بن المديني فقبله فيما رواه عنه يعقوب بن شيبة، قال: (قيل له: روى شبابة عن شعبة.. فقال: أي شيء تقدر أن تقول في ذاك يعني شبابة، كان شيخا صدوقا إلا أنه كان يقول بالإرجاء ولا ينكر لرجل سمع من رجل ألفا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب). قال يعقوب: (وهذا حديث لم يبلغني أن أحدا رواه عن شعبة غير شبابة)[1].

وكأن البخاري لم يقنع بكلام شيخه هذا.

٩-أخرج من طريق ابن عيينة عن عبدالكريم -هو ابن أمية ابن أبي المخارق- قال حسان بن بلال عن عمار: خلل النبي ﷺ لحيته. ولم يسمع عبدالكريم من حسان، وقال ابن عيينة مرة: عن سعيد عن قتادة عن حسان عن عمار عن النبي ﷺ، ولا يصح حديث سعيد[2].

أقول: أوضح أبو حاتم سبب عدم صحة حديث سعيد بن أبي عروبة هذا بعد سؤال ابنه له، فقال: (لم يحدث بهذا أحد سوى ابن عيينة عن ابن أبي عروبة قلت: هو صحيح؟ قال: لو كان صحيحا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة ولم يذكر ابن عيينة في هذا الحديث (الخبر)، وهذا أيضا مما يوهنه)[3].

فالحديث له علتان: أنه لا يوجد في مصنفات ابن أبي عروبة، ولم يصرح ابن عيينة فيه بالسماع، وهذا يخالف المشهور أن تدليس ابن عيينة مقبول مطلقا وهو أمر بحاجة إلى دراسة، وانظر ما قاله محقق العلل جزاه الله خيرا.

وأما القسم الثالث وهو إعلاله بتفرد راو ضعيف، في ترجمة راو ثقة، فوجدت له مثالا واحدا:

قال في ترجمة عاصم الأحول- وهو من الثقات - : (وروى معتمر، عن ليث، عن عاصم، عن أبي المتوكل[4]، عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ : "إذا جامع فأراد العود أو نحوه.."والمعروف

---

[1] -ابن حجر، التهذيب، ١/٢٦٥.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٣١.

[3] -ابن أبي حاتم، العلل، ١/١٥٥رقم(٦٠).

[4] -قال العالم الفاضل محقق للتاريخ-رحمه الله-: كان في الأصل: أبي المستهل، تحريف، والصواب: أبي المتوكل وهو علي بن داود الناجي راوي أبي سعيد الخدري.

أقول: بل صوابه: أبو المستهل ، كما ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في عللهما، وترجمه ابن حبان في الثقات ٥/٥٧١، وقال: يروي عن عمر بن الخطاب روى عنه عاصم الأحول.

عن أبي المتوكل عن أبي سعيد ﷺ عن النبي ﷺ ، وربما شك عاصم في حديث أبي سعيد ﷺ ، لا يتابع عليه)[1].

يريد البخاري بقوله: لا يتابع عليه، أي: ليث بن أبي سليم في روايته عن عاصم عن أبي المتوكل عن عمر عن النبي ﷺ. وليث بن أبي سليم من الضعفاء، قال أحمد: (مضطرب الحديث)، وقال أيضا: (ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا منه في ليث بن أبي سليم وابن إسحاق وهمام لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم). وضعفه أيضا: ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم[2].

أقول: الحديث ذكره ابن أبي حاتم في العلل وسأل أباه عنه، فقال: (هذا يرون أنه عاصم عن أبي المتوكل عن أبي سعيد عن النبي ﷺ وهو أشبه).[3]

وقال الدارقطني في علله : (كذا رواه ليث بن أبي سليم، عن عاصم عن أبي المستهل عن عمر ووهم فيه، ورواه الثقات الحفاظ عن عاصم عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري، منهم: شعبة، و الثوري وابن المبارك وجرير وإسماعيل بن زكريا وعبدالواحد بن زياد، وابن عيينة ومروان الفزاري وغيرهم).[4]

أقول: والطريق الصواب أخرجه مسلم في صحيحه والنسائي وابن ماجه وأحمد.. وغيرهم.[5]

وما القسم الرابع وهو الإعلال بالتفرد في ترجمة صحابي، فوجدته في ثلاثة مواطن:

١-أخرج في ترجمة خزيمة بن جزي، له صحبة من طريق ابن إسحاق، عن عبدالكريم بن أبي المخارق، عن حبان بن جزي عن أخيه خزيمة، (فذكر سؤاله للنبي ﷺ عن الضب والأرنب والثعلب). قال أبو عبدالله: لا يتابع عليه[6].

حديث خزيمة هذا أخرجه: ابن أبي شيبة في المصنف، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، وابن ماجه، والطبراني في الكبير، وأبو نعيم في معرفة الصحابة من طريق ابن إسحاق به.[7]

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٨٥/٦.

[2] -ابن حجر، التهذيب، ٤١٨/٨.

[3] -ابن أبي حاتم، العلل، (٦٧).

[4] -الدارقطني، العلل، ٢٤٠/١.

[5] -مسلم، الصحيح، (٣٠٨)، والنسائي، السنن، ١٤٢/١، وابن ماجه، السنن، (٥٨٧)، وأحمد، المسند، ٢٨/٣.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٦/٣.

[7] -ابن أبي شيبة ، المصنف، ٥٣٦/٥-٥٣٧، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٤١١)، وابن ماجه ، السنن، (٣٢٣٥)، والطبراني، المعجم الكبير، (٣٧٩٦)، وأبو نعيم ، معرفة الصحابة، ٩٢٣/٣ رقم (٢٣٨٣).

ورواه الترمذي، وابن أبي عاصم، والطبراني، وأبو نعيم من طريق إسماعيل بن مسلم عن عبدالكريم به.[1]

قال الترمذي : (هذا حديث ليس إسناده بالقوي لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن مسلم عن عبدالكريم أبي أمية وقد تكلم بعض أهل العلم في إسماعيل وعبدالكريم بن أمية).

أقول: وحقيقة رواية ابن إسحاق إنما هي عن إسماعيل بن مسلم، عن عبدالكريم فدلسها، يؤيد ذلك الرواية المفصلة التي أخرجها أبو نعيم من طريق عبدالرحمن بن مغراء: ثنا محمد بن إسحاق، عن إسماعيل بن مسلم، عن عبدالكريم بن أبي المخارق. فبان صدق ما قاله الترمذي من تفرد إسماعيل عن عبدالكريم.

وخزيمة هذا ذكره الحافظ في الإصابة في القسم الأول، وقال: (له حديث في أكل الضب والضبع وغير ذلك، قال الباوردي وابن السكن: لم يثبت حديثه، ورويناه في الغيلانيات مطولا، ومداره على أبي أمية بن أبي المخارق أحد الضعفاء)[2].

أقول: وعبدالكريم هذا اتفق أهل الجرح والتعديل على ضعفه، قال ابن حبان: (كان كثير الوهم فاحش الخطأ فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به)[3]. و لم يرو مالك عن أضعف منه.

٢-وأخرج في ترجمة زيد بن أبي أوفى -صحابي- من طريق يحيى بن معين قال: حدثني إبراهيم القرشي عن سعد بن شرحبيل عنه، قال: خرج النبي ﷺ فآخى بين أصحابه،لا يتابع عليه[4]. أورده البخاري في التاريخ الأوسط بنفس الإسناد، وقال: (وهذا إسناد مجهول، لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع بعضهم من بعض، رواه بعضهم فجعله عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبدالله بن أبي أوفى، عن النبي ﷺ ، ولا أصل له).[5]

أقول: الإسناد في مصادر التخريج يختلف عما هنا في الكبير والأوسط، فقد أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، والطبراني في الكبير، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، كلهم من طريق

---

[1] -الترمذي، السنن، (١٨٥٢)، وابن أبي عاصم، (١٤١٢)، والطبراني، المعجم الكبير، (٣٧٩٥) و(٣٧٩٧)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٩٢١/٣.

[2] -ابن حجر، الإصابة، ٤٢٥/١.

[3] -ابن حبان ،المجروحين، ١٤٤/٢،وابن حجر، التهذيب، ٣٣٧/٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨٦/٣، هكذا الإسناد، وقد استشكله المحقق.

[5] -البخاري، التاريخ الأوسط، ٣٥٩/١.

نصر بن علي: ثنا عبدالمؤمن بن عباد بن عمرو: ثنا يزيد بن معن: حدثنا عبدالله بن شرحبيل، عن رجل من قريش، عن زيد بن أبي أوفى. وحديثه طويل جدا[1].

وعزاه ابن حجر في الإصابة إلى البخاري في تاريخه الصغير، بإسناد من ذكرت ممن خرجه[2]، فلا أدري متى وقع الخطأ في نسخ التاريخ الكبير والأوسط.

ورواه حسين بن محمد عن عبدالمؤمن فأسقط الرجل من قريش، كما في المعرفة لأبي نعيم[3].

وزيد ذكره في الصحابة أيضا: أبو حاتم، وقال: روى عنه سعيد بن شرحبيل[4].

وقال ابن السكن: روى حديثه من ثلاثة طرق ليس فيها ما يصح.. [5]

وقال ابن عبدالبر في الاستيعاب: في إسناده ضعف[6].

٣-وأخرج في ترجمة عفيف الكندي، له صحبة من طريق ابن إسحاق: حدثني يحيى بن أبي الأشعث، عن إسماعيل بن إياس بن عفيف الكندي، عن أبيه، عن جده،(فذكر حديثا في مشاهدته للنبي ﷺ وزوجه خديجة في أول الإسلام، حيث كان عفيف هذا صاحبا للعباس بن عبدالمطلب عم النبي ﷺ). وقال: لا يتابع في هذا[7].

أخرج حديث عفيف هذا أحمد، وابن قانع، والعقيلي، والطبراني في الكبير، والحاكم، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، بإسناد البخاري[8].

وإسماعيل بن إياس بن عفيف. قال البخاري: (في حديثه نظر)،وأورده العقيلي في ضعفائه تبعا لذلك، وأخرج الحديث في ترجمته، لكن نقل عبارة البخاري فيه: و لم يصح حديثه و لم يثبت[9].

---

[1] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٢٧٠٧)، والطبراني، المعجم الكبير، (٥١٤٦)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٣٠٢٠).

[2] -ابن حجر، الإصابة، ٥٤٢/١-٥٤٣.

[3] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، (٣٠٢١).

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٥٤/٣-٥٥٥.

[5] -ابن حجر، الإصابة، ٥٤٢/١.

[6] -ابن عبدالبر، الإستيعاب، ٥٣٩/١.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٧٤/٧-٧٥.

[8] -أحمد، المسند، (١٧٨٧)، وابن قانع، معجم الصحابة، ٣٠٦/٢، والعقيلي، الضعفاء، ٨٠/١، والطبراني، المعجم الكبير، ١٨/(١٨٠)، والحاكم، المستدرك، ١٨٣/٣، وابو نعيم، معرفة الصحابة، (٥٥٤٤).

[9] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٥/١.

وأبوه إياس بن عفيف لم يرو عنه غير ابنه إسماعيل، قال فيه البخاري: فيه نظر[1]. والحديث له إسناد آخر من طريق أسد بن عبدالله البجلي عن أبي يحيى بن عفيف عن أبيه عن جده، وقد اختلفت المصادر في أسماء بعض رواته. قال البخاري في ترجمة أسد بن عبدالله:(سمع ابن يحيى بن عفيف عن جده، لم يتابع ابن عفيف في حديثه)[2]. ونقله عنه العقيلي وابن عدي، وقال العقيلي: (وكلا الطريقين لم يثبتهما البخاري و لم يصححهما)[3].

المبحث الثاني: المخالفة وأثرها في التعليل عند البخاري

المخالفة كاصطلاح خاص له تعريفه وحدوده، لا يوجد في كتب علوم الحديث، وقد ذكر ابن الصلاح المخالفة وسيلة من وسائل إدراك العلة، فقال –رحمه الله-: (ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع[4])..

وأما في كتب العلل، فإن هذا الاصطلاح كثير الاستعمال جدا، وأخص بالذكر علل الدارقطني، فإن مدار هذا الكتاب على اختلاف الرواة في الأسانيد، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحاته إلا ويقول: اختلف فيه على فلان، أو خالفه فلان، بل وأكثر العلل الدائرة في الكتب هي هذه العلة.

والاختلاف يقع في الإسناد، وفي المتن، فالذي في السند –وهذا مدار بحثنا هنا- يتنوع أنواعا: تعارض الوصل والإرسال، وتعارض الوقف والرفع، وتعارض الاتصال والانقطاع، والاختلاف في شيخ الراوي، وزيادة رجل في أحد الإسنادين، والاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان مترددا بين ثقة وضعيف[5].

وأما حكم الاختلاف، في الأسانيد، فلا يوجد عند المتقدمين أصحاب الشأن حكم عام كلي، وإنما المنقول عنهم أن الأمر يدور مع القرائن، ومن حكى عنهم غير ذلك فقد غلط.

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٤١/١.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥٠/٢.

[3] -العقيلي، الضعفاء، ٢٧/١، وابن عدي، الكامل، ٣٩٠/١.

[4] -ابن الصلاح، المقدمة، ص٨١-٨٢.

[5] -ابن حجر، النكت، ٧٧٨/٢.

قال ابن دقيق في مقدمة شرح الإلمام:

"من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول[1]".

ويقول العلائي: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن: عبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث"[2].

وقال الحافظ ابن رجب: "وقد تكرر في هذا الكتاب، ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ أيضا، وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة: أي شيء ينفع وغيره يرسله؟ وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث، وهذا يخالف تصرفه في المستدرك[3]. وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإسناد على الإرسال، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزا في الحفظ[4]".

وقال الحافظ ابن حجر: "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن[5]".

ويقول الحافظ أيضا: "ثم إن تعليلهم الموصول بالمرسل أو المنقطع و المرفوع بالموقوف أو المقطوع ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غلبة الظن بترجيح أحدهما على الآخر بالقرائن التي تحفه"[6].

---

[1] -المصدر السابق، ٢/٦٠٤.

[2] -المصدر السابق نفسه.

[3] -وقول الحاكم لم أجده في علوم الحديث له، وأما تصرفه في المستدرك وترجيحه لزيادة الثقة مطلقا فقد صرح به أكثر من مرة، كما نقلناه عنه سابقا.

[4] -ابن رجب، شرح علل الترمذي،٢/٦٣٧-٦٣٨.

[5] -ابن حجر، النكت، ٢/٦٨٧.

[6] -ابن حجر، النكت، ٢/٧٤٦.

ومن أمعن النظر في كتب العلل يجد مصداق ما قاله هؤلاء الأئمة، فستراهم يرجحون بالقرائن: كرواية أحفظ تلاميذ الشيخ وأكثرهم له ملازمة، والأوثق، والأكثر عددا، بل وأحيانا في نظرهم للمتون ونقدهم لها، قد يلجئون إلى ترجيح الإرسال أو الوقف لعلة يرونها في المتن. وتتبع هذا في كتب العلل يطول، وكم كنت أتمنى على باحث جاد أن يقوم باستقراء القرائن التي يرجح العلماء بها بين الأسانيد المتعارضة.

وأما القول بأن الزيادة من الثقة مطلقا مقبولة، فهذا قول بعيد عن تصرفات الأئمة، ولذلك لم يرتض أهل العلم قول الخطيب في الكفاية بعد ما ذكر الأقوال في الاختلاف في الموصول والمرسل: (ومنهم من قال: الحكم للمسند إذا كان ثابت العدالة ضابطا للرواية، فيجب قبول خبره ويلزم العمل به وإن خالفه غيره، وسواء كان المختلف له واحدا أو جماعة: وهذا القول هو الصحيح عندنا)[1].

قال ابن رجب: (وهذا يخالف تصرفه في كتاب "تمييز المزيد")[2].

وممن أكثر من قبول زيادات الثقات مطلقا: الحاكم، كما أسلفت، ومنهم الحافظ ابن القطان، وقد صرح في مواطن كثيرة جدا من كتابه بيان الوهم والإيهام بذلك[3].

وسار على هذا المنهج أيضا الإمام النووي في مصنفاته. ولكن هذا خلاف ما عليه الأئمة المتقدمون، كما قدمت، وكما سنراه في عمل الإمام البخاري –رحمه الله-.

على أن الناظر في عمل الأئمة أصحاب الشأن ، يرى في الأسانيد التي تعارض فيها الوصل مع الإرسال، والوقف مع الرفع، أنهم في العادة يحكمون للمرسل وللموقوف، ودليلي على ذلك أن بين يدي الآن علل الترمذي الكبير، فمن بين ثمانية وأربعين حديثا مختلف فيها رجح البخاري الوصل على الإرسال والرفع على الوقف في أربعة أحاديث فقط.

وكأن سبب هذا في ظني، أن الأصل عندهم هو الإرسال أو الوقف؛ لأنه غير الطريق المألوف، فالذي يرفع الحديث أو يصله غالبا ما يكون واهما في ذلك؛ لأنه يظن الحديث الموقوف مرفوعا والمرسل موصولا، سواء في هذا الرواة الضعفاء أم الثقات الذين في حفظهم شيء فخالفوا

---

[1] -الخطيب، الكفاية، ص٤٥١.

[2] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٣٦/٢.

[3] -انظر على سبيل المثال: بيان الوهم والإيهام حديث رقم (٢٤٥) و(٢٧٨) و(١٠١٩) و(١٠٢٣) و(١٠٤) و(١٠٢٧)، و(١٠٣٤) و(١١٠٨) و(١١١٤) و(١١٩٤) و(٢٦٠٤) و(٢٦٣٤) و(٢٦٤٠).

من هم أوثق أو أحفظ أو أكثر عددا،إلا إذا كان الذي خالف فوصل أو رفع ممن يعتمـــد علـــى حفظه فيقبل ذلك منه.

المطلب الأول:تعارض الوصل والإرسال

التعليل بالاختلاف في الوصل والإرسال في التاريخ الكبير، عليه عشرات الأمثلة، درست طائفة حسنة منها، وقد لاحظت ما يلي:

١-أن البخاري -رحمه الله- كان يرجح الإرسال على الوصل غالبا، وفي القليل النادر كان يرجح الوصل، وقد بذلت جهدي حتى وجدت في التاريخ بعض الأمثلة رجح فيها الوصل على الإرسال، مما يؤكد الذي قلته: إن الإرسال علة قادحة لا يعدل عنها إلا إذا تبين الوصل من طريق آخر يعتمد فيه على من وصل.

٢-وافق الأئمة الكبار أمثال أحمد وابن معين وأبي حاتم والدارقطني، البخاري على تعليل الأحاديث في الأمثلة التي وقفت لهم على كلام فيها، مما يؤكد على أن منهجهم واحد، لا يختلفون فيه، وأن الذي خالف هم من جاء بعد، فأخذوا يحكمون للوصل لأدنى طريق.

٣-تنوعت عبارات البخاري الدالة على ترجيح الإرسال، فمما وقفت عليه منها:

والمرسل أصح، وهذا مع إرساله أصح، وهو مرسل بإرساله أصح، والأول أصح ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ (أي الموصول)، وهذا بإرساله أشبه، وهذا بانقطاعه أصح، وهذا أصح بإرساله وانقطاعه.

٤-من أسباب ترجيح رواية الإرسال على الوصل عند البخاري:

أن يخالف الثقة من هو أوثق منه.

أن يخالف الثقة آخر يعد من أشهر أصحاب شيخه ومن المقدمين فيهم.

أن يخالف ثقة في حفظه شيء، ثقة ليس في حفظه شيء.

أن يخالف الضعيف أو المسكوت عنه واحدا من الثقات.

أن يخالف الثقة جماعة من الثقات.

وصنيع البخاري يخالف عمل كثير من المتأخرين الذين يجعلون الحكم للوصل وإن خالف الواصل جماعة، ويجعلونها زيادة ثقة وهي مقبولة!

٥-لفت نظري من قرائن الترجيح في عمل البخاري، تقديم الطريق الغريبة على الطريقة المألوفة، رغم ثقة رواتها، وهذا ما يسمونه بسلوك الجادة، فالطريق الغريبة لا يصل إليها إلا الثقة الحافظ، خلافا للأخرى، فإن اللسان يسبق إليها. والتعليل بهذا في كتب العلل كثير[1].

---

[1] -كتب في"سلوك الجادة وأثره في علم العلل" بحثا الأستاذ الفاضل الدكتور: ياسر الشمالي، نشرته جامعة آل البيت في مجلتها "المنارة" في عددها الأخير، المجلد العاشر، العدد الأول ص٢٧٧-٣١٧.

بل وجدهم أحيانا يرجحون حديث الثقة المتكلم فيه على من هو فوقه في الروايات الغريبة، وكأن هذا دليل منهم على أنه حفظ .

وإليك بعض الأمثلة من تاريخ البخاري تبين منهجه:

١-قال ابن المبارك: أخبرنا محمد بن سوقة، عن ابن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ قال : (خير الناس قرني) بطوله.وقال لنا عبدالله بن صالح: ثني الليث قال: حدثني يزيد بن الهاد عن ابن دينار، عن ابن شهاب أن عمر عن النبي ﷺ [1]. وقال بعضهم: عن ابن دينار عن أبي صالح[2].وحديث ابن الهاد أصح، وهو مرسل بإرساله أصح[3].

أقول: الحديث موصولا أخرجه: أحمد في مسنده، وابن أبي عاصم في السنة، والبزار، والترمذي، وابن حبان والحاكم وغيرهم[4].

قال البزار: (وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن عمر، ولا نعلم أسند ابن سوقة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر إلا هذا الحديث). وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وسكت الذهبي، وتبعهما محقق المسند، وقال الترمذي: (حسن صحيح غريب من هذا الوجه).

ووافق البخاري على أن الصحيح هو الإرسال: أبو حاتم وأبو زرعة؛ فذكره ابن أبي حاتم في علل أخبار رويت في الإيمان وسأل أباه وأبا زرعة عنه، فقالا: (هو خطأ، رواه ابن الهاد عن عبدالله بن دينار)[5].. إلخ.

وذكره أيضا في علل أخبار رويت في الفضائل، وقال: (وسألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك عن محمد بن سوقة... قال أبي: أفسد ابن الهاد هذا الحديث وبين عورته، رواه ابن الهاد عن عبدالله بن دينار عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال: قام فينا رسول الله ﷺ. وهذا هو الصحيح). وقال أبو زرعة: (الحديث حديث الليث عن ابن الهاد).[6]

---

[1] -أخرجه من طريق يزيد بن الهاد: النسائي، السنن الكبرى، (٩٢٢٤).

[2] -أخرجه النسائي، السنن الكبرى، (٩٢٢٦) من طريق محمد بن سوقة عن أبي صالح.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٢/١.

[4] -أحمد، المسند، (١١٤)، وابن أبي عاصم، السنة، (٨٨) و(٩٢٩)، والبزار، المسند، (١٦٦) والترمذي، السنن، (٢١٦٥)، والنسائي، السنن الكبرى، (٩٢٢٥)، وابن حبان، الصحيح، (٧٢٥٤)، والحاكم، المستدرك، ١١٣/١.

[5] -ابن أبي حاتم، العلل، ١٦٣/٣.

[6] -المصدر السابق،١٨/٤ و٤٣.

وأعله بالإرسال أيضا: الدارقطني في علله[1].

أقول: محمد بن سوقة قليل الحديث صاحب زهد وعبادة ، قال النسائي: ثقة مرضي، وقال العجلي: ثبت، كان صاحب سنة وعبادة وخير كثير، في عداد الشيوخ، وليس بكثير الحديث. ووثقه يعقوب بن سفيان والدارقطني[2].

ويزيد بن الهاد وثقه ابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان والعجلي وأبو حاتم وابن سعد، وزاد يعقوب: حسن الحديث، وزاد ابن سعد: كثير الحديث[3].

ويحدث العقيلي عن أصحاب عبدالله بن دينار، فيقول: (روى عن عبدالله بن دينار: شعبة، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن عيينة، أحاديث متقاربة، عند شعبة عنه نحو عشرين حديثا، وعند الثوري نحو ثلاثين حديثا، وعند مالك نحوها، وعند ابن عيينة بضعة عشر حديثا، وأما رواية المشايخ عنه ففيها اضطراب، وسمى من المشايخ: سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عجلان، ويزيد بن الهاد)[4].

فمحمد بن سوقة ويزيد بن الهاد من بابة واحدة فليس بينهما تفاوت ملحوظ في المرتبة، فلماذا قدم هؤلاء الأئمة الإرسال إذن؟

أفهم من قول أبي حاتم: (أفسد ابن الهاد هذا الحديث وبين عورته) أن إسناده غير معتاد بخلاف الأول، فهو إسناد مشهور سلك فيه ابن سوقة الجادة، فلهذا رجحوا طريق يزيد بن الهاد.

٢-قال لي علي: ثنا عبدالعزيز بن محمد: أخبرني محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "لا عدوى ولا هام ولا صفر، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد".

وقال لي الأويسي: ثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن مشيخة لهم من الصلاح ممن أدرك حدثوه عن النبي ﷺ ، مثله، وهذا أصح، مرسل[5].وقال في الأوسط: وهذا بانقطاعه أصح[6].

---

[1] -الدارقطني، العلل، ٦٧/٢.

[2] -العجلي، تاريخ الثقات، ص٤٠٥، وابن حجر، التهذيب، ١٨٧/٩.

[3] -المصدر السابق، ٢٩٧/١١.

[4] -انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير، ٢٤٨/٢-٢٤٩.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٩/١.

[6] -البخاري، التاريخ الأوسط، ٥٥/٢.

أقول: قال البخاري في ترجمة محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان: (عنده عجائب). والعبارة نفسها أيضا في ضعفائه الصغير[1]. وقال في التاريخ الأوسط: (لا يكاد يتابع في حديثه)، ونقلها عنه ابن عدي، وأخرج حديثه هذا، ثم قال: (ومحمد بن عبدالله هذا حديثه قليل ومقدار ماله يكتب)[2]. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير)[3]. وقال العجلي:(مدني تابعي ثقة)[4]، وقال ابن الجارود: (لا يكاد يتابع في حديثه)-وهي عبارة البخاري كما ترى-، وقال ابن سعد: (كان كثير الحديث عالما)[5].

٣-قال لي ابن حجر: ثنا محمد بن عمار الأنصاري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس قال: أقيمت الصلاة فرأى النبي ﷺ ناسا يصلون، فقال: أصلاتان؟! وعن إسماعيل بن جعفر، عن شريك، عن أبي سلمة عن النبي ﷺ . قال أبو عبدالله: والمرسل أصح[6].

الحديث ذكره ابن أبي حاتم في العلل وسأل أباه عنه، فذكر أنه يرويه أيضا موصولا: إبراهيم بن طهمان، ثم قال: (قد خالفهما مالك والثوري والدراوردي عن شريك بن أبي نمر عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، مرسل، وهذا أشبه وأصح)[7]. وذكره أيضا الدارقطني في علله وزاد أيضا فيمن أرسله: إسماعيل بن جعفر وغيرهم، وقال:(والصحيح عن أبي سلمة مرسلا)[8].

أقول: محمد بن عمار روى عنه جمع، سكت عنه البخاري كما هو هنا، وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[9].

---

[1] -البخاري، الضعفاء، ص٤٨٣.

[2] -ابن عدي، الكامل، ٢٢٢٣/٦.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٤١٧/٧.

[4] -العجلي، تاريخ الثقات، ص٤٠٦.

[5] -ابن حجر، التهذيب، ٢٣٩/٩-٢٤٠.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٨٦/١ والتاريخ الأوسط، ٢٤٧/٢ وقال: وهذا أصح مع إرساله.

[7] -انظر: ابن أبي حاتم، العلل، رقم (٣٦٩).

[8] -الدارقطني، العلل، ٢٩٨/٩-٢٩٩.

[9] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣/٨، وابن حبان، الثقات، ٣٧٢/٥.

وإسماعيل بن جعفر هو ابن أبي كثير الأنصاري الزرقي، وثقه أحمد وأبو زرعة والنسائي وابن معين وابن سعد وابن المديني والخليلي، وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة: ثقة مأمون قليل الخطأ، صدوق[1].

فهذا حال إسماعيل الذي أرسل الحديث، فكيف وقد وافقه مالك والثوري؟!! كما قال أبو حاتم والدارقطني.

٤-قال لي يسرة بن صفوان الدمشقي: ثنا محمد، عن عمرو بن دينار، عن جابر وأبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: "لا صدقة فيما دون خمسة أوسق". وقال لي يحيى بن موسى: ثنا عبدالرزاق، عن ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار، قال: سمعت عن جابر بن عبدالله وعن غير واحد، مثله، هذا أصح ، مرسل[2].

أقول: محمد الذي وصل الحديث هو ابن مسلم الطائفي ، قال ابن معين: (ثقة وكان إذا حدث من حفظه يخطئ، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس). ونحوه كان يقول الإمام أحمد أولا، ثم ضعفه على كل حال من كتاب وغير كتاب[3].

وابن جريج الذي أرسل الحديث عن عمرو بن دينار، من أصحاب عمرو المشهورين، قال ابن المديني: (ابن جريج وابن عيينة من أعلم الناس بعمرو بن دينار)، وقال الدارقطني: (أرفع الرواة عن عمرو بن دينار: ابن جريج وابن عيينة وشعبة وحماد بن زيد)[4].

والحديث أعله أبو حاتم بعلة أخرى[5].

٥-قال لي عبدالله بن يوسف: ثنا الليث قال: حدثني سعيد المقبري، عن بشير بن محرر، عن سعيد بن المسيب أن رجلا سب أبا بكر فسكت ثم انتصر فقام النبي ﷺ [6]. وقال ابن عجلان: عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ [7]، والأول أصح[8].

---

[1] -ابن حجر، التهذيب، ٢٥١/١.

[2] -البخاري ،التاريخ الكبير،٢٢٤/١.

[3] -انظر: ابن عدي، الكامل، ٢١٣٨/٦، والذهبي، الميزان، ٤٠/٤.

[4] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٨٥/٢.

[5] -انظر: ابن أبي حاتم، العلل، (٦١٨).

[6] -أخرجه من هذا الطريق: أبو داود، السنن، (٤٨٩٦)، والبيهقي، شعب الإيمان، (٦٦٦٩).

[7] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (٩٦٢٤)، وأبو داود، السنن، (٤٨٩٧).

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٢/٢.

أقول: الرواية المرسلة في إسنادها: بشير بن المحرر لم يرو عنه إلا سعيد المقبري، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف[1].

قال الدارقطني في علله بعد أن ذكر الاختلاف في إسناده وصوب رواية الإرسال: (ويشبه أن يكون ذلك من ابن عجلان لأنه يقال: إنه كان اختلط عليه روايته عن سعيد المقبري، والليث ابن سعد فيما ذكر يحيى بن معين وأحمد بن حنبل أصح الناس رواية عن المقبري وعن ابن عجلان عنه، يقال: إنه أخذها عنه قديما)[2].

٦-قال في ترجمة بسطام بن مسلم: قال لي ابن أبي الأسود: ثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب: ذكر ابن أبي مليكة زيارة القبور والأوعية فقلت: يا أبا بكر من حدثك؟ قال: حدثني أبو الزناد عن بعض الكوفيين. وحدثني أمية قال: ثنا يزيد بن زريع، عن بسطام: ثنا أبو التياح: ثنا ابن أبي مليكة: سألت عائشة عن النبي ﷺ ، نحوه، قال أبو عبدالله: والأول بإرساله أصح. وقال في الأوسط: حديث أمية هذا لا يصح[3].

الطريق الموصول أخرجه ابن ماجه والحاكم ومن طريقه البيهقي، من طريق بسطام بن مسلم به[4]، وسكت الحاكم، وصححه الذهبي.

قال البيهقي: (تفرد به بسطام بن مسلم)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، بسطام بن مسلم وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو داود، وغيرهم، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم)[5].

أقول: صحيح أن بسطام بن مسلم من الثقات، لكن أظنه هو علة الحديث عند البخاري، يدل على ذلك أولا: أنه أورد الحديث في ترجمته، وثانيا: قول البيهقي: تفرد به بسطام، وثالثا: أن البخاري في التاريخ الأوسط بعد أن أورد طريق بسطام قال: وروى حماد بن زيد عن أبي التياح عن ابن أبي مليكة، قال: (رأيت عائشة، فقلت: أين تذهب؟ أو أين تجيء؟ قالوا: زيارة قبر أخيها)، هكذا موقوفا، وليس مرفوعا. وحماد بن زيد، أوثق من بسطام وأتقن فروايته أصح.

---

[1] -ابن حبان، الثقات، ١٠٠/٦، والذهبي، الميزان، ٣٢٩/١.

[2] -الدارقطني، العلل، ١٥٣/٨.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٥/٢، والأوسط، ٩٤/٢.

[4] -ابن ماجه، السنن، (١٥٧٠)، والحاكم، المستدرك، ٣٧٦/١، والبيهقي، السنن الكبرى، ٧٨/٤.

[5] -البوصيري، مصباح الزجاجة، ٢٧٨/١.

وأمر آخر أن الذي أرسل عن ابن أبي مليكة: أيوب السختياني، وأيوب أيوب!!

٧-قال علي بن مجاهد: ثنا الجراح بن الضحاك بن قيس، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: أقبلت امرأة بابنها وزوجها قتيلين، فقالت للنبي ﷺ : أخبرني عنهما. وقال لي الجعفي: عن معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق، عن سفيان، عن علقمة عن عمر بن عبدالعزيز جاءت امرأة بابنيها النبي ﷺ فذكر نحوه.

قال أبو عبدالله: وهذا أصح بإرساله وانقطاعه[1].

أقول: في الطريق الموصول: علي بن مجاهد، كان ابن معين يحسن الظن فيه فقال: (ما أرى به بأسا). وقال صالح بن محمد: (سئل يحيى بن معين عنه، فقال: كان يضع الحديث، وكان صنف كتاب المغازي فكان يضع للكلام إسنادا). فكأنه قال هذا لما تبين له أمره، وابن معين له حكايات عجيبة مع الرواة، أشار إلى شيء منها العلامة المعلمي، يرحمه الله.

وكذبه أيضا يحيى بن الضريس. وتركه زنيج. ووثقه جرير فيما نقله الترمذي، وذكره ابن حبان، في الثقات[2].

٨-حدثنا أبو نعيم: عن سفيان، عن سمي، عن النعمان بن أبي عياش: شكا أصحاب النبي ﷺ مشقة السجود فقال: "استعينوا بالركب". وتابعه عبدالله بن محمد، عن ابن عيينة، عن سمي عن النعمان. وقال ابن عجلان: عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، والأول أصح بإرساله[3].

الحديث رواه موصولا: أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والبيهقي والحاكم من طرق عن الليث بن سعد عن ابن عجلان به[4].

وقال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، من حديث الليث عن ابن عجلان، وقد روى هذا الحديث عن سفيان بن عيينة وغير واحد عن سمي عن النعمان بن أبي عياش عن النبي ﷺ نحو هذا، وكأن رواية هؤلاء أصح من رواية الليث).

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٨/٢.

[2] -انظر: الترمذي، السنن، ٧٧/١، وابن حبان، الثقات، ٤٥٩/٨، وابن حجر، التهذيب، ٣٣٠/٧-٣٣١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٣/٤، والأوسط، ١٦/٢ (١٠٦٦).

[4] -أحمد، المسند، (٨٤٧٧)، وأبو داود، السنن، (٩٠٢)، والترمذي، السنن، (٢٨٦)، وابن حبان، الصحيح، (١٩١٨)، والبيهقي، السنن الكبرى، ١١٦/١-١١٧، والحاكم، المستدرك، ٢٢٩/١.

فتعقبه الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- بقوله: (هؤلاء رووا الحديث عن سمي عن النعمان مرسلا، والليث بن سعد رواه عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة موصولا، فهما طريقان مختلفان، يؤيد أحدهما الآخر ويعضده، والليث بن سعد ثقة حافظ حجة، لا نتردد في قبول زيادته وما انفرد به فالحديث صحيح).

ووافق الشيخ أحمد شاكر المعلقون على مسند أحمد، طبعة مؤسسة الرسالة بقولهم: (وقد تابع الليث على هذا الحديث موصولا: حيوة بن شريح ويعقوب بن عبدالرحمن الاسكندراني).

أقول: عفا الله عن الجميع، فمدار الحديث ليس هو الإمام الحجة الثبت: الليث بن سعد، وإنما هو سمي، فرواه عنه ابن عجلان موصولا، ورواه ابن عيينة وغيره مرسلا، وتخليط ابن عجلان معروف عند المحدثين، وقد خالف في إسناد هذا الحديث: أمير المؤمنين في الحديث: ابن عيينة وجماعة، فكيف جعلهما الشيخ أحمد شاكر طريقين مختلفين يؤيد أحدهما الآخر ويعضده!!

فهذا لا يتمشى مع قواعد أهل الصنعة ومنهم إمامنا البخاري!! فابن عجلان سلك الجادة في هذا الإسناد قطعا، لأن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة طريق مشهور، أما الطريق الآخر فهو غير مألوف! وهو الصحيح، وإعلال أهل الشأن للأسانيد بهذه الطريقة كثير ومشهور، ومن خبر أساليبهم في هذا لا أظنه يخطئ أو يزل، والله المستعان.

٩-محمد بن أبي بكر، عن عمر بن علي، عن ابن عجلان، عن عبدالجليل بن حميد المصري، عن خالد بن أبي عمران[1] عن النبي ﷺ : "خذوا جنتكم: سبحان الله والحمد لله". وقال عبدالعزيز بن سلمة[2]: عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، أصح[3].

أقول: الحديث موصولا رواه النسائي في عمل اليوم والليلة، والطبراني في الصغير، وفي الدعاء، والحاكم في المستدرك، وقال: (صحيح على شرط مسلم)[4].

[1] -في التقريب ص١٨٩: فقيه صدوق، من الخامسة، مات سنة(١٢٥) وقيل:(١٢٩).

[2] -صوابه: مسلم كما في مصادر التخريج.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير،٦/ ١٢٢-١٢٣.

[4] -النسائي، عمل اليوم والليلة، (٨٤٨)، والطبراني، المعجم الصغير، (٤٠٧)، والدعاء، (١٦٨٢)، والحاكم، المستدرك، ١/٥٤١.

وعبدالعزيز بن مسلم الذي وصل الإسناد وثقه ابن معين وابن نمير والعجلي وأبو حاتم، وزاد: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وعمر بن علي الذي أرسله هو المقدمي، أثنى عليه أحمد خيرا وقال: (كان يدلس)، وقال ابن سعد: (كان ثقة، وكان يدلس تدليسا شديدا، وكان رجلا صالحا، ولم يكونوا ينقمون عليه غير التدليس وأما غير ذلك فلا)، وقال أبو حاتم: (محله الصدق ولولا تدليسه لحكمنا له إذا جاء بزيادة غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة)[2].

والحديث ذكره الدارقطني في علله لكن جعل الخلاف في وصله وإرساله بين عبدالعزيز بن مسلم، وأبي خالد الأحمر، ورجح رواية الإرسال[3]. مع أن أبا خالد الأحمر الذي أرسل الحديث، اسمه سليمان بن حيان قال فيه ابن معين: صدوق وليس بحجة، وقال ابن عدي: (له أحاديث صالحة، وإنما أتي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ)[4].

ورغم هذا رجح رواية الإرسال، وكأني بالبخاري والدارقطني رجحا رواية الإرسال لأن الإسناد الأول مشهور: ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة، أما الإسناد الثاني فغريب لا يحفظ إلا أن يكون الراوي ضبط. وأعل أبو حاتم الموصول بطريقة أخرى، قال: (كنا نرى أن هذا غريب، كان حدثنا به أبو عمر الحوضي، حتى حدثنا أحمد بن يونس، عن فضيل -يعني بن عياض- عن ابن عجلان عن رجل من أهل الاسكندرية عن النبي ﷺ، فعلمت أنه قد أفسد على عبدالعزيز وبين عورته، وحديث فضيل أشبه)[5]. وطريقه ترجيح أبي حاتم هي نفسها التي شرحتها.

١٠-الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب: بلغنا عن عثمان بن محمد أن النبي ﷺ قال لغيلان ابن سلمة الثقفي حين أسلم وتحته عشر نسوة: "خذ منهن أربعا وفارق سائرهن".

ثم أورده من طريق يونس عن ابن شهاب، ثم علقه أيضا من طريق شعبة عن الزهري قال: حدثني محمد بن أبي سويد.

---

[1] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ٣١٨/٦.

[2] -المصدر السابق، ٤٢٧/٧-٤٢٨.

[3] -الدارقطني، العلل، ١٥٥/٨.

[4] -ابن حجر، التهذيب، ١٥٩/٤.

[5] -ابن أبي حاتم، العلل، رقم (١٧٩٣).

ثم أورد له طريقين عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه موصولاً، ثم قال: وقال أبو اليمان عن معمر عن الزهري –مرسلاً–، والأول أصح[1].

فكنت أظن أن البخاري يريد أن الطريق الموصول أصح!! ولكن البخاري يريد أن الطرق الأولى المرسلة التي ذكرها هي الأصح! وهذه طريقة في التاريخ عهدهّا من البخاري أنه يورد أسانيد كثيرة، ثم يتكلم على أول إسناد.

والدليل على ما أقول: أن الترمذي قال بعد أن أخرج طريق معمر الموصولة: "هكذا رواه معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، قال: وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري قال: حُدثت عن محمد بن أبي سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرة نسوة، قال محمد: ... وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه، فقال له عمر: لتراجعن نساءك.." [2].

وقد مشى مع ظاهر الإسناد الموصول: ابن حبان والحاكم، وابن القطان فصححوه[3]، لكن اتفق أهل العلل: كابن المديني والبخاري وأبي حاتم ومسلم، ويعقوب بن شيبة وأحمد وابن عبدالبر وأبي زرعة على أن معمراً وهم في هذا الحديث، حيث إنه في غير بلده كان يحدث من حفظه فيهم في أشياء وهذا منها[4].

قال أحمد في رواية ابنه صالح: (معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان ورجع باليمن فجعله منقطعاً)[5].

١١–يحيى بن سعيد القطان، قال: ثنا سفيان، عن محمد بن أبي بكر قال: حدثني عبدالملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ تزوجها وأقام عندها ثلاثاً، فقال: "ليس بك هوان على أهلك هو إن شئت سبّعت لك وسبّعت لنسائي".

---

[1] –البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٨/٦–٢٤٩.

[2] –الترمذي، السنن، (١١٢٨).

[3] –ابن حبان، الصحيح، (٤١٥٦) و(٤١٥٧) و(٤١٥٨)، والحاكم، المستدرك، ١٩٢/٢–١٩٣، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٤٩٥/٣–٥٠٠.

[4] –انظر: ابن أبي حاتم، العلل، رقم (١١٩٩) و(١٢٠٠)، وابن حجر، تلخيص الحبير، ١٦٨/٣، وانظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، ١٦٩/٤ بتحقيقي مشاركة.

[5] –ابن رجب، شرح علل الترمذي ، ٧٦٨/٢.

وقال وكيع: عن سفيان، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالملك بن أبي بكر بن الحارث لما تزوج النبي ﷺ أم سلمة مثله.

وقال لنا إسماعيل: حدثني مالك، عن عبدالله بن أبي بكر عن عبدالملك، عن أبي بكر بن عبدالرحمن أن النبي ﷺ تزوج أم سلمة فأصبحت عنده، فقال لها: "إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن..."

قال أبو عبدالله: (والحديث الصحيح هذا، هو يعني حديث إسماعيل)[1].

أقول: ذكر البخاري لهذا الحديث علتين: التفرد، حيث زاد سفيان الثوري فيه فأقام عندها ثلاثاً، وقد تكلمت عليها مفصلاً في المبحث الأول من هذا الفصل، وذكرت هناك الأسانيد بالتفصيل، والعلة الثانية: الإرسال، حيث رجح البخاري رواية مالك المرسلة على رواية سفيان الموصولة!!

وسفيان الثوري اختلف عليه: فرواه يحيى القطان موصولاً، وهذا الطريق اعتمده مسلم في صحيحه[2]، ورواه وكيع مرسلاً، ونظرت في أصحاب الثوري فإذا هم خمسة: يحيى القطان، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين. واختلف العلماء أيهم أحب إليه في سفيان:

فابن معين وابن المديني قدما يحيى القطان. وأحمد بن حنبل يقدم ابن مهدي[3].

فلماذا رجح البخاري رواية الإرسال إذن؟!

الذي يظهر لي أن هناك سببين:

الأول: أن تلاميذ الثوري اختلفوا، فأخذ برواية من وافق مالكاً، وهي الإرسال.

الثاني: أن الثوري تفرد بزيادة في المتن ردها البخاري لأنه خالف غيره من الثقات، كما فصلت من قبل، فتطلب لها علة أخرى فرجح الإرسال. والحديث أعله بالإرسال أيضاً الدارقطني في تتبعه لكن لم يجعل العلة من الثوري، فقال: "وأخرج مسلم حديث الثوري عن محمد بن أبي بكر عن عبدالملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة.. وحديث حفص بن غياث عن عبدالواحد

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧/١.

[2] -مسلم، الصحيح، (١٤٦٠).

[3] -انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٧٢٢/٢-٧٢٥.

ابن أعين عن أبي بكر عن أم سلمة متصلاً، وقد أرسله عبدالله بن أبي بكر عن أبي بكر مرسلاً، قاله سليمان بن بلال وأبو ضمرة عن عبدالرحمن بن حميد"[1].

١٢-الحسن بن كثير، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عباس قال النبي ﷺ : لا يتناجى اثنان دون الثالث، قاله لي محمد قال: ثنا ابن المبارك: ثنا عبدالوهاب بن الورد عن الحسن.

قال أبو عبدالله: قال ابن المبارك بالري عن ابن عباس، وكان في كتابه مرسل، والآخرون لا يسندونه عن ابن المبارك[2].

أقول: الاختلاف إذن من ابن المبارك نفسه -رحمه الله-. ورواه موصولاً من هذا الطريق الطبراني في المعجم الأوسط، وقال: (لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن المبارك)[3] وأخرجه ابن المبارك في زهده بنفس الإسناد دون أن يذكر ابن عباس[4]. وهذا يؤيد ما قاله البخاري والطبراني أن الأمر من ابن المبارك.

والإسناد رواته كلهم ثقات من رواة الصحيح، عدا الحسن بن كثير، فقد سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

١٣-قال لنا عبدالله بن صالح: حدثني الليث قال: ثني نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد بن عباس[6] عن ميمونة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: "صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة".

---

[1] -الدارقطني، التتبع، ص٢٤٩.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٥/٢.

[3] -الطبراني، المعجم الأوسط، (٢٠٠٧).

[4] -ابن المبارك، الزهد، (٦٤٤).

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤/٣، وابن حبان، الثقات، ١٦٦/٦.

[6] -هكذا في مطبوعة التاريخ، لكن جعل الأخ الفاضل الدكتور محمد عبدالكريم عبيد مخرج الأحاديث المسندة في التاريخ الكبير هنا "عن ابن عباس"، وقال: والتصويب من المخطوطة والمراجع ٥٩٧/٢. أقول: الليث بن سعد مختلف في الرواية عنه،فبعضهم يذكر عنه ابن عباس وبعضهم لا يذكره،كما سترى، ولذلك لا يمكن الاعتماد على المراجع، ثم إن البخاري بدأ أولاً بذكر الأسانيد المرسلة التي لم تذكر ابن عباس، وختم بالإسناد الذي فيه ابن عباس وردّه.

وقال لنا أبو عاصم: عن ابن جريج، عن نافع، عن إبراهيم بن معبد، عن ميمونة عن النبي ﷺ. وقال لنا المكي: عن ابن جريج، سمع نافعا أن إبراهيم بن عبدالله بن معبد حدّثه، أن ابن عباس حدّثه عن ميمونة عن النبي ﷺ ، ولا يصح فيه ابن عباس[1].

أقول: اختلف فيه على الليث بن سعد. فرواه عنه دون ذكر ابن عباس: عبدالله بن صالح من رواية البخاري عنه هنا في التاريخ، وحجاج بن محمد، وقتيبة بن سعيد من رواية النسائي عنه[2].

ورواه عنه بذكر ابن عباس: عبدالله بن صالح من رواية مطلب بن شيخ، شيخ الطبراني، وقتيبة بن سعيد من رواية مسلم عنه، ومحمد بن رمح وشبابة بن سوار[3].

واختلف فيه على ابن جريج أيضاً:

فرواه عنه أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، وابن المبارك دون ذكر ابن عباس[4].

ورواه عنه مكي بن إبراهيم البلخي -عند البخاري هنا- وعبدالرزاق [5]. بإثبات ابن عباس.

قال النووي في شرحه على صحيح مسلم: (هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفاظ: ذكر ابن عباس فيه وهم، وصوابه عن إبراهيم بن عبدالله عن ميمونة، هكذا هو المحفوظ من رواية الليث وابن جريج عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله، عن ميمونة من غير ذكر ابن عباس، وكذلك رواه البخاري في صحيحه.. قال الدارقطني في كتاب العلل: وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة وليس يثبت ...)-ثم نقل عن القاضي عياض موافقته للدارقطني- وقال : (ويحتمل صحة الروايتين جميعاً كما فعل مسلم)[6].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٢/١-٣٠٣.

[2] -انظر: أحمد، المسند، ٣٣٤/٦، والنسائي، المجتبى، ٣٣/٢، والكبرى، (٧٧٠).

[3] -مسلم، الصحيح، (١٣٩٦)، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٣/(١٠٢٩)، وابن أبي شيبة، المصنف ٢٦٥/٢.

[4] -أحمد، المسند، ٣٣٤/٦، وأبو يعلى، المسند، (٧١١٣).

[5] -عبدالرزاق، المصنف، (٩١٣٥)، وأحمد، المسند، ٣٣٤/٦، والنسائي، السنن الكبرى، (٣٨٨١)، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٣/(١٠٢٨).

[6] -النووي، شرح صحيح مسلم، ٢٨٨/٥.

أقول: البخاري لم يخرج هذا الحديث أصلاً للاختلاف الذي رأيت في إسناده. ثم الذي استنتجه من كلام النووي وغيره أن المشهور في رواية الليث أنه دون ذكر ابن عباس، وهذا ما وجدت النسائي يقوله أيضاً بعد إخراجه لرواية عبدالرزاق عن ابن جريج بإثبات ابن عباس، قال: (رواه الليث، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله، عن ميمونة ولم يذكر ابن عباس)[1].

لكن الرواة عن ابن جريج كلهم من الثقات المتقنين، فبعضهم ذكر ابن عباس، وبعضهم لم يذكره، فلماذا رجح البخاري رواية الإرسال على الوصل؟

أقول: السبب عندي أن المشهور في رواية الليث الإرسال، واختلف أصحاب ابن جريج، فوصل الضحاك بن مخلد وخالفه مكي بن إبراهيم، فكأن البخاري مال للأخذ بالرواية التي توافق رواية الليث.

وقد كنت أظن أن هذا المثال يدخل في المزيد في متصل الأسانيد لكن تبين لي خلاف ذلك، لأن البخاري لما ترجم إبراهيم بن عبدالله بن معبد قال: (عن أبيه وميمونة)، وتبعه ابن أبي حاتم[2]. وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: وقد قيل: (إنه سمع من ميمونة زوج النبي ﷺ وليس ذلك بصحيح عندنا؛ فلذلك أدخلناه في أتباع التابعين)[3].

فتعقبه الحافظ ابن حجر، بقوله: (وقد أخرج البخاري في التاريخ –يشير إلى هذا الموطن– بعد أن روى حديثه عن ميمونة، حدث نافع عنه عن ابن عباس عن ميمونة، قال البخاري: لا يصح فيه ابن عباس، فهذا مشعر لصحة روايته عن ميمونة عند البخاري، وقد علم مذهبه التشديد في هذه المواطن)[4].

أقول: قول البخاري: ولا يصح ابن عباس ترجيح منه للإرسال لا أنه دليل على صحة روايته عن ميمونة، ثم قول البخاري في ترجمته: "عن" ميمونة دليل على عدم سماعه منها عنده؛ لأنه لا يعدل عن السماع إلى غيره في ذكره لشيوخ الراوي إلا لعدم حصوله عنده، والله أعلم.

---

[1] -النسائي، السنن الكبرى، ٣٩٠/٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٢/١-٣٠٣، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٨/٢.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٦/٦.

[4] -ابن حجر، التهذيب، ١١٩/١.

وهذا مثال رجح فيه البخاري الوصل على الإرسال، عثرت عليه بعد بحث شديد:

قال لي عبدالله بن محمد الجعفي: ثنا محمد بن بشر قال: ثنا محمد بن عمرو قال: حدثني أبي، عن أبيه علقمة قال: سمعت بلال بن الحارث صاحب النبي ﷺ قال: قال النبي ﷺ :"إن أحدكم يتكلم بالكلمة ما يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله به رضوانه إلى يوم يلقاه".

وقال مالك: عن محمد بن عمرو عن أبيه عن بلال عن النبي ﷺ ، والأول أصح[١].

الحديث رواه جمع من الثقات عن محمد بن عمرو كلهم وصلوه بذكر علقمة بن وقاص منهم: ابن عيينة وأبو معاوية محمد بن خازم، وعبدة وسعيد بن عامر والدراوردي[٢].

ورواية مالك في الإرسال أخرجها في موطئه، ومن طريقه النسائي في الكبرى، والطبراني والحاكم[٣].

قال الحاكم في المستدرك: (قصّر مالك بن أنس برواية هذا الحديث و لم يذكر علقمة بن وقاص)[٤].

وقال ابن عبدالبر في التمهيد: (إنه في رواية مالك غير متصل، وفي رواية من قال: عن أبيه عن جده متصل مسند.) ثم قال بعد أن ذكر روايات الحديث: (والقول عندي فيه قول من قال: عن أبيه عن جده وإليه مال الدارقطني –رحمه الله–)[٥].

أقول: ومالك كان هياباً فأحياناً كان يقصر في الوصل أو الرفع.

وقد وجدت لمالك متابِعَيْن: أبا بكر بن عياش، وابن عجلان[٦].

---

[١] –البخاري، التاريخ الكبير، ٢/١٠٦–١٠٧، والتاريخ الأوسط، ١/١٩٧.

[٢] –انظر: أحمد، المسند، (١٥٨٥٢)، والحميدي، المسند، (٩١١)، والترمذي، السنن، (٢٣١٩)، وابن ماجه، السنن، (٣٩٦٩)، وابن حبان، الصحيح، (٢٨٠) و(٢٨١) (٢٨٧)، والطبراني، المعجم الكبير، (١١٢٩)–(١١٣٢)، والحاكم، المستدرك ١/٤٥، وابن عبدالبر، الاستذكار، ١٠/٣٣٣.

[٣] –مالك، الموطأ،٢/٩٨٥، والنسائي، السنن الكبرى، كما في تحفة الأشراف،٢/١٠٣حيث سقط من المطبوع، والطبراني، المعجم الكبير، (١١٣٤)، والحاكم، المستدرك، ١/٤٦.

[٤] –الحاكم، المستدرك، ١/٤٥.

[٥] –ابن عبدالبر، التمهيد، ١٣/٤٩.

[٦] –رواية أبي بكر أخرجها: هناد، الزهد، (١١٤٠)، ورواية ابن عجلان أخرجها الطبراني، (١١٣٣).

لكن لما كان الذي وصل جماعة من الثقات المتقنين رجح البخاري رواية الوصل، وأيد البخاري الوصل أيضا بذكر علقمة ما أخرجه بعده من طريق ابن المبارك، عن موسى بن عقبة، عن علقمة بن وقاص قال: قال لي بلال[1].

المطلب الثاني :تعارض الوقف والرفع

اختلاف الرواة في الرفع والوقف كثير، وفي التاريخ الكبير أمثلة كثيرة، وقد تتبعت –ولله الحمد– مواطن ذات عدد منها، ويمكن أن أبرز ملامح منهج البخاري في هذه المسألة بما يلي:

١–إن البخاري كثيرا ما يذكر اختلاف الرواة في الرفع والوقف ولا يرجح، وفي أغلب الأحايين وجدته يبدأ بالمرفوع ثم الموقوف، وفي بعضها يبدأ بالموقوف ثم المرفوع، فليس له منهج مطرد في هذا.

وفي جل هذه المواطن كنت ألمح البخاري يميل لترجيح الوقف على الرفع؛ لأن الذي رفع كان من المجاهيل أو المسكوت عنهم، أو الضعفاء أو الثقات الذين فيهم ضعف، أو من الثقات لكن دون الذي وقف. وقد وجدت في بعض هذه الأحاديث كلاما لأئمة العلل، رجحوا فيه الوقف كذلك.

وهناك أحاديث لم أستطع تحديد مراد البخاري: هل يريد ترجيح الرفع أم الوقف! لتساوي رواقما في الثقة والإتقان.

وقد عثرت على حديث استوى فيه الرفع والوقف، وتبين أن كلا الوجهين صحيح عنده لأنه أورد المرفوع في صحيحه.

٢–وفي الأحاديث التي صرح فيها بترجيح أحد الوجهين، كان لترجيح الوقف النصيب الأوفى – وقد جهدت حتى أجد بعض الأمثلة رجح فيها البخاري المرفوع على الموقوف – والأسباب هي نفسها، وأزيد: إن الذي رفع قد يكون ثقة لكنه خالف جماعة من الثقات فوقفوه، أو أن يكون الذي وقف من أوثق أصحاب الشيخ والملازمين له.

٣–حاولت أن أحصر ألفاظ البخاري الدالة على ترجيح أحد الإسنادين، وهي:

وهذا أصح (في ترجيح الوقف)، ولا يصح (أي المرفوع)، وهذا أشبه وهو الصحيح(في ترجيح الوقف)، وهو خطأ(أي المرفوع).

---

[1] –أخرجه من هذا الطريق، ابن المبارك، "الزهد"، (١٠٨٦)، والطبراني، المعجم الكبير، (١١٣٦).

٤-من قرائن الترجيح في كلام البخاري نفسه -رحمه الله-:

ذكر حديث محمد بن ثابت عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في التيمم، وقال: وخالفه أيوب وعبيدالله والناس، فقالوا: عن نافع عن ابن عمر فعله[١].

وذكر الاختلاف على عائشة في رفع ووقف حديث: كسر عظم الميت ككسره حيا وقال: وغير مرفوع أكثر[٢].

وروى حديث سكين، عن سيار بن سلامة، سمع أبا برزة عن النبي ﷺ .ثم قال: وروى عوف وغيره عن سيار لم يرفعوه[٣].

وقال أيضا: ورواه غير واحد عن الركين لا يرفعونه[٤].

٥-من القرائن التي أظن أن البخاري اعتمدها في الترجيح، غرابة المتن، واستبعاد أن يكون من كلام النبي ﷺ، وهذا ما رأيته في حديث: (إذا جاءكم الحديث عني يلين قلوبكم فأنا آمركم به)[٥].

فرواة المرفوع ثقات، ورواة الموقوف أقل مرتبة، ومع هذا رجح الوقف ولا أظنه إلا للسبب الذي ذكرت.

٦-ومن القرائن أيضا أن يكون راوي الطريق الخطأ، قد سلك الجادة، كما في حديث أبي هريرة: (من غسل ميتا فليغتسل). فحماد بن سلمة أخطأ فيه وسلك الطريق السهل[٦].

٧-وجدت البخاري يفصح عن سبب ترجيحه للوقف، فبعد أن ذكر حديثا وقفه أحد الرواة، ورفعه العلاء بن كثير عن مكحول عن واثلة، قال: ولا يصح لأن العلاء بن كثير منكر الحديث[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥١/١.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤٩/١-١٥٠.

[٣] -المصدر السابق، ١٦٠/٤.

[٤] -المصدر السابق، ٢٧٨/٣.

[٥] -المصدر السابق، ٤١٥/٥-٤١٦.

[٦] -المصدر السابق، ٣٩٦/١-٣٩٧.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥١٤/٦.

وهذه أمثلة على أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع ولم يرجح البخاري فيها شيئا :

١-أخرج من طريق حماد بن سلمة عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: كنت أبيع، فقال النبي ﷺ: لا بأس به[١].

وقال: وروى داود عن سعيد عن ابن عمر قوله. وذكره من قبل من طريق سعيد بن المسيب وغيره عن ابن عمر[٢].

أقول: الحديث أخرجه مرفوعا الترمذي، وقال: (هذا حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث سماك بن حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفا).[٣]

وقال ابن حجر: (وروى البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي، قال : سئل شعبة عن حديث سماك هذا، فقال شعبة: سمعت أيوب عن نافع عن ابن عمر و لم يرفعه، وحدثنا قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر و لم يرفعه، وحدثنا يحيى بن أبي إسحاق عن سالم عن ابن عمر و لم يرفعه، ورفعه لنا سماك بن حرب، وأنا أفرقه..)[٤]

وأعله أيضا الدارقطني في علله والبيهقي في سننه.[٥]

أقول: سماك بن حرب، قال فيه ابن معين: (أسند أحاديث لم يسندها غيره).وقال النسائي: (إذا انفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلقن فيتلقن).[٦]

٢-وأخرج من طريق يعقوب بن حميد: ثنا صالح بن محمد: حدثني أبي، قال: علمني القاسم بن محمد قال: علمتني عائشة، قالت: هذا تشهد النبي ﷺ : "التحيات لله".

---

[١] -لفظ الحديث عن ابن عمر: كنت أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير، وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم، وآخذ الدنانير فأتيت رسول الله ﷺ وهو يريد أن يدخل بيت حفصة فقلت: يا رسول الله، إني أبيع الإبل بالبقيع، فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم، وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير فقال رسول الله ﷺ : لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تتفرق وبينكما شيء.

[٢] -البخاري ، التاريخ الكبير ، ٤٥/١-٤٦.

[٣] -الترمذي، السنن، (١٢٤٢).

[٤] -ابن حجر، تلخيص الحبير، ٢٦/٣.

[٥] -البيهقي، السنن، ٢٨٤/٥٠، والدارقطني، العلل، ٤ورقة٧٥ نقلا عن محقق مسند أحمد ٤٨٩/٨.

[٦] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٠٤/٤-٢٠٥.

وقال عبدالرحمن بن القاسم ويحيى بن سعيد، عن القاسم، عن عائشة قولها[1].

أقول: في إسناد المرفوع يعقوب بن حميد، متكلم فيه، وقال فيه البخاري نفسه:(لم نر إلا خيرا، فيه بعض سهولة، هو في الأصل صدوق).[2]

وصالح بن محمد ذكره البخاري وسكت عنه.[3]

ورواه موقوفا مالك في الموطأ من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم به، ورواه البيهقي من طريق عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه به. وأشار الدارقطني في علله إلى الاختلاف في رفعه ووقفه -كما ذكره البخاري هنا- ورجح الوقف.[4]

٣-وأخرج من طريق يزيد بن هارون: ثنا عبدالملك، عن عطاء، عن جابر عن النبي ﷺ : قال: "ما من مسلم يغرس غرسا إلا له صدقة، وما أكل منه وما سرق منه، وما أكلت الطير والوحش، أو قال: السباع، منه".

ثم أخرجه من طريق ابن جريج قال: حدثني عطاء، عن جابر بن عبدالله قال: "لا يصيب سبع، ولا طير ولا إنسان، ولا شيء من أرض إنسان إلا كان له صدقة" ، قلت: أسمعته منه؟ قال: كنت أشك ولكن أخبرني عنه أصحابنا[5].

أقول: عبدالملك في الطريق المرفوع هو ابن أبي سلميان العرزمي، وهو من الثقات تكلم فيه شعبة لحديث الشفعة، وقال أحمد: (ثقة يخطئ، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء)، وقال أحمد أيضا: (عبدالملك من الحفاظ إلا أنه كان يخالف ابن جريج، وابن جريج أثبت منه عندنا) [6].

وطريق عبدالملك هذا خرجه مسلم في صحيحه.[7]

---

[1] -البخاري ،التاريخ الكبير ،١/١١٧.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨/٤٠١ ، والأوسط ٢/٢٦٣، وابن عدي، الكامل، ٧/٢٦٠٨، وابن حجر، التهذيب ،١١/٣٣٦.وعبارة البخاري في الأوسط ، وهي ساقطة من الكبير.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٢٩١.

[4] -مالك، الموطأ، ١/٩١، والبيهقي، السنن، ٣/١٤٢، والدارقطني، العلل، ٥/٥٧أ، نقلا عن تخريج الأحاديث المرفوعة في كتاب التاريخ الكبير ١/٣٩٩.

[5] -البخاري،التاريخ الكبير،١/٣٣١-٣٣٢.

[6] -المزي، تهذيب الكمال، ٢/٨٥٤.

[7] -مسلم ، الصحيح، (١٥٥٢).

وأما الطريق الموقوف فمداره على ابن جريج، وهو أثبت في عطاء من عبدالملك كما نقلت عن أحمد، فلذلك أعل البخاري الطريق المرفوعة من حديث عطاء عن جابر.

والحديث عن جابر مرفوع ثابت من طرق عنه، أخرجه مسلم وحده من طريق ثلاثة من التابعين عنه[1]. ولذلك -والله أعلم- أخرج طريق عبدالملك رغم ما فيها.

٤-وروى من طريق محمد بن حجاج: ثنا يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : (ما عمل ابن آدم شيئا أفضل من الصلاة وصلاح ذات البين، وخلق حسن)[2] .

وقال زيد بن أبي أنيسة: عن جنادة بن أبي خالد، عن مكحول، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء قوله.

ثم رواه من طريق يونس، عن ابن شهاب: أخبرني أبو إدريس، سمع أبا الدرداء مثله.

ثم رواه من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن عمرو، عن سالم، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ [3].

ثم رواه من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن سالم، عن أبي الدرداء قوله[4].

أقول: محمد بن الحجاج سكت عنه البخاري هنا، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات.[5]

ويونس بن ميسرة شيخ محمد من الثقات.[6]

---

[1] -مسلم، الصحيح، (١٥٥٢)(٨)، و(٩) و(١٠) و(١١).

[2] -أخرجه من هذا الوجه: البيهقي، شعب الإيمان، (١١٠٩١).

[3] -أخرجه من هذا الوجه: أحمد، المسند، ٦/٤٤٤-٤٤٥ (٢٧٥٠٨)، والترمذي، السنن، (٢٥٠٩) ، وابن حبان، الصحيح، (٥٠٩٢).

[4] -البخاري،التاريخ الكبير،١/٦٣.

[5] - وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٢٣٥، وابن حبان، الثقات، ٩/٣٤-٣٥.

[6] -ابن حجر، تهذيب التهذيب،١١/٣٩٤.

ومحمد بن حجاج خالف في الإسناد حيث جعله عن أبي إدريس عن أبي هريرة، ورفعه، فأورد البخاري الإسنادين بعده من طريق مكحول وابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء موقوفا.[1]

ثم أورده البخاري من طريق آخر إلى أبي الدرداء، وهو طريق أبي معاوية عن الأعمش.

ورواته ثقات مشاهير، أبو معاوية هو محمد بن خازم ثقة معروف، وهو من أصحاب الأعمش المقدمين، منهم من جعله بعد سفيان الثوري وشعبة، ومنهم من جعله مع الثوري[2]. وعمرو هو ابن مرة، وسالم هو ابن أبي الجعد، وهما ثقتان معروفان. وخالف أبا معاوية في روايته هذه ، محمد بن فضيل -كما أشار البخاري-، فأسقط منه راويين وجعله موقوفا.

ونظرت في محمد بن فضيل فإذا هو من الثقات رمي ببدعة لا علاقة لها بالرواية هنا، قال الدارقطني: (أرفع الرواة عن الأعمش: الثوري وأبو معاوية ووكيع ويحيى القطان وابن فضيل وقد غلط عليه في شيء)[3]. فأخشى أن يكون ابن فضيل غلط هنا.

لكن ماذا يريد البخاري، هل يريد ترجيح الوقف أم الرفع؟!!

٥-أخرج من طريق ابن إسحاق قال: ثني محمد بن ذكوان، عن الحسن، عن أبي، عن النبي ﷺ في آدم[4].

ثم رواه من طريق سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عتي، عن أبي بن كعب قوله.

وقال عبدالوهاب بن عطاء: عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي عن النبي ﷺ .

وقال يونس: عن الحسن، عن عتي، عن أبي قوله[5].

أقول: الطريق المرفوع الأول فيه محمد بن ذكوان، قال فيه البخاري نفسه في هذا الموطن: (منكر الحديث)، وكذا قال فيه النسائي، وقال الدارقطني: (ضعيف).[6]

---

[1] -طريق مكحول وابن شهاب في شعب البيهقي ايضا (١١٠٩٠).

[2] -انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٩/١٢٠-١٢١، ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٧١٦-٧١٩.

[3] -ابن رجب، شرح العلل، ٢/٧٢٠.

[4] -أخرجه من هذا الوجه: الطبراني، المعجم الأوسط، (٩٢٥٥).

[5] -البخاري،التاريخ الكبير،١/٧٩.

[6] -انظر، الذهبي، الميزان، ٣/٥٤٢.

ثم بين البخاري الاختلاف على سعيد عن قتادة؛ فوقفه بزيادة عتي في إسناده: عباد، ورفعه دون عتي: عبدالوهاب بن عطاء.

وعباد هو ابن العوام بن عمر أبو سهل الواسطي من الثقات، لكن قال الأثرم عن أحمد: (مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة).[1]

وعبدالوهاب بن عطاء وثقه غير واحد، وقد تكلم فيه بعضهم لكنه من الملازمين لسعيد بن أبي عروبة، قال محمد بن سعد: لزم سعيد بن أبي عروبة وعرف بصحبته وكتب كتبه وكان كثير الحديث معروفا.[2]

وهذان الطريقان لم أجدهما.

وطريق يونس عن الحسن الموقوفة وجدتها في طبقات ابن سعد، وسنن البيهقي.[3]

وقد وجدته عن يونس موصولا عند الدارقطني والحاكم والبيهقي.[4]

فهل يرجح البخاري الوقف أم الرفع؟

٧-وأخرج من طريق وهب بن جرير: ثنا أبي، عن عمه جرير بن زيد: كنت مع سالم ابن عبدالله بن عمر على باب داره، فقال: سمعت أبا هريرة، سمع النبي ﷺ يقول: "بينا رجل يمشي في حلة". وقال يونس وابن مسافر: عن الزهري، عن سالم أن ابن عمر حدثه عن النبي ﷺ مثله. ولم يرفعه شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر[5].

أقول: ساق البخاري هذه الأسانيد ليدلل على صحة الحديث على الوجهين عن ابن عمر عن أبي هريرة، وعن ابن عمر دون ذكر أبي هريرة. وليبين كذلك أن الوقف لا يعل الرفع، والدليل على هذا أنه أخرج الحديث في صحيحه من طريق وهب بن جرير، ووصل طريق يونس وابن مسافر التي علقها هنا، وأشار أيضا إلى طريق شعيب الموقوفة[6].

---

[1] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٧/٥.

[2] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٩٩/٦.

[3] -ابن سعد، الطبقات، ٣٣/١، والبيهقي، السنن، ٤٠٤/٣.

[4] -الدارقطني، السنن، ٧١/٢، والحاكم، المستدرك، ٣٤٤/١، والبيهقي، السنن، ٤٠٤/٣.

[5] -البخاري،التاريخ الكبير،٢١٢/٢.

[6] -البخاري، الصحيح، (٣٤٨٥) و(٥٧٩٠)، وطريق شعيب هذه وصلها الإسماعيلي في مستخرجه كما في فتح الباري، ٦٩٨٦/١١.

وهذه أمثلة رجح فيها الوقف

١-قال في ترجمة محمد بن ثابت العبدي: يخالف في بعض حديثه،وروى محمد عن نافع عن ابن عمر مرفوع في التيمم، وخالفه أيوب وعبيد الله والناس، فقالوا: عن نافع عن ابن عمر فعله[١].

أقول: الحديث رواه أبو داود، وقال: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثا منكرا في التيمم).

وقال أبو داود: لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النبي ﷺ، ورووه فعل ابن عمر[٢].

وزاد في كتاب التفرد له: (وروى أيوب، ومالك، وعبيدالله، وقيس بن سعد، ويونس الأيلي، وابن أبي رواد، عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم ضربتين: للوجه واليدين إلى المرفقين، قال أبو داود: جعلوه فعل ابن عمر)[٣].

أقول: ومحمد بن ثابت العبدي، قال فيه أبو حاتم: (ليس بالمتين روى حديثا منكرا). وقال معاوية بن صالح: (كان ابن معين ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم). وقال ابن عدي: (عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه).[٤]

٢-روى من طريق وكيع، عن إبراهيم -هو ابن إسماعيل بن مجمع بن جارية-، عن عمرو ابن دينار، عن أبي هريرة رفعه: "الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها"[٥].

قال: وروى ابن عيينة، عن عمرو، عن سالم، عن ابن عمر، عن عمر قوله، وهذا أصح[٦].

---

[١] -البخاري،التاريخ الكبير،١/٥٠.

[٢] -أبو داود، السنن، ١/٩٠،رقم(٣٣٠).

[٣] -انظر: المزي، تحفة الأشراف، ٦/٢٢٦.

[٤] -انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٢١٦، وابن عدي، الكامل، ٦/٢١٤٧، وابن حجر، تهذيب التهذيب،٩/٧٤.

[٥]- أخرجه من هذا الطريق: الدارقطني، السنن، ٣/٤٦٠ (٢٩٧٠)، وابن أبي شيبة، المصنف،٥/١٩٨.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير،١/٢٧١.

أقول: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، قال عنه البخاري: كثير الوهم، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي : ضعيف.[1]

وإبراهيم قد خالف ابن عيينة!! وحسبك بهذه المخالفة دليلا على ضعفه.

٣-وأخرج من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر وأبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: "لا صدقة فيما دون خمسة أوسق:. وقال لنا آدم: ثنا أبو جعفر الرازي، عن عمرو عن جابر قوله، ثم أخرج من طريق عبدالرزاق، عن ابن جريج: أخبرني عمرو قال: سمعت عن جابر بن عبدالله وعن غير واحد مثله، هذا أصح، مرسل. وقال لنا آدم: ثنا: حماد، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ . ولم يصح؛ لأن موسى ثنا عن حماد، عن أبي الزبير عن جابر قال:"ليس فيما دون خمس أوساق صدقة". وقال لنا إسماعيل: حدثني ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزبير عن جابر قوله[2].

أقول: طريق عبدالرزاق التي رجحها البخاري هي مرسلة وموقوفة كما في المصنف، ومن طريقه ابن خزيمة[3]. وهي من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار، وابن جريج من الثقات المشاهير لم ينقم عليه إلا التدليس، وهو هنا صرح بالسماع فانتفت التهمة عنه .

ومحمد بن مسلم الطائفي الذي رفع الحديث ثقة، كان إذا حدث من حفظه يخطئ وإذا حدث من كتابه فليس به بأس[4]. ونقل البخاري هنا عن ابن مهدي قال: كتبه صحاح.

لكن محمدا هذا لا يبلغ درجة ابن جريج؛ ولذلك أعل البخاري روايته.

ثم نظرت في رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر، فرفعها آدم عنه، ووقفها موسى -وهو ابن إسماعيل التبوذكي- ورجح البخاري الوقف.

أقول: آدم بن أبي إياس ثقة مشهور، قال فيه أبو حاتم: (ثقة مأمون متعبد من خيار عباد الله)[5]. وحسبك بهذا القول من أبي حاتم.

---

[1] -الذهبي، الميزان، ١٩/١.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٣/١-٢٢٤.

[3] -عبدالرزاق، المصنف، (٧٢٥٠)، وابن خزيمة، الصحيح، (٢٣٠٦).

[4] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٩٣/٩-٣٩٤.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦٨/٢.

وموسى بن إسماعيل أثنى عليه الأئمة جميعا: ابن معين، وأبو الوليد الطيالسي، وابن المديني وأبو حاتم وابن حبان، بل ويظهر من كلامهم فيه أنه أشد حفظا من آدم بن أبي إياس.[1]

وأيد البخاري ترجيحه لرواية الوقف أن ابن أبي الزناد روى الحديث عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر قوله.

هذا وقد وجدت مسلما في صحيحه يروي الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن عياض بن عبدالله عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا[2]، وعياض هذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، وقال الساجي: (روى عنه ابن وهب أحاديث فيها نظر)، وقال يحيى بن معين: (ضعيف الحديث). وقال البخاري: (منكر الحديث)[3]. ومسلم تسامح في الرواية عن عياض لأنه في الشواهد. لكن يظهر أن البخاري لم يقنع بهذا و لم يشر إلى هذه الرواية ترجيحا منه للوقف.

٤-قال يحيى بن سعيد: عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود أنه كان يشرب نبيذ الجر.

وقال يحيى بن اليمان: عن سفيان، عن منصور، عن خالد بن سعد، عن أبي مسعود أن النبي ﷺ أتي بنبيذ فصب عليه الماء، و لم يصح.

وقال الأشجعي وغيره: عن سفيان، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب: أتي النبي ﷺ بنبيذ[4].

أقول: صنيع البخاري واضح في ترجيح الموقوف، وإعلاله للمرفوع، والوهم فيه من يحيى ابن اليمان، قال النسائي في سننه: (وهذا خبر ضعيف لأن يحيى بن اليمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتج به لسوء حفظه وكثرة خطئه).[5]

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة،قال: (قلت لهما: ما علة هذا الحديث؟ وهل هو صحيح؟ فقالا: أخطأ ابن يمان في إسناد هذا الحديث، وروي هذا الحديث عن الثوري عن الكلبي

---

[1] -ابن حجر، التهذيب، ٢٩٧/١٠.

[2] -مسلم، الصحيح، (٩٨٠).

[3] -ابن حجر، التهذيب، ١٨٠/٨.

[4] -البخاري،التاريخ الكبير،١٥٣/٣.

[5] -النسائي، السنن، ٣٢٥/٨.

عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة عن النبي ﷺ. قال أبي: والذي عندي أن يحيى بن يمان دخل له حديث في حديث)[1]. ونحو هذا في علل الدارقطني أيضا.[2]

٥-وأخرج من طريق سليمان بن داود بن قيس، عن أبيه، عن يحيى بن سعيد، عن أنس ابن مالك رأى النبي ﷺ يصلي على حمار والقبلة خلفه وهو إلى خيبر.[3]وعلقه أيضا من طريق إسحاق بن سليمان، عن داود بن قيس به. وعلقه من طريق إسماعيل بن عمر، عن داود بن قيس، عن محمد بن عجلان، عن يحيى بن سعيد به.[4]

ثم قال: وقال مالك وعبدالوارث عن يحيى رأى أنسا، وهو أصح[5].

أقول: داود بن قيس هو الفراء، وثقه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن سعد وعلي بن المديني.[6]

روى عنه هذا الحديث ثلاثة: ابنه سليمان، سكت عنه البخاري في هذا الموطن، وقال أبو حاتم: شيخ لا أفهمه كما ينبغي، وقال الأزدي: تكلم فيه، وذكره ابن حبان في الثقات.[7]

والثاني: إسحاق بن سليمان وهو الرازي أبو يحيى العبدي، وثقه العجلي والنسائي، وابن سعد وابن نمير والحاكم والخليلي وابن حبان وغيرهم.[8]

والثالث: إسماعيل بن عمر، وهو الواسطي أبو المنذر، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه ابن المديني والخطيب [9]. وزاد إسماعيل في الإسناد: محمد بن عجلان.

ورجح البخاري رواية مالك وعبدالوارث عن يحيى عن أنس موقوفا .

---

[1] -ابن أبي حاتم، العلل، (١٥٥٢) ٢/٢٥.

[2] -الدارقطني، العلل، ٦/١٩٢-١٩٣.

[3] -رواه بنفس إسناد البخاري في التاريخ، أبو يعلى ، المسند، (٣٦٥٣).

[4] -في إسناد البخاري في التاريخ خطأ، فقد ورد الإسناد هكذا:إسماعيل بن عمر عن داود هو ابن عجلان ... صوبته من سنن النسائي، ٢/٦٠.

[5] -البخاري،التاريخ الكبير، ٤/١١.

[6] -ابن حجر، التهذيب، ٣/١٧٢.

[7] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/١١١، وابن حبان، الثقات، ٨/٢٧٥، والذهبي، الميزان، ٢/٢٠٦.

[8] -ابن حجر، التهذيب، ١/٢٠٥.

[9] -ابن حجر، التهذيب، ١/٢٧٨.

أقول: ورواية مالك في الموطأ.[1]

قال النسائي في السنن: (وحديث يحيى بن سعيد عن أنس: الصواب موقوف). [2]

ومالك وعبدالوارث أوثق من داود بن قيس بدرجات.

٦-وروى من طريق سكين بن عبدالعزيز، سمع سيار بن سلامة، سمع أبا برزة عن النبي ﷺ قال: "الأمراء من قريش". وروى عوف وغيره عن سيار لم يرفعوه[3].

أقول: سكين بن عبدالعزيز وثقه وكيع وابن معين، وقال أبو حاتم: لا بأس به. وضعفه أبو داود، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: فيما يروي بعض النكرة وأرجو أنه لا بأس به.[4]

وطريق سكين هذا في مسانيد: أحمد والبزار وأبي يعلى.[5] وقال البزار: لا نعلمه عن أبي برزة إلا بهذا الإسناد، وسكين بصري مشهور. وكأن البزار يريد بقوله: لا نعلمه .. أي مرفوعا.

وعوف الذي وقف الحديث هو ابن أبي جميلة العبدي، قال فيه أحمد: ثقة صالح الحديث، وقال النسائي: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث .[6]

أقول: فالوقف في هذا الحديث أصح، كما يشير إلى ذلك صنيع الإمام البخاري -رحمه الله-.

٧-علق عن إسماعيل بن أمية، عن أيوب بن خالد الأنصاري، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : "خلق الله التربة يوم السبت". وقال بعضهم: عن أبي هريرة عن كعب، وهو أصح[7].

---

[1] -مالك، الموطأ، ١٥١/١.

[2] -النسائي، السنن، ٦٠/٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٠/٤.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠١/٤، وابن عدي، الكامل، ١٣٠١/٣، وابن حجر، التهذيب، ١١٢/٤.

[5] -أحمد، المسند، (١٩٧٧٦) و(١٩٨٠٥)، والبزار، المسند، (٣٨٥٧)، وأبو يعلى، المسند، (٣٦٤٥).

[6] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ١٤٨/٨.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤١٣/١.

أقول: الحديث برواية الرفع أخرجه أحمد في مسنده، ومسلم في صحيحه، والنسائي في الكبرى، وابن حبان والبيهقي في الأسماء والصفات من طريق حجاج بن محمد: حدثني ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية به.[1]

ورواه ابن معين في تاريخه ، من طريق هشام بن يوسف عن ابن جريج به.[2]

وخالف الأخضر بن عجلان، فرواه عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعا بـه. أخرجه النسائي في الكبرى.[3]

والأخضر هذا ضعفه الأزدي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. ووثقه ابن معين. وهذا الحديث من غرائبه، كما قال الذهبي.[4]

أقول: وقد خالف في إسناد هذا الحديث ثقتين كبيرين: حجاج بن محمد وهشام بن يوسف.

فرجع الحديث إلى الإسناد الأول، وفيه أيوب بن خالد -الذي ذكر البخاري هذا الحديث في ترجمته- قال فيه الأزدي: (ليس حديثه بذاك تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه).[5]وليس له في مسلم إلا هذا الحديث.

وقد أعل الحديث غير واحد:

قال البيهقي: (قال علي بن المديني: وما أرى إسماعيل بن أمية إلا أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحيى. قلت: (أي البيهقي): وقد تابعه على ذلك موسى بن عبيدة الربذي عن أيوب ابن خالد، إلا أن موسى بن عبيدة ضعيف، وروي عن بكر بن الشرود عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان بن سليم عن أيوب بن خالد، وإسناده ضعيف. والله أعلم).[6]

---

[1] -أحمد، المسند، (٨٣٤١)، ومسلم، الصحيح، (٢٧٨٩)، والنسائي، السنن الكبرى، (١١٠١٠)، وابن حبان، الصحيح، (٦١٦١)، والبيهقي، الأسماء والصفات، (٨١٢).

[2] -ابن معين، التاريخ برواية الدوري، ٥٢/٣.

[3] -النسائي، السنن الكبرى، (١١٣٩٢).

[4] -الذهبي، الميزان، ١٦٨/١، والعلو، ص٧٥.

[5] -ابن حجر، التهذيب، ٣٥١/١.

[6] -البيهقي، الأسماء والصفات، ٢٥٥/٢-٢٥٦.

أقول: وإبراهيم بن أبي يحيى هو الأسلمي، رمي بالكذب بل صرح بكذبه يحيى القطان وابن معين وابن المديني.. ولم يحسن القول فيه إلا الشافعي -رحمه الله -.[1]

وقال الحافظ ابن كثير بعد أن أورد الحديث:(هذا الحديث من غرائب "صحيح مسلم"، وقد تكلم عليه ابن المديني والبخاري وغير واحد من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب وإن أبا هريرة إنما سمعه من كلام الأحبار، وإنما اشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعا).[2]

وذكره أيضا ابن القيم ونقل عن البخاري أنه غلط وصوابه عن كعب الأحبار.[3]

٨-علق من طريق ابن مسلمة ونعيم: ثنا عبدالعزيز، عن ربيعة، عن عبدالملك بن سويد عن أبي حميد أو أبي أسيد ﷺ عن النبي ﷺ : "إذا جاءكم الحديث عني يلين قلوبكم فأنا آمركم به".ثم أخرج من طريق أبي عامر، سمع سليمان، عن ربيعة، عن عبدالملك عن أبي حميد وأبي أسيد رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثله.

وقال عبدالله بن صالح: ثنا بكير عن عمرو (كذا في المطبوع من التاريخ، وصوابه: بكر ابن عمرو) عن بكير، عن عبدالملك بن سعيد، حدثه عن عباس بن سهل عن أبي ﷺ [4]:"إذا بلغكم عن النبي ﷺ ما يعرف ويلين الجلد فقد يقول النبي ﷺ .." وهذا أشبه.[5] (أي موقوف).

أقول: المرفوع أخرجه ابن سعد عن عبدالله بن مسلمة، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة به[6]. ورواه أحمد والبزار وابن حبان من طريق أبي عامر العقدي به.[7]

قال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح).[8]

---

[1] -الذهبي، الميزان، ١/٥٧-٥٩.

[2] -ابن كثير، التفسير، ١/٧٢، ونحوه في ٢/٢٢٩ و٤/١٠١، وانظر، ابن تيمية، الفتاوى، ١٧/٢٣٦.

[3] -ابن القيم، نقد المنقول، ص٧٨، والمنار المنيف، ص٨٤.

[4] -كذا في مطبوع التاريخ، قال محققه عفا الله عنه: كذا في الأصل، ولعله: عن أبي حميد أو أبي أسيد لأن الرواية عنهما كما مرت، والله أعلم. أقول: ويؤيد كلامه أن عباس بن سهل معروف بالرواية عن أبي حميد وأبي أسيد.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/٤١٥-٤١٦.

[6] -ابن سعد، الطبقات الكبرى، ١/٣٨٧.

[7] -أحمد، المسند، (١٦٠٥٨)، والبزار ، المسند، (١٨٧زوائده) وابن حبان، الصحيح، (٦٣).

[8] -الهيثمي، مجمع الزوائد، ١/١٤٩-١٥٠.

ورواة المرفوع ثقات مشهورون، وربيعة الراوي عن عبدالملك هو ربيعة الرأي أثنى عليه الناس كثيرا، وهو من الثقات المتقنين.[1]

وبكير راوي الطريق الموقوفة هو ابن عبدالله بن الأشج من الثقات الكبار، قال مالك: (كان من العلماء)، وقال ابن المديني: (لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ويحيى ابن سعيد وبكير بن عبدالله الأشج).[2]

والراوي عنه بكر بن عمرو المعافري، قال حرب عن أحمد: (يروى له)، وقال أبو حاتم: (شيخ)[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال ابن القطان: (لا تعلم عدالته إنما هو من الشيوخ الذين لا يعرفون بالعلم، وإنما وقعت لهم روايات أخذت عنهم)، وقال أيضا: (لم تثبت ثقته في الحديث)[5]، وقال الحاكم: (سألت الدارقطني عنه فقال: ينظر في أمره)، وقال السلمي عنه: (يعتبر به).[6]

أقول: وأظن أن البخاري رجح هذا الإسناد من أجل المتن فكأنه رأى أن المتن يبعد أن يكون من كلام النبي ﷺ وإنما هو من قول الصحابي أقرب.

٩-محمد بن ميمون بن عجلان، عن أبيه، عن عدي، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: "من سمع النداء"، وقال شعبة: عن عدي عن سعيد عن ابن عباس نحوه..وقال: ورفع بعضهم ولا يصح[7].

أقول: الحديث رفعه عن شعبة: هشيم كما عند ابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والطبراني، والحاكم[8].

---

[1] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ٢٢٣/٣.

[2] -المصدر السابق، ٤٣٢/١.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٠/٢، وابن حجر، التهذيب، ٤٢٦/١.

[4] -ابن حبان، الثقات، ١٠٣/٦.

[5] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٦٩/٤ و٤٩٥.

[6] -ابن حجر، التهذيب، ٤٢٦/١، والدارقطني، سؤالات الحاكم له، ص١٨٩.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٣/١(٧٣٢).

[8] -ابن ماجه، السنن (٧٩٣)، وابن حبان، الصحيح، (٢٠٦٤)، والدارقطني، السنن، (١٥٥٥)، والبيهقي، السنن الكبرى٥٧/٣، والطبراني، المعجم الكبير، (١٢٢٦٥)، والحاكم، المستدرك، ٢٤٥/١.

قال الحاكم: (هذا حديث قد أوقفه غندر وأكثر أصحاب شعبة، وهو صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه، وهُشيم وقُراد أبو نوح، ثقتان فإذا وصلاه فالقول قولهما).

أقول: رواية قراد عن شعبة وجدتها في سنن الدارقطني[1]، لكنه قال -رحمه الله-: (وقراد شيخ للبصريين مجهول). فيظهر أنه آخر غير قراد أبي نوح عبدالرحمن بن غزوان. وذكر الحاكم أيضاً ممن رفعه عن شعبة: سعيد بن عامر وأبو سليمان داود بن الحكم، والأسانيد إليهم بحاجة إلى نظر.

والحديث وقفه عن شعبة أكثر من واحد، منهم: غُنْدر -كما ذكر الحاكم- ووكيع، كما في مصنف ابن أبي شيبة[2].

وقد اتفق أهل هذا الشأن أن أوثق أصحاب شعبة: غندر، قال هذا: ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي، والعجلي وغيرهم[3].

فكأنه لهذا الأمر لم يلتفت البخاري إلى من رفع الحديث عن شعبة، مثل هشيم وغيره.

ثم رأيت الألباني -رحمه الله- يقوي ما قاله الحاكم في صحة رفع الحديث ويحتج بأن له طريقاً آخر رواه قاسم بن أصبغ في مسنده قال: ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: ثنا سليمان ابن حرب، عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير به، ورواه أيضاً من هذا الوجه: البيهقي والخطيب في تاريخه[4].

لكن قال الخطيب: قال لنا أبو بكر البرقاني: (تفرد به إسماعيل بن إسحاق عن سليمان بن حرب)، فرد عليه الألباني: بأن إسماعيل وسليمان ثقتان حافظان فلا يضر تفردهما به.

أقول: لكن قول البرقاني يشعر بأن إطلاق التفرد هنا علة، يويد هذا أن عبدالحق قال عن هذا الحديث: (والصحيح فيه موقوف، على أن قاسم بن أصبغ ذكره في كتابه مسنداً)[5].

---

[1] -الدارقطني، السنن، (١٥٥٦).

[2] -ابن أبي شيبة، المصنف، ٣٤٥/١.

[3] -انظر: ابن رجب ، شرح علل الترمذي، ٧٠٤/٢.

[4] -انظر: الألباني، إرواء الغليل، ٣٣٨/٢، والبيهقي، السنن الكبرى، ١٧٤/٣، والخطيب ، تاريخ بغداد، ٢٨٥/٦.

[5] -انظر: ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٩٦/٣.

ووجدت للحديث إسناداً مرفوعاً من طريق أبي جناب عن مغراء العبدي عن عدي بن ثابت عن سعيد به، أخرجه أبو داود والدارقطني[1]. وأبو جناب الكلبي ضعفوه لكثرة تدليسه، كما في التقريب. فظهر بهذا دقة نظر البخاري رحمه الله، في الحكم على الحديث بالوقف.

١٠-ذكر في ترجمة إسحاق أبي عبدالله مولى زائدة أسانيد حديث أبي هريرة: "من غسل ميتاً فليغتسل" ، بدأ بذكر طريق ابن علية، عن سهيل، عن أبيه عن إسحاق مولى زائدة، عن أبي هريرة قال: "من غسل ميتاً فليغتسل".

قال: وتابعه ابن عيينة عن سهيل. وقال حماد بن سلمة: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله، ولا يصح. وقال لي الأويسي: عن الدراوردي، عن محمد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قوله، وهذا أشبه[2].

نقل البيهقي إعلال البخاريّ للحديث بالوقف وأقره[3]. وسئل أبو حاتم عن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو المرفوع الذي ذكره البخاري، فقال: (هذا خطأ، إنما هو موقوف عن أبي هريرة لا يرفعه الثقات)[4].

وأشار الدارقطني إلى الاختلاف في رفعه ووقفه و لم يرجح، وإن كنت أفهم من صنيعه أنه يميل إلى صحة الوقف[5].

وحماد بن سلمة، قد قدمنا مراراً أنه يهم في غير حديثه عن ثابت البناني وهذا منها. ثم إن رواية ابن عيينة وابن علية عن سهيل بالوقف ويكفي هذا.

وقال الترمذي في علله: (قال محمد: إن أحمد بن حنبل وعلي بن المديني قالا: لا يصح في هذا الباب شيء)[6].

---

[1] -أبو داود، السنن، (٥٥١)، والدارقطني، السنن، (١٥٥٧).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٣٩٦-٣٩٧.

[3] -البيهقي، السنن الكبرى، ٣/٣٠٢.

[4] -ابن أبي حاتم، العلل، (١٠٣٥).

[5] -الدارقطني، العلل، ٩/٢٩٣.

[6] -الترمذي، العلل، ص١٤٣.

**وانظر أمثلة أخرى في التاريخ قال البخاري فيها: الموقوف أصح، لأن راوياً ضعيفاً خالف الثقة،١/٢٤٣، ٤/٢١١،٣٤٣،٦/٢٨٨،٥١٣.

وهذا مثال وحيد في ترجيح الرفع على الوقف:

أخرج من طريق أشعث عن عبدالرحمن بن أبي لبيد، عن أبي جُحيفة أو غيره: "ملعون في التوراة ثمن الكلب ومهر البغي وثمن الدم". وقال أبو الوليد، عن شعبة، عن عون سمع أباه نهى النبي ﷺ .. وهذا أشهر[1].

أقول: الطريق المرفوع أشهر لأن رواته ثقات مشاهير، وقد أخرجه البخاري نفسه في صحيحه، وأحمد وأبو داود، وابن حبان وغيرهم[2].

والطريق الموقوف فيها عبدالرحمن بن أبي لبيد التغلبي، سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

المطلب الثالث: الاختلاف على الراوي في الإسناد بإبدال راو براو أو إسناد بإسناد:

قدمت مرارا أن التعليل باختلاف الأسانيد هو أكثر الموجود في كتب العلل، ولعل هذا النوع أكثرها وجودا، وعلل الدارقطني شاهد عيان على ذلك، إذ إن الكتاب يقوم على ذكر الاختلاف على الراوي مدار الحديث.

وأهل هذا الفن في العادة، لا يرجحون طريقا على آخر، ولا يقبلون كلا الطريقين إلا بقرائن واضحة بينة.

وفي صحيح البخاري نفسه أحاديث كثيرة اختلف في أسانيدها رجح البخاري إسنادا أو أكثر وأودعه صحيحه، ولا أريد ضرب أمثلة؛ فدونك علل الدارقطني، الذي ذكرت مرارا، فانظر أي مجلد منه لتر مصداق ما قلت.

لكن الذي رأيته أن الأئمة في العادة: أحمد، والبخاري، وأبا حاتم، وأبا زرعة وغيرهم من أهل العلل، أصحاب الشأن يحكمون لطريق واحد ويرجحونه، وقد يقبلون كلا الطريقين وذلك كأن يكون الأمر دائرا بين ثقتين مشهورين، أو أن يكون الإسناد دائرا على إمام كبير له حديث كثير لا يستبعد أن يكون أخذ الحديث عن أكثر من واحد، كالزهري ومالك وأضرابهما، وأحيانا

---

[1] -البخاري،التاريخ الكبير،٥/٣٤٢-٣٤٣.

[2] -انظر: البخاري، الصحيح، (٢٠٨٦) و(٢٢٣٨) و(٥٣٤٧) و(٥٩٤٥)، وأحمد، المسند، ٣١/ ٥٠ (١٨٧٥٦)، وأبو داود، السنن، (٣٤٨٣)، وابن حبان، الصحيح، (٤٩٣٩) و(٥٨٥٢).

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٨٠، وابن حبان، الثقات، ٥/ ١٠٤.

تكون هناك قرائن قوية تجعلهم يقبلون هذا، كأن يروي الإمام الذي عليه مدار الحديث مثلا عن شيخين مختلفين بإسنادين، ثم يأتي طريق آخر جمع فيه هذا الإمام بين الشيخين، وهذا كثير في حديث الزهري عن سعيد وأبي سلمة بن عبدالرحمن، فتارة يفصل بينهما وتارة يجمع[1].

أما في غير ذلك فالترجيح يكون لطريق واحد، فهذا التاريخ الكبير لم أجد فيه بحسب بحثي وتتبعي أي إشارة من البخاري بقبول كلا الطريقين في الأحاديث المختلف في إسنادها، وهي كثيرة جدا، ونظرت أيضا في علل الترمذي الكبير، فوجدت البخاري صحح كلا الوجهين لثلاثة أو أربعة أحاديث من بين أكثر من خمسين حديثا هي مدار البحث[2].

ودرست مواطن كثيرة من علل ابن أبي حاتم فوجدته صحح كلا الطريقين في أحاديث معدودة قليلة جدا[3].

وحتى في هذه الأماكن التي أشرت إليها كان قبول كلا الإسنادين عند هؤلاء الأئمة سببه -في الغالب- أن هذا الراوي كان واسع الرواية.

وقرائن الترجيح بين الأسانيد المختلفة هي نفسها التي ذكرتها في تعارض الوصل والإرسال وتعارض الوقف والرفع.

وهذه أمثلة من عمل البخاري في تاريخه:

١-يحيى بن زكريا، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن محمد بن سعد بن مالك، عن أبيه عن النبي ﷺ : قال: "قتال المسلم كفر وسبابه فسوق"[4].

---

[1] -انظر على سبيل المثال، الدارقطني، العلل، ٥٩/٨ و٦٤ -٦٥ و٦٧-٦٨ و٧٨ و٨٠-٨١ و٨٣ و٩٧.

[2] -انظر على سبيل المثال للأحاديث التي صحح كلا وجهيها: الترمذي، العلل الكبير، (٥١٠) و(٥١٤) و(٥١٥) و(٥٤٧) و(٥٤٨) و(٦٣٨) و(٦٣٩).

[3] -انظر: ابن أبي حاتم، العلل، رقم (٤٦٩) و(١٢٠٣) و(١٦٣٤) قال أبو حاتم: كلاهما صحيحي(كذا العبارة)، كان أبو إسحاق واسع الحديث و(٢٢٣٢).

[4] -أخرجه من هذا الطريق: البخاري، الأدب المفرد، (٤٢٩)، وأحمد، المسند، (١٥٣٧)، الطحاوي، مشكل الآثار، (٨٤٤). ورواه من طرق عن أبي إسحاق: النسائي، السنن الكبرى، كما في تحفة الأشراف، ٣١٤/٣ حيث سقط من المطبوع، والبزار، المسند، وابن ماجه، السنن،(٣٩٤١)، والطبراني، المعجم الكبير، رقم (٣٢٥).

وقال عبدالرزاق: عن معمر، عن أبي إسحاق، عن عمر بن سعد، سمع سعدا عن النبي ﷺ مثله[1]، والأول أصح[2].

والحديث أعله الدارقطني أيضا بمثل كلام البخاري، فبعد أن ذكر مخالفة معمر قال: (ولا يصح، والصواب حديث محمد بن سعد)[3]. أما الطحاوي فأشار إلى الاختلاف وقال: والله أعلم بحقيقة الحال.

وذكر له ابن أبي حاتم في علله علة أخرى[4].

أقول: زكريا بن أبي زائدة ثقة مشهور، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة، قال صالح ابن أحمد عن أبيه: (إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق)، ثم قال: (ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لين سمعا منه بأخرة)، وقال العجلي: (ثقة إلا أن سماعه من أبي إسحاق بأخرة). ونحوه قال أبو زرعة الرازي وابن معين[5].

لكن ثبت أن البخاري روى لزكريا عن أبي إسحاق في صحيحه[6].

ومعمر من الثقات المعروفين، لكن حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد. وقال يحيى بن معين: (إذا حدث معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنه مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا...[7]) وأبو إسحاق السبيعي من أهل الكوفة، فيعد هذا من أوهام معمر عنه.

ورغم إعلال الأئمة لإسناد معمر عن أبي إسحاق إلا أن المعلقين على مسند أحمد، طبعة مؤسسة الرسالة قووا إسناده!!

---

[1] -عبدالرزاق، المصنف، (٢٠٢٢٤)، أحمد، المسند، (١٥١٩)، والنسائي، المجتبى، ١٢١/٧، والسنن الكبرى، (٣٥٦٧)، والطبراني، المعجم الكبير، (٣٢٤)، والطحاوي، مشكل الآثار، (٨٤٥).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٨/١-٨٩.

[3] -الدارقطني، العلل، ٣٥٧/٤-٣٥٨.

[4] -ابن أبي حاتم، العلل، (١٩٤٧).

[5] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ٢٨٥/٣، وابن رجب، شرح علل الترمذي، ٧١١/٢.

[6] -ابن الكيال، الكواكب النيرات، ص٧٨-٧٩.

[7] -ابن رجب، شرح العلل، ٧٦٧/٢، وابن حجر، التهذيب، ٢٢٠/١٠.

٢-محمد بن سليمان ابن الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:" من صلى ثنتي عشرة ركعة في يوم سوى المكتوبة بني له بيت في الجنة"[١].

وقال لنا أبو النعمان: ثنا حماد بن زيد، سمع عاصما، عن أبي صالح، عن أم حبيبة عن النبي ﷺ مثله، وهذا أصح[٢].

قال النسائي في سننه: (هذا الحديث عندي خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف)، وقال ابن عدي: (هذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني، حيث قال: عن سهيل عن أبيه، وكأن هذا الطريق أسهل عليه، إنما روى هذا سهيل عن أبي إسحاق عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة). والطريق الذي أشار إليه ابن عدي هذا علقه البخاري بعد، ورواه النسائي، وقال: (وهذا أولى بالصواب عندنا)، أي من طريق ابن الأصبهاني عن سهيل[٣].

ومحمد بن سليمان ابن الأصبهاني هذا أورد له البخاري حديثا آخر بنفس الإسناد، سلك فيه الجادة أيضا، ولفظه: "مدمن خمر كعابد وثن"، وقال: ولا يصح فيه حديث أبي هريرة[٤].

٣-أشعث بن ثرملة، عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال: "من قتل معاهدا في غير كنهه لم يجد رائحة الجنة"، قاله لنا قبيصة، عن سفيان، عن يونس، عن الحكم بن الأعرج، عن الأشعث.

وقال حماد: عن يونس، عن الحسن، عن أبي بكرة، والأول أصح[٥].

فاختلف سفيان الثوري وحماد بن سلمة في الرواية عن يونس -وهو ابن عبيد- فأخرجه من طريق سفيان: عبدالرزاق، ومن طريقه أحمد في المسند، والبيهقي[٦].

وتابع سفيان جماعة لا أطيل بذكر مروياتهم منهم: يزيد بن زريع، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى وإسماعيل بن علية[٧].

---

[١] -أخرجه من هذا الطريق: ابن ماجه، السنن، (١١٤٢) ، والنسائي، المجتبى، ٢٦٤/٣، وفي الكبرى، (١٤٧٧)، وابن عدي، الكامل، ٢٢٣٤/٦.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ٩٩/١.

[٣] -النسائي، السنن الكبرى، (١٤٧٩).

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٩/١.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٨/١.

[٦] -عبدالرزاق، المصنف، (١٨٥٢١)، وأحمد، المسند، (٢٠٣٨٣)، و(٢٠٥٢٣)، والبيهقي، السنن الكبرى، ٢٠٥/٩.

[٧] -رواية يزيد في صحيح ابن حبان، (٤٨٨٢)، ورواية عبدالأعلى في المستدرك، ٤٤/١، ورواية إسماعيل بن علية، في مسند أحمد، (٢٠٣٩٧)، وسنن النسائي الصغرى، ٢٥/٨، وفي الكبرى، (٦٩٥٠) و(٨٧٤٣).

وطريق حماد بن سلمة أخرجه النسائي في الكبرى، وقال: (هذا خطأ، والصواب حديث ابن علية، وابن علية أثبت من حماد بن سلمة، والله أعلم، وحماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة)[1].

أقول: وحماد بن زيد ليس له مدخل في هذه الرواية، وإنما ذكره النسائي عرضا. وأما الحاكم فقال بعد أن أخرج الرواية الأولى -رواية سفيان-: (قد كان شيخنا أبو علي الحافظ يحكم بحديث يونس بن عبيد عن الحكم بن الأعرج، والذي يسكن إليه القلب أن هذا إسناد وذاك إسناد آخر لا يعلل أحدهما الآخر، فإن حماد بن سلمة إمام وقد تابعه أيضا شريك بن الخطاب وهو شيخ ثقة من أهل الأهواز، والله أعلم)[2].

أقول: حماد بن سلمة إمام معروف، وقد قدمنا مرارا أن روايته عن غير ثابت فيها تخاليط، وقد خالف هنا سفيان الثوري!! بل ومعه جماعة من الكبار فكيف يصحح الحاكم الطريقين!!

وأما شريك بن الخطاب فقد ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

فشريك هذا وحماد بن سلمة ومعهما جمع، لو خالفوا سفيان الثوري فالقول قوله.

٤-محمد بن عبدالملك، سمع عمران بن حدير، عن أبي بزري، واسمه يزيد بن عطارد، عن ابن عمر قال: "كنا نأكل ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام على عهد النبي ﷺ "[4].

وقال حفص بن غياث: عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مثله[5]. والأول أصح[6].

---

[1] -النسائي، السنن الكبرى، ٢٢٦/٥.

[2] -الحاكم ، المستدرك، ٤٤/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٠/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٦٧/٤، وابن حبان، الثقات، ٣١١/٨.

[4] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (٤٦٠١) و(٤٧٦٥) و(٤٨٣٣) وابن حبان، الصحيح، (٥٢٤٣)، والبيهقي، السنن الكبرى، ٢٨٣/٧.

[5] -أخرجه من هذا الطريق: الترمذي، السنن، (١٨٨٠)، وابن ماجه، السنن، (٣٣٠١)، وعبدالله، زوائده على المسند، (٥٨٧٤)، وابن حبان، الصحيح، (٥٣٢٢) و(٥٣٢٥).

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٥/١.

أعل طريق حفص غير واحد من أئمة العلل: قال ابن معين: (وما أراه -أي حفص- إلا وهم فيه، وأراه سمع حديث عمران بن حدير فغلط بهذا). وقال ابن المديني: (نعس حفص نعسة، يعني حين روى حديث عبيدالله بن عمر، وإنما هو حديث أبي البزري). وسأل أبو بكر الأثرم الإمام أحمد عن هذا الحديث، فقال: (ما أدري ما ذاك -كالمنكر له- ثم قال: إنما هو حديث يزيد بن عطارد. وقال أبو حاتم: (وهذا حديث لا أصل له بهذا الإسناد)[1].

وقال الترمذي في العلل: (سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث فيه نظر. قال أبو عيسى: لا يعرف عن عبيدالله إلا من وجه رواية حفص، وإنما يعرف من حديث عمران بن حدير عن أبي البزري عن ابن عمر، وأبو البزري، اسمه يزيد بن عطارد)[2].

ومع قوله هذا إلا أنه قال في السنن: (هذا حديث صحيح غريب من حديث عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر!!).

أقول: وحفص بن غياث ثقة إلا أنه ساء حفظه بعدما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فلا. وقد أنكر عليه أحاديث بسبب هذا[3]. ويلحق هذا بها.

ويزيد بن عطارد في الإسناد الأول لم يرو عنه إلا عمران بن حدير، قال أبو حاتم: لا يحتج به، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

٥-قال لنا حجاج بن منهال: ثنا شعبة قال: أخبرني عمرو بن مرة: سمعت أبا بردة أنه سمع رجلا يقال له: الأغر يحدث ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: "توبوا إلى الله فإني أتوب إلى الله

---

[1] -أبو داود، سؤالات الآجري له، ص٢٠٥، والخطيب، تاريخ بغداد، ١٩٥/٨ و١٩٦، وابن أبي حاتم، العلل، (١٥٠٠).

[2] -الترمذي، العلل الكبير، ص٣١١.

[3] -انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٥٨/٢-٣٥٩، وابن رجب، شرح علل الترمذي، ٧٦٢/٢.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٢/٩، وابن حبان، الثقات، ٥٤٧/٥.

في اليوم مائة مرة"[1]. ثم أخرجه من طريق حماد عن ثابت عن أبي بردة به[2]. ثم أخرجه من طريق مغيرة بن أبي الحر، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى عن النبي ﷺ [3]، والأول أصح[4]. أقول: رواة الإسنادين إلى الأغر المزني من الثقات المعروفين. أما طريق أبي موسى الأشعري ففيه المغيرة بن أبي الحر، قال البخاري: يخالف في حديثه -و لم أجده في أي من كتبه المطبوعة-، وتبعه العقيلي وابن عدي، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به[5].

وقد أعل طريق المغيرة هذا العقيلي: فبعد أن أخرجه قال: (وقال ثابت وعمرو بن مرة: عن أبي بردة عن الأغر عن النبي ﷺ ، وهذا أولى). وقال الدارقطني: (وهو أشبههما بالصواب، قول من قال: عن الأغر)[6]. وبه قال الذهبي أيضا في ترجمة المغيرة من الميزان[7].

والذي خالف المغيرة بن أبي الحر: ثابت البناني وعمرو بن مرة، وكلاهما من الثقات المتقنين، فالذي يتمشى مع قواعد أهل الصنعة أن القول قولهما، لا يختلفون في هذا. فالمغيرة سلك الجادة حيث أن رواية أبي بردة عن أبيه مشهورة معروفة.

تنبيه هام: يظهر أن البخاري أخذ قوله في المغيرة بن أبي الحر: يخالف في حديثه، من هذا الإسناد حيث إنه ليس له إلا هذا الحديث كما قال ابن عدي.

وهذا يوقفنا على طريقتهم في الجرح والتعديل.

٦-صالح بن محمد بن صالح بن دينار التمار، عن أبيه، عن سعد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه قال النبي ﷺ في سعد بن معاذ[8].

---

[1] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٧٨٤٧) ومسلم، الصحيح، (٢٧٠٢)، والنسائي، عمل اليوم والليلة، (٤٤٦) و(٤٤٧)، وابن حبان، الصحيح، (٩٢٩)، والطبراني، الدعاء، (١٨٢٦).

[2] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٧٨٤٩)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١١٢٧)، والطبراني، المعجم الكبير، (٨٨٨)، والدعاء، (١٨٣٣).

[3] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٩٦٧٢)، والنسائي، عمل اليوم والليلة، (٤٤١)، والعقيلي، الضعفاء، ١٧٥/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٣/٢-٤٤.

[5] -العقيلي، الضعفاء، ١٧٥/٤، وابن عدي، الكامل، ٢٣٥٧/٦، وابن حجر، التهذيب، ٢٣١/١٠.

[6] -الدارقطني، العلل، ٢١٧/٧.

[7] -الذهبي، الميزان، ١٥٩/٤.

[8] -أخرجه من هذا الطريق: البزار، المسند، (١٠٩١)، والنسائي، السنن الكبرى، (٨٢٢٣).

وخالفه شعبة عن سعد، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي سعيد عن النبي ﷺ [1]، وهذا أصح[2].

أقول: خالف محمد بن صالح التمار شعبة في إسناد هذا الحديث كما ترى.

قال البزار بعد أن أخرجه من طريق محمد التمار: (وقد روي عن النبي ﷺ من غير وجه وأعلى من روى ذلك عن النبي ﷺ سعد، ولا نعلم له عن سعد طريقا إلا هذا الطريق)[3].

ووافق البخاري على ترجيح طريق شعبة: أبو حاتم، فقد سأله ابنه عن طريق صالح التمار فقال: (رواه شعبة عن سعد بن إبراهيم.. وهو أشبه، وذلك خطأ، ومحمد بن صالح شيخ لا يعجبني حديثه)[4].

والدارقطني في علله، حيث قال في حديث محمد بن صالح: (ووهم فيه، والصواب ما رواه شعبة)[5].

أما الحافظ ابن حجر فقال: (ورواية شعبة أصح، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إسنادان)[6].

أقول: الاحتمال صحيح لو كان محمد بن صالح من بابة شعبة!!

ومحمد التمار: قال فيه أحمد بن صالح: ثقة ثقة، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: شيخ لا يعجبني حديثه ليس بالقوي، وقال أبو داود: ثقة. ووثقه العجلي. وقال أبو الزناد: كان ثقة قليل الحديث[7].

وقد خالف شعبة وحسبك بهذه المخالفة!.

---

[1] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١١١٦٨) و(١١١٧٠) و(١١١٧٠) و(١١١٧١) و(١١١٦٨٠)، والبخاري، الصحيح، (٣٠٤٣) و(٣٨٠٤) و(٤١٢١) و(٦٢٦٢)، ومسلم، الصحيح، (١٧٦٨) (٦٤).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩١/٤.

[3] -البزار، المسند، ٣٠٢/٣.

[4] -ابن أبي حاتم، العلل، ١٥٤/٢ رقم (٩٧١).

[5] -الدارقطني، العلل، ٢٩٢/٤ و٣٣٣.

[6] -ابن حجر، فتح الباري، ٤١٢/٧.

[7] -ابن حجر، التهذيب، ٢٠٠/٩.

٧-النضر بن شيبان الحداني سمع أبا سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: "من صام رمضان إيمانا واحتسابا"[١].وقال الزهري ويحيى بن أبي كثير ويحيى بن سعيد الأنصاري: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ [٢]، وهو أصح[٣].

أقول: قال النسائي بعد تخريج طريق النضر: (هذا خطأ، والصواب: أبو سلمة عن أبي هريرة). وقال الدارقطني في علله: (وحديث الزهري أشبه بالصواب)[٤].

والنضر بن شيبان قال فيه ابن معين:(ليس حديثه بشيء)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (وكان ممن يخطئ)، وقال ابن خراش: (لا يعرف بغير هذا الحديث)[٥].

وقد انتقد الحافظ ابن حجر على ابن حبان ذكره لهذا الراوي في الثقات لأنه ليس له إلا هذا الحديث وأخطأ فيه، في المغايرة في إسناده أولا، ولكونه صرح بسماع أبي سلمة من أبيه ثانيا[٦] ، مع أن الأئمة جزموا بعدم سماعه منه[٧]، ولذا قال الحافظ: فتضعيف النضر على هذا متعين[٨]. وهو كلام متين -رحمه الله- وأجزل مثوبته.

٨-محمد بن عبدالله بن علاثة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة[٩]".

وقال عبدالقاهر: عن هشام، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهذا أصح، وهو مرسل.

[١] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٦٦٠) و(١٦٨٨)، والنسائي، المجتبى، ٤/١٥٨، والسنن الكبرى، (٢٥١٨)، وابن ماجه، السنن، (١٣٢٨)، وأبو يعلى، المسند، (٨٦٣)، والبزار، المسند، (١٠٤٨).

[٢] -أخرجه من طريق الزهري: البخاري، الصحيح، (٢٠٠٨)، ومسلم، الصحيح، (٧٥٩)(١٧٤).

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨/٨٨.

[٤] -الدارقطني، العلل، ٤/٢٨٤.

[٥] -ابن حبان، الثقات، ٧/٥٣٣، وابن حجر، التهذيب، ١٠/٣٩٢.

[٦] -ذكر النضر لسماع أبي سلمة بن عبدالرحمن من أبيه موجود في مصادر التخريج التي ذكرت، وليست في رواية البخاري، فاقتضى التنبيه خوفا من توهم الخطأ .

[٧] -انظر: العلائي جامع التحصيل ص٢٠٤.

[٨] -ابن حجر، التهذيب، ١٠/٣٩٢.

[٩] -أخرجه من هذا الطريق: ابن عدي، الكامل، ٦/٢٢٢٧-٢٢٢٨.

وقال بكر بن بكار: ثنا محمد بن ثابت البناني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر عن النبي ﷺ [1]، ولا يصح فيه جابر ولا ابن سيرين.

حدثنا أبو نعيم: ثنا سفيان، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة"[2]، قال محمد: ما أظنه أخذوه إلا من هذا[3].

أقول: اختلف ابن علاثة وعبدالقاهر في الرواية عن هشام، ورجح البخاري رواية عبدالقاهر، والسبب في ذلك أن ابن علاثة قال البخاري في ترجمته هنا: (في حفظه نظر)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)، وقال الدارقطني: (متروك)، وقال ابن حبان: (كان يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل ذكره إلا على جهة القدح فيه).

وأحسن الظن فيه ابن معين فقال: ثقة. وكأنه لم يتبين له أمره. وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس به)[4].

وعبدالقاهر الذي خالفه ابن علاثة هو ابن شعيب أبو سعد البصري، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال صالح جزرة: لا بأس به.

وترجمه البخاري في التاريخ وذكر روايته عن هشام بن حسان ومخالفة ابن علاثة له[5].

وخطأ ابن علاثة سببه سلوك الجادة فرواية هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة إسناد مشهور، وجدت في الكتب الستة فقط تسعة وستين حديثا بهذا الإسناد[6].

ويقصد البخاري بقوله عن رواية ابن المنكدر عن أبي هريرة: وهو مرسل، أي أن ابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، كما صرح غير واحد بذلك منهم: ابن معين وأبو زرعة[7].

---

[1] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٤٤٨٢) و(١٤٥٨٢)، والعقيلي، الضعفاء، ٤/٤٠، وابن عدي، الكامل، ٦/٢١٤٦.

[2] -أخرجه من هذا الطريق: البخاري، الصحيح، (١٧٧٣)، ومسلم، الصحيح، (١٣٤٩).

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/١٣٣.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٣٠٢، وابن حبان، المجروحين، ٢/٢٧٩-٢٨٠،وابن عدي، الكامل،٦/٢٢٢٧، وانظر: ابن حجر، التهذيب، ٩/٢٤٠-٢٤١.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦/١٢٩، وابن حبان، الثقات، ٨/٣٩٢،٤٢٢، وابن حجر، التهذيب، ٦/٣٢٨.

[6] -انظر: المزي، تحفة الأشراف، ١٠/٣٤٩.

[7] -أبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص٢٨٩.

وخالف محمد بن ثابت البناني مخالفة أخرى في إسناد الحديث فجعله عن ابن المنكدر عن جابر، وردها البخاري، وعلتها محمد بن ثابت البناني. قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه[1].

٩-قال أبو حفص: ثنا مروان، قال: ثنا هلال بن عامر المزني: سمعت رافع بن عمرو المزني: "رأيت النبي ﷺ في حجة الوداع يوم النحر يخطب على بغلة شهباء"[2]. وتابعه عبدالرحمن بن مغراء. وقال أبو معاوية: عن هلال عن أبيه عن النبي ﷺ [3]، والأول أصح[4].

قال الحافظ في الإصابة في ترجمة عامر المزني والد هلال: (قال ابن السكن: يقال: إن أبا معاوية أخطأ فيه، وصوب البغوي قول من قال: عن رافع بن عمرو. قلت-القائل ابن حجر-: لم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد روى أحمد أيضا عن شيخ من بني فزارة عن هلال بن عامر عن أبيه[5]، فيحتمل أن يكون هلال سمعه من أبيه ومن عمه رافع)[6].

أقول: الذي جعل الحديث عن رافع بن عمرو: مروان بن معاوية الفزاري وعبدالرحمن بن مغراء.

أما مروان بن معاوية، فقال فيه أحمد: ثبت حافظ، وفي رواية: ثقة ما كان أحفظه. ووثقه أيضا: ابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي وابن المديني وابن سعد، وقال ابن معين في رواية: ثقة ثقة[7]. وما عابوا عليه شيئا سوى روايته عن المجهولين.

---

[1] -ابن عدي، الكامل، ٢١٤٧/٦-٢١٤٨، وابن حجر، التهذيب، ٧٢/٩.

[2] -أخرجه من هذا الطريق: أبو داود، السنن، (١٩٥٦) والنسائي، السنن الكبرى، (٤٠٩٤)، والبيهقي، السنن الكبرى، ١٤٠/٥، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٢٦٦٩).

[3] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٥٩٢٠)، ومن طريقه: أبو نعيم، معرفة الصحابة، (٥١٩١)، وأبو داود، السنن، (٤٠٧٣)، والبيهقي، السنن الكبرى، ٢٤٧/٣.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٢/٣.

[5] -انظر: أحمد، المسند، (١٥٩٢٠).

[6] -ابن حجر، الإصابة، ٢٤٦/٢.

[7] -ابن حجر، التهذيب، ١٠-٨٨-٨٩.

وأما عبدالرحمن بن مغراء فهو ليس بذاك تكلموا فيه لأنه كان يروي أحاديث لا يتـــابع عليها، قال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم[1]. وهو هنا متابع كما تـــرى، ولذلك استشهد به البخاري.

والذي جعل الحديث عن عامر المزني هو أبو معاوية الضرير محمد بن خازم، وأبو معاويــة هذا قال فيه أحمد وغيره: هو في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظا جيدا.

وجعله ابن معين وغيره: أثبت الناس في الأعمش[2].

وأما رواية محمد بن عبيد عن شيخ من بني فزارة فلا يعول عليها لجهالة هذا الشيخ.

فظهر بذلك دقة نظر البخاري –رحمه الله– فسبب ترجيحه لرواية مروان بـــن معاويــة لكونه من الثقات، ولأن له متابعا، وأما أبو معاوية فهو في غير الأعمش مضطرب جدا، وبالتـــالي لا داعي للقول بصحة الوجهين لعدم تساوي الطريقين في القوة، وهذه طريقة البخاري وصحبـــه أصحاب هذا الشأن

المطلب الرابع الاختلاف بزيادة راو في الإسناد أو حذفه:[3]

أقصد هنا زيادة راو في الإسناد المتصل، وإلا فإنه يدخل في تعارض الوصل والإرسال.

وأول من كتب في المزيد في متصل الأسانيد هو الخطيب البغدادي في كتابه: "تمييز المزيــد في متصل الأسانيد"، وكتابه مفقود، ثم جعله ابن الصلاح نوعا في كتابه "علوم الحديـــث" وهـــو النوع السابع والثلاثون، و لم يعرفه، وإنما ذكر مثاله، وانتقد الخطيب في أشياء حصلـــت لـــه في كتابه، واحتمل في الزيادة القبول، وذلك مثل أن يصرح الراوي بالسماع في الإسنادين الذي وقـع فيه المزيد و الآخر، اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهما[4].

---

[1] –ابن عدي، الكامل،١٥٩٩/٤،وابن حجر، التهذيب، ٢٤٧/٦.

[2] –ابن حجر، التهذيب، ١٢٠/٩، وابن رجب، شرح العلل، ٨١٢/٢.

[3] –استفدت في هذه المقدمة من رسالة الأخت الفاضلة، سميرة عمرو، المزيد في متصل الأسانيد، ص١٣ فما بعدها، مع زيادات أفدتها من خلال البحث.

[4] –ابن الصلاح، المقدمة، ص٢٦٠.

ومن أقدم من رأيت له تعريفا للمزيد ابن جماعة (ت٧٣٣ هـ) حيث قال: (وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا[1]).

وقال العلائي (ت٧٦١) في سياق حديثه عن المرسل الخفي: "ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ "عن" ونحوها، فأما متى كان بلفظ "حدثنا" ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد ويكون الحكم للأول"[2].

وبنحو كلامهما قال الأبناسي في الشذا الفياح[3].

ووافقهم ابن حجر فقال: "إن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء السند ومن لم يزدها أتقن ممن زادها فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد"[4].وقد اعتمدت على كلام الأئمة الأخت الباحثة التي أشرت إلى رسالتها فعرفت المزيد بقولها: "زيادة راو على سبيل الوهم في سند متصل"[5].

وأما الحافظ ابن كثير فقال في اختصاره لعلوم ابن الصلاح: هو أن يزيد راو في الإسناد رجلا لم يذكره غيره[6].فلم يقيده بشيء.

أقول:واضح من تعاريف الأئمة الذين ذكرت باستثناء ابن كثير أن المزيد في متصل الأسانيد لا يطلق إلا إذا كانت الزيادة خطأ، وأنا لا أدري من أين جاء هذا القيد؛فابن الصلاح الذي يعد أول من تكلم عن المزيد مما وصلنا كلامه، وكتابه عمدة كل من ألف في هذا الفن، لم يشترط هذا القيد بل جوز قبول كلا الوجهين كما قدمت عنه، إلا أن توجد قرينة تدل على الوهم، وقد أمعنت النظر في عبارة ابن الصلاح وقلبت وجوهها فلم أفهم منها إلا ما ذكرت، ولذلك لم يشترط هذا القيد مختصره الحافظ ابن كثير.

---

[1] -ابن جماعة، المنهل الروي، ص٧١. وهو أسبق من تعريف ابن كثير الذي قالت الأخت الباحثة: إنه أول تعريف وقفت عليه، ص١٤.

[2] -العلائي، جامع التحصيل، ص١٤٦.

[3] -الأبناسي، الشذا الفياح، ٤٧٨/٢-٤٧٩.

[4] -ابن حجر، نخبة الفكر، ص٨٨.

[5] - سميرة عمرو، المزيد في متصل الأسانيد، ص١٨.

[6] -ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص١٧١.

ثم وجدت الحافظ ابن حجر وهو يدافع عن الأحاديث المنتقدة على صحيحي البخاري ومسلم يقول: (القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود، لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه)[1].فقبل الحافظ الإسناد المزيد، فماذا يسميه؟

بل ووجدت الحافظ يصرح في معرض دفاعه عن أحد الأحاديث التي انتقدت على البخاري بأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاعة، عن أبيه، عن جده رافع بن خديج قال: "قلت للنبي ﷺ إنا نلقى العدو غدا وليس معنا مدى أفنذبح بالقصب؟"[2].

ورواه الثوري وشعبة وزائدة وغيرهم عن سعيد بن مسروق، فلم يقولوا: عن أبيه[3].

قال ابن حجر: (قد أخرج البخاري الوجهين، ولا بعد في أن يكون عباية سمعه من جده مع أبيه فذكر أباه فيه، والذي يجري على قواعد النقاد أن حديث أبي الأحوص من المزيد في متصل الأسانيد)[4].

ولا يقولن قائل: إن ابن حجر يريد أن زيادة أبي الأحوص من باب الوهم، لأنه قد دافع عنها أيضا في شرحه وذكر أن أبا الأحوص توبع، حيث تابعه حسان بن إبراهيم ومبارك بن سعيد الثوري[5].

واعلم أن هذا المصطلح (المزيد في متصل الأسانيد) لا يوجد في كتب العلل، وليس مستعملا في كتب الأئمة أصحاب الشأن، وإنما الموجود في كلامهم: زاد فلان، ونحوها، ولذلك لم تأت الأخت الباحثة بمثال واحد من كتب القوم صرحوا فيه بهذا المصطلح، وكل ما جاءت به

---

[1] -ابن حجر، هدي الساري، ص٥٠٦.

[2] -البخاري، الصحيح، (٥٥٤٣).

[3] -البخاري، الصحيح، (٥٤٩٨) و(٥٥٠٣) و(٥٥٠٦) و(٥٥٠٩) و(٥٥٤٤).

[4] -ابن حجر، هدي الساري، ص٥٤١.

[5] -ابن حجر، فتح الباري، ٦٦٠٨/١١، وهذا المثال مما فات الأخت الباحثة فلم تعرج عليه.

إنما هو من كلام المتأخرين. والذي يتمشى مع طريقة أهل التعليل أن الزيادة يمكن أن تقبل أو ترد، كما نراه في عمل البخاري.

وقد ذكر الإمام البخاري كثيرا من الأحاديث المزيدة في كتابه التاريخ الكبير، لكنه لم يرجح إلا في القليل النادر، فقد كان يذكر الإسنادين ويسكت، والأمر يدور مع القرائن، فلا فرق عندي في الحكم بين الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، والزيادة وعدمها، فالكل واحد، والقرائن هي المرجحة.

وهذه أمثلة من التاريخ على ذلك:

١-قال لنا إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي: "نهى رسول الله عن القراءة في الركوع"، ثم ساق له أسانيد فيها اختلاف، وقال: قال الزهري وزيد بن أسلم ومحمد بن عمرو وشريك بن أبي نمر وابن إسحاق والحارث بن أبي ذباب، وإسحاق بن أبي بكر ويزيد بن أبي حبيب: عن إبراهيم، عن أبيه، عن علي عن النبي ﷺ.[1] وقال ابن عجلان والضحاك وداود بن قيس: عن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي عن النبي ﷺ [2]. وقال لي بيان: ثنا النضر قال: أخبرنا شعبة عن أبي بكر: سمعت عبدالله بن حنين، عن ابن عباس قال: "نهيت أن أقرأ راكعا". قال أبو عبدالله: ولم يصح فيه ابن عباس، وما روى مالك عن نافع أصح[3].

أقول: أطال الدارقطني -رحمه الله- في بيان علة هذا الحديث، فذكر نحوا مما قاله البخاري، ورجح طريق مالك[4].

وفي علل ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث: رواه الزهري وأسامة بن زيد ونافع وابن إسحاق والوليد بن كثير، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي: نهاني النبي ﷺ عن القراءة راكعا.. الحديث.

---

[1] -أقول: أخرجه مسلم من طريق ابن شهاب والوليد بن كثير وزيد بن أسلم ويزيد بن أبي حبيب وأسامة بن زيد ومحمد بن عمرو ومحمد بن إسحاق، انظر: الصحيح، (٤٨٠)(٢٠٩) و(٢١٠) و(٢١١) و(٢١٣).

[2] -الحديث من هذا الطريق، رواه: مسلم، الصحيح، (٤٨٠)(٢١٢)(٢١٣)، وأحمد، المسند، (٦١٠)(٨٢٩) و(٨٣١) و(٩٣٩) و(١٠٠٤)، والبزار، المسند، (٤٥٧) و(٤٥٨)-(٤٥٩)، وأبو يعلى، المسند، (٣٠٤) و(٥٣٧) و(٦٠٣) و(٦٠٤)، والنسائي، المجتبى، ١٨٨/٢ و١٩١/٨.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٩/١-٣٠٠، وذكره نحوه في ترجمة عبدالله بن حنين ٦٩/٥.

[4] -الدارقطني، العلل، ٧٨/٣-٨٨.

ورواه الضحاك بن عثمان وداود بن قيس الفراء وابن عجلان عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين عن أبيه عن ابن عباس عن علي، أيهما الصحيح؟ قال أبي: لم يقل هؤلاء الذين رووا عن أبيه: "سمعت عليا" إلا بعضهم، وهؤلاء الثلاثة مستورون، والزيادة مقبولة من ثقة، وابن عجلان ثقة، والضحاك بن عثمان ليس بالقوي، وأسامة لم يرض حتى روى عن إبراهيم ثم روى عن عبدالله بن حنين نفسه، وأسامة ليس بالقوي.وقال أبي مرة أخرى: الزهري أحفظ)[1].

أقول: قول أبي حاتم في المرة الثانية: الزهري أحفظ ، هو الذي يجري على قواعد التي عرفناها منهم، فابن عجلان قد خالف الزهري ونافعا وغيرهما من الثقات الكبار، فمثله لا تقبل زيادته على أولئك.

وعبدالله بن حنين أدرك عليا وثبت سماعه منه في الأسانيد الصحيحة عند مسلم وغيره. فيكون ذكر ابن عباس من المزيد في متصل الأسانيد الذي رده البخاري هنا.

٢-أيوب بن يناق سمع أبا هريرة قال: "أوصاني خليلي بسبحة الضحى"، قاله لنا محمد بن يوسف: ثنا يونس بن الحارث سمع أيوب، وقال بعضهم: عن أيوب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، بهذا، والأول أصح[2].

الحديث لم أجده بإسناديه الموصول والمعلق إلا عند البخاري في هذا الموطن. وأيوب بن يناق جزم البخاري بأنه سمع من أبي هريرة، كما هو هنا، وقال أبو حاتم: (روى عن أبي هريرة ويدخل بعض الرواة عنه بينه وبين أبي هريرة سعيد بن المسيب)[3]. وهذا ما قاله البخاري، أخذ منه أبو حاتم.

وأما ابن حبان فذكره في أتباع التابعين، وقال: (وقد قيل: إنه سمع من أبي هريرة، وليس يصح ذلك عندي)[4]. وهو خلاف قول البخاري.

ويونس بن الحارث الراوي عن أيوب، قال أحمد: أحاديثه مضطربة، وقال ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه، وقال مرة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وضعفه النسائي، وقال ابن عدي: (هو كما قال ابن معين ليس به بأس يكتب حديثه، وليس له من الحديث إلا اليسير)[1].

---

[1] -ابن أبي حاتم، العلل، (٣٦١).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير،١/٤٢٦.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٢٦٢.

[4] -وابن حبان، الثقات، ٦/٥٤.

والذي زاد سعيد بن المسيب في الإسناد يظهر أنه أشد ضعفا من يونس بن الحارث، والله أعلم.

٣-أخرج في ترجمة ثعلبة بن الحكم الليثي، له صحبة، من طريق زكريا بن أبي زائدة عن سماك عن ثعلبة بن الحكم قال: قال النبي ﷺ : "لا تحل النهبة"، وتابعه زهير وشعبة. وقال أسباط: عن سماك عن ثعلبة عن ابن عباس، ولا يصح ابن عباس[٢].

أقول: الحديث رواه جمع عن سماك منهم: زكريا وزهير وشعبة، والثوري وأبو الأحوص، وحسن بن صالح وعمرو بن أبي قيس،كلهم قالوا: عن سماك عن ثعلبة[٣].

وخالف أسباط فزاد ابن عباس، وأسباط هو ابن نصر، سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير، ونسب إليه في التهذيب أنه قال في التاريخ الأوسط: صدوق. وقال أبو حاتم: سمعت أبا نعيم يضعفه، وقال: أحاديثه عامية سقط مقلوبة الأسانيد، وقال الساجي في الضعفاء: روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب[٤].

٤-قال لي أحمد ثنا خيران قال: حدثني الأوزاعي، سمع إبراهيم بن مرة، قال: حدثني الزهري، قال: حدثني أبو سلمة بن عبدالرحمن، قال: حدثني أبو هريرة، عن النبي ﷺ قال: "سيكون بعدي خلفاء يعملون بما يعلمون"، وروى شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال: حدثنا إبراهيم بن مرة، ولم يذكر أبا هريرة، وروى الوليد عن الأوزاعي ولم يذكر إبراهيم بن مرة، وذكر أبا هريرة[٥]، قال أبو عبدالله: والأول أصح. وقال عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي مثل حديث خيران[٦].

---

[١] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٧/٩، وابن عدي، الكامل، ٢٦٣٢/٧.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٣/٢، والتاريخ الأوسط، ٣٠٥/١.

[٣] -أخرجه: ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٩٣٥)، وابن ماجه، السنن، (٣٩٣٨)، وعبدالرزاق، المصنف، ٢٠٥/١٠ (١٨٨٤١)، وابن قانع، معجم الصحابة، ١٢٠/١، والطبراني، المعجم الكبير، (١٣٧١)-(١٣٨٠)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (١٣٨٤)، والحاكم، المستدرك، ١٣٤/٢.

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥٣/٢، وابن حجر، التهذيب، ١٨٦/١.

[٥] -رواية الوليد بن مسلم أخرجها: ابن حبان، الصحيح (٦٦٥٨)، ورواه البيهقي، السنن، ١٥٧/٨-١٥٨ لكن جعله عن الوليد بن مزيد.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٩/١.

أقول: الحديث فيه علتان: الإرسال والزيادة، والذي يهمنا هنا من روى الحديث بالزيادة، وبدونها.

وقبل هذا أذكر بأن الأوزاعي من أصحاب الزهري الثقات، بل قدمه ابن معين على سفيان بن عيينة في الزهري[1].

فرواه خيران وعمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي، بواسطة إبراهيم بن مرة عن الزهري، وخالف الوليد بن مسلم فرواه بدونها.

وخيران هذا ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثق، وله خبر منكر، لعل ذلك من شيخه، وقال ابن حجر: كان من خيار أصحاب الزهري[2].

وعمرو بن أبي سلمة هو التنيسي له سماع من الأوزاعي وإجازة، فكان يقول فيما سمع: حدثنا، ويقول في الباقي: عن الأوزاعي، ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال العقيلي: في حديثه وهم، وقال ابن يونس: ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات. و لم يزد البخاري على أن قال: سمع الأوزاعي[3].

والوليد بن مسلم لم يتكلم عليه البخاري في تاريخه بشيء، سوى أن قال: سمع الأوزاعي.. وهو ثقة معروف بتدليس التسوية، وكان له شأن في أحاديث الأوزاعي عن الزهوي، حيث كان يسقط الرواة الضعفاء والمجاهيل بينهما، وهذا معروف مشهور عنه[4].

والبخاري قد ساق إسناد خيران المسلسل بالسماع في جميع طبقاته ليدلل على أن المزيد أصح. ووافقه في ذلك: الدارقطني في علله [5].

---

[1] -ابن رجب، شرح العلل، ٦٧٣/٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٢٩/٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٠٥/٣، وابن حبان، الثقات، ٢٣٢/٨، والذهبي، الميزان، ٦٦٩/١، وابن حجر، اللسان، ٤١٢/٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤١/٦، وابن حجر، التهذيب، ٣٩/٨.

[4] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ١٣٥/١١.

[5] -الدارقطني، العلل، ٢٤٥/٩.

أما ابن حبان فأخرج رواية الوليد بن مسلم، وأخرجه من طريق عمر بن عبدالواحد مثل رواية خيران والتنيسي، وقال: سمع هذا الخبر الأوزاعي عن الزهري، وسمعه عن إبراهيم بن مرة عن الزهري، فالطريقان محفوظان[1].

ويصح قول ابن حبان لو لم يكن الوليد بن مسلم في الإسناد!!

وهذه أمثلة في المزيد ذكرها البخاري وبين الاختلاف فيها ولم يصرح بترجيح شيء.

٥-قال لنا عبدالله: ثني الليث قال: ثنا محمد بن النيل، عن عبدالله بن عمر قال: خرج علينا النبي ﷺ فقال: "لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين"، وقال ابن أبي مريم: ثنا يحيى بن أيوب: ثنا محمد بن النيل، أن أبا بكر بن يزيد بن سرجس حدثه، أن ابن عمر قال: خرج علينا النبي ﷺقال:"ليبلغ شاهدكم غائبكم"[2]

محمد بن النيل[3]، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: (يروي عن ابن عمر رضي الله عنهما)[4].

وقال أبو حاتم: (أدخل يحيى بن أيوب بينه وبين ابن عمر أبا بكر بن يزيد بن سرجس). ويحيى بن أيوب الذي زاد الرجل هو الغافقي، أبو العباس المصري ثقة، تكلم فيه غير واحد، فقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقال الدارقطني: (في بعض حديثه اضطراب)، وقال ابن صالح:(له أشياء يخالف فيها)[5].

٦-إبراهيم بن عكرمة بن يعلى، سمع ابن عباس قوله، قال أبو عاصم: سمع عمر بن سعيد سمع إبراهيم.

---

[1] -ابن حبان،الصحيح، ٤٢/١٥.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥١/١.

[3] -محمد بن النيل بكسر النون وقيل بفتحها، انظر: الدارقطني، المؤتلف والمختلف، ٢٢٣٠/٤، وابن ماكولا، الإكمال، ٣٧٠/٧.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٨/٨، ابن حبان، الثقات، ٣٧٩/٥.

[5] -ابن حجر، التهذيب، ١٦٤/١١.

وأخرج من طريق حماد بن سلمة، عن ابن خثيم، عن إبراهيم بن عكرمة، عن عكرمة، عن ابن عباس. ثم أخرج من طريق عفان، عن وهيب: ثنا ابن خثيم، عن إبراهيم بن عكرمة، عن عكرمة، عن ابن عباس[1].

عمر بن سعيد هو ابن أبي حسين النوفلي وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وابن البرقي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أحمد: من أمثل من يكتبون عنه[2].

وعبدالله بن عثمان بن خثيم الذي زاد عكرمة وثقه غير واحد، وقال النسائي مرة: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: وكان يخطئ[3].

فيظهر أن الصحيح دون الزيادة.

٧-قال محمد بن نمير: ثنا إبراهيم، عن زياد بن علاقة، عن جرير عن النبي ﷺ: "من لا يرحم لا يرحم"[4]. حدثني محمد: ثنا أبو النضر: ثنا شيبان، عن زياد، عن رجل، عن جرير عن النبي ﷺ: "من لا يرحم لا يرحم[5].

أقول: زياد بن علاقة ترجمه البخاري نفسه في التاريخ الكبير، وقال: سمع أسامة بن شريك وجريرا، والمغيرة بن شعبة[6].

بل وأخرج له في الصحيح من روايته عن جرير حديثا صرح فيه بسماعه منه[7].

وإبراهيم الذي روى عن زياد هو ابن محمد بن مالك الخيواني، سكت عنه البخاري هنا، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات[8].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٦/١.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١١/٦، وابن حبان،الثقات، ١٦٦/٧،وابن حجر، التهذيب، ٣٩٩/٧.

[3] -ابن أبي حاتم ،الجرح والتعديل، ١١١/٥، وابن حبان،الثقات،٣٤/٥،وابن حجر، التهذيب، ٢٧٥/٥.

[4] -أخرجه، أحمد، المسند، (١٩٢٤٤)، والطبراني، المعجم الكبير، (٢٤٧٥)-(٢٤٧٧)، وابن حبان، الصحيح، (٤٦٧) من طرق أخرى عن زياد بن علاقة عن جرير.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٨/١.

[6] -المصدر السابق، ٣١٨/٣.

[7] -البخاري، الصحيح، (٥٨)، ومسلم، الصحيح، (٥٦)(٩٨).

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٩/٢، وابن حبان، الثقات،٢٢/٦.

والذي زاد ذكر الرجل في الإسناد هو شيبان بن عبدالرحمن النحوي، وثقه أحمد وابن معين والترمذي والبزار والعجلي والنسائي وابن سعد وغيرهم[1].

وقد وجدت إسنادا لهذا الحديث صرح فيه زياد بن علاقة بالسماع من جرير، في مسند أحمد، لكن فيه سليمان بن قرم، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، وقال ابن حبان: كان رافضيا غاليا[2]. وظاهر صنيع البخاري أنه يرجح الرواية المزيدة، والله أعلم.

---

[1] -ابن حجر، التهذيب، ٣٢٧/٤.

[2] -الذهبي، الميزان، ٢١٩/٢.

الفصل الثالث

علل المتن من خلال "التاريخ الكبير"

لعلي لا أجانب الصواب إذا قلت: إن أول من أصل علم الحديث وقواعده هم الصحابة الكرام، رضوان الله عليهم، سواء من حيث كتابة الحديث، ونقله، وضبطه، وتحرير ألفاظه، وتدوينه، والرحلة في طلبه، وذب الكذب عنه، أو إرساء قواعد الجرح والتعديل، والتحري في الرواية، وعدم الرواية إلا عمن كان أهلاً لذلك[1].

وأمر آخر كان له النصيب الأوفى في اهتمامهم وعنايتهم ألا وهو نقد المتن، حيث أرسى قواعده الخليفة الراشد أبو بكر الصديق ﷺ ، الذي يقول فيه الإمام الذهبي: "هو أول من احتاط في قبول الأخبار"[2].

وكان لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ ، دور عظيم في النقد والتدقيق، وانتقاده لخبر فاطمة بنت قيس في هذا معروف مشهور.[3].

ولأمنا أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها نقد للمتون يدل على فهم ثاقب واطلاع واسع، حيث إن المنقول عنها أكثر مما نقل عن غيرها من الصحابة، مما جعل الزركشي يجمعه في كتاب سمّاه: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة".

وقد أُثر هذا أيضاً عن صحابة آخرين، منهم: علي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر.

وأكثر الأمثلة المنقولة عن الصحابة في نقد المتن كانت بعرض الحديث على القرآن أو بعرض الحديث على المشهور من الحديث[4].

وقد تتابع العلماء في السير على نهج الصحابة الكرام: من التابعين ومَن بعدهم، والنقول عنهم مبثوثة في الكتب بحاجة إلى جمع ودراسة.

ولما برز الفقه كعلم له أصوله وقواعده، ونشأت المدارس الفقهية المعروفة، وكانت السنة مصدراً رئيسياً من مصادر التشريع، ظهرت أنواع جديدة من نقد المتن غير ما سبق، مثل عرض

---

[1] -انظر: مسلم، مقدمة الصحيح، ١٣/١، والخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص٤٩ و٦٤، والرحلة في طلب الحديث، ص٧٨ وما بعدها، ومصطفى الأعظمي، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، ٧٢/١ و٩٢.

[2] -الذهبي، تذكرة الحفاظ، ١/ ٢ و٥.

[3] -انظر: مسلم، الصحيح، (١٤٨٠)(٤٦).

[4] -انظر: الدميني، مقاييس نقد متون السنة، ص٦٧-٧٠.

الحديث على الإجماع أو القياس أو عمل أهل المدينة أو عمل الصحابة أو مخالفة الصحابي لما روى أو الأصول العامة، فكان أن اختلف العلماء في أيّهم يقدم: الحديث أم ما ذكرنا[1]؟!

فالاهتمام بنقد المتن ظهر مبكراً، لا كما يزعم المستشرقون ومن سار في ركاهم من جهلة المسلمين: إن عناية المحدثين كانت خاصة بالرواة والأسانيد. وإنني في كل يوم أزداد إيماناً بخطأ هذا الزعم؛ لما أراه من مظاهر نقدية في كتب محدثينا؛ فهناك أنواع مستقلة من علوم الحديث قامت بسبب نقد المتن، أهمها: علم مختلف الحديث أو مشكله، وعلم الناسخ والمنسوخ، وأما المباحث المبثوثة في كتب علوم الحديث والتي تمس المتن فأذكر منها ما علق في ذهني وقت كتابتي هذه السطور: المنكر، والشاذ، والمقلوب، والمضطرب، والمدرج، والموضوع، والمصحف، وزيادة الثقة وغيرها.

وفي وصف العلماء لبعض الأحاديث بالغرابة والبطلان، قد يريدون نقد المتن، وهذا كثير في كتب العلل. فقد أحصيت لمصطلح البطلان فيها أكثر من مائتي موطن، للمتن منها نصيب.

وأكثر من هذا أن كلام العلماء في الرواة يقوم أصلاً على سبر مروياتهم فما أخطأوا فيه وخالفوا أهل الحفظ والإتقان ردوه، وما لا قبلوه.

والمتأمل في انتقادات أئمتنا المتقدمين، يرى مدى حرصهم وإخلاصهم في تمحيص الحديث النبوي مما علق به من أوهام الرواة، وهي كثيرة، ويرى حرصهم كذلك على دفع التعارض عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض والاضطراب، ولا يجد في نقدهم هذا تقديماً للعقل المحض والأهواء الخاصة.

فأنا مع النقد الواضح البين المستند إلى دليل واضح بين من القرآن أو السنة الصحيحة المشهورة. وما ثبت عن النبي ﷺ بنص ثابت لا معارض له فهو على الرأس والعين لا أرده بمجرد الظنون أو أهواء العقول ، قدوتي في ذلك أئمة الهدى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وأما ما كتبه بعض المعاصرين في نقد المتن، فلا أريد أن أعرج عليه، فدخنه كثير، لأنه يقوم على رد الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ لأدنى شبهة!!

ولإمامنا البخاري في تاريخه هذا لمسات نقدية رائعة، ولا عجب فهو إمام هذه الصنعة، ومقدمهم، جمعتها، ودرستها، وحاولت إبراز أهم ملامح منهجه في النقد.

---

[1] -المصدر السابق، ٣٦٠-٤٦٨.

المبحث الأول: مخالفة الراوي لما روى

اختلف العلماء في مخالفة الراوي لما روى، هل العبرة برأيه أم بروايته؟ وهي مسألة حديثية أصولية:

فذهب جمهور الفقهاء من حنفية ومالكية وحنابلة، إلى أن العبرة بما رأى، وخالفهم الشافعية، فقالوا: العبرة بروايته[1].

والمنقول عن كثير من المحدثين أن العبرة برأيه.

ولعل أول من قعد هذه القاعدة وضرب لها أمثلة: الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي، حيث قال: "قاعدة في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه: قد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا، فمنها أحاديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في المسح على الخفين، ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقال: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا يصح له فيه رواية. ومنها أحاديث ابن عمر في المسح على الخفين، أنكرها أحمد، وقال: ابن عمر أنكر على سعد المسح على الخفين، فكيف يكون عنده عن النبي ﷺ فيه رواية؟ ...[2]" .وقد ذكر الأخ الباحث بازمول أن المحدثين يعلون بهذه القاعدة ضمن علل أخرى، لا على الاستقلال، مع أن المنقول عن أحمد وغيره، -كما يأتي عند البخاري كذلك- أنهم يعلون بهذه القاعدة استقلالاً، كما هو في الأمثلة المشهورة عنهم التي ذكر ابن رجب طائفة منها.

وأنا لا أريد الخوض في هذه القاعدة وتفصيلاتها، فقد تكفل البحث المذكور بها، لكن ما أود التنبيه عليه أن كثيراً من الأمثلة التي يُستدل بها على مخالفة الراوي لروايته، في أسانيدها مقال، إما في المرفوع منها وإما في الموقوف، فقد يصح الحديث مرفوعاً، ولا يصح الموقوف المخالف له، وقد يكون العكس؛ فحديث ولوغ الكلب مثلاً ثابت مشهور عن أبي هريرة، ورد ما يخالفه من قول أبي هريرة أنه يغسل ثلاث مرات، وفي إسناده: عبدالملك بن أبي سليمان تكلم فيه شعبة

---

[1] -بازمول، محمد بن عمر، تعليل حديث الراوي إذا جاء عنه ما يخالفه، مجلة جامعة أم القرى ، مكة، السعودية، عدد "١٦" ١٤١٨هـ، ص١٠٢-١٠٧.والبحث جيد في الجملة ،عليه ملاحظات درسناها مع أستاذنا الدكتور عبدالمجيد محمود أمتع الله به.

[2] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٨٨٨- ٨٩١.

لحديث الشفعة[1]، وقد ثبت بإسناد آخر عنه غاية في الصحة من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه أنه يغسل سبع مرات[2].

ومع هذا يتمسك الأحناف برواية الثلاث، ويردّون حديث الغسل سبع مرات لمخالفة الراوي لما روى!![3]

وأود التنبيه على أمر آخر ظهر لي أثناء البحث، يتعلق فيما نقله ابن رجب عن أكثر الحفاظ في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، فإن هذه القاعدة حسب ما رأيت ليست على إطلاقها، وإنما تدور مع القرائن.

أقول هذا لما رأيته من عمل البخاري –رحمه الله– كما تراه مفصلاً في الأمثلة، لكن أومئ هنا باختصار، فالبخاري رد خبر ابن عمر في أجر الصلاة على الجنازة، رغم جودة إسناده؛ لأنه ثبت عنده بإسناد أصح أن ابن عمر أنكر على أبي هريرة تحديثه هذا، وفي المقابل أخذ بحديث علي ابن أبي طالب في روايته عن النبي ﷺ تحريم لحوم الحمر الأهلية؛ لأنه ثابت بأسانيد صحيحة، وردّ ما ورد عن علي من قوله في إباحة هذه اللحوم لضعف إسناده.. وفي المثالين الآخرين رجح ما ورد عن الصحابة من قولهما لأن في المرفوع ضعفاً. وأظن أن المنقول عن أحمد وغيره لا يخرج عن هذا.

وهذا البيان لعمل البخاري:

١-أطال البخاري في ترجمة ثور ذكر أسانيد حديث: "أفطر الحاجم والمحجوم"، وخرجه عن جماعة من الصحابة، وبين اختلاف رواته في الرفع والوقف.

فكان مما ذكر حديث عائشة عن النبي ﷺ ، فقال: وقال ليث: عن عطاء، عن عائشة عن النبي ﷺ ، ولا يصح. لأنه ذكره من قبل عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة قوله.

ثم أخرج من طريق المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ،وعن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ مثله.

---

[1] -الأثر رواه: الدارقطني، السنن، ٦٦/١، والطحاوي شرح معاني الآثار، ٢٣/١، وانظر ترجمة عبدالملك في الذهبي، الميزان، ٦٥٦/٢.

[2] -الأثر رواه: أبو داود، السنن، (٧٢)، والدارقطني، السنن، ٦٤/١.

[3] -انظر: الطحاوي، شرح معاني الآثار، ٢٣/١.

ثم ذكر آثارا عن الصحابة تجيز الاحتجام ولا تمنعه فأخرج من طريق مخرمة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة: كنا نحتجم عند عائشة ونحن صيام وبنو أخي عائشة فلا تنهاهم[1].

أقول: طريق عائشة المرفوع الأول خالف فيه ليث عمرو بن دينار، وبين البخاري عدم صحته.

أما الطريق الثاني ففيه المثنى بن الصباح، قال أحمد: لا يساوي حديثه شيئا، مضطرب الحديث، وقال ابن معين: ضعيف.[2]

فأورد البخاري أثر عائشة ليبين ضعف روايتها عن النبي ﷺ لأنه خلاف المشهور عنها. وهذا ما صنعه في صحيحه حينما ترجم: باب الحجامة للصائم، وأورد في الترجمة مجموعة من الآثار تدل على جواز الحجامة للصائم، ثم أخرج أحاديث احتجام النبي ﷺ وهو صائم، وهذا مصير منه إلى ضعف روايات: "أفطر الحاجم والمحجوم".[3]

وأما ما نقله الترمذي عن البخاري في علله الكبير بقوله: (ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان)[4]. فإنما يريد ما هو معروف عند أهل الحديث أن هذه العبارة لا تدل على الحسن فضلا عن الصحة [5].

٢-وأخرج من طريق عبدالملك بن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة قوله: "من صلى على جنازة فله قيراط".وقال: وقال ابن أبي خالد: سمع سالما أبا عبدالله البراد، سمع ابن عمر عن النبي ﷺ ، مثله، وهذا لا يصح لأن الزهري قال عن سالم: إن ابن عمر أنكر على أبي هريرة حتى سأل عائشة[6].

أقول: طريق ابن أبي خالد عن سالم البراد، أخرجه أحمد في مسنده: ثنا يحيى القطان عنه، به ،ورواه الترمذي في علله من طريق يزيد بن هارون عن إسماعيل به[7].

---

[1] -البخاري ،التاريخ الكبير ،١٧٩/٢.

[2] -الذهبي، الميزان، ٤٣٥/٣.

[3] -البخاري، الصحيح، ٢٠٤٣/٥، فتح

[4] -الترمذي، العلل الكبير، ص١٢٢.

[5] -انظر: عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ،ص٢٤٩.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٧٣/٢-٢٧٤. وإنكار ابن عمر على أبي هريرة ثابت في الصحيح، انظر: البخاري، الصحيح،(١٣٢٣)، ومسلم، الصحيح، (٩٤٥)(٥٥).

[7] -أحمد، المسند، (٤٦٥٠) ،والترمذي، العلل الكبير، ص١٤٨.

ورواه عن إسماعيل أيضا: علي بن مسهر ووكيع وابن نمير وأبو حمزة السكري وعبدة بن سليمان، كما في علل الدارقطني [1].

وقال الترمذي في علله: (سألت محمدا عن حديث سالم البراد عن ابن عمر، فقال: رواه عبدالملك بن عمير عن سالم البراد عن أبي هريرة، وهو الصحيح. وحديث ابن عمر ليس بشيء، ابن عمر أنكر على أبي هريرة حديثه)[2].

وقال الدارقطني في علله: (ورواه عبدالملك بن عمير والقاسم بن أبي بزة عن سالم البراد عن أبي هريرة، وهو أشبه بالصواب)[3].

أقول: إسماعيل بن أبي خالد من الثقات الأثبات، ويكفيه قول الثوري فيه: (حفاظ الناس ثلاثة: إسماعيل وعبدالملك بن أبي سليمان ويحيى بن سعيد الأنصاري). وقول أبي حاتم: (لا أقدم عليه أحدا من أصحاب الشعبي وهو ثقة)[4].

والذي يظهر من ترجمته أنه أوثق من عبدالملك بن عمير، بل ابن عمير تكلم فيه أحمد وابن معين وغيرهما[5]. فبين الرجلين مفاوز، وأشار الدارقطني إلى متابعة القاسم بن أبي بزة لسالم البراد، والقاسم هذا وثقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد.[6]

وعلى كل حال فهما ليسا بأوثق من إسماعيل بن أبي خالد، فتقديم البخاري لرواية عبدالملك ليس لأنه أوثق من إسماعيل، وإنما لأنها توافق المعروف في الحديث عن أبي هريرة، ولأن ابن عمر كان ينكر الحديث على أبي هريرة.

وهذه طريقه في التعليل يجب أن يعتنى بها بمزيد من البحث!!

---

[1] -الدارقطني، العلل الجزء المخطوط، نقلا عن محقق علل الترمذي ،ص١٤٩.

[2] -علل الترمذي، ص١٤٩.

[3] -طريق عبدالملك بن عمير وحدثه مرفوعا في مسند أحمد (٩٩٠٤) وإسحاق بن راهويه (٤٣٤) يرويه شعبة عنه، وأما طريق القاسم فلم أجده.

[4] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٥٥/١.

[5] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٦٥/٦.

[6] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٧٨/٨.

ويمكن توجيه رواية ابن عمر، أنه ﷺ لما راجع أبا هريرة في الأمر، وأقرته عائشة، أصبح يروي الحديث مباشرة عن النبي ﷺ ، لكن إمام الصنعة البخاري -رحمه الله- لم يقنع هذا ورد رواية ابن عمر على ثقة رواتها -كما رأيت-.

٣-شريك، عن حسين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال النبي ﷺ في أم إبراهيم: اعتقها(أي ولدها)، ولم يصح.وقال عمرو عن عطاء عن ابن عباس: ما أمهات الأولاد إلا بمنزلة شاتك أو بعيرك.

قال أبو عبدالله: وهذا المعروف من فتيا ابن عباس[١].

أقول: أورد هذا في ترجمة حسين بن عبدالله بن عبيد الله بن عباس الهاشمي، وقال: قال علي(ابن المديني): تركت حديثه. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أحمد: له أشياء منكرة. وقال النسائي وغيره: متروك..[٢]

وخبره هذا رواه ابن ماجه وابن سعد والدارقطني والبيهقي.[٣]

وأما موقوف ابن عباس فقد رواه عبدالرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار به، وإسناده صحيح.[٤]

٤-عبدالصمد سمع طلحة بن حسين الشني، سمع الزبير بن الشعشاع، عن أبيه سمع عليا: كل لحوم الحمر الأهلي. ولا يصح؛ لأن عليا روى أن النبي ﷺ نهى عنه[٥].

أقول: الزبير بن الشعشاع ترجمه ابن أبي حاتم وذكر روايته هذه، وسكت عنه، وذكره ابن حبان في الثقات.ولم يزد الذهبي في الميزان على ما قاله البخاري هنا، وفي توضيح ابن ناصر الدين: (عن أبيه عن علي حديثا لم يتابع عليه)[٦].وأبوه الشعشاع لم أحد من ترجمه.

---

[١] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٣٨٨/٢.

[٢] -النسائي، الضعفاء،ص٨٤،والعقيلي، الضعفاء، ٢٩٣/١،وابن عدي، الكامل،٧٦٠/٢،والذهبي، الميزان، ٥٣٧/١.

[٣] -ابن ماجه، السنن، (٢٥١٦)، وابن سعد، الطبقات، ٢١٥/٨، والدارقطني، السنن، ١٣١/٤و١٣٢ و١٣٣، والبيهقي، السنن، ٣٤٦/١٠.

[٤] -عبدالرزاق ، المصنف، (١٣٢١٨)، وانظر : ابن القيم، إعلام الموقعين، ٤٠٤/٤ بتحقيقي مشاركة.

[٥] -البخاري ، التاريخ الكبير ،٤١٧/٣.

[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،٥٨٣/٣، وابن حبان، الثقات، ٣٣٤/٦،والذهبي، الميزان، ٧٦/٢، وابن ناصر الدين، توضيح المشتبه، ٢٠٠/٥.

ورواية علي عن النبي ﷺ في تحريم لحوم الحمر الأهلية ثابتة في الصحيحين[1].

المبحث الثاني: مخالفة المتن للمشهور عن رسول الله ﷺ

أكثر الإمام البخاري من تعليل الأحاديث بمخالفتها للمشهور الثابت عنه ﷺ ، أذكرها وما يستفاد منها من معالم في النقد:

١- أفاض البخاري في ترجمة محمد بن إسحاق بن طلحة التيمي في ذكر أسانيد حديث أبي بردة، عن أبيه سمع النبي ﷺ قال: "إن أمتي أمة مرحومة جعل عذابها بأيديها في الدنيا".

ثم ختم هذه الطرق بقوله: (والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة وأن قوما يعذبون ثم يخرجون أكثر وأبين وأشهر)[2].

وذكره في التاريخ الأوسط وذكر بعض أسانيده وأشار إلى باقيها، وقال: (وفي أسانيدها نظر، والأول أشبه -وهو إسناد أبي بردة عن رجل من الأنصار عن أبيه عن النبي ﷺ - والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة: أن قوما يعذبون ثم يخرجون أكثر وأبين)[3].

أقول: هذا نقد واضح من البخاري لمتن هذا الحديث.

والحديث في إسناده اضطراب ذكره كله البخاري في هذا الموطن، إذ إن مداره على أبي بردة بن أبي موسى الأشعري.

وقد اختلف فيه على أبي بردة، وأنا أسوق طرقه مخرجة لأبين اضطراب الرواة فيه:

فرواه عن أبي بردة عن أبيه:

*محمد بن إسحاق بن طلحة.

أخرجه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير [4].

---

[1] -البخاري، الصحيح، (٤٢١٦) و(٥١١٥) و(٥٥٢٣) و(٦٩٦١)، ومسلم، الصحيح، (١٤٠٧) في النكاح، و٣/١٥٣٧ في الصيد والذبائح.

[2] -البخاري ، التاريخ الكبير ، ١/٣٧، وأحاديث الشفاعة كثيرة جدا استقصى طائفة منها ابن كثير في كتابه النهاية في الفتن والملاحم ص٣١٢-٣٣٧.

[3] -انظر: البخاري، التاريخ الأوسط، ٢/٣٩٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٣٨-٣٩.

ومحمد بن إسحاق هذا قال فيه أبو حاتم : (لا أعرف محمد بن إسحاق بن طلحة يحدث عن أبي بردة، إنما يروى عن أبي بردة: إسحاق بن يحيى بن طلحة)[1].

أقول: وإسحاق بن يحيى شديد الضعف، وهاه يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن معين والنسائي وأبو زرعة وأبوحاتم ويعقوب بن شيبة، وغيرهم[2].

*وسعيد بن أبي بردة، أخرجه من هذا الطريق: أحمد والحاكم في المستدرك من طريق يزيد بن هارون وهاشم بن القاسم عن المسعودي عنه به[3].

والمسعودي اختلط، وسماع يزيد وهاشم منه بعد الاختلاط[4]، ومع هذا يقول الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه)، وسكت الذهبي.

لكن رواه أبو داود من طريق كثير بن هشام، والبزار والبيهقي في "الشعب" من طريق معاذ بن معاذ، كلاهما عن المسعودي به[5].

أقول: كثير بن هشام لم أر من نص على سماعه من المسعودي قبل الاختلاط أو بعده، وهو نزيل بغداد، والمسعودي اختلط لما قدم بغداد، فأخشى أن يكون ممن سمع منه بعد الاختلاط[6].

وأما معاذ بن معاذ فقد قال: رأيت المسعودي سنة أربع وخمسين يطالع الكتاب، يعني أنه قد تغير حفظه[7].

*ومعاوية بن إسحاق، أخرجه من هذا الطريق: أحمد في مسنده من طريق ربيع أبي سعيد النصري عنه به[8].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/١٩٤-١٩٥.

[2] -انظر : ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/٢٢٣.

[3] -أحمد، المسند، (١٩٦٧٨)، والحاكم ، المستدرك، ٤/٤٤٤.

[4] - ابن الكيال ، الكواكب النيرات، ص٦٥.

[5] -أبو داود، السنن، (٤٢٧٨)، والبزار، المسند، (٩٣) ،والبيهقي ،الشعب ،(٩٧٩٩).

[6] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨/٣٨٤-٣٨٥.

[7] - ابن الكيال ، الكواكب النيرات، ص٦٣.

[8] -أحمد، المسند، (١٩٦٥٨).

وربيع هذا، ذكره الحافظ في التعجيل، وقال: مجهول[1].

*ويحيى بن زياد، أخرجه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ، والعقيلي في الضعفاء[2]. ويحيى هذا قال فيه البخاري: فيه نظر، وقال ابن حبان: منكر الحديث[3].

*وعمرو بن قيس السكوني، أخرجه من طريقه: البخاري في التاريخ والطبراني في مسند الشاميين، وفي إسناده أبو القاسم الحمصي، مجهول[4].

*وعبدالملك بن عمير، أخرجه من طريقه: البخاري في التاريخ من طريق يزيد بن سعيد عنه، ويزيد بن سعيد هذا سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ[5].

*والوليد بن عيسى أبو وهب، أخرجه من هذا الطريق: البخاري في التاريخ الكبير[6]. والوليد هذا قال البخاري: فيه نظر[7]، وسكت عنه ابن أبي حاتم[8].

*وأبو بكر بن أبي بردة، أخرجه من طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية، وفي إسناده جعفر بن الحارث ضعفه جدا: ابن معين وابن القطان[9].

ورواه رياح بن الحارث كما عند البخاري في التاريخ الكبير والأوسط، والحاكم في المستدرك، ورواه البخاري في التاريخ الكبير والأوسط عن بريد كلاهما (رياح وبريد) ، عن أبي

---

[1] -ابن حجر، تعجيل المنفعة، ص١٢٦.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨/١، والعقيلي، الضعفاء، ٤٠٠/٤.

[3] -انظر : الذهبي، الميزان، ٣٧٧/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨/١،والطبراني، مسند الشاميين، (٢٥٥٠)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٦/٩.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨/١، ٣٣٨/٨، وابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، ٢٦٧/٩، وابن حبان، الثقات، ٦٢٤/٧.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩/١.

[7] -البخاري،التاريخ الكبير،١٥٠/٨،لم يذكر فيه شيئا، لكن نقل العبارة عنه العقيلي في الضعفاء ٣١٥/٤، وابن عدي في الكامل،٢٥٤٠/٧ ،ثم تبعهما الذهبي في الميزان، ٣٤٣/٤،

[8] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢/٩.

[9] -ابن الجوزي، العلل المتناهية، (١٥٤٦).

بردة عن رجل من الأنصار كان لوالده صحبة عن أبيه عن النبي ﷺ . وقال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه). وسكت الذهبي[1].

أقول: فيه هذا الرجل المبهم.

ورواه علي بن مدرك عن أبي بردة: حدثني رجل من الأنصار عن بعض أهله، يرفعه. أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، وفيه رجل مبهم كذلك[2].

ورواه أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن عبدالله بن يزيد عن النبي ﷺ، أخرجه أحمد في علله، والبخاري في التاريخ الكبير والأوسط، والحاكم، والخطيب في تاريخ بغداد، وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين ولا أعلم له علة ، ولم يخرجاه)[3].

أقول: وقد أعل الإمام أحمد هذه الرواية كما في مراسيل ابن أبي حاتم:

قال الأثرم: (قيل لأبي عبدالله أحمد بن حنبل :ليست لعبدالله بن يزيد صحبة صحيحة؟ قال: أما صحيحة فلا. ثم قال: شيء يرويه أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي بردة، عن عبدالله بن يزيد قال: سمعت النبي ﷺ . وضعفه أبو عبدالله، وقال: ما أرى ذلك بشيء)[4].

ورواه البخاري في التاريخ الكبير والأوسط، عن موسى التبوذكي عن حماد بن سلمة: أخبرنا يونس عن حميد عن أبي بردة أنه خرج من عند زياد أو ابن زياد فجلس إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ[5] .

وحماد هو ابن سلمة وهو وإن روى له الإمام مسلم إلا أنه خرج له من روايته عن ثابت وحميد، وهو من أوثق الناس فيهما، أما عن غيرهما فيخطئ[6].

واعلم أن هذا الحديث جزء من حديث أوله: "لا يموت مسلم إلا أدخل الله ﷻ مكانه النار يهوديا أو نصرانيا"،وهذا الجزء أخرجه مسلم من طريق قتادة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩/١، والأوسط، ٣٩٥/٢، والحاكم، المستدرك، ٢٥٣/٤-٢٥٤.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩/١.

[3] -أحمد، العلل، ٤٤٠/٣، والبخاري، التاريخ الكبير، ٣٨/١، والأوسط، ٣٩٦/٢، والحاكم، المستدرك، ٤٩/١-٥٠ و٢٥٤/٤، والخطيب، تاريخ بغداد، ٢٠٥/٤.

[4] -ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٩١-٩٢.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩/١، والأوسط، ٣٩٦/٢.

[6] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١١/٣-١٤.

ولفظه: "إذا كان يوم القيامة دفع الله ﷻ إلى كل مسلم يهوديا أو نصرانيا، فيقول: هذا فكاك من النار"،ورواه مسلم أيضا من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري، ولفظه:" لا يموت مسلم إلا أدخل الله مكانه النار يهوديا أو نصرانيا"[1].

هذا صنيع الإمام البخاري في هذا الحديث الذي اضطرب سنده، وفي متنه نكارة من حيث كونه يخالف الأحاديث الصحيحة المتواترة عن النبي ﷺ بأن ناسا من أمة محمد ﷺ يدخلون النار ثم يخرجون منها بشفاعة النبي ﷺ .

والحديث أعله من المتقدمين النسائي، حيث قال: (هذا حديث منكر)[2].

وأما الإمام البيهقي فقد أورد أولا حديث الفكاك أو الفداء – الذي ذكرناه من عند مسلم – ثم أخرج حديث:"لا يدخل أحد الجنة إلا أري مقعده من النار لو أساء ليزداد شكرا، ولا يدخل النار أحد إلا أري مقعده من الجنة لو أحسن ليكون عليه حسرة"[3].وقال: (ويشبه أن يكون هذا الحديث تفسيرا لحديث الفداء ، والكافر إذا أورث على المؤمن مقعده من الجنة،والمؤمن إذا أورث على الكافر مقعده من النار، يصير في التقدير كأنه فدى المؤمن بالكافر).والله أعلم. ثم نقل كلام البخاري في تعليل الحديث ،وقال: (وحديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قد صح عند مسلم بن الحجاج وغيره رحمهم الله من الأوجه التي أشرنا إليها وغيرها، ووجهه ما ذكرناه، وذلك لا ينافي حديث الشفاعة، فإن حديث الفداء وإن ورد مورد العموم في كل مؤمن، فيحتمل أن يكون المراد به كل مؤمن قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلايا في حياته، ففي بعض ألفاظه: إن أمتي أمة مرحومة جعل الله عذابها بأيديها فإذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل رجل من المسلمين رجلا من أهل الأديان فكان فداؤه من النار، وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تصر ذنوبه مكفرة في حياته، ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في حديث الفداء بعد الشفاعة، والله أعلم)[4].

لكن الناظر في منهج البخاري يجده لا يقنع بمثل هذه التأويلات ،وليس هو بحاجة إليها ما دام أن في الإسناد نظرا عنده.

---

[1] -مسلم، الصحيح،(٢٧٩٧) و(٢٧٦٧) (٤٩).

[2]- نقله عنه ابن الجوزي، العلل المتناهية، ٩٢٧/١.ولم أجده في أي من كتبه المطبوعة.

[3] -البخاري ، الصحيح ،(٦٥٦٩) كتاب الرقاق .

[4] -البيهقي، شعب الإيمان ،٣٤٢/١-٣٤٣.

وقد حسنه من المتأخرين الحافظ ابن حجر ثم الشيخ الألباني اعتمادا على طرقه الكثيرة عن سعيد بن أبي بردة[1].

وممن حسن بعض أسانيده وصحح أخرى الأخ الفاضل الدكتور صاحب كتاب "تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير"[2].

٢-أخرج البخاري في ترجمة إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن موسى بن إبراهيم، عن أبيه ، عن سلمة -هو ابن الأكوع- قال النبي ﷺ : "زر القميص".

ثم أخرجه من طريق الدراوردي، عن موسى بن إبراهيم، عن سلمة، عن النبي ﷺ .ثم أخرجه من طريق عطاف، عن موسى بن عبدالرحمن. فنسب موسى إلى جده. ثم أخرجه من طريق عطاف: ثنا موسى بن إبراهيم المخزومي قال: ثنا سلمة عن النبي ﷺ .

قال أبو عبدالله: هذا لا يصح (أي التصريح بالسماع)، وفي حديث القميص نظر، حديث سلمة[3]، وروى ابن أبي الموال عن موسى بن إبراهيم بن أبي ربيعة عن أبيه سمع أنسا رأى النبي ﷺ يصلي في ثوب[4].

إذن مدار الحديث على موسى بن إبراهيم واختلف عليه، فرواه عبدالله بن أويس (والد إسماعيل) عنه عن أبيه عن سلمة، بالواسطة.

ورواه الدراوردي وعطاف -وهو ابن خالد عنه عن سلمة مباشرة[5]. ووقع في الإسناد الأخير تصريح موسى بن إبراهيم بالسماع من سلمة، لكن ضعف البخاري السماع لورود رواية أخرى يروي فيها موسى عن سلمة بواسطة أبيه، وقد نبهنا على هذا الأمر من قبل.

---

[1] -نقله عنه الألباني، السلسلة الصحيحة، ٦٨٥/٢،حديث رقم(٩٥٩).

[2] -٣١٥/١-٣٢٣.

[3] -لفظ الحديث كما في مصادر التخريج عن سلمة بن الأكوع، قال: قلت للنبي ﷺ : أكون أحيانا في الصيد، فأصلي في قميصي؟ فقال: "زره ولو لم تجد إلا شوكة".

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٧/١.

[5] -رواية الدراوردي أخرجها: أبو داود، السنن، (٦٣٢) وابن خزيمة، الصحيح، (٧٧٧) و(٧٧٨)، وابن حبان، الصحيح، (٢٢٩٤)، والحاكم ، المستدرك، ٢٥٠/١، والبيهقي، السنن، ٢٤٠/٢، ورواية عطاف أخرجها أحمد في مسنده، (١٦٥٢) و(١٦٥٢٢) و(١٦٥٤٧)، والنسائي، السنن الصغرى، ٧٠/٢ والكبرى، (٨٤١).

بل ورد التصريح بسماع موسى من سلمة في رواية الدراوردي، عند ابن خزيمة في صحيحه، والبخاري لا يقنع بهذا لوجود الاختلاف في إسناد الحديث، ولذلك ذكره في صحيحه معلقا بصيغة التمريض في كتاب الصلاة، باب وجوب الصلاة في الثياب وقول الله تعالى: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ (الأعراف: ٣١)، ومن صلى ملتحفا في ثوب، ويذكر عن سلمة بن الأكوع أن النبي ﷺ قال: "يزره ولو بشوكة"، وفي إسناده نظر[1].

وأمر آخر رآه البخاري في الحديث وهو أمر النبي ﷺ لسلمة بزره للقميص ولو بشوكة، مع أنه قد ثبت عنه ﷺ في الأحاديث المشهورة الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به دون أن يذكر الزر كما هو واضح من الترجمة التي نقلتها من الصحيح. وفي الصحيح أيضا ترجمة أخرى: باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفا به، وأخرج فيه حديثين: عن عمر بن أبي سلمة أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه[2].

وعن أم هانئ بنت أبي طالب في صلاة النبي ﷺ عندها ثماني ركعات ملتحفا في ثوب واحد[3].

وفي الباب أيضا عن جابر وأبي سعيد في صحيح مسلم[4].

٣-هشام قال:حدثنا معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما أدري أعزير نبيا كان أم لا ،وتبع لعينا كان أم لا، والحدود كفارات لأهلها أم لا".

وقال عبد الرزاق: عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والأول أصح. ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ قال: "الحدود كفارة"[5].

---

[1] -البخاري، الصحيح، ٦٠٨/٢.

[2] -انظر: البخاري، الصحيح، (٣٥٤) -(٣٥٦)، ومسلم، الصحيح، (٥١٧).

[3] -انظر: البخاري، الصحيح، (٣٥٧)، ومسلم، الصحيح ،(٣٣٦)(٣٨).

[4] -انظر: مسلم، الصحيح، (٥١٨) و(٥١٩).

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥٢/١-١٥٣، وحديث الحدود كفارة أخرجه البخاري ، الصحيح، (١٨ وانظر أطرافه هناك) ومسلم، الصحيح، (١٧٠٩).

الحديث رواه من طريق عبدالرزاق عن معمر به موصولا: أبو داود والحاكم في مستدركه ،وعنه البيهقي، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم، وابن عساكر في تاريخه[1]. قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ولا أعلم له علة. وسكت الذهبي.

أقول: البخاري لم ينص على شرطه إلا ما يفهم من اسم كتابه، وأما مسلم فقد أفصح في مقدمة صحيحه عن بعض شروطه، وقد أخرج الشيخان في صحيحيهما للثقات المشاهير، ومن هم دونهم، بل ولجمع ممن تكلم فيه لكن ضمن شروط معينة.

وعبدالرزاق إمام كبير، كانت إليه الرحلة في زمانه في الحديث، وكان صحيح الكتاب، فلما ذهب بصره كان يلقن أحاديث باطلة، ولذلك قال النسائي وغيره: عبدالرزاق ما حدث عنه بأخرة ففيه نظر ، وقد أنكر عليه العلماء أحاديث رواها عن معمر منها: ما رواه عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوبا جديدا ، قال: لبست جديدا، قال أحمد كما في مسائل أبي داود: كان يحدث به عبدالرزاق من حفظه فلا أدري هو في كتابه أم لا؟ وجعل أبو عبدالله ينكره.وقال الدارقطني: عبدالرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب[2].

وقد أخرج صاحبا الصحيح لعبدالرزاق عن معمر أربعين حديثا، ستة وعشرين منها في صحيح البخاري والباقي في صحيح مسلم، مع أن رواية عبدالرزاق عن معمر كثيرة.

ولمعرفة طريقة الشيخين في إخراج رواية عبدالرزاق عن معمر لا بد من دراسة كافة الأحاديث التي أخرجاها، وهذا بحاجة إلى بحث مستقل .

فهل يقال: إن كل رواية عبدالرزاق عن معمر على شرط الشيخين؟

هذا ما كان يفعله الحاكم في مستدركه، وهو أمر مجانب للصواب.

وقد وجدت متابعا لعبدالرزاق يرويه موصولا أيضا ،وهو: آدم بن أبي إياس، أخرجه الحاكم والبيهقي. وصححه الحاكم على شرط الشيخين وسكت الذهبي. وقال الألباني: وهو كما قالا[3].

---

[1] -أبو داود، السنن، (٤٦٧٤) ، والحاكم، المستدرك، ٣٦/١، والبيهقي،السنن الكبرى، ٣٢٩/٨، وابن عبدالبر، جامع بيان العلم، (١٥٥٣) ، وابن عساكر، التاريخ، ٣١٧/٤٠ و٣٣٧/١٧ و٤/١١ و٢٨٦/٥٦.

[2] -انظر شرح علل الترمذي، ٧٥٢/٢ و٧٥٦، وابن حجر، تهذيب التهذيب،٢٧٨/٦-٢٧٩.

[3] -الحاكم، المستدرك ٤٥٠/٢، والبيهقي، السنن الكبرى، ٣٢٩/٨، والألباني، السلسلة الصحيحة، ٢٥٢/٢.

وكان في نفسي من هذا الإسناد شيء ؛وذلك لأني أفـهم مـن كـلام البخـاري أن عبدالرزاق تفرد برواية الحديث موصولا عن معمر.ووافقه الدارقطني أيضا ،فقـال : تفـرد بـه عبدالرزاق[1]. وقال الحنائي في فوائده - بعد أن ساقه من طريق عبدالـرزاق -: "غريـب، ورواه هشام بن يوسف الصنعاني عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلا ، وهو الأصح"[2].

وقد صح ما كنت توقعته ؛ فشيخ الحاكم هو: عبدالرحمن بن الحسن أبو القاسم الهمذاني، ترجمه الخطيب في تاريخه، و قال: (يروي عن إبراهيم بن الحسين بن ديزيل.. وقدم بغداد وحـدث بها فكتب عن الشيوخ القدماء، وروى عنه الدارقطني.قال صالح بن أحمد الحافظ: ضعيف، ادعـى الرواية عن ابن ديزيل فذهب علمه، وكتبت عنه أيام السلامة أحاديث، و لم يدع عن إبراهيـم،ثم ادعى، كان إبراهيم سأل عنه ويستغرب، فجوزنا أن أباه سمعه تلك، فأنكر عليه ابن عمـه أبـو جعفر والقاسم بن أبي صالح، فسكت حتى ماتوا، ثم ادعى المصنفات والتفاسير.. وسمعت القاسـم ابن أبي صالح نص عليه بالكذب ...[3]).

وهشام الذي أرسل الحديث هو ابن يوسف الصنعاني من أصحاب معمر المتقنين، قـال عبدالرزاق: (إن حدثكم القاضي -يعني هشام بن يوسف- فلا عليكم أن لا تكتبوا عن غـيره). وقال أبو زرعة: (كان هشام أصح اليمانيين كتابا وكان أكبرهم وأحفظهم وأتقنهم).

وقال الدارقطني: (أثبت أصحاب معمر: هشام بن يوسف وابن المبارك)[4].

فرواية هشام أصح -كما قال إمام الصنعة البخاري رحمه الله-.

وقد وافق البخاري على إعلاله الحديث سندا ومتنا : ابن عبدالبر حيث قال: (حديـث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ في أن الحدود كفارة وهو أثبت وأصح إسنادا)[5].

ورأيت البيهقي يشكك في صحتها أيضا وذلك في قوله بعد روايته للحديث:(فيحتمـل أن يكون أبو هريرة- إن صحت الرواية عنه -).

---

[1] - نقله عنه ابن عساكر، انظر : ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٤/١١.

[2] -نقله عنه الألباني، انظر : الألباني، السلسلة الصحيحة، ٢٥٢/٢

[3] -انظر: الخطيب، تاريخ بغداد، ٢٩٢/١٠-٢٩٤. والذهبي، ميزان الاعتدال، ٥٥٦/٢-٥٥٧.

[4] -انظر: ابن رجب، شرح العلل، ٧٠٦/٢ ، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥١/١١.

[5] -ابن عبدالبر، جامع بيان العلم، ٨٢٨/٢.

وهذا ما فعله ابن بطال أيضا في شرحه على صحيح البخاري في الحدود باب الحدود كفارة حيث رجح حديث عبادة على هذا الحديث[1].

وأما ابن عساكر –رحمه الله– فقد قال: (وهذا الشك من النبي ﷺ كان قبل أن يبين له أمره ثم أخبر أنه كان مسلما وذاك فيما أخبرنا... ثم ذكر حديث: "لا تسبوا تبعا فإنه كان قد أسلم.."[2]

وممن سار على طريق ابن عساكر في الجمع بين الحديثين: الحافظ ابن حجر حيث رد على قول ابن بطال –الذي نقلته قبل قليل– : بأن حديث أبي هريرة كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني[3]. وبنحوه قال الهيثمي أيضا.

ووافقهم الألباني حيث قوى الحديث بمتابعة آدم لعبد الرزاق –وقد علمت ما فيها– [4].

ونقل محقق جامع بيان العلم تخريج الألباني للحديث كله!! ثم أورد كلام البخاري معترضا عليه بقوله: "ولا شك أن تأويل ما ظاهره التعارض وإعماله أولى من إهماله وإطراحه"[5].

أقول: هذا حق، لكن بعد ثبوت الأحاديث ، وهيهات! والناظر بعين الإنصاف يرى دقة ما قاله البخاري.

٤–وقال في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري: سمع عليا، روى عنه علي بن ربيعة، قال:"كنت إذا حدثني رجل عن النبي ﷺ حلفته فإذا حلف لي صدقته". ولم يرو عن أسماء بن الحكم إلا هذا الواحد وحديث آخر. ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضا.[6]

---

[1] –ابن حجر، فتح الباري، ٨٢٧٣/١٤.

[2] –رواه أحمد ، المسند ، ٣٤٠/٥.

[3] –ابن حجر، فتح الباري، ٨٢٧٣/١٤.

[4] –الألباني، السلسلة الصحيحة،٢٥١/٥–٢٥٢.

[5] –ابن عبدالبر، جامع بيان العلم، ٨٢٩/٢.

[6] – البخاري ،التاريخ الكبير، ٥٤/٢.

الحديث أخرجه من هذا الوجه: أحمد، والحميدي، وأبو داود، والترمذي، والنسائي في عمل اليوم والليلة، وابن ماجه، وابن حبان ، وأبو يعلى،والبزار من طرق عن علي بن ربيعة عن أسماء به[1].

ورواه العقيلي وابن عدي في كتابيهما في ترجمة أسماء ونقلا قول البخاري[2].وقال ابن عدي: (وهذا الحديث طريقه حسن وأرجو أن يكون صحيحا، وأسماء بن الحكم لا يعرف إلا بهذا الحديث ولعل له حديثا آخر).

وأما الترمذي فحسنه في الموطن الأول وذكر أن بعض الرواة رواه موقوفا، ثم قال: (ولا نعرف لأسماء بن الحكم حديثا مرفوعا إلا هذا). و لم يذكر التحسين في الموطن الثاني.

وقال البزار: (أسماء مجهول لم يحدث بغير هذا الحديث، و لم يحدث عنه إلا علي بن ربيعة، والكلام لم يرو عن علي إلا من هذا الوجه).

أقول: إذن الحديث مداره على أسماء بن الحكم هذا الذي لم يرو إلا هذا الحديث وحديثا آخر، قال عنه العجلي: كوفي تابعي ثقة[3].ولفظ التوثيق عند العجلي كثيرا ما يعني به التوثيق العام الذي لا يراد به الوصف المشهور الذي استقر أن الراوي جمع بين العدالة والضبط، وهو ما عرف بالاستقراء من صنيعه –رحمه الله–، وقال عنه البزار: مجهول –كما ذكرته قبل قليل–، فرد عليه موسى بن هارون بقوله: (ليس بمجهول لأنه روى عنه علي بن ربيعة والركين بن الربيع،وعلي بن ربيعة قد سمع من علي فلولا أن أسماء بن الحكم عنده مرضي ما أدخله بينه وبينه في هذا الحديث، وهذا الحديث جيد الإسناد)[4].

أقول: رواية الركين عن أسماء لم أقف عليها، ولا أظنها تثبت، هذا ما أفهمه من صنيع كل من ترجم لأسماء، حيث لم يذكروا له راويا إلا علي بن ربيعة فقط. وأما أنه مرضي عند علي ابن ربيعة فلذلك أدخله بينه وبين علي.. فلا أريد الرد عليه..

---

[1] -أحمد، المسند، (٢) و(٤٧) و(٤٨) و(٥٦)، والحميدي، المسند ، (٤)، وابن ماجه، السنن،(١٣٩٥)، وأبو يعلى، المسند، (١٢) و(١٣)و (١٤) و(١٥)، والبزار، المسند، (٨) و(٩) و(١٠) و(١١)، وأبو داود، السنن، (١٥٢١)، والترمذي، السنن، (٤٠٦) و(٣٠٠٦)، والنسائي، عمل اليوم والليلة، (٤١٧)، وابن حبان، الصحيح، (٦٢٣) .

[2] -العقيلي، الضعفاء، ١/١٠٦-١٠٧، وابن عدي، الكامل، ١/٤٢٠-٤٢١.

[3] -العجلي،الثقات، ص٦٣.

[4] -ابن حجر،تهذيب التهذيب، ١/٢٣٥.

وأسماء ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : يخطئ[1]. ومع هذا فقد أخرج حديثه في صحيحه. فتعقبه الحافظ ابن حجر في التهذيب بقوله: (وهذا عجيب لأنه إذا حكم بأنه يخطئ وجزم البخاري بأنه لم يرو غير حديثين، يخرج من كلامهما أن أحد الحديثين خطأ، ويلزم من تصحيحه أحدهما انحصار الخطأ في الثاني. وذكره ابن الجارود في الضعفاء). وبعد كل هذا يقول الحافظ في التقريب: صدوق!

فخلاصة الأمر: إن قول البخاري في أسماء هو القول الفصل الذي لا محيد عنه، فلا يقبل تفرده في مثل هذا الخبر.

ثم رأيت المزي –رحمه الله– يرد على البخاري قوله في أسماء وفي حديثه، فقال: (قلت: ما ذكره البخاري –رحمه الله– لا يقدح في صحة هذا الحديث ولا يوجب ضعفه ،أما كونه لم يتابع عليه، فليس شرطا في صحة كل حديث صحيح أن يكون لراويه متابع عليه، وفي الصحيح عدة أحاديث لا تعرف إلا من وجه واحد ،نحو حديث: "الأعمال بالنية" الذي أجمع أهل العلم على صحته وتلقيه بالقبول، وغير ذلك ،وأما ما أنكره من الاستحلاف، فليس فيه أن كل واحد من الصحابة كان يستحلف من حدثه عن النبي ﷺ بل فيه أن عليا ﷺ كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكر أن يحتاط في حديث النبي ﷺ ، كما فعل عمر ﷺ في سؤاله البينة بعض من كان يروي له شيئا عن النبي ﷺ كما هو مشهور عنه[2]، والاستحلاف أيسر من سؤال البينة، وقد روي الاستحلاف عن غيره أيضا، على أن هذا الحديث له متابع: رواه عبدالله بن نافع الصائغ، عن سليمان بن يزيد الكعبي، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن علي. ورواه حجاج بن نصير عن المعارك بن عباد عن عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن علي. ورواه داود بن مهران الدباغ عن عمر بن يزيد عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي . و لم يذكروا قصة الاستحلاف، والله أعلم)[3].

---

[1] –ابن حبان، الثقات، ٥٩/٤.

[2] –قصة عمر مع أبي موسى الأشعري مشهورة في هذا الأمر، رواها البخاري، الصحيح، (٦٢٤٥)، ومسلم، الصحيح، (٢١٥٣).

[3] – المزي، تهذيب الكمال، ٥٣٥/٢.

فتعقبه الحافظ ابن حجر في التهذيب: (والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئا لأنها ضعيفة جدا.. وجاءت عنه -أي عن علي- رواية عن المقداد وأخرى عن عمار ورواية عن فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم)[1].

أقول: وأنا لست مع الحافظ المزي في رده قول البخاري بقوله في أسماء: بأنه لا يتابع عليه، بما ورد من أحاديث صحيحة لا متابع لها مثل : إنما الأعمال بالنيات. إذ كيف يقارن الحديث الصحيح المسلسل بالثقات مع حديث فيه راو لا يعرف إلا برواية حديث أو حديثين؟!

٥- برد بن عرين، عن عمته زينب بنت منجل: سألنا عائشة عن الجراد، فقالت: زجر النبي ﷺ صبياننا وكانوا يأكلونه.[2].

ثم روى عن السدي عن عبدالله البهي رأيت عائشة تأكل الجراد.

وقال: وهذا أكثر وهذا أصح، ثم أخرج بإسناده عن عبدالله بن أبي أوفى يقول: "غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات أو ست غزوات نأكل الجراد"[3].

برد بن عرين ، سكت عنه البخاري، كما هو هنا، وقال الأزدي: لا يقوم حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وزينب بنت منجل، هكذا ورد اسمها، وقال ابن معين: أخطأ فيه روح، إنما هي ابنة منخل،[5] ولم تعرف بجرح ولا تعديل.

وأورد الدارقطني حديث عائشة هذا في علله، وذكر الاختلاف في رفعه ووقفه، ورجح الوقف[6].

وذكره الذهبي في ترجمة برد في الميزان وقال: وهذا منكر[7].

---

[1] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٢٣٤/١-٢٣٥.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير ،١٣٥/٢-١٣٦.

[3] -أخرجه من هذا الوجه: البخاري ، الصحيح، (٥٤٩٥)، ومسلم، الصحيح، (١٩٥٢).

[4] -ابن حبان، الثقات، ١١٥/٦، والذهبي، الميزان، ٣٠٣/١.

[5] -نقله عنه ابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه ٢٧٩/٨-٢٨٠ من رواية عباس الدوري عنه و لم أجده في المطبوع منه، وذكر أيضا أن ابن معين قد أخرج هذا الحديث في تاريخه أيضا ثنا روح بن عبادة به.

[6] -نقلا عن تخريج الأحاديث المسندة في التاريخ ٨٤٧/٢.

[7] -الذهبي، الميزان، ٣٠٣/١.

٦- حشرج بن نباتة: سمعت سعيد بن جمهان، عن سفينة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان: "هؤلاء الخلفاء بعدي". وهذا لم يتابع عليه؛ لأن عمر بن الخطاب وعليا قالا: لم يستخلف النبي ﷺ[1].

حديث سفينة رواه من هذا الطريق: ابن حبان في المجروحين، والعقيلي، وابن عدي، وابن الجوزي في العلل المتناهية،[2] وكلهم نقل كلام البخاري من هذا الموطن، وزاد ابن عدي: (وهذا الحديث الذي أنكره البخاري على حشرج قد روي بغير هذا الإسناد). ثم ساق إسناده الآخر من طريق محمد بن الفضل بن عطية..

ومحمد ترجمه ابن عدي نفسه في الكامل، ونقل رميه بالكذب عن أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة والجوزجاني والفلاس وغيرهم، وأخرج حديثه هذا [3].

فالذي أخشاه أن يكون قد سرق هذا الحديث من حشرج.

وقال ابن حبان في ترجمة حشرج: (كان قليل الحديث منكر الرواية فيما يرويه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

والخبر ساقه ابن كثير في البداية والنهاية، وقال: هذا الحديث غريب جدا بهذا السياق[4].

٧-محمد بن عبدالرحمن بن يحنس الأخنسي، عن جدته حكيمة بنت أمية، عن أم سلمة: سمعت النبي ﷺ :"من أهل بحجة أو عمرة من مسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه" .ثم ذكر أسانيد مختلفة للحديث، وقال: ولا يتابع في هذا الحديث، لما وقت النبي ﷺ ذا الحليفة والجحفة واختار أن أهل النبي ﷺ من ذي الحليفة.[5]

---

[1] -البخاري ،التاريخ الكبير ١١٧/٣.

[2] -ابن حبان، المجروحين، ٢٧٣/١، والعقيلي، الضعفاء، ٢٩٧/١، وابن عدي، الكامل، ٨٤٥/٢، وابن الجوزي، العلل المتناهية، (٣٣١).

[3] -ابن عدي، الكامل، ٢١٧٠/٦.

[4] -ابن كثير، البداية والنهاية، ٢١٨/٣.

[5] -البخاري ، التاريخ الكبير ١٦٠/١-١٦١.

محمد هذا الذي أورد البخاري الحديث في ترجمته سكت عنه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مقبول، وقال الذهبي: (حديثه في الإحرام من بيت المقدس لا يثبت، قاله البخاري)[1].

وقد أعل الحديث المنذري –رحمه الله– فقال: "وقد اختلف الرواة في متنه وإسناده اختلافا كثيرا"[2]. وقال ابن القيم في تهذيبه للسنن أيضا: "هذا الحديث قال غير واحد من الحفاظ: إسناده ليس بالقوي". وأعله أيضا ابن كثير وابن حجر، وذكره الألباني في الضعيفة، وقال: وعلته عندي: حكيمة فإنها غير مشهورة، و لم يوثقها غير ابن حبان[3].

و لم أجد من صحح الحديث إلا ابن حبان –رحمه الله– حيث أخرجه في صحيحه من طريق ابن إسحاق– الذي خرجه البخاري هنا–[4]. وقد عرفت ما في إسناده ومتنه.

٨– عمران بن أوس بن ضمعج، سمع أباه أن النبي ﷺ أكل عند عائشة ثم صلى و لم يتوضأ[5].

ثم علق من طريق عقيل، عن الزهري: حدثني سعيد بن خالد، عن عروة، عن عائشة قال النبي ﷺ : "توضئوا مما غيرت النار"[6].

هكذا أورد الروايتين مشيرا إلى الاختلاف بينهما، وظاهر صنيعه أنه يرجح الرواية الثانية المشهورة عن عائشة، ثم وجدته أفصح عن ترجيحه هذا في ترجمة عمران بن أوس حيث قال بعد رواية عروة عن عائشة: وهذا أصح[7].

---

[1] –انظر ابن أبي حاتم، الجرح و التعديل، ٣٢٢/٧، وابن حبان، الثقات، ٤٨/٩، وابن حجر، التقريب، ص، والذهبي، الميزان، ٦٢٢/٣.

[2] –المنذري، مختصر سنن أبي داود، ٢٨٥/٢.

[3] –ابن القيم، تهذيب السنن، /٢٤٨/٢، وابن حجر، التلخيص الحبير، ٢٣٠/٢، والألباني، السلسلة الضعيفة، ٢٤٨/٢.

[4] –ابن حبان، الصحيح، (٣٧٠١).

[5] –هكذا وقع الإسناد في هذا الموطن، التاريخ الكبير، ١٧/٢–١٨، وفيه سقط، حيث إن أوس بن ضمعج يرويه عن عائشة كما أورده البخاري نفسه في ترجمة عمران بن أوس ٤٠٨/٦–٤٠٩، إلا أنه وقع في الإسناد خطأ أيضا حيث قال: عمران عن أبيه سمع أباه عن عائشة!!، وإنما هو عمران عن أبيه عن عائشة.

[6] –أخرجه من هذا الوجه مسلم، الصحيح، (٣٥٣) وأحمد، المسند، (٢٤٥٨٠).

[7] –البخاري، التاريخ،١٧/٢–١٨و ٤٠٩/٦.

وأوس بن ضمعج، من المخضرمين، ذكر عند شعبة فقال: (والله ما أراه إلا كان شيطانا -يعني لجودة حديثه-).وقال ابن سعد: (أدرك الجاهلية، وكان ثقة معروفا قليل الحديث)، وقال العجلي: (كوفي تابعي ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وعمران بن أوس ترجمه البخاري وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات[2].

٩-زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة، قال: كنا مع النبي ﷺ في جيش خيبر وغيرها فاشتوى الناس ضبابا واشتويت ضبا فوضعت بين يدي، فقال النبي ﷺ: "أمة مسخت من بني إسرائيل دواب، فلا أدري أي الدواب هي"، فلم يأكله و لم ينه عنه. ثم أورد له طرقا عن زيد بن وهب، مقتصرا على قوله: أمة مسخت. ثم قال: وفي نفس الحديث نظر، قال ابن عمر عن النبي ﷺ : "لا آكله ولا أحرمه". وقال ابن عباس: "لو كان حراما لم يؤكل في مائدة النبي ﷺ."[3]

أقول: أسانيد حديث ثابت بن وديعة ثابتة رواها كلهم ثقات، لكن وقع في متنه اختلاف أشار البخاري إلى طرف منه، قال ابن عبدالبر: (يختلفون فيه اختلافا كثيرا[4]). أي في لفظه. ولهذا قال البخاري: (في نفس الحديث نظر)، ثم أخرج عن ابن عمر عن النبي ﷺ : لا آكله ولا أحرمه، وهو حديث ثابت رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما[5]، وحديث ابن عباس، ثابت أخرجه البخاري ومسلم أيضا[6].

لكن الإمام الطحاوي جعل حديث ثابت بن وديعة في أن الضب أمة مسخت، أنه كان من رسول الله ﷺ قبل أن يعلمه الله أنه لا يجعل لما يمسخه نسلا ولا عقبا.. وأن ما روي عن النبي

---

[1] -انظر: العجلي، تاريخ الثقات،ص٧٤،وابن حبان،الثقات،٤٣/٤، وابن سعد، الطبقات،٢١٣/٦،وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٣٥/١.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٠٨/٦-٤٠٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٩٣/٦، وابن حبان، الثقات، ٢٣٨/٧.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير ١٧٠/٢-١٧١.

[4] -ابن عبدالبر، الاستيعاب، ٢٠٠/١.

[5] -البخاري، الصحيح، (٥٥٣٦)، ومسلم، الصحيح، (١٩٤٣).

[6] -البخاري، الصحيح، (٢٥٧٥) و(٥٤٠٢)، ومسلم، الصحيح (١٩٤٧).

ﷺ مما أباح فيه أكل الضب متأخر عن ذلك[1]. وهذا لا يتمشى مع قاعدة البخاري في رد ما يخالف الثابت المشهور عن النبي ﷺ.

١٠- عبدالله بن الحارث عن أبيه الحارث بن عمرو قال: شهدت مع النبي ﷺ حجة الوداع، قال: "من شاء عتر ومن شاء لم يعتر". ثم أخرجه من طريق عتبة بن عبدالملك، عن زرارة بن كريم بن الحارث بن عمرو، سمع الحارث بن عمرو سمع النبي ﷺ . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: (لا فرع ولا عتيرة)، وهذا أصح[2].

أقول: الإسناد الأول فيه عبدالله بن الحارث، ترجمه البخاري وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات[3].

وهذا الطريق لم أجده، وأما الإسناد الثاني، ففيه عتبة بن عبدالملك ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه، وذكره ابن حبان في الثقات[4].وفيه زرارة بن كريم ذكره أبو نعيم في الصحابة، وقال: (رأى النبي ﷺ في حجة الوداع) ،وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (من زعم أن له صحبة فقد وهم)، وقال عبدالحق: (لا يحتج بحديثه)، وقال ابن القطان: (لا يعرف)[5].

والحديث من هذا الطريق رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني والطحاوي في مشكل الآثار، والطبراني في الكبير، والحاكم وقال: (صحيح الإسناد و لم يخرجاه[6]!!)

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: (رجاله ثقات)[7].

ويرويه أيضا عن زرارة بن كريم: يحيى بن زرارة، أخرجه أحمد في مسنده وغيره[8].

---

[1] -الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ٣٣٤/٨.

[2] -البخاري ،التاريخ الكبير ، ٢/٢٥٩-٢٦٠.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٤/٥ ، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢/٥، وابن حبان، الثقات، ٢٩/٧.

[4] -البخاري،، التاريخ ٥٢٧/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧٣/٦، وابن حبان، الثقات، ٥١٧/٥.

[5] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٢٣٢/٣، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٢٦٤/٣، وابن حبان، الثقات، ٢٦٧/٤.

[6] -ابن أبي عاصم ، الآحاد والمثاني، (١٢٥٧)، والطحاوي، مشكل الآثار، (١٠٦٥)، والطبراني، المعجم الكبير، (٣٣٥١)، والحاكم، المستدرك، ٢٣٢/٤.

[7] -الهيثمي، مجمع الزوائد، ٢١٦/٣ و٢٦٩

[8] -أحمد، المسند، (١٥٩٧٢).

أقول: وفي الباب أيضا مما يؤيد حديث الحارث بن عمرو السهمي: ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي والطحاوي في مشكل الآثار من طريق عبدالله بن عون قال: حدثني أبو رملة الكندي عن مخنف بن سليم عن النبي ﷺ : "إن على أهل كل بيت في كل عام أضحاة وعتيرة[1].."

وأبو رملة الكندي هذا، ذكره ابن حجر في التهذيب و لم يزد على قوله فيه: عن مخنف بن سليم الغامدي، وعنه عبدالله بن عون، له عندهم حديث في ترجمة مخنف[2].

ثم وجدت الشيخ شعيب في تعليقه على مشكل الآثار[3] يقوي حديث مخنف هذا الذي فيه أبو رملة-وهو مجهول، كما رأيت- بطريق آخر، يرويه عبدالكريم عن حبيب بن مخنف عن أبيه[4].

وعبدالكريم هو ابن أبي المخارق أجمع أهل الجرح والتعديل على ضعفه رغم رواية مالك عنه ،وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: (كان كثير الوهم فاحش الخطأ)[5].

وحبيب بن مخنف وقع في مسند أحمد أنه هو راوي الحديث، وهو خطأ نبه عليه الحافظ أبو نعيم في معرفة الصحابة، حيث قال: (ذكره بعض المتأخرين -يريد ابن منده- في الصحابة، وهو وهم، وصوابه عن أبيه، كان عبدالرزاق يرويه في بعض الأوقات مجودا عن أبيه، ورواه مرة عن حبيب نفسه مرسلا، و لم يذكر أباه)[6].وقال ابن القطان: (حبيب بن مخنف مجهول الحال)[7].

فهل بمثل هذا الإسناد يحسن الإسناد؟!.

---

[1] -أحمد، المسند، ٧٦/٥، وأبو داود، السنن، (٢٧٨٨)، والترمذي، السنن، (١٥١٨)، والطحاوي، مشكل الآثار، (١٠٥٨).

[2] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٧٣/٥.

[3] -الطحاوي، مشكل الآثار، ٨٤/٣.

[4] -هذا الطريق أخرجه: عبدالرزاق، المصنف، (٨٠٠١) و(٨١٥٩) ومن طريقه، أحمد، المسند (٢٠٧٣٠) وسقط: "عن أبيه" من سند أحمد، وجعل الحديث من مسند حبيب بن مخنف، وحبيب ليست له صحبة.

[5] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٣٦/٦.

[6] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٨٢٩/٢-٨٣٠.

[7] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٥٧٧/٣.

وفي الباب أيضاً: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: "الفَرَع حق.. والعتيرة حق" أخرجه من هذا الوجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم[1]. وهو إسناد جيد.

وقد جمع العلماء بين هذه الأحاديث على أنه لا فرع ولا عتيرة واجبة، نقل هذا البيهقي عن الشافعي –رحمهما الله–وبه قال الإمام الطحاوي أيضا[2].وأن النهي عنهما إنما هو في مشابهة فعل الكفار، قالوا: ويؤيد هذا ما رواه نُبيشة قال: "نادى رجل رسول الله ﷺ : إنا كنّا نعتّر في الجاهلية في رجب فما تأمرنا؟ قال: اذبحوا لله في أي شهر كان ، قال: إنا كنا نُفرّع في الجاهلية؟ قال: في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استحمل ذبحته فتصدقت بلحمه، فإن ذلك خير"[3]. ففي هذا الحديث أنه ﷺ لم يبطل الفرع والعتيرة من أصلهما وإنما أبطل صفة كل منهما، فمن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ومن العتيرة خصوص الذبح في رجب[4].

لكن يظهر أن هذه الأسانيد لم تبلغ عند البخاري بحيث تعارض الحديث الصحيح الذي ذكره عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : "لا فرع ولا عتيرة"، حيث أخرجه في صحيحه، وجعله في ترجمتين: باب الفَرَع، ثم باب العتيرة[5].

١١–محمد بن عبدالرحمن الحَجَبي قال: سمعت جدتي صفية بنت شيبة: ولد لي ولد فأسميته محمداً وأكنيته أبا القاسم، فسألت عائشة، فقالت: "جاءت امرأة رجل من الأنصار، فقالت: يا رسول الله، ولد لي غلام فسميته محمداً وأكنيته أبا القاسم، فبلغني أنك تكرهه". فقال :"ما أحل أسمي وحرم كنيتي، أو ما أحل كنيتي وحرم أسمي"؟. ثم أخرج إسنادين آخرين للحديث وقع فيهما: محمد بن عمران، ثم قال: تلك الأحاديث أصح: سمّوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي[6].

---

[1] –أحمد، المسند، (٦٧١٣)، وأبو داود، السنن،(٢٨٤٢) والنسائي، السنن، ١٦٢/٧ و١٦٨، والحاكم، المستدرك، ٢٣٦/٤ و٢٣٨.

[2] –البيهقي ، معرفة السنن والآثار، ٢٤٥/٧، والسنن الكبرى، ٣١٣/٩، والطحاوي، مشكل الآثار، ٨٧/٣–٨٩.

[3] –أحمد، المسند، ٧٥/٥ و٧٦، وأبو داود، السنن، (٢٨٣٠)، والنسائي، السنن، ١٦٩/٧–١٧٠، وابن ماجه، السنن، (٣١٦٧)، والحاكم ، المستدرك، ٢٣٥/٤، وصححه.

[4] –نقله ابن حجر في الفتح ٦٥٧٤/١١، وانظر: النووي، المنهاج: ٦٢/١٣.

[5] –البخاري، الصحيح (٥٤٧٣) و(٥٤٧٤)، ومسلم، الصحيح، (١٩٧٦). وورد في نفس الحديث تفسيره عن الزهري، قال: الفرع أولى النتاج، والعتيرة: شاة كانوا يذبحونها في رجب.

[6] –البخاري ، التاريخ الكبير،١٥٥/١.

أقول: أشار البخاري إلى الاختلاف في اسم محمد هذا، وقد أخـــرج الحديـــث أحمـــد ، وأبوداود، والطبراني في المعجم الصغير كلهم قالوا: محمد بن عمران الحجبي[1].

ومحمد بن عمران سكت عنه ابن أبي حاتم، وقال الذهبي: ما رأيت فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال ابن حجر: مستور[2].

وقال ابن حجر في ترجمته في التهذيب بعد أن ذكر حديثه هذا: (وهو متن منكر مخـــالف للأحاديث الصحيحة).[3]

أقول: ومحمد بن عبدالرحمن الحجبي يظهر أنه آخر، ليس هو محمد بن عمران، فقد ترجمـه صحاب الكمال، وأشار إلى أن أبا داود قد روى عنه، قال المزي: (لم أقف على روايـــة أبي داود له)، فقال ابن حجر: (الذي رأيته في سنن أبي داود هو محمد بن عمران الحجبي، وسيأتي ذكـــره). ثم نقل عن ابن عدي أنه قال في محمد بن عبدالرحمن الحجبي: (ضعيف يسرق الحديـــث)، وقـــال الدارقطني: (متروك).[4]

وترجم ابن أبي حاتم لابن عبدالرحمن ولابن عمران لكن خَلّط بينهما و لم يميزهما[5].

وحديث: (سمّوا باسمي ولا تكنوا بكنيتي)، رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما.ومـــن تراجم البخاري على الحديث: باب: قول النبي ﷺ : سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي.[6]

١٢-سفيان، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عُبيد الله، عن خال له عن النـــبي ﷺ قال: "ليس على المسلمين عشور إنما العشور على اليهود والنصارى".[7]

---

[1] -أحمد، المسند، ١٣٥/٦ و٢٠٩، وأبوداود، السنن، (٤٩٦٨)، والطبراني، المعجم الصغير رقم (١٦).

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤١/٨، والذهبي، الميزان، ٦٧٢/٣، وابن حجر، التقريب، ص٥٠٠.

[3] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٣٩/٩.

[4] -ابن حجر، تهذيب التهذيب،٢٦٦/٩.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٣/٧ و٤١/٨.

[6] -البخاري، الصحيح،(١١٠)و(٣٥٣٩) و(٦١٨٨)، ومسلم، الصحيح،(٢١٣٤) من حديث أبي هريرة.

[7] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٥٨٩٥) و(١٥٨٩٦) و(١٥٨٩٧)، وأبو داود، الســـنن، (٣٠٤٦) – (٣٠٤٩).

ثم ساق له طرقاً اختلف الرواة فيها عن عطاء، واختلفوا في اسم حرب هذا، وختم هـــذه الطرق برواية حماد بن سلمة، عن عطاء، عن حرب بن عبيدالله، عن رجل من أخواله عن النـــبي ﷺ. وقال: لا يتابع عليه، وقد فرض النبي ﷺ العشر فيما أخرجت الأرض في خمسة أوسق[1].

حرب بن عبيدالله ترجمه ابن أبي حاتم وقال: (اختلف الرواة عن عطاء على وجوه فكـــان أشبهها ما روى الثوري عن عطاء). ثم نقل عن يحيى بن معين قوله فيه: (مشهور)[2]. وجعله ابـــن حبان في الثقات اثنين، فقال: (حرب بن عبيدالله يروي عن خال له عن النبي ﷺ ، روى عنه عطاء بن السائب). ثم قال: (حرب بن هلال الثقفي، يروي عن أبي أمامة الباهلي عن رســـول الله ﷺ، روى عنه عطاء بن السائب).[3]

والحديث ذكره عبدالحق في أحكامه، وقال: (هو حديث في إسناده اختلاف ولا أعلمـــه من طريق يحتج به).قال ابن القطان: (وهو إجمال لعلته، وحرب بن عبيدالله سئل عنه ابن معـــين، فقال: مشهور. وهذا غير كافٍ في تثبيت روايته فكم من مشهور لا تقبل روايته، وإلى هذا فإنـــه مختلف فيه على عطاء بن السائب اختلافاً بيناً، ذكره أبو داود والبخاري، غنينـــا عـــن ذكـــره باستقلال علته التي ذكرنا، فهو لا يقارب ما يلتفت إليه، فاعلم ذلك).[4]

وأوضح البخاري ضعف هذا الحديث بأنه يخالف الثابت عن النبي ﷺ في فرض العشـــر في زكاة الأرض، وفي هذا حديث عن ابن عمر أخرجه البخاري في صحيحه في الزكاة: باب العشـــر فيما يُسقى من ماء السماء وبالماء الجاري.[5]

١٣-صالح بن محمد بن زائدة، تركه سليمان ، منكر الحديث، يروي عن سالم عن ابـــن عمر عن عمر رفعه: "من غل فأحرقوا متاعه".وقال ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ في الغلـول، ولم يحرّق[6].

---

[1] -البخاري ، التاريخ الكبير، ٣/٦٠.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٢٤٩، وابن معين ، التاريخ٢/١٠٥ برواية الدوري.

[3] - وابن حبان، الثقات، ٤/١٧٢-١٧٣.

[4] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٣/٤٩٤.

[5] -البخاري، الصحيح، (١٤٨٣)، ولفظه:" فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريّا: العشر، وما ســـقي بـــالنضح نصف العشر".

[6] -البخاري ، التاريخ الكبير ،٤/٢٩١.

أقول: ذكر الترمذي في علله وابن عدي والعقيلي كلام البخاري هذا[1].

وقال الدارقطني في العلل: (وأبو واقد -صالح بن محمد- هذا ضعيف، والمحفوظ أن سالماً أمر بهذا و لم يرفعه إلى النبي ﷺ ،ولا ذكره عن أبيه ولا عن عمر)[2].

وقال الدارقطني فيما نقله عنه ابن الجوزي في العلل المتناهية: (أنكروا هذا على صالح، وهو حديث لم يتابع عليه، ولا أصل له من حديث رسول الله ﷺ).[3]

وبعد هذا أخرج الحاكم- رحمه الله- حديث عمر في مستدركه، وقال: (صحيح الإسناد و لم يخرجاه!)[4]

١٤-طَريف بن شهاب، أبو سفيان الأشلّ، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد: "أمرنا النبي ﷺ أن نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر". وقال: طريف ليس بالقوي عندهم.

ثم أخرج من طريق العوام بن حمزة، عن أبي نضرة: سألت أبا سعيد عن القراءة خلف الإمام قال: فاتحة الكتاب. وقال: وهذا أولى؛ لأن أبا هريرة وغير واحد ذكروا عن النبي ﷺ : "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، وقال أبو هريرة: "إن زدت فهو خير وإن لم تفعل أجزأك"[5].

طريف بن شهاب هذا، قال ابن عبدالبر:(أجمعوا على أنه ضعيف الحديث)[6]. وقال ابن عدي: (روى عنه الثقات، وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره، وأما أسانيده فهي مستقيمة)[7].

وحديث طريف هذا أخرجه الترمذي وابن ماجه، وابن عدي والعقيلي.[8]ونقل ابن عدي كلام البخاري. وقال العقيلي: (وفي القراءة بأم القرآن أسانيد جياد، وسائر ذلك لا يحفظ إلا في هذا الحديث).

---

[1] -الترمذي، العلل، ص٢٣٨، وابن عدي، الكامل، ١٣٧٦/٤، والعقيلي، الضعفاء، ٢٠٢/٢.

[2] -الدارقطني، العلل، ٥٢/٢.

[3] -ابن الجوزي، العلل المتناهية، ٥٨٤/٢.

[4] -الحاكم، المستدرك،١٢٧/٢-١٢٨.

[5] -البخاري ، التاريخ الكبير ،٣٥٧/٤.

[6] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١١/٥.و لم أجده في كتبه المطبوعة.

[7] -ابن عدي، الكامل، ١٤٣/٤.

[8] -الترمذي، السنن، (٢٣٨) ، وابن ماجه، السنن ،(٨٣٩) ، وابن عدي، الكامل، ١٤٣/٤، والعقيلي، الضعفاء، ٢٢٩/٢.

ولم يتفرد طريف بهذه الزيادة بل توبع ، فقد أخرجه أحمد والبخاري في القراءة خلف الإمام، وأبو داود، وأبو يعلى، وابن حبان من طريق همام عن قتادة عن أبي نضرة به.[1]

أقول: ورواته ثقات، لكن صنيع البخاري هنا يدل على أن الذي تفرد بزيادة "وما تيسر" هو طريف بن شهاب ، فأخشى أن يكون قتادة قد أخذ الحديث عنه ثم دلسه، فهو معروف بالتدليس[2] ، حيث إن البخاري نفسه قد أخرج حديثه في جزء القراءة، فلو كان متابعاً لطريف لما أعل زيادة " وما تيسر". وفي علل الدارقطني: (هذا يرويه قتادة وأبو سفيان السعدي عن أبي نضرة مرفوعاً، ووقفه أبو مسلمة عن أبي نضرة، هكذا قاله أصحاب شعبة عنه).[3]

أقول: أبو مسلمة هذا هو سعيد بن يزيد بن مسلمة، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي والبزار، وذكره ابن حبان في الثقات.[4]

ورواية شعبة عنه لم أقف عليها.

وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه البخاري، رواه مسلم في صحيحه [5].

وفي الباب أيضا عن عبادة بن الصامت، أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم [6].

وقول أبي هريرة: (إن زدت فهو خير وإن لم تفعل أجزأك) ، أخرجه البخاري في جزء القراءة.[7]

١٥-يزيد بن عمرو، عن عبدالعزيز بن عقبة بن سلمة قال: صليت مع عبدالله بن رافع بن خديج العصر بالضربة، وأهل البادية يؤخرون فأخرها جدا، فقلت له، فقال: "مالي وللبدع هذه صلاة آبائي مع النبي ﷺ ".

ثم أخرجه من طريق عبدالحميد أو عبدالواحد عن عبدالله بن رافع بن خديج.

---

[1] -أبو داود، السنن، (٨١٨)، وأحمد ، المسند، (١٠٩٩٨) و(١١٤١٥) و(١١٩٢٢)، والبخاري، القراءة خلف الإمام، (١٦)، وأبويعلى، المسند، (١٢١٠)، وابن حبان، الصحيح، (١٧٩٠).

[2] -ذكره ابن حجر في طبقات المدلسين في القسم الثالث، وهم الذين أكثروا منه ص٤٣.

[3] -انظر، الزيلعي، نصب الراية، ٣٦٤/١.

[4] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٨٩/٤.

[5] -مسلم، الصحيح، (٣٩٥).

[6] -البخاري، الصحيح،(٧٥٦)، ومسلم، الصحيح، (٣٩٤).

[7] -البخاري، جزء القراءة (٨).

ثم أخرجه من طريق آخر عن عبدالواحد بن نافع، وسمى عبدالله بن رافع: عبدالرحمن. وقال: ولا يتابع عليه.

ثم أخرج عن رافع بن خديج: (كنا نصلي مع النبي ﷺ العصر، ثم ننحر الجزور فنقسم عشر قسم، ثم نطبخ فنأكل لحما نضيجا قبل أن تغرب الشمس). وقال: وهذا أصح[1].

الطريق الأول الذي أورده البخاري، رواه أيضا في التاريخ الأوسط، وقال: ويزيد هذا غير معروف سماعه من عبدالعزيز.[2]

لكن ترجمه البخاري في التاريخ الكبير، وقال: (سمع عبدالعزيز بن عقبة).[3]

وأما الأسانيد التالية فمدارها على عبدالواحد بن نافع، وسماه ابن عدي: عبدالواحد بن الرماح، قال البخاري في الأوسط: (ولم يتبين أمره)[4]. وذكره ابن حبان في "الثقات" ثم في "المجروحين"، وقال: (شيخ يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه)[5] .وقال ابن القطان: (مجهول الحال، مختلف في حديثه).[6]

وأخرج ابن عدي في الكامل حديثه هذا وقال: (وهذا هو معروف بأبي الرماح هذا، وبهذا الإسناد، وما أظن لأبي الرماح غير هذا الحديث إلا شيئا يسيرا).[7]

وعبدالله بن رافع الذي قال البخاري فيه: لا يتابع عليه. وثقه ابن سعد وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ليس بقوي، وسماه موسى بن إسماعيل: عبدالرحمن بن رافع.[8]

قال الدارقطني في السنن: (هذا حديث ضعيف الإسناد من جهة عبدالواحد لأنه لم يرو عن ابن رافع غيره، وقد اختلف في اسم ابن رافع هذا، ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن

---

[1] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٥/٨٨-٩٠.

[2] -البخاري، التاريخ الأوسط، ٥١/٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٠/٨.

[4] -البخاري، التاريخ الأوسط، ٥٠/٢.

[5] -ابن حبان،الثقات،١٢٥/٧، والمجروحين، ١٥٤/٢.وسماه في الثقات: ابن نفيع.

[6] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٣٤١/٣.

[7] -ابن عدي، الكامل، ١٩٣٧/٥-١٩٣٨.

[8] -ابن سعد، الطبقات، ٢٥٦/٥، وابن حبان، الثقات، ٢٢/٥، والدارقطني، السنن، ٢٥١/١.

غيره من الصحابة، والصحيح عن رافع بن خديج وعن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ ضد هذا وهو التعجيل بصلاة العصر والتبكير بها)[1].

وحديث رافع في التعجيل بصلاة العصر الذي ذكره البخاري، أخرجه في صحيحه ومسلم كذلك.[2]

وفي الباب أيضا من حديث أبي برزة الأسلمي وأنس، وكلاهما في الصحيحين[3].

١٦-يحيى بن حمزة :حدثني عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، سمع عبدالله بن موهب، يحدث عمر بن عبدالعزيز عن قبيصة بن ذؤيب، عن تميم الداري قلت: يا رسول الله، ما السنة في أهل الكفر يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ قال: "هو أولى الناس بمحياه ومماته". وقال بعضهم: عبدالله بن موهب سمع تميما. ولا يصح، لقول النبي ﷺ : الولاء لمن أعتق[4].

الحديث رواه من الطريق الذي علقه البخاري: أبو داود وابن أبي عاصم والطحاوي في مشكل الآثار، والباغندي في مسند عمر بن عبدالعزيز، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، والطبراني في الكبير.[5]

لكن رواه ثلاثة عشر نفرا جلهم من الثقات الأثبات عن عبدالعزيز بن عمر عن عبدالله بن موهب عن تميم دون ذكر قبيصة.

أخرجه من هذا الوجه: أحمد، والدارقطني، والترمذي، والنسائي في الكبرى، وأبو يعلى وغيرهم.[6]

---

[1] -الدارقطني، السنن ٢٥١/١.

[2] -البخاري، الصحيح، (٢٤٨٥)، ومسلم، الصحيح، (٦٢٥).

[3] -حديث أبي برزة رواه البخاري، الصحيح، (٥٤٧)، ومسلم، الصحيح، (٦٤٧)، وحديث أنس رواه البخاري، الصحيح، (٥٥٠)، ومسلم، الصحيح، (٦٢١).

[4] -البخاري ،التاريخ الكبير ،١٩٨/٥.

[5] -أبو داود، السنن، (٢٩١٨)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني،(٢٥٤٦)، والطحاوي، مشكل الآثار، (٢٨٥٣)-(٢٨٥٥)، والباغندي، مسند عمر بن عبدالعزيز، (٨٢)، وأبو نعيم ، معرفة الصحابة، (١٢٦٧)، والطبراني، المعجم الكبير، (١٢٧٣).

[6] -أحمد، المسند، (١٦٩٤٤)و (١٦٩٤٨) و(١٦٩٥٣)، والدارقطني، السنن، ١٨١/٤، والترمذي، السنن، (٢١١٢)، والنسائي ، السنن الكبرى، (٦٤١٣)، وأبو يعلى، المسند، (٧١٦٥).

وقد وقع في بعضها تصريح عبدالله بن موهب بسماعه من تميم وهو خطأ، نبه عليه البخاري، كما هو هنا، وأحمد ويعقوب الفسوي، ويحيى بن معين، والنسائي[1].

وفي هذا يقول يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ : (هذا خطأ؛ ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه).[2]

ويؤيد هذا أن عبدالله بن موهب توفي بعد المائة، وتميم مات بعد الأربعين فاحتمال لقائهما بعيد.

وبعد أن كتبت هذا وجدت ابن أبي حاتم سأل أباه عن رواية يحيى بن حمزة، فذكر أبو حاتم رواية أبي نعيم التي في تصريح ابن موهب بالسماع من تميم ثم قال: (أبو نعيم أحفظ وأتقن. قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: يحيى بن حمزة أفهم بأهل بلده؟ قال: أبو نعيم في كل شيء أحفظ وأتقن) [3]. فلا أدري كيف صحح أبو حاتم السماع مع ما ذكرت من استبعاد اللقاء بينهما!!

أقول: ورواية الجماعة أولى وأصح من رواية يحيى بن حمزة، وكأني بالإمام البخاري ذكرها هنا إشارة إلى إعلالها، على عادته بالاكتفاء بالتلميح دون التصريح، وقد عبر عن هذا تلميذه الترمذي فقال بعد إخراجه للحديث: (هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن وهب، ويقال: ابن موهب، عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبدالله بن وهب وتميم الداري قبيصة بن ذؤيب، ولا يصح، رواه يحيى بن حمزة عن عبدالعزيز بن عمر، وزاد فيه: قبيصة ابن ذؤيب ، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو عندي ليس بمتصل، وقال بعضهم: يجعل ميراثه في بيت المال وهو قول الشافعي، واحتج بقول النبي ﷺ : الولاء لمن أعتق)[4].

أما الحافظ أبو زرعة الدمشقي فقال في تاريخه بعد أن ذكر رواية يحيى بن حمزة: (هذا حديث متصل حسن المخرج والاتصال، لم أر أحدا من أهل العلم يدفعه).

وقال أيضا: (وجه مدخل قبيصة بن ذؤيب في حديثه هذا فيما نرى -والله أعلم- أن عبدالعزيز بن عمر حدث يحيى بن حمزة بهذا الحديث من كتابه، وحدثهم بالعراق حفظا)[5].

---

[1] -انظر: أبا زرعة العراقي، تحفة التحصيل، ص١٨٨.

[2] -يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، ٤٣٦/٢.

[3] -ابن أبي حاتم، العلل، ٣٦/٢ (١٦٤٢).

[4] -الترمذي، السنن، ٤٢٧/٤.

[5] -أبو زرعة الدمشقي، التاريخ، ٤٣٩/٢.

أقول: وأنا أستبعد هذا لأن عدد الذين رووه عن عبدالعزيز بن عمر ثلاثة عشر نفرا فيما وقفت عليه، منهم: ابن المبارك، وأبو أسامة وابن نمير ووكيع وعلي بن مسهر، وحفص بن غياث، وأكثرهم أوثق من يحيى بن حمزة، وعدد منهم أيضا ليسوا من أهل العراق.

والحديث أعله الشافعي فيما نقله عنه الترمذي، كما سبق، ونقل البيهقي عنه قوله: (هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن ابن موهب، عن تميم الداري، وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه لقي تميما، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول، ولا أعلمه متصلا).[1]

وأخرج أبوزرعة الدمشقي بإسناده عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجها.[2]

والإمام البخاري –رحمه الله– إنما أعله لعلة سنده، التي ذكرت وشرحت، وعلة متنه وهو أنه مخالف لما ثبت عنه ﷺ : "الولاء لمن أعتق"، وهو مروي عن عائشة، أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما.[3]

وترجم البخاري على الحديث في الفرائض: باب إذا أسلم على يديه، وكان الحسن لا يرى له ولاية، وقال النبي ﷺ : "الولاء لمن أعتق" ، ويذكر عن تميم الداري رفعه قال: "هو أولى الناس بمحياه ومماته، واختلفوا في صحة هذا الخبر"[4].

قال الحافظ في الفتح معلقا على كلام البخاري على خبر تميم الداري: (وجزم – أي البخاري– في التاريخ بأنه لا يصح لمعارضته حديث: "إنما الولاء لمن اعتق"، ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث، وعلى التنزيل فتردد في الجمع، هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا ، فيستثنى منه من أسلم؟ أو تؤول الأولوية في قوله: "أولى الناس" بمعنى النصرة

---

[1] –البيهقي، السنن الكبرى، ١٠/٢٩٧–٢٩٨.

[2] –أبوزرعة الدمشقي، التاريخ، ٢/٤٣٩.

[3] –البخاري في مواطن كثيرة من صحيحه، انظر أطرافه عند رقم (٤٥٦) ، ومسلم، الصحيح، (١٠٧٥)(١٧٣) و(١٥٠٤).

[4] –البخاري، الصحيح، ١٣/٨٢٢١.

والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث، ويبقى الحديث المتفق على صحته على عمومه؟ جنح الجمهور إلى الثاني، ورجحانه ظاهر).[1]

أقول: والنفس مع أمير الصنعة في إعلال الحديث أولى من هذا الجمع ، والله أعلم.

١٧-عبدالله بن مالك اليحصبي ، عن عقبة بن عامر أن أخته نذرت أن تحج ماشية فقال النبي ﷺ : لتحج، وقال بعضهم: ولتهدي، ولا يصح فيه "الهدي"، لقوله ﷺ : من نذر أن يعصي الله فلا يعصي[2].

يشير البخاري -رحمه الله- إلى حديث عقبة بن عامر في شأن أخته التي نذرت أن تمشي إلى الكعبة، وقد اختلفت الروايات في جواب النبي ﷺ له.

وحديث عقبة هذا مروي في مسنده، وفي مسند ابن عباس في حكايته لقصة عامر مع أخته.

وأنا أشير إلى طرقه باختصار لفهم عبارة البخاري:

فرواه عبدالله بن مالك اليحصبي -كما في مسند أحمد- عن عقبة وفيه قول النبي ﷺ : "إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا، مرها فلتختمر، ولتركب، ولتصم ثلاثة أيام".[3]

ورواه مطرف عن عكرمة عن عقبة -كما في مسند أحمد- وفيه قوله ﷺ : "إن الله لغني عن مشيها، لتركب ولتهد بدنة" [4].ورواته ثقات.

وتابع مطرفا ، مطر الوراق ، كما في شرح معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار.[5]

أما البخاري ومسلم فقد أخرجا الحديث من طريق آخر عن عقبة بن عامر: وفيه فقال ﷺ: "لتمش ولتركب" فقط[6].

---

[1] -ابن حجر، الفتح، ٨٢٢٣/١٣.

[2] -البخاري،التاريخ الكبير ،٢٠٤/٥.

[3] -أحمد، المسند، (١٧٣٠٦).

[4] -أحمد، المسند، (١٧٧٩٣).

[5] -الطحاوي، شرح معاني الآثار، ١٣١/٣، وشرح مشكل الآثار، (٢١٥٢).

[6] -البخاري، الصحيح، (١٨٦٦)، ومسلم، الصحيح، (١٦٤٤).

وأما حديث ابن عباس، فقد رواه همام عن قتادة عن عكرمة عنه، ولفظه: "إن الله غني عن نذر أختك، فلتركب ولتهد بدنة" . أخرجه من هذا الوجه أحمد وأبو داود[1].

ورواه هشام عن قتادة به لكن قال: "مرها فلتركب". وهشام الدستوائي في قتادة أحفظ من همام، بل وفضل بعضهم هشاما على شعبة في قتادة![2]

فأنت ترى أن الروايات قد اختلفت في ذكر الهدي.

وهذه الروايات -كما ترى- مدارها على عكرمة، واختلف الرواة عليه، فمنهم من ذكر الركوب والهدي، ومنهم من ذكر الركوب فقط، ولذلك اختار البخاري في صحيحه إسنادا آخر إلى عقبة بن عامر، ليس فيه ذكر عكرمة، واقتصر لفظ المتن على : "لتمش ولتركب"، فيكون بذلك البخاري قد نقد ذكر الهدي سندا ومتنا:

أما السند فقد رأيت اختلاف رواته، وأما المتن فقد وجده البخاري معارضا لقول النبي ﷺ : "من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه"، وهو حديث ثابت خرجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة[3]، وترجم عليه ترجمتين: الأولى: باب النذر في الطاعة. والثانية: باب ما جاء في النذر فيما لا يملك وفي معصية، وذكر معه أحاديث أخرى، منها: عن أنس في الرجل الذي رآه النبي ﷺ يمشي بين ابنيه فقال: "إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه". وحديث أبي إسرائيل الذي نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال النبي ﷺ : "مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه".

فهذه الأحاديث وحديث عقبة الذي أشار إليه البخاري وخرجه في صحيحه ليس فيها ذكر كفارة على الناذر سواء كانت بصيام أو بهدي، فأخذ البخاري بهذه الروايات، ونقد الزيادة التي في بعض طرق حديث عقبة بذكر الهدي؛ لأنها تخالف المشهور من هديه ﷺ بالأسانيد الصحيحة الثابتة التي خرجها في صحيحه.

وأحب أن أوقف القارئ الكريم على طريقة أصحاب كتب المختلف في مثل هذه الروايات المتعارضة ليدرك الفرق بين منهجهم ومنهج إمامنا البخاري؛ فهذا الإمام الطحاوي -رحمه الله- يذكر الروايات المختلفة في حديث عقبة ويقول: (فسأل سائل عما وقع في هذه الآثار

---

[1] -أحمد، المسند، (٢١٣٤) ، وأبو داود، السنن، (٣٢٩٦).

[2] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٦٩٤-٦٩٧.

[3] -البخاري، الصحيح، (٦٦٩٦)، و(٦٧٠٠).

من أمر رسول الله ﷺ في بعضها بالكفارة كما يكفر الحالف بالله ﷻ وفي بعضها بالهدي كما يهدي من قصر في شيء من حجه عن ما قصر عنه فيه، هل في كل شيء من ذلك تضاد أو اختلاف؟

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله ﷻ وعونه أنه لا تضاد في شيء من ذلك ولا اختلاف فيه، لأن أخت عقبة بن عامر كان نذرها المشي إلى بيت الله لحجها ، وكان ذلك من الطاعات لا من المعاصي، فوجب عليها، فلما قصرت عنه أمرها رسول الله ﷺ بمثل ما يؤمر به من قصر في حجه عن شيء منه من طواف محمولا مع قدرته على المشي وهو الهدي، وكانت في نذرها بمعنى الحالفة لكشفها شعرها في مشيها، فلم يكن منها ما حلفت عليه لمنع الشريعة إياها عنه، فأمرت بالكفارة عنه كما يؤمر الحالف بالكفارة عن يمينه إذا حنث فيها) [1].

والذي بان لي أن البخاري لا يوافق على هذا المنهج، وإنما يأخذ بالروايات المشهورة الثابتة ويرد ما عداها ولو كانت بأسانيد ظاهرها الصحة.

١٨-ذكر رواية الزهري، عن أيوب بن بشير الأنصاري، عن عباد بن عبدالله بن الزبير، عن عائشة أن النبي ﷺ قال -واشتد وجعه-: "أهريقوا علي من سبع قرب..، وسدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر".وقال أفلت بن حسان: عن جسرة، عن عائشة عن النبي ﷺ : "سدوا هذه الأبواب إلا باب علي". وحديث الزهري أصح وتابعه عروة عن عائشة[2].

وذكر نحوه في ترجمة أفلت بن خليفة أبي حسان، قال: وقال عروة وعباد بن عبدالله: عن عائشة عن النبي ﷺ : "سدوا هذه الأبواب إلا باب أبي بكر"، وهذا أصح[3].

أقول: إسناد الزهري رواته ثقات، وفي الباب أيضا عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري في الصحيح[4]. وأما الإسناد الآخر، ففيه أفلت، ويقال: فليت، وجسرة. أما أفلت فسكت عنه

---

[1] -الطحاوي ، مشكل الآثار ،٥/٤٠٠-٤٠٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٠٧/١-٤٠٨.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٧/٢-٦٨.وذكره أيضا في ترجمة عمر بن عمير عن مجدوح عن جسرة عن أم سلمة ، وقال: ولا يصح هذا عن النبي ﷺ .التاريخ ١٨٤/٦.

[4] -حديث ابن عباس رواه، البخاري، الصحيح، (٤٦٧)، وحديث أبي سعيد، رواه البخاري، الصحيح، (٣٩٠٤)، ومسلم، الصحيح، (٢٣٨٢).

البخاري، وقال أحمد: ما أرى به بأساً، وسئل عنه أبو حاتم، فقال: شيخ. وقال ابن حزم: أفلت غير مشهور ولا معروف بالثقة[1].

وأما جسرة بنت دجاجة فقد قال البخاري أثناء ترجمة أفلت: (عندها عجائب)[2]، وذكرها العجلي وابن حبان في الثقات[3]، وأوردها أبو نعيم في معرفة الصحابة، وقال: ذكرها المتأخر -يريد ابن منده-، وقال: (أدركت وفاة النبي ﷺ واستشهد بها). وذكرها ابن حجر في القسم الثالث[4].

قال ابن القطان: (وقول البخاري: إن عندها عجائب لا يكفي لمن يسقط ما روت)[5].

لكن مثل هذا الإسناد لا يقنع البخاري، ما دام أنه يخالف الأحاديث الصحيحة الثابتة في سد الأبواب إلا باب أبي بكر.

وهذه أمثلة خالف فيها قول الصحابي(الموقوف) المشهور عن النبي ﷺ

١-قال إسحاق: أخبرنا وهب: أخبرنا شعبة، عن بحر بن مرّار، عن الحكم بن الأعرج، سمع ابن عمر: إذا كان الوهم الأحرد فأعد الصلاة.حديث النبي ﷺ أصح: "إذا صلى ثلاثاً أو أربعاً لا يدري كم صلى يجعلها ثلاثاً"[6].

أقول :بحر بن مرّار أورد البخاري في ترجمته هنا عن يحيى القطان قوله : (رأيت بحراً خلّط). ووثقه ابن معين ، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال مرة أخرى: (تغيّر) ، وقال ابن حبان: (اختلط بأخرة حتى كان لا يدري ما يحدث فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم و لم يتميز)، وقال ابن عدي: (لا أعرف له حديثاً منكراً و لم أجد أحداً من المتقدمين ضعفه إلا يحيى بن سعيد في قوله: خولط).وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالقوي عندهم).[7]

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤٦/٢، وأحمد، العلل ومعرفة الرجال، ١٣٦/٣، وابن حزم، المحلى، ١٨٦/٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٧/٢ .

[3] -العجلي، تاريخ الثقات، ص٥١٨، وابن حبان، الثقات، ١٢١/٤.

[4] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٣٢٩١/٦، وابن حجر، الإصابة، ٢٥٨/٤.

[5] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٣٣١/٥.

[6] -البخاري،التاريخ الكبير ،١٢٦/٢-١٢٧.

[7] -النسائي، الضعفاء،ص٦٥،وابن حبان، المجروحين، ١٩٤/١،والعقيلي، الضعفاء،١٥٤/١،وابن عدي، الكامل، ٤٨٧/٢،وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٣٦٧/١.

أقول: وهذا الأثر عن ابن عمر لم أجده.

وأما المرفوع من كلام النبي ﷺ فثابت من حديث أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم[1].

٢-سفيان بن سعيد، عن أبي سنان ضرار: حدثنا عبدالله بن أبي الهذيل: سمعت عمر بن الخطاب خطيباً بالروحاء: "لا تشدوا الرحال إلا إلى البيت العتيق". وقال النبي ﷺ : "إلا إلى ثلاثة". وحديث النبي ﷺ أولى[2].

أورد هذا في ترجمة عبدالله بن أبي الهذيل. وعبدالله وثقه النسائي والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.[3]

وأبو سنان ضرار الراوي عنه اتفق أهل الجرح والتعديل على توثيقه[4].

والراوي عنه سفيان بن سعيد هو الثوري.. وكفى، وباقي رواة الأثر من المشاهير.

ولأن هذا الأثر -على صحة إسناده- مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ في شد الرحال إلى المساجد الثلاثة، لم يرضه البخاري، وقدم المرفوع عن النبي ﷺ [5].

٣-عبدالله بن هانئ عن ابن مسعود، رضي الله عنه في الشفاعة: ثم يقوم نبيكم رابعهم.والمعروف عن النبي ﷺ أنا أول شافع، ولا يتابع في حديثه [6].

عبدالله بن هانئ هذا لم يرو عنه إلا سلمة بن كهيل، كما قال ابن المديني وابن معين. وقال العجلي : (ثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات[7]. وترجمه العقيلي في الضعفاء، وقال: (سمع ابن مسعود ، وفيه كلام ليس في حديث الناس)[8]. ثم نقل كلام البخاري فيه، وأخرج حديثه عن ابن

---

[1] -مسلم، الصحيح، (٥٧١).

[2] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٥/٢٢٣.

[3] -ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٥٧.

[4] -انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٤/٤٠١.

[5] -انظر: البخاري، الصحيح، (١١٩٧) و(١٩٩٥)، ومسلم، الصحيح، ٢/٩٧٥ (٨٢٧) (٤١٥) عن أبي سعيد الخدري. والبخاري، الصحيح، (١١٨٩) ، ومسلم، الصحيح، (١٣٩٧) (٥١٢) عن أبي هريرة.

[6] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٥/٢٢١.

[7] -انظر: ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، ٥/١٩٥، وابن معين، التاريخ برواية الدوري، ٣/٣٥٠ و٤١٩ و٤/٤٩ والعجلي، الثقات، ص٢٨٢، وابن حبان، الثقات، ٥/١٤.

[8] -العقيلي، الضعفاء، ٢/٣١٤.

مسعود الذي أشار البخاري إلى طرف منه، وهو حديث طويل موقوف في الدجـال ويـأجوج ومأجوج والمسيح عليه السلام، والشفاعة.

و لم يزد ابن عدي في الكامل على أن ترجمه ونقل قول البخاري فيه، ومثله فعل الذهبي في الميزان[1].

وقول النبي ﷺ : "أنا أول شافع"، ثابت في صحيح مسلم عن واثلة بن الأسقع[2].

وهذه أمثلة في رواية صحابي عن النبي ﷺ تخالف المشهور في روايته عنه

١-قال البخاري في ترجمة زياد بن عبيدة: سمع أنساً: "رأيت النبي ﷺ يمسح"، سمع منـه مروان، ولا يصح، قال يحيى بن أبي إسحاق عن أنس: و لم أر النبي ﷺ يمسح .

وأخرج في ترجمة سعد الأنصاري من طريق ابنه محمد بن سعد عنه: رأى أنساً يمسح علـى خفيه، وقال: "خدمت النبي ﷺ تسع سنين ففعله". ثم قال: وقال: ابن أبي شيبة: نا ابن عيينة عـن يحيى بن أبي إسحاق، سمع أنساً :"لم أر النبي ﷺ يمسح ، حدثوني عنه"، وهذا أصح.

وأخرج في ترجمة عبدالعزيز بن مسلم من طريقه عن أبي معقل، عن أنس ﷺ :رأيت النبـي ﷺ مسح، وقال يحيى بن أبي إسحاق عن أنس ﷺ :"لم أر النبي ﷺ مسح" ، وهذا أصح[3].

أقول: هذه ثلاث روايات عن أنس أنه رأى النبي ﷺ يمسح ردها البخاري لأنها خـلاف المشهور عن أنس في أنه لم ير النبي ﷺ وإنما حدّثه من رأى النبي ﷺ .

وهذه نظرة في الأسانيد الثلاثة المردودة عند البخاري:

أما زياد بن عبيدة، فقد قال فيه أبو حاتم: (مجهول وخبره باطل)، ونقل كلامه هذا الذهبي في الميزان، والحافظ في اللسان. وذكره ابن حبان في الثقات.[4]

وخبره لم أجد من خرّجه، وكأن ابن عدي والعقيلي لم يقفا عليه فلذلك لم يذكـراه في كتابيهما.

---

[1] -ابن عدي ،الكامل٤/١٥٤٩، والذهبي، الميزان، ٢/٥١٦-٥١٧.

[2] -مسلم ، الصحيح، (٢٢٧٦).

[3] -البخاري ،التاريخ الكبير ،٣/٣٦١و٤/٦٧-٦٨و٦/٢٧-٢٨.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٥٣٩، وابن حبان، الثقات، ٤/٢٥٧ ، والذهبي، الميزان، ٢/٢٩٢، وابن حجر، لسان الميزان،٢/٤٩٥.

وأما سعد الأنصاري، فقد سكت عنه البخاري هنا، وتبعه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرو عنه إلا ابنه محمد.[1] ولم أر من خرجه من هذا الوجه أيضاً.

وأما طريق عبدالعزيز بن مسلم عن أبي معقل، فعبدالعزيز لم يذكروا في ترجمته سوى أنه روى عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة وأبي معقل، وروى عنه محمد بن إسحاق ومعاوية بن صالح، وذكره ابن حبان في الثقات.[2]

وأبو معقل، لم يرو عنه إلا عبدالعزيز هذا، ذكره ابن أبي حاتم، وسكت عنه وقال ابن القطان: مجهول الاسم والحال.[3]

أقول: والخبر بهذا الإسناد بعينه من طريق عبدالعزيز بن مسلم عن أبي معقل الذي أورده البخاري في تاريخه، ليس في المسح على الخفين، وإنما هو في المسح على العمامة، وهو مخرج في سنن أبي داود وابن ماجه والبيهقي[4]. وقد نص عليه ابن أبي حاتم في ترجمة أبي معقل، وليس في شيء من طرق الحديث زيادة ذكر المسح على الخفين فيه، فلعلي لم أقف على ذلك. وليس لأبي معقل إلا هذا الحديث فقط، وعبدالعزيز له خبر آخر في الدعاء أشار إليه البخاري في تاريخه في هذا الموطن. فالله أعلم بحقيقة الأمر.

وأما رواية يحيى بن أبي إسحاق عن أنس المخالفة لهذه الأسانيد الثلاثة عند البخاري والتي علقها عن ابن أبي شيبة، فقد وجدتها في مصنفه: ثنا ابن علية –في تاريخ البخاري: ابن عيينة– عن يحيى بن أبي إسحاق أنه سمع أنس بن مالك سئل عن المسح على الخفين، "فقال: امسح عليهما"، فقالوا له: "أسمعته من النبي ﷺ ؟" قال: "لا، ولكن سمعته ممن لم يتهم من أصحابنا يقولون المسح على الخفين"[5].

ويحيى بن أبي إسحاق هذا وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات ،وقال أبو حاتم: لا بأس به[6].

---

[1] –ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل،٤/٩٧، وابن حبان، الثقات، ٤/٢٩٩.

[2] –ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥/٣٩٥، وابن حبان، الثقات، ٥/١٢٣، وابن حجر، تهذيب التهذيب، ٦/٣١٨.

[3] –ابن أبي حاتم الجرح والتعديل، ٩/٤٤٨، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٤/١١١.

[4] –أبو داود، السنن، (١٤٧)، وابن ماجه، السنن، (٥٦٤) والبيهقي، السنن، ١/٦١.

[5] –ابن أبي شيبة ، المصنف،١/١٦٦.

[6] –ابن حجر ، تهذيب التهذيب، ١١/١٥٧.

فانظر كيف رجح البخاري رواية يحيى على رواية الثلاثة المجاهيل .

وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من طريق أبي يعفور عن أنس كـــان رســول الله ﷺ يسمح على الخفين، ورواته كلهم من رجال الصحيحين، لكن أخرجه البيهقي من وجه آخر عـــن أبي يعفور موقوفا على أنس[1].

وعلى كل حال فأنس لم يخبر برؤية ذلك من النبي ﷺ .

٢-أخرج من طريق جعفر بن ميمون، عن أبي تميمة، عن أبي عثمان، عن عبـــدالله بـــن مسعود أن النبي ﷺ صلى العشاء فأقام ببطحاء مكة فخط عليه فإذا أنا برجال كأنهم الزط[2].

ثم أخرجه من طريق عمرو البكالي عن ابن مسعود، وقال: ولا يعرف لعمرو سماع من ابن مسعود، ثم أخرجه من طريق طلحة بن عبدالله بن عوف[3] عن ابن لعبدالله بن مســـعود أن أبـــاه حدثه نحوه، وقال: ولا يعرف لطلحة سماع من ابن عبدالله.

ثم أخرج من طريق علقمة قال: قلت لعبدالله بن مسعود: "من كان منكم مع النبي ﷺ ليلة الجن؟" فقال: ما كان منا معه أحد.

وقال شعبة عن عمرو بن مرة قال: قلت لأبي عبيدة: أكان أبوك مع النبي ﷺ ليلة الجـــن؟ قال: لا.وقال عمرو بن مرة عن عبدالله بن سلمة عن عبدالله: كنت مع النبي ﷺ ليلة الجـــن، ولا يصح[4].

أقول: أراد البخاري أن يبين أن الصحيح عن ابن مسعود رواية علقمة في عدم رؤية النـــبي ﷺ ليلة الجن، وهي رواية ثابتة مخرجة في صحيح مسلم وغيره[5].

---

[1] -ابن حبان، الصحيح، (١٣١٨)، والبيهقي، السنن، ٧٥/١.

[2] -أخرجه من هذا الطريق: الترمذي، السنن، (٢٨٦٦) في الأمثال، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هـــذا الوجه.والزط هم جنس من السودان والهنود، كما في النهاية في غريب الحديث ٣٠٢/٢.

[3] -في التاريخ: عمرو، وهو خطأ كما يستفاد من مصادر التخريج.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠١/٢.

[5] -مسلم، الصحيح، (٤٥٠)(١٥٠)، وأحمد، المسند، (٤١٤٩)، وأبو داود، السنن، (٨٥)، والترمذي، السنن، (١٨) و(٣٢٥٨)، وابن حبان، الصحيح، (١٤٣٢) و(٦٣٢٠) و(٦٥٢٧)، وأبو يعلى، المسند، (٥٢٣٧)، والبيهقي، دلائـــل النبوة، ٢٢٩/٢.

قال الدارقطني: (والصحيح ما روي عن ابن مسعود أنه لم يشهد مع النبي ﷺ ليلة الجن).
وقال البيهقي: (والأحاديث الصحاح تدل على أن عبدالله بن مسعود لم يكن مع النبي ﷺ ليلة الجن، وإنما كان معه حين انطلق به وبغيره يريهم آثار الجن وآثار نيرانهم)[1].

وطريق عبدالله بن سلمة عن ابن مسعود الذي رده البخاري، فيه عبدالله هذا، قال عمرو بن مرة الراوي عنه: (كان عبدالله بن سلمة يحدثنا فيعرف وينكر كان قد كبر)، وقال البخاري: (لا يتابع في حديثه)، وجرحه غير واحد، على توثيق فيه[2].

٣-ربيعة بن النابغة، عن أبيه، عن علي عن النبي ﷺ: "لا تشربوا مسكرا"، ورخص في الأضاحي، ولا يصح؛ لأن أبا صالح قال: حدثني الليث، عن عقيل ويونس، عن ابن شهاب، سمع أبا عبيد سمع عليا "نهى النبي ﷺ أن تأكلوا من نسككم فلا تأكلوا". وروى أبو سعيد وغيره أن النبي ﷺ رخص فيه بعد[3].

يريد البخاري أن الصحيح في رواية علي عن النبي ﷺ النهي عن ادخار اللحوم فوق ثلاثة أيام كما رواه عنه أبو عبيد (هو سعد بن عبيد مولى عبدالرحمن بن أزهر،وقيل: عبدالرحمن بن عوف) وهو حديث رواته كلهم ثقات[4]، لا ما رواه ربيعة بن النابغة عن أبيه في الرخصة في ذلك.

ووقفت على حديث ربيعة النابغة هذا في مسند أحمد وغيره وفيه: "ونهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تحبسوها بعد ثلاث فاحبسوا ما بدا لكم"[5].

وربيعة بن النابغة لم يرو عنه إلا علي بن زيد بن جدعان، رد حديثه البخاري هنا، ولذلك أورده في الضعفاء: العقيلي وابن عدي والذهبي، وأما ابن حبان فذكره في الثقات[6].

---

[1] -الدارقطني، العلل، ٣٤٧/٥، والبيهقي، دلائل النبوة، ٢٣٠/٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٩٩/٥، وابن حجر، التهذيب، ٢١٣/٥.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٨٩/٣.

[4] -أخرجه من طريقه أحمد، المسند، (٥٨٧)، والبخاري، الصحيح، (٥٥٧٣)، ومسلم، الصحيح، (١٩٦٩)(٢٥).

[5] -أحمد، المسند، (١٢٣٦) و(١٢٣٧)، وأبو يعلى، المسند، (٢٧٨)، وابن عدي، الكامل، ١٠١٩/٣، والعقيلي، الضعفاء، ٥٤/٢.

[6] -العقيلي، الضعفاء، ٥٤/٢، وابن عدي، الكامل، ١٠١٩/٣، والذهبي، الميزان، ٤٥/٢، وابن حبان، الثقات، ٣٠٠/٦.

والنابغة سكت عنه ابن أبي حاتم، وقال الحسيني: مجهول[1].

ثم بين البخاري أن النسخ إنما ثبت في حديث أبي سعيد الخدري، وهو مخرج في صحيح مسلم وغيره[2].

٤-عبدالرحمن بن زيد بن عقبة بن كريم، عن أنس بن مالك، أن أبا طلحة وأبيا أكلا خبزا ولحما و لم يتوضآ.وقال الحسن: عن أنس، عن أبي طلحة ﷺ ، عن النبي ﷺ : أنه أمر بالوضوء مما غيرت النار، وروى أبو طلحة ﷺ من وجوه الوضوء. والذي قال: يتوضأ أصح[3].

أقول: كنت أظن أن الخبر الأول موقوف حتى وقفت عليه في المسند وغيره وتتمته: فقال أنس: ثم دعوت بوضوء، فقالا: لم تتوضأ؟ فقلت: لهذا الطعام الذي أكلنا، فقالا: أتتوضأ من الطيبات؟ لم يتوضأ منه من هو خير منك[4]. فإذا هو مرفوع.

وعبدالرحمن بن زيد بن عقبة، سكت عنه البخاري هنا، بل ظاهر صنيعه أنه يرد حديثه – لأنه رجح الروايات الأخرى– وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

لكن عبدالرحمن هذا خالف الروايات الصحيحة عن أبي طلحة عن النبي ﷺ في الوضوء مما غيرت النار.وذكر البخاري من ذلك: رواية الحسن عن أنس عنه، وهذه الرواية وجدتها من طريق همام عن مطر عن الحسن به[6].

قال أبو نعيم: هذا (حديث غريب مشهور، ثابت من حديث الحسن عن أنس، غريب من حديث مطر، لم يروه عنه إلا همام، حدث به الإمام أحمد بن حنبل عن عفان نحوه)[7].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٠٩/٨، وتعجيل المنفعة، ص٤١٨.

[2] -مسلم، الصحيح، (١٩٧٣)، وفي الباب أيضا عن جابر، أخرجه البخاري، الصحيح، (١٧١٩)، ومسلم، الصحيح، (١٩٧٢)، وعن عائشة، رواه البخاري، الصحيح، (٥٤٢٣)، ومسلم، الصحيح، (١٩٧١)، وعن سلمة بن الأكوع، رواه البخاري، الصحيح، (٥٥٦٩)، ومسلم، الصحيح، (١٩٧٤).

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٨٤/٥.

[4] -أحمد، المسند، (١٦٣٦٥)، ومالك، الموطأ، ٢٧/١-٢٨.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٣٣/٥، وابن حبان، الثقات، ٨٨/٥.

[6] -أخرجها: أحمد، المسند، (١٦٣٤٨)، والطبراني، المعجم الكبير، (٤٧١١)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، ٦٢/١، وأبو نعيم، الحلية، ٧٧/٣.

[7] -أبو نعيم، الحلية، ٧٧/٣.

وهناك أسانيد غاية في الصحة إلى أبي طلحة مرفوعة، منها: ما رواه عبدالصمد عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن الزهري عن ابن أبي طلحة عنه، خرجه أحمد في المسند.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص معالم منهج نقد المتن عند البخاري في التاريخ الكبير بما يلي:

١-إن البخاري في غالب الأحايين جمع بين نقد السند والمتن، فأعل أسانيد بالإرسال أو التفرد أو النكارة، وكأن البخاري يريد أن يقول: إن الحديث الضعيف لا يلتفت إليه، وبالتالي لا يجوز أن يعارض به الحديث الصحيح الثابت.

وهذا منهج أصيل في النظر إلى الأحاديث المتعارضة، تعلمناه من أئمتنا كالبخاري وغيره، فلا نشتغل بالجمع بين الضعيف والصحيح من الأحاديث، خلافا لما نجده في أكثر كتب مختلف الحديث، فابن قتيبة –رحمه الله– حاول أن يوفق بين كثير من الأحاديث الصحيحة والضعيفة، ولولا خوف الإطالة، والخروج عن الموضوع لذكرت أمثلة كثيرة من تصرفه في كتابه، لكن أشير إلى بعضها[2].

ومثله صنع أيضا ابن فورك في كتابه "مشكل الحديث" الذي اشترط على نفسه أن لا يذكر إلا ما صح من الأحاديث[3]. فليته نزل وذكر الضعيف فقط، بل أورد الغرائب والمنكرات والموضوعات![4]

---

[1] -أحمد، المسند ،(١٦٣٤٩).

[2] -انظر على سبيل المثال: ابن قتيبة ، تأويل مختلف الحديث:

ص١٠١ حديث نية المرء خير من عمله، ضعفه العراقي في تخريج إحياء علوم الدين، ٣٦٦/٤ .

وص١٤٧ حديث: رأيت ربي في المنام في صورة شاب موفر، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات رقم (٣٠).

وص١٦٤: حديث صيام رمضان في السفر كالمفطر في الحضر، وهو معلول بالوقف، انظر علل الدارقطني، ٢٨١/٤.

وص١٦٥: حديث: استوصوا بالمعزى خيرا، قال الهيثمي في المجمع، ٦٦/٤: فيه حمزة النصيبي وهو متروك.

[3] -انظر: ابن فورك، مشكل الحديث، ص٤٩٩.

[4] -من الأحاديث الشنيعة في هذا الكتاب:

ص١٠٢: حديث: إن الله خمر طينة آدم أربعين صباحا ثم خلطها بيده ، قال العراقي في تخريج الإحياء، ١٧٧/٤: رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس بإسناد ضعيف جدا، وهو باطل، وانظر: الشوكاني، الفوائد المجموعة، ص٤٥١.

وص١٢٠: حديث: إن الله تعالى لما قضى خلقه استلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى ، قال البيهقي في الأسماء والصفات، (٧٦١): هذا حديث منكر.

٢-اختلاف الرواة في إسناد الحديث مع وجود علة في المتن، سبيل لرد الحديث عند البخاري، فقد اختلف الرواة في حديث: "أمتي أمة مرحومة جعل عذابها بأيديها في الدنيا" الذي تقدم رقم (١)[1]، ورأى البخاري أن متنه يخالف المشهور الثابت عن النبي ﷺ في الشفاعة فرده، مع أن في صحيح البخاري نفسه بعض أحاديث وقع اختلاف في أسانيدها أشد من الاختلاف في هذا الحديث[2].

وحديث زر القميص أيضا الذي تقدم رقم (٢)[3] حيث إن بعض العلماء صحح بعض أسانيده، وأخرجوه في صحاحهم، لكن البخاري لما رأى متنه يخالف الثابت عن النبي ﷺ في الصلاة في الثوب ملتحفا دون الزر رده وأعله.

وهي طريقة في النقد هامة يمكن أن تدرس بها الكثير من الأحاديث المتعارضة والاستفادة من منهج البخاري فيها.

٣-المعروف في كتب علوم الحديث أنه إذا تعارض حديثان فإن أمكن الجمع بينهما، فيتعين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بهما معا، وإن تعذر الجمع وظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ.

وإذا لم تقم دلالة على أن الناسخ أيهما والمنسوخ أيهما، فيفزع حينئذ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت، فإذا لم يظهر لأحد الحديثين وجه مرجح له على الآخر فيتوقف عندئذ عن العمل بكلا الحديثين[4].

لكن الذي رأيته من منهج البخاري أن الحديث الصحيح إذا عارض المشهور عن النبي ﷺ لا يلجأ إلى الجمع بينهما وإنما يلجأ للترجيح، وهذا ما صنعه في حديث ثابت بن وديعة في

وص٣٤٢: حديث: إن العرش يثقل على كواهل حملته من ثقل الرحمن، قال الذهبي في تلخيص الموضوعات رقم (٢٥): رواه أيوب بن عبدالسلام وكأنه زنديق.

[1] -ص٢٥٠.

[2] -انظر على سبيل المثال: البخاري، الصحيح، رقم (١٥٦): ثنا أبو نعيم قال: ثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس أبو عبيدة ذكره، ولكن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبدالله، وانظر الدارقطني، التتبع، ص٢٢٧-٢٢٩ لترى الاختلاف في إسناده.

[3] -ص٢٥٥.

[4] -انظر: ابن الصلاح، المقدمة، ص٢٥٧-٢٥٨، وابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص١٦٩-١٧٠، وأسامة الخياط، مختلف الحديث، ص٣٣.

الضباب، رقم (٩)[1]، وحديث الحارث بن عمرو: "من شاء عتر ومن شاء لم يعتر"، رقم (١٠)[2]،وحديث عقبة بن عامر في قصة أخته، رقم (١٧)[3].

وكنت أظن أن البخاري لم يسبق إلى هذا، حتى وجدت الإمام الشافعي مؤصل علم مختلف الحديث قد ذهب إلى الترجيح في غير ما حديث في حالة معارضة حديث واحد لأحاديث كثيرة مشهورة، فقد رجح الشافعي –رحمه الله- عدم بطلان الصلاة بمرور المرأة والكلب والحمار بين يدي المصلي لأن هذا الحديث قد خالف أحاديث، ذكر طائفة منها، وفي هذا يقول: "لا يجوز إذا روي حديث واحد أن رسول الله ﷺ قال: يقطع الصلاة: المرأة والكلب والحمار وكان مخالفا لهذه الأحاديث ،فكان كل واحد منها أثبت منه ومعها ظاهر القرآن"[4].

ويقول الشافعي أيضا في أحاديث الإسفار والتغليس: "حديث عائشة وزيد بن ثابت وثالث معهما عن النبي ﷺ بالتغليس أثبت من حديث رافع بن خديج وحده في الأمر بالإسفار"[5]وقال الشافعي في أحاديث رفع الأيدي في الصلاة: (وبهذه الأحاديث تركنا ما خالفها من الأحاديث، لأنها أثبت إسنادا منه، وإنها عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد)[6].

والأخذ بالترجيح في هذه الصورة أولى من تكلف الجمع، وفي كتب مختلف الحديث أحاديث بالكاد أن تبلغ الحسن، تعارض أحاديث صحيحة ثابتة مشهورة، نرى تمحلا واضحا في

---

[1] -ص٢٦٤.

[2] -ص٢٦٥.

[3] -ص٢٧٦

[4] -الشافعي، اختلاف الحديث، ص ١٠٢، أقول: وهو رأي البخاري في المسألة أيضا فترجم في صحيحه: باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء، وأخرج بإسناده عن مسروق اعتراض عائشة على قطع الصلاة بالكلب والحمار والمرأة ثم روت صلاة النبي ﷺ بالليل وهي معترضة بينه وبين القبلة، انظر : البخاري، الصحيح، ٧٦٥/٢ كتاب الصلاة، حديث رقم (٥١٤) و(٥١٥).

[5] -الشافعي، اختلاف الحديث، ص١٢٥، أقول: وترجم البخاري في صحيحه : باب وقت الفجر، ثم أخرج أحاديث التعجيل بالصلاة، ومنها حديث عائشة في التغليس، وهذا مصير منه إلى ترك حديث رافع بن خديج أيضا، انظر: البخاري، الصحيح، ٨٤١/٢، حديث رقم (٥٧٥)-(٥٧٨).

[6] -الشافعي، اختلاف الحديث، ص١٤٨، وله –رحمه الله- عبارات كثيرة مثل هذه.

ومن هذه النقول عن الشافعي،وما ذكرته عن البخاري-ولا أستبعد أن يوجد في كلام غيرهما-نعلم أن القاعدة المشهورة عن المحدثين أن الجمع هو الأصل، ليس على إطلاقها، ولم يشر الأخ الفاضل أسامة الخياط صاحب الرسالة النافعة في المختلف-والتي تعد الأولى في بابها حسب علمي-إلى هذه المسألة، وهي في نظري بحاجة إلى مزيد بحث.

الجمع بينها، والأخذ بالترجيح في الحالة هذه هو الذي يتمشى مع قواعد أهل التأصيل كما رأيت. وعلى هذا أستطيع أن أفسر إعراض البخاري عن إخراج أحاديث صحيحة في كتابه، سبب ذلك -كما تبدى من منهج البخاري -، أن هذه الأحاديث خالفت الصحيح المشهور عن النبي ﷺ، فلذلك تركها و لم يلتفت إليها. وليس كما يقال دائما: إن هذه الأحاديث لم تبلغ شرطه! ولو يتسع المقام لذكرت أمثلة من عمل البخاري في صحيحه.

المبحث الثالث: مخالفة الحديث للتاريخ

مكانة علم التاريخ لا تخفى، لذا فقد برز اهتمام علمائنا به مبكرا لخدمة الحديث النبوي، سواء فيما يتعلق بالسند أو المتن.

ففي الإسناد أمكن باستعمال التاريخ الكشف عن حالات الانقطاع المختلفة كالإرسال البين والخفي ،واستطاع العلماء معرفة المختلطين من الرواة وتحديد زمن اختلاطهم، ومن روى عنهم قبل الاختلاط أو بعده.

وأمر فضح الكذابين والكشف عن حالات ادعاء السماع في مروياتهم عن طريق التاريخ معروف مشهور عن المحدثين، وكتاب ابن الجوزي في الموضوعات طافح بأمثلة ذلك. أضف إلى ذلك أثر التاريخ في معرفة طبقات الرواة.

هذا ما ذكره أستاذنا الدكتور سلطان العكايلة من مظاهر تأثير التاريخ في علم الحديث في مجال الإسناد في كتابه النافع الماتع: نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية[1].

وأزيد أمرا هاما فاته التنبيه عليه: وهو أثر التاريخ في معرفة الصحابة، وتمييز الصحابي من غيره، وقد حدد النبي ﷺ سنة ١١٠هـ آخر تاريخ للصحبة في الحديث المشهور المروي في الصحيحين: "أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو عليها أحد"[2].

وفي المتن أمكن باستعمال التاريخ معرفة الناسخ والمنسوخ من الأخبار، وما يترتب على ذلك من أثر في الأحكام الشرعية، ومعرفة أسباب النزول، ومعرفة الكذب والتزوير في الأخبار[3].

---

[1] -سلطان عكايلة، نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية، ص٤٨-٦٠.

[2] -البخاري، الصحيح، (١١٦) و(٥٦٤)، ومسلم، الصحيح، (٢٥٣٧)، وفي الباب عن جمع من الصحابة.

[3] -انظر: سلطان عكايلة، نقد الحديث، ص٦٠-٧٢.

وأُذكّر أن أهم قاعدة من قواعد عرض الحديث على الوقائع التاريخية أن تكون تلك الواقعة التاريخية ثابتة ثبوتاً يقينياً حازماً[1].

وهذا ما حرص عليه الإمام البخاري، كما تراه في الأمثلة التي وقفت عليها:

١-محمد بن عبدالله عن المطلب عن أبي هريرة: دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان وفي يدها مشط، ولا أراه حفظه؛ لأن رقية ماتت أيام بدر وأبو هريرة جاء بعد أيام خيبر.

وأورده في الأوسط كذلك، وزاد: وأبو هريرة هاجر بعد ذلك نحو من خمس سنين أيام خيبر، ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة ولا لمحمد عن المطلب، ولا تقوم به الحجة.

ثم أخرج بإسناده إلى عراك بن مالك قال: سمعت أبا هريرة ﷺ يقول: قدمت المدينة والنبي ﷺ بخيبر[2].

أقول: محمد بن عبدالله ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه كما ذكر البخاري دون نقد للرواية، وذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين، وقال: شيخ يروي عن المطلب[3].

وقال الهيثمي بعد أن عزا الحديث للطبراني في الكبير: (وفيه محمد بن عبدالله يروي عن المطلب، و لم أعرفه)[4].

---

[1] -المصدر السابق، ص٧٣.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/١٢٩ -١٣٠، والأوسط، ١/٩٠-٩١. وخبر قدوم أبي هريرة إلى النبي ﷺ يوم خيبر رواه الطحاوي ، شرح مشكل الآثار، (٣٦١٤)، وشرح معاني الآثار، ١/١٨٣، وابن حبان، الصحيح، (٧١٥٦) بإسناد البخاري، ورواه من وجه آخر عن عراك، أحمد، المسند، (٨٥٥٢)، وابن خزيمة، الصحيح، (١٠٣٩)، والحاكم، المستدرك، ٢/٣٣، والبزار، كشف الأستار، (٢٢٨١)، والفسوي، المعرفة والتاريخ، ٣/١٦٠.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٣٠٩، وابن حبان، الثقات، ٧/٣٧٥.

[4] -الهيثمي، مجمع الزوائد، ٩/٨١، وانظر: الطبراني، المعجم الكبير، ١/(٩٩)، ووقع في إسناده تحريف، وهو على الصواب في المجمع.

ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة بنفس إسناد البخاري، وقال: (كذا قال: رقية، وهو وهم؛ لأن رقية توفيت قبل مقدم رسول الله ﷺ من بدر، وإسلام أبي هريرة عام خيبر بعد وفاتها بسنتين[1]، ويشبه أن يكون دخوله على أم كلثوم لا على رقية)[2].

ورواه الحاكم في المستدرك، لكن وقع في إسناده: محمد بن عمرو بن عثمان! وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، واهي المتن، فإن رقية ماتت سنة (٣) من الهجرة عند فتح بدر، وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر، والله أعلم، وقد كتبناه بإسناد آخر، ثم ذكره ، وقال: ولا أشك أن أبا هريرة –رحمه الله تعالى- روى هذا الحديث عن متقدم من الصحابة أنه دخل على رقية رضي الله عنها لكني طلبته جهدي فلم أجده في الوقت)[3].

ووفاة رقية والنبي ﷺ ببدر لا يختلف العلماء فيه، قال ابن سعد: ومرضت ورسول الله ﷺ يتجهز إلى بدر، فخلف عليها رسول الله ﷺ عثمان بن عفان، فتوفيت ورسول الله ببدر في شهر رمضان على رأس سبعة عشر شهراً من مهاجر رسول الله ﷺ [4].

٢-قتادة عن الحسن عن دَغْفَل: توفي النبي ﷺ وهو ابن خمس وستين.

ثم قال: ولا يعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ﷺ . وقال ابن عباس وعائشة[5] ومعاوية[6]: توفي النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وستين، وهذا أصح[7].

أقول: دغفل نفى صحبته غير واحد منهم: أحمد وابن المديني وابن سعد والترمذي، وقال ابن حبان: أدرك النبي ﷺ . وعده ابن المديني في المجهولين من شيوخ الحسن[8].

[1] -كذا قال، وبدر وقعت سنة ٢هـ وخيبر وقعت سنة (٧هـ) وقيل (٦هـ)، فكيف يكون بينها وبين بدر سنتين؟ انظر: ابن هشام ، السيرة النبوية،٢/٢٦٦ و٣/٣٧٨، وابن حجر، فتح الباري، ٨/٤٨٠٦.وأخشى أن يكون في العبارة تصحيفاً.

[2] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٦/٣١٩٨.

[3] -الحاكم، المستدرك، ٤/٤٨.

[4] -انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٨/٣٦، وابن حجر، الإصابة، ٤/٢٩٧.

[5] -خبر عائشة أخرجه: البخاري، الصحيح، (٣٥٣٦) و(٤٤٦٦)، ومسلم، الصحيح، (٢٣٤٩)، والنسائي، السنن الكبرى، (٧١١٤).

[6] -خبر معاوية أخرجه : مسلم، الصحيح، (٢٣٥٢)، والنسائي، السنن الكبرى، (٧١١٥). وفي الباب أيضاً عن أنس أخرجه: مسلم،الصحيح، (٢٣٤٩).

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٢٥٥.

[8] -انظر: ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٥٢، وابن حجر، التهذيب، ٣/١٨٢-١٨٣.

وخبر دغفل رواه الترمذي في الشمائل، وأبو يعلى، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"، والطبراني في الكبير، بنفس إسناد البخاري، وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح[1])

ووجدت لخبر دغفل ما يشهد له في عمر النبي ﷺ وقت وفاته: وهو ما رواه أحمد وابن سعد وأبو يعلى والبيهقي في دلائل النبوة، من طريق علي بن زيد بن جدعان عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال: "قبض النبي ﷺ وهو ابن خمس وستين"[2].

وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان ضعفه الأئمة: ابن القطان وابن عيينة وأحمد وابن معين والبخاري وأبو حاتم وابن خزيمة وغيرهم[3].

ويوسف بن مهران لم يرو عنه غير علي بن زيد.

وفي رواية في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه ابن خمس وستين كذلك[4].

لكن قال البيهقي: (ورواية الجماعة عن ابن عباس في ثلاث وستين أصح فهم أوثق وأكثر، وروايتهم توافق الرواية الصحيحة عن عروة عن عائشة وإحدى الروايتين عن أنس، والرواية الصحيحة عن معاوية، وهو قول سعيد بن المسيب وعامر الشعبي وأبي جعفر محمد بن علي)[5].

أقول: ورواية ابن عباس المشهورة في المسند وغيره من طرق عنه[6].

---

[1] -الترمذي، الشمائل المحمدية، (٣٦٥)، وأبو يعلى، المسند، (١٥٧٥)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٦٧٢)، والطبراني، المعجم الكبير، (٤٢٠٢)، والهيثمي، المجمع، ١٩٧/١.

[2] -أحمد، المسند، (١٨٤٦)، وابن سعد، الطبقات الكبرى، ٣١٠/٢، وأبو يعلى، المسند، (٢٤١٢)، والبيهقي، دلائل النبوة، ٢٤٠/٧.

[3] -انظر: ابن حجر، التهذيب، ٢٨٣/٧-٢٨٥.

[4] -مسلم، الصحيح، (٢٣٥٣) (١٢٢).

[5] -البيهقي، دلائل النبوة، ٢٤١/٧.

[6] -انظر: أحمد، المسند، (٢٠١٧) و(٢١١٠) و(٢٢٤٢) و(٣٤٢٩) و(٣٥٠٣) و(٣٥١٦).

الفصل الرابع

ألفاظ الإمام البخاري النقدية

في التعليل في "التاريخ الكبير"

سبق القول عند التعريف بالتاريخ الكبير: إن الإمام البخاري قد أهمل كثيراً من تراجم كتابه من الجرح والتعديل، فالتاريخ بلغت عدد تراجمه (١٢٧٨٩) ترجمة، المتكلم فيهم جرحاً أو تعديلاً لا يتجاوزون الألف.

وهذه الألفاظ متفاوتة ما بين الضعف اليسير إلى الترك بل وإلى نسبة بعض الرواة إلى الكذب.

وألفاظ الجرح والتعديل عامة بحاجة إلى نظر وإعادة تصنيف، من حيث مراتب القبول والاعتبار والرد، فهناك ألفاظ كثيرة لها أكثر من معنى عند أئمة الجرح والتعديل، بل قد تجد للفظ الواحد معاني عند نفس الإمام! ولذلك لا تستطيع في بعض الأحيان أن تجعله في مرتبة واحدة، فلا أبعد القول إذا قلت: إن عدداً من هذه الاصطلاحات ما زالت غضة لم أحد من أحسن ترتيبها. والشكوى من هذا الأمر قديمة يقول الإمام الذهبي: "والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام وبراءة من الهوى والميل وخبرة كاملة بالحديث وعلله، ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة"[1].

وأتمنّى ما تمنّى الذهبي من تحرير هذه الألفاظ، فعسى أن تنال اهتمام طلبة العلم[2].وأثناء عملي الطويل مع كتب التراث رأيت عجباً ممن يصحح ويضعف في طريقة التعامل مع هذه الاصطلاحات! فأضحت عندهم كأنها معادلات رياضية!

وبحثي هنا ليس في ألفاظ الجرح والتعديل عند البخاري، فقد أسهب في ذلك الأخ الدكتور محمد حوى في رسالته، وإنما سيكون البحث في الألفاظ النقدية في تعليل الحديث، حيث إن هذا الكتاب هو كتاب علل، وقد أكثر البخاري جداً -رحمه الله- من تعليل الأحاديث بألفاظ نقدية مختلفة، حصرتها وجعلتها في أقسام ثلاثة، وأفردت كل قسم بمبحث.

---

[1] -الذهبي، الموقظة، ص٨٢.

[2] -حاول الأخ الفاضل مصطفى بن إسماعيل السليماني أن يجمع ألفاظ الجرح والتعديل ويرتبها، وقد صدر من كتابه هذا مجلد واحد من سنوات، طالعته، وفيه جهد كبير، لكنه في نظري بحاجة إلى استقراء أوسع.

المبحث الأول: الألفاظ الدالة على علة في الإسناد أو المتن، وهي:

١-لا يعرف له سماع، تقدم في فصل السماع[١].

٢-لا يتابع عليه، تقدم في فصل التفرد[٢].

٣-منكر، منكر الحديث كلفظ من ألفاظ الجرح والتعديل جعله الحافظ العراقي في فتح المغيث في المرتبة الرابعة من ألفاظ الجرح مع الضعيف، وحديثه منكر، ومضطرب الحديث، وواهٍ، وضعفوه، ولا يحتج به. وهؤلاء يخرج حديثهم للاعتبار، كما قال هو نفسه، وتبعه السخاوي إلا أنه جعل أصحاب هذه المرتبة في المرتبة الخامسة[٣].

واشتهر عن الإمام البخاري أن منكر الحديث عنده من عبارات الضعف الشديد، قال ابن القطان بعد أن ذكر قول البخاري في أحد الرواة: منكر الحديث:" وهو القائل عن نفسه في كتابه الأوسط: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه"[٤]. ونقلها عن ابن القطان الذهبي في ميزانه في مواطن منه[٥].

وقال ابن حجر في اللسان في ترجمة أبان بعد أن ذكر كلام الذهبي: وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبدالسلام بن أحمد الخفاف عن البخاري[٦]. ثم تتابعت كتب علوم الحديث على نقل هذا[٧].

ولكن وجدت ابن عدي، وهو أقدم من هؤلاء، وشارح عبارات البخاري، قد فسر قول البخاري: منكر الحديث في مواطن بغير ما ذكروه، فمن ذلك:

---

[١] -ص ٦٤.

[٢] -ص١٥٧.

[٣] -العراقي، فتح المغيث، ٣/٢، والسخاوي، ٣٧٢/١.

[٤] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٢٦٤/٢و٣٧٧/٣.ولم أجد عبارة البخاري في الأوسط ولا في الكبير ولا في أي من مصنفات البخاري المطبوعة.

[٥] -الذهبي، الميزان، ٦/١ ترجمة أبان بن جبلة الكوفي، و٢٠٢/٢ ترجمة سليمان بن داود اليمامي.

[٦] -ابن حجر، اللسان، ٢٠/١.

[٧] -انظر: السخاوي، فتح المغيث، ٣٧٣/١، واللكنوي، الرفع والتكميل، ص٢٠٨.

١-قال البخاري: عبدالرحمن مولى سليمان بن عبدالملك سمع أنساً وقدامة بن يزيد، سمع منه ميسرة بن معبد، منكر الحديث[1].

قال ابن عدي: (وهذا الذي ذكره البخاري لا نعرفه ولا أعرف له في وقتي هذا حديثاً فأذكره، وليس مراد البخاري أنه ضعيف أو قوي ولكنه أراد الترجمة)[2].

٢-عبدالرحمن بن يامين، عن أنس منكر الحديث[3].

قال ابن عدي: (وهذه الأسامي التي ذكرها البخاري من أساميهم عبدالرحمن كل واحد منهم ليس له إلا حديث واحد، يشير البخاري إلى ما يرويه، ومراد البخاري أن لا يسقط عليه من يسمى بهذا الاسم، وليس مراده ضعفهم أو صدقهم)[4].

٣-وقال ابن عدي: (محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد الأندلسي، منكر الحديث،قاله البخاري).ثم قال: (ومحمد بن إسحاق هذا الذي ذكره البخاري ليس له عن الأوزاعي إلا الشيء اليسير، وهو رجل مجهول لا يعرف)[5].

أقول: في قول ابن عدي: وليس مراد البخاري ضعفهم أو صدقهم، عندي نظَر، فهؤلاء الرواة هم من المجاهيل، قد استنكر البخاري أخبارهم إما لأنهم خالفوا في الإسناد أو المتن، أو تفردوا بمتن غريب، يدل على هذا قول العقيلي -الذي ذكرته في هامش رقم (١) من هذه الصفحة- :(ولا يحفظ هذا اللفظ إلا في هذا الحديث). فلذلك قال البخاري فيه: منكر الحديث.

---

[1] -البخاري، التاريخ الأوسط، ٢/٤٤.

[2] -ابن عدي، الكامل، ٤/١٦١٤،وأخرج خبره العقيلي عن أنس قال: أتى رسول الله ﷺ بقصعة من لحوم شوي وعنده أبو بكر الصديق، ثم دخل عليهم عمر فأكلوا جميعاً ثم مسحوا بخرقة ثم انتظروا ثم انتظروا، حتى أتاهم المؤذن للمغرب فقاموا جميعاً فصلوا و لم يتوضأ النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر.ثم قال: ولا يحفظ هذا اللفظ إلا في هذا الحديث. العقيلي، الضعفاء، ٣/٣-٤.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/٣٦٩.

[4] -ابن عدي، الكامل، ٤/١٦٢٥، والعقيلي، الضعفاء، ٢/٣٥٢.

[5] -ابن عدي، الكامل، ٦/٢١٢٦-٢١٢٧.و لم أجده في كتب البخاري المطبوعة. وانظر أيضاً ترجمة عقيل الجعدي، التاريخ الكبير، ٧/٥٣-٥٤، وضعفاء العقيلي، ٣/٤٠٨، والكامل، ٥/٢٠١٨، وترجمة عثمان بن العلاء، التاريخ الكبير، ٦/٢٤٥، والكامل، ٥/١٨١٩، وفي لفظ الحديث تحريف شديد لم أهتد إليه، وترجمة مروان أبي سلمة، التاريخ الكبير، ٧/٣٧٣، وضعفاء العقيلي، ٤/٢٠٣، والكامل، ٦/٢٣٨١.

وهذا الراوي الثاني عبدالرحمن بن يامين الذي قال فيه البخاري: منكر الحديث، أخرج خبره العقيلي عن أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن علي قال: (نهى النبي عليه السلام عن متعة النساء يوم خيبر)، ثم بين الاختلاف في إسناده[1].

والراوي المجهول إذا خالف، استحق خبره الترك، والبخاري ينوع في وصفه لأخبار المجهولين، فتارة يصفها بالنكارة، وتارة يقول: فيه نظر، وقد يقول: إسناده مجهول، أو لم يصح إسناده، أو ليس بالقوي، أو في إسناده نظر، وغيرها من الألفاظ كما تراه في هذا الفصل.

ومما يدل على أن خبر المجهول قد يكون منكراً أن أبا حاتم قد جمع بين الوصفين في عدد من التراجم، فقال: شيخ مجهول منكر الحديث[2].

وفَرْق بين قولهم في الراوي: منكر الحديث، ويروي المناكير، أو له مناكير، فإن منكر الحديث يعني أن النكارة أصحبت ملازمة لحديث الراوي لكثرة وقوعها منه[3]، ويصدق هذا أيضا على من روى حديثاً واحداً أخطأ فيه كما رأيناه في صنيع البخاري مع الرواة المجاهيل.

وظهر لي خلال البحث أن "منكر الحديث" قد تعني أن للراوي خبراً منكراً، وإن كانت باقي أحاديثه جيدة، ومن ذلك:

ترجم البخاري في التاريخ: إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني، وقال: منكر الحديث[4].

وإبراهيم قال فيه ابن حبان: (منكر الحديث جداً، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد)، وذكر مما أنكر عليه: حديث: "إن الله قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألف عام، فلما سمعت الملائكة القرآن قالت: طوبى لأمة يترل هذا عليها، وطوبى لأجواف تحمل هذا، وطوبى لألسن تتكلم بهذا" قال: (وهذا متن موضوع)[5].

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ٣٥٢/٢.

[2] -انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١٥/٢ و٣٠٠، و١٤٣/٣ و٣٢١ و٣٩٣ و٢٤٨/٤ و٢٧٤/٨.

[3] -انظر: اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٢١٠.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٨/١.

[5] -ابن حبان، المجروحين، ١٠٨/١.

وذكر هذا الحديث في مناكيره أيضاً: العقيلي، وابن عدي، وأخرج له ابن عدي خبراً آخر ثم قال: (وإبراهيم بن مهاجر لم أجد له حديثاً أنكر من حديث: "قرأ طه ويس"، وباقي أحاديثه صالحة)[1].وقال ابن معين: لا بأس به، وضعفه النسائي[2].

فهذا الراوي اتفقوا على أن هذا المتن له منكر جداً موضوع، لكنه لم يتعمد ذلك، فابن حبان يقبل خبره إذا توبع، كما هو واضح من عبارته، وابن عدي مشّى باقي مروياته، والعقيلي لم يذكر له إلا هذا الحديث لنكارته، ومع هذا وصفه البخاري ب "منكر الحديث"، مما يدل على الذي قلته.

وليتني أستطيع دراسة مرويات جميع الرواة الذين قال فيهم البخاري: منكر الحديث، إذن لوقفنا على مدارك لعلنا لا نعرف عنها شيئاً أو لا نعرف عنها الكثير، ولكن هيهات، فالمقام لا يتسع وهي بحاجة إلى دراسة مستقلة.

وأما وصف الحديث بالنكارة –وهو مدار بحثنا– في اصطلاح أهل العلل، فإنما يعنون به معاني منها: أن يتفرد به راو ضعيف أو ثقة ممن لا يحتمل تفرده، كما قدمت في الفصل الثاني في التفرد والمخالفة، وإطلاق النكارة على هذا النوع كثير جداً في كتب القوم[3].

ويقول الدكتور حمزة المليباري:(نقاد الحديث يطلقون المنكر على معنى أن الحديث غير معروف عن مصدره إما بتفرد راويه –ثقة كان أم ضعيفاً– مع المخالفة أو بدون المخالفة، يعني أنه خطأ أو وهم أو غير محفوظ، أو غريب لا يتابعه عليه أحد)[4].

أقول: وكأني أفهم من وصف النكارة في كلام أهل العلم أحياناً، أنهم يريدون به غرابة المتن ونكارته، كما تراه عند البخاري، إن شاء الله تعالى[5].

---

[1] -والعقيلي، الضعفاء، ١/٦٦، وابن عدي، الكامل، ١/٢١٨-٢١٩.

[2] -انظر: الذهبي، الميزان، ١/٦٧.

[3] -انظر ما تقدم ص١٥٢-١٥٤، وقاسم غنام وأحمد عبدالله، المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي، ص٨ و٢٢ و٢٥ .

[4] -المليباري، حمزة، الحديث المعلول، ص٦٩.

[5] -وفي هذا المعنى يقول الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: ويطلقون "حديث منكر" على الحديث الموضوع الكذب المفترى، يشيرون بذلك إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده وبطلان ثبوته، وقد ذكرت بعض أمثلته وشواهده وأشرت إلى أكثر من ثلاثين نصاً جاء فيها ذلك في مقدمتي لكتاب "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع" للعلامة علي القاري، عبدالفتاح أبو غدة، هامش الرفع والتكميل للكنوي، ص٢١١.

وبعد دراسة المواطن التي نقد فيها البخاري الحديث بالنكارة، على قلتها[1]، يمكنني القول أن البخاري أطلق النكارة على:

الإطلاق الأول: مخالفة الراوي المجهول أو الضعيف، للثقات، سواء في الإسناد أو في المتن، ومثاله:

١-علق في ترجمة أيفع عن ابن عمر: لا أبالي أعانني رجل على طهوري أو ركوعي، وقال: وهذا منكر لأن مجاهداً وعباية قالا: وضينا ابن عمر[2].

أيفع، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وقال النسائي: لا أعرفه، وذكره ابن حبان في الثقات، وترجمه العقيلي وابن عدي والذهبي نقلاً عن البخاري، ونقل العقيلي والذهبي عبارة البخاري فيه: منكر الحديث! وأما ابن عدي فنقل عنه: عن ابن عمر في الطهور منكر جداً، وقال: وأيفع هذا يعز في حديثه جداً عن ابن عمر وعن غيره[3].

أقول: والنكارة في أثر أيفع هذا أنه خالف فزاد أو "ركوعي" على رواية مجاهد وعباية.

٢-علق في ترجمة حوط من طريق خالد بن الحارث، سمع المسعودي، عنه، سمع زيد بن أرقم قال: ليلة القدر ليلة تسع عشرة وهي ليلة القرآن. وهذا منكر لا يتابع عليه[4].

أقول: وقد وجدت إطلاق النكارة على الحديث الموضوع في كلام المتقدمين كأبي حاتم، ففي علل ابنه: سألت أبي عن حديث.. فقال: هذا حديث منكر، وقال مرة أخرى: هذا حديث موضوع بهذا الإسناد، ابن أبي حاتم، العلل، رقم (٩٤٠)، وانظر بحثنا المتقدم ص١٥.

[1] -أكثر الإمام البخاري من إطلاق لفظ النكارة كمصطلح للجرح حيث بلغ عدد هؤلاء الرواة (٢٤١)راوياً، ونحن بحثنا يتعلق بالنكارة كاصطلاح تعليلي، ولذلك قلت: على قلتها.انظر، محمد حوى، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل ص٤٦٥.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٣/٢-٦٤.

[3] -ابن حبان، الثقات، ٥٥/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤١/٢، والنسائي، كما في تحفة الأشراف، ٣٩٢/٤، حيث سقط كلام النسائي من مطبوعتي السنن الكبرى ٣٥٠/٥ وعشرة النساء المفردة، ص١٩٠! والعقيلي، الضعفاء، ١٢٥/١، وابن عدي، الكامل، ٤١٠/١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٩١/٣.

حوط قال فيه أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وقال العقيلي بعد أن أخرج حديثه هذا: (والأحاديث الصحاح في ليلة القدر في العشر الأواخر)[1].

٣-أخرج في ترجمة سليمان بن جنادة بن أبي أمية الدوسي، عن أبيه، عن عبادة عن النبي ﷺ في الجنازة : كان لا يجلس حتى توضع، ثم قال: خالفوا اليهود. هو منكر[2].

أقول: سليمان بن جنادة ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه بما هو هنا، وقال: (منكر الحديث)[3]، وترجمه العقيلي وابن عدي ونقلا عن البخاري أنه قال: لم يتابع في هذا، وهو حديث منكر. ثم أسنده العقيلي وقال: (وقد روي هذا الكلام بغير هذا الإسناد من وجه أصلح من هذا).وقال ابن عدي: (وهذا الذي قاله البخاري إنما أشار إلى حديث واحد، ولسليمان غير هذا الحديث، وإنما أنكر البخاري عليه هذا الحديث)[4].

وقال ابن حبان: (سليمان بن جنادة، يروي عن أبيه، روى عنه بشر بن رافع ، منكر الحديث. فلست أدري البلية في روايته منه أو من بشر بن رافع لان بشر بن رافع ليس بشيء في الحديث).[5]

وقال الترمذي بعد إخراجه للحديث: (هذا حديث غريب، وبشر بن رافع ليس بالقوي في الحديث)[6].

فوجه النكارة فيه أولا: التفرد بهذا الإسناد عن عبادة، وثانيا: زيادة "خالفوا اليهود" حيث لم تعرف إلا من هذا الطريق.

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٨/٣، وابن حبان، الثقات، ١٨١/٤، والعقيلي، الضعفاء، ٣٢٠/١، وابن عدي، الكامل، ٨٥٤/٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦/٤، والحديث اخرجه: أبو داود، السنن، (٣١٧٦)، والترمذي، السنن، (١٠٢١)، وابن ماجه، السنن، (١٥٤٥).

[3] - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٥/٤.

[4] -العقيلي، الضعفاء، ١٢٢/٢، وابن عدي، الكامل، ١١٣٣/٣.

[5] -وابن حبان، المجروحين، ٣٢٩/١. أقول: وبشر بن رافع لا يروي عن سليمان مباشرة وإنما يروى عن عبدالله بن سليمان عن أبيه به.

[6] -الترمذي، السنن،(١٠٢١).

وقد ورد من فعله ﷺ أنه قام للجنازة ثم جلس، أخرج هذا مسلم في صحيحه من حديث علي بن أبي طالب.[1] لكن البخاري لم يخرج في صحيحه إلا أحاديث القيام، فكأن أحاديث الجلوس لم تبلغ شرطه.[2]

٤-صدقة بن يزيد، نقل البخاري عن الإمام أحمد أنه قال في صدقة: حديثه ضعيف.

وعلق من طريق الوليد: ثنا صدقة: ثنا العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة في الحج، منكر[3].

أقول: صدقة ترجمه العقيلي وابن عدي ونقلا عن البخاري أنه قال فيه: منكر الحديث. وأسندا حديثه هذا الذي ذكره البخاري، ولفظه: قال الله تعالى:" إن من أصححته ووسعت عليه لم يزرني في كل خمسة أعوام عاما لمحروم".

قال ابن عدي: (وهذا عن العلاء منكر، كما قاله البخاري، ولا أعلم يرويه عن العلاء غير صدقة، وإنما يروي خلف بن خليفة وهو مشهور، وروي أيضا عن الثوري، عن العلاء بن المسيب عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ. فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء فظن أنه العلاء ابن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو العلاء بن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد). وختم ابن عدي ترجمته: (وما أقرب حديثه من أحاديث صدقة بن عبدالله وصدقة بن موسى اللذين تقدم ذكرهما قبل ذكره، يقرب بعضهم من بعض، وثلاثتهم إلى الضعف أقرب منهم إلى الصدق).[4]

فأوضح ابن عدي أن النكارة سببها المخالفة في الإسناد.

الإطلاق الثاني: تفرد الراوي بالحديث سواء كان مجهولا أو ضعيفا، أو شديد الضعف، ومثاله:

١-أخرج في ترجمة بشر من طريق بقية، عن أرطاة بن المنذر، عنه، عن مجاهد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: المكذب بقدر، لا يتابع عليه. قال أبو عبدالله: حديث منكر[5].

---

[1] -مسلم، الصحيح، (٩٦٢)(٨٣) و(٨٤) .

[2] -البخاري، الصحيح، ١٧٥٨/٣ فتح.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٥/٤، والتاريخ الأوسط١٤٧/٢.

[4] -العقيلي، الضعفاء، ٢٠٦/٢-٢٠٧ ، وابن عدي، الكامل، ١٣٩٥/٤-١٣٩٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣١/٤، وابن حبان، المجروحين، ٣٧٤/١.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٦/٢-٨٧.

بشر ذكره ابن حبان في الثقات وقال: شيخ كأنه من أهل الشام، وذكره ابن عدي نقلا عن البخاري، وقال الذهبي: فيه شيء[1].

٢-علق في ترجمة الحكم بن سعيد الأموي من طريق يعقوب بن محمد: ثنا الحكم بن سعيد: ثنا هشام، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: من قال: يا رب يا رب.. منكر[2].

أقول: الحكم بن سعيد، سكت عنه ابن أبي حاتم. وترجمه العقيلي وابن عدي ونقلا عن البخاري أنه قال: الحكم بن سعيد عن الجعيد بن عبدالرحمن: منكر الحديث، وأسندا الحديث الذي علقه له البخاري في القدرية، وأشار ابن عدي إلى هذا الحديث المعلق ونقل قول البخاري: حديث منكر[3]. وقال ابن حبان في المجروحين: (كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى صار منكر الحديث، لا يحتج به).[4] والحديث لم أجد من خرجه، بعد بحث.

الإطلاق الثالث: تفرد الراوي المجهول أو الضعيف أو شديد الضعف بمتن غريب، ومثاله:

١-زائدة مولى عثمان، سمع سعدا عن النبي ﷺ. قاله أبو عفان الأموي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن زائدة، حديث منكر. قال أبو عبدالله: وأبو عفان منكر الحديث[5].

أقول: زائدة مولى عثمان ترجمه العقيلي وابن عدي، ونقلا عن البخاري أنه قال: وهو حديث لم يتابع عليه، حديث منكر. ولم يزد ابن عدي على ذلك.

أما العقيلي فقال: مجهول بالنقل، سمع سعدا وعليا، لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به. ثم أسند حديثه هذا الذي استنكره البخاري وعلامات النكارة واضحة عليه، إذ هو في ذم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ !.

وقال ابن حبان في المجروحين: روى عنه أبو الزناد، منكر الحديث جدا لا يحتج به، إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد. ثم ذكره في الثقات !! وقال أبو حاتم: حديثه منكر.[6]

---

[1] -ابن حبان، الثقات، ٩٣/٦، وابن عدي، الكامل، ٤٥١/٢، والذهبي الميزان، ٣٢٧/١.

[2]-البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤١/٢-٣٤٢.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١٧/٣، والعقيلي، الضعفاء، ٢٦٠/١، وابن عدي، الكامل، ٦٢٥/٢.

[4] - ابن حبان، المجروحين، ٢٤٩/١ .

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٣٢/٣-٤٣٣.

[6] -العقيلي ، الضعفاء، ٨٢/٢، وابن عدي، الكامل، ١٠٨٣/٣، وابن حبان، المجروحين، ٣٠٧/١-٣٠٨، والثقات، ٢٦٥/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦١١/٣-٦١٢.

٢-صفوان بن أبي يزيد الأصم عن بعض أصحاب النبي ﷺ، في الطلاق، وهو حديث منكر لا يتابع عليه[١].

صفوان سماه ابن أبي حاتم: صفوان بن عمران الأصم، وقال: (روى عن بعض أصحاب النبي ﷺ منكرا في طلاق المكره)، ونقل عن أبيه: (يكتب حديثه وليس بالقوي)[٢].

وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج حديثه العقيلي[٣].

والحديث سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عنه، فقال: حديث واه جدا[٤].

٣-عبدالقدوس بن حبيب، قال إسحاق بن أبي إسرائيل: ثنا عبدالقدوس بن حبيب الكلاعي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ بحديث منكر[٥].

ثم قال البخاري: (ويروي عبدالقدوس عن نافع ومجاهد والشعبي ومكحول وعطاء أحاديث مقلوبة).

أقول: الخبر المنكر الذي أشار إليه البخاري وجدته في تاريخ بغداد وموضوعات ابن الجوزي بالإسناد الذي أورده ، ولفظه: قال النبي ﷺ : "يا إخواني تناصحوا في العلم ولا يكتم بعضكم بعضا، فإن خيانة الرجل في علمه أشد من خيانته في ماله".

ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني: تفرد به عبدالقدوس.[٦]

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٠٦/٤-٣٠٧، وأعاده ١١٤/٧.ولفظه كما في ضعفاء العقيلي ٢١١/٢عن صفوان بن الأصم عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن رجلا كان نائما مع امرأته فقامت فأخذت سكينا وجلست على صدره، ووضعت السكينة على حلقه، فقالت له : طلقني أو لأذبحنك، فناشدها الله فأبت، فطلقها ثلاثا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ :"فلا قيلولة في الطلاق".

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢٢/٣.

[٣] -العقيلي، الضعفاء، ٢١١/٢، وابن عدي، الكامل، ١٤١٢/٤.

[٤] -ابن أبي حاتم، العلل، ٣٠٠/٢(١٣١٢).

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١٩/٦.

[٦] -الخطيب، تاريخ بغداد، ٣٥٧/٦، وابن الجوزي، الموضوعات، (٢٣٣).

وعبدالقدوس هذا قال فيه ابن المبارك: (لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن عبدالقدوس الشامي)، وقال عبدالرزاق: (ما رأيت ابن المبارك يفصح بقوله: كذاب إلا لعبدالقدوس ابن حبيب). وقال ابن عدي: (أحاديثه منكرة الإسناد والمتن).[1]

٤-نوح عن أبي مجلز، روى عنه ليث بن أبي سليم، مرسل ، حديث منكر[2].

أقول: نوح سماه ابن أبي حاتم: نوح بن المختار، وقال: (والد جابر بن نوح، روى عن أبي مجلز، روى عنه ليث بن أبي سليم حديثا مرسلا)، ثم نقل توثيقه عن ابن معين . وقال أبو حاتم: (هو شيخ لا يعرف)[3]. وترجمه العقيلي وابن عدي بما هو عند البخاري هنا، لكن نقل العقيلي أن البخاري قال فيه: منكر الحديث. قال ابن عدي: (وهذا الذي ذكره البخاري هو حديث واحد وهو مقطوع) .وقال العقيلي: (لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به).ثم أخرج حديثه من طريق أبي بكر بن عياش، عن ليث، عن نوح، عن حميد بن لاحق، عن أبي ذر عن النبي ﷺ : قال: (خيرت أسماء بين أزواجها الثلاثة في الجنة فاختارت الذي مات موتا، وكان أحسنهم خلقا). ثم قال العقيلي: (هكذا قال: حميد بن لاحق، وأبو مجلز اسمه لاحق بن حميد، فإن كان أخطأ في اسمه فالحديث مرسل، لأن أبا مجلز لم يسمع من أبي ذر، وإن كان غيره فهو مجهول).[4]

ونوح هذا سماه بعضهم: نوح بن ربيعة. وقال الذهبي: وثقه غير واحد، وله حديث غريب –يريد حديثه هذا– ثم نقل قول البخاري والعقيلي فيه.[5]

الإطلاق الرابع: وقد رأيته أطلق النكارة في ترجمة راو ذكره بعضهم في الصحابة، أذكره لننظر فيه:

ترجم البخاري سنان بن عبدالله الجهني، وقال: سمع عمته، ثم أخرج بإسناده إلى محمد بن كريب، عن كريب، عن ابن عباس، عن سنان بن عبدالله الجهني أنه حدثته عمته أنها أتت النبي ﷺ

---

[1] -الذهبي، الميزان، ٦٤٣/٢، وسقطت ترجمة عبدالقدوس من مطبوعة دار الفكر لابن عدي.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١١٠/٨.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٨٣/٨.

[4] -العقيلي، الضعفاء، ٣٠٣/٤،و ابن عدي، الكامل، ٢٥١٠/٧.

[5] -انظر: الذهبي ، الميزان، ٢٧٧/٤، وابن حجر، التهذيب، ٤٣٢/١٠.

فقالت: (يا رسول الله، توفيت أمي وعليها مشي إلى الكعبة نذرا). فقال: (هل تستطيعين تمشين عنها؟..). منكر الحديث[1].

أقول: سنان بن عبدالله الجهني ذكره في الصحابة: ابن حبان، وابن عبدالبر وأبو نعيم وابن منده، وأخرج أبو نعيم ما يدل على صحبته من طريق موسى بن سلمة الهذلي عن ابن عباس قال: (أمرت امرأة سنان بن عبدالله أن تسأل رسول الله ﷺ أن أمها ماتت و لم تحج..)، وأما ابن عبدالبر فأشار إلى إسناده هذا الذي ذكره البخاري. وأشار إليه أيضا أبو نعيم بعد إخراجه لطريق موسى[2].

وسنان، ترجمه ابن أبي حاتم بما هو عند البخاري، و لم يشر إلى صحبته، وترجمه ابن عدي تبعا للبخاري، وأخرج حديثه هذا، وقال: ولا أعلم لسنان عن عمته عن النبي ﷺ غير هذا[3].

وذكره الذهبي في ميزانه تبعا للبخاري، فتعقبه الحافظ في اللسان بقوله: "وذكره ابن حبان في الصحابة، فإن صحت صحبته فالإنكار على من بعده، وليس من شرط هذا الكتاب، وقد أوضحت في كتابي في الصحابة أنه صحابي صحيح الصحبة"[4].

أقول: ظاهر صنيع البخاري أنه عنده ليس بصحابي، فإن من عادته أن يذكر الصحابة في بداية كل حرف، ففي من اسمه سنان، قال: سنان بن سنة له صحبة، ثم ذكر صاحبنا هذا ثم ترجم سنان بن سلمة بن المحبق، والصحبة لأبيه.. وهكذا لم ينص على الصحبة إلا للأول...

وكأني بالبخاري هنا يستنكر الإسناد بهذا الطريق: ابن عباس عن سنان عن عمته عن النبي ﷺ، وهو إسناد غريب، ولا نعرف أن يروى صحابي بهذه الطريقة. وأيضا في إسناد الحديث محمد بن كريب، قال البخاري: فيه نظر، وقال مرة: منكر الحديث[5].

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٢/٤-١٦٣.

[2] -ابن حبان، الثقات، ١٧٨/٣، وابن عبدالبر، الاستيعاب، ٧٩/٢ بهامش الإصابة، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٤٢٨/٣.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥١/٤، وابن عدي، الكامل، ١٢٧٧/٣.

[4] -الذهبي، الميزان، ٢٣٥/٢، وابن حجر، اللسان، ١١٥/٣.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٧١/١، وابن حجر، التهذيب، ٣٧٣/٩.

٤-فيه نظر:

اشتهر النقل عن البخاري أن قوله في الراوي: فيه نظر، أو سكتوا عنه، يعني الضعف الشديد عنده. وقد وجدت في تهذيب المزي كلاما للبخاري في هذا قل من ذكره، فقد قال الحافظ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الأشبيلي وهو يترجم لعبدالكريم بن أبي المخارق، أبي أمية: (بين مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري فلم ينبه من أمره على شيء فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في التاريخ: كل من أبين فيه جرحة فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر فلا يحتمل)[1].

وقال الذهبي في ترجمة عبدالله بن داود الواسطي: (قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبا)[2].

ويقول الحافظ ابن كثير: (إن البخاري إذا قال في الرجل: "سكتوا عنه" أو "فيه نظر" فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك)[3].

وقال السخاوي: (وكثيرا ما يعبر بهاتين فيمن تركوا حديثه)[4].

ومن خلال الدراسة العملية لهذا المصطلح في عمل البخاري وجدت ما يلي:

أولا: إن البخاري أكثر من استعمال لفظ: "فيه نظر" في تاريخه حتى زاد على أكثر من ثمانين مرة، وهذا اللفظ يكاد يختص بالبخاري، فقد وجدته نادرا في أقوال أهل الجرح والتعديل[5].

---

[1] -المزي، تهذيب الكمال، ٢٦٤/١٨، والحافظ أبو محمد بن يربوع هذا نعته الذهبي بقوله: الأستاذ الحافظ، المجود الحجة، قال أبو القاسم بن بشكوال: كان حافظا للحديث وعلله عارفا برجاله، وبالجرح والتعديل، ضابطا ثقة كثير الكتب، وصحب أبا علي الغساني واختص به، من مصنفاته "المنهاج في رجال مسلم" توفي سنة ٥٢٢هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥٧٨/١٩-٥٧٩. قلت: فلعل كلامه هذا في كتابه في رجال مسلم، والله أعلم.

[2] -الذهبي، الميزان، ٣٤/٢.

[3] -ابن كثير، اختصار علوم الحديث، مع الباعث الحثيث، ص١٠١.

[4] -السخاوي، فتح المغيث، ٣٧١/١.

[5] -في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ورد ثمان مرات، ٣٩٥/٢ و٥٣/٣ و٥٢/٤، و١٧٥/٧ و٤٧٨/٨ و١٢٩/٩ و٢٥١، ولم أجده في كلام ابن معين في أكثر كتب سؤالاته، ولا أحمد بن حنبل ولا ابن المديني.

ثانيا:وبالنظر في هؤلاء الرواة، وما قاله أهل العلم فيهم وجدت طائفة منهم ممن لا يدخل تحت ما قاله العلماء: إن هذا اللفظ يكون صاحبه في أردأ المنازل عند البخاري، وقد صرح بهذا غير مرة شارح عبارات البخاري الإمام ابن عدي في كامله. حيث إن عددا منهم هم من المجاهيل.

وإليك سردا لجل هؤلاء إن لم يكونوا كلهم:

١-قيس أبو عمارة الفارسي، فيه نظر، نقله عنه ابن عدي، وقال: (وهذا الذي أشار إليه البخاري، وإنما هو حديث واحد، وليس الذي يبين من الضعف في الرجل وصدقه إذا كان له حديث واحد)[١].

٢-موسى الأسواري عن عطية عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال البخاري: فيه نظر. قال ابن عدي: (وموسى هذا لم ينسب إلى أبيه وهو شبه مجهول)[٢].

٣-موسى بن عبدالله عن أبيه، قلت لسالم في أدبار النساء، قال: كذب العبد أو أخطأ. فيه نظر.قال ابن عدي: (وموسى بن عبدالله هذا هو مثل موسى الأسواري لا يعرفان)[٣].

٤-الوليد بن عيسى، أبو وهب، من آل عمارة، سمع سعيد بن جبير والشعبي قولهما، فيه نظر، قاله البخاري.قال ابن عدي: (وهذا الذي ذكره البخاري حرف مقطوع).

أقول: سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[٤].

٥-محمد بن عبدالرحمن، سمع أبا مالك الأشجعي، فيه نظر[٥]. ولم يخرج له حديثا.

نقله عنه العقيلي وابن عدي، وأخرجا حديثه وهو في طواف النبي ﷺ حول البيت فإذا ازدحم الناس استلمه رسول الله ﷺ بمحجن يده.

قال ابن عدي: (ومحمد بن عبدالرحمن هذا رأيته قليل الحديث، والبخاري أشار إلى هذا الذي ذكرته له من الروايات شيء قليل، وهذا الذي حكاه البخاري بهذا الإسناد الذي ذكرته يحتمل).

---

[١] -البخاري، التاريخ الأوسط، ١٠٨/٢، وابن عدي، الكامل، ٢٠٧٠/٦.

[٢] -ابن عدي، الكامل، ٢٣٤٤/٦-٢٣٤٥، لم أجده في كتب البخاري.

[٣] -ابن عدي، الكامل، ٢٣٤٥/٦. لم أجده في كتب البخاري.

[٤] -ابن عدي، الكامل، ٢٥٤٠/٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢/٩، وابن حبان، الثقات، ٥٥٤/٧، والبخاري، التاريخ الكبير، ١٥٠/٨، ولم يذكر فيه شيئا.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٢/١.

ولم يزد الذهبي على هذا شيئا[1].

٦-محمد بن معاوية عن جويرية بن أسماء، فيه نظر[2].

ذكره ابن عدي عن البخاري، وقال: (محمد هذا ليس بالمعروف ولم يحضرني له شيء، وذكره الذهبي فلم يزد على ما قالاه)[3].

٧-إسماعيل بن مختار، عن عطية، فيه نظر، لم يصح حديثه[4].

قال أبو حاتم: شيخ، وقال يحيى بن معين: لا أعرفه

وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري واقتصرا على قوله: لم يصح حديثه، وأخرج له ابن عدي حديثه عن عطية عن أبي سعيد مرفوعا: "لا تؤذوني في أبي بكر بن أبي قحافة فإنه أمن الناس علي في نفسه وماله". ثم قال: ليس هو بالمعروف[5].

٨-عمار عن أنس، روى عنه محمد بن أبي زكريا، فيه نظر[6].

عمار ترجمه ابن عدي نقلا عن البخاري، وقال: (عمار هذا لم ينسب وهو غير معروف، وقد ذكرت في كتابي هذا في غير موضع أن البخاري مراده أن يكثر الأسامي وليس مراده الضعف أو الصدق)[7].

٩-أخرج في ترجمة بحر بن سعيد، من طريق عبيدة بن عبدالرحمن، عنه، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة قال: ربما أخذ النبي ﷺ بجنبي فقال: أحبوا بني سدوس. فيه نظر[8].

بحر سكت عنه ابن أبي حاتم، وقال الذهبي: لا يعرف، وذكره ابن حبان في الثقات[9]. ولم أجد فيه غير هذا.

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ٩٥/٤، وابن عدي، الكامل، ٢١٩٩/٦، والذهبي، الميزان، ٦٢٢/٣ و٦٢٧.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٦/١.

[3] -ابن عدي، الكامل، ٢٢٨١/٦، والذهبي، الميزان، ٤٥/٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٤/١.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠٠/٢، والعقيلي، الضعفاء، ٩٤/١، وابن عدي، الكامل، ٣٠٦/١.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٧/٧.

[7] -ابن عدي، الكامل، ١٧٢٩/٥.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٦/٢.

[9] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤١٩/٢، وابن حبان، الثقات، ١١٢/٦، والذهبي، الميزان، ٢٩٧/١.

وعبيدة بن عبدالرحمن سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم[1].

فكأن البخاري يريد أن يقول: إن هؤلاء الرواة جمعوا بين الجهالة وغرابة أخبارهم من حيث أسانيدها أو متونها، فهذا هو وجه النظر، وقد قدمت مرارا أن البخاري له موقف من أخبار المجهولين، فتارة يصف أخبارهم ب"لا يتابع عليه"، وتارة يصفها بالنكارة، وتارة يقول: فيه نظر...إلخ، كما يأتي.

ثالثا: وقد يريد البخاري بقوله: "فيه نظر" أن سماع الراوي من شيخه فيه نظر[2]. ومثاله:

١-ثعلبة بن يزيد الحماني، سمع عليا، فيه نظر، قال النبي ﷺ لعلي : إن الأمة ستغدر بك، ولا يتابع عليه[3].

ثعلبة وثقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي حديثه هذا، أما ابن عدي فروى له آخر.

قال ابن عدي: (وأما سماعه من علي ففيه نظر، كما قال البخاري)[4].

٢-عبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد عن أبيه عن جده.. فيه نظر، لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض[5]. (تقدم في السماع)[6].

٣-عبدالله بن مكنف، سمع أنس بن مالك عن النبي ﷺ : أحد جبل يحبنا ونحبه وهو على ترع من ترع الجنة وعير على ترع النار، قاله يوسف بن بهلول: حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، فيه نظر[7].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٨/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩٢/٦، وابن حبان، المجروحين، ١٩٩/٢.

[2] -ووجدت مثل هذا في علل الدارقطني، ٦٠/٦.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٤/٢.

[4] -ابن حبان، الثقات، ٩٨/٤، والعقيلي، الضعفاء، ١٧٨/١، وابن عدي، الكامل، ٥٣٦/٢، وابن حجر، التهذيب، ٢٣/٢.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٨٣/٥.

[6] -ص١١٢.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٣/٥.

عبدالله بن مكنف سكت عنه ابن أبي حاتم[1]، وترجمه العقيلي وابن عـــدي نقـلا عـن البخاري وأخرجا حديثه، وقال العقيلي: (لا يعرف إلا به، و لم يرو عنه إلا ابن إسحاق وفي هـذا الباب رواية ثابتة من غير هذا الوجه). وقال ابن عدي: (وهذا الحديث هو الذي أراده البخـاري ولا يحدث عنه غير محمد بن إسحاق)[2]. وقال ابن حبان: (شيخ يروي عن أنس بن مـالك، روى عنه محمد بن إسحاق لا أعلم له سماعا من أنس ولا لمحمد ابن إسحاق عنه، وهذا منقطـع مـن جهتين لا يجوز الاحتجاج به)، وقال الذهبي: مجهول[3].

رابعا: وقد يريد بالنظر أن حديث الراوي فيه اختلاف في إسناده، حيث ذكـر هـذا في ترجمة بعض الصحابة، وبعض الرواة الثقات.ومثاله:

١-جعدة من ولد أم هانئ، عن أبي صالح عن أم هانئ، روى عنه شعبة، لا يعـرف إلا بحديث فيه نظر[4].

جعدة قال فيه أبو حاتم: شيخ، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخـاري وأخرجـا حديثه الذي أشار إليه البخاري وهو: "الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر".

وقال ابن عدي: (وجعدة لا أعرف له إلا هذا الحديث الواحد كما ذكره البخاري. وقال الذهبي: لا يدرى من هو، لكن شيوخ شعبة عامتهم جياد)[5].

ووجه النظر في الحديث، ما قاله ابن التركماني: هذا الحديث مضطرب إسنادا ومتنـا[6]. ثم شرح ذلك.

٢-حنطب المخزومي، يروى عن المطلب بن عبدالله بن حنطب، عن أبيه، عن جده عـن النبي ﷺ، فيه نظر[7].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٦٨/٥.

[2] -العقيلي، الضعفاء، ٣٠٨/٢، وابن عدي، الكامل، ١٥٣٩/٤.

[3] -ابن حبان، المجروحين، ٦/٢، والذهبي، الميزان، ٥٠٧/٢.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٩/٢.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٢٦/٢-٥٢٧، والعقيلي، الضعفاء، ٢٠٦/١، وابن عدي، الكـامل، ٦٠١/٢، والذهبي، الميزان، ٣٩٩/١.

[6] -ابن التركماني، الجوهر النقي، ٢٧٨/٤، هامش السنن الكبرى، وانظر: الدارقطني، السنن، ١٣٢/٣-١٣٤.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٨/٣.

أقول: حنطب ذكره في الصحابة: أبو نعيم، وقال: (سمع النبي ﷺ ، في حديثه اختــلاف). ثم بين هذا الاختلاف؛ فأخرج حديثه من طريق المغيرة بن عبدالرحمن عن المطلب بن عبدالله بـــن حنطب عن أبيه عن جده قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "أبو بكر وعمر بمنزلة السمع والبصر مـــن الرأس".ثم أخرجه من طريق علي بن عبدالرحمن بن عثمان وعمر بن أبي عمر، عن عبدالعزيز بـــن المطلب، عن أبيه عن جده عبدالله بن حنطب، فذكره[1]، فجعل صحابيه عبدالله بن حنطب.

وقال ابن حجر في الإصابة في ترجمة حنطب: (اختلف في إسناده اختلافا كثيرا، ثم فصـــل هذا الاختلاف في ترجمة عبدالله بن حنطب)[2].

وحنطب ترجمه ابن عدي في الكامل نقلا عن البخاري و لم يشر إلى صحبته[3]!

٣-أخرج في ترجمة عباس الحجري من طريق سعيد بن أبي أيوب: ثنا أبو هانئ (حميد ابـن هانئ)، عنه، عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله في العفو، وهو حديث فيه نظر[4].

أقول: النظر في هذا الحديث من حيث الاختلاف في إسناده، فمنهم من جعله عن عبـــاس الحجري عن عبدالله بن عمرو، ومنهم من جعله عن عباس عن ابن عمر، قال أبو حاتم: ولا أعلــم سمع عباس من ابن عمر شيئا، وقد سمع من عبدالله بن عمرو[5].

وعباس الحجري وثقه أبو زرعة والعجلي ويعقوب بن سفيان، وذكره ابــــن حبـــان في الثقات[6].

---

[1] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ٨٨٦/٢.

[2] -ابن حجر، الإصابة، ٣٥٨/١ و٢٩٠/٢.

[3] -ابن عدي، الكامل، ٨٤٣/٢.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٧، ولفظ الحديث كما في مصادر التخريج: إن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: إن لي خادمـا يسيء أفأضربه؟ قال: "تعفوا عنه كل يوم سبعين مرة" انظر: أحمد، المســـند، (٣٥ و٥٦)، وأبـــو يعلـــى، المســـند، (٥٧٦٠)، والبيهقي، السنن الكبرى، ١٠/٨، بنفس إسناد البخاري، ورواه أبو داود، السنن، (٥١٦٤)، والــــترمذي، السنن، (١٩٤٩)، والبيهقي، السنن الكبرى، ١٠/٨-١١، من طريقين عن أبي هانئ الخولاني به.

[5] -ابن أبي حاتم، العلل، ٣٦٦/٣، رقم (٢٣٤٥)، وانظر، الترمذي، السنن، ٣٣٦/٤، كتاب البر والصلة: باب مـــا جاء في العفو عن الخادم.

[6] -العجلي،تاريخ الثقات،ص ٢٤٨،وابن أبي حاتم ،الجرح والتعديل، ٢١٠/٦، وابن حبان،الثقـــات،٢٥٩/٥،وابـــن حجر، التهذيب، ١٠٢/٥.

خامسا: وقد يريد بالنظر أن المتن فيه "نكارة" إما من حيث لفظه أو مخالفته للأحاديث الثابتة الصحيحة.ومثاله:

١-صالح بن يحيى بن المقدام فيه نظر، ثم أخرج من طريقه عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد عن النبي ﷺ : لا يحل أكل البغال والحمير، فيه نظر[١].

أقول: اختصر البخاري لفظه، وفي "المسند" عن خالد: غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة خيبر.. وذكر الحديث وفيه: "وحرام عليكم لحوم الحمر الأهلية، وخيلها وبغالها، وكل ذي ناب من السبع، وكل ذي مخلب من الطير..."[٢].

وصالح هذا ترجمه العقيلي نقلا عن البخاري[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ[٤]، وقال موسى بن هارون الحمال: ولا يعرف صالح وأبوه إلا بجده، وقال ابن حزم: هو وأبوه مجهولان[٥].

قال أبو داود: (لا بأس بلحوم الخيل، وليس العمل عليه). وقال أيضا: (هذا منسوخ قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم: ابن الزبير وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك وأسماء بنت أبي بكر، وسويد بن غفلة، وكانت قريش في عهد رسول الله ﷺ تذبحها)[٦].

وقال الحافظ في التلخيص: (حديث خالد لا يصح، فقد قال أحمد: إنه حديث منكر)[٧].
وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار: (هذا حديث إسناده مضطرب، ومع اضطرابه مخالف لحديث الثقات)[٨].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٣/٤.

[٢] -أحمد، المسند، (١٦٨١٦) -(١٦٨١٨)، وأبو داود، السنن، (٣٧٩٠) و(٣٨٠٦)، والنسائي، المجتبى، ٢٠٢/٧، وفي السنن الكبرى، (٤٨٤٣) و(٦٦٤٠)، وابن ماجه، السنن، (٣١٩٨)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٧٠٤).

[٣] -العقيلي، الضعفاء ٢٠٧/٢.

[٤] -ابن حبان، الثقات، ٤٥٩/٦.

[٥] -انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب،٣٥٧/٤.

[٦] -أبو داود، السنن، ٣٥٢/٣.

[٧] -ابن حجر، التلخيص الحبير، ١٥١/٤.

[٨] -البيهقي، معرفة السنن والآثار، ٢٦٢/٧.

أقول: نكارة الحديث أن خالدا أسلم بعد فتح خيبر، وأن النبي ﷺ إنما نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ورخص في الخيل، كما في الأحاديث الثابتة، وهي كثيرة[1].

٢-ذكر الاختلاف في اسم أبي العشراء ثم أخرج من طريق حماد بن سلمة عن أبي العشراء عن أبيه قلت: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في اللبة ؟ قال: لو طعنت في فخذها لأجزأك[2].

قال أبو عبدالله: في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر[3].

أقول: النظر في حديثه من حيث مخالفته للأحاديث الصحيحة في الذكاة، قال الميموني: (سألت أحمد عن حديث أبي العشراء في الذكاة، قال: هو عندي غلط، ولا يعجبني ولا أذهب إليه إلا في موضع الضرورة)، وقال الترمذي: (غريب)، وقال ابن الصلاح: (باطل لا يعرف)[4]. وأبو العشراء قال الذهبي: (لا يدرى من هو ولا من أبوه)[5].

وتفرد برواية الحديث عنه حماد بن سلمة، وحماد قدمنا أنه يخلط في غير حديثه عن ثابت البناني. ووالد أبي العشراء لم يذكر إلا في هذا الحديث، ومثله لا يذكر في الصحابة لكن أوردوه في الصحابة لهذا الإسناد، وقد عرفت حاله!

وهذا يدخل في السماع أيضا، حيث صرح البخاري أن في سماعه من أبيه نظرا.

٣-أخرج من حديث سلمة عن النبي ﷺ زر القميص..قال: وفي حديث القميص نظر[6]. مخرج في نقد المتن[7].

سادسا: وقد يريد بالنظر أن الراوي تفرد بمتن وهو ممن لا يقبل تفرده، أو أن يخالف هذا الراوي رواية الثقات.(هذا يدخل في النكارة أيضا). ومثاله:

---

[1] -انظر: البخاري، الصحيح، (٥٥٢١) و(٥٥٢٣) و(٥٥٢٤)، أفاد هذا محققو المسند، طبعة موسسة الرسالة، ١٧/٢٨.

[2] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٨٩٤٧)-(١٨٩٥٠)، وأبو داود، السنن، (٢٨٢٥)، والترمذي، السنن، (١٤٨١)، والطبراني، المعجم الكبير، (٦٧١٩)-(٦٧٢١)، وابن عدي، الكامل، ٦٧٥/٢، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٢٠٠)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٦٠٢٢).

[3] -البخاري،التاريخ الكبير، ٢٢/٢.

[4] -ابن حجر، التهذيب، ١٨٦/١٢، والتلخيص، ١٣٤/٤.

[5] -الذهبي، الميزان، ٥٥١/٤.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٧/١.

[7] -ص٢٥٥.

١-أخرج من طريق إبراهيم بن صالح بن درهم، عن مسلمة بن سالم، عن صالح بن درهم، عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ: "إذا قال المؤذن: الله أكبر فقلت: أنا أشهد أن محمداً رسول الله حرمك الله على النار." وفيه نظر.. ثم أخرج من طريق عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول"، هذا أصح[1].

أقول: إبراهيم بن صالح، قال العقيلي: إبراهيم وأبوه ليسا بمشهورين بنقل الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان، في الثقات.[2]

ومسلمة بن سالم، ويقال: مسلم بن سالم، قال أبو داود: ليس بثقة.[3]

فوجه النظر في الحديث حال رواته أولاً كما رأيت، ثم نكارة متنه ومخالفته للثابت عن أبي سعيد عن النبي ﷺ . وهو حديث خرجه البخاري ومسلم في كتابيهما.[4]

٢-إسماعيل بن عبدالرحمن عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: قال النبي ﷺ : أول من صنعت له الحمامات سليمان، فيه نظر، لا يتابع فيه[5]. (تقدم في التفرد)[6].

سابعاً: ذكر البخاري هذا المصطلح في ترجمة بعض الصحابة يريد أن في الإسناد إليهم ضعفاً،وقد وقفت على مثال:

أخرج في ترجمة الصحابي صعصعة بن ناجية، قال لي العلاء بن الفضل: حدثني عباد بن كسيب: حدثني طفيل بن عمرو، عن صعصعة بن ناجية: (قدمت على النبي ﷺ فعرض عليّ الإسلام فأسلمت وعلمني آيات من القرآن). قلت: (يا رسول الله، إني عملت أعمالاً في الجاهلية فهل لي فيها من أجر؟) قال: (لك أجره إذ منّ الله عليك بالإسلام). فيه نظر[7].

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٣/١.

[2] -العقيلي، الضعفاء، ٥٥/١، وابن حبان، الثقات،١٥/٦، وابن حجر، التهذيب،١١١/١.

[3] -ابن حجر، التهذيب، ١١٨/١٠.

[4] -البخاري، الصحيح، (٦١١)، ومسلم، الصحيح، (٣٨٣).

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٦٢/١.

[6] -ص١٦١.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٩/٤.

أقول: فيه عباد بن كسيب قال البخاري: سمع طفيل بن عمرو، روى عنه العلاء بن الفضل، لا يصح. وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وطفيل بن عمرو قال البخاري: فيه نظر، لم يصح حديثه، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلاً عن البخاري، وقال العقيلي: لا يتابع على هذا، وقال ابن عدي: ولطفيل عن صعصعة هذا الذي ذكره البخاري، لا أعرف له غير ما ذكره. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف[2].

٥-في صحة خبره نظر[3]

استعمل البخاري هذا اللفظ مرة واحدة في ترجمة راو مجهول روى خبراً خالف في إسناده، وفي الإسناد أيضاً راو متكلم فيه، وهو:

عقبة بن يرَيم عن أبي ثعلبة، روى عنه عروة بن رُويم الشامي، في صحة خبره نظر[4].

عقبة سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره العقيلي وابن عدي والذهبي نقلاً عن البخاري، وأخرج خبره العقيلي من طريق يزيد بن سنان عنه، قال: سمعت أبا

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير،٦/٤٠، وابن حبان، الثقات، ٧/١٥٨.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٣٦٤، والعقيلي، الضعفاء، ٢/٢٢٨، وابن حبان، الثقات، ٦/٤٩٤، وابن عدي، الكامل، ٣/١٤٤١، والذهبي، الميزان، ٢/٣٣٧.وعبارة البخاري في التاريخ: لم يصح حديثه.ووقع في التاريخ أيضاً: طفيل عن ناحية، لم يسمّ أباه.

ملاحظة: وجدت البخاري في بعض المواطن يقول: فيه بعض النظر، وظننتها في نقد الحديث، فإذا بها عبارة تضعيف عنده، وردت عنده ثلاث مرات، الأولى في ترجمة أحمد بن الحارث الغساني، التاريخ الكبير، ٢/٢، وهو من الضعفاء. والثانية في ترجمة بكير بن مسمار، التاريخ الكبير، ٢/١١٥، قال: روى عنه أبو بكر الحنفي، فيه بعض النظر، أبو بكر. والثالثة في ترجمة الصحابي الحكم بن سعيد، التاريخ الكبير، ٢/٣٣١، قال بعد أن أخرج حديثه عبيد -هو ابن عبدالرحمن أبو سلمة البصري- لي فيه بعض النظر. وهذا الاصطلاح لم أجده إلا عند البخاري.

وفي مواطن أخرى يقول: في حديثه نظر، وهي لفظ جرح عنده انظر: التاريخ الكبير، ١/٩٦ و٣٤٢ و٣٤٥ و٣٧٩ و٢/١٥٤ و٣/٤٦٠ و٤/٨٥ و٦/٢٨٩ و٤١٣ و٨/٤٢٥.

[3] - لم أجد هذا الاصطلاح إلا عند البخاري.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦/٤٣٦.

ثعلبة الخشني يقول: "كان رسول الله ﷺ إذا رجع من غزاة أو سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين". وقال: وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا[1].

أقول: وفي إسناده: يزيد بن سنان التميمي أبو فروة الرهاوي، قال البخاري: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمداً يروي عنه مناكير، وقال أحمد وابن المديني: ضعيف، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو داود: ليس بشيء وابنه ليس بشيء. وضعفه أيضاً كافة أهل الجرح والتعديل[2].

٦-في إسناده نظر ونحوها[3]:

استعمل الإمام البخاري هذا الاصطلاح ثلاث عشرة مرة، وكانت نتيجة الدراسة ما يلي:

أولاً: ذكر هذا اللفظ في ترجمة عدد من الصحابة ليدل على أن الإسناد إليهم فيه نظر.وهذا ما وقفت عليه منهم:

١-أخرج في ترجمة جنادة بن مالك الأزدي (صحابي) من طريق مصعب بن عبيدالله بن جنادة الأزدي، عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: "من الجاهلية النياحة على الميت".في إسناده نظر[4].

أقول: مصعب بن عبيدالله، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يرو عنه إلا القاسم بن الوليد.[5]

وعبيدالله بن جنادة، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.[6]
والحديث رواه البزار، والطبراني في الكبير بإسناد البخاري. وقال الهيثمي في المجمع: (ولم أجد من ترجم مصعباً ولا أباه!!)[7]

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٨/٦، وابن حبان، الثقات، ٢٢٨/٥، والعقيلي، الضعفاء، ٣٥١/٣، وابن عدي، الكامل، ١٩١٧/٥، والذهبي، الميزان، ٨٧/٣.

[2] -ابن حجر، التهذيب، ٢٩٣/١١.

[3] -هذا الاصطلاح قليل الاستعمال عند العلماء سواء في الجرح أو نقد الحديث. أما في الجرح فلم أظفر بمن ذكره، وأما في نقد الإسناد، فقد عثرت عليه في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٩٥/٢ و٢٤٥/٥.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٢/٢-٢٣٣.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٣/٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٠٦/٨، وابن حبان، الثقات، ٤٧٩/٧.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٥/٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣١٠/٥، وابن حبان، الثقات، ١٤٣/٧.

[7] -البزار، المسند، (٧٩٧كشف الأستار)، والطبراني، المعجم الكبير، (٢١٧٨)، والهيثمي، مجمع الزوائد، ١٣/٣.

٢-وأخرج في ترجمة سفينة أبي عبدالرحمن، له صحبة، من طريق بُريه بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده قال: احتجم النبي ﷺ فقال لي: خذ هذا الدم فادفنه من الطير والدواب والناس.. في إسناده نظر[١].

أقول: فيه بريه وأبوه وهما مجهولان، كما يأتي في:"إسناده مجهول"[٢].

٣-وأخرج في ترجمة عبدالله بن جراد، صحابي ،قال لي أحمد بن الحارث: ثنا أبو قتادة السامي[٣] مات سنة (١٦٤):ثنا عبدالله بن جراد قال: صحبني رجل من مؤتة فأتى النبي ﷺ وأنا معه، فقال: يا رسول الله ولد لي مولود فما أخير الأسماء؟ قال: "إن خير أسمائكم الحارث وهمام....". في إسناده نظر[٤].

أقول: أحمد بن الحارث هو الغساني، قال البخاري: فيه بعض نظر، ونقل العقيلي وابن عدي عن البخاري أنه قال: فيه نظر، وقال أبو حاتم: متروك الحديث.[٥]

وأبو قتادة الشامي، قال فيه ابن معين: ليس بشيء ، كتبنا عنه ثم تركناه.[٦]

أقول: وأبو قتادة هذا وفاته سنة (١٦٤هـ) كما في الرواية هنا فإدراكه لعبدالله بن جراد غير ممكن، فقوله هنا في الإسناد: حدثنا عبدالله خطأ محض.

ثانياً: أكثر البخاري من استعمال هذا المصطلح بمعنى: في سماع بعض رواته نظر،وإليك أدلة ذلك:

١-أويس القرني، أصله من اليمن، في إسناده نظر[٧].

أقول: أويس ترجمه العقيلي وابن عدي في كتابيهما بما عند البخاري، وعبارة البخاري عند ابن عدي: في إسناده نظر فيما يرويه. ثم أخرج العقيلي وابن عدي عن عمرو بن مرة وأبي

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٠٩/٤.والحديث أخرجه من هذا الوجه: البزار، المسند، (٢١٧ زوائده)، والطبراني، المعجم الكبير، (٦٤٣٤)، وابن عدي، الكامل، ٤٩٦/٢، وابن حبان، المجروحين، ١١١/١.

[٢] -ص٣٣٠-٣٣١.

[٣] -قال محقق التاريخ: كذا في الأصل وكذا في الإصابة، وفي "ق" واللسان: الشامي، بالمعجمة، وكذا في كنى المؤلف.

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥/٥.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٧/٢، والعقيلي، الضعفاء، ١٢٥/١، وابن عدي ، الكامل، ١٧٧/١.

[٦] -ابن معين، التاريخ ، برواية الدوري، ٧٢٠/٢.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥٥/٢.

إسحاق أنهما سئلا عن أويس القرني فلم يعرفاه.وأخرجا الحديث الطويل في فضلـه -وقـد رواه مسلم كما يأتي- وختم ابن عدي ترجمته بقوله: (وليس لأويس من الرواية شـيء، وإنما لـه حكايات ونتف وأخبار في زهده، وقد شك قوم فيه إلا أنه من شهرته في نفسه وشهرة أخباره لا يجوز أن يشك فيه، وليس له من الحديث إلا القليل؛ فلا يتهيأ أن يحكم عليه الضعف، بل هو ثقة صدوق مقدار ما يروى عنه).[1]

أقول: ظاهر كلام ابن عدي أن لأويس رواية والأمر ليس كذلك، قال الذهبي بعـد أن أورد عبارة البخاري: (يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر، ولـولا أن البخاري ذكر أويساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً؛ فإنه من أولياء الله الصـادقين، ومـا روى الرجل شيئاً فيضعف أو يوثق من أجله)[2].

أقول: قصة أويس في صحيح مسلم من طريق سليمان بن المغيرة، عن الجريري، عـن أبي نضرة، عن أسير بن جابر أن أهل الكوفة وفدوا إلى عمر وفيهم رجل ممن يسخر بـأويس.. ثم رواه من طريق حماد بن سلمة عن الجريري بهذا الإسناد عن عمر، ثم رواه من طريق زرارة بن أوفى عـن أسير بن جابر قال: كان عمر إذا أتى عليه أمداد أهل اليمن...[3]

فكأن البخاري لم ير في هذه الروايات سماع أسير بن جابر من عمر فأعلـه بقولـه: في إسناده نظر، وقولي هذا يتأيد بأمرين: أولاً: إن البخاري لما ترجم أسير بن جابر في تاريخه قـال: عن ابن مسعود، وعمر [4]، فلم يجد إسناداً فيه تصريح أسير بالسماع من عمر ﷺ .

ثانياً: إن ابن حبان ترجم أسيراً في الثقات، وقال: (يروي عن عمر وابن مسـعود،... في القلب من روايته قصة أويس القرني إلا أنه حكى ما حكى عن إنسان مجهول، لا يُدرى من هـو والقلب أنه ثقة أميل).[5]

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ١/١٣٥-١٣٧، وابن عدي، الكامل، ١/٤٠٣-٤٠٤.

[2] -الذهبي ، الميزان، ١/٢٧٩.

[3] -مسلم، الصحيح، (٢٥٤٢)(٢٢٣)-(٢٢٥).

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٦٦.

[5] -ابن حبان، الثقات، ٤/٦١.

وأما مسلم، فقد أخرجه على أصله في أن رواية المتعاصرين محمولة على السماع، بشرط إمكانية اللقاء، وأسير هذا أو يسير أدرك زمن النبي ﷺ، ويقال: إن له رؤية، فيكون قد أدرك عمر إدراكاً بيناً.

٢-علق في ترجمة حُبْشيّ بن جُنادة السلولي، قال مالك بن إسماعيل: ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حبشي بن جنادة قال: قال النبي ﷺ : "من سأل من غير فقر فإنما يأكل من جمر". وقال مالك : ثنا شريك: قلت لأبي إسحاق: أين سمعت من حبشي؟ قال: وقف على مجلسنا فحدثنا. في إسناده نظر[1].

أقول: تتمة المعلّق الثاني -كما في مصادر التخريج-: وقف علينا في مجلسنا فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "عليّ مني وأنا منه ولا يؤدي عني إلا علي ﷺ "[2].

وغالب ظني أن البخاري يعني بقوله: في إسناده نظر، أن سماع أبي إسحاق من حبشي فيه نظر؛ إذ لم يقف على إسناد صحيح بذلك، والإسناد الذي ساقه والذي فيه تصريح أبي إسحاق بالسماع من حبشي، إسناد لا يعتمد عليه لأن فيه شريكاً القاضي، فيه كلام طويل، وقد ساء حفظه بعد القضاء.[3]

ولما ترجم البخاري أبا إسحاق السبيعي في التاريخ الكبير قال: (رأى علياً وأسامة بن زيد وابن عباس والبراء وزيد بن أرقم رضي الله عنهم أجمعين).[4] فلم يتعرض لشيء من روايته عن حبشي بن جنادة. فزاد ظني الذي ظننته أن البخاري يريد نفي سماع أبي إسحاق من حبشي.

وبعد أن قلت قولي هذا في توجيه معنى قول البخاري: في إسناده نظر هنا، وجدت الشيخ شعيب الأرناؤوط قد قال نحوه في تعليقه على المسند[5]، فالحمد لله على توفيقه.

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢٧/٣.

[2] -انظر: ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٥١٤) والسنة، (١٣٢٠)، وأحمد بن حنبل، المسند، ٥٠/٢٩ (١٧٥٠٦)، والترمذي، السنن، (٣٧١٩)، وابن ماجه، السنن، (١١٩).

[3] -انظر، ابن حجر، التهذيب، ٢٩٦/٤.

[4] -البخاري ، التاريخ الكبير، ٣٤٧/٦.

[5] -أحمد بن حنبل، المسند، تعليق الشيخ الأرناؤوط، ٤٩/٢٩.

٣-وأخرج في ترجمة: دَيْلم الحِميري، ويقال: هو فيروز الديلمي من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي وهب الجيشاني، عن الضحاك بن فيروز بن الديلمي عن أبيه قال: قلت: "يارسول الله، أسلمت وتحتي أختان"، قال: "طلق، أيتها شئت".[1] في إسناده نظر[2].

أقول: هل ديلم الحميري هو نفسه فيروز الديلمي؟ هذا ليس مجال بحثي هنا لأنه ليس له علاقة بحكم البخاري على الحديث.

والحديث فيه علتان:

الأولى: أبو وهب الجيشاني، واسمه ديلم بن هوشع، وقيل: عبيد بن شرحبيل، ذكره البخاري بعد ترجمة ديلم الحميري هذا، وقال: (في إسناده نظر)، ونقله عنه العقيلي ثم أخرج حديثه هذا، وقال: (لا يحفظ إلا عنه)، وقال ابن القطان: (مجهول الحال)، وذكره ابن حبان في الثقات.[3]

الثانية: الضحاك بن فيروز، ذكره ابن حبان في الثقات فقط.[4]

ثم وجدت البخاري ترجم للضحاك بن فيروز الديلمي، فقال: عن أبيه، روى عنه أبو وهب الجيشاني، لا يعرف سماع بعضهم من بعض.[5]

فهذا يوضح معنى قوله هنا: في إسناده نظر، أي: لا يعرف سماع بعضهم من بعض. وهو خير ما يفسر به كلام البخاري.

٤-وأخرج في ترجمة زياد بن بيان من طريق أبي المليح الرقي، سمع زياد بن بيان -وذكر من فضله-، سمع علي بن نفيل جد النفيلي، سمع سعيد بن المسيب، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ : "المهدي حق وهو من ولد فاطمة". في إسناده نظر[6].

---

[1] -روى الحديث من هذا الوجه: أحمد، المسند، ٢٣٢/٤، وأبو داود، السنن، (٢٢٤٣)، والترمذي، السنن، (١١٢٩) و(١١٣٠)، وابن ماجه، السنن، (١٩٥١)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٢٨٤٧)، وابن حبان، الصحيح، (٤١٥٥). وانظر إعلام الموقعين١٧١/٤ بتحقيقي مشاركة.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٨/٣.

[3] -العقيلي، الضعفاء، ٤٤/٢، وابن حبان، الثقات، ٢٩١/٦.

[4] -ابن حبان، الثقات، ٣٨٧/٤.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٣/٤.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٦/٣.

أقول: زياد ترجمه العقيلي وابن عدي في كتابيهما بما عند البخاري هنا، وأسند العقيلي حديثه هذا، وقال: (وفي المهدي أحاديث صالحة الأسانيد أن النبي ﷺ : "قال يخرج مني رجل، ويقال: من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي"، فأما من ولد فاطمة ففي إسناده نظر كما قال البخاري).

وقال ابن عدي بعد إسناده لهذا الحديث أيضا: (والبخاري إنما أنكر من حديث ابن بيان هذا الحديث وهو معروف به)[1].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان شيخا صالحا)، ثم أورده في المجروحين ، قال: (سمع علي بن نفيل، في إسناده نظر)[2].وقال النسائي: ليس به بأس.قال الذهبي: زياد بن بيان لم يصح حديثه، وقال البخاري: في إسناد حديثه نظر.[3]

أقول: وعلي بن نفيل قال فيه أبو حاتم: (لا بأس به)، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وترجمه العقيلي في الضعفاء، وقال: (عن سعيد بن المسيب في المهدي، لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به)، ثم أسند حديثه هذا، وقال: (وفي المهدي أحاديث جياد من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ).[5]

فيتحصل مما أوردته أن البخاري استنكر هذا الحديث، إما من أجل زياد -وهو الأصل لأنه أورده في ترجمته- أو من أجل علي بن نفيل، ولذلك قال: في إسناده نظر.

ثم ظهر لي أمر آخر، لعله يكون أقرب مما ذكرت عن العقيلي وابن عدي، وهو أن البخاري ترجم علي بن نفيل في "تاريخه" هكذا: علي بن نفيل: حدثني نفيل عن سعيد بن المسيب، روى عنه زياد بن بيان والنضر بن عربي.[6]

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ٧٥/٢، وابن عدي، الكامل، ١٠٥٣/٣.

[2] -ابن حبان، الثقات، ٢٤٨/٨، والمجروحين، ٣٠٧/١.قال محقق كتاب المجروحين: سقطت ترجمته في الهندية.
أقول: يغلب على ظني أن هذه الترجمة مقحمة في كتاب ابن حبان، لأن طريقة ابن حبان في الترجمة ليست هكذا، وكل من طالع المجروحين يدرك هذا. ثم لم يعزه إليه المصنفون في الضعفاء.

[3] - الذهبي، الميزان، ٨٧/٢.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠٦/٦، وابن حبان ، الثقات، ٢٠٧/٧.

[5] -العقيلي، الضعفاء، ٢٥٤/٣، وابن حجر، التهذيب، ٣٤٢/٧.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٩/٦.

فأخذ البخاري من هذا الإسناد أن ابن نفيل يروي عن سعيد بن السيب بالواسطة، فكأنه رأى أن تصريح علي بن نفيل بالسماع من سعيد بن المسيب في إسناد حديث المهدي خطأ، ولذلك أعله بقوله: في إسناده نظر.

٥-وعلق في ترجمة عامر بن خارجة بن سعد، قال عبيدالله بن محمد بن عائشة: ثنا حفص ابن النضر السلمي، عن عامر بن خارجة بن سعد، عن جده سعد ﷺ أن قوما شكوا إلى النبي ﷺ قحط المطر فقال: اجثوا على الركب.. في إسناده نظر[١].

أقول: عامر ترجمه ابن أبي حاتم، وقال: (روى عن جده سعد، روى عنه حفص بن النضر، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعته يقول: هذا إسناد منكر).[٢]

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يروي عن جده عن النبي ﷺ حديثا منكرا في المطر، روى عنه حفص بن النضر السلمي ، لا يعجبني ذكره)[٣]. وذكره العقيلي وابن عدي والذهبي بما عند البخاري هنا[٤] .

وقال ابن عدي بعد أن ذكر عامرا هذا وقبله راويا آخر عن البخاري: (وهذان الحديثان اللذان ذكرهما البخاري، إنما هما حديثان أنكرهما البخاري، ومراد البخاري أن يستقصي الأسماء التي تذكر في التاريخ ، ليس مراده الضعيف والمصدق).

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن سعد، ولا نعلم له عن سعد طريقا إلا هذا الطريق ولا أحسب عامر بن خارجة سمع من جده شيئا) .

أقول : ولعل النظر الذي في إسناد هذا الحديث عند البخاري سببه ما ذكره البزار من أمر سماع عامر من جده.

ثالثا: وقد يذكر البخاري هذا اللفظ في تراجم بعض الرواة المجاهيل ليبين نكارة روايتهم،ومثاله:

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٥٧/٦.والحديث أخرجه: البزار، البحر الزخار، (١٢٣١)، والدورقي، مسند سعد ص١٤٦ رقم(٨٤)، والطبراني، المعجم الأوسط، (٥٩٨١)، والعقيلي، الضعفاء، ٣٠٨/٣بإسناد البخاري، لكن وقع عند الطبراني: عامر بن خارجة عن أبيه عن جده، وهو خطأ ظاهر، لأن جميع من أخرجه لم يذكر خارجة في الإسناد.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٢٠/٦.

[٣] -ابن حبان، الثقات، ١٩٤/٥.

[٤] -العقيلي، الضعفاء، ٣٠٨/٣، وابن عدي، الكامل، ١٧٣٩/٥، والذهبي، الميزان، ٣٥٩/٢.

١-محمد بن سكين، عن عبدالله بن بكير، عن ابن سوقة، عن ابن المنكدر، عن جابر قال النبي ﷺ :"لا صلاة لمن سمع النداء ثم لم يأت إلا من علة"، في إسناده نظر[١].

أقول: محمد بن سكين ذكره العقيلي عن البخاري بنفس ما هو هنا، وأسند حديثه هذا. و لم يزد ابن عدي على أن نقل عن البخاري قوله: (في إسناده نظر)، ثم قال: (ومحمد بن سكين هذا ليس بالمعروف و لم يحضرني له شيء فأذكره)[٢]. وذكر ابن أبي حاتم حديثه هذا ونقل عن أبيه: (هو مجهول، والحديث منكر)[٣]. وقال الذهبي: (لا يعرف، والخبر منكر، قال الدارقطني: هو ضعيف). وذكره ابن حبان في الثقات.[٤]

٢-وأخرج من طريق إسماعيل بن نشيط عن جميل بن عامر أن سالما حدثه سمع من سمع النبي ﷺ يقول يوم غدير خم: "من كنت مولاه فعلي مولاه". في إسناده نظر[٥].

أقول: إسماعيل بن نشيط ، قال أبو حاتم: (ليس بالقوي، شيخ مجهول)، وقال أبو زرعة: (صدوق)[٦]،وقال ابن عدي: (عزيز الحديث جدا، ولا يقع في حديثه ما فيه حكم، ولا يروي من الحديث إلا القليل)[٧]. وحمل الحافظ ابن حجر كلام أبي زرعة على إسماعيل بن نشيط آخر غير هذا.[٨]

وجميل بن عامر، قال البخاري: فيه نظر، وسكت عنه ابن أبي حاتم، وقال ابن عدي، يعرف بحديث أو حديثين[٩]. والحديث لم أجد من خرجه بهذا الإسناد.

٣-أخرج في ترجمة حي بن مالك عن عبدالله بن عمرو: سأل عمر أصحاب النبي ﷺ عن ليلة القدر، فقال ابن عباس: إن ربي يحب السبع: "ولقد آتيناك سبعا من المثاني". في إسناده نظر[١٠].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/١١١.
[٢] -العقيلي، الضعفاء، ٤/٨٠-٨١، وابن عدي، الكامل، ٦/٢٢٣٣.
[٣] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧/٢٨٣.
[٤] -الذهبي، الميزان، ٣/٥٦٧، وابن حبان، الثقات، ٩/٦٧.
[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٣٧٥.
[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٢٠١.
[٧] -ابن عدي، الكامل، ١/٣١٤،
[٨] -ابن حجر، اللسان، ٢/٤٤٠.
[٩] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٢١٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٥١٨، وابن عدي، الكامل، ٢/٥٩٤.
[١٠] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/١١٩.

أقول: حي بن مالك، لم يرو عنه إلا حيي بن عبدالله المعافري، سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.[1]

٤-إبراهيم بن أعين، عن أبي الحارث، عن أبي يحيى، عن فروخ، عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ في الحكرة[2]، فيه نظر في إسناده[3].

أقول: وجه النظر في إسناده: فيه أبو يحيى وفروخ؛ أما أبو يحيى الحارث فلم يرو عنه إلا الهيثم بن رافع، ترجمه البخاري في الكنى، وابن أبي حاتم و لم يذكرا فيه شيئا. وذكره ابن حبان في الثقات كعادته[4].

ومثله فروخ لم يرو عنه إلا أبو يحيى المكي، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يعرف[5].

أما إبراهيم بن أعين الذي ذكر البخاري الحديث في ترجمته، فالبخاري نسبه: العجلي البصري، وزاد ابن أبي حاتم: الشيباني، ونقل عن أبيه: (شيخ بصري ضعيف الحديث منكر الحديث)[6]. و لم أحد من ذكره في الضعفاء غيره.وإبراهيم متابع كما في مصادر التخريج.

والحديث ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية من طريق "مسند أحمد"، وقال: أبو يحيى مجهول[7]. وقال الذهبي: أبو يحيى المكي لا يعرف، والخبر منكر[8].

وبعد هذا يجزم البوصيري في مصباحه بصحته، فيقول: هذا إسناد صحيح![9]

رابعا: وقد يذكره البخاري في ترجمة بعض الثقات ليبين علة في الطريق إليهم،ومثاله:

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٧٦/٣، وابن حبان، الثقات،١٨٩/٤.

[2] -الحديث أخرجه من طريق أبي الحارث الهيثم بن رافع به: أحمد، المسند، (١٣٥)، وابن ماجه، السنن، (٢١٥٥)، ولفظه: "من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجذام".

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٧٢/١.

[4] -البخاري، الكنى، ص٨٢، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٥٧/٩، وابن حبان، الثقات، ٦٦٧/٧.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٢/٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٧/٧، وابن حبان، الثقات، ٤٩٨/٥، والذهبي، الميزان، ٣٤٧/٣.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٧/٢، والذهبي، الميزان، ٢١/١.

[7] -ابن الجوزي، العلل المتناهية، ٦٠٦/٢،

[8] -الذهبي، الميزان، ٣٢٢/٤ و٥٨٧.

[9] -البوصيري، مصباح الزجاجة، ٨/٢-٩.

١-أخرج في ترجمة أوس بن عبدالله الربعي أبي الجوزاء البصري من طريق جعفر بن سليمان، عن عمرو بن مالك النكري، عنه، قال: "أقمت مع ابن عباس وعائشة اثني عشرة سنة ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها". في إسناده نظر[1].

أقول: أوس هذا قال أبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[2]، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري.قال ابن عدي: (وأوس بن عبدالله أبو الجوزاء يحدث عنه عمرو بن مالك النكري عن ابن عباس قدر عشرة أحاديث غير محفوظة، وأبو الجوزاء روى عن الصحابة: ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، وأرجو أنه لا بأس به، ولا يصحح روايته عنهم أنه سمع منهم، ويقول البخاري: في إسناده نظر، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما لا لأنه ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية أن أذكر منها شيئا في هذا الموضع)[3].

هكذا فسر ابن عدي معنى قول البخاري هنا: في إسناده نظر.

أقول: في نفسي من كلام ابن عدي شيء فلا أظن أن البخاري يريد نفي سماع أوس من عائشة وابن مسعود، وابن عباس، حيث إن رواية أوس أبي الجوزاء عن ابن عباس من قوله ثابتة في صحيح البخاري، وروايته عن عائشة في صحيح مسلم في الصلاة[4]، ولم أر من نفى سماع أوس بن عبدالله من الصحابة إلا أبا زرعة نفى سماعه من عمر وعلي ﷺ.[5] وقال ابن عبدالبر: لم يسمع من عائشة حديثه عنها مرسل.[6]وقوله هذا بحاجة إلى نظر؛ فإني أولا لم أجد من نفى سماعه منها، وثانيا إن وفاة أوس سنة (٨٣)هـ، فيكون قد أدرك عائشة إدراكا بينا.

والبخاري إنما يريد إعلال هذا الخبر في إقامة أوس مع ابن عباس وعائشة اثني عشر عاما. وفي هذا يقول المزي: (وقول البخاري: في إسناده نظر، إنما قاله عقب حديث رواه له في التاريخ من رواية عمرو بن مالك النكري، والنكري ضعيف عنده)[7].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦/٢.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٠٥/٢، وابن حبان، الثقات، ٤٢/٤.

[3] -العقيلي، الضعفاء، ١٢٤/١، وابن عدي، الكامل، ٤٠٢/١،

[4] -البخاري، الصحيح، (٤٨٥٩)، ومسلم، الصحيح، (٤٩٨).

[5] -أبو زرعة، تحفة التحصيل، ص٣٢،

[6] - ابن عبدالبر، التمهيد، ٢٠٥/٢٠.

[7] -المزي، تهذيب الكمال، ٣٩٣/٣.

أقول: وعمرو بن مالك النكري الراوي عن أوس الربعي ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وسكتا عنه[1].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه)، وزاد ابن حجر في "التهذيب" عنه: يخطئ ويغرب.[2]

أقول: وهذه الزيادة وهم، وإنما قالها ابن حبان في عمرو بن مالك النكري آخر متأخر شيخ لشيوخ ابن حبان، وهذا المتأخر ترجمه ابن عدي في كامله أيضاً، وقال: منكر الحديث عن الثقات ويسرق الحديث.[3]

فأنت تلاحظ أن هذا الاصطلاح: في إسناده نظر، في استعمال البخاري نقدي تعليلي للأسانيد أو المتون أكثر من كونه في جرح الرواة.

٧-إسناده ليس بقوي[4]

وجدت هذا اللفظ في التاريخ مرتين، كلاهما في ترجمة صحابي، لضعف الطريق إليه:

١-أخرج في ترجمة أهبان بن أوس الأسلمي، له صحبة، من طريق أبي طلحة سفيان بن حمزة الأسلمي، سمع عبدالله بن عامر الأسلمي، عن ربيعة بن أوس، عن أنيس بن عمرو، عنه: "كنت في غنم لي فكلمه الذئب، فأتى النبي ﷺ فأسلم". وإسناده ليس بالقوي[5].

أقول: الحديث أخرجه بإسناد البخاري سواء: أبو نعيم في معرفة الصحابة، وذكره الحافظ في الإصابة ونقل عبارة البخاري، ثم علل ذلك بقوله: (لأن فيه عبدالله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف).[6]

وعبدالله بن عامر هذا ترجمه البخاري في التاريخ الكبير وفي الأوسط، وقال: يتكلمون في حفظه، وقال أيضاً: ذاهب الحديث. وضعفه كافة أهل الجرح والتعديل.[7]

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧١/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥٩/٦.

[2] -ابن حبان، الثقات، ٢٢٨/٧، وابن حجر، التهذيب، ٨٥/٨.

[3] -ابن حبان ، الثقات، ٤٨٧/٨، وابن عدي، الكامل، ١٧٩٩/٥.

[4] - لم أجد هذا اللفظ في استعمال أهل الجرح والتعديل.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٤/٢-٤٥.

[6] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، (٩٤٤)، ابن حجر، الإصابة، ٩١/١.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥٧/٥، والاوسط١٠٦/٢، وابن حجر، التهذيب، ٢٤١/٥.

٢-أخرج في ترجمة ثابت بن قيس بن شماس، له صحبة، من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن جابر (عبدالرحمن بن يزيد) عن عطاء الخرساني عن بنت ثابت، عن ثابت بن قيس وسالم مولى أبي حذيفة وكانا فيمن قتل يوم مسيلمة فقاتلا حتى قتلا، وذلك في عهد أبي بكر، إسناده ليس بقوي[1].

أقول: الحديث في إسناده عطاء الخرساني ترجمه البخاري في تاريخيه الكبير والأوسط وروى عن القاسم بن عاصم: (قلت لسعيد بن المسيب: إن عطاء الخرساني حدثني عنك أن النبي ﷺ أمر الذي وقع في رمضان بكفارة الظهار؟ فقال: كذب ما حدثته)[2]. وفي تهذيب ابن حجر: (إن البخاري ذكر عطاءً في الضعفاء، وذكر حديثه في المواقع في رمضان، وقال: لا يتابع عليه)[3].

وقال ابن حبان: (كان رديء الحفظ يخطئ ولا يعلمه فبطل الاحتجاج به)[4].

وبنت ثابت بن قيس ذكرها في الصحابة: ابن أبي عاصم وأبو نعيم وأبو موسى وابن الأثير، وأخرجوا حديثها هذا نفسه من طريق صدقة بن خالد عن ابن جابر قال: حدثني عطاء الخرساني: حدثتني بنت ثابت بن قيس قالت: (لما أنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ﴾ (الحجرات:٢)، دخل ثابت بيته....)[5].

لكن بمثل هذا لا تثبت صحبة عند البخاري، لأنه لا يوجد ما يدل على سماعها من النبي ﷺ بل ورد في الروايات الأخرى: عن ابنة ثابت عن أبيها.

٨-إسناده ليس بذاك[6]

وجدته مرة واحدة في التاريخ، في حديث فيه أكثر من مجهول:

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٧/٢، وأخرجه من طرق عن ابن جابر: ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ٣١٤ و(١٩٢١)، والبيهقي، دلائل النبوة، ٣٥٦/٦، وهو حديث طويل.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧٥/٦، والأوسط، ٣٠/٢.

[3] -ابن حجر، التهذيب، ١٩١/٧.أقول: ينظر هذا فإني لم أجده في الضعفاء، نعم هو مترجم في التاريخ، لكن عبارة لا يتابع عليه ذكرها بعد إسناد آخر، لا يوجد فيه عطاء الخرساني،وإنما فيه عطاء بن أبي رباح. البخاري التاريخ الكبير، ٤٧٥/٦.

[4] -وابن حبان، المجروحين، ١٣٠/٢-١٣١.

[5] -ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ١٧٠/٦، وأبو نعيم معرفة الصحابة، ٣٥٩٠/٦، وابن الأثير، أسد الغابة ٥٠١/٥.

[6] - لم أجد هذا اللفظ في كلام أهل الجرح والتعديل.

بلج المهري، عن أبي شيبة المهري، عن ثوبان أن النبي ﷺ قاء فأفطر، قاله لنا مسلم عن شعبة عن أبي الجودي. إسناده ليس بذاك.[1]

أقول: بلج سكت عنه البخاري هنا، وابن أبي حاتم وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: لا يُدرى من ذا ولا من شيخه.[2]

وأبو شيبة لم يذكر لا بجرح ولا تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات.[3]

٩-إسناده ليس بمشهور[4]

وحدته في التاريخ في موضعين كلاهما فيه راو مجهول:

١-قال في ترجمة حارية بن ظفر (صحابي لم ينص على صحبته): قال لي هدبة بن خالد: ثنا أبو بكر بن عياش، عن دَهْثم بن قُرّان، عن نمران بن حارية عن أبيه أن قوماً اختصموا إلى النبي ﷺ في خص...[5]

أقول: دهثم بن قران، ترجمه البخاري في التاريخ و لم يذكر فيه شيئاً، قال ابن معين: (ضعيف ليس بشيء)، وقال أبو حاتم: (محله محل الأعراب)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وذكره ابن حبان في الثقات، ثم شنع عليه في المجروحين.[6]

ونمران بن حارية: سكت عنه البخاري، قال أبو حاتم: محله محل الأعراب، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: حاله مجهولة.[7]

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤٨/٢و نقل الحافظ في التعجيل في ترجمة بلج ص٥٦ وفي اللسان ٦٣/٣ أن البخاري قال: إسناده ليس بمعروف، ومثله أيضاً في الميزان٣٥٢/١.والحديث رواه: أحمد، المسند، ٢٧٦/٥، والطبراني، المعجم الكبير، ٩٧/٢، والبيهقي، السنن الكبرى، ٢٢٠/٤.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣٤/٢، وابن حبان، الثقات، ١١٨/٦، والذهبي، الميزان، ٣٥٢/١.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٩٠/٩، وابن حبان، الثقات، ٥٨٩/٥.

[4] - لم أجد هذا الاصطلاح في كلام أهل العلم.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٧/٢، والحديث أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير، (٢٠٨٧)، وابن ماجه، السنن، (٢٣٤٣).

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٤٣/٣، وابن حبان، الثقات، ٢٩٣/٦، والمجروحين، ٢٩٥/١، وابن حجر، التهذيب، ١٨٤/٣.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير،١١٩/٨،وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٩٧/٨، وابن حبان، الثقات، ٤٨٢/٥، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام ٣٢٠/٣.

٢-قال في ترجمة الحارث بن أقيش: قال لنا حجاج: ثنا حماد بن سلمة: ثنا داود بن أبي هند، عن عبدالله بن قيس، عن الحارث بن أقيش، عن النبي ﷺ قال: (إن من أمتي لمن يشفع لأكثر من ربيعة ومضر[1]). إسناده ليس بذاك المشهور. قال شعبة: الحارث بن قيش[2].

أقول: رواته ثقات معروفون، وفي حماد بن سلمة كلام تقدم مراراً، وليس فيه من ينظر في حاله سوى عبدالله بن قيس وهو البجلي، فقد ترجمه البخاري وسكت عنه، وقال ابن المديني: (مجهول، ليس إسناده بالصافي)، وذكره ابن حبان في الثقات، (وقال: روى عنه داود بن أبي هند وأبو حرب وأحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق). وقال الذهبي وابن حجر: مجهول[3]

والحديث صححه الحاكم على شرط مسلم، وقال الحافظ في الإصابة: إسناده صحيح!![4]

١٠-إسناده مجهول[5]

استعمله البخاري في التاريخ تسع مرات، وجدت في أسانيدها أكثر من راو مجهول، وإليك البيان:

١-محمد بن ركانة القرشي، إسناده مجهول، لا يعرف سماع بعضهم من بعض[6]. تقدم في فصل السماع[7]، وفي إسناده مجهولان.

---

[1] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٧٨٥٨)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (١٠٥٦)، والطبراني، المعجم الكبير، (٣٣٦٠)- (٣٣٦٦)، وابن قانع، معجم الصحابة، ١٨٤/١، وأبو يعلى، المسند، (١٥٨١)، والحاكم، المستدرك، ٧١/١.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦١/٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧١/٥، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٣٨/٥-١٣٩، وابن حبان، الثقات، ٤٢/٥، وابن حجر، التهذيب، ٣٢٠/٥، والذهبي، الميزان، ٤٧٣/٢.

[4] -الحاكم، المستدرك، ٧١/١، وابن حجر، الإصابة، ٢٧٢/١.

[5] -وجدت هذا الاصطلاح في كلام علي بن المديني شيخ البخاري: في علل ابن المديني: قال علي في حديث عمر:" إنه لا يسأل الرجل فيما ضرب أهله" فإن إسناده مجهول، رواه رجل من أهل الكوفة، يقال له: داود بن عبدالله الأودي لا أعلم أحدا روى عنه شيئا غير عبدالرحمن المسلي، وهو عندي أبو وبرة المسلي. وقال علي في حديث عمر في بناء المسجد: إسناده مجهول، والمجهول من إسناده سيار بن العرور، لم يرو عنه غير سماك بن حرب. انظر: ابن المديني، العلل، ص٢٢٩-٢٣١.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٢/١.

[7] -ص٧٠-٧١.

٢-أخرج في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم، من طريق يزيد بن عياض: ثنا إسماعيل بن إبراهيم ابن علي السلمي، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال له: (ألا أنكحتك أمامة بنت ربيعة بن الحارث؟ قال: بلى يا رسول الله، قال: قد أنكحتكها).إسناده مجهول[١].

أقول: إسماعيل بن إبراهيم هكذا وقع اسمه هنا ابن علي، ويظهر أنه خطأ، قال ابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل: قال أبي: هو ابن إبراهيم بن شيبان. وسكت عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: هو إسماعيل بن إبراهيم بن عباد بن شيبان يروي عن أبيه عن جده، ولجده صحبة، روى عنه حفص بن عمر بن عامر. فيكون أبو حاتم نسبه إلى جده الأعلى شيبان.

وقد ورد اسمه كما قال ابن حبان في الرواية التي أخرجها البخاري قبل هذه، لكنه مقلوب :إبراهيم بن إسماعيل، فكأن البخاري أراد أن ينبه على خطأ الرواية[٢].

وأبوه إبراهيم بن عباد لم نقف على ترجمته[٣].

ويزيد بن عياض، كذبه مالك، وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[٤]. لكن يزيد هذا متابع.

فالجهالة في إبراهيم وأبيه.

٣-أخرج في ترجمة بريد بن أصرم، من طريق جعفر بن سليمان، عن عتيبة، عنه، سمع عليا يقول: مات رجل من أهل الصفة وترك دينارا أو درهما، فقال رسول الله ﷺ : (صلوا على صاحبكم). إسناده مجهول[٥].

أقول: عتيبة -بالتصغير- ووقع عند العقيلي وابن عدي عتبة، هو الضرير البصري، ترجمه البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم وسكتا عنه، ونقل ابن حجر في التهذيب عن البخاري أنه قال: (إسناده مجهول: عتبة وبريد مجهولان). وهذه العبارة لم أجدها لا في الكبير ولا في الأوسط، وإنما رواها العقيلي في ترجمة بريد بن أصرم بإسناده المشهور إلى الإمام البخاري. ونقل ابن عدي في

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٥/١.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٦/٢، وابن حبان، الثقات، ٣٨/٦.

[٣] -أفادني في التعليق على هذا الحديث، المعلمي في تعليقه على التاريخ، ومحمد بن عبدالكريم، تخريج الأحاديث المرفوعة في التاريخ الكبير، ٦٣٠/٢-٦٣١.

[٤] -البخاري، الضعفاء الصغير، ص٥٠١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٢/٩، وابن عدي، الكامل، ٢٧١٧/٧.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤٠/٢.

ترجمة عتبة عن البخاري قوله: فيه نظر، وكذا في "تهذيب التهذيب" لكن عنده: (في إسناده نظر).[1]

وبريد بن أصرم سكت عنه البخاري هنا، وكذا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وترجمه العقيلي في الضعفاء، وروى عن البخاري أنه قال: عتبة وبريد مجهولان.

وذكره ابن عدي باسم تزيد -بالتاء- وقال: (هكذا ترجمه أبو عبدالرحمن النسائي لأبي بشر الدولابي في كتاب الضعفاء في باب التاء)، ثم أخرج بإسناده المشهور إلى البخاري أنه قال: (عتيبة وأصرم مجهولان، وتزيد بن أصرم أجهل منهما ولا يروى عنه عن علي إلا حديثا أوحديثين، وهو مقطوع، يرويه جعفر بن سليمان الضبعي).[2]

والحديث بهذا الإسناد أخرجه أحمد في مسنده وابنه عبدالله في زوائده على المسند، والبزار في مسنده، والعقيلي في الضعفاء. قال البزار: (لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، ولا روى بريد عن علي إلا هذا، ولا رواه عن بريد إلا عتبة أو عتيبة).[3]

٤-أخرج في ترجمة برذعة بن عبدالرحمن، عن أبي الخليل، عن سلمان عن النبي ﷺ قال: سميت -يعني الحسن والحسين- باسم ابني هارون، قاله لنا مالك بن إسماعيل: عن عمرو بن حريث، عن برذعة، إسناده مجهول[4].

عمرو بن حريث: سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.[5]

وبرذعة بن عبدالرحمن، سكت عنه البخاري، وابن أبي حات[6]م، وقال ابن حبان: (يروي أحاديث مناكير، لا أصل لها يهم فيها، فلا يجوز الاحتجاج بخبره).[7]

---

[1] -انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ٩٦/٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٢/٧، والعقيلي، الضعفاء، ١٥٧/١، ٣٣٢/٣، وابن عدي، الكامل، ١٩٩٥/٥، وابن حجر، التهذيب، ٩٦/٧.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٥/٢، والعقيلي ، الضعفاء، ١٥٧/١، وابن عدي، الكامل، ٥١٧/٢.

[3] -أحمد، المسند، (٧٨٨)، وعبدالله، الزوائد، (١١٥٥) ,(١١٥٦) و(١١٦٥)، والبزار، المسند، ٢٥٠/٤، والعقيلي، الضعفاء، ١٥٧/١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير،١٤٩/٢،والحديث أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير، (٢٧٧٨)، و(٦١٦٨).

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٢/٦، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢٦/٦، وابن حبان، الثقات، ٤٧٩/٨.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤٣٩/٢.

[7] -ابن حبان، المجروحين، ١٩٨/١.

وأبو الخليل لم أجد له ذكرا إلا في الكنى للدولابي، وسماه مرزوقا.[١]

٥-بريه بن عمر بن سفينة مولى النبي ﷺ، عن أبيه، سمع منه ابن أبي فديك، إسناده مجهول[٢].

بريه سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان ممن يخطئ)[٣]. وقال ابن عدي: (ولبريه هذا عن أبيه عن جده أحاديث، وإنما ذكرته في كتابي هذا ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلاما لأني رأيت أحاديثه لا يتابعه عليها الثقات، ولبريه غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، وأرجو أنه لا بأس به)[٤]. وأخرج له ثلاثة أحاديث.

وعمر بن سفينة ترجمه البخاري كما يأتي بعد قليل وقال: إسناده مجهول[٥].

٦-سليمان بن أبي عثمان التجيبي عن حاتم بن عدي، روى عنه سالم بن غيلان، إسناده مجهول[٦].

سليمان ترجمه ابن أبي حاتم كما هو هنا، وقال سمعت أبي يقول: هؤلاء مجهولون، وأورده الذهبي، وقال: مجهول.[٧]

وذكره ابن عدي في الكامل بما عند البخاري ، ثم قال: (وهذا الإسناد يرويه المصريون، وإنما هو حديث واحد، ومقصد البخاري أن لا يسقط عليه راو).[٨]

٧-سليط بن عبدالله عن بهية، قاله شهاب عن حماد بن سلمة عن حجاج، إسناده مجهول[٩].

---

[١] -الدولابي، الكنى، ١/٦٥.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/١٤٩.

[٣] -ابن حبان، الثقات، ٦/١١٩، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/٤٣٨.

[٤] -ابن عدي، الكامل، ٢/٤٩٦.

[٥] -ص٣٣٢.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٢٩.

[٧] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/١٣٤، والذهبي ، الميزان، ٢/٢١٤.

[٨] -ابن عدي، الكامل، ٣/١١٣٥.

[٩] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/١٩١.

أقول: سليط ذكره ابن أبي حاتم، وقال: روى عن ذهيل بن عوف بن شماخ، روى عنه حجاج بن أرطاة. وسكت عنه، وفي ثقات ابن حبان: سليط يروي عن هية.

وفي الميزان: (سليط عن هية لا يدرى من هو). ثم قال: (سليط بن عبدالله عن ابن عمر، تفرد عنه خالد بن أبي عثمان، وقد قيل: إن الذي يروي عنه خالد آخر وهو هو، وقد روى ابن ماجه حديثا لحجاج بن أرطاة عنه عن ذهيل بن عوف، قال البخاري: إسناده مجهول).[1]

وهية لم أجدها. وفي النساء هية تروي عن عائشة وعنها أبو عقيل يحيى بن المتوكل[2]. لكن كأنها ليست المرادة هنا.

٨-عباد بن أبي موسى عن سلم بن زياد عن ميمونة ﵂، روى عنه يحيى بن سليم الطائفي، إسناده مجهول[3].

عباد بن أبي موسى، ذكره العقيلي وابن عدي والذهبي وابن حجر عن البخاري بنفس ما هو هنا، وقال ابن عدي: (وهو كما قال البخاري: ليس بمعروف وإنما هو حديث واحد)[4].

وقد اختلفت المصادر في تسمية شيخ عباد.

وسلم بن زياد سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

٩-عمر بن سفينة مولى النبي ﷺ عن أبيه ، روى عنه ابنه بريه، إسناده مجهول[6].

عمر بن سفينة ذكره العقيلي وابن عدي عن البخاري بما هو هنا.

وقال العقيلي: (حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به)، ثم أخرج له حديثا في أكل لحم الحبارى، وأخرج له ابن عدي حديثا آخر، ثم قال: (ولعمر بن سفينة غير ما ذكرت من رواية ابنه

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٨٦/٤، وابن حبان، الثقات، ٤٣٠/٦، والذهبي ، الميزان، ١٩٤/٢.

[2] -انظر: الذهبي، الميزان، ٣٥٦/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢/٦.

[4] -العقيلي، الضعفاء، ١٤٠/٣، وابن عدي، الكامل، ١٦٤٩/٤، والذهبي، الميزان، ٣٧٨/٢، وابن حجر، التهذيب، ٩٣/٥.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥٩/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦٣/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٣٤/٤.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٠/٦.

بريه عنه أحاديث، وقد روى ابن أبي فديك عن بريه عن أبيه عمر أحـــاديث، وهـــي أحـــاديث إفرادات لا تروى إلا من طريق بريه عن أبيه)[1].

وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال العجلي: كوفي ثقة، وذكره ابـــن حبان في الثقات، وقال: يخطئ.[2]

وبرية ترجمه البخاري، كما سبق قبل قليل، وقال: إسناده مجهول.

وهنا أمور يجدر التنبيه عليها:

١-قول البخاري: إسناده مجهول يفيد الحكم بجهالة الرواة الذين ذكر هـــذا القـــول في ترجمتهم.

٢-وجدت في هذه الأسانيد أكثر من راو مجهول، مما يدل على أن الرواة المسكوت عنهم ولم يعرفوا بجرح ولا تعديل هم من المجاهيل، وهذا واضح من تصرفات الإمام البخاري في مواطـن كثيرة من كتابه التاريخ، وقد أريناكها في مباحث شتى من هذه الرسالة. وتصرف الأئمة المتقدمين أهل الشأن واضح الدلالة، بل عبارة ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه لا تحتمل غير ما نقول؛ حيـــث قال –رحمه الله-: "على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتعديل، كتبناها ليشـــتمل الكتاب على كل من روي عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالى"[3].

بل وصنيع أبي حاتم خير ما يستدل به، فقد رأيت عددا من الرواة قد حكم بجهالتـــهم في علل ابنه، وهم مذكورون في "الجرح والتعديل" بدون جرح ولا تعديل[4].

وهذا ما فهمه الإمام العلامة الحافظ ابن القطان صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام الـذي لم تر عيناي مثله، فقد صرح بهذا في مواطن كثيرة من كتابه: فقال في ترجمة الحكم بن الهذيـــل: (ذكره ابن أبي حاتم وأهمله من الجرح والتعديل، وإنما هؤلاء عنده مجاهيل الأحوال بذلك أخبر عن نفسه)[5].

---

[1] -العقيلي، الضعفاء، ٢٦٨/٣، وابن عدي، الكامل، ١٧١٠/٥.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١١٣/٦، والعجلي، الثقات، ص٣٥٨، وابن حبان، الثقات، ١٤٩/٥.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٨/٢.

[4] -أفاد هذا محقق علل ابن أبي حاتم: كمال بن نشأت، جزاه الله خيرا، وضرب له أمثلة فلتنظر : ٣١/١-٣٢.

[5] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٢٦٥/٢.

وقال في ترجمة جهم: (هو مجهول الحال لا يعرف روى عنه خالد بن أبي يزيد، وبذلك من غير مزيد ذكره البخاري وابن أبي حاتم)[1].

وقال في ترجمة خالد بن يزيد: (لم يذكره البخاري وابن أبي حاتم بأكثر من رواية أبي سلام عنه فهو عندهما مجهول الحال)[2].

لكن الشيخ عبدالفتاح أبا غدة –رحمه الله وأجزل مثوبته –، ذهب إلى أن هذا الصنف من الرواة هم من الثقات، وكتب في ذلك بحثا أودعه حاشية في تعليقه على الرفع والتكميل، ونسب هذا المذهب إلى الجمهور! وقال: (والعلماء الحفاظ الجهابذة مثل المجد ابن تيمية والمنذري والذهبي وابن القيم وابن عبدالهادي والزيلعي وابن كثير والزركشي والهيثمي وابن حجر فهموا من تتبع صنيع البخاري وعادته ودراسة أحكامه في الرجال: أن من سكت عنه لا يعد مجروحا ولا مجهولا، كما سترى ذلك في نصوصهم الآتية قريبا، فقول ابن القطان بأن من سكت عنه البخاري فهو عنده مجهول: تقويل وتحميل)[3].

أقول: أما أن هذا مذهب الجمهور فأنا أطالب الشيخ بأن يسمي لي واحدا من الأئمة المتقدمين أصحاب الشأن قد ذهب هذا المذهب، وذلك بأن يكون تتبع صنيعه في أمثال هؤلاء الرواة.

وأنا لا أقنع بأن تقعد قاعدة وتقرر –وهي قاعدة مهمة جدا- بتصرفات لبعض الأئمة المتأخرين، دون النظر في عمل الأوائل.

فالذي نسبه لجمهرة الأئمة المتأخرين يحتاج إلى تتبع واستقراء لكلامهم وأحكامهم، أما أن يؤتى ببعض أمثلة من صنيعهم فهذا لا يجدي في البحث العلمي، وماذا لو قرر باحث أن هؤلاء الأئمة ذهبوا إلى غير ما ذهب إليه الشيخ من خلال أمثلة من كلامهم وتصرفاتهم أيضا!!

وأنا العبد الفقير الذي استقرأ كتاب التاريخ الكبير للبخاري وتتبع أحكامه على الرواة والأحاديث أقول غير ما قاله الشيخ عبدالفتاح أبو غدة –مع احترامي له وتقديري وترحمي عليه –، وأخالفه فيما ذهب إليه، بل إني أزداد كل يوم قناعة بأن هؤلاء الرواة المسكوت عنهم هم من

---

[1] –ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٥٨/٣.

[2] –ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٧٣/٥، وانظر أيضا: ٣٠٧/٣ و٣٨٦ و٣٩٠ و٤٣٢ و٥٦٩ و١١١/٤ و٤٢٩ و٨٨/٥.

[3] –عبدالفتاح أبو غدة، حاشية الرفع والتكميل، ص٢٣٢.

المجاهيل، ولهم من الروايات الغريبة والواهية الكثير مما أودعه البخاري في كتابه، إلا إذا وجدت قرائن تقوي أمرهم.

يكفي أن معي فيما قلت الإمام ابن القطان الذي لم يخلف بعده مثله في هذا الفن. ثم إني لا أقبل قول أبي غدة -رحمه الله- :(إن ابن القطان تقول وحمل كلام البخاري وابن أبي حاتم ما لم يحتمل). بل هو القول الذي يدعمه الدليل. رحم الله الجميع، وغفر لنا ولهم[١].

١١-إسناده لا يعرف[٢]

وجدت هذا اللفظ عند البخاري في موطنين وكلاهما فيهما أكثر من راو مجهول:

١-حرب أبو رجاء ، عم محمد بن حجاج، روى خالد بن حميد عن سلام عن حرب، إسناده لا يعرف[٣].

حرب أبو رجاء ذكره ابن أبي حاتم بنفس ما هو هنا ونقل عن أبيه: هذا الإسناد لا يعرف مجهول، وذكره أيضا العقيلي وابن عدي والذهبي عن البخاري بالعبارة نفسها، وقال ابن عدي: (وحرب أبو رجاء من أولئك الذين تقدم ذكرهم ممن ليس له إلا ما يذكره البخاري، حرف مقطوع أو حديث واحد).[٤]

وسلام غير منسوب شامي سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم[٥].

٢-سلمة بن شريح عن عبادة بن الصامت: أوصانا النبي ﷺ بسبع قاله لنا ابن أبي مريم، عن نافع بن يزيد، سمع سيار بن عبدالرحمن عن يزيد بن قوذر، قال أبو عبدالله: لا يعرف إسناده[٦].

---

[١] -كتب الدكتور عداب الحمش ردا قويا على بحث الشيخ عبد الفتاح أبي غدة في كتاب أسماه: رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل.

[٢] - لم أجد هذا المصطلح في أقوال أهل العلم.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٤/٣.

[٤] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٥١/٣-٢٥٢، والعقيلي، الضعفاء، ٢٩٥/١، وابن عدي، الكامل، ٨٢٣/٢، والذهبي، الميزان، ٤٧١/١.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٣/٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٦٢/٤.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٧٥/٤.

أقول: سلمة بن شريح: سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقـــات، وقـــال الذهبي: لا يعرف.[1]

ويزيد بن قوذر، سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات.[2]

١٢-في إسناده شيء[3]

وجدته في التاريخ في مكان واحد يريد به خطأ في اسم الراوي.

عمر بن عثمان بن عفان سمع عثمان ﷺ، قاله إبراهيم بن عمر بن أبان، عـــن أبيـــه، في إسناده شيء[4]. أورد الذهبي قول البخاري هذا في "المغني في الضعفاء" وقال: يعـــني أن الصـــواب عمرو. وقال في "الميزان": (أورده البخاري هكذا في كتاب الضعفاء (و لم أجده فيـــه) مختصـــرا، والصواب أنه عمرو، وأما عمر هذا فلا يكاد يعرف)[5].

ثم وجدت البخاري نفسه ترجم عمرو بن عثمان بن عفان وقال: (وقال مالك: عمـــر، وهو وهم)[6]. فثبت صحة ما قاله الذهبي.

١٢-إسناده ليس بالقائم[7]

ذكره البخاري خمس مرات، ثلاثا منها في تراجم صحابة ليبين ضعف الطريـــق إليـــهم، ومرتين في ترجمة راويين مسكوت عنهما، فهما في عداد المجاهيل:

١-أخرج في ترجمة ذي الأصابع (الجهني، صحابي) من طريق ضمرة بن ربيعة، عن عثمان ابن عطاء، عن أبي عمران عنه قال: قلنا يا رسول الله[8]، إسناده ليس بالقائم[9].

---

[1] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٩٤/٤، وابن حبان، الثقات، ٣١٨/٤، والذهبي، الميزان، ١٩٠/٢.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٣/٨، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٤/٩، وابن حبان، الثقات، ٣٢٦/٧.

[3] - لم أجده في اصطلاح أهل العلم.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧٨/٦.

[5] -الذهبي، المغني في الضعفاء، ٤٧٠/٢، والميزان ٢١٣/٣.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٤/٦.

[7] - لم أجده في استعمال أهل العلم.

[8] -لفظه في مصادر التخريج: قلت: يا رسول الله، إن ابتلينا بعدك بالبقاء أين تأمرنا؟ قال: "عليك ببيت المقدس، فلعلـه أن ينشأ لك ذرية يغدون إلى ذلك المسجد ويروحون".

[9] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٤/٣-٢٦٥.

أقول: الإسناد له علتان:

الأولى: عثمان بن عطاء وهو ابن أبي مسلم الخراساني، قال فيه البخاري نفسه: ليس بذاك، وقال ابن معين، ضعيف وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[1].

الثانية: اختلف في إسناده فرواه البخاري في تاريخه وعبدالله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه والطبراني في الكبير، وأبو نعيم وابن عدي بالإسناد الذي ذكرت[2].

ورواه الوليد بن مسلم، فقال: عن عثمان بن عطاء، عن زياد بن أبي سودة عن أبي عمران به، فزاد زيادا، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، وأبو نعيم في معرفة الصحابة وابن عدي[3].

وصوب ابن حجر في الإصابة هذه الرواية[4].

وقد أورد ابن عدي "ذو الأصابع" هذا في كامله تبعا للبخاري كعادته، وقال: له صحبة وأشار إلى الاختلاف في حديثه، وقال: (وذو الأصابع هذا يعرف بهذا الحديث، ومدار هذا الحديث على عثمان بن عطاء الخرساني مع اختلاف في إسناده)[5].

٢-شهاب، عن عمرو بن مرة، روى عنه شعبة حديثا واحدا ليس بالقائم[6].

شهاب ترجمه ابن أبي حاتم وسأل أباه عنه، (فقال: إنما روى حديثا واحدا ما يعتبر به؟). وسأل أباه مرة أخرى، فقال: (شيخ يرضاه شعبة بروايته عنه يحتاج أن يسأل عنه؟)[7].

وذكره ابن عدي نقلا عن البخاري، (وقال: وهذا الذي ذكره البخاري حديثا واحدا وإنما قصد البخاري أن لا يسقط حديث من روى حرفا). وقال الذهبي بعد أن نقله عن البخاري: (الظاهر أنه ابن خراش وإلا فلا يعرف)[8].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤٤/٦، وابن عدي، الكامل، ١٨١٧/٥، وابن حجر، التهذيب، ١٢٦/٧-١٢٧.

[2] -عبدالله بن أحمد، زوائد المسند، (١٦٦٣٢)، والطبراني، المعجم الكبير، (٤٢٣٨)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٢٦١٦)، و(٢٦١٧)، وابن عدي، الكامل، ٩٨٣/٣.

[3] -الطبراني، المعجم الكبير، (٤٢٣٧)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٢٦١٥)، وابن عدي، الكامل، ٩٨٣/٣.

[4] -ابن حجر، الإصابة، ٤٧٢/١.

[5] -ابن عدي، الكامل، ٩٨٣/٣.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٦/٤.

[7] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٦١/٤.

[8] -ابن عدي، الكامل، ١٣٥١/٤، والذهبي، الميزان، ٢٨٣/٢.

٣-شرقي الجعفي، عن سويد بن غفلة، روى عنه جابر الجعفي حديثا واحدا ليس بالقائم[1].

ترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بنفس ما قاله البخاري!

وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي خبره، وهو موقوف على سويد بن غفلة قال: (الحائك ملعون). وقال: لا يعرف إلا به.وقال ابن عدي: (وهذا الذي ذكره إنما هو حديث مقطوع). وذكره ابن حبان في الثقات[2].

٤-عبدالرحمن بن سنة عن النبي ﷺ، وحديثه ليس بالقائم[3].

عبدالرحمن ذكره في الصحابة: ابن حبان وأبو نعيم والطبراني وغيرهم، وأخرجوا حديثه من طريق إسماعيل بن عياش: ثنا إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن يوسف بن سليم، عن جدته ميمونة عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء)[4].

قال ابن السكن: مخرج حديثه عن إسحاق وهو لا يعتمد عليه[5]. وإسحاق هذا ضعفه الأئمة جدا، قال البخاري: تركوه، نهى أحمد عن حديثه، وقال أحمد: لا تحل عند الرواية عنه[6].

وترجمه ابن عدي نقلا عن البخاري وقال: (ولا أعرف لعبدالرحمن بن سنة غير هذا الحديث، ولا يعرف إلا من هذه الرواية التي ذكرتما)[7].

أقول: لا يمكن إثبات صحبة بمثل هذا الإسناد ، وكأن هذا ما يشير إليه البخاري بقوله: وحديثه ليس بالقائم.

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٤/٤.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧٦/٤، والعقيلي، الضعفاء، ١٨٧/٢، وابن عدي، الكامل، ١٣٥٣/٤، وابن حبان، الثقات، ٤٢٩/٦.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٢/٥.

[4] -ابن حبان، الثقات، ٢٥٨/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٤٦٧١)، والطبراني، كما في مجمع الزوائد، ٢٧٨/٧، وعبدالله بن احمد، زوائده على مسند أبيه، (١٦٦٩٠).

[5] -ابن حجر، الإصابة، ٣٩٤/٢.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩٦/١ ، وابن حجر، التهذيب، ٢١١/١.

[7] -ابن عدي، الكامل، ١٦١٥/٤.

٥-عمارة بن أوس، له صحبة، حديثه (ليس) بقائم الإسناد[١].

عمارة ذكره في الصحابة: أبو حاتم وابن حبان وأبو نعيم وغيرهم. قال ابن حبان: (له صحبة، غير أني لست بالمعتمد على إسناد خبره). وأخرج أبو نعيم من طريق قيس بن الربيع، عن زياد بن علاقة: سمعت عمارة بن أوس وكان قد صلى القبلتين جميعا...[٢]

قال ابن حجر: (تفرد به قيس وهو ضعيف، وأخرجه الطبراني من رواية عبدالملك بن حسين عن زياد بن علاقة عن عمارة بن رؤبة)[٣].

١٣-حديثه ليس من وجه صحيح[٤]:

وجدته في موطنين: الأول لفظ جرح[٥]، والثاني في ترجمة صحابي لضعف طريقه:

سخبرة الأزدي، له صحبة، روى عنه ابنه عبدالله، حديثه ليس من وجه صحيح[٦].

أقول: سخبرة هذا له حديثان:

الأول: "من طلب العلم كان كفارة لما مضى". أخرجه الترمذي[٧].

والثاني: "من ابتلي فصبر وأعطي فشكر، وظلم فاستغفر وظلم فغفر..". أخرجه الطبراني[٨]، وكلاهما فيه أبو داود الأعمى، نفيع.

قال الترمذي بعد إخراجه للحديث الأول: (هذا حديث ضعيف الإسناد، وأبو داود يضعف ولا نعرف لعبدالله بن سخبرة كبير شيء ولا لأبيه).

أقول: وأبو داود هذا أشد ضعفا فقد كذبه قتادة، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: لا تجوز الرواية عنه[٩].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٩٤/٦.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٦٢/٦، وابن حبان، الثقات، ٢٩٤/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ٢٠٧٨/٤.

[٣] -ابن حجر، الإصابة، ٥٠٦/٢.

[٤] - لم أجد هذا المصطلح في استعمال أهل العلم.

[٥] -قاله في ترجمة حصين والد داود، البخاري، التاريخ الكبير، ٧/٣.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٠/٤، وذكره أيضا في الضعفاء الصغير، ص٤٤.

[٧] -الترمذي، السنن، (٢٦٥٣).

[٨] -الطبراني، المعجم الكبير، ١٦٦/٣.

[٩] -الذهبي، الميزان، ٢٧٢/٤، وانظر: ابن حجر، الإصابة، ١٦/١.

١٤-وهو مختلف في إسناده:

أخرج البخاري في ترجمة محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب بن سنان، من رواية ابنه يوسف عنه، وعن عمه عبدالحميد بن زياد بن صيفي، عن صهيب الخير عن النبي ﷺ: "من أصدق امرأة، ومن ادان دينا وهو مجمع على أن لا يوفيه فهو سارق". ثم أخرجه من طريق آخر عن يوسف بن محمد عن عبدالحميد بن زياد بن صهيب عن أبيه عن جده صهيب عن النبي ﷺ .

ثم أخرجه من طريق آخر عن عبدالحميد بن زياد بن صيفي، عن شعيب بن عمرو حدثه أنه سمع صهيب الخير عن النبي ﷺ هذا. وهو مختلف في إسناده[١].

أقول: محمد ترجمه ابن أبي حاتم وقال عن أبيه: لا أعلم روى عن محمد بن يزيد هذا إلا ابنه يوسف. ولا أعلم روى محمد بن يزيد عن أحد.

وترجمه ابن عدي والعقيلي نقلا عن البخاري[٢].

وترجم البخاري يوسف بن محمد وذكر نحو الاختلاف الذي ذكره هنا، وقال: فيه نظر[٣].

ونقل العقيلي عن البخاري في ترجمة عبدالحميد بن زياد بن صيفي عن أبيه عن جده قال: ولا يعرف سماع بعضهم من بعض[٤].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٨/١-٢٥٩، وانظر: أحمد، المسند، ٢٦٠/٣١-٢٦١.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٦/٨، والعقيلي، الضعفاء، ١٤٦/٤، وابن عدي، الكامل، ٢٢٧٠/٦.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٧٩/٨.

[٤] -العقيلي، الضعفاء، ٤٧/٣.

*ملاحظتان:

الأولى: قول البخاري: (مختلف في إسناده) يغلب على ظني أنها إشارة إلى علة الاختلاف في الإسناد، وليست هي عبارة قدح، يدل على ذلك أولا الاختلاف الذي رأيت، وثانيا: قول أبي حاتم في الراوي يشعر بأنه من المجاهيل، وثالثا: قول البخاري في ترجمة يوسف: فيه نظر، فغاير في العبارة، والنظر هو الاختلاف في الإسناد، والله أعلم.

الثانية: من الألفاظ التي وجدتها في التاريخ قريبة من هذا المصطلح: فيه اضطراب، وفي حديثه اضطراب وهي ألفاظ جرح عنده، وردت في ثلاثة مواطن، التاريخ الكبير، ٢٤٥/١ و٣٢٦/٧ و٤٢٩.

١٥-لم يصح إسناده[1]

استعمل البخاري هذا اللفظ النقدي ست مرات، أربعة منها في تراجم الصحابة ليبين ضعف الطريق إليهم،وإبطال صحبة أحدهم، ومرة ليبين عدم السماع، وأخرى لجهالة الراوي، وهذا البيان:

١-إبراهيم بن زياد عن أبي عامر عن ابن عباس، لم يصح إسناده[2].

قال أبو حاتم: مجهول. وترجمه العقيلي نقلا عن البخاري، وأخرج له حديثا عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة وقال: (هذا شيخ يحدث عن الزهري وعن هشام بن عروة فيجعل حديث الزهري عن هشام بن عروة وحديث هشام بن عروة عن الزهري، ويأتي أيضا مع هذا عنهما بما لا يحفظ).وقال الذهبي: مجهول، وقال ابن حجر: لا يعرف من ذا[3].

٢-زهير بن عثمان الثقفي عن النبي ﷺ : "الوليمة حق، واليوم الثاني معروف"، أخرجه من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن عبدالله بن عثمان عنه. وقال: و لم يصح إسناده، ولا يعرف له صحبة[4].

أقول: زهير أثبت صحبته: ابن حبان وابن أبي خيثمة وأبو حاتم والترمذي والأزدي وأبو نعيم والبغوي والطبراني والعسكري وابن قانع والفلاس وابن السكن وابن منده[5].

وتبع ابن عدي البخاري فذكره في كامله لكن سماه: زهير بن محمد الثقفي، وقال: (والذي قاله البخاري كما قال: لا تصح صحبته، وقد أخرجه مصنفو المسند في مسند الوحدان ولا يعرف له غير هذا الحديث)[6].

---

[1] - لم أجده في عبارات أهل العلم.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٨٧/١.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٠٠/٢، والعقيلي، الضعفاء، ٥٣/١، والذهبي، الميزان، ٣٢/١، وابن حجر، اللسان، ٦١/١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٢٥/٣.

[5] -ابن حبان، الثقات، ١٤٣/٣، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٥٨٦/٣، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٢٢٥/٣، وابن حجر، الإصابة، ٥٣٦/١، ومغلطاي، الإنابة، ٢٢٨/١.

[6] -ابن عدي، الكامل، ١٠٧٨/٣.

وقال الباوردي: (روي عنه حديث لم يثبت: "الوليمة أول يوم حق"، اختلف أصحاب الحسن عنه في رواية هذا الحديث، وليس يعرف في الصحابة)[1].

أقول: وأنا مع إمام الصنعة، في عدم صحة الإسناد وعدم صحبة زهير هذا.

والإسناد مداره على عبدالله بن عثمان، لم يرو عنه إلا الحسن البصري فقط ولم يعرف بجرح ولا تعديل، فهو من المجاهيل. وترجمه البخاري وقال: روى عنه الحسن منقطع[2].

ويريد البخاري بالانقطاع عدم سماع زهير من النبي ﷺ ، والله أعلم.

أما الحافظ ابن حجر فقال: إسناده لا بأس به![3].

٣-عبدالله بن معتم، له صحبة، لم يصح إسناده[4].

عبدالله بن معتم وقيل: ابن مغنم، وسماه بعضهم: عبدالله بن المعتمر، ذكره في الصحابة: ابن السكن والحسن بن سفيان والطبراني وأبو نعيم وأبو حاتم وأبو أحمد العسكري وابن عبدالبر وغيرهم. وأخرجوا حديثه من طريق حلام بن صالح، عن سليمان بن شهاب العبسي، عنه، عن النبي ﷺ: "الدجال ليس به خفاء وإنما يأتي من قبل المشرق"[5].

وعبدالله بن معتم ترجمه ابن عدي تبعا للبخاري وقال: ولم يحضرني من حديث عبدالله بن المعتم الذي ذكره البخاري شيء[6].

وعلة الحديث: سليمان بن شهاب، ترجمه البخاري، وقال: سمع عبدالله بن معتمر، روى عنه حلام، ولم يصح، وترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه بما هو عند البخاري، وقال: (هم مجهولون لا يعرف من بينهم إلا حلام بن صالح)، وقال الذهبي: (لا يدرى من هو)[7].

---

[1] -مغلطاي، الإنابة، ٢٢٨/١.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤٦/٥، وابن حجر، التهذيب، ٢٧٧/٥.

[3] -ابن حجر، الإصابة، ٥٣٦/١.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٧/٥.

[5] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، (٤٥٤٢)، وابن حجر، الإصابة، ٣٦٤/٢-٣٦٥، وابن ناصر الدين، توضيح المشتبه، ٢٠٦/٨-٢٠٧. *تنبيه: ذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري أخرج حديثه في التاريخ، ولكن البخاري لم يخرجه.

[6] -ابن عدي، الكامل، ١٥٣٦/٤.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩/٤-٢٠، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٣/٢، والذهبي، الميزان، ٢١٢/٣.

٤-أخرج في ترجمة علي بن ماجدة من طريق محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن رجل من بني سهم، عنه، سمع عمر بن الخطاب سمع النبي ﷺ قال: وهبت لخالتي غلاما.. ثم رواه من طريق حماد بن سلمة عن ابن إسحاق عن العلاء عن أبي ماجدة عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ [1]، لم يصح إسناده[2].

أقول: ذكر المزي في تحفة الأشراف إسنادي البخاري من التاريخ ثم نقل أنه قال: وهو حديث مرسل، لم يصح إسناده[3].

والإرسال هو عدم سماع ابن ماجدة من عمر، والتصريح بالسماع هنا خطأ، قال أبو حاتم: علي بن ماجدة عن عمر مرسل[4].

وقال الذهبي: علي بن ماجدة ذكره البخاري في الضعفاء[5].

أقول: إن كان يقصد كتابه في الضعفاء فلا. وذكره ابن حبان في الثقات[6].

٥-عمارة بن زعكرة، له صحبة، لم يصح إسناده، روى عفير بن معدان[7].

عمارة ذكره في الصحابة جماعة منهم: ابن عبدالبر والبغوي والطبراني وابن قانع وأبو نعيم وابن مندة.

وحديثه مروي من طريق عفير بن معدان، عن أبي دوس اليحصبي، عن ابن عائذ عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: قال الله ﷻ : "إن عبدي كل عبدي الذي يذكرني وهو ملاق قرنه"[8].

[1] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٠٢) و(١٠٣)، وأبو داود، السنن، (٣٤٣٠)-(٣٤٣٢).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٨/٦.

[3] -المزي، تحفة الأشراف، ٩٣/٨.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٠٤/٦.

[5] -الذهبي، الميزان، ١٥١/٣.

[6] - ابن حبان، الثقات، ١٦٦/٥.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٩٤/٦، هكذا العبارة في التاريخ روى عفير وأظن فيها نقصا لأن عفيرا لا يروي عن عمارة، وفي الإصابة نقلا عن التاريخ: وفيه عفير بن معدان.

[8] -الترمذي، السنن، (٣٥٨٩) في الدعوات، وابن قانع، معجم الصحابة، ٢٤٦/٢، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٥٢٣٨)، ومغلطاي، الإنابة، ٦٠/٢، وابن حجر، الإصابة، ٥٠٨/٢.

قال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ليس إسناده بـالقوي، ولا نعرف لعمارة بن زعكرة عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث الواحد). وقال ابن السكن: (و لم يرو عنه إلا حديث واحد وفيه نظر). وعلل ابن حجر ذلك في الإصابة بضعف عفير بن معدان، وعفير قال أبو داود: (شيخ صالح ضعيف الحديث)، وقال ابن معين: (ليس بشيء)، وقال مرة: (ليس بثقة)، وقال أحمد: (منكر الحديث ضعيف)، وترجمه ابن عدي ذاكرا حديثه هذا من مناكيره، ثم قال: (وعامة رواياته غير محفوظة)، وقال ابن حبان:(كان ممن يروي المناكير عن أقوام مشاهير فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره)[1].

ولحال عفير هذا شكك ابن حبان في صحبة عمارة بن زعكرة، فقال: يقال: إن له صحبة، وفي القلب منه شيء[2].

٦-عبدالله بن أبي مطرف، له صحبة، و لم يصح إسناده[3].

ذكره في الصحابة: ابن عبدالبر وأبو نعيم وابن منده وابن قانع والبغوي، وحديثه مخرج من طريق رفدة بن قضاعة: ثنا صالح بن راشد القرشي قال: أتي الحجاج برجل قد اغتصب أخته نفسها، فقال: احبسوه، واسألوا من ها هنا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألوا عبدالله بن أبي مطرف، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من تخطى الحرمتين فخطوا رأسه بالسيف". قال: فكتب إلى عبدالله بن عباس، فكتب لهم بذلك[4].

وترجمه ابن عدي في الكامل تبعا للبخاري وأخرج حديثه هذا، وقال: (وهذا الحديث الذي أشار إليه البخاري أنه لا يصح)[5]. قال ابن السكن: في إسناده نظر، وقال ابن منده: غريب. قال أبو حاتم: (هذا غلط، غلط فيه رفدة بن قضاعة إنما هو عبدالله بن مطرف بن عبدالله بن الشخير لجده صحبة)[6].

---

[1] -ابن عدي، الكامل، ٢٠١٥/٥-٢٠١٧، وابن حبان، المجروحين، ١٩٨/٢، والذهبي، الميزان، ٨٣/٣.

[2] -ابن حبان، الثقات، ٢٩٥/٣.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤/٥.

[4] -ابن قانع، معجم الصحابة، ١٠٨/٢، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٤٥٣٩)، ومغلطاي، الإنابة، ٣٨٠/١، وابن حجر، الإصابة، ٣٦٢/٢-٣٦٣.

[5] -ابن عدي، الكامل، ١٥٣٦/٤، وفي ترجمة رفدة ١٠٣٦/٣.

[6] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٥٢/٥، وابن حجر، الإصابة، ٣٦٣/٢.

وقال أبو أحمد العسكري: (ليس يعرف عبدالله بن أبي مطرف، وإنما هو عبدالله بن مطرف ابن الشخير، وهو مرسل، وقد رأيت جماعة أخرجوه في العبادلة وهو وهم)[1].

قال ابن قانع: (وقد وجدت علة هذا الحديث)، ثم أخرج من طريق يزيد بن هارون: ثنا حميد عن بكر بن عبدالله قال: أتي الحجاج بن يوسف برجل أعمى وقد وقع على ابنته وعنده عبدالله بن مطرف بن الشخير وأبو بردة[2].

أقول: وهذا إسناد غاية في الصحة، رواته ثقات من رجال الستة، وبكر هذا قال أبو زرعة: ثقة مأمون، وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا مأمونا حجة وكان فقيها[3].

وله إسناد آخر في إعتلال القلوب للخرائطي[4].

قال ابن حجر: (ويضعف رواية رفدة بن قضاعة أن ابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الأمر بمدة طويلة فإنه ولي أمرة الحجاز بعد قتل عبدالله بن الزبير سنة ٧٣هـ، وكان موت عبدالله بن عباس سنة ٦٨هـ)[5].

ورفدة ترجمه البخاري نفسه في التاريخ الكبير وفي الضعفاء الصغير، وقال: في حديثه المناكير، وقال في الأوسط: لا يتابع في حديثه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: متروك. قال الذهبي: له حديث باطل في قتل من زنا بأخته[6].

أما ابن عبدالبر فلم يقنع بهذا فقال: (ويقولون: إن رفدة غلط فيه، ولم يصح عندي قول من قال ذلك.!)

ولا أدري لماذا لم يصح وقد عرف حال رفدة ونكارة روايته!!

---

[1] -مغلطاي، الإنابة، ٣٨١/١.

[2] -ابن قانع، معجم الصحابة، ١٠٨/٢.

[3] -ابن حجر، التهذيب، ٤٢٥/١.

[4] -ابن حجر، الإصابة، ٣٦٣/٢.

[5] -ابن حجر، الإصابة، ٣٦٣/٢.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٣/٣، والأوسط، ١٨٥/٢، والضعفاء الصغير، ص٤٣٦، والذهبي، الميزان، ٥٣/٢.

١٦-لم يثبت حديثه[1]

وجدته في التاريخ مرة واحدة في ترجمة صحابي:

سعيد بن حريث أخو عمرو بن حريث، له صحبة، لم يثبت حديثه، رواه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبدالملك، عن عمرو بن حريث، عن أخيه[2].

أقول: سبب ذلك أن في إسناده إسماعيل بن إبراهيم، ترجمه البخاري نفسه في التاريخ الكبير وفي الضعفاء وقال: في حديثه نظر، وقال في الأوسط: عنده عجائب هذا لا أروي عنه.

وضعفه ابن معين والنسائي وأبو داود وابن الجارود والساجي والعقيلي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، وقال ابن عدي بعد أن أخرج حديثه هذا، وحديثاً آخر: في حديثه بعض النكرة[3].

١٧-لا يصح حديثه[4]

استعمل البخاري هذا اللفظ في الجرح والتعديل ، ولفظ نقدي في التعليل،وهذا البيان [5]:

---

[1] -وجدت هذا المصطلح، كلفظ من ألفاظ الجرح في كلام أبي حاتم قال في ترجمة إبراهيم بن محمد التيمي: منكر الحديث لم يثبت حديثه، وقال في ترجمة ربيع بن مالك: روى حديثاً واحداً لم يثبت حديثه وليس بالمعروف ، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٢٥/٢ و٤٦٨/٣.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٥٤/٣، والحديث أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (١٥٨٤٢)، وابن ماجه، السنن، (٢٤٩٠)، وأبو يعلى، المسند، (١٤٥٨)، والطحاوي، مشكل الآثار، (٣٩٤٩)، والطبراني، المعجم الكبير، (٥٥٢٦)، ولفظ حديثه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من باع عقاراً كان قمناً أن لا يبارك له إلا أن يجعله في مثله أو غيره".

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٢/١، والأوسط، ١١٢/٢، والضعفاء، الصغير، ص٤٠٩، وابن حجر، التهذيب، ٢٤٤/١، وابن عدي، الكامل، ٢٨٥/١.

[4] -هذا اللفظ في استعمال أهل الجرح والتعديل وجدته عند أبي حاتم، انظر: الجرح والتعديل لابنه، ٣٩٠/٥ و٢٩١/٦ و١٦٤/٧.

[5] -من أمثلته كلفظ جرح: قال البخاري: عبدالله بن عطية بن سعد، عن أخيه الحسن بن عطية، ولم يصح حديثهم، قال ابن عدي: وهذه الأسامي التي يذكرها البخاري ليس قصده منه أنه يضعف هذه الأسامي التي يذكرها، وإنما قصده أن يذكر كل من اسمه عبدالله ممن روى المسند أو غير المسند أو روى عن التابعين أو عن الصحابة، أو روى الحرف أو الحرفين فيعز وجود روايات هولاء. البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٤/٥،ابن عدي، الكامل، ١٥٤٧/٤.
أقول: أما في عبدالله بن عطية، فيصح قول ابن عدي، حيث ترجمه ابن أبي حاتم وسكت عنه، الجرح والتعديل ١٣٢/٥. أما في الحسن بن عطية فلا يصح، فقد ترجمه البخاري نفسه وقال: ليس بذاك.التاريخ الكبير ٣٠١/٢.

أولاً: في تراجم الصحابة، إما لضعف في إسناد حديثهم أو لأن في صحبة بعضهم نظـراً، ومثاله:

١-سلامة بن قيس الحضرمي، سمع النبي ﷺ روى عنه عمرو بن ربيعة، لا يصح حديثه[١].

سلامة وقيل: سلمة بن قيصر، هكذا وجدته في كتب الصحابة، ذكره في الصحابة: ابـن حبان وابن قانع وأبو نعيم وابن منده والطبراني وابن يونس، وحديثه مروي من طريق ابن لهيعـة عن زبان بن فائد، عن لهيعة بن عقبة، عن عمرو بن ربيعة، عنه، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "مـن صام يوماً ابتغاء وجه الله"[٢].

قال أبو حاتم:(ليس حديثه من وجه يصح فيه ذكر صحبته)، وقال أبو زرعة: (سلامة بن قيصر ليست له صحبة)[٣].

وقال ابن عبدالبر:(لا يوجد له سماع ولا إدراك النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد). وترجمه ابـن عدي باسم سلام بن قيس، ونقل قول البخاري فيه، ثم قال: (وهذا الذي قاله البخاري ربما يشـير إلى حديث واحد فلا سلام بن قيس يعرف ولا عمرو بن ربيعة، ومقصد البخاري أن لا يسـقط عليه اسم أحد الرواة)[٤].

أقول: عمرو بن ربيعة هذا لم أجده. ولَهيعة بن عقبة، سكت عنه البخاري وذكره ابـن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: لا يعرف.[٥]

وزَبّان بن فائد ضعفه ابن معين، وقال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال أبو حاتم: صالح[٦].

٢-عبدالله بن ثابت، عن النبي ﷺ ، قاله جابر عن الشعبي، و لم يصح. وقال مجـالد عـن الشعبي عن جابر أن عمر ﷺ جاء بكتاب إلى النبي ﷺ [٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٤/٤.

[٢] -ابن حبان، الثقات، ١٦٨/٣، وابن قانع، معجم الصحابة، ٢٨٠/١، وأبو نعيم، معرفـة الصحابـة، ١٣٥٧/٣، والطبراني، المعجم الكبير، ٦٤/٧، ومغلطاي، الإنابة، ٢٦٣/١.

[٣] -ابن أبي حاتم، المراسيل، ص٦١.

[٤] -ابن عدي، الكامل، ١١٥٦/٣.

[٥] -ابن حبان، الثقات، ٣٦٢/٧، والبخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٢/٧، وابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٤٨٤/٣.

[٦] -الذهبي، الميزان، ٦٥/٢.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩/٥.

أقول: عبدالله بن ثابت الأنصاري ذكره في الصحابة: ابن حبان والترمذي وقال: لم يذكر سماعاً من النبي ﷺ [1].

وأخرج حديثه عبدالرزاق ومن طريقه أحمد، وأبو نعيم من طريق سفيان الثوري، عن جابر، عن الشعبي، عن عبدالله بن ثابت قال: جاء عمر إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني مررت بأخٍ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك؟ قال: فتغير وجه رسول الله ﷺ. قال عبدالله: فقلت له: ألا ترى ما بوجه رسول الله ﷺ ؟..[2]

وسبب قول البخاري: لا يصح، أولاً: ضعف جابر الجعفي[3]، وهو مشهور بهذا، وثانياً: لأنه مضطرب، فرواه جابر عن الشعبي كما رأيت، ورواه مجالد عن الشعبي فجعله عن جابر[4] كما أشار إلى ذلك البخاري، وكأنه الراجح عنده.

ورواه مجالد وحريث بن أبي مطر وزكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن ثابت بن يزيد، كما أشار إلى ذلك أبو نعيم[5].

ولذلك قال ابن عبدالبر: حديثه مضطرب فيه[6].

وقال ابن عدي بعد أن ترجمه عن البخاري: (وهذا الذي قاله البخاري لم أقف على حديثه)[7].

٣-عمرو بن عبيدالله الحضرمي، رأى النبي ﷺ ، لا يصح حديثه[8].

[1] -ابن حبان، الثقات، ٢٤٢/٣، والترمذي، تسمية أصحاب النبي ﷺ ، ص٦٣.

[2] -عبدالرزاق، المصنف، (١٠١٦٤) و(١٩٢١٣)، وأحمد، المسند، (١٥٨٦٤) و(١٨٣٣٥)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٤٠٣٠).

[3] -انظر: الذهبي، الميزان، ٣٧٩/١.

[4] -أخرجه أحمد، المسند، (١٥١٥٦).

*تنبيه: زاد الحافظ في الإصابة، ٢٧٦/٢، في عبارة البخاري عن هذا الإسناد: لا يصح، وأخشى أن يكون سبق نظر منه، حيث قال البخاري: لا يصح بعد الإسناد الأول.

[5] -أبو نعيم، معرفة الصحابة، ١٦٠١/٣.

[6] -ابن عبدالبر، الاستيعاب، ٢٦٢/٢.

[7] -ابن عدي، الكامل، ١٥٣٧/٤.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٢/٦.

أقول: أخرج حديثه أحمد في المسند ومن طريقه أبو نعيم من طريق الجعيد بن عبدالرحمن، عن الحسن بن عبيدالله بن العباس، أن عمرو بن عبيدالله الحضرمي صاحب رسول الله ﷺ حدثه قال: (رأيت رسول الله ﷺ أكل كتفاً ثم قام فمضمض وصلى و لم يتوضأ)[1].

وقال أبو نعيم: قيل: إنه رأى النبي ﷺ ولا يصح حديثه. وترجمه ابن أبي حاتم عن أبيه، وذكر حديثه هذا، وقال: (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[2].

قال ابن عدي في الكامل: (وهذا هو حديث واحد، وإنما شك البخاري أنه لا يصح له أي ليس لعمرو بن عبيدالله صحبة)[3].

وقال الذهبي في الميزان: الحسن بن عبدالله عن صحابي وعنه الجعيد مجهولان[4].

ثانياً: وقد يريد نفي السماع، ومثاله:

١-عبدالله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث، لم يصح حديثه[5].

حديثه هذا الذي أشار إليه البخاري يرويه عن ربيعة عن الفضل عن النبي ﷺ : الصلاة مثنى مثنى وتشهد في كل ركعتين...

أخرجه البخاري نفسه من قبل في ترجمة ربيعة، وقال: (ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض)[6]. فكأن هذا معنى قوله: لا يصح حديثه.

وعبدالله بن نافع قال ابن المديني: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، وترجمه ابن عدي والعقيلي نقلاً عن البخاري[7].

---

[1] -أحمد، المسند، (١٩٠٥٢)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة، (٥٠٧٣).

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٤٢/٦، والبخاري، الضعفاء الصغير، ص٤٦٤.

[3] -ابن عدي، الكامل، ١٧٩١/٥.

[4] -الذهبي، الميزان، ٥٠٢/١.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٣/٥.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٨٤/٣.

[7] -ابن حجر، التهذيب، ٤٦/٦، والعقيلي، الضعفاء، ٣١٠/٢، وابن عدي، الكامل، ١٥٤١/٤.

٢-عبدالرحمن بن قارب بن الأسود عن النبي ﷺ في ثقيف، لم يصح، قاله ابن أبي أويس، عن أبيه، عن ابن إسحاق عن عبدالله بن مكرم، لم يصح[١].

أحسن ما أفسر به كلام البخاري ما ذكره ابن أبي حاتم في المراسيل قال: عبدالرحمن بن قارب بن الأسود روى عن النبي ﷺ في ثقيف، مرسل، روى ابن أبي أويس ... سمعت أبي يقوله، ويقول: ليس هذا إسناد يعتمد عليه[٢].

وقال ابن عدي: (وهذا الذي قاله البخاري من قوله: لم يصح، إن عبدالرحمن لم يسمع من أبيه -كذا، وأظن الصواب عن النبي ﷺ كما هو واضح-، وإنما هو حديث واحد)[٣].

وذكره ابن حجر في القسم الرابع وقال: تابعي أرسل حديثاً فذكره بعضهم في الصحابة[٤].

٣-عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن النبي ﷺ ، قاله ابن أبي حبيبة عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت عن أبيه.. ولم يصح حديثه[٥].

أقول: عبدالرحمن هذا قال فيه أبو حاتم: (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فقال: يكتب حديثه، ليس بحديثه بأس، ثم يحول من هناك). وذكره ابن حبان في ثقات التابعين[٦].وذكره بعضهم في الصحابة[٧]. قال ابن عدي: (وهذا الذي ذكره البخاري، إنما هو حديث واحد، وقوله: لم يصح أنه لا يصح له سماع من النبي ﷺ)[٨].

أقول: وقد يكون معنى قول البخاري للاختلاف في إسناده، وابن أبي حبيبة ضعيف، نبه على ذلك ابن حجر[٩].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤١/٥.

[٢] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٧٦/٥.

[٣] -ابن عدي، الكامل، ١٦١٥/٤.

[٤] -ابن حجر، الإصابة، ١٥٤/٣.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٦/٥.

[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢١٩/٥، وابن حبان، الثقات، ٩٥/٥.

[٧] -مغلطاي، الإنابة، ٧/٢.

[٨] -ابن عدي، الكامل، ١٦١٩/٤.

[٩] -ابن حجر، التهذيب، ٦/٢ و١٣٧/٦.

ثم رأيت ابن القطان الفاسي يقول: وقد يكون معنى قول البخاري: لم يصح حديثه أي لضعف الطريق إليه، إذ هو من رواية ابنه، وهو مجهول الحال[1].

٤-أخرج من طريق همام، عن قتادة، عن قدامة بن وبرة، عن سمرة عن النبي ﷺ قال: "من ترك جمعة من غير عذر فليتصدق بدينار فإن لم يجد فنصف دينار" وقال: لا يصح حديث قدامة في الجمعة[2].

قال ابن خزيمة: (لم أقف على سماع قتادة من قدامة بن وبرة، ولست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح)[3].

وفي تهذيب ابن حجر: قال مسلم: قيل لأحمد: يصح حديث سمرة: "من ترك الجمعة"؟، فقال: قدامة يرويه لا نعرفه، وقال البخاري: لم يصح سماعه من سمرة[4].

ثالثا: أكثر البخاري من ذكر هذا اللفظ في تراجم المجاهيل، وأغلبهم ليس لهم إلا حديث واحد، أذكر بعضهم وأشير إلى الباقين:

١-عبدالله الهمداني عن أبي موسى الهمداني قاله جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج.وقال: لا يصح حديثه[5].

أقول: عبدالله الهمداني هو أبو موسى كما في كتب التراجم ومصادر التخريج، والبخاري نفسه أخرج حديثه في التاريخ الأوسط فقال مرة: عن أبي موسى، ومرة أخرى: عن عبدالله[6]. وهذا هو الصواب.

وحديثه أخرجه أيضا: أحمد، ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار، والعقيلي والطبراني في الكبير، والبيهقي في السنن وفي الدلائل من طريق جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن

---

[1] -ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ٣/٣٧٧.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/١٧٧، والحديث أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (٢٠٠٨٧)، وأبو داود، السنن، (١٠٥٣)، والنسائي، المجتبى، ٣/٨٩، وفي الكبرى، (١٦٦١)، وابن خزيمة، الصحيح، (١٨٦١)، وابن حبان، الصحيح، (٢٧٨٩)، والعقيلي، الضعفاء، ٣/٨٩، والحاكم، المستدرك، ١/٣٨٠، والطبراني، المعجم الكبير، (٦٩٧٩).

[3] -ابن خزيمة، الصحيح، ٣/١٧٧.

[4] -ابن حجر، التهذيب، ٨/٣٢٨.ولم أجده في كتب البخاري، وإنما في التاريخ الكبير ٧/١٧٨ قدامة عن سمرة، والبخاري إذا عدل عن"سمع" إلى "عن" دل على عدم السماع عنده كما قدمت مرارا.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٥/٢٢٤.

[6] -البخاري، التاريخ الأوسط، ٢/١٩٢.

عبدالله الهمداني أبي موسى، عن الوليد بن عقبة قال: "لما فتح رسول الله ﷺ مكة جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم، فيمسح على رؤوسهم، ويدعو لهم، فجيء بي إليه وإني مطيب بالخلوق، فلم يمسح على رأسي، و لم يمنعه من ذلك إلا أن أمي خلقتني بالخلوق، فلم يمسني من أجل الخلوق"[1].

فقول البخاري: لا يصح، فسره في التاريخ الأوسط بقوله: وليس يعرف أبو موسى ولا عبدالله وقد خولف.

قال ابن عبدالبر: (أبو موسى هذا مجهول والخبر منكر، ولا يصح ولا يمكن أن يكون من بعثه النبي ﷺ مصدقا صبيا في زمن الفتح)[2].

٢-عمران بن قيس، سمع ابن عمر رضي الله عنهما قوله، روى عنه حريث بن أبي مطر، و لم يصح[3].

عمران قال فيه أبو حاتم: مجهول، وذكره العقيلي وابن عدي تبعا للبخاري، قال ابن عدي: (وهذه الأسامي من الأربعة من اسمه عمران إنما يشير البخاري إلى حديث رواه هؤلاء وبغيته أن يكثر ذكر هذه الأسامي التي روي عنهم الحديث)[4].

٣-أخنس، سمع ابن مسعود، روى عنه ابنه بكير، و لم يصح حديثه، رواه أبو جناب[5].

أخنس ترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي حديثه وهو أثر عن ابن مسعود، وقال ابن عدي: (وأخنس هذا غير معروف ويعرف بحرف يحكيه عن ابن مسعود، ولا أعرف ما ذكره البخاري من ذكر أخنس عن ابن مسعود، ولعله شيء مقطوع غير مسند)[6].

وترجمه ابن أبي حاتم وقال:(سمعت أبي ينكر على من أخرج اسمه في كتاب الضعفاء، ويقول: لا أعلم روي عن الأخنس إلا ما روى أبو جناب، لين الحديث، فما ذنب الأخنس والد

---

[1] -أحمد، المسند، (١٦٣٧٩)، والطحاوي، مشكل الآثار، (٥٢٣٩)، والعقيلي، الضعفاء، ٣١٩/٢، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٢/(٤٠٦)، والبيهقي، السنن، ٥٥/٩، ودلائل النبوة، ٣٩٧/٦-٣٩٨.

[2] -ابن حجر، التهذيب، ٨١/٦.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤١٦/٦.

[4] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٠٢/٦، والعقيلي، الضعفاء، ٣٠٣/٣، وابن عدي، الكامل، ١٧٤٧/٥، والذهبي، الميزان، ٢٤١/٣.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٥/٢، والضعفاء الصغير، ص٤١٢.

[6] -العقيلي، الضعفاء، ١٢١/١-١٢٢، وابن عدي، الكامل، ٤٠٩/١-٤١٠.

بكير؟ وبكير ثقة عند أهل الحديث، وليس في حديث واحد رواه ثقة[1] عن أبيه ما يلزم أباه الوهن بلا حجة)[2].

قال الشيخ المعلمي محقق الجرح والتعديل: (الذي ذكره في الضعفاء البخاري، وفي هذا تنبيه على أن الحمل على غيره، وكذلك ذكر البخاري في الضعفاء: هند بن أبي هالة، وهو صحابي، وقال: يتكلمون في إسناده، فهذا اصطلاح البخاري يذكر في الضعفاء من ليس له إلا حديث واحد لا يصح، على معنى أن الرواية عنه ضعيفة، ولا مشاحة في الاصطلاح. وأبو جناب الكلبي يحيى بن أبي حية ترجمه البخاري نفسه في التاريخ وفي الضعفاء، وقال: كان يحيى القطان يضعفه)[3].

وضعفه مشهور.

٤-عبدالواحد بن عبيد، روى عنه أبو معاوية، و لم يصح حديثه[4].

قال أبو حاتم: مجهول، وقال ابن عدي: ليس بذاك المعروف[5].

٥-عبدالملك بن مسلم، عن أبي جرو المازني سمع عليا والزبير، لم يصح حديثه[6].

سكت عنه ابن أبي حاتم، وترجمه العقيلي وابن عدي والذهبي نقلا عن البخاري[7].

وقال ابن عدي: (وعبدالملك هذا له الحديث الذي ذكره البخاري وليس هو بالمسند. قلت: بل هو مسند في مناشدة علي للزبير: أما سمعت النبي ﷺ يقول: إنك تقاتلني وأنت ظالم؟ قال: بلى ولكني نسيت)[8].

---

[1] -قال محقق الجرح والتعديل: والظاهر رواه غير ثقة عن ثقة.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٤٥/٢.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٧/٨، والضعفاء، ص٤٩٩.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٢/٦.

[5] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢/٦، وابن عدي، الكامل، ١٩٣٩/٥.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٣١/٥.

[7] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٦٨/٥، والعقيلي، الضعفاء، ٣٥/٣، وابن عدي، الكامل، ١٩٤٤/٥، والذهبي، الميزان، ٦٦٤/٢.

[8] -وانظر أيضا: بشير بن مسلم الكندي ١٠٤/٢، وحلاس بن عمرو ٢٥٢/٢، وعمر بن سعد، ١٥٨/٦.

١٨-لم يقم حديثه[١]

ذكره البخاري في موضعين في ترجمة راويين مجهولين:

١-عطاء، الشامي، لم يقم حديثه[٢].

سكت عنه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وذكره العقيلي وابن عدي والذهبي نقلا عن البخاري.[٤].قال ابن عدي: (وعطاء الشامي ليس بمعروف أيضا و لم ينسبه البخاري، ومراد البخاري كل من اسمه عطاء يذكره ولو روى حرفا).

٢-خالد بن محمد بن زهير، روى عنه صالح بن أبي الأخضر،و لم يقم حديثه[٥].

قال أبو حاتم: (هو مجهول لا يشتغل به)، وترجمه العقيلي وابن عدي نقلا عن البخاري، وأخرج العقيلي حديثه، وقال: (لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به)[٦].

١٩-يتكلم في حديثه[٧]

ذكره البخاري مرة واحدة في التاريخ:

هند بن أبي هالة كان وصافا للنبي ﷺ ، روى عن الحسن بن علي، يتكلم في حديثه.وقال في الضعفاء الصغير: ويتكلمون في إسناده[٨].

أقول: هند ربيب النبي ﷺ أمه خديجة بنت خويلد زوج النبي ﷺ ، قال ابن عبدالبر:(كان فصيحا بليغا وصف النبي ﷺ فأحسن وأتقن)[٩].

---

[١] - لم أجده في عبارات أهل العلم، ووجدت في ضعفاء العقيلي ٢٧٣/١: لا يقيم الحديث.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٦٩/٦.وحديثه هو:(كلوا الزيت وادهنوا به فإنه من شجرة مباركة).

[٣] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٣٩/٦،وابن حبان، الثقات، ٢٥٢/٧.

[٤] - والعقيلي، الضعفاء، ٤٠١/٣، وابن عدي، الكامل، ٢٠٠٤/٥، والذهبي، الميزان، ٧٧/٣.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٧١/٣.

[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٥٠/٣

[٧] - لم أجده في عبارات أهل العلم

[٨] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٤١/٨، والضعفاء الصغير، ص٤٩٧.

[٩] -ابن عبدالبر، الإستيعاب، ٥٦٨/٣.

وقال الزبير بن بكار والدارقطني: (قتل هند مع علي يوم الجمل)[1]. قال أبو حاتم: (روى عنه قوم مجهولون، فما ذنب هند بن أبي هالة، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، يحول من هناك)[2].

قال محقق الجرح والتعديل العلامة المعلمي -رحمه الله-: (ذاك اصطلاح البخاري إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد لم يصح عنه، ذكره في الضعفاء على معنى أن الحديث الذي يروى عنه لا يصح، وقد تابعه على هذا ابن عدي).

وهو في كامل ابن عدي نقلا عن البخاري كما قال المعلمي[3].

وبالنظر في هذه الاصطلاحات أجد ما يلي:

١-أن هناك ألفاظا نقدية قد أكثر البخاري منها على غيره من أهل العلم، وهناك ألفاظ لم أجدها إلا عنده، وهذه تضاف إلى مزايا هذا الكتاب وتفرداته.

٢-إن هذه الألفاظ نقدية للحديث، أكثر منها جرح لنفس الراوي الذي ذكر اللفظ في ترجمته.

٣-كان للرواة المجاهيل نصيب كبير من ألفاظ البخاري هذه، فقد أطلق جل هذه الألفاظ على مروياتهم.

٤-اشتركت بعض هذه الألفاظ في كثير من المعاني في استعمال البخاري، مثل منكر الحديث، وفيه نظر.

٥-هناك ألفاظ تكاد تتطابق في معانيها في استعمال البخاري، مثل: ليس بذاك، وإسناده مجهول، وإسناده لا يعرفه، وليس بمشهور، اشتركت جميعها بأن فيها رواة مجاهيل.

٦-الملاحظ أن هذه الاصطلاحات ليس لكل منها دلالة خاصة بحيث تميزه عن الآخر، فمثلا استعمل البخاري جميع هذه الألفاظ النقدية في تراجم الصحابة، لبيان ضعف الطريق إليهم أو رد صحبتهم.واستعملها جلها في حديث الرواة المجهولين....

---

[1] -ابن حجر، الإصابة، ٣/٥٧٨-٥٧٩.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٩/١١٦.

[3] -ابن عدي، الكامل، ٧/٢٥٩٤.

المبحث الثاني: اصطلاحات التعليل المجملة:[1]

١-لا أصل له[2]

وجدت هذا اللفظ في التاريخ مرتين، مرة بمعنى لا أصل له بهذا الإسناد، والأخرى لم أستطع فهم مراد البخاري لأني لم أعثر على إسناد الحديث الذي أورده بعد بحث:

١-إبراهيم بن يزيد بن قديد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوع: "إذا دخل بيته فلا يجلس حتى يركع ركعتين".هذا لا أصل له[3].

إبراهيم بن يزيد ترجمه العقيلي و ابن عدي، وأخرجا حديثه هذا وأوله: "إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين". قال العقيلي: في حديثه وهم وغلط. ثم أخرج له حديثين: حديثنا وآخر. ثم قال: (أما (الأول) فلا أصل له من حديث الأوزاعي، وحديث أبي قتادة عن النبي ﷺ في الركعتين عند دخول المسجد ثابت[4]). وقال ابن عدي:(وإبراهيم بن يزيد هذا لا يحضرني له حديث غير هذا -له آخر عند العقيلي-، وهذا بهذا الإسناد منكر)[5].

أقول: ومتنه منكر أيضا لأنه لا يعرف إلا بهذا الإستاد.

٢-وروى محمد بن جحادة عن رجل عن سليمان في العشر، لا أصل له[6].

---

[1] -سأذكر على هذه الاصطلاحات الأمثلة المهمة وأشير إلى الباقي اختصارا.

[2] -هذا المصطلح كثير الاستعمال في ألفاظ العلماء لنقد الأحاديث وتعليلها، وهو بمعنى لا أصل له بهذا الإسناد، أو لا أصل له من كلام الرسول ﷺ ، أي مكذوب موضوع، أو لا أصل له مرفوع، انظر على سبيل المثال لا الحصر: ابن حبان، الثقات، ٣٩٧/٨، والمجروحين، ٩٨/١ و١١٠ و١١٦ و١٣٩ و٢٢٣ و٢٣٧، وهو كثير جدا في كتابه هذا ، وابن أبي حاتم، العلل رقم (١٠٨) و(٣٦٢) و(٣٧٤) و(٤١٠) و(١٢٣٦)، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة، ٥٧٥/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٦/١.

[4] -حديث أبي قتادة رواه البخاري في الصحيح(٤٤٣وأطرافه هناك)، ومسلم، الصحيح،(٧١٤).

[5] -ابن عدي، الكامل، ٢٥٠/١-٢٥١، والعقيلي، الضعفاء، ٧٢/١.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٤.

٢-لم يثبت[١]

تكرر هذا اللفظ في التاريخ سبع مرات، وهذا البيان:

١-ذكر حديث الزهري أن رسول الله ﷺ قال: "ما أدري أعزير نبيا كان أم لا وتبع لعينا كان أم لا، والحدود كفارات لأهلها أم لا.." وقال: ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ لأن النبي ﷺ قال: الحدود كفارة[٢].تقدم هذا مفصلا في نقد المتن[٣].

٢-إبراهيم الأنصاري رأى مسلمة بن مخلد مسح على خفيه. وروى محمد بن أبي حميد عن ابن المنكدر، عن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري، عن أبيه سمع النبي ﷺ ، قال أبو عبدالله: و لم يثبت. ثم أعاده البخاري في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري، وقال: و لم يصح[٤].

أقول: يريد أنه لم تصح صحبة إبراهيم هذا، وقد ترجمه ابن حجر في القسم الرابع نقلا عن البخاري، وقال معقبا على قول البخاري: لا يثبت لأنه سقط منه الصحابي، ومحمد بن أبي حميد ضعيف جدا[٥].

٣-أخرج حديث ليث بن أبي سليم، عن حجاج بن (عبيد)[٦]، عن إبراهيم بن إسماعيل السلمي، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : (إذا صلى فليتقدم). قال أبو عبدالله: و لم يثبت هذا الحديث[٧].

أقول: ترجم البخاري في صحيحه في كتاب الأذان: باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام، ثم أخرج عن ابن عمر أنه كان يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة.

وقال: ويذكر عن أبي هريرة رفعه: "لا يتطوع الإمام في مكانه" ولا يصح[٨].

---

[١] -هذا اللفظ أيضا كثير الوجود في الكتب، فانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٧١/٥ والعلل، (١٠١)، والدارقطني، العلل، ٢١٠/٦ و٥٠/٩، وهو كثير جدا في العلل المتناهية لأبن الجوزي.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥٣/١.

[٣] -ص٢٥٦.

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٧/١-٣٣٨ و٣٤٣.

[٥] -ابن حجر، الإصابة، ١٢٥/١.

[٦] -في مطبوع التاريخ: "يسار" والتصويب من نسخ التاريخ الخطية والمراجع، انظر: تخريج الأحاديث المسندة في التاريخ الكبير، ٦٢٩/٢.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤١/١.

[٨] -البخاري، الصحيح، ١٢٠٠/٢ بعد رقم (٨٤٨)، مع فتح الباري.

قال ابن حجر في الفتح معلقا : (وذلك لضعف إسناده واضطرابه، تفرد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، واختلف عليه فيه، وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه)[1].

ليث بن أبي سليم قال فيه ابن سعد: (كان رجلا صالحا عابدا، وكان ضعيفا في الحديث)، وقال ابن معين: (ليس حديثه بذاك، ضعيف)، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: (لا يشتغل به هو مضطرب الحديث)[2].

وإبراهيم بن إسماعيل، ويقال: إسماعيل بن إبراهيم خلط فيه ليث، وقال أبو حاتم: مجهول[3].

وحجاج بن عبيد قال أبو حاتم: مجهول[4].

٤-قال في ترجمة أبي ثعلبة الخشني: قال لنا عبدالله: حدثني معاوية، عن عبدالرحمن بن جبير (بن نفير)، عن أبيه جبير بن نفير، عن أبي ثعلبة الخشني صاحب النبي ﷺ قال: "إن الله لا يعجز هذه الأمة من نصف يوم". وقال حجاج الأزرق: عن ابن وهب عن معاوية، رفعه[5]، ولم يثبت رفعه، وقال في الأوسط: ورفعه حجاج الأزرق عن ابن وهب.. ولم يصح[6].

أقول: حجاج هو ابن إبراهيم الأزرق، سكت عنه البخاري، ووثقه أبو حاتم والعجلي وابن يونس[7].

وعبدالله بن صالح صاحب الليث ليس بأحسن حالا من حجاج.

---

[1] -ابن حجر،فتح الباري، ١٢٠٢/٢.

[2] -ابن معين، التاريخ رواية الدوري،٥٠١/٢-٥٠٢،وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١٧٧/٧،وابن حجر، التهذيب، ٤١٧/٨-٤١٩.

[3] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٨٣/٢.

[4] -المصدر السابق، ١٦٣/٣.

[5] -ورواه مرفوعا غير حجاج الأزرق انظر: أحمد، المسند، (١٧٧٣٤) وأبو داود، السنن، (٤٣٤٩)، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٢/(٥٧٦)، والحاكم، المستدرك، ٤٢٤/٤.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٥٠/٢، والأوسط، ٢٠٠/١.

[7] -البخاري،التاريخ الكبير،٣٨٠/٢، وابن أبي حاتم،الجرح والتعديل ،١٥٤/٣، والعجلي، تاريخ الثقات،ص١٧٧، وابن حجر، التهذيب، ١٧٢/٢.

ثم وجدت الحديث في معجم الطبراني الكبير من طريق عبدالله بن صالح به، قال: رفعه معاوية مرة، ولم يرفعه أخرى[1].. فتبين أن الأمر مرجعه إلى معاوية بن صالح.

ومعاوية ترجمه البخاري في تاريخه ونقل عن ابن المديني أن عبدالرحمن بن مهدي كان يوثقه.[2] وفي ميزان الذهبي: (وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، ولينه ابن معين، ولم يخرج له البخاري في صحيحه، ونرى الحاكم يروي في مستدركه أحاديثه ويقول: هذا على شرط البخاري، فيهم في ذلك ويكرره)[3]. فكأن البخاري لهذا رجح الوقف على الرفع.

٥-ذكر حديث سفيان عن سعيد بن أشوع: سمعت شريح بن النعمان الصائدي: لا مقابلة ولا مدابرة ولا شرفاء سليمة العين والأذن.

ثم أخرجه من طريق أبي إسحاق عن سعيد بن أشوع عن علي مرفوعا. وأخرجه من طريق آخر عن أبي إسحاق عن شريح بن النعمان عن علي مرفوعا، وقال: ولم يثبت رفعه[4].

أقول: وقال الدارقطني أيضا: ويشبه أن يكون القول قول الثوري[5].

٦-وذكره مرة لبيان الاختلاف في اسم راو، وأخرى في ترجيح إسناد على آخر[6].

٣-وهو خطأ:

ورد هذا الاصطلاح عند الإمام البخاري (ست مرات):

١-مرة في ترجيح الإرسال: وأسنده بعضهم، وهو خطأ[7].

٢-ومرة في ترجيح الوقف، وقال أبو معاوية: عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ، وهو خطأ[8].

---

[1] -الطبراني، المعجم الكبير، ٢٢/(٥٧٢).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٧/٣٣٥، والأوسط، ٢/١٣٠.

[3] - الذهبي، الميزان، ٤/١٣٥.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٢٢٩.

[5] -الدارقطني، العلل، ٣/٢٣٩.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٣١٤ ومثله أيضا، ٧/١٤٢و ٤/٢٩.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٥٠٢.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨/٣١٠، أورده أولا من طريق شعبة سمع يحيى بن يزيد ، قلت لأنس.

٣-ومرة في إبطال السماع، وقال معاوية مرة: عبدالرحمن بن قتادة: سمعت النبي ﷺ، وهو خطأ[١].

٤-والمواطن الأخرى في الاختلاف في أسماء الرواة[٢].

٤-وهو وهم، أو وهم فيه:

تكرر هذا المصطلح في التاريخ كثيرا، (٦١) مرة، منها أربعة مواطن في جرح الرواة[٣].

وأكثر استعمال البخاري له في بيان الاختلاف في أسماء الرواة، حيث يبين الأوهام الواقعة في ذلك[٤].

أما في تعليل الحديث فقد بين البخاري أن الوهم:

١-زيادة راو في الإسناد[٥].

٢-اختلاف في تسمية الصحابي[٦].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤١/٥. وقد ذكره من قبل من طريق عبدالرحمن بن قتادة البصري سمع أباه، سمع هشلم بن حكيم رضي الله عنهما قيل: يا رسول الله. ولأجل هذا الإسناد الذي صرح فيه بالسماع ذكره في الصحابة: البغوي وابن قانع وابن شاهين وابن حبان والطبراني، وأبو نعيم، وقد أورد ابن حجر رد البخاري صحبة هذا الراوي بإبطال السماع، لورود رواية أخرى يروى عنه بالواسطة، وقال: ويكفي في إثبات صحبته الرواية التي شهد له فيها التابعي بأنه من الصحابة، فلا يضر بعد ذلك إن كان سمع الحديث من النبي ﷺ أو بينهما فيه واسطة. انظر: ابن حجر، الإصابة، ٤١١/٢، وقد فات مغلطاي أن يذكر هذا الراوي في كتابه الإنابة.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٦٦/٤ و٣٦٧ و٣٦٩/٦.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٥/٢ عنده وهم و٢٥٨/٥و١٢٣/٦ وربما وهم و٨٠/٨ في حديثه وهم كثير.

[٤] -بين البخاري وهم كبار المحدثين في أسماء الرواة، منهم: ابن المبارك ٩٦/٤ و، ووكيع، ١٦٠/٤ و١٦٨ و٤٢٣/٦ وهو أراه وهم و ٣١١/٨ وشعبة، ٤٢٩/٥ و١٨٥/٧ و٢٢٤ ومالك، ٣٢/٦ يقال: إنه وهم و٣٥٣ وسفيان الثوري ٤/٨ وابن مهدي ٢٣١/٨.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٧/٣، والذي زاد هو قبيصة.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣١٤/٣، أخرج من طريق إسماعيل عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن المرقع بن صيفي أن جده رباح بن الربيع أخبره أنه خرج مع النبي ﷺ، ورواه عبدالعزيز أخبرني ابن أبي الزناد به، ثم أخرجه من طريق موسى بن عقبة وعمر بن مرقع عن مرقع عن رباح، وقال الثوري: عن أبي الزناد عن مرقع عن حنظلة الكاتب، وهذا وهم، أي وهم الثوري في تسمية الصحابي، وسبق البخاري في بيان هذا الوهم: ابن أبي شيبة، فيما نقله عنه ابن ماجه بعد(٢٨٤٢)، وانظر: أحمد، المسند، ٣٧٠/٢٥ و١٥١/٢٩-١٥٢، وانظر أيضا التاريخ الكبير، ٧٥/١ و٢٩٣/٦.

٣-اختلاف في الأسانيد فيوهم أحدها[1].

٤-الموصول وهم[2].

٥-الزيادة في المتن[3].

٦-التصريح بالسماع[4].

٥-لا يصح:

أكثر الإمام البخاري من هذا الاصطلاح حيث ذكره قريبا من (٢٥٠) مرة، ذكرنا كثيرا منها مفصلة في مواطنها المختلفة من أنواع العلل في هذه الرسالة، ولذا فإني هنا ألخصها باختصار مشيرا إلى مواطن وجودها، حسب نوع العلة:

١-قد يريد بقوله: لا يصح، تضعيف أحد الأسانيد التي اختلف رواتها فيها على شيوخهم، أو في تسمية الصحابة [5].

٢-وقد يريد به رد الإسناد المرفوع أو الموقوف، والذي وجدته هنا أنه كان يرد الأسانيد المرفوعة ويرجح الوقف[6].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩٥/١ و٤٤٣، و٣٧/٧ ،ومثاله ذكر البخاري في ترجمة هرمي بن عمارة ٢٥٦/٨ من طرق عنه عن خزيمة بن ثابت أن النبي ﷺ قال: إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن .. ثم ساقه من طريق ابن عيينة عن ابن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه،وقال: وهو وهم. مع أن يزيد بن عبدالله بن الهاد من الثقات المشهورين لكنه خالف، فلم يعتد البخاري بمخالفته، أما الشيخ شعيب فحكم على هذا الطريق بالصحة في تعليقه على صحيح ابن حبان، ٥١٣/٩ ومشكل الآثار، ٤٢٩/١٥، وهو في المسند، ولكن لم أتحقق من تعليقه عليه الآن.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤٠/٢ قال لي إبراهيم الرمادي: عن ابن عيينة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ : كلكم راع ، وهو وهم، كان ابن عيينة يرويه مرسلا.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٢/٤، أخرج من طريق يونس عن ابن شهاب عن عبيدالله عن ابن عباس عن الصعب ابن جثامة أن النبي ﷺ قال: لا حمى إلا لله ورسوله، وزاد عبدالرحمن بن الحارث عن الزهري به: حمى النقيع، قال البخاري وهو وهم. وانظر أحمد، المسند، والتعليق عليه، ٢٢٠/٢٧.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٩/٥، مالك عن عبدالرحمن سمع أسلم مولى عمر، يحيى بن سعيد عن عبدالرحمن بن القاسم: إنه بلغه عن أسلم، ويقال: الأول وهم.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٤/١ و٤٣ و٤٩ و٥٦ و٩٢ و١٢٩ و١٦٩ و٢٠٦ و٣٩٥، و١٢/٢ و٧٩، و١٣٧/٣ و٣٢٢ و٤٨٧، و٢٩/٤ و٢٠٦ و٣٠٥ و٣٦٦ و٦٩/٥ و١٢٥ و٢٩٨ و٣٠٢ و١٢٣/٦ و٢٣١ و٤٠٥ و٤٠٩ و٤٧١ و٢٢٢/٧ و٢٥٦/٨.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣/١ و٢٣٣ و٢٤٣ و١٧٩/٢ و١٩٨/٤ و٥١٤/٦.

٣-وقد يريد إبطال السماع[١].

٤-وقد يريد به تضعيف الموصول في الأسانيد المختلفة في الوصل والإرسال[٢].

٥-وقد يريد رد الزيادة في الأسانيد المتصلة[٣].

٦-واستعمله كذلك في نقد المتن[٤].

٧-واستعمله كذلك في رد تفرد الثقة[٥].

٨-وقد يريد به ضعف أو جهالة الرواة[٦].

٩-وذكره كذلك في ترجمة الصحابة؛ لبيان ضعف الإسناد إليهم، أو لرد صحبة بعضهم[٧].

١٠-وأكثر منه في الرواة المختلف في أسمائهم، فيرد غير الصحيح منها [٨].

ومن دقائق تعليله بقوله: لا يصح:

أخرج من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، عن محمد بن إسحاق، عن خالد بن كثير الهمداني، عن عاصم عن زر عن صفوان عن النبي ﷺ في المسح: وللمقيم يوم وليلة، وقال: ولا يصح هذا[٩].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٦٩ و١٩١ و٢٩٧ و٣٤٣ و٤٢٢ و٤٥٧ و٢/٣٥ و٢٥٧ و٤/١٧٧ و٥/٢١٩ و٧/٣٦٣.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/ ١٢٩و١٣٣ و٢٠٧ و٢٢٤ و٣٠٣ و٢/٨٣ و٣١٣ و٦/٤٣٦.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/٣٠٠ و٢/١٧٣.

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/٢٠١ و٢٧٤ و٣/٢٨٩ و٣٦١ و٤١٧ و٦/٢٨ و١٨٤.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢/١١١ و٣/٣١.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/١١٣ و٢٨٧ و٢/٢٥٤ و٢٦٢ و٣/٥ و١٥٣ و٤/١٧٧ و٣٦٢ و٥/٧٤ و٢٣٤ و٦/٢٤٧ و٢٩٨.

[٧] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٧٤ و١٣٩ و٤٢٥ و٤/٥٠-٥١ و١٩٥ و١٩٩ و٥/٨ و٢٧ و٣٤ و٣٩ و٢٤٧ و٦/٣١٢ و٤٩٤ و٥٢٢ و٧/١٨٧ و٣٠٥.

[٨] -البخاري، التاريخ الكبير، ١/١١٥ و١٢٥ و٢٥٧ و٢٧٣ و٤٠٨ و٤٥٨ و٢/٨٥ و١٢٨ و١٣٤ و١٥٣ و٢٤٩ و٢٦٤ و٢٨٥ و٣٣١ و٣٦٠ و٣/٢٩ و٦٦ و٧٢ و٢٦٢ و٢٧١ و٢٨٠ و٣/٣٦٤ و٤٤٠ و٤٩٠ و٤/١٣ و٦٧ و١١٣ و١٨٥ و٢٢٦ و٥/٥٥ و٢٨٥ و٦/٢٠٧ و٢٤٨ و٤٨٩.

[٩] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/١٧٠، وأخرجه من هذا الطريق: الطبراني، المعجم الكبير، (٧٣٧٣).

أقول: في علل الترمذي: (وسألت محمدا فقلت: أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال: حديث صفوان بن عسال)[1]. والحديث رواه عن عاصم جماعة منهم: حماد بن سلمة والسفيانان ومعمر[2]. فكأن البخاري استغربه من رواية ابن إسحاق عن خالد بن كثير، فقال: لا يصح، والله أعلم.

المبحث الثالث: الألفاظ الدالة على الترجيح[3]

١-المحفوظ[4]

ذكر البخاري هذا اللفظ بعينه مرتين:

١-أخرج في ترجمة إبراهيم بن ميمون سمع عبدالله بن طاوس، عن طاوس، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (من مات مفارقا للجماعة فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه).وقال عبدالرزاق مرة: عن معمر عن ابن طاوس، وهو وهم، والمحفوظ عن إبراهيم[5].

أقول: يريد البخاري أن معمرا لا دخل له بهذا الحديث، وأن الحديث هو حديث إبراهيم، وقد أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه.[6]

أما طريق عبدالرزاق عن معمر، فلم أجده،وقد سجل العلماء أوهاما في رواية عبدالرزاق عن معمر، قال الدارقطني: (عبدالرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب). وقد سبقه إلى هذا أحمد وابن معين[7].

٢-في الترجيح في اسم راو[8].

واستعمله البخاري في حالة التردد في ستة مواطن:

---

[1] -الترمذي، العلل، ص٥٤.

[2] -انظر، أحمد، المسند، ٣٠/١١وما بعدها والتعليق عليه.

[3] -ملاحظة هامة، سأقوم بدراسة الأمثلة المهمة في هذه الاصطلاحات وأحيل على الباقي.

[4] -لفظ شائع الاستعمال كثيرا في كتير العلل لترجيح إسناد على آخر.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٥/١.

[6] -الترمذي، السنن، (٢١٧١)، والقضاعي، مسند الشهاب، (٢٣٩)، وأخرجه: الطبراني ، المعجم الكبير، (١٠٩٢٥)، والرامهرمزي، الأمثال، (٨٠)، من طريق يحى بن سليم عن إبراهيم به.

[7] -انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٧٥٦/١-٧٥٧.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٣٣/٥.

١-أخرج في ترجمة إسحاق بن سيار، سمع يونس بن ميسرة، سمع أبا إدريس الخولاني: سألت المغيرة بن شعبة بدمشق قال: (وضأت النبي ﷺ بتبوك فمسح على خفيه)، وقال هشيم: عن داود بن عمرو، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس عن عوف بن مالك قال: (جعل النبي ﷺ المسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثاً للمسافر ويوماً للمقيم).[1] قال أبو عبدالله: إن كان هذا محفوظاً فإنه حسن[2].

أقول: إسحاق بن سيار سكت عنه البخاري، وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، وإذا لم يعرفه مثل أبي صار مجهولاً).[3] وباقي رواته ثقات.

وأما الطريق الآخر الذي علق البخاري حسنه على أن يكون محفوظاً فكأن سبب عبارته هذه هو حال داود بن عمرو الأودي فقد ترجمه البخاري نفسه وقال: عن بسر بن عبيدالله سمع منه هشيم. وقال ابن معين: مشهور ، وقال العجلي: يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أحمد: حديثه مقارب[4]. وقد صدق ظني، لأني وجدت ابن أبي حاتم يسأل أباه عن هذا الحديث، فقال: داود بن عمرو ليس بالمشهور....[5] ثم وجدت البيهقي ينقل عن الترمذي قال: سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن.

٢-قال في ترجمة محمد بن كعب القرظي: سمع ابن عباس وزيد بن أرقم، ثم أخرج بإسناد رواته ثقات إلى محمد بن كعب القرظي: سمعت ابن مسعود عن النبي ﷺ : "من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة". قال محمد لا أدري حفظه أم لا[6].

أقول: يريد البخاري سماع محمد بن كعب من ابن مسعود، ومحمد ذكر بعضهم أنه ولد في حياة النبي ﷺ والصحيح أنه ولد سنة (٤٠) كما قال يعقوب بن شيبة، وابن مسعود وفاته سنة

---

[1] -أخرجه من هذا الطريق: البزار، المسند، (٢٧٥٧)، والطحاوي، شرح معاني الآثار، ٨٢/١ و٨٣، والطبراني، المعجم الكبير، ١٨/(٦٩)، والأوسط، (١١٦٧)، والدارقطني، السنن، ١٩٧/١، وأحمد، المسند، (٢٣٩٩٥).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٩٠/١.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٠/١، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢٢٢/٢، وتتمة عبارة ابن أبي حاتم من اللسان، ٣٦٤/١.

[4] -البخاري ، التاريخ الكبير، ٢٣٦/٣، وابن حجر، التهذيب، ١٧٠/٣.

[5] -ابن أبي حاتم، العلل، (٨٢)

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١٦/١.

٣٢هـ تقريباً، فيكون محمد لم يدركه؛ ولذلك قال ابن عساكر: (وروى عن ابن مسعود على ما قيل). قال ابن حجر: وقد جاءت عنه رواية عن ابن مسعود استبعدها ابن عساكر[١].

وبعد هذا يقول الترمذي بعد أن أخرج الحديث بنفس إسناد البخاري: (هـذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، ويروى هذا الحديث من غير هذا الوجه عن ابن مسعود)[٢].

٣-والباقي في الاختلاف في اسم الرواة[٣].

واستعمل" لا أراه حفظه" في أربعة مواطن:

الأول في نقد المتن، والثاني في الخلاف في اسم راوٍ، والباقي في الخـلاف علـى راوٍ في الإسناد[٤].

٢-أولى[٥]

وجدته في تاريخ البخاري في ثلاثة مواطن: موطنين في نقد المتن، تقدما في الفصل الثاني[٦]. وأما الموطن الثالث فقد علق في ترجمة عبدالرحمن بن بجيد الحارثي، من طريق الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد -هو المقبري-، عنه، أن جدته حدثته وهي أم بجيد ممن بايع النبي ﷺ قال: إن لم تجدي إلا ظلفاً محرقاً فادفعيه إلى السائل[٧]. وعن مالك عن زيد بن أسلم، عن ابن بجيد الأنصاري عن النبي ﷺ نحوه ، ثم علق من طريق حماد، عن ابن إسحاق عن سعيد عن عبدالرحمن بن بجيد، عن جدته أم بجيد: كان النبي ﷺ يأتينا في بني عوف مثله.[٨]

---

[١] -ابن عساكر، تاريخ دمشق، ١٣٠/٥٥و١٣٦، وابن حجر، الإصابة، ٤٩٠/٣-٤٩١.

[٢] -الترمذي، السنن، ١٧٥/٥ رقم (٢٩١٥).

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٨٧/١-٣٨٨، ٣٣٣/٢و ٣٨/٤و٣٥٥.

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير ١٢٩/١وتقدم في هذه الرسالة،و ٣٨٦/١ و١٨٤/٥و٩٦/٦.

[٥] -اصطلاح مشهور موجود في كتب العلل لترجيح طريق على آخر، وجدته في علل الدارقطني في المواطن التالية: ١٠٩/٢ و١٣٩ و١٦١ و١٨٠ و٢٢٢ و٢٤١ و٨٨/٣ و١٦٥ و٢٤٢ و٤٥/٤ و١٨/٥ و١١٢ و٢١٦ و٣٢٣ و١٨٦/٦ و١٩٠ و٤٥/٧ و٢٥١ و١٤١/٨ و لم أجده في علل ابن أبي حاتم.

[٦] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٥٧/٤ و٢٢٣/٥.

[٧] -أخرجه من هذا الطريق: أحمد، المسند، (٢٧١٤٩)، وابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤٥٩/٨، وأبو داود، السنن، (١٦٦٧)، والترمذي، السنن، (٦٦٥)، والنسائي، السنن، ٨٦/٥، وابن خزيمة، الصحيح، (٢٤٧٣)، وابن حبان، الصحيح، (٣٣٧٣).

[٨] -أخرجه ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٤٥٩/٨.

ثم أسند من طريق سفيان، عن منصور بن حيان قال: حدثني ابن نجاد عن جدته قال النبي ﷺ نحوه.[1] وقال معاذ: عن زيد عن ابن بجيد عن جدته سمعت النبي ﷺ : لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة. وحديث مالك أولى[2].

أقول: الذي أفهمه أن البخاري يرجح في هذا الإسناد الإرسال إذ إن عبدالرحمن بن بجيد قد اختلف في صحبته، فأثبتها أبو بكر بن أبي داود، وقال ابن أبي حاتم: روى عن النبي ﷺ وعن جدته، وقال ابن حبان: يقال: إن له صحبة، ثم ذكره في ثقات التابعين، وقال البغوي: لا أدري له صحبة أم لا. وقال أبو عمر: أدرك النبي و لم يسمع منه فيما أحسب، وفي صحبته نظر فمنهم من يقول: إن حديثه مرسل، وذكره البخاري هنا في التابعين.[3]

أقول: لكن الذي وجدته في موطأ مالك، أنه يروي الحديث عن زيد عن ابن بجيد عن جدته !! فهممت أن أخطئ المطبوع من موطأ مالك لكن وجدته هكذا في استذكار ابن عبدالبر، وهكذا رواه أيضاً من طريق مالك: النسائي، وابن أبي عاصم وابن حبان والطبراني.[4] وعلى كل حال فالذي يهمني أن البخاري رجح رواية مالك المرسلة -حسب ظن البخاري- على الموصول مع أن الذي وصل ثقة وهو سعيد المقبري في روايته عن ابن بجيد ومعاذ.

٣-أشهر[5]

تكرر في التاريخ الكبير أربع مرات وهي:

١-علق في ترجمة حي الخولاني من طريق عياش بن عباس وحيوة عن سعيد بن حي عن أبيه قال: سألت أبا ذر: ما يستر المصلي؟ قال: مثل سواكي.

---

[1] -أخرجه أحمد، المسند، (١٦٦٤٨)، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٣٣٨٨)، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٤(٢٢١)، وابن نجاد وهم ورد على الصواب: ابن بجيد من نفس الطريق عند ابن خزيمة، (٢٤٧٢)، والطبراني،٢٤/(٥٦١).

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٢/٥.

[3] -ابن حجر، الإصابة، ٣٨٤/١.

[4] -مالك، الموطأ، ٩٢٣/٢، والنسائي، السنن، ٨١/٥، وابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، (٣٣٨٧)، وابن حبان، الصحيح، (٣٣٧٤)، والطبراني، المعجم الكبير، ٢٤/(٥٥٥)، وابن عبدالبر، الاستذكار، ٢٩/١٠.

[5] -اصطلاح في الترجيح، إما لأحد الأسانيد أو المتن أو لاسم راوٍ.. وهو قليل في كتب العلل، لم أجده في علل ابن أبي حاتم، ووجدته في علل الدارقطني ٦٩/٥ و٣٣٤.

وقال عبدالله بن الصامت: عن أبي ذر عن النبي ﷺ : مثل مؤخرة الرحل. وهو أشهر[1].

أقول: الموقوف فيه حيي، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه، وسماه: (حيّ)، وقال: روى عن أبي ذر روى عنه ابنه سعيد بن حي، وذكره ابن حبان في الثقات وسماه: (حيي).[2]

وطريق عبدالله بن الصامت عن أبي ذر الذي رجح لفظه البخاري صحيح ثابت مروي في صحيح مسلم وغيره.[3]

٢-علق في ترجمة سليمان بن رزين أو سالم بن رزين، من طريق شعبة، عن علقمة بن مرثد، عنه، عن سالم بن عبدالله، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر عن النبي ﷺ : لا يحل له حتى يذوق العسيلة.ثم أخرج من طريق نافع عن ابن عمر قال: لو فعله أحد وعمر حي لرجمهما. قال أبو عبدالله: وهذا أشهر، ولا تقوم الحجة بسالم بن رزين ولا برزين لأنه لا يدرى سماعه من سالم ولا من ابن عمر[4].

ورزين بن سليمان، ويقال: سليمان بن رزين مجهول كما في تقريب ابن حجر[5].

وقد صحح البخاري فيه الوقف، وهذا الموقوف رواه عبدالرزاق من طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة به.ولفظه: (لو أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً، ثم نكحها رجل بعده ثم طلقها قبل أن يجامعها ثم نكحها زوجها الأول، فيفعل ذلك وعمر حي إذن لرجمهما)[6]. ورواته ثقات مشاهير.

٣-أسند من طريق أحمد وعلي بن المديني، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد: ارتج أحد وعليه النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان. وقال الليث: عن هشام بن سعد، عن أبي حازم وزيد بن أسلم أخبراه أن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ ، وقال: وهذا عن سعيد ابن زيد أشهر. ثم أسنده من طريق ابن وهب عن هشام بن سعد به[7].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣/٧٤-٧٥.

[2] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/٢٧٥، وابن حبان، الثقات، ٤/١٧٨.

[3] -مسلم، الصحيح، (٥١٠)، وأحمد، المسند، ٥/١٤٩، ١٥٥، ١٦١، وأبو داود، السنن، (٧٠٢)، والترمذي، السنن، (٣٣٨)، وابن ماجه، السنن، (٩٥٢) و(٣٢١٠)، والنسائي، المجتبى، ٢/٦٣-٦٤.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/١٣.

[5] -ابن حجر،التقريب، ص٢٠٩.

[6] -عبدالرزاق، المصنف، (١١١٣٨).

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤/٧٨.

أقول: الذي يريده البخاري أن الإسناد الأول الذي فيه رواية أبي حازم عن سهل فيها وهم، وسبب هذا الوهم سلوك الجادة، فرواية أبي حازم عن سهل معروفة مشهورة، إذ إن عدد مروياته عنه في الكتب الستة (١٢٧)، كما يستفاد من تحفة الأشراف[1]، والرواية المشهورة في هذا الباب عن سعيد بن زيد، فالبخاري جعل عبدالرزاق أو معمراً قد سلك الجادة في روايته لهذا الحديث، وقد قدمت مراراً أن عبدالرزاق يهم في روايته عن معمر، فلعله هو الذي سلك الجادة.

ورغم أن الطريق الآخر الذي هو من حديث سعيد بن زيد فيه هشام بن سعد، وهو متكلم فيه[2]، إلا أن البخاري رجحه لأنه يخالف المشهور في رواية أبي حازم، فكأنه حفظ هذا الطريق.

وأبو حازم لم يسمع من أحد من الصحابة إلا سهل بن سعد،[3] وزيد بن أسلم ذكروا أنه لم يسمع من عدد من الصحابة ممن تأخرت وفاتهم عن سعيد بن زيد كثيراً، فعدم سماعه منه أولى وأحرى.[4]

والحديث عن سعيد بن زيد مشهور بغير هذا الإسناد.[5]

٤-أخرج من طريق أشعث: حدثني عبدالرحمن بن أبي لبيد التغلبي، عن أبي جحيفة: "ملعون في التوراة ثمن الكلب ومهر البغي وثمن الدم". ثم أخرجه من طريق آخر عن أشعث به لكنه قال: عن أبي جحيفة أو غيره. ثم قال: وقال أبو الوليد: عن شعبة، عن عون سمع أباه نهى النبي ﷺ، وهذا أشهر[6].

أقول: أشعث هو ابن أبي الشعثاء، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي وأبو داود والبزار[7]، روى الحديث فجعله عن عبدالرحمن عن أبي جحيفة موقوفاً، وخالفه شعبة فجعله عن عون عن أبيه مرفوعاً، وصحح البخاري هذا المرفوع، وأخرجه في صحيحه[8].

---

[1] -المزي، تحفة الأشراف،٤/١٠٤.

[2] -ابن حجر، التهذيب، ٣٧/١١.

[3] -انظر: العلائي، جامع التحصيل، ص١٨٧.

[4] -المصدر السابق، ص١٧٨.

[5] -انظر: أحمد بن حنبل، المسند، ١٧٥/٣ وتعليق المحقق عليه.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٤٢/٥-٣٤٣.

[7] -ابن حجر، التهذيب، ٣١٠/١.

[8] -البخاري، الصحيح، (٢٠٨٦) و(٢٢٣٨) و(٥٣٤٧) و(٥٩٤٥).

٤-أشبه[1]

وجدت هذا اللفظ في التاريخ خمس مرات:

١-قال لنا الحميدي: ثنا ابن عيينة قال: ثنا محمد (هو ابن السائب بن بركة)، سمع عمرو بن ميمون سمع أبا ذر قال النبي ﷺ : "لا حول ولا قوة إلا بالله كتر من كنوز الجنة"[2].

وقال شعبة: عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ [3]، وقال سويد بن عبدالعزيز: عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ والأول أشبه[4].

أقول: قول البخاري: الأول أشبه يريد به طريق الحميدي عن ابن عيينة. فاختلف محمد ابن السائب بن بركة وأبو بلج كما ترى. ومحمد بن السائب بن بركة وثقه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات[5].

وأبو بلج هو يحيى بن أبي سليم وقيل: ابن أبي الأسود، قال البخاري: فيه نظر -لم أجدها في أي من كتبه المطبوعة- ووثقه ابن سعد وابن معين والنسائي والدارقطني، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ، وقال أحمد: روى حديثا منكرا[6].

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن طريق شعبة وطريق ابن عيينة أيهما أصح؟ قال أبو حاتم: حديث ابن عيينة أصح.

وقال أبو زرعة: عن أبي هريرة غامض. قلت: فأيهما أصح؟ قال: في هذا نظر. وقال الدارقطني: والله أعلم بالصواب، ولم يرجح شيئا[7].

---

[1] -اصطلاح مشهور في كتب العلل، يفيد الترجيح لا داعي لضرب الأمثلة عليه من تصرفات الأئمة.

[2] -أخرجه من هذا الطريق: الحميدي ، المسند، رقم (١٣٠) وأحمد، المسند، ١٥٠/٥، والنسائي، عمل اليوم والليلة، رقم (١٤)، وابن حبان، الصحيح، (٨٢٠).

[3] -أخرجه من هذا الطريق النسائي، عمل اليوم والليلة، رقم (١٣)، وأبو نعيم، الحلية، ٢٠٤/٧.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٠٠/١.

[5] -ابن حجر، التهذيب، ١٥٧/٩.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٧٩/٨، وابن حجر، التهذيب، ٤٩/١٢.

[7] -ابن أبي حاتم، العلل، رقم (٢٠٠٠) ١٩٨/٣-١٩٩، والدارقطني، العلل، ٢٥٥/٦-٢٥٦.

٢-ومرة في ترجيح الإرسال،قال: وهذا بإرساله أشبه[١].

٣-وأخرى في ترجيح الوقف، فقال: وهذا أشبه، وقال: وهو الصحيح[٢].

٤-ومرة في ترجيح حديث اختلف فيه على راويه[٣].

٥-ومرة في ترجيح اسم راو اختلف فيه[٤].

٥-أصوب:

ذكر أثرا في الجنب إذا أراد أن يشرب أو يأكل توضأ اختلف فيه على قتادة في اسم شيخه أولا وفي اسم الصحابي هل هو ابن عمر أو ابن عمرو.

فرواه همام فقال: عن قتادة عن شريك بن خليفة: سألت ابن عمرو، وتابعه هشام في شريك، لكنه قال: ابن عمر.

وتابعه سعيد بن أبي عروبة في ابن عمرو، لكنه قال: عن قتادة عن أبي أيوب يحيى بن مالك.قال البخاري: فهمام أصوب منهما جميعا[٥].

شريك بن خليفة، قال ابن أبي حاتم: روى عن عبدالله بن عمرو ويقال: هو ابن عمر، سمعت أبي يقول: ابن عمرو أشبه. وقال ابن حبان: يروي عن عبدالله بن عمرو[٦].

أقول: هشام وسعيد وشعبة هم أصحاب قتادة المقدمون فيه، ولا يختلف أهل الجرح والتعديل في ذلك، لكنهم اختلفوا أيهم يقدم، وأما همام وحماد بن سلمة وأبان والأوزاعي فهم أقل رتبة من الأوائل أو كما يسمونهم: الشيوخ[٧].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٠/١-٣٢١، وفي ٣٠٦/٨.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٦٦/١ و٣٩٧/١، وهذا أشبه مخرج في تعارض الوقف والرفع.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢١/٥.

[٤] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٦٣/٦.

[٥] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٣٨/٤-٢٣٩.

[٦] -ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣٦٤/٤، وابن حبان، الثقات، ٣٦١/٤.

[٧] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٦٩٤/٢-٦٩٩. والبخاري أيضا مع أهل العلم في ترجيح سعيد وأصحابه على همام وأصحابه إلا لقرينة، ففي التاريخ: أسند البخاري عن همام عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في دبر المرأة هي اللوطية الصغرى. ثم أسند من طريق سعيد عن قتادة عن أبي أيوب عن عبدالله بن عمرو قوله، ٣٠٣/٨، فهذا مصير منه إلى ترجيح الوقف.

فلماذا رجح البخاري رواية همام على رواية أصحاب قتادة؟

أغلب ظني أن سبب ذلك يرجع إلى أن هشاما وسعيدا اختلفا وهمام جمع بين روايتيهما فكأن هذا دليل على أنه حفظ.

يدل على ذلك أن البخاري قال: تابعه هشام في شريك، ثم قال: فتابع سعيد هماما في عبدالله بن عمرو، فأخذ من ذلك أن هماما حفظ، فقال: فهمام أصوب منهما جميعا.

٦-أصح:

استخدم البخاري هذا الاصطلاح (١٣٧) مرة، وبعد النظر في هذه المواطن وجدته استخدمه ليرجح أمرا من الأمور التالية – علما بأني ذكرت أمثلة كثيرة منها في مواطنها من الرسالة – :

١-في ترجيح إسناد على إسناد[١].

٢-في ترجيح الوصل على الإرسال أو الإرسال على الوصل [٢].

٣-في ترجيح الرفع على الوقف أو الرفع على الوقف[٣].

---

[١] -البخاري، التاريخ الكبير، ٨٩/١ و٩٩ و١٦٥ و١٧٠ و٣٠٠ و٤٢٨ و٤٤٠ و٤٤/٢ و١٧١ و٢٧١ و٣٣٩ و٨٧/٣ و٩٢ و٢٦٧ و٢٨٣ و٣٠٢ و٣١٥ و٤٢٢ و٤٦٣ و١٧٧/٤ و٢٩١ و٣٤٠ و٥٤/٥ و٢٧٤ و٣٣٠ و٤٠٩/٦ و٤٩٧ و١١٧/٧ و٢٧٧ و٨٨/٨ و٢٦٦ و٣٢٠ و٣٦٣ و٤٢٣ و٤٤٢ و٤٤٩.

[٢] -البخاري، التاريخ الكبير، **المرسل أصح، ١٠٢/١و١٣٣** و١٣٩ و١٥٣ و١٨٦ و٢٢٤ و٣٠٣ و١٠٢/٢ و١٢٥ و٢٢٨ و٣٥٦/٣ و٤٩٤ و٢٠٣/٤ و٢٢٠ و١٥٠/٥ و٢٦٦ و٤٠١ و١٢٢/٦ و٢٤٩ و٤٦٢. **الموصول اصح**، ٣٢٩/١ و٥٤/٥.

[٣] -البخاري، التاريخ الكبير، **الموقوف أصح**، ٢٧١/١ و٤١٤ و٣٩٣/٢ و٣٥٧/٣ و٤٩٤ و١١/٤ و٢١١ و٣٤٤ و١٥٠/٥ و٢٨٩/٦. **المرفوع أصح**، ٤/ ٧٣.

٤-أصحية متن ما[1].

٥-أصحية لفظ ما[2].

٦-في المزيد في متصل الأسانيد[3].

٧-الزيادة في المتن[4].

٨-قلب في الإسناد[5].

٩-اختلاف في أسماء الرواة[6].

٧-وهو الصحيح:

ذكر البخاري هذا المصطلح أربع مرات:

١-ذكره في مكانين في ترجيح اسم الراوي المختلف في اسمه[7].

٢-ومرة في ترجيح الإرسال[8].

٣-ومرة في ترجيح الوقف[9].

---

[1] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٥٦/١ و٤٠٨ و٢٦/٢ و٦٨ و١٢٧ و١٣٦ و٢٥٥/٣ و٦٨/٤ و٩٠/٥ و٢٩٥ و٢٨/٦.

[2] -البخاري، التاريخ الكبير، ٢٩٤/١ و٨٢/٢ و١٧٣ و٢٨٤/٥.

[3] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٢٩/١ و٤٢٦ و١٠٧/٢ و١٨٦/٥ و٣٤١/٦.

[4] -البخاري، التاريخ الكبير، ٦٠/٧.

[5] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٣٧/٨.

[6] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٨٣/١ و٢٣٦ و٣٠٣ و٣١٦ و٢٥٦/٢ و٢٤/٣ و١٥٣ و١٩٣ و٤١١ و٤٨٩ و٣٧/٤ و١١/٥ و١٢٦.

[7] -البخاري، التاريخ الكبير، ١٢/١ و١٤٩/٦.

[8] -البخاري، التاريخ الكبير، ٤٧/١، والصحيح هذا يعني حديث إسماعيل: ثني مالك، عن عبدالله بن أبي بكر، عن عبدالملك، عن أبي بكر بن عبدالرحمن، وقد ذكره من قبل عن سفيان موصولا، وتقدم تفصيله في مبحث المخالفة.

[9] -البخاري، التاريخ الكبير، ٣٦٦/١، حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة قوله: وهذا أشبه وهو الصحيح، وقد ذكره من قبل عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه.

الفصل الخامس

التاريخ الكبير وأثره في كتب العلل بعده

كتاب التاريخ الكبير يعد من الكتب الأولى التي وصلتنا في التراجم المعللة، صحيح أن هناك كتبا أخرى في نفس الموضوع مثل: تواريخ ابن معين وعلل أحمد بن حنبل، والجزء المطبوع من علل ابن المديني، لكنها لا تبلغ في الشمول والسعة مثل كتاب البخاري.

ولا شك أن البخاري قد استفاد من الكتب التي صنفت في تلك الفترة، والتي لم يصلنا منها إلا النزر اليسير، فالإمام ابن المديني شيخ البخاري الذي ما استصغر نفسه إلا عنده، ذكروا له كتبا كثيرة بلغت مائتي مصنف، منها: "العلل" و "علل المسند" و"علل حديث ابن عيينة" و"العلل المتفرقة" و"من لا يحتج به ولا يسقط" و"من نزل من الصحابة النواحي" و" والضعفاء" و"المدلسون" و"الطبقات"، و"من روى عمن لم يره" و"سؤالات يحيى القطان" و"الثقات" و"اختلاف الحديث" و"التاريخ" ، قال أبو بكر الخطيب: فجميع هذه الكتب انقرضت، رأينا منها أربعة كتب أو خمسة[1].

فهذه كتب ابن المديني، ناهيك عن كتب غيره من معاصريه ومن قبلهم، ولا يمتري منصف أن البخاري قد استفاد منها واعتمد عليها حيث إن موضوعاتها كلها موجودة في تاريخ البخاري، فهي مادة غنية يعتمد عليها، لكن لا ندري مقدار هذه الإفادة، فإذا كان الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ لم ير كتب ابن المديني إلا اليسير منها فكيف بنا نحن في هذا الزمان!!

وشاء الله سبحانه وتعالى أن تصلنا طائفة من كتب تلك الحقبة الهامة، حيث إن مصنفيها هم أصحاب هذا الفن، وهم رواده، وعلى أيديهم نشأ هذا العلم وترعرع، فمن كتبهم نعرف مناهجهم وطرائقهم: في الجرح والتعديل والتعليل، ونقد الأسانيد والمتون، وكتاب البخاري يمثل حلقة مهمة، إذ هو حلقة وصل بين كتب من تقدمه ومن بعده.

وأنا لا أريد أن أبالغ في بيان أثر كتاب البخاري فيمن بعده، لأنه تعورف أن من يكتب عن إمام فإنه يتعصب له، ومن نظر في هذا الكتاب يعرف صدق ما أقول.

وأنا في هذه العجالة أقف مع أشهر الكتب التي كان للبخاري فيها أثر واضح فاستقصاء جميع الكتب فوق الطاقة، أو قل: لا يحتمله فصل محدود في رسالة هي في منهج البخاري في التعليل.

---

[1] -الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥٩/١١-٦٠.

وهذا أشهر ما وقفت عليه:

١-من المسائل التي تبحث في العادة، صلة كتابي الجرح والتعديل والعلل لابن أبي حاتم بالتاريخ الكبير للبخاري.

يروي أبو عبدالله الحاكم عن شيخه أبي أحمد الحاكم، فيقول: كنت بالري وهم يقرؤون على عبدالرحمن بن أبي حاتم كتاب "الجرح والتعديل"، فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة، أراكم تقرؤون كتاب "تاريخ البخاري" على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما "تاريخ البخاري" قالا: هذا علم لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبدالرحمن، فسألهما عن رجل بعد رجل وزادا فيه ونقصا[١].

وقال الخطيب: "ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري، ونقله إلى كتابه الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء فسأل عنه أباه وأبا زرعة، ودون عنهما الجواب من ذلك"[٢].

قال العلامة المعلمي -رحمه الله- في الإجابة عما أورده الحاكم: (كأن أبا أحمد -رحمه الله- سمعهم يقرؤون بعض التراجم القصيرة التي لم يتفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتعديل، ولا زيادة مهمة على ما في التاريخ فاكتفى بتلك النظرة السطحية، ولو تصفح الكتاب لما قال ما قال، ولا ريب أن ابن أبي حاتم حذا في الغالب حذو البخاري في الترتيب وسياق كثير من التراجم، لكن هذا لا يغض من تلك المزية العظمى: وهي التصريح بنصوص الجرح والتعديل، ومعها زيادة تراجم كثيرة، وزيادات فوائد في كثير من التراجم بل في أكثرها، وتدارك أوهام وقعت للبخاري وغير ذلك)[٣].

أقول: البخاري هو الذي أصل الأصول، وتبعه ابن أبي حاتم، رأيت هذا خلال دراستي لعشرات التراجم حيث تطابقت فيها عبارة الجرح والتعديل مع التاريخ الكبير، ولكن لا ننكر الفوائد الجمة التي زادها ابن أبي حاتم في كتابه.

---

[١] -الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٧٣/١٦، وتذكرة الحفاظ، ١٧٥/٣.

[٢] -الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، ٨/١.

[٣] -المعلمي، مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١/ي.

ويلتحق بكتاب الجرح والتعديل كذلك كتاب "الثقات" لابن حبان، فقد حذا فيه أيضا حذو البخاري في تاريخه، لكنه جعله على الطبقات، أقول هذا بعد مقارنة عشرات التراجم أيضا بين التاريخ والثقات، فإذا هي هي، مع إضافات وفوائد جمة في ثقات ابن حبان.

وأما علل ابن أبي حاتم، والذي يمكن أن أسميه: علل أبي حاتم وأبي زرعة، فقد وجدت تصريحا من ابن رجب بأنه مبني على تاريخ البخاري أيضا، فبعد أن ذكر أن تاريخ البخاري كتاب جليل لم يسبق إلى مثله قال: (ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان -رحمهما الله- صنفا على منواله كتابين:أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفيه ذكر الأسماء فقط، وزاد على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل، وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري. والثاني: كتاب العلل، أفردا فيه الكلام في العلل)[1]. وحاولت أن أعقد مقارنة بينه وبين التاريخ، ودرست لذلك أكثر من ألفي حديث معلل في الكتابين، فوجدت أن في كلا الكتابين عشرات الأحاديث المعللة التي ذكرها أحدهما و لم يذكرها الآخر. وفيهما أيضا عدد من الأحاديث التي توافق الكتابان على إيرادها وإعلالها بنفس العلة[2].

وهناك أحاديث ذكرها البخاري وأشار إلى علتها، و لم يصرح بها، عللها الرازيان أو أحدهما وأوضحا علتها[3].

---

[1] -ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٣٣٨/١.

[2] -مما وقفت عليه من ذلك بعد التتبع الشديد الذي ذكرته: حديث: أصلاتان معا، التاريخ الكبير، ١٨٦/١، ١٨٧، والعلل، (٣٦٩)، وحديث: إن كان استكره جارية امرأته فهي حرة، التاريخ، ٧٢/٤، والعلل، ٣١٦/٢، وحديث: الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة، التاريخ، ١٣٣/١، والعلل (٨١١)، وحديث: من ترك الجمعة فليتصدق بدينار، التاريخ، ١٧٧/٤، والعلل (٥٧٧)، وحديث: من حسن إسلام المرء، التاريخ، ٢٢٠/٤، والعلل (١٨٨٨) و(٢٢١٥)، وحديث: هذه ضجعة لا يحبها الله، التاريخ ، ٣٦٦/٤، والعلل، (٢١٨٦)، وحديث: خير الناس قرني، التاريخ، ١٠٢/١، والعلل، (٢٥٨٣) و(٢٦٢٩)، وحديث: من غسل ميتا فليغتسل، التاريخ، ٣٩٦/١-٣٩٧، والعلل (١٠٣٥)، وحديث: كنا نأكل ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام، التاريخ، ١٦٥/١، والعلل (١٥٠٠)، وحديث: نهى رسول الله ﷺ عن القراءة في الركوع، التاريخ، ٢٩٩/١، والعلل (٣٦١)، وحديث في فضل سعد، التاريخ، ٣٩١/٤، والعلل، (٩٧١)، وحديث: للبكر جلد مائة وتغريب عام، التاريخ، ١١٧/٧، والعلل، (١٣٧٠)، وحديث: قصة غيلان، التاريخ، ٢٤٩/٦، والعلل، (١١٩٩) (١٢٠٠)، وحديث: في طلاق المكره، التاريخ، ٣٠٦/٤، والعلل (١٣١٢)، وحديث: إذا جامع فأراد العود، التاريخ، ٤٨٥/٦، والعلل، (٦٧).

[3] -أحاديث ذكرها و لم يصرح بعلتها، وأعلها الرازيان أو أحدهما: حديث لعن النائحة والمستمعة، التاريخ، ٦٦/١، والعلل (١٠٩٥)، وحديث: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، التاريخ، ٧٨/١، والعلل، (٢١٧)، وحديث: كل بناء وبال، التاريخ، ٨٧/١، والعلل (١٧٩٨)، وحديث: أحية أمك؟، التاريخ، ١٢١/١، والعلل، (٩٣٦)، وحديث: إذا خرجت

فبهذا الكم القليل الذي لا يتجاوز خمسين حديثا سواء التي نص البخاري على علتها أو التي أشار إليها لا يمكن أن أقول: إن الرازيين قد أخذا هذه العلل من كتاب البخاري، علما بأن عدد أحاديث علل ابن أبي حاتم (٢٨٤٠) حديثا، ولا أمانع أن يكونا قد استفادا منه كذلك.

بل أنا أعد هذا من اتفاق منهج وطريقة الأوائل في التعليل، إذ في النادر أن تجد حديثا اختلفوا في علته، خلافا للمتأخرين!

٢-ومن الكتب التي صرح أصحابها بالإفادة من التاريخ الكبير: علل الترمذي، قال أبو عيسى الترمذي -رحمه الله- في كتاب العلل آخر الجامع: "وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ[1]. وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل.. و لم أر بالعراق ولا بخرسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل".

إلى العشاء، التاريخ، ١٤٢/١، والعلل، (٢١١)، وحديث: للطاعم الشاكر، التاريخ، ١٤٢/١، والعلل (١٥١٣)، وحديث: سجد النبي ﷺ في ص، التاريخ، ١٤٧/١، والعلل، (٥٦٢)، وحديث: لا طلاق ولا عتاق في غلاق، التاريخ، ١٧٢/١، والعلل، (١٢٩٢)، وحديث: ليس من البر الصيام في السفر، التاريخ، ١٨٩/١-١٩٠، والعلل، (٧٢٨)، وحديث: إن شاهد الزور لا تزول قدماه، التاريخ، ٢٠٨/١، والعلل (١٤٢٦)، وحديث: من رأى حية فلم يقتلها، التاريخ، ٢٧٨/١، والعلل، (٢٤٢٧)، وحديث: نعم المقبرة هذه، التاريخ، ٢٨٤/١، والعلل (٢٣٠٧)، وحديث: نور بالفجر (لم يذكر لفظه)، التاريخ، ٢٨٩/١، والعلل (٣٨٥)، وحديث: إن الله رفيق يحب الرفق، التاريخ، ٣٠٨/١، والعلل، (٢٥١٢)، وحديث: إن النبي ﷺ جلس في الجنازة، التاريخ، ٣٧٤/١، والعلل (١١٠٠)، وحديث: إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، التاريخ، ٤٠٧/١، والعلل (١٣٩٦)، وحديث: بين يدي الساعة الهرج، التاريخ، ١٢/٢، والعلل (٢٧٨٦)، وحديث: إن الله ﷻ وضع عن المسافر شطر الصلاة، التاريخ، ٢٩/٢، والعلل (٧٨٤)، وحديث: أول ما يحاسب به العبد صلاته، التاريخ، ٣٣/٢، والعلل (٤٢٦)، وحديث: أبردوا بالظهر، التاريخ، ١٣٣/٢، والعلل (٣٧٦)، وحديث: الصابر الصابر عند الصدمة الأولى، التاريخ، ١٣٤/٢، والعلل (٢٠١٤)، وحديث: أكملكم إيمانك التاريخ، ٢٧٢/٢، والعلل (٢٢٩٦)، وحديث: من كسا سائلا ثوبا، التاريخ، ٩/٣، والعلل، (١٩٩٥)، وحديث: قال سراقة في الغائط، التاريخ، ٣٥٣/٣، والعلل، (٧٥)، وحديث: أوصاني النبي ﷺ بركعتي الضحى، التاريخ، ١٥/٤، والعلل (٦٨٥)، وحديث: يجيء أحدكم يسأل عن خبر السماء، التاريخ، ١٢٨/٤، والعلل، (٢٣٦٩)، وحديث: أد الأمانة إلى من ائتمنك، التاريخ، ٣٦٠/٤، والعلل (١١١٤)، وحديث: الصعيد الطيب، التاريخ، ٣١٧/٦، والعلل، (١)، وحديث: اعف عنه سبعين مرة، التاريخ، ٤/٧، والعلل، (٢٣٤١)، وحديث: لا يفلسون، التاريخ، ١٩/٧، والعلل، (٦٠٤)، وحديث: في الوسم، التاريخ، ٧٤/٧، والعلل، (١٤١٥)، وحديث: ثلاث يصفين لك ود أخيك، التاريخ، ٣٣٩/٧، والعلل، (٢٢٧٩)، وحديث: إن النبي ﷺ مسح ظاهر خفيه، التاريخ، ١٨٥/٨، والعلل، (٧٨).

[1] -العبارة في مطبوعة الترمذي، ٧٣٨/٥: من كتب التاريخ، والتصويب من شرح علل الترمذي، ٣٣٧/١، وهو الأصح كما يقتضيه سياق العبارة.

فهذا تصريح من الترمذي بأن العلل استفادها من البخاري وتاريخه. ومعروف أن علله الكبير هو أيضا سؤالاته للإمام البخاري.

٣-ومن كتب التراجم المعللة التي أفادت من كتاب التاريخ الكبير بالنقل الصريح عنه: الضعفاء الكبير للإمام الحافظ الناقد أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت٣٢٣).

قال الذهبي في ديباجة ميزانه: والعقيلي له مصنف مفيد في معرفة الضعفاء[1].

أقول: وكتاب العقيلي خبرته جيدا حيث عرفته عن قرب لكثرة اشتغالي به -ولله الحمد- وهو كتاب حافل فيه فوائد جمة لم أرها في غيره من الكتب:

فهو يميل إلى الاختصار وعدم الإطالة، مع إيراد بعض الأخبار المنكرة في ترجمة الراوي، وهو كثير الذكر للرواة المجاهيل وتفرداتهم وغرائبهم، فمن الألفاظ المشهورة في كتابه: مجهول بالنقل، ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[2]، وقد أكثر من ذكر الأبواب التي لم يصح فيها شيء من الحديث[3].

---

[1] -الذهبي، ميزان الاعتدال، ١ /٢.

[2] -وجدتها عنده أكثر من ٦٧ مرة، انظر على سبيل المثال: العقيلي، الضعفاء، ١/١٧٦، و٢٣٤ و٢٥٢ و٢/٢٢ و٣/١٦٢.

[3] -تتبعت الأبواب التي قال العقيلي بأنه لا يصح فيها شيء، وهي كثيرة، فأحببت أن أذكرها للفائدة:
اشربوا فيما بدا لكم ولا تسكروا، الضعفاء، ١/١١٤، ليس في صلاة التسابيح حديث يثبت ١/١٢٤، وليس في هذا الباب في اختيار يوم للحجامة شيء يثبت ١/١٥٠، أسماء النجوم التي سجدت ليوسف، وحديث إذا رأيتم فلانا على المنبر فاقتلوه، ولا تصح من هذه المتون عن النبي ﷺ شيء من وجه ثابت ١/٢٥٩، اتخذوا السراري، ولا يصح فيه عن النبي ﷺ شيء، الضعفاء ١/٢٧٦، وفضل التكبير عند غروب الشمس على ساحل البحر، ليس فيه شيء صحيح يثبت، ولا في رباط الاسكندرية شيء يثبت، الضعفاء ٢/٢٢، وإنما الأسود لبطنه وفرجه، الضعفاء ٢/١٤، وفرح الملائكة بخروج الشتاء، لا يصح فيه شيء، الضعفاء ٢/١٠٤، ولا يثبت عن النبي ﷺ في البراغيث شيء، الضعفاء ٢/١٢٠ و١٥٨، زر غبا تزدد حبا، واطلبوا الخير عند حسان الوجوه، قال: ليس في هذين البابين عن النبي ﷺ شيء يثبت ٢/١٣٩، وليس في الماء المشمس شيء يصح مسند، الضعفاء ٢/١٧٦، وأما زكاة العسل فليس يثبت فيه عن النبي ﷺ شيء، وإنما يصح عن عمر بن الخطاب فعله ٢/٣١٠، أحاديث التبرم من حوائج الناس، ليس منها شيء يثبت، الضعفاء ٢/٣٤٠، أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم، ليس فيه شيء يثبت، الضعفاء ٢/٣٤٣، يكون في رمضان هدة، وفي شوال همهمة.. ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة ولا من وجه يثبت، الضعفاء ٣/٥٢-٥٣، لو صدق المساكين ما أفلح من ردهم، ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ، الضعفاء ٣/٥٩، ومن أهديت له هدية ومعه قوم جلوس فهم شركاؤه فيها، ولا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ، الضعفاء ٣/٦٧، صلوا خلف كل إمام، وقاتلوا مع كل

وتراه كثيرا ما يتبع الأسانيد الواهية والمنكرة بالإشارة إلى أن للحديث إسنادا أصلح مما ذكره[1].

وهذه مزايا قلما تجدها في كتاب.

والعقيلي كثير النقل في كتابه عن الأئمة المتقدمين كابن معين وابن المديني وابن القطان..

أما كتب البخاري فلها شأن خاص في كتاب العقيلي:

فضعفاء العقيلي بلغت عدد تراجمه (٢١٠١) ترجمة حسب الطبعة الوحيدة للكتاب بتحقيق عبدالمعطي قلعجي، قمت بإحصاء دقيق لعدد التراجم التي اعتمد فيها على كتب البخاري فقط –وبالأخص التاريخ الكبير– فألفيتها (٤٢٠) ترجمة، أي خمس تراجم الكتاب تماما، وهذا يدل على عظم أثر التاريخ في كتاب العقيلي.

وقد أفاد العقيلي من البخاري في تعليل الأحاديث بالتفرد أو عدم السماع أو النكارة وغيرها من العلل التي ذكرتها في مواطنها من الرسالة. وبالمقابل فإن العقيلي لم يضن علينا بتوضيح عبارات البخاري، ووصل الكثير من الأحاديث التي أشار إليها البخاري أو علقها في تراجم

أمير، وليس في هذا المتن إسناد يثبت، الضعفاء ٩٠/٣، المتم الصلاة في السفر كالمفطر في الحضر، وليس في هذا المتن شيء يثبت، الضعفاء ١٦٢/٣، أحاديث العقل، لا يثبت في هذا المتن شيئا، الضعفاء ١٧٥/٣، إن لله تبارك وتعالى ديكا رأسه في الأرض السابعة، ليس في هذا المتن حديث يثبت، الضعفاء ٢٤١/٣، التوسعة على العيال في عاشوراء، لا يثبت في هذا عن النبي ﷺ شيء، الضعفاء ٢٥٢/٣، الأكل في السوق دناءة، ولا يثبت في هذا الحديث عن النبي ﷺ شيء، الضعفاء ١٩١/٣، أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم، ولا يثبت في هذا المتن عن النبي ﷺ شيء، الضعفاء ٢٥٨/٣، أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين، ولا يثبت في هذا الباب شيء، الضعفاء ٤٨٠/٣، كان رسول الله إذا سافر لم تفارقه مرآة ومكحلة يكونان معه، لا يعرف بإسناد يثبت، الضعفاء ٦٩/٤، البغايا اللاتي تنكحن أنفسهن، لا يجوز النكاح إلا بولي وشاهدين ومهر قل أو كثر، قصة البغايا والشاهدين والمهر، لا يثبت فيه شيء مرفوع، الضعفاء ٣١٣/٤، لعن قاطع السدر، ولا يصح في قطع السدر، الضعفاء ٣٩٦/٤، لا تكون الصنيعة إلا عند ذي حسب ودين، وكما أن الرياضة لا تصلح إلا في نجيب، لا يصح في هذا شيء، الضعفاء ٤٣٢/٤-٤٣٣، التختم بالعقيق، لا يثبت فيه عن النبي ﷺ شيء، الضعفاء ٤٤٩/٤.

وقد أفاد أبو حفص عمر بن بدر الموصلي من العقيلي وغيره من العلماء كالإمام أحمد فألف كتابه: "المغني عن الحفظ والكتاب" في الأبواب التي لم يصح فيها شيء، ونقد كتابه هذا أبو إسحاق الحويني في كتابه: "جنة المرتاب" وفي نفسي من بعض المواطن التي تعقبه فيها شيء، ليس هذا مجال بسطه.

[1] –انظر على سبيل المثال: العقيلي، الضعفاء، ٣٠/١ و٢٠٣/٢ و٣٠٩/٣ و١٤٦ و١٤٨ و١٦٥ و١٧٥ و١٩٠ و٣٨٧/٤ و٤٣٢.

الرواة، وهذه فائدة عزيزة تمكنا من خلالها من النظر في أسانيد أحاديث التاريخ وفهم مراد البخاري.

٤-ومن كتب التراجم المعللة التي صرحت بالإفادة والأخذ من كتاب تاريخ البخاري كتاب الإمام الحافظ الكبير المفيد الإمام، العالم، الجوال، الرحال أبي أحمد بن عدي (ت٣٦٥) [١]: "الكامل في ضعفاء الرجال".

هذا الكتاب امتدحه العلماء بكلام لم أجده في غيره من الكتب مما صنف في بابه، فهذا إمام العلل الدارقطني يسأله تلميذه حمزة بن يوسف السهمي أن يصنف كتابا في الضعفاء، فيقول: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ قلت: بلى. قال: فيه كفاية، لا يزاد عليه!!

ويقول الذهبي: هو أكمل الكتب وأجلها.

ويقول السبكي: وكتابه الكامل طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون.

ويقول ابن كثير: ولم يسبق إلى مثله ولم يلحق في شكله[٢].

أقول: نعم ما وصفوا به الكتاب، فقد وافق اسمه مضمونه، على مؤاخذات عليه، والنقص من طبع البشر، وسبحان من تنزه عن النقائص. وهو أجل كتاب صنف في الضعفاء ولا يدانيه كتاب، وهو عمدة كتب الضعفاء بعده، تميز باستقصاء مرويات صاحب الترجمة وبيان ما فيها من نكارة وغرابة، ثم بإعطاء رأيه في كل ترجمة -في العادة إلا نادرا- بعد أن يذكر أقوال أهل الجرح والتعديل بأسانيده المشهورة إلى أصحابها.

والكتاب يعد من أوسع كتب التراجم المعللة، وهو بحاجة إلى من يبرز منهج مؤلفه في هذا الفن[٣].

---

[١] -وصفه بذلك ابن كثير، البداية والنهاية، ٢٨٣/١١.

[٢] -انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٥٥/١٦ ومقدمة ميزان الاعتدال، ١/ ٢، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ٢٠٢/٣، وابن كثير، البداية والنهاية، ٢٨٣/١١.

[٣] -كتب الدكتور الفاضل زهير عثمان علي نور، رسالته للدكتوراه بعنوان "ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال"، وهي رسالة فيها جهد مبارك، ولكنه لم يعرض لعلل الحديث عند ابن عدي إلا في أربع صفحات ١٩٣/١-١٩٤، ولا عتب على الأخ في ذلك فإن منهج التعليل عند ابن عدي بحاجة إلى رسالة أو أكثر.

بلغت عدد تراجم الكتاب (٢٢٠٩) ترجمة[1]، بحسب إحصاء الدكتور الفاضل زهير عثمان صاحب الرسالة التي أشرت إليها، قمت بإحصاء دقيق لعدد التراجم التي اقتصر ابن عدي النقل فيها عن البخاري فقط، فبلغت (٣٨٥) ترجمة أي أقل من الخمس بقليل، ناهيك عن التراجم الأخرى التي نقل فيها عن البخاري وغيره من أهل الجرح والتعديل، مما يدل على الأثر الواضح لكتاب البخاري في كامل ابن عدي.

وقد تنوعت إفادة ابن عدي من كتب البخاري، سواء في الجرح والتعديل أم في التعليل ونقد الأحاديث، بمختلف أنواع العلل من تفرد ونكارة وغرابة ونفي للسماع، وفي المصطلحات النقدية، مما بثثته في مختلف فصول الرسالة، حيث يغني هذا عن ضرب الأمثلة خشية من التكرار.

وأكثر من رأيته تعرض لشرح عبارات البخاري النقدية، هو ابن عدي في كامله، ولهذا حق لي أن أسميه: شارح عبارات البخاري، وقد ذكرت هذا مبثوثا في أكثر من موطن من الرسالة كذلك.

ومن حسنات هذا الكتاب -وهي كثيرة جدا- كأخيه كتاب ضعفاء العقيلي، أنه وصل كثيرا من الأحاديث التي أشار إليها البخاري، أو علقها، لكن رأيت أمرا أنبه عليه للفائدة وهو أن العقيلي كان أكثر وصلا ومعرفة لأحاديث البخاري؛ فقد وجدت ابن عدي فاته في مواطن ليست بالقليلة أحاديث أومأ إليها البخاري في تراجم الرواة، فلم يوصلها[2].

وقد تبع ابن عدي البخاري في جل تراجمه في الضعفاء والمجاهيل، بل حتى الصحابة الذين لم يصح الطريق إليهم وأوردهم البخاري في التاريخ والضعفاء، لحق به ابن عدي، كما مر معنا سابقا في الاصطلاحات النقدية، خلافا للعقيلي فلم أجده تبع البخاري في هذا، فلا يحضرني الآن، صحابيا ذكره في الضعفاء تبعا للبخاري.

٥-ومن كتب العلل التي طبقت الآفاق، علل الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام علم الجهابذة، أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني "ت ٣٨٥".

---

[1] -الملاحظ أن عدد تراجمه لا يزيد كثيرا عن تراجم ضعفاء العقيلي، مع أن حجمه ضعف كتاب العقيلي، وسببه إسهاب ابن عدي في ترجمة الراوي وذكر مروياته. انظر في عدد التراجم: زهير عثمان، ابن عدي ومنهجه، ١٢١/١.

[2] -انظر على سبيل المثال لا الحصر: ابن عدي، الكامل، ٣١٥/١-٣١٦ و٣٥٠ و٤٠٩ و٤٦٠/٢-٤٦١ و٦١٣ و٦١٩ و٨٥٤ و٩٣٦/٣ و٩٧٠ و١٠٨٣.

قال الذهبي: "وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك".

وقال ابن كثير: "وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو أجل كتاب بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إليه مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه".

وقال أبو بكر البرقاني:" كان الدارقطني يملي علي العلل من حفظه".

فعقب الذهبي على ذلك:" إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني، كما دلت عليه هذه الحكاية فهذا أمر عظيم يقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضه من حفظه فهذا ممكن"[1].

أما صلة علل الدارقطني بالتاريخ الكبير، فأظنها وطيدة، وأنا أكاد أجزم أن الدارقطني قد أفاد من كتاب الإمام البخاري، وقد درست عشرات الأحاديث في الكتابين فوجدت اتفاقا عجيبا في التعليل في أحاديث كثيرة جدا مع التوسع الواضح في علل الدارقطني، فإعلال البخاري بإشارات وإعلال الدارقطني بصفحات.

وأشير إلى بعض الأمثلة لئلا يؤخذ علي[2].

---

[1] -الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٤٤٩/١٦ و٤٥٥، وتذكرة الحفاظ، ٩٩٣/٣-٩٩٤، وابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص٦٤-٦٥.

[2] -ومن أمثلة ذلك في الأحاديث التي صرح البخاري بعلتها: حديث: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، التاريخ، ٧٨/١، وعلل الدارقطني نقلا عن تخريج الأحاديث المسندة، ٣٦١/١، وحديث: قتال المسلم فسوق، التاريخ، ٨٨/١، وعلل الدارقطني، ٣٥٧/٤، وحديث: نهى رسول الله ﷺ عن القراءة في الركوع، التاريخ، ٢٩٩/١، وعلل الدارقطني، ٧٨/٣-٨٨، وحديث: إن النبي ﷺ أكل لحما ولم يتوضأ، التاريخ، ٣٩٤/١، والعلل، نقلا عن تخريج الأحاديث المسندة في التاريخ ٦٧٤/٢، وحديث: في القراءة، التاريخ، ٢٠٧/١، والعلل، ٦٤/٩-٦٥، وحديث: إن رجلا سب أبا بكر، التاريخ، ١٠٢/٢، والعلل، ١٥٣/٨، وحديث: من غل فأحرقوا متاعه، التاريخ، ٢٩١/٤، والعلل، ٢٥/٢. ومن الأحاديث التي أعلها البخاري ولم يقض فيها الدارقطني بشيء: حديث: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، التاريخ، ١٠٠/١، وعلل الدارقطني، ٢٥٥/٦.

الخاتمة ونتائج البحث:

بعد هذا التطواف مع كتاب البخاري في شتى ميادين علله، يمكن أن أجمل أبرز نتائج دراستي بما يلي:

١-العلة من خلال الواقع العملي في كتب العلل تكون في أحاديث الرواة الثقات والضعفاء مع الخفاء، هذا هو الغالب على هذه الكتب، ولكنها لا تخلو من وجود العلل الظاهرة.

٢-يعد كتاب التاريخ الكبير من الكتب الأولى الهامة التي وصلتنا، وقد تميز بمزايا قلما توجد في كتاب غيره.

٣-التاريخ الكبير هو كتاب في التراجم المعللة، وهو أول كتاب وصلنا فيه هذا الكم الهائل من الأحاديث، حيث بلغ عددها أكثر من ستة آلاف حديث، وهو عدد لم نعهده في أي كتاب آخر مما صنف قبله أو بعده.

٤-أحاديث التاريخ الكبير معلولة قلما يصفو منها حديث إلا ما كان يورده البخاري من أحاديث صحيحة في مقابل الأحاديث الضعيفة ليبين وهنها.

وبهذه الأحاديث يعرف الخلل في ضبط الرواة، وقد يلحق بذلك طعن في العدالة أيضا.

وقد أعجبني تعبير الدكتور بشار عواد معروف في قوله: هي كسياقة قول في الجرح والتعديل.

٥-كتاب التاريخ الكبير أصل في مسألة السماع، ولم تر عيناي كتابا يدانيه في الاهتمام بهذه المسألة.

فالذي عهدناه في هذه الكتب أنهم يذكرون شيوخ الراوي وتلاميذه بقولهم: روى عن فلان وروى عنه فلان، أما في كتاب البخاري، فنجد: سمع من فلان وسمع منه فلان. وقد أتعب البخاري نفسه في التفتيش عن السماع في الأسانيد، وساق الكثير منها في تراجم الرواة.

٦-وقد ظهر لي بالتتبع والاستقراء أن البخاري إذا عدل عن "سمع" إلى "عن" في ذكره لشيوخ الراوي فإن "عن" تعني عنده غالبا عدم اللقاء أو السماع.

٧-نفى البخاري سماع كثير من الرواة بعباراته النقدية المختلفة: لا يعلم له سماع، لا أعرف له سماعا، لم يتبين سماعه، لم يذكر سماعا، لم يسمع، مرسل، منقطع..

وهي عبارات نقدية تدل على نفي السماع رغم اختلاف مدلولاتها.

٨-يعتمد العلماء عادة في نفي السماع على قرائن، حاولت أن أنزل كـــلام البخـــاري عليها، لكن وجدت بالتتبع أمثلة كثيرة جدا نفى البخاري سماع رواتها رغم إدراك بعضهم بعضـا إدراكا بينا، وليس هناك قرينة تدل على عدم السماع، و لم أجد تفســيرا لكــلام البخــاري إلا اشتراطه أن يقف على إسناد فيه تصريح بالسماع، فلما لم يجده نفاه.

وفوق ذلك فالبخاري نفى صحبة عدد من الرواة لكونهم لم يصرحوا بسماعهم من النــبي ﷺ.

٩-وبعد الذي رأيته من عمل البخاري في كتابه التاريخ الكبير أقول وأنـــا مطمئــن: إن البخاري يشترط في قبول العنعنة بين المتعاصرين ثبوت اللقاء أو السماع، هذا هــــو الأصــل لا يساورني في هذا شك، لكن قد يأخذ بالقرائن القوية في النادر القليل جدا الذي وجدته من عمله.

١٠-أكثر الإمام البخاري من اطلاق لفظ "المنقطع" بمعنى أنه مقطوع من كلام التــابعي فمن دونه، وهذا استعمال نادر.

١١-تنوعت عبارات العلماء في الدلالة على التفرد، وهي على كل حال تدل علــــى أن تفرد الراوي علة، لا تزاح إلا بدليل ظاهر.

وقد اهتم البخاري ببيان تفرد الرواة المجاهيل والضعفاء، لأن هذه العلة تزيدهم وهنا.

وضرب لنا البخاري أمثلة رائعة في رد تفردات الرواة الثقات، والمشاهير منهم كـــالثوري وابن المبارك.. مما يبين أثر علم العلل في كشف أوهام هؤلاء الرواة.

١٢-والتاريخ الكبير زاخر بالأمثلة في المخالفات في الأسانيد، سواء من حيث اختـــلاف الرواة في الوصل والإرسال أو الوقف والرفع أو بإبدال راو براو أو بالإسناد كله، أو بالزيـــادة في الأسانيد المتصلة.

وبالدراسة العملية الاستقرائية لصنيع البخاري في تاريخه، تبين أن العلماء الأوائـــل ليـــس عندهم قاعدة مطردة في ترجيح إسناد على آخر، وإنما الأمر يدور مع القرائن، فـــالقول بقبـــول الوصل من الثقة دائما قول غريب عن أهل الحديث أصحاب الشأن لا يعرف عنهم.

وقد قدم البخاري رواية الأدنى على من هو فوقه، لقرينة قامت عنده.

١٣-اهتمام البخاري بنقد المتن برز واضحا في تاريخه، وللبخاري حس نقدي عجيب، ولا غرابة فهو إمام من أئمة الصنعة.

والملاحظ أنه ما من علة في المتن إلا وسببها علة في الإسناد، حتى في رواية الثقات.

١٤-أصل البخاري منهجا في نقد المتن حريا بالعناية:

فالراوي الثقة إذا روى خبرا خالف المشهور من قول أو فعل النبي ﷺ يرد.

فالقاعدة المتعارف عليها في المختلف: هي الجمع بين الأحاديث أولا، لا يعمل بها البخاري دائما، وقد وجدت هذا أيضا في كلام الإمام الشافعي مؤصل علم المختلف.

وهي مسألة هامة في التاريخ توقفنا على طريقة البخاري في إخراج الحديث في صحيحه، وتبين سبب إعراضه عن إخراج أحاديث صحيحة هي على شرطه.

وأمر آخر ظهر في التاريخ هو أن حديث الراوي الثقة لا يعارض برواية الضعيف، فسبيل هذا رد رواية الضعيف وعدم الاشتغال بها، لا أن نلجأ للجمع بينهما!

١٥- القول بأن مذهب كثير من المحدثين: إذا خالف الراوي ما روى فالعبرة برأيه لا بروايه، لا يصح على إطلاقه، وإنما الأمر مع القرائن.

١٦-استعمل البخاري كثيرا من المصطلحات النقدية في تعليل الأحاديث في كتابه التاريخ، وهذه الاصطلاحات منها ما انفرد به البخاري فلم أجده عند غيره، حسب بحثي وإطلاعي، مثل: ليس من وجه صحيح، في صحة خبره نظر، إسناده ليس بقوي،..... ومنها ما هو معروف عند أهل الحديث لكن البخاري أكثر منه، مثل: فيه نظر.

١٧-أخبار الرواة المجاهيل حظيت بمعظم اصطلاحات البخاري النقدية: منكر الحديث، فيه نظر، في إسناده نظر، في صحة خبره نظر، إسناده مجهول، إسناده لا يعرف، إسناده ليس بمشهور... مما يدل على أن أخبار هؤلاء يجب أخذ الحذر منها، خلافا لابن حبان -رحمه الله- الذي أودعهم في ثقاته، بل وأخرج أحاديثهم في صحيحه!

١٨-وكذلك أطلق البخاري كثيرا من هذه الاصطلاحات في تراجم الصحابة ليبين ضعف الطريق إليهم أو لينفي صحبتهم.

١٩-لا أبالغ إذا قلت: إنه ما من كتاب صنف بعد تاريخ البخاري، في التراجم أو في العلل إلا وقد استفاد منه، المقل منهم والمكثر، فابن أبي حاتم بنى كتابه "الجرح والتعديل" كله على تاريخ البخاري، وكذا ابن حبان في كتابه "الثقات"، أما ابن عدي والعقيلي فإن أكثر من خمس كتابيهما من تاريخ البخاري، ولو أردت أن أسمي الكتب التي أفادت من التاريخ لاحتجت إلى كراريس.

فلا حرج أن يقال: الناس عيال على كتاب البخاري.

٢٠-ظهر واضحا أن منهج الأئمة الأوائل أصحاب الشأن في التعليل واحد، فتقرأ كلامهم تظن أنه صدر من شخص واحد، لم يتخلف هذا الأمر إلا في القليل النادر. مما يدل على دقة منهجهم وسلامته.

وختاما وقبل أن أضع القلم، فهذا جهد المقل أضعه بين يدي القارئ الكريم، فما كان صوابا فمن الله، وما كان خطأ فمن نفسي والشيطان.

اللهم إني أسألك باسمائك الحسنى وصفاتك العليا أن تجعل عملي هذا خالصا لوجهك الكريم وأن تثقل به ميزان حسناتي يوم ألقاك، ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ (الشعراء:٨٨-٨٩) .

وصل اللهم صلاة طيبة مباركة دائمة على النبي الكريم أبي القاسم محمد بن عبدالله، صاحب الشفاعة الكبرى، وصاحب المقام المحمود، وشفعه فينا، يا رب، وصل على إخوانه الأنبياء، وعلى صحبه الكرام وأتباعه إلى يوم القيامة، وسلم تسليما كثيرا.

قائمة المراجع :

١- الآجري، سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، تحقيق محمد علي قاسم العمري، السعودية - المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٩٧٩م.

٢- الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، الشذا الفياح، تحقيق صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٨٨م.

٣- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري، أسد الغابة، تحقيق خليل مأمون شيحا، لبنان-بيروت،دار المعرفة، ط١،١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤- الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، بيروت ودمشق، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٥- الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد ٢، بيروت ودمشق، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦- الباغدني، محمد بن محمد بن سليمان، مسند عمر بن عبدالعزيز، خرج أحاديثه محمد عوامة، دمشق وبيروت، مؤسسة علوم القرآن، ط٢، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٧- البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح بهامش فتح الباري، بيروت-لبنان، المكتبة العصرية، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٨- ــــــــ، التاريخ الكبير، بيروت-لبنان، دار الفكر، (د.ت).

٩- ــــــــ، التاريخ الأوسط، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم اللحيدان، السعودية -الرياض، دار الصميعي، ط١ -١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

١٠- ــــــــ، الضعفاء الصغير، ضمن مجموع، تحقيق عزيز عز الدين السيروان، بيروت - لبنان، دار القلم، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

١١- البزار، أحمد بن عمرو بن عبدالخالق، البحر الزخار، تحقيق محفوظ عبدالرحمن، بيروت والمدينة المنورة، مؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩.

١٢- البزار، زوائده للهيثمي (كشف الأستار عن زوائد البزار)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة ط١،١٣٩٩هـ.

١٣- البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، دراسة وتقديم كمال الحوت، بيروت-لبنان، دار الجنان، ط١، ١٩٩٥م .

١٤- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، بيروت-لبنان، دار الفكر، (د.ت).

١٥- ـــــــ، دلائل النبوة، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٨٥م.

١٦- ـــــــ، شعب الإيمان، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

١٧- ـــــــ، الأسماء والصفات، تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي، جدة -السعودية، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.

١٨- ـــــــ، معرفة السنن والآثار، تحقيق سيد كسروي حسن، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط١،١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١٩- ابن التركماني، علاء الدين بن علي بن عثمان، الجوهر النقي، هامش سنن البيهقي، (د.ت).

٢٠- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، الجامع، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت-لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط٤، ١٩٩٥م .

٢١- ـــــــ، العلل الكبير،بيروت-لبنان، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١،١٩٨٩م.

٢٢- ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، العلل المتناهية، قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢٣- ـــــــ، الموضوعات، دراسة وتحقيق، د. محمود القيسية، أبو ظبي -الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة النداء، ط٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٤- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، علل الحديث، بيروت-لبنان، دار المعرفة، ١٩٨٥م.

٢٥- ـــــــ، الجرح والتعديل، بيروت-لبنان، دار إحياء التراث العربي، (د.ت) .

٢٦- ـــــــ،المراسيل، علق عليه أحمد عصام الكاتب،بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.

٢٧- الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، المستدرك، بيروت-لبنان، دار المعرفة، (د.ت).

٢٨- ـــــــ، معرفة علوم الحديث، بيروت -لبنان، دار الآفاق الجديدة، ط٤، ١٩٨٠م.

٢٩- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، الصحيح، ترتيب ابن بلبان، تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م .

٣٠- ــــــــ، الثقات ،بيروت-لبنان، دار الفكر، (د.ت).

٣١- ــــــــ، كتاب المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، مكة المكرمة -السعودية، دار الباز، (د.ت).

٣٢- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، بيروت-لبنان، دار الفكر، ط١،١٩٨٤م .

٣٣- ــــــــ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت- لبنان، المطبعة العصرية،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٤- ــــــــ ، التلخيص الحبير، بيروت-لبنان، دار المعرفة (د.ت).

٣٥- ــــــــ ، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي، السعودية، الجامعة الإسلامية -المدينة المنورة، ط١،١٩٨٤م .

٣٦- ــــــــ، الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي (د.ت).

٣٧- ــــــــ، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، بيروت ودمشق، دار ابن كثير، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٨- ــــــــ، لسان الميزان، بيروت-لبنان، مؤسسة الأعظمي، ط٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٩- ــــــــ، نزهة النظر، علق عليه محمد لطفي الصباغ، بيروت ودمشق، مكتبة الغزالي ومؤسسة مناهل العرفان، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٠- ــــــــ، تعجيل المنفعة، بيروت-لبنان، دار إحياء التراث العربي،(د.ت).

٤١- الحمش، عداب محمود، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، الرياض -السعودية، دار حسان ودار الأماني، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٢- الحميدي، عبدالله بن الزبير، المسند، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، الرياض -السعودية، رئاسة إدارات البحوث العلمية، (د.ت).

٤٣- ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، دمشق-سوريا، المكتب الإسلامي (د.ت) .

٤٤- ــــــــ، المسند، تحقيق، شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت -لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٥- ـــــــــ، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، بيروت -لبنان، المكتب الإسلامي ودار الخاني، ط١، ١٩٨٨م.

٤٦- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق، الصحيح، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٧٥م.

٤٧- ـــــــــ، التوحيد، تحقيق د. عبدالعزيز الشهوان، الرياض- السعودية، مكتبة الرشد و شركة الرياض، ط٦، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٨- الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي، الكفاية، تحقيق د. أحمد عمر هاشم، بيروت-لبنلن، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٩- ـــــــــ،تاريخ بغداد، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط١،٢٠٠١م.

٥٠- ـــــــــ، تاريخ بغداد، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي (د.ت).

٥١- ـــــــــ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٢- ـــــــــ، تقييد العلم، صدره وحققه يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، ط٢، ١٩٧٤م.

٥٣- ـــــــــ، الرحلة في طلب الحديث، حققه وعلق عليه نور الدين عتر، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.

٥٤- الخليلي، الخليل بن عبدالله بن أحمد، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ضبطه عامر أحمد حيدر، بيروت -لبنان، دار الفكر، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

٥٥- الخياط، أسامة عبدالله، مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، مكة المكرمة - السعودية، مطابع الصفا، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٥٦- الدارقطني، علي بن عمر، السنن، حققه شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٥٧- ـــــــــ، العلل، تحقيق وتخريج الدكتور محفوظ الله السلفي، الرياض-السعودية، دار طيبة، ط١، ١٩٨٥م.

٥٨- ـــــــــ، التتبع، دراسة وتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٥٩- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت-لبنان، دار إحياء السنة النبوية (د.ت).
٦٠- ــــــــ، المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٦١- الدريس، خالد منصور، موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، الرياض -السعودية، مكتبة الرشد وشركة الرياض، ط١، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
٦٢- ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، تحقيق سعد آل حميد، الرياض-السعودية، دار المحقق، ط١، ١٤٢٠هـ.
٦٣- الدمشقي، أبو زرعة،
٦٤- الدميني، د. مسفر عزم الله، مقاييس نقد متون السنة، (د.ت).
٦٥- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت-لبنان، دار المعرفة، (د.ت) .
٦٦- ــــــــ، الموقظة، حققه عبدالفتاح أبو غدة، القاهرة-مصر، دار السلام، ط٥، ٢٠٠٠م.
٦٧- ــــــــ، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت -لبنان، مؤسسة الرسالة، تواريخ مختلفة للطباعة.
٦٨- ــــــــ، تذكرة الحفاظ، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، بيروت -لبنان، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
٦٩- ابن راهويه، إسحاق، المسند، تحقيق د. عبدالغفور عبدالحق البلوشي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الإيمان،ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
٧٠- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق د.همام سعيد، الزرقاء-الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٧م.
٧١- ابن رشيد، محمد بن عمر الفهري، السنن الأبين، تحقيق صلاح المصراتي، المدينة المنورة - السعودية، دار الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٧هـ.
٧٢- الزرقي، عادل بن عبدالشكور، تاريخ البخاري، الرياض -السعودية، دار طويق، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

٧٣- الزركشي، بدر الدين أبي عبدالله محمد بن جمال الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق د.زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، ط١، ١٩٩٨م.

٧٤- الزيلعي، محمد بن عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، مصر -القاهرة، دار الحديث، (د.ت).

٧٥- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.

٧٦- ابن سعد، محمد، طبقات الكبرى، لبنان -بيروت، دار صادر، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٧٧- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، بيروت-لبنان، دار الفكر، (د.ت).

٧٨- الشافعي، محمد بن إدريس،الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، (د.ت).

٧٩- ــــــــ، اختلاف الحديث، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

٨٠- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، بيروت-لبنان، دار الفكر، ط١، ١٩٨٩م .

٨١- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، حققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت-لبنان، من منشورات المجلس العلمي .

٨٢- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، تحقيق د.نور الدين عتر، بيروت-لبنان، دار الفكر المعاصر، ودمشق- سوريا، دار الفكر، (د.ت) .

٨٣- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، حققه وخرج أحاديثه حمدي السلفي، القاهرة-مصر، مكتبة ابن تيمية، (د.ت).

٨٤- ــــــــ، المعجم الأوسط، تحقيق د. محمود طحان، الرياض -السعودية، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٨٥- ــــــــ، المعجم الصغير، تحقيق محمد شكور امرير، بيروت وعمان، المكتب الإسلامي ودار عمار، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

٨٦- ــــــــ، الدعاء، دراسة وتحقيق وتخريج د. محمد سعيد البخاري، بيروت -لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٨٧- ـــــــ، مسند الشاميين، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، بيروت -لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٨٨- ـــــــ، الأوائل، تحقيق وتخريج محمد شكور امرير، بيروت وعمان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٨٩- ـــــــ، طرق حديث من كذب علي متعمدا، تحقيق علي حسن الحلبي، بيروت وعمان، المكتب الإسلامي ودار عمار، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩٠- الطحان، د. محمود، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة السراوات، ط٤، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩١- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح معاني الآثار، حققه محمد زهدي النجار، ومحمد سيد جاد الحق، بيروت-لبنان، عالم الكتب ط١،١٩٩٤م .

٩٢- ـــــــ، شرح مشكل الآثار، حققه شعيب الأرناؤوط، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٤م.

٩٣- الطيالسي، أبو داود سليمان بن أحمد، المسند، ترتيب أحمد البنا، بيروت -لبنان، المكتبة الإسلامية، ط٢، ١٤٠٠هـ .

٩٤- ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة، الرياض -السعودية، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٩٥- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مجموعة من الباحثين، نشر وزارة الأوقاف -المغرب، ١٤١١هـ.

٩٦- ـــــــ، الاستيعاب، بهامش الإصابة، بيروت -لبنان، دار الكتاب العربي، (د.ت).

٩٧- ـــــــ، الاستذكار، حققه وعلق عليه حسان عبدالمنان ود.محمود القيسية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مؤسسة النداء، ط٤، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٩٨- ـــــــ، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، الدمام -السعودية، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٩٩- عبيد، محمد عبدالكريم، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير، الرياض-السعودية، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٠٠-العجلي، أحمد بن عبدالله بن صالح، تاريخ الثقات بترتيب الهيثمي، تحقيق د. عبدالمعطي القلعجي، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية،ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٠١-ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال،بـــيروت-لبنـــان، دار الفكر، ط٢،١٩٨٥م .

١٠٢-العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، المغني عن حمل الأسفار، مطبوع بهامش إحيـــاء علـــوم الدين، بيروت-لبنان، دار الندوة الجديدة، (د.ت).

١٠٣-العراقي، ولي الدين أحمد بن عبدالرحيم، تحفة التحصيل، ضبط نصه وعلق عليه عبـــدالله نوارة، الرياض-السعودية، مكتبة الرشد، ط١،١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٠٤-ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، بيروت-لبنان، دار الفكر، ١٩٩٥م.

١٠٥- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق د.عبد المعطـــي قلعجـــي، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م .

١٠٦-العكايلة، د.سلطان بن سند، نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومـــات التاريخيـــة، عمان-الأردن، دار الفتح، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٠٧-العلائي، صلاح الدين بن خليل، جامع التحصيل في أحكام المراســـيل، تحقيـــق حمـــدي السلفي، بيروت-لبنان، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٦م.

١٠٨-العوني، الشريف حاتم بن عارف، إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلـــم بالســـماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، مكة المكرمة -الســـعودية، دار عـــالم الفوائـــد، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠٩-ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، بـــيروت - لبنان، دار الجيل، (د.ت).

١١٠-الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، حققه د. أكرم ضياء العمري، بـــيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١١١-ابن فورك، محمد بن الحسن، مشكل الحديث وبيانه، حققه موسى محمد علي، بـــيروت- لبنان، عالم الكتب، ط٢،١٩٨٥.

١١٢-ابن قانع، أبو الحسين عبدالباقي، معجم الصحابة، تحقيق صلاح المصراتي، المدينة المنـــورة- السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١١٣-ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، تأويل مختلف الحديـــث، بـــيروت-لبنـــان، دار الكتـــاب العربي،(د.ت).

١١٤-القضاعي، عبدالله بن سلامة، مسند الشهاب، حققه حمدي عبدالمجيد السلفي، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١،١٤٠٥هـ-١٩٨٥.

١١٥-ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد، بيان الوهم والإيهام، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الرياض-السعودية، دار طيبة، ط١، ١٩٩٧م.

١١٦-ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين، حققه مشهور حسن، وأحمد عبدالله، الدمام-السعودية، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ.

١١٧-ـــــــ، تهذيب مختصر سنن أبي داود، مطبوع مع مختصر المنذري ومعالم السنن، تحقيق محمد حامد الفقي، وأحمد محمد شاكر، القاهرة-مصر، مكتبة السنة المحمدية، (د.ت).

١١٨-ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن شهاب الدين، اختصار علوم الحديث، مع الباعث الحثيث، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط١،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١١٩-ـــــــ،البداية والنهاية، بيروت-لبنان، دار الفكر العربي، (د.ت).

١٢٠-ـــــــ، النهاية في الفتن والملاحم، صححه احمد عبدالشافي، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٢١-ابن الكيال، محمد بن أحمد بن يوسف، الكواكب النيرات، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، بيروت-لبنان، عالم الكتب، ومكتبة النهضة الحديثة، ط٢،١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.

١٢٢-اللحياني، يوسف بن هاشم، الخبر الثابت، الرياض-السعودية، دار الوطن، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٢٣-اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، حققه عبدالفتاح أبو غدة، حلب-سوريا، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٩٨٧م.

١٢٤-ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت-لبنان، المكتبة العلمية، (د.ت).

١٢٥- مالك، ابن أنس، الموطأ، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت-لبنان، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

١٢٦-ابن المبارك، عبدالله، الزهد والرقائق، تحقيق أحمد فريد، الرياض-السعودية، دار المعراج الدولية، ط١، ١٤١٥هـ١٩٩٥م.

١٢٧-ابن المديني، علي بن عبدالله، العلل، تحقيق حسام محمد، الكويت، غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٢٨-المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تهذيب الكمال، حققه د. بشار عواد معروف،بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١ ،١٩٩٨م.

١٢٩-ـــــــ، تحفة الأشراف، تحقيق، عبدالصمد شرف الدين، دار الكتب العلمية، (د.ت).

١٣٠-مسلم، ابن الحجاج النيسابوري، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت-لبنان، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت) .

١٣١-ـــــــ، التمييز، تحقيق محمد الأعظمي، دار الكوثر، (د.ت).

١٣٢-المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، ط٢ ،١٤٠٦هـ.

١٣٣-مغلطاي، علاء الدين أبو عبدالله بن قليج، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، اعتنى به قسم التحقيق في دار الحرمين، الرياض-السعودية، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣٤-المليباري، د.حمزة، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، قسنطينة-الجزائر، دار الهداية، ط٢، (د.ت).

١٣٥-ـــــــ، الحديث المعلول، مكة المكرمة وبيروت، المكتبة المكية ودار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٣٦-ابن معين، يحيى، التاريخ رواية الدوري، تحقيق د.أحمد نور الدين سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٣٧-ابن منصور، سعيد، السنن، حققه حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت -لبنان، دار الكتب العلمية، (د.ت).

١٣٨-ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت -لبنان، دار صادر، (د.ت).

١٣٩-ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبدالله، توضيح المشتبه، حققه محمد نعيم العرقسوسي، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢،١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٤٠-النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الصغرى (المجتبى)، بيروت-لبنان، دار الفكر، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٩٣٠م .

١٤١-ـــــــ، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط١،١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٤٢-ــــــــ،عشرة النساء، تحقيق عمرو علي عمر، القاهرة-مصر، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٤٣-ــــــــ، خصائص علي، تحقيق أحمد ميرين مريش، الكويت، مكتبة المعلا، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٤٤-ــــــــ، عمل اليوم والليلة، تحقيق د. فاروق حمادة، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
١٤٥- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، حلية الأولياء، بيروت-لبنان، دار الفكر، (د.ت).
١٤٦-ــــــــ، معرفة الصحابة، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، الرياض- السعودية، دار الوطن، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨.
١٤٧-نور، زهير عثمان علي، ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، الرياض -السعودية، مكتبة الرشد وشركة الرياض، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
١٤٨-النووي، يحيى بن شرف الدين، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، حققه عرفان حسونة، بيروت-لبنان،دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٤٩-ابن هشام، أبو محمد عبدالملك، سيرة النبي ﷺ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، بيروت-لبنان، دار الفكر، (د.ت).
١٥٠- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨٢م.
١٥١-أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، المسند، حققه حسين سليم أسد، دمشق-سوريا، وبيروت-لبنان، دار المأمون للتراث، ط٢،١٩٩٢م.

البحوث والرسائل الجامعية:

١- حوى، محمد سعيد، ١٩٩٦م، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، دكتوراة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق.
٢- أبو صعيليك، عبد ربه سلمان، كتاب القراءة خلف الإمام لمحمد بن إسماعيل البخاري، دراسة وتحقيق، ماجستير، ١٩٩٨م. كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الأردن.
٣- عمرو، سميرة محمد سلامة، ٢٠٠٠م، المزيد في متصل الأسانيد دراسة نظرية تطبيقية، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن.

٤- بازمول، محمد بن عمر، تعليل حديث الراوي إذا جاء عنه ما يخالفه، جامعة أم القـــرى، مكة-السعودية، السنة العاشرة، العدد ١٦، ١٤١٨هـ.

٥- غنام وأحمد، قاسم وأحمد، الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم دراسة تطبيقية من خـــلال كتاب العلل لابنه، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، المجلد العاشر، العدد (١)، ٢٠٠٢م.

ملحق بأسماء الرواة الذين تكلم البخاري في سماعهم ولم يترجموا في كتب المراسيل

(ملاحظة: اقتصرت على سماع التابعين من الصحابة، وتابع التابعين من التابعين،ولم أعرج على من دونهم)

اسم الراوي	التاريخ الكبير
إبراهيم بن عبدالرحمن بن أبي ربيعة، لا أدري سمع من أبيه أم لا	٩/٥
الأزهر بن يزيد، عن عمر وأبي عبيدة، مرسل	٤٥٧-٤٥٦/١
إسماعيل بن أبي خالد، لا أراه سمع من سعد مولى حاطب	٤٩-٤٨/٤
أيمن، لم يذكر سماعه من أبي أمامة	٢٧/٢
أيوب بن عبدالله بن مكرز، لم يذكر سماعا من وابصة بن معبد	١٤٤/١
البراء بن ناجية، لم يذكر سماعا من ابن مسعود	١١٨/٢
بربري، قال عمر، مرسل	١٥٠/٢
بشير بن أبي الجعد، عن ابن المنكدر، مرسل	٩٧/٢
بكير، لم يذكر سماعا من حمران	٨٠/٣
البهي، عن عمر، مرسل	١٩/٦
جابان، لا يعرف له سماع من عبدالله بن عمرو	٢٥٧/٢
الجهم بن الجارود، لا يعرف له سماع من سالم	٢٣٠/٢
الحارث بن محمد عن أبي الطفيل، ولم يذكر سماعا منه	٢٨٣/٢
حبيب بن الشهيد، قال عمر (بن عبدالعزيز): مرسل	١٥٢/١
حذيفة بن أبي حذيفة الأزدي، لم يذكر سماعا من صفوان	٩٦/٣
الحسن بن سهيل، لا أدري سمع من ابن عمر أم لا	٢٩٥/٥
حميد بن أخت صفوان، لا نعلم سماعه من صفوان	٣٠٤/٤

فهرس الأحاديث الواردة في الرسالة مرتبة على أسماء رواتها من الصحابة وغيرهم

عبدالله بن عمر

سنان بن عبدالله عن عمته

أسماء الرواة المتكلم فيهم بجرح أو تعديل في الرسالة

Abstract

Ahmad, Ahmad Abdullah, Al-Bukhari Way In Defect Clarification In His Book "The Big History".

Ph.D. dissertation In the Yarmouk University, 2004, (supervisor: Full. Prof. Ameen Al Qdah.).

Al Imam Al Bukhari, the writer of "Al Sahih" that took his name, was excellent in the science of Hadith, especially the science of defects. This was evident for the far and the close. It seems to me that when he collected "Al Sahih", he wanted to collect another book of the weak and defected narrations, this was his book "The Big History" which is the first book to reach us in the defected narrators. This book was distinguished by mentioning the defects of the hadiths by only pointing at the defect, so it was like a book of puzzles, so I tried to open the lockers of this book, and this was the beginning. This required that I read the whole book word by word and get out all kinds of defects mentioned in it, then study them practically which required I search for the correctness of tens of hadiths (Takhreej).

In this study I studied a famous issue that preoccupied the researchers, which is the series of narrators who narrated the hadith one after another (Al hadith al mu'ana'n) and the conditions before it would be accepted by Al Bukhari. It concluded that Al Bukhari required that the narrator must hear the hadith himself to be accepted.

In addition, I studied the Issue of single narration, which is considered a common reason for defect clarification. I observed that Al Bukhari rejected a lot of hadiths that were singly narrated by the famous trustful Imams (narrators), while if the narrator is weak or ignorant, then this would make the hadith more and more weak and feeble.

The narrators differ in being directly connected to each other or not (Al wasl wal Irsal) and in (Al waqf and Al rafe'). But I didn't find that Al Bukhari had a consistent base for preponderating one upon another.

Al Bukhari paid a good attention in criticizing the context (Naqd) of the hadith; He had a distinguished method of criticizing it which wasn't a knowledged by many researchers, but in my point of view it is essential in understanding his way in his book Al Sahih; So, I pinpointed it and mentioned every example of it in the history.

In the history, there are a lot of criticism terminology some of which were especially mentioned by Al Bukhari and some were used by him more than the other writers, so, I gathered all of them and clarified their meanings according to him.

His book had an evident influence on the classified publications afterwards that I said that everybody is dependent on this history (the big history) but I only mentioned the most famous book that benefited from it.